



الجزء الثالث من نيل الاوطار من اسرار معتق
 الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاهي
 والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري حل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملقب المؤيد
 من الله تعالى الى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
 تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه فسيح جنته

الجزء الثالث من نيل البلاد وطار شمس متقي الاف

عن أبي قتادة الحرث بن ربي

رضي الله عنه قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ

في الركعتين الأولىين من صلاة

الظهر فيهما جواز تسمية

الصلاة بوقتها (بفتح الكاف

وسورتين) في كل ركعة سورة

(بطول في) قراءة الركعة

(الأولى وبصرف) قراءة

الركعة (الثانية) لأن النشاط

في الأولى يكون أكثر فناسب

التخفيف في الثانية حذر من

الملل قاله الشيخ تقي الدين

وعند عبد الرزاق عن معمر بن

يحيى في آخر هذا الحديث

وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك

الناس الركعة الأولى ولا يداود

وابن خزيمة نحوه من رواية أبي

خالد عن سفيان عن معمر

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج

عن عطاء قال أتى لأحب أن

يطول الإمام الركعة الأولى في

كل صلاة حتى يكثر الناس واستدل

به على استصحاب تطويل الأولى

على الثانية وجمع بينهما وبين

حديث سعد السابق حيث قال

أركب في الأولىين بأن المراد

تطويلهما على الآخرين

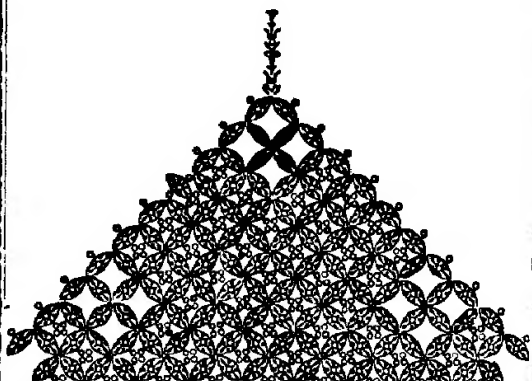
لالتسوية بينهما في الطول

واستفاد من هذا أفضلية قراءة

سورة كاملة ولو قصرت على

قراءة قدرها من طويته قال

الثوري وزاد البغوي ولو قصرت



بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب صلاة الجماعة) •

• (باب وجوبها والحث عليها) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثقل الصلاة على المنافقين

صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها ما لأتوها ولو حبوا ولقد هممت أن أمر

بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى

قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ومتفق عليه ولا جد عن أبي هريرة عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لامأني البيوت من النساء والدرية أقت صلاة العشاء

وأمرت قتيابا يحرقون ما في البيوت بالنار) الحديث الثاني في أسناده أبو معمر وهو

ضعيف قوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر فيه أن الصلاة كلها

ثقله على المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وإنما كان العشاء

والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهم لهما لأن العشاء وقت السكون

والراحة والصبح وقت لذة النوم قوله ولو يعلمون ما فيها ما لأتوها من مزيد الفضل قوله

لا توهما أي لا تواتر المحل الذي يصلبان فيه جماعة وهو المسجد وقوله ولو حبوا أي زحفا

إذا منعهم مانع من المشي كما يرحف الصغير ولا بن أبي شيبه من حديث أبي الدرداء ولو

حبوا على المرافق والركب قوله ولقد هممت باللام جواب القسم وفي الجارية وغيره

والذي نفسي بيده ولقد هممت والهم العزم وقيل دونه قوله أحرق بالشديد به الحرقه

السورة عن المقرء انتهى وكأنه مأخوذ من قوله كان يفعل لانها تدل على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلامه عن انه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الدخول في الركوع ٣ ثم والله أعلم ولم يقع في هذا الحديث

ذكر القراءة في الاخيرتين ففسدك به بعض الحنفية على اسقاطها فمع الكثرة ثبت من حديثه من وجه آخر كما عند البخاري بعد عشرة أبواب (ويشعر الآية احبانا) جمع حين وهو يدل على تكرر ذلك منه وللشافعي من حديث البراء فسمع منه الآية من سورة لقمان والذاريات ولابن خزيمة بسبع اسم ربك الاعلى وهـ لآل ك حديث الغاشية وهذا يحتمل ان يكون مأخوذا من سمع بعضهم قيام القرينة على قراءة باقيها أو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائما وتعالى بقراءة السورتين وهو بعيد جدا قاله ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى واستدل به ذا الحديث على جواز الجهر في السرية وانه لا يجوز سهو على من فعل ذلك خلافا لما قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عند البيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر وفيه حجة على من زعم ان الاسرار شرط لصحة السرية (وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة واحدة (وكان يطول) قراءة غير الفاتحة (في) ركعة (الاولى) منها

اذ بالغ في تحريقه وفيه جواز العقوبة باتلاف المال والحديث استدل به القائلون بوجوب صلاة الجماعة لانهم لو كانت سنة لم يمد تاركها بالتحريق ولو كانت فرض كفاية لم كانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التمديد بالتحريق المذكور يقع في حق تارك فرض الكفاية لشروعية قتال تارك فرض الكفاية قال الحافظ وفيه نظر لان التحريق الذي يقضى الى القتل أخصر من المقاتلة ولان المقاتلة انما يشرع فيها اذا تمسك بالجميع على الترك وقد اختلفت أقوال العلماء في صلاة الجماعة فذهب طائفة والاوزاعي واصحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انه افترض عين واختلافوا فيه فهم قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى مثل ذلك عن أحمد وقال الباقر انهم افترض عين غير شرط وذهب الشافعي في أحد قوله قال الحافظ هو ظاهر نصه وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وبه قال كثير من المالكية والحنفية الى انه افترض كفاية وذهب الباقر الى انه سنة وهو قول زيد بن علي والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأجابه عن حديث الباب بأجوبة الاول انها لو كانت شرطا أو فرضا لبين ذلك عند التوعد كذا قال ابن بطال ورد بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان والثاني ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وآله وسلم هم بالتوجه الى المقتضين ولو كانت الجماعة فرضا لما تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقا لا يمكن ان يفعله في جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال الهادي وغيره ان الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد المبالغة ويرشد الى ذلك وعيدهم بعقوبة لا يعاقبها الا الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك واجيب بان ذلك وقع قبل تحريم التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزا على انه لو فرض ان هذا التوعد وقع بعد التحريم لكان محصاه فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه صلى الله عليه وآله وسلم لتحريقهم بعد التهديد ولو كان واجبا لما عفا عنهم قال عياض ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل زاد النووي ولو كانت فرض عين لما تركهم وتعبه ابن دقيق العيد بانه لا يجرى الا بما يجوز له فعله لو فعله والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزجروا بذلك على ان رواية أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس ان التهديد لا يقوم ترك الصلاة رأسا لا مجرد الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يحضرون وفي رواية لا يجدون أبي هريرة العشاء في الجمع أي في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث أسامة بن نهشلين رجال عن تركهم الجماعة أولا حرفين يوتهم السادس ان الحديث ورد

أي ويصلى الثانية (وكان يطول) فرائض الركعة (الاولى من صلاة الصبح ويصلى الثانية) ويقاس المغرب والعشاء عليها والسنة عند الشافعية ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوسطه وفي المغرب من

قصاره وقال الخبايا في الصحيح من طوال المفصل وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينهما بوقوع ٤ ذلك في أحوال متغايرة أما البيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب

واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لافيهما يختلف كتزيل وهل أتى في صحيح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والمعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن) أمه (أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس اخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال إنها أول أمرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح اخت عمر زوج سعيد بن زيد (معناه وهو) أي ابن عباس وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب لأن السباقي يقتضي أن يقول سمعتني (يقراً والمرسلات عرفاً) فقالت يا بني والله لقد كنت في شياً نسيته وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولنظرة ما لم يعد لها حتى قبضته الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي وأجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والتدبر من التشبه بهم لخصوص ترك الجماعة ذكر ذلك ابن المنبر السابع أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل وتعقب باستبعاد الاعتناء بتلاذيب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لأصالة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معروضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقال لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وإيس في اعراضه عنهم ثم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أثقل الصلاة على المنافقين وأقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون الخ لأن هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث أسامة لا يشهدون الجماعات وأصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر لأن الكافر لا يصل في بيته إنما يصل في المسجد رياء ومعه فاذا خلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاسهتزاز قال الطيبي خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء أجازهم التحلف عن الجماعة بل من جهة أن التحلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل على ذلك قول ابن مسعود ألا أتى لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عمر بن أنس قال حدثني عمرو بن ميمون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهد هما منافق يعنى العشاء والعصر الثامن أن خريضة الجماعة كانت في أول الأمر ثم نسخت حكم ذلك القاضي عياض قال الحافظ ويمكن أن يتقوى اثبوت النسخ بالوعيد المذكور في حقهم وهو الحر يق بالناظر قال ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لأن الأفضلية تقتضي الانتزاع في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع أن المراد بالصلاة بالجمعة لأبقي الصلوات وتعقب بأن الأحاديث مصرحة بالعشاء والعصر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عند مسلم من حديث ابن مسعود أنها الجمعة لا حقال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والمحجب الطبري والحديث فواته ليس هذا محل بسطها وسيأتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة أن رجلا أعشى قال يا رسول الله أيسر لي فائدة تؤدي إلى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له في بيته فرخص له فلما أوى دعا فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب رواءه مسلم والنسائي وعن عمرو بن أم مكتوم قال قال رسول الله أما ضرب شاع الدارولى فائدة لا يلاؤمنى فهل تجب لي رخصة أن أصلي في بيتي قال أسمع

فصل في المغرب بالحمل على أنه خرج إليهم من المكان الذي كان راقدا فيه إلى الحاضر بن في البيت فصل فيهم فيه قال الحافظ فيهم ذاتهم الروايات (بقراءتك) وفي نسخة بقرآنك (هذه السورة أنها) أي السورة (لاخر ما سمعت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقربهم في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه والمراد بهذا تقدير القراءة . ٥ في المغرب لا ثابتهما لكونه جهر بها

بجملته ما تقدم في الظاهر من
ان المراد اثباتهما (عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرأ في المغرب بطولي
الطويلين) أي باطول السورتين
الطويلتين وطولي ثابته أطول
والطويلين ثنية طولي وهذه
رواية لا كثر ولم يقع تفسيرها بين
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولابن داود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عمرو وزاد أبو داود قال
يعني ابراهيم وسألت انا ابن
أبي مليكة فقال لي من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله الا انه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجهم بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
الشفق الاخر وعلى استحباب
القراءة فيها ما بغير قصار المفصل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحد وكان الحسن يقرأ فيها
بأذنين والعماديات ولا يدعها
ورواه هذا الحديث الستة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما أجده لا رخصة رواه أبو داود وابن ماجه الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاد ابن حبان وأحمد في رواية قاتمه ولو حبا قوله
ان رجلا أعمى هو ابن أم مكتوم كما في الحديث الثاني قوله ليس لي قائد في الحديث
الاخرولي قائد لا يؤمن ظاهره التنافي اذا كان الاعمى المدكور في حديث أبي هريرة
هو ابن أم مكتوم ويجمع بينهما ما بعد الواقعة أو بان المراد بالنفي في الرواية الاولى
القائد المسلم وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بلام قوله فرخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتهاد منه صلى الله عليه وسلم والامر بالاجابة
يؤتى من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للندب فكانه قال الافضل لك والاعظم لابرئ ان تجيب وتختصر
فاجب قوله ولي قائد لا يؤمن قال الخطابي يروي في الحديث يلاومني بالواو والصواب
يلاومني أي يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه اصلية وأما الملاومة
بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه قوله رخصة بوزن غرفة وقد تضمن الخاء المعجمة
بالاتباع وهي التسهيل في الامر والتيسير والحديثان اسد دلهم ما القائلون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم ذكرهم وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في
ان يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره فقيل لا ويؤيده ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر باجماع المسلمين ومن جملة العذر العمى اذا لم يجد قائدا كما في
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسيأتي ويدل على ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فليأت الصلاة فلا صلاة الا من عذر قال الحافظ وطسناذ على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الاعمى بان النبي صلى الله عليه وسلم علم
منه أنه عشى بلا قائد لحذقه وذكائه كما هو مشاهد في بعض العميان عشى بلا قائد لاسيما
اذا كان يعرف المكان قبل العمى أو يتكرر المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج وفي أمر الاعمى بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كما في مسلم غاية الحرج ولا
يقال الآية في الجهاد لانا نقول هو من القصر على السبب وقد تقرر في الاصول ان
الاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديثي الاعمى
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى ادغاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده لسمع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين انهم
لا يحضرون جماعته ولا يجتمعون في منازلهم واقال لعثمان بن مالك انظر من يصلي
معك ويلجز الترخيص الاعمى بشرط ان يصلي في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

التحديث والنعنة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن جبير بن مطعم) بن عدي (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان معاه اقرانه صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى بدر كما عند البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما وقع في قلبه كما في المغازي عند البخاري أيضا (يشراً) وفي رواية قرأ (في) صلاة (المغرب بالطور) أي بسورة الطور كلها وقال ابن الجوزي البداية ٦ بمعنى من وفيه نظريته الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها بحمله

الراوي في حال الكفر وكذا الفسق إذا أدام في حال العدالة قال الترمذي ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وأما مالك فاعتد العمل بالمدينة بل وبغيرها قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح ووقفها في المغرب والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب ومالم يثبت مواظبته عليه فلا كراهة له قلت الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لأن الأعراف من السبع الطوال والطور من طوال المنفصل والمرسلات من أوساطه وطريق الجمع بين هذه الأحاديث التي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحياناً القراءة في المغرب أما لبيان الجواز وأما لعله بعدم المشقة على المأمومين وليس في حديث جابر بن مطعم دليل على أن ذلك تكبر منه وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان

قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي هذا طرف من أثر طويل ذكره مسلم لم مطولاً رذ كرهه غيره مختصراً ومطولاً قوله ولقد رأيتنا هذا فيه الجمع بين ضميري المتكلم فالتاء له خاصة والنون له مع غيره قوله وما يتخلف عنها يعني الصلوات الخمس المذكورة في أول الأثر ولفظ مسلم من سره أن يلقى الله غدا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن من سره أن يلقى الله غدا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ثم ذكره مسلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكره غيره نحوه قوله يؤتى به يهادى بين الرجلين أي بمسك رجلان من جانبيه بهضديه يعقد عليه ما قوله حتى يقام في الصف قال النووي في هذا كله تأكيده أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحبابه حضورها انتهى والأثر استدلل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه أنه قول صحابي ليس فيه الإحكاية المواظبة على الجماعة وعدم التخلف عنها ولا يستدل بذلك على الوجوب وفيه حجة لمن خص التوعد بالتحريق بالنار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمتناقضين (وعن ابن عمر قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الغد بسبع وعشرين درجة وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة متفق عليه ما) وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ خمس وعشرين درجة كلها مثل صلاته وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثرة وأحب إلى الله عز وجل وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكره ابن سبيل الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمس وعشرين وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ صلاة الجماعة تفضل على صلاة الغد بخمس وعشرين درجة وعنه أيضا عند أبي داود وسيأتي وعن أنس عند الدارقطني نحوه حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس السراج بلفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمس وعشرين درجة وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني بطرق كلها ضعيفة وانفقوا على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لم يحتج عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزق عن عبد الله العمري عن نافع قال خمس وعشرين لكن العمري ضعيف وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستخرج جهم وليكن إذا ذهبت مخالفة لرواية الحافظ وروى بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد وفي استاده شريك

الفاضي

لو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطلب على

ذلك لا حجة به على زيد لكن لم يزد من مروان المواظبة على القراءة بالطوال فيما يظهر وانما أراد زيد منه أن يشاهد ذلك

بكار آه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث ام الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العصة باطول من
المرسلات لتكونه كائ في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف فهو يرد على ٧٠ أبي داود اذ عانته نسخ التطويل وقال ابن

نزيعة في صحيحه هذا من
الاختلاف المباح بخلاف المصلي
ان يقرأ في المغرب وفي الصلوات
كأها بما أحب الا انه اذا كان
اماماً استحب له أن يخفف في
القراءة كما تقدم انتهت ورواة
هذا الحديث الخمسة ما بين
مصرى ومدني وفيه التحديث
والاخبار والعنونة والقول
والسمع وأخرجه أيضاً
الجهاد والقسيسير ومسلم وأبو
داود في الصلاة وكذا النسائي
فيها وفي التفسير وابن ماجه
فيه **عن أبي هريرة رضي الله**
عنه قال صليت خلف أبي
القاسم) رسول الله (صلى الله
عليه وآله (وسلم العتمة) أي
صلاة العشاء (فقرأ إذا السماء
انشت فصب) أي عند محل
السجود منها سجدة (فلا زال
اسجد بها) أي بالسجدة أو الباء
ظرفية أي فيها يعني السورة
(حتى القاه) كناية عن الموت
أي إلى أن أموت والحديث
حجة على مالك حيث قال لا سجدة
فيها وحيث كره السجدة في
الترضية ورواه الستة أربعة
منهم بصريون وأبو رافع مدني
وفيه تسلاثة من التابعين
والحديث والعنونة والقول
وأخرجه البخاري في وجود
القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وفي حفظه ضعف وقد اختلف هل الرابع رواية السبع والعشرين أو الخمس
والعشرين فقبل رواية الخمس لكثرة واتم اوقيل رواية السبع لان فيها زيادة من
عدل حافظ وقد يجمع بينهما بوجوه منها ان ذكر القليل لا يفي الكثير وهذا قول من
لا يعتبر مفهوم العدد وقيل انه صلى الله عليه وسلم اخبر بالخمس ثم اخبره الله بزيادة الفضل
فاخبر بالسبع وقد عقب بانه محتاج الى التارخ وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف
فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المصعد وبعده وقيل الفرق بحال المصلي كان يكون أعلم
أو أخشع وقيل الفرق بابقاعها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالانتظار للصلاة وغيره
وقيل الفرق بادراكها كلها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتهم وقيل السبع
مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك وقيل السبع مختصة
بالظهرية والخمس بالسرية ووجه الحفاظ في الفتح والراجح عندي أنها المدخول مفهوم
الخمس تحت مفهوم السبع واعلم ان التخصيص بهذا العدد من اسرار النبوة التي
تقصر العقول عن ادراكها وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكرنا
مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح فحب الوقوف على ذلك رجع اليه
قوله درجة هو ميز العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف
المميز الا طرق أبي هريرة ففي بعضها ضاعفوا وفي بعضها اجزأ وفي بعضها درجة وفي بعضها
صلاة ووجد هذا الاخير في بعض طرق أنس والظاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل
ان يكون ذلك من التفتق في العبارة والمراد انه يحصل له من صلاة الجماعة مثل اجر صلاة
المنفرد سبعة وعشرين مرة **قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاه ان الصلاة**
في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفرادي ولكنه تخرج
مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً قال ابن دقيق العيد وهو
الذي يظهر لي وقال الحفاظ وهو الرابع في نظري قال ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره
التسوية بين صلاة البيت والسوق اذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية ان لا تكون
احدهما أفضل من الاخرى وكذا لا يلزم منه التسوية بين صلاة المبيت أو السوق
لافضل فيها على الصلاة منفرداً بل الظاهر ان التضعيف المذكور ومختص بالجماعة
في المسجد والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع
الشياطين والصلاة بجماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد انتهى وقد استدل
بالحديثين وما ذكرنا معهما القائلون بان صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لان
صبغة أفضل كافي بعض الفاظ حديث ابن عمر تدل على الاشتراك في أصل الفضل كما
تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب ازكى والمسنة تركه ههنا لا بد ان يكون هو
الاستزاه العصة والا فلا صلاة فضلاً عن الفضل والزكاة من أدلتهم على عدم الوجوب
حديث اذ اصلينافي حالهما انهما مسجد جماعة فصلياً معهم فانما الكفاية وقد تقدم

والنسائي في الصلاة واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر بين **عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان**
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان في سفر) زاد الانماع على فصل العشاء ركعتين (فقرأ في) صلاة (العشاء في) احدي

الر كعتين) ولان ساقى في الركعة الاولى (بالتين والزيتون) أي بهذه السورة وثانها قرأ في العشاء بقصا بالمفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطلب فيه التخصيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيجعل حديث أبي هريرة السابق على الحاضر فلذا قرأ فيها بأوساط المفصل وفي هذا الحديث التحديث والتعينة والقول والسماع وأخرجه البخاري أيضا في التفسير والتوحيد والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضي الله عنه (قال وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه أو أحسن قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم شك الراوي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال في كل صلاة يقرأ القرآن وجوبا سواء كان سرا أو جهرًا ويقرأ مبنيا للمفعول وللأصلي وابن عساكر مبنيا للأفعل أي نحن نقرأ وعند مسلم من رواية أبي اسامة عن حبيب بن الشهيد بلفظ الصلاة الأبقراءة الآن الدارقطي أنكره على مسلم وقال المحفوظ من أبي اسامة وقفه كبارواه أصحاب ابن جرير يجهل كذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفًا وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الجراح عن ابن جرير يجهل كرواية الجماعة لكن زاد في آخره وسمعه يقول لا صلاة الا بقراءة الكتاب وظاهر سياقه ان ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة نعم قوله (فما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصليها ثم ينضم وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصليها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بجمعها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة تؤيد ادلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد لا صلاة له كاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حنيفة الكلبى المعروف بابي جناب بالبحيم المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلل وقد عنعن وقد أخرجه بقى بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم من طريق أخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء لم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه شاهد عن أبي موسى الأشعري بلفظ من سمع النداء فأمر بما يجب فلا صلاة له وقد رواه البزار موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العفيل في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقيمة الاحاديث المشبهة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسليم بما يقتضيه الظاهر فيه اهدار الادلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الاقوال واقربها الى الصواب ان الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يحل بلزمتها ما أمكن الا محروم مشوم وأما انها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا وهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة ما لفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المفاضلة بينهما ما استدعى صحتها ما وجعل النص على المنفرد له مذكرا لا يصح لان الاحاديث قد دلت على ان اجرة لا يتقص عما يفعله لولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا يتقص ذلك من اجورهم شيئا رواه أحمد وأبو داود والشافعي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد له مذكرا لان أجره كاجر الجميع والحديث الثانى سكت عنه أبو داود والمنذرى وفي اسناده محمد بن طهلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عند أبي داود الا هذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الانصار الموت فقال اني محدثكم حديثا ما أحدتكموه

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصليها ثم ينضم وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصليها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بجمعها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة تؤيد ادلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد لا صلاة له كاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حنيفة الكلبى المعروف بابي جناب بالبحيم المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلل وقد عنعن وقد أخرجه بقى بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم من طريق أخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء لم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه شاهد عن أبي موسى الأشعري بلفظ من سمع النداء فأمر بما يجب فلا صلاة له وقد رواه البزار موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العفيل في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقيمة الاحاديث المشبهة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسليم بما يقتضيه الظاهر فيه اهدار الادلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الاقوال واقربها الى الصواب ان الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يحل بلزمتها ما أمكن الا محروم مشوم وأما انها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا وهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة ما لفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المفاضلة بينهما ما استدعى صحتها ما وجعل النص على المنفرد له مذكرا لا يصح لان الاحاديث قد دلت على ان اجرة لا يتقص عما يفعله لولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا يتقص ذلك من اجورهم شيئا رواه أحمد وأبو داود والشافعي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد له مذكرا لان أجره كاجر الجميع والحديث الثانى سكت عنه أبو داود والمنذرى وفي اسناده محمد بن طهلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عند أبي داود الا هذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الانصار الموت فقال اني محدثكم حديثا ما أحدتكموه

أدعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم) يشعربان جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا فيكون للجميع حكم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي خزيمة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال له الرجل وان لم أزد وكذا زاد يحيى

ابن محمد بن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خنيفة بن داود السفداني كنت اماما خلفا
وأذا كنت وحدا فطول ما بدا لك وفي كل صلاة قراءة الحديث (وان لم تزد ٩ على أم القرآن أجزأت) من الأجزاء

وهو الاداء الكافي المستقوط
التعبد وللقاسي أجزأت بغير همز
ومفهوما ان الصلاة بغير الفاتحة
لا تجزئ فهو حجة على الحنفية
(وان زدت) عليه (فهو خير) لأن
وفي رواية حميد الملعون فهو
أفضل قال في الفتح وفي الحديث
ان من لم يقرأ الفاتحة لم تصح
صلاته وهو شاهد لحديث عبادة
المتقدم وفيه استحباب السورة
أو الآيات مع الفاتحة وهو قول
الجمهور في الصبح والجمعة
والايمان من غيرهما وصح ايجاب
ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان
ابن أبي العاص وقال به بعض
الحنفية وابن كثة من المالكية
وحكام القاضي انصار الحنفية
في اشرح الصغير رواية عن
أحمد وقيل يستحب في جميع
الركعات وهو ظاهر حديث
أبي هريرة ورواية هذا الحديث
خسة وفيه التحديث والاخبار
والسمع والقول وأخرجه
مسلم وقد تكلم يحيى بن معين في
حديث اسمعيل بن عتبة عن ابن
بريج خاصة لكن تابعه عليه
جماعة فقوى والله المعين عن
ابن عباس رضي الله عنهما قال
اطلق النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قبل الهجرة ثلاث سنين
(في طائفة) ما فوق الواحد (من)
أصحابه (حال كونهم) عامدين

لا احتسابا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء
وفيه فان أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له وان أتى المسجد وقد صلا بعضا وبقي بعض
صلى ما أدرك وأتم ما بقى كان كذلك قال في المسجد وقد صلا ما فاتكم كان كذلك (وعن
أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين
صلاة فاذا صلاها في صلاة فقامت ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة رواه أبو داود)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث
صلاة الرجل في الجماعة تعدل خمسين صلاة في الجماعة وساق الحديث قال المنذري في
استناده هلال بن ميمون الجهني الرمي كنية أبو المغيرة قال يحيى بن معين ثقة وقال أبو
حاتم الرازي ليس بقوي يكتب حديثه وقد وثقه أيضا غيره ابن معين كما قال ابن رسلان
قوله فاذا صلاها في صلاة فهو أعم من أن يصليها منفردا أو في جماعة قال ابن رسلان لكن
حمله على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق انتهى والاولى حمله على الانفراد لان
مرجع الضمير في حديث الباب من قوله صلاها الى مطلق الصلاة لا الى المقيم يدبكونها
في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد لانه جعل
فيها صلاة الرجل في الجماعة مقابلته لصلاته في الجماعة والمراد بالجماعة الارض التي
لاما فيها والجمع في مثل حصاة وحصى والحديث يدل على أن فضيلة الصلاة في الجماعة مع
تمام الركوع والسجود واسم تعدل خمسين صلاة في جماعة كما في رواية عبد الواحد
وعلى هذا الصلاة في الجماعة تعدل ألف صلاة ومائتين وخمسين صلاة في غير جماعة وهذا
ان كانت صلاة الجماعة تتضاعف الى خمسة وعشرين ضعفا فقط فان كانت تتضاعف
الى سبعة وعشرين كما تقدم فالصلاة في الجماعة تعدل ألفا وثلاثمائة وخمسين
صلاة وهذا على فرض ان المصلي في الجماعة صلى منفردا فان صلى في جماعة تضاعف العدد
المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد وفضل الله واسع والحكمة في
اختصاص صلاة الجماعة بهذه المزية ان المصلي فيها يكون في الغالب مسافرا والسفر
مظنة المشقة فاذا صلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت الى ذلك المقدار وأيضا
الجماعة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جبلت عليه الطباع البشرية من
التوحش عند مفارقة النوع الانساني فالاقبال مع ذلك على الصلاة امر لا يسهل الا لمن
بلغ في التقوى الى حد يقصر عنه كثير من أهل الاقبال والقبول وأيضا في مثل هذا
الموطن تنقطع الوسوس التي تقود الى الريا فابقاع الصلاة فيها أن أهل الاخلاص
ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المظلم الذي لا يراه فيه أحد الا الله عز وجل
أفضل الصلوات على الاطلاق وليس ذلك الا لقطع حبال الريا الشيطانية التي
يقنص بها كثيرا من المتعبدين فكيف لا تكون صلاة الجماعة مع اقضاع تلك الحبال
وانضمام ما سلف الى ذلك بهذه المنزلة والحديث أيضا من حجج القائلين بأن الجماعة غير

٢ نيل ت أي قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه قال
السفاسي هو من ضافة النقي الى نفسه لان عكاظ اسم السوق للعرب بناحية مكة قال في المصابيح لعل العلم هو مجموع

قولنا سوق عكاظ كما قالوا في شهر رمضان وان قالوا عكاظ فهو على الحذف كقوله -م رمضان (وقد خيل) اي هجر (بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت

١٠

ينقض (فرجعت الشياطين الى قومهم فقالوا ما لكم فقالوا حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا الشهب قالوا) أي الشياطين (ما حال بينكم وبين خبر السماء الا نفي حدث فاضربوا) أي - يروا (مشارك الارض ومغاربها) أي فيهما (فانظروا ما هذا الذي حال بينكم وبين خبر السماء فانصرف أولئك) أي الشياطين (الذين توجهوا نحوهم) بكسر التاء مكة وكانوا من جن نصيبين (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بضلة) غير منصرف للعلمية والتأنيث. وضع على ليلة من مكة حال كونهم (عامدين الى سوق عكاظ وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى بأصحابه صلاة الفجر) الصبح (فلما سمعوا القرآن اسعوا له) أي قد صعدوا وأصغوا اليه وهو ظاهر في الجهر المترجم له (فقالوا هذا والله الذي حال بينكم وبين خبر السماء فهناك حين رجعوا الى قومهم وقالوا يا قومنا اناس ما قرأنا بحب) بدعاً بما ينال السائر الكتب من حسن نظمهم وصحة معانيه وهو صمد روص به لا مبالغة (يجي الى الرشيد) يدعو الى الصواب (فأصابه) أي بالقرآن (وان نشر لبرئنا) أحدا فانزل

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

• (باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اسأذنكم نساءكم بالليل الى المسجد فاذنوا لهن رواء الجماعة الا ابن جاحم وفي لفظ لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد ويوتن خيولهن رواء أجدوا ودود عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولا يخرجن تقلات رواء أجدوا ودود) حديث ابن عمر هو بصو اللفظ الاخر في الصحيحين أيضا بدون قوله ويوتن خيولهن وهذه الزيادة أخرجهما ابن خزيمة في صحيحه والطبراني باسناد حسن نحوها واولها شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث زيد بن خالد وأخرج مسلم من حديث زيب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا كن المسجد فلا تمس طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت قوله اذا اسأذنكم نساءكم بالليل لم يذكرا كثيرا الرواة بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره وخص الليل بالذكر لما فيه من السستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المراد لا يخرج من بيت زوجها الا باذنه توجهه الامر الى الاذواج بالاذن وتعليقه ابن دقيق العيد بان ذلك ان كان أخذ بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نساءهم أمر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فبقى ما عداه على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور لا يراعى الوجوب لانه لو كان واجبا لايق معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستأذن مجيزا في الاجابة والرد أو يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس بواجب حق على الاذواج فالاذن لهن فيما هو واجب من باب الاولي قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان يمنع الله ما من الخروج الى المساجد اماما طاقا في الزمان كما في هذه الرواية وكما في حديث أبي هريرة ومقبدا بالليل كما تقدم أم مقيدا بالعلم كافي بعض الاحاديث يكون محرما على الاذواج وقال النووي ان النهي محمول على التنزيه وسيأتي التعليل في ذلك قوله ويوتن خيولهن أي صلاتهن في بيوتهن خيولهن من صلاتهن في المساجد لو علم ذلك لكانت لم يعلمن فيسألن الخروج الى الجماعة يعتقدن أن أجرين في المساجد أكثر ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل الأمن من الفتنة وبتا كذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ومن ثم قات عائشة ما قات قوله اما الله بكسر الهمزة والمد جمع أمسة قوله ولا يخرجن تقلات بفتح التاء المنقاة وكسر الفاء أي غير تطيبات يقال امرأة تغله اذا كانت متغيرة الرمح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهين عن التطيب كافي رواية مسلم المتقدمة عن زيب امرأة ابن مسعود لتلايحر كن الرجال

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم قل أوحى الى) انه اسقعه نقر من الجن (وانما أوحى اليه قول الجن) بطيبن وأراد بقول الجن الذي نصبه ومفهومه ان الحيلة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكره الشياطين وضرر بواشارق الارض ومغاربهم المعروف واخبره ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السمعة فكان ربيعهم من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك فنعمة وقع الاختلاف

فقيه لم يزل الشهب منذ كانت الدنيا وقيل كانت قلبية فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون ان حراسة السماء والرمي بالشهب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الارض أو إرسال رسول اليهم وقيل كانت الشهب مرتبة معلومة ولعلكن رعى الشياطين بها واحراقهم لم يكن الا بعد النبوة واستدل المؤلف بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث والعنعنة والقول وآخر جبه البضاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لان ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة (عن ابن عباس رضي الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي جهرا (فيما أمر وسكت) أي أسر (فيما أمر) والا أمر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال اماما فلا بد من القراءة وأوجهها (وها كان ربك نسيما) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرآنا يتلى وانما وكل الامر في ذلك

بطيبن و يلحق بالطيب ما في معناه من المحركات لداعي الشهوة كحسن الملابس والتحلي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لانها اذا عرت عما ذكر وكانت متدثرة حصل الامن عليها ولا سيما اذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بخور فلا تنهه حتى يغسلها العشاء الاخرة ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير مساجد النساء قعريوتن رواه أحمد وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأى بنا لذهبن من المسجد كما منعت بنو اسرائيل نساءها قلت لعمره ومنعت بنو اسرائيل نساءها قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده ابن لهيعة وقد تقدم ما يشتمله وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حبيدة الساعدية انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة عن فقال صلى الله عليه وسلم قد عاتت وصلاتك في بيتك خير لك من صلواتك في حجرتك وصلاتك في دارك خير لك من صلواتك في دارك وصلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلواتك في مسجد الجماعة قال الحافظ واسناده حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجرتها وصلواتها في محضها أنزل من صلواتها في بيتها قوله أصابت بخورا فيه دليل على ان الخروج من النساء الى المساجد انما يجوز اذا لم يصحب ذلك ما فيه فتنة كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق البخور داخل بالاولى قوله فلا تنهه من في بعض النسخ هكذا بزيادة التوكيد وفي بعضها بحذفها وظاهر النهي التحريم قوله رأى من النساء ما رأى بنا لذهبن يعني من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرج وانما كان النساء يخرجن في المروط والاكسية والشملات الغلاظ وقد عاتت بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر اذا لا يترب على ذلك تغير الحكم لانها عاتته على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى لمنع فيقال عليه لم يرو ولم يمنع وظن ما ليس بجحجة قوله كما منعت بنو اسرائيل نساءها هذا وان كان موقوفا لحكمه الرفع لانه لا يقال بالرأي وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قوله قالت نعم يحتمل انها تلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون من خبرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بنو اسرائيل يقضن أرجلا من خشب يتشرفن للرجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد وساطت عليهن الحبيضة وقد حصل من الاحاديث

الى بيان نهي صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التي هي لبيان مجمل الكتاب (واقدر بكان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فجهر وأقبح جهرا ونسبر وأقبح أسرا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي

ومدلى وفيه الحديث والمعنة والتول وهو من أفرادہ (عن ابن مسعود رضي الله عنه انه جاء رجل) هو عبد بن سنان
الجبلي (فقال) له (قرأت المفضل) ١٢ وهو من قى الى آخر القرآن وسمى منه لاكثره افضل بين كل

سورة بالبسملة على الصحيح
(الليلة في ركعة) واحدة (فقال)
له ابن مسعود منكرا عليه عدم
التدبر وترك الترتيل لأجواز
النعل (هـ) أي أتهد هذا
(كهـ) ذا شعر (أي مردا
وافراطا في السرعة لان هذه
الصفة كانت عادتهم في انشاد
الشعر زاد مسلم فيه من رواية
وكيع ان أقواما يقرؤون
القرآن لا يجاوز تراقيهم زاد
أحمد عن أبي معاذ بن وهاب
عن عيسى بن يونس كلاهما
عن الأعشى وأكن اذا وقع في
القلب فرح فيه فنع (أحمد
عرفت الظاهر) أي السور
المتماثلة في المعاني كالواو اعظ
والحكم والقصص لا المتماثلة
في عدد الا تى أوهى المراد من
ذكرهن لا رادة التقارب في
المتدار قال المحب الطبري
كنت أظن ان المـ واد هنا هما
منساوية في العدد حتى اعتبرتهما
فلم أجدهما شيئا متساويا (التي
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرن بينهما فذكر عشرين
سورة من المفضل سورتين في
كل ركعة) وهى الرحمن والجم
في ركعة واقتربت والحاقة في
ركعة والمذاريات والطور
في ركعة والواقعة ون في ركعة
وسأل والنازعات في ركعة وويل

لمذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذا لم يكن في خروجهن
ما يدعو الى الفتنة من طيب أو حلى أو أى زينة واجب على الرجال وانه لا يجب مع
ما يدعو الى ذلك ولا يجوز ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تهن منهن ولا تهن على كل
حال في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد

(باب فضل المسجد الا بعدوا كثيرا للجمع)*

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس في الصلاة أجرا
أبعدهم اليها عني رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد
فالا بعد من المسجد أعظم رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني سكت عنه
أبو داود والنسائي وفي اسناده عبد الرحمن بن مهران مولى بنى هاشم قال في التفرير
مجهول وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان اقنسى وبقية رجاله رجال الصحيح قوله ان
أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم اليها عني فيه النصريح أن أجرا من كان مسكنه
بعيدا من المسجد أعظم من كان قريبا منه وكذلك قوله لا بعد فالا بعد من المسجد
أعظم أجرا وذلك لما ثبت عند البخارى ومسلم وأبي داود والترمذى وابن ماجه من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على
صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسا وعشرين درجة وذلك بان أحدكم اذا توضأ فحسن
الوضوء وأتى المسجد لا يريد الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفع له بها درجة وحط عنه بها
خطيئة حتى يدخل المسجد الحديث واما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن
رجل من الصحابة مرفوعا وفيه اذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه ثم خرج الى الصلاة لم
يرفع قدمه اليمنى الا كتب الله له عز وجل حسنة ولم يضع قدمه اليسرى الا حط الله عنه
سيئة فله قرب أحدكم أو ابعده الحديث واما أخرجه مسلم عن جابر قال دخلت البقاع
حول المسجد فآراد بنو سلمة أن ينتقلوا الى قرب المسجد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فقال لهم انه بلغني انكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله
فأوردنا ذلك فقال يا بنى سلمة دياركم تكتب آثاركم (وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجل

أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أحمد وأبو داود
والنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي
والحاكم وأشار ابن المدينى الى صحته وفي اسناده عبد الله بن أبي نضرة قيل لا يعرف لانه
ما روى عنه غير أبي اسحق السبئى لكن أخرجه الحاكم من رواية العيزار بن حريث
عنه فارتفعت جهالة عينه وأورد له الحاكم شاهدا من حديث قيات بن أشيم وفي اسناده
نظروا أخرجه البرز والطبراني وعبد الله المذكور وثقه ابن حبان قوله أزكى من

صلاته

للمطهفين وعس في ركعة والمدر والمزمل وركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعوم والمرسلات في

ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة رواه أبو داود وهذا على تأليف معصف ابن مسعود وهو يؤيد قول القاضي

أبي بكر الباقلائي أن تأليف السور كان من اجتهاد من الصحابة لأن تأليف عبد الله بن عباس تأليف مصحف عثمان واستشكل عد
الدخان من المنصل وأجيب بأن ذكرها معهم فيه يجوز وفي الحديث ١٢ ما ترجم له وهو الجوع بين السورتين لانه

إذا جمع بينهما ما جاز الجمع بين
ثلاثة فصاعد لهدم الفرق وفي
الحديث كراهية الإفراط في
سرعة التلاوة لانه ينافي المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرد بدون التدبر لكن
القرآن بالتدبر أعظم أجراً وفيه
جواز تطويل الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود
وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أن كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين نعم
من المنصل ولا يخالف هذا ما في
التحجيد به جمع بين البقرة
وغرهما من الطوال لانه يحمل
على التلاوة وقال عياض في
حديث ابن مسعود وهذا يدل على
أن هذا القدر كان قد قرأه
غالباً وأما تطويله فانه كان في
التدبر والترنيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيرها في
ركعة فكان نادراً لكن
ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على المواظبة بل فيه انه كان
يقرب بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات إذا قرأ من
المفصل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس أن صلواته
بالليل كانت عشر ركعات غير
الوتر وانه هذا الحديث الخمسة

صلواته وحده أي أكثر أو أبغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد قوله وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى فيه ان
ما ترجمه فهو أفضل مما قبل جمعه وان الجماعات تتفاوت في الفضل وان كونها تعدل
سبعاً وعشرين صلاة يصل لمطلق الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما رواه ابن أبي
شيبه عن ابراهيم الضبي انه قال الرجل مع الرجل جماعة له ما للتضعيف خمسا
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبقري في مجمل الصحابة عن
الحكم بن عمار الثمالي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لئن لم يأتكم فوقها جماعة
وأحاديث التضاعف إلى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا ينبغي الزيادة في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كافي حديث الباب

باب السعي إلى المسجد بالسكينة

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ما شأنكم قالوا استعجنا إلى الصلاة قال ولا تنهوا إذا أنتم الصلاة فعليكم السكينة
فأدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا متفق عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا رواه الجماعة إلا الترمذي واقتضى النسائي وأحمد في رواية
فاقضوا وفي رواية لمسلم إذا قوب بالصلاة فلا يسبحي إليها أحدكم وليكن ليمش وعليه
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقتض ما سبقك قوله جليلة بجم ولا موم وحيدة
متنوعات أي أصواتهم حال حر كتمهم قوله فعليكم السكينة ضبطه القرطبي بنصب
السكينة على الأغراض وضبطه النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لانه متعد بنفسه كقوله
تعالى عليكم أنفسكم قال الحافظ وفيه نظر انبعثت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله فعليه بالصوم وعليه بالمرأة قوله فأدركتم قال الكرمانى
الفا جواب شرط محذوف أي إذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فأدركتم فصلوا قال في
الفتح أو البقرة دير إذا فعلتم فأدركتم فصلوا أي فعلتم الذي أمركم به من السكينة وترتله
الاسراع قوله وما فاتكم فاقموا أي أكلوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة رواية الجمهور فاقموا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فاقضوا كذا ذكره
ابن أبي شيبه عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر
المسنف قال الحافظ والحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ فاقموا وأقلها بلفظ فاقضوا
وانما يظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإقام والقضاء مغايرة لكن إذا كان يخرج الحديث
واحداً واختلف في اللفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي وواسطي وعقلائي وفيما تصديت والسمع والقول وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر) أي في صلاة الظهر (في) الركعتين (الاوليين) بأمر الكتاب

وسورتين) في كل ركعة منهما بسورة فيه مائة ركعة وقية التفتيش على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد ثبت في الصحيح (وفي الركعتين الآخرين بأمر الكتاب ويسمى) من ١٤ الاسماع (الآية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى

بما يطول في الركعة الثانية وهكذا) يقرأ في الاولى بين بأمر الكتاب وسورتين وفي الآخرين بها فقط ويطول في الاولى (في) صلاة (العصر وههنا) يطيل في الركعة الاولى (في) صلاة (الصبح) فالتشبيه في تطويل المقروءة - الفاتحة في الاولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فانه أعم وفي الحديث حجة للقول بوجود الفاتحة ويؤيده التعبير بكان المشعر بالاستقرار مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فأمسوا) أى اذا أراد الامام التأمين أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا آمين مقارنا له كما قاله الجمهور وعنه امام الحرمين بأن التأمين لقراءة الامام لا للتأمينه فلذلك لا يتاخر عنه وهو واضح وظاهر الحديث ان المأموم انما يؤمن اذا أمن الامام لا اذا تركه قال بعض الشافعية وهو مقتضى اطلاق الراغب الخلاف وادعى النووي الاتفاق على خلافه ونقص الشافعي في الام على ان المأموم يؤمن ولو ترك الامام حمدا أو سهوا ثم ان هذا الامر عند الجمهور لا يندب وحكى ابن بريزة

كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتحة غالبا لكنه يطلق على الاداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا وادبروا فاعلم ان آخر فصل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء والفراغ فلا يغير قوله فاقضوا فلا حجة لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدرك مع الامام هو آخر صلاته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الآخرين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وان كان آخر صلاة مأمومه لان الآخر لا يكون الا عن شيء تقدمه وأوضح دليل على ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال فلو كان ما يدرك مع الامام آخر الصلاة احتاج الى إعادة التشهد وقول ابن بطال انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الايراد المذكور واستدل ابن المذركي بذلك أيضا ثم أجابوا على ان تكبيرة الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد عمل بمقتضى اللذين الجمهور فانهم قالوا ان ما أدرك مع الامام هو أول صلاته الا أنه يقضى مثل الذي فات من قراءة السورة مع أم القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قول علي عليه السلام ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن آخر جهه البيهقي وعن اصحق والمزني انه لا يقرأ الأم القرآن فقط قال الحافظ وهو القياس قوله اذا سمعتم الإقامة هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة اذا أتيتم الصلاة لكن الظاهر انه في مفهوم الموافقة وأيضا سماع الإقامة لا يحتاج الى الاسراع لانه يفتحق ادراك الصلاة كلها فيتمنى عن الاسراع من باب الاولى وقد لحظ بعضهم معنى غير هذا فقال الحكيمة في التقييد بالإقامة ان المسمع اذا أقيمت الصلاة يصل اليها فيقرأ في تلك الحال فلا يحصل تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تنقام حتى يستريح وفيه انه لا يكره الاسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف لصريح قوله اذا أتيتم الصلاة لانه يقتل ما قبل الإقامة وانما قيد الحديث الثاني بالإقامة لان ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع قوله والوقار قال عياض والقرطبي هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التأكيد وقال النووي الظاهر ان بينهما فرقا وان السكينة الثاني في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهيئة بغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات قوله ولا تسرعوا فيه زيادة تأكيد فدية فتاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة فلا تفعلوا بالاستسهال المقضى الى عدم الوقار وأما الاسراع الذي لا ينافي الوقار ان خاف فوت التكبيرة فلا كذا روى عن اصحق بن راهويه والحد بنان يدلان على مشروعية المشي الى الصلاة على سكينة ووقار وكرهية الاسراع والسعي والحكمة في ذلك ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم كما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ فان أحكم اذا كان يعمد الى الصلاة فهو في صلاة أى انه في حكم المصل فينبغي له اعتقاد ما ينبغي للمصلي اعتقاده واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه وقد

استدل

عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم على ان يظاها الامر قال وأوجب الظاهر به على كل مصل

ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغلا بقراءة الفاتحة به قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك

الموالة على وجهين أحدهما لا يقطع عنه لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الأمر الذي لا يتعاقبها كالحمد للعاطس والله أعلم واستدل به على مشروعية التامين للأمام وخالف مالك فقال ١٥

استدل بصديقي الباب أيضا على أن من أدرك الإمام راكعا لم يقسب له تلك الركعة للأمر بالتكبير ما فات له لأنه فاته القيام والقراءة فيه قال في القح وهو قول أبي هريرة وجماعة بل حكاه البخاري في جزء القراءة خاف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من الشافعية وقواه الشيخ في الدين السبكي من المتأخرين وقد قدمنا البحث عن هذا في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا سمع إمامه قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديثين ما قلناه وفيه حجة لمن قال إن ما أدركه المأموم آخر صلواته لأنه واحتج من قال بخلافه بلفظة الاتمام انتهى وقد عرفت الجمع بين الروایتين

• (باب ما يؤمر به الإمام من التخصيف) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء واه الجماعة إلا ابن ماجه لكنه له من حديث عثمان بن أبي العاص وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها وفي رواية ما صليت خلف إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عليهما وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا ادخل في الصلاة وأنا أريد ان أتها فاسمع بكاء الصبي فأجوز في صلاتي عما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه واه الجماعة إلا أبا داود والنسائي لكنه لهما من حديث أبي قتادة قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويل بالانسيبة إلى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسميعات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة العصاة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك تطويلا لقوله فان فيهم في رواية في البخاري للكشيبي فان منهم وفي رواية فان خلقه وهو قليل للأمر بالتخفيف ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بأحدى الصفات المذكورة لم يضر التطويل ويرد عليه أنه يمكن أن يجي من يتصف بأحدهما بعد الدخول في الصلاة وقال البعري الأحكام انما تنطبق بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للأئمة التخفيف مطلقا قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وهي مع ذلك تشرع ولولم تشق عملا بالغالب لأنه لا يدرى ما يطرأ عليه وهنا كذلك قوله فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير المراد بالضعيف هنا ضعف الخلقة والسقيم من به مرض وفي رواية للبخاري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة بلا شك وفي رواية للبخاري أيضا عن ابن مسعود فان فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الروايتين المريض

الذي لا يتعاقبها كالحمد للعاطس لا يؤمن الإمام في الجهرية وفي رواية لا يؤمن مطاوعا وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها عنه أبي داود والنسائي ولفظه إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين (فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد الجرجاني في أماليه عن يونس وماتناخر لكن قال في الفتح انها زيادة شاذة وظاهره يشهد بالصغار والكبار لكن قد ثبت ان الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما اما اجتنبت الكبار فاذا كانت الفرائض لا تكفر الكبار فكيف تكفرها سنة التامين اذا وافقت التامنين وأجيب بان المكفر ليس التامنين الذي هو فعل المؤمن بل وفاق الملائكة وليس ذلك إلى صناعته بل فضل من الله وعلامة على سعاده من وافق قالة التاج ابن السبكي في الاشياء والنظائر قال انفس طلاق والحق انه عام خص منه ما يتعلق بحقوق الناس فلا تغفر بالتامنين لادلة فيه لكنه شامل للكبار إلا ان يدي خروجها بدليل آخر انتهى ولمسلم فان الملائكة تؤمن قبل قوله فمن وافق وهو دال على ان المراد الموافقة في القول والزمان خلافا لمن قال المراد الموافقة في

الاخلاص والخشوع كابن حبان وكذا جرح البه غيره أو المراد بتامين الملائكة استعناهم للمؤمنين وقال ابن المنير الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة للاتباع بالوطيئة في محامها لأن الملائكة لا غفلة عندهم فن وافقهم كان متيقظا بظاهره

ان المراد بالملائكة جنهم واختاره ابن بري وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يعاقبون منهم اذا قلنا انهم ضمير الحفظة والذي يظهر ان المراد به من يشهد تلك الصلاة ١٦ من الملائكة ممن في الارض أو في السماء وفي رواية الاخرج

وقالت الملائكة في السماء وفي رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوه عند مسلم وعن عكرمة قال صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فاذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر الله بعد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرأي فالصير اليه أولى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها اماماً أو أموماً كما أنهم اصطلاحه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم اذا قال أحدكم في صلاته لا لاطلاق على المتباعد لكن في حديث أبي هريرة عند أحد ما يدل على الاطلاق واقظه اذا أمن القارئ فامتنوا وحينئذ فيجزي اطلاق على اصطلاحه والمقيد على تضيده الا أن يراد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه ولا دلالة فيه على ان الملائكة أفضل من آدميين كما استدله به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما) أي كلمة تأمين أحدكم (الآخرى) أي كلمة تأمين الملائكة في

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بنقصان الخلقة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمريض وله من حديث عدي بن حاتم والعاثر السبيل قوله فليطول ما شاء وسلم فليصل كيف شاء أي محققاً أو مطولاً واستدل بذلك على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو الصحيح عنده بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقريب أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم ولم واذا عارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل رمفدة ايقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل به مومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدة قول له يمكنه لمن حديث عثمان ابن أبي العاص في اسناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور وروثه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم لم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة ويحكمها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ الى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقراءتها وان من ذلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والالتزام لا يشترط منه تطويل وروى ابن أبي شيبة ان الصحابة كانوا يتحزون ويوجزون ويأدرون الوسوسة فبين العلة في تخفيفهم قوله اني أدخل في الصلاة في رواية للجاري اني لا قوم في الصلاة قولا وأنا أريد اتمامه فيه ان من قصد في الصلاة الايمان بنى مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً للشبه قوله فاسمع بكاء الصبي فيه جواز ادخال الصبيان المساجد وان كان الأولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حديثه فيها الحديث جنبوا مساجدكم وقد تقدم قوله فاتجوز فيه ما يدل على مشروعية الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يشق عليهم وان كانت المشقة بسيرة وإيثار تخفيف الصلاة لا امر يحدث قوله لكنه له ما من حديث أبي قتادة هو في البخاري واقظه اني لا دخل في الصلاة فأريد اتمامها فاسمع بكاء الصبي فاتجوز عما أعلم من شدة وجده من بكائه وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للأئمة وترك التطويل للعلل المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويطوق به اما كان فيه معناها قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا أن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن نقر الغراب ورأى رجلاً يصلي فلم يتم ركوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده ثم قال لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوماء على ما شرطنا من الاتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا تبعضوا الله الى عباده بطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

السماء وهو يتوهم ان المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أي للقائل منكم (ما تقدم من ذنبه) أي ذنبه المتقدم كله فنبيانية لا تبعضية وفيه دلالة على فضل التامين أي دلالة وهذا الحديث أخرجه الذئبي في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكر) يقع الباء وسكون الكاف نقيض بن الحارث بن كلدة وكان من فضلاء العصاة بالبصرة وهو
المتقي (رضي عنه) انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وفي رواية ١٧. أنه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسرى
والطحاوى وقصد حقه - زه النفس
(وهو) أى والحال انه صلى الله
عليه وآله وسلم (راكع فركع
قبل ان يصلى الى الصف فذكر
ذلك) الذى فعله من الركوع
دون الصف وفي رواية حماد عند
الطبرانى قال انصرف رسول
الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال أياكم دخل الصف
وهو راكع (للنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم لم (زادك الله حرصا)
على الخبيث قال ابن المنير صوب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فعل أبى بكر من الجهة الممامة
وعلى الحرس على ادراك فضيلة
البيعة وخطأه من الجهة الخاصة
(ولاعده) الى الركوع دون
الصف من رد افانه مكرره لحديث
أبى هريرة مرفوعا اذا أتى أحدكم
الصلاة فلا يركع دون الصف
حتى يأخذ لمكانه من الصف
والنهي محمول على التنبه ولو
كان للنحرى لامرأى بركعة بالعادة
وانما نهي عن العود ارشاد الى
الافضل وذهب الى النحرى أحمد
والحق وابن خزيمة من الشافعية
لحديث وابصة عند أصحاب
التي وصححه أحمد وابن خزيمة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رأى رجلا يصلى خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدی بن حاتم عند ابن أبي شعبة وعن سمرة عند الطبرانی وعن
مالك بن عبد الله النخعي عند الطبرانی أيضا وعن أبي واقد الليثي عند الطبرانی أيضا
وعن ابن مسعود عند البخاری ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاری ومسلم أيضا
وعن ابن عباس عند ابن أبي شعبة وعن حویم بن أبي كعب الانصاری عند أبي داود وعن
رجل من بني سلمة يقال له سالم من الصحابة عند أحمد وعن بريدة عند أحمد أيضا وعن ابن
عمر عند الترمذی

(باب اطالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحس به دخلا يدرك الركعة) *
(فيه عن أبي قتادة وقد سبق ومن أبي سعيد قد كانت الصلاة تقام فيذهب الذاهب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطولها رواء أحد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن جهماد عن رجل عن عبد الله بن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواء أحد وأبو داود حديث أبي قتادة تقدم مع شرحه في باب السورة بعد الفاتحة في الاولين من أبواب صفة الصلاة وفيه بعد ذكر انه كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا البزار وسبقه أتم وفي اسناده رجل مجهول لا يعرف وسما بعضهم طرفه الحضرمي وهو مجهول كما قال الازدي وفيه وفي حديث أبي قتادة وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الاولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قدمنا الكلام على ذلك في أبواب صفة الصلاة وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة الاولى لا انتظار الداخل ايدرك فضيلة الجماعة بذلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي قتادة أهني قوله فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى واستدلوا أيضا بحديث ابن أبي أوفى المذکور في الباب وقد حكى استحباب ذلك ابن المنذر عن الشعبي والنخعي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستحباب أبو الطيب الطبري عن الشافعي في الجديد وفي التبريد للمعالي نسبة ذلك الى القديم وان الجديد كراهته وذهب أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية الى كراهة الانتظار واستحسنه ابن المنذر وشدد في ذلك بعضهم وقال أخاف أن يكون شركا وهو قول محمد بن الحسن وبالغ بعض أصحاب الشافعي فقال انه مبطل للصلاة وقال أحمد واسحق فيما حكاه عنهم ما ابن بطال ان كان الانتظار لا يضر بالمأمومين جاز وان كان مما يضر فقيه الخلاف وقبل ان كان الداخل عن يلزم الجماعة انتظره الامام والا فلا روى ذلك النووي في شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذکور

٣ نيل ث الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في روايته له
لا صلاة لثقة رذائف الصف وأجاب الجمهور بأن المراد الصلاة كاملة لأن من سنة الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال صلاته تامة والمراد لا تعد الى ان تسمى الى الصلاة
حديث الطبراني انه دخل المسجد وقد اقيمت للصلاة فانطلق يسبح

١٨

سبحا بحيث يضيق عليك النفس
وللطحاوي وقد حفره النفس
والمراد لا تعد غشي وأنت راكع
الى الصف رواه حماد المتقدم
ولابي داود أيكم الذي ركع
دون الصف ثم مشى الى الصف
فقال أبو بكر أنا وهذا وان لم
يفسد الصلاة لكونه خطوة
أو خطوتين لكنه مثل بنفسه
في مشيه راكعا لانها مكشوفة
اليهاتم قال في الفتح قوله لا تعد
ضبطناه في جميع الروايات بفتح
أوله وضم العين من العود وحكى
بهض السراج للمصاحح بضم
أوله وكسر العين من الاعادة
ويرجع الرواية المشهورة الريادة
في آخره عند الطبراني صلى
ما أدركت واقض ما سبقك
واستدل بهذا الحديث على
استحباب موافقة الداخل
الامام على أي حال وجده عليه
وقد ورد الامر بذلك صريحا
سنة سيد بن منصور من رواية
عبد العزيز بن وكيع عن أناس
من أهل المدينة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من
وجدني قائما أو راكعا
أو ساجدا لم يكن معي على الحال
التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه
عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا
وفي اسناده ضعف لكنه يجبر
بطريق سعيد بن منصور
المذكور ورواه هذا الحديث

بحديث أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل
على ان الامام وهو راكع اذا أحس بداخل يريد الصلاة معه كان له ان ينتظره راكعا
ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة لانه اذا كان له ان يهذف من طول الصلاة لاجل
انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يزيد فيه بالعبادة الله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى
وكذلك قال ابن بطلان ونعقهما ابن المنير والقريطي بأن التخصيف ينافي التطويل
فكيف يقاس عليه قال ابن المنير وفيه مغايرة للمطلوب لأن فيه ادخال مشقة على جماعة
لاجل واحد وهذا لا يرد على أحد وأصح التقيد هما الجواز بعدم الضرر للمؤمنين كما
تقدم وما قاله هو عادل المذهب في المسئلة وبمثله قال أبو ثور

(باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقتها)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
لك الحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى قاعدا فصلوا فعودا أجمعون متفق عليه وفي
لفظ انما الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر واذا ركع فاركعوا ولا
تركعوا حتى يركع واذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد رواه أحمد وأبو داود
في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر
عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية
عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي
داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهدة عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن
حبان في صحيحه قوله انما جعل الامام ليؤتم به لفظ انما من صيغ الحصر عند جماعة من
أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه
واختار الآمدي انها لا تقيده الحصر وانما تقيده كيدا لاثبات فقط ونقله ابو حيان
عن البصريين وفي كلام الشيخ في الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على
اقادتها للحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن
التابع ان لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال التي
فصلها الحديث ولا في غيرهما قياسا عليها وان كان ذلك مخصوصا بالافعال الظاهرة
لا الباطنة وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالنية فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح
الاستدلال به على من جوز اقتسام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر ومن يصلي الاداء بمن
يصلي القضاء ومن يصلي الفرض بمن يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتها على ارتباط
صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفتها في نية أو غيرها لان ذلك من الاختلاف وقد

كلهم بصريون وفيه رواية تاجي عن تاجي عن حماد والتحديث والقول والعننة وما فيه من عننة
الحسن والله لم يسمع من أبي بكر وانما يروى عن الأحنف عنه مردود بحديث أبي داود المصحح فيه بالتحديث وأخرجه أبو

داود والنسائي في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة) -
بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا) ١٩ . الرجل هو علي (صلاة كانا صليناها مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكروانه كان يكبر كلما رفع وكلما وضع) ليحصل تجديد العهد في أثناء الصلاة بالتكبير الذي هو شعار النبوة التي كان ينبغي استصحابها إلى آخر الصلاة قاله ناصر الدين بن المنير وهذا هو مذهب العموم في جميع الاتقالات لكنه مخصوص

بحديث سمع الله من حده عند الاعتدال وفيه مشروعية التكبير في كل خفض ورفع لكل فصل فالجهور وعلي نديته ماعدان تكبيرة الاحرام وذهب أحد وجهين أهل الطاهر إلى وجوب جميع التكبيرات وقد قال الشافعية لو ترك التكبير عمد أو سهوا حتى ركع أو سجدة لم يأت به اقوات محله ولا سجود وقال المالكية يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لأنه ذكره قسود في الصلاة ثم ان في قوله ذكرنا إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره قد كان تركه ويدلله حديث أبي موسى الأشعري عند أحمد والطحاوي بإسناد صحيح قال ذكرنا على صلاة كنا صليناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امانا سفيها أو تركناها عند الحديث وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وفي الطبراني

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تخطوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين وجوه الاختلاف فقال فاذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالحاق غيرهما قياسا كما تقدم وقد استدلل بالحديث أيضا القائلون بان صحة صلاة الماء وم لا تتوقف على صحة صلاة الامام اذا بان جنبا أو محدثا وعليه نجاسة خفية وبذلك صرح أصحاب الشافعي بناء على اختصاص النهي عن الاختلاف بالامور المذكورة في الحديث أو بالامور التي يمكن المؤتم الاطلاع عليها ا قوله فاذا كبر فكبروا فيه أن المأموم لا يشرع في التكبير إلا بعد فراغ الامام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تسجدوا وكذلك سائر الروايات المشقة على النهي وسيأتي وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الاحرام وغيرها قوله واذا قال سمع الله من حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فيه دليل لمن قال انه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله ربنا لك الحمد وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صفة الصلاة وقد مرنا أيضا الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله واذا صلى قاعدا فصلا وقعودا فيه داليل لمن قال ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعدا وان لم يكن المأموم معذورا والبسه ذهب أحد وجهين والاوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر وسيأتي الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالمالس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التام كيد الضمير الفاعل في قوله صلوا وفي بعضهم بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول الله صورته صورة حمار رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس إلى امامكم فلا تنسبوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا بالانصراف رواه أحمد ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغما جعل الامام ليؤتم به فلا تركعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما يخشى أحدكم أما مخففة من حرف استفتاح مثل الا واصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ قوله اذا رفع رأسه قبل الامام زاد ابن خزيمة في صلاته والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر الذي يرفع رأسه والامام ساجد وفيه تعقب على من قال ان الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في الرفع من الركوع والسجود مما ليس كذلك بل هو نص في السجود ويلحق به الركوع لكونه في معناه ويمكن الفرق بينهما بان السجود له منية لان العبد أقرب ما يكون

معاوية وعن أبي عبيد زياد وكان زياد اتركه بترك معاوية ومعاوية بترك عثمان لكن يحتمل ان يراد بترك عثمان تركه الجهر به ولذلك جعل بعض العلماء فعل الاخيرين عليه لكن حكي الطحاوي ان قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذلك كانت بنو أمية تفسد زوى ابن المنذر فحوى عن ابن عمر وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام
 وافرقت بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه ٢٠ بان التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد

لكن استقر الامر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل مصل فالجهر ورعى نديته فاعدا تكبيرة الاحرام ورواة هذا الحديث ما بين بصرى واسطى وفيه رواية الاخ عن الاخ والتحديث والاخبار والنعمة والقول وشيخ البخارى من افرادہ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام للصلاة يكبر حين يقوم تكبيرة الاحرام وفيه التكبير قائما وهو بالاتفاق في حق القادر ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع في الانتقال الى الركوع ويعدده حتى يصل الى حد الركوع وكذا في السجود والقيام قال النووي فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليه ما قال الحافظ ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول سمع الله من حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد) فيه ان التسميع ذكر التهوض والتحميد ذكر الاعتدال وفيه دليل على ان الامام يجتمع مع بينهم ما هو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وفاقا للجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد لذلك لان صلواته

فيه من ربه وأما التقدم على الامام في الخفض للركوع والسجود فقبل يلتحق به من باب الاولى لان الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسبيله فاولى أن يجب فيما هو مقصود قال الحافظ ويمكن ان يقال ليس هذا بواضح لان الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله قال وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الامام من حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ قوله أو يحول الله صورته الخ الثلاثة من شعبة وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة عن حماد بن زيد وسلم عن يونس بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بن غير تردد فاما حماد بن سلمة فقال الرأس وأما الريبع فقال وجهه وأما يونس فقال صورة والظاهر انه من تصرف الرواة قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه قال الحافظ لفظ الصورة يطاق على الوجه أيضا وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي المعتمد وخص وقوع الوعيد عليه لانها وقعت الحناية وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه توقعه عليه بالمسح وهو أشد العقوبات وبذلك حرم النووي في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجهر ورعى ان فاعله يأنم وتجزئه صلواته وعن ابن عمر يطل وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر يأنم على ان النهي يقتضي الفساد والوعيد بالمسح في معناه وقد ورد التصريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب عن السابق بالركوع والسجود والقيام والقعود وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور فقبل يحتمل ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الجمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجع هذا الجاهل الى التصويل لم يقع مع كثرة التنازع لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولا بد وانما يدل على كون فاعله متعرضا لذلك ولا يلزم من التعرض للشئ وقوعه وقيل هو على ظاهره اذ لا مانع من جواز وقوع ذلك وقد وردت احاديث كثيرة تدل على جواز وقوع المسح في هذه الامة وأما ما ورد من الادلة القاضية برفع المسح عنها فمرفوع المسح العام ومما يبعد الجواز المذكور ما عند ابن حبان بلفظ ان يحول الله رأسه رأس كعب لانتفاء المناسبة التي ذكرها من بلادة الجاهل ومما يبعد أيضا ان الوعيد بالامر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الخاصة ولو كان المراد التشبيه بالجمار لاجل البلادة لقال مثلا فرأسه رأس جبار ولم يحسن ان يقال له اذا فعلت ذلك صرت بلدا مع ان فعله المذكور انما انشا عن البلادة واستدل بالاحاديث المذكورة على جواز المقارنة ورد بان ادات بمنطوقها على منع المسابقة وجمعها على طلب المتابعة وأما المقارنة فسكون عنها قوله ولا بالانصراف قال النووي المراد بالانصراف السلام انتهى ويحتمل ان يكون المراد النهي

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة مهيولة على حالة الامامة لكون ذلك هو الاكثر الاغلب من أحواله وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه الحديث اذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد وهذه قصة منافية

لشركة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على انفراد صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل توفيقا بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السيل أقول

قد ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والحد كل مصل اماما كان أو مأموما أو منفردا وقد أوضحت ذلك في شرح المنتقى والزيادة مقبولة انتهى وتام هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه أى من السجود ثم يكبر حين يسجد أى الثانية ثم يكبر حين يرفع رأسه أى منها ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من التنتين أى الركعتين الاوالبين بعد الجلوس أى للشهد الاول وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله كان يكبر في كل خفض ورفع ورواياته ستة وفيه التحديث والاخبار والعنفنة والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وآخر جمعه مسلم وأبو داود والنسائي (عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضي الله عنه انه صلى الى جنبه) أى جنب سعد (ايه مصعب) المدني المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أى مصعب (قطعت بين كني) أى بان جمع بين أصابعهما (ثم وضعت يدي في فمهاى) أى عن ذلك (وقال كأنفه) أى التطبيق (فنهى عنه) (بضم النون وفي كتاب الفتوح لسيف عن مسروق انه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لقائده ان يدرك المؤتم الدعاء أولا احتمال ان يكون الامام قد حصل له في صلاته مفيد كرو هو في المسجد ويعود له كما في قصة دى الديدن وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود باسناد رجاله ثقات انه قال اذا سلم الامام والرجل حاجة فلا ينتظره اذا سلم أن يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا لم يلبث ان يقوم أو يقبل من مكانه

• (باب انفة الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة) •

(عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت أصلى معه فقامت عن يساره فاخذ برأسى وأقامنى عن يمينه وراه الجماعة وفي لفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر وقت الى جنبه عن يساره فأقامنى عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين وراه أحد) قوله بت في رواية تمت قوله يصلى من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل قوله وأقامنى عن يمينه يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلا وفي رواية فقامت الى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن بعض أصحاب الشافعى يستحب ان يقف المأموم دونه قليلا وليس عليه فيما أعلم دليل وفي المواطن عبد الله بن مسعود قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقامت وراه فقر بنى حتى جعلنى حذاه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد امامة من معه صبي فقط دليل ولم يستدل لهم في البصر الاجماد برفع القلم ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصوصا بحديث ابن عباس ونحوه وقد ذهب الى أن الجماعة لا تنعقد بصبي الهادى والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه وذهب الشافعى والامام يحيى الى العصة من غير فرق بين القرض والنفل وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه الى العصة في النافلة ومنها صحة صلاة التوافل جماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسيأتى بقبته ومنها ان موقف المؤتم عن يمين الامام وقال سعيد بن المسيب ان موقف المؤتم الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لمخالفته للدلالة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار قبل لا تبطل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور وتيسروا بعد بطلان صلاة ابن عباس لو قوفه عن اليسار لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة الى

رضي الله عنه عن التطبيق فاجابته بما حصله انه من صبيح اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غشى عنه ذلك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

فأسناد قوي قال انما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق واستدل به على نفسه بناء على ان المراد بالآخر
والناهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الصيغة مختلف فيها للراجح ان حكمها الرفع ٢٤

آخرها عن اليسار عما لو غاب ما فيه تقرير من جهل الموقف والجهل عذر وسبب في الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثني والجماعة في أبواب مواقف الامام والمأموم ومنها جواز الانتقام ممن لم ينو الامامة وقد يوجب الجأزى لذلك وفي المسئلة خلاف والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لصحة الاقتداء ان ينو الامام الامامة واستدل لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال فجئت فقممت الى جنبه وجاء آخر فقام الى جنبى حتى كاد هطأ فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنا تجوز في صلاته الحديث وسألت وهو ظاهر في انه لم ينو الامامة ابتداء وافتقواهم به ابتداء وأقرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخارى وذهب أحمد الى الفرق بين النافلة والفريضة فشرط ان ينو في الفريضة دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال الارجل يتصدق على هذا فيصلى معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من استيقظ

من الليل وأيقظ أهله فصلباركتهين جميعا كتب من اذا كرى الله كثيرا والذاكرات روى أبو داود) الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعوه ولا ذكر أباهم مرة وجعله كلام أبي سعيد وبعضهم روى موقوفا وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مسندا وفيه مشروعية ايقاظ الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فان أتت نضح في وجهها الماء رحم الله امرأته قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فان أتت نضحت في وجهه الماء وفي اسناده محمد بن عجلان وقد وثقه أحمد ويحيى وأبو حاتم واستشهد به البخارى وأخرج له مسلم لم في المتابعة وتكلم فيه بعضهم وحديث الباب استدلل به على صحة الامامة وانعقادها برجل وامرأة والى ذلك ذهب الفقهاء ولكنه لا يخفى ان قوله فصلباركتهين جميعا محقق لانه يصدق عليهما اذا صلى كل واحد منهما ركعتين منفردا انهما صليبا جميعا ركعتين أى كل واحد منهما ما فعل الركعتين ولم يفعلهما أحدهما فقط ولكن الاصل صحة الجماعة وانعقادها بالمرأة مع الرجل كما تنعقد بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعيلي في مستخرجه عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعي وابن أبي شيبة والبخارى تعليقا عن عائشة انها كانت تأتم بعلامها وحكى المهدى في البحر عن العسكرة انه لا يؤتم الرجل امرأة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرهن حيث أخرهن الله وقوله شرصقوف النساء أولها وليس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضا بان عليا عليه

وهو مقتضى تصرف البخارى وكذا مسلم اذا أخرجه في صحيحه وعند الدارمى كان بنوه بد الله ابر مسعود اذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أنفخا ذهم فصلت الى جنب أبي فضر بى الحديث فأت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم قال الترمذى التطبيق من روى عند أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك الاماروى عن ابن مسعود وبعض أصحابه انهم كانوا يطبقون انتهى وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره وفيه قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحده اهل ان ابن مسعود لم يبلغه النسخ وروى عبد الرزاق عن علقمة والاسود قال صليبا مع عبدالله فطبق ثم لقينا عمر فصليبا معه فطبقنا فلما انصرف قال ذلك متى كنا فعله ثم ترك وفي الترمذى عن عبد الرحمن السلى قال قال لنا عمر بن الخطاب ان الركب سنة لكم نفذوا بالركب ورواه البيهقي بلفظ كما اذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أنفخا ذفا قال عمر ان السنة الاخذ بالركب وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لان الصابي اذا قال السنة

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا سيما اذا قاله مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبنيا لله فعول كتمينا والفاعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه الذى

يأمر ويمنه فله حكم الرفع (ان نضع أيدينا) من اطلاق الكل على الجزء أي كفتا (على الركب) شبه القابض عليهم
 تفريق أصابعهما للقبلة حالة الوضع ولمسلم عن أبي يعفور بلفظ أمرنا ٢٣

ورواة هذا الحديث الخصة
 ما بين بصري وكوفي ومديني
 وفيه الحديث والعنينة
 والسمع والقول وتابى عن
 تابعي عن مصابي والابن عن
 الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي وأحمد وابن ماجه
 (عن البراء بن عازب رضي الله
 عنه قال كان ركوع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 وسجوده وبين السجدين) أي
 زمان ركوعه وسجوده وبين
 السجدين أي الجلوس بينهما
 (واذا رفع) أي اعتدل (من
 الركوع) ولا يذرا ذرا فرفع رأسه
 من الركوع وإذا نهج مجرد الزمان
 فلهما عن الاستقبال (ما خلا)
 بمعنى (القيام) الذي هو
 لقراءة (و) (ال) (الوقوف) الذي
 هو التشهد (قريباً من السواء)
 بالمد من المداواة والاستثناء هنا
 من المعنى كان معناه كان أعمال
 صلاته كلها قريبة من السواء
 ما خلا القيام والوقوف فإنه كان
 يطولهما وفيه إشعار بالتفاوت
 والزيادة على أصل حقيقة
 الركوع والسجود وبين
 السجدين والرفع من الركوع
 وهذه الزيادة لا بد أن تكون
 على القدر الذي لا بد منه وهو
 الطمأنينة وقد جزم بعضهم
 بأن المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسلم
 من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهباً للجميع المسترفة قد صرح الهادي انه يجوز
 للرجل ان يؤم بالمحرم في التوافل ويجوز ذلك المنع وبالله مطلقاً

باب انفراد المأموم لعذر

(ثبت ان الطائفة الاولى في صلاة الخوف تفارق الامام وتتم وهي مفارقة لعذر وعن
 أنس بن مالك قال كان معاذ بن جبل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يني فخله
 فدخل المسجد مع القوم فامراى معاذ اطول تجوز في صلاته ولحق بخله يسقيه فلما قضى
 معاذ الصلاة قبل له ذلك قال انه لما نفي أي همل عن الصلاة من أجل ان سقى فخله قال فجاء
 حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عنده فقال يا نبي الله اني أردت ان أسقى فخله
 فدخلت المسجد لاصلي مع القوم فاطول تجوزت في صلاتي وطلعت بخله يسقيه فزعم
 اني منافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
 لا تطول بهم اقرأ بسم ربك الاعلى والشمس وضحاها ونحوهما وعن بريدة الاسلمى
 ان معاذ بن جبل صلى يا حبيب العشاء فقرأ فيها اقربت الساعة فقام رجل من قبل ان
 يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولاً شديداً فاق النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذر اليه
 وقال الى كنت اعمل في فخله وخفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعني لمعاذ صل بالشمس وضحاها ونحوها من السور رواهما أحمد باسناد صحيح فان قيل
 في الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذي فارق معاذ اسلم ثم صلى وحده وهذا
 يدل على انه ما نفي بل استأنف قيل في حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعلم بذلك
 انه ما قصه من وقعة في وقتين مختلفين اما الرجل اول جابن هذه القصة قد رويت على
 أوجه مختلفة ففي بعضها لم يذكر تعيين السورة التي قرأها معاذ ولا تعيين الصلاة التي
 وقع ذلك فيها كما في رواية أنس المذكورة وفي بعضها ان السورة التي قرأها اقتربت
 الساعة والصلاة العشاء كما في حديث بريدة المذكور وفي بعضها ان السورة التي قرأها
 البقرة والصلاة العشاء كما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف وفي بعضها ان الصلاة
 المغرب كما في رواية أبي داود والنسائي وابن حبان ووقع الاختلاف أيضاً في اسم الرجل
 فقيل حرام بن ملحان وقيل حزم بن أبي كعب وقيل حازم وقيل سليم وقيل سليمان وقيل
 غير ذلك وقد جمع بين الروايات بقية هذه القصة وعن جمع بين ذلك ابن حبان في صحيحه
 قوله ثبت ان الطائفة الاولى الخسباتي يان ذلك في كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

وبالوقوف الجلوس بين السجدين وردة بن القيم في حاشيته على السنن فقال هذا هو فهم من فائده لانه قد ذكرهما باعينهما
 فكيف يستقيم ما وهل يحسن قول القائل جازيذ وعمود ويكره خالد الا يزيد او عمر افانه متى أرادني الجي معهما كان متناقضاً

اتهمى وتعقب بأن المراد بذلك كراهة ادخالها في الطمأنينة وبإسقاطها عنهم الخراج المستثنى من المساواة وقد وقع هذا الحديث في باب الطمأنينة حين الأخذ بالزيادة فيه مما ان المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وبالله عود القعود لا تشهد كما سبق واستدل بظاهره على ان الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس حتى يقول القائل قد نسي وفي الجواب عنه تعسف ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون الا بديل بن المحبر فبصري وفيه التصديت والاختيار والعمدة والقول وشيخ البخاري من افراده ورواية نابي عن نابي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه وحجوده سبحانك اللهم) بالنصب بفعل محذوف لزوما أي سبح سبحانك اللهم (ربنا) سجدت (بحمدك) أي بتوفيقك وهدايتك لا بحول وقوتي فنيبه شكر الله تعالى على هذه النعمة والاعتراف بها والمراد من الحمد لازمه مجازا وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية (اللهم) أي يا الله (اغفر لي) فيه دلالة الحديث على الترجعة قبل وانما نص فيها على الدعاء دون التسبيح وان كان الحديث شاملا له

٢٤١

بالجاء والراء المهملة من دلال ابن ملهان بكسر الميم وسكون اللام بعد هاء حاء مهملة قوله فلما طول يعني معاذ وكذلك قوله فزعم قوله أي منافي في رواية للبصري فكان معاذ انال منه وللمسألة تناول منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أنا فقت يا فلان فقال لا والله ولا اثنين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذ قال ذلك أو لا ثم قاله أصحابه للرجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره وعند الناس في معاذ اثنين أصبحت لاذ كرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فإرسل اليه فقال ما جعلك على الذي صنعت فقال يا رسول الله عملت على ناصح في الحديث ويجمع بين الروايتين بأن معاذ سبقه بالسكوى فلما أرسل له جاء فاشتكى من معاذ قوله أفئتان أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلاثا وفي رواية أفئتان وفي رواية أتريد أن تكون فائتا وفي رواية يا معاذ لا تكن فائتا ومعنى الفئسة هنا ان التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة ولترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه ان التطويل منهي عنه فيكون حراما ولكنه أمر نسبي كما تقدم فنهيه معاذ عن التطويل لانه كان يقرأ بهم سورة البقرة واقتربت الساعة قوله اقرأ بجمع اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها الامر بقراءة هاتين السورتين متفق عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية للبصري من حديثه وأمره بـورتين من أو سط المقصود وفي رواية لمسلم بزيادة الليل اذا يقضى وفي رواية له بزيادة اقرأ باسم ربك الذي خلق وفي رواية له بعد الرزاق بزيادة الضحى وفي رواية له حمدي بزيادة والسماء ذات البروج وفيه ان الصلاة بمثل هذه السورتين قد يمد ذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلا قوله العشاء كذا في معظم روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم فيجمع معاسلف من التعداد أو بان المراد بالمغرب العشاء مجازا والاشاف في الصحيح أصح وأرجح قوله اقتربت الساعة في الصحيحين وغيرهما انه قرأ بسورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف وفي رواية لمسلم قرأ بسورة البقرة أو النساء على الشك وفي رواية للشراح قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد قرى الحافظ في الفتح اسناد حديث بريدة ولم يكنه قال هي رواية شاذة وطريق الجمع الحل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال بعضهم ان الجمع بتعدد الواقعة مشكل لانه لا يظن بمعاذ أن يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف ثم يعود واجب عن ذلك باحتمال ان يكون معاذ قرأ أو لا بالبقرة فلما نهى قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السورتين التي أمره بقراءتهما ويحتمل ان يكون النهي وقع أولا لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الاسلام ثم لما اطاعت نفوسهم ظن ان المانع قد زال فقرأ باقتربت لانه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب التسفل كذا قال الحافظ وجع النووي باحتمال ان يكون قرأ في الاولى بالبقرة فانصرف رجلا ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف

آخر

لقد اشار الى الرد على من كره الدعاء في الركوع كالألف رحمه الله وأما التسبيح فتنتق عليه فاهتم هنا

بالتخصيص على الدعاء لذلك واحتج المخالف بحديث ابن عباس عند مسلم مرفوعا فاما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود

فاجتمعوا فيه في الدعاء فقامن أن يستجاب لكم وأجيب بانه لا منه وم له فلا يمنع الدعاء في الركوع كالأمتنع التعظيم في السجود وظاهر حديث عائشة انه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وأما سأل صلى الله عليه وآله وسلم المفسرة مع كال

عصمته إيمان الانتقار الى الله تعالى والأذعان له واطهارا لعبودية أو كان عن ترك الأولى أو لارادة تعليم أمته ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه الحديث والمعنى والقول وأخرجه البخاري في المغازي والتقدم برواه لم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة (وعنه) أي عن عائشة في رواية (أخرى) (أول القرآن) والمعنى يتشبه أمر الله تعالى في قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي على أحسن الوجوه وأفضل الحالات في فرض الصلاة ونقلها وهذه الرواية مذكورة في باب التسييح والدعاء في السجود من صحيح البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد ولا يصلي ولا الحمد قال في الفتح هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها بحذفها قال النووي المختار أن لا ترجيح لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كان أثبت الواو دال على معنى زائد لانه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس وبريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع الأقسام بعد الدخول فيه لم يذروا أنفسهم وجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أن سلم ثم استأنف بتعدد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوزت في صلاتي كافي حديث أنس وكذلك قوله صلى الله عليه وآله في حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة بالتسليم واستئنافها فرادى والتجوز فيها إلا أن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به بقيمة أو يؤيد ذلك ما رواه النسائي بالمنظ فانصرف الرجل فصل في ناحية المسجد وفي رواية لم يلم فالحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب محتملا وما في الصحيحين وغيرهما - بيننا ذلك

• (باب انتقال المنفرد اما ما في النوافل) •

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي في رمضان فحقت فقامت خلفه وقام رجل فقام الى جنبه ثم جاء آخر حتى كثر هطالهم أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اتساخلفه فجوز في صلاته ثم قام فدخل منزله فصل في صلاة لم يصلها عندنا فإما أصبحنا قلنا يا رسول الله أظننا بيننا الآية قال نعم فذلك الذي ساقى على ما صنعت رواه أحمد ومسلم وعن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اتخذ حجرة قال حديث أنه قال من حصر في رمضان فصل في فيها البالي فصل في بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج اليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صنيعكم فمأوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة هو البخاري وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرته وجداد الحجرة قصير فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاته فاصبحوا فقصوا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي الآية الثانية فقام ناس يصلون بصلاته رواه البخاري قوله فقامت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الإمام وسبق في أبواب موقف الإمام والمأوم ما يدل على خلاف ذلك قوله كثر هطالهم قال في القاموس الرهط قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة الى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم أمر أو لا واحد لهم لفظه الجمع أرهط وأرهط وأرهط قوله فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اتساخلفه تجوز في صلاته لانه فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كافي سائر الأحاديث وليس في تجوزهم في الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فعلوه لانه لو كان غير جائزا لكان رهم على ذلك بعد علمه به وإعلامهم له قوله اتخذ حجرة أكثر الروايات بالراء للكشيه في الزاوي قوله جعل يقعد أي صلى من قعوده لا يراه الناس نياما غيره قوله من صنيعكم بفتح الصاد وأثبت اليسار ولا أكثر بضم الصاد وسكون

التقدير مثلا ربنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى التبرأ منه وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقيل حالية وإن الأكثر رجحوا ثبتوا وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله في حديث الوافي ربنا

ولأن الحديث وبقوله ثبت فيه عدة أحاديث وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث جزم أنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل به هذا الحديث المالكية والحنفية على أن الامام ٢٦ لا يقول ربنا لك الحمد وعنى أن المأموم لا يقول

سمع الله من جده ليكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد فجعل التسميع الذي هو طلب التحميد للامام والتحميد الذي هو طلب الاجابة للمأموم وبذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وإذا قال مع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله ليكم ولادليل لهم في ذلك لأنه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الامام فسمع الله من جده ولا يمنع أن يكون الامام طابا وبجيبا فهو مكسلة التامين السابقة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيجمع بينهما الامام والمنفرد والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد لذلك وقد ما قرى ساعن الحافظ الشوكاني أنه ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل اماما كان او مأموما أو منفردا فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي

النون وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وصاحوا به ليخرج اليهم وحصب بعضهم الباب لظنهم أنه قام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه وزاد فيه حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما كتب به قوله فان أفضل الصلاة صلاة المرفى بيته المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك الا المكتوبة لاستغنائها وما يتعلق بالمسجد كتهيئته وهل يدخل في ذلك ماوجب لعارض كالمنذورة فيه خلاف والمراد بالمرجئس الرجال فلا يدخل في ذلك النساء لما تقدم من أن صلاتهن في بيوتهن المكتوبة وغيرها أفضل من صلاتهن في المساجد قال النووي اغتاحت على لنافله في البيت لسكونه أبعد من الرياء وأخفى ولينترك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيه من الرياء قوله الا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس قيل ويدخل في ذلك ماوجب بعارض كالمنذورة قوله في حجرته ظاهره أن المراد بحجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجرة وأوضح منه رواية جاد بن زيد عن يحيى بن سعيد عند أبي نعيم بالنظر كان يركع في حجرة من حجر أزواجه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجرة التي احتجها في المسجد بالحصى كما في بعض الروايات وكما تقدم في حديث زيد بن ثابت ولابي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصى على باب بيته قال في الفتح فاما أن يحمل على التعدد أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة اليها والاحاديث المذكورة تدل على ما يوجب له المصنف رحمه الله من جواز اتفاله المنفرد اماما في النوافل وكذلك في غيرها لعدم الفارق وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة بآئتين وقد استدلل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكور على جواز أن يكون بين الامام وبين القوم الموقنين به حائط أو سترة

(باب الامام ينقل مأموما اذا استخلف شخصه مستخلفه)

(عن مهمل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلي بهم فمات الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أتصلي يا ناس فاقم قال نعم قال فمضى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة ففأصاح حتى وقف في الصف فصلى الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما أكتم الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشاوا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أيها بكر ما منعك أن تثبت اذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خفاة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم

جده جدهم (غفر له ما تقدم من ذنبه) وهو ظيهر ما تقدم في مسئلة التامين وظاهره أن الموافقة في الحمد في الصلاة لا مطلقا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال لا قربن) أي (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

التفريب أي لا تقربكم إلى صلاته أولاً ولا تقرب صلاته إليكم وللطحاوي لا يركبكم (في مكان أبو هريرة رضي الله عنه يقف في الركعة
الآخرى من) ثلاث صلوات (صلاة الظهر وصلاة العشاء ٢٧ وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده) فيه

القنوت بعد الركوع في
الاعتدال وقال مالك يقف
قبله دائماً وظاهر سياق الحديث
أنه مرفوع إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وليس موقوفاً
على أبي هريرة لقوله لا قرب
لكم صلاة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ثم فسره الراوي بقوله
فكان أبو هريرة الخ وقيل
المرفوع منه وجود القنوت
لا وقوعه في الصلوات المذكورة
ويدل له ما في رواية شيبان عن
يحيى عن عبد الجبار في تفسير
سورة النساء من تخصيص
المرفوع بصلاة العشاء لكن
لا ينفى هذا كونه صلى الله عليه
وآله وسلم قف في غير العشاء
فالظاهر أن جميعه مرفوع
(فيمدعو للمؤمنين وبلغن
الكفار) الغيرة المهيبة وأما
المعين فلا يجوز لعنه حياً كان
أرميت الأمان علمنا بالنصوص
موته على الكفر كما يذهب
ورواة الحديث ما بين بصرى
ودستوان ويصافى ومدنى وفيه
التحديث والعنعنة والقول
وشخ البخاري فيه من إفراده
وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي في الصلاة (وعن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال
كان القنوت) في أول الأمر أي في
الزمان النبوي صلى الله عليه وآله

أكثرهم التصفيق من نابه ثقي في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق
للتسامة تفق عليه وفي رواية لاسدوا بني داود والنسائي قال كان قتال بين بني عمرو بن
عوف فباغ النبي صلى الله عليه وسلم فانهم بعد ان ظهر ليصلح بينهم وقال بلال ان حضرت
الصلاة ولم آت فرباً بكر فليصل بالناس فلما حضرت العصر أقام بلال الصلاة ثم امر أبابكر
فتقدم وذكر الحديث) قوله ذهب إلى بني عمرو بن عوف أي ابن مالك بن الاوس والاوس
أحد قبيلتي الانصار وهما الاوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كعبية من الاوس
وسبب ذهابه صلى الله عليه وسلم إليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكرها
البخاري في الصحيح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء قتلوا حتى ترموا
بالجارة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا نصلح بينهم وله فيه من رواية
خسان عن أبي حازم فخرج في ناس من أصحابه وله أيضاً في الأحكام من صحيحه من طريق
حماد بن زيد أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر والظهراني أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال
الصلاة الظهر قوله فحانت الصلاة أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من
صحيحه قوله فقال أنصلي بالناس في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي صلى الله
عليه وسلم هو الذي أمر بلال أن يأمر أبابكر بذلك وقد أخرج نحوه ابن حبان
والطبراني ولا يخالف بين الروايتين لأنه يحمل على أنه استفهمه هل تبادر أول الوقت أو
تنتظر مجيء النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع أبو بكر المباركة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك
الفضيلة متوهمه قوله فاقم بالنصب لانها بعد الاستفهام ويجوز الرفع على الاستئناف
قوله قال نعم في رواية للبخاري أن شئت وانما فوض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده
ريادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله فصل أبو بكر أي دخل في الصلاة وفي
لفظ للبخاري فتقدم أبو بكر فكبر وفي رواية فاستفتح أبو بكر وهذا يجب عن سبب
استقراره في الصلاة في مرض موته صلى الله عليه وسلم وامتناعه من الاستقرار في هذا
المقام لانه هنالك قدم مضى معظم الصلاة ففسد الاستقرار وهنالك بعض الإلهاء فلم يحسن
قوله فخلص في رواية للبخاري فجاء يمشي حتى قام عند الصف وسلم فخرق الصفوف قوله
صفيق الناس في رواية للبخاري فأخذ الناس في التصفيق قال سهل أتدرون ما التصفيق
هو التصفيق وفيه أنهم ما تراءفان وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يلتفت
قيل كان ذلك لعلمه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه قوله فرفع أبو بكر يديه فحمد الله الخ
ظاهراً أنه تلفظ بالحمد وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالحمد والشكر يديه ولم يتكلم قوله
أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لم له على ذلك
يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريقة الأدب خير من الامتنال ويؤيد ذلك عدم
انكاره صلى الله عليه وسلم على علي عليه السلام لما امتنع من محو اسمه في قصة الحديبية

وآله وسلم فله حكم الرفع (في) صلاة (المغرب و) صلاة (المغرب) ثم ترك قال في الفتح وقد اتفق الشبان على إخراج هذا الحديث
في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب أن اختلاف النقل عن أنس في القنوت ومحل في الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل

اسم مطلقا أو مدة معينة أو في حالة دون حالة في آخر أبواب الوثر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وشيخ البخاري فمعه من أفراد وفيه التحديث والعنفة والقول ٢٨ (عن رفاعه بن رافع الزرقى رضى الله عنه أنه قال كتابونا) من

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة قوله أكرهتم التصديق ظاهره ان الإنكار إنما حصل لكثرة لا مطلقه وانكس قوله إنما التصديق لأنساء يدل على منع الرجال منه مطلقا قوله التفت إليه بضم المثناة على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري فإنه لا يسمع أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت والحديث يدل على ما يقوله المصنف من - وإزالة قال الامام ما وما إذا استخلف فحضر مستخلفه وادعى ابن عبد البر ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونوقض ان الخلاف ثابت وان الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز بضو الحديث فوايد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم ان المشي من صف الى صف يليه لا يطل وان حمد الله لا مريد والتنبية بالتسبيح جائز وان الاستخلاف في الصلاة اهدر جائز من طريق الاولى لان قصاراه وقوعها امامين اه ومن فوايد الحديث جواز كون المرفوع بعض الصلاة اماما وفي بعضها اماما وما وجوز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وجوز الالتفات للحاجة وجوز مخاطبة المصلي بالإشارة وجوز الحمد والشكر على الوجه في الدين وجوز امامة المفضل للفاضل وجوز ازالة حمل الدليل في الصلاة وغير ذلك من النوائد (وعن عائشة قالت مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبا بكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلي فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين وأراد أبو بكر ان يتأخر فأمر الله النبي صلى الله عليه وسلم ان مكالمتم أنيابه حتى جلس الى جنبه عن يسار أبي بكر وكان أبو بكر يصلي قائما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبي بكر معه عليه والبخاري في روايته فخرج يهادى بين رجلين في صلاة فانه ظهر ولمس وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مرض مونه صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبا بكر استدلال بهذا على ان الامر بالامر بالشيء يكون أمرا به كما ذهب الى ذلك جماعة من أهل الأصول وأجاب المناهون بان المعنى بالغوا أبا بكر اني أمرته والمجتم مستوفى في الأصول قوله فخرج أبو بكر فيه حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير قام وخرج وقد ورد مبينا في بعض روايات البخاري بالفظ فأنه الرسول فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رقيقا ياعرص بالناس فقال له عرأت أن حق بذلك قوله فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة يحتمل انه صلى الله عليه وسلم وجد الخفة في تلك الصلاة بعينها ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله يهادى بضم أوله وفتح الدال أى يعطد على الرجلين متقابلين في مشيه من شدة الضعف والتهاوى المتقابل في المشي البطي قوله بين

الايام (نصلي وراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والمغرب (فلما رجع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده) ظاهره ان قول التسبيح وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيسكون من اذا كان الاعتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على انه ذكر الانتقال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بان معنى قوله فلما رفع رأسه أى فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد ان اعتدل (قال رجل) هو رفاعه تراوى هذا الحديث بأكبرهم في الفتح وكذا قال ابن بنت كمال وهو في الترمذي وإنما كفى عن نفسه لقصد اخفاء عمله ونقل البرماوى عن ابن منده انه جعله غير راوى الحديث وان الحاكم جعله معاذير رفاعه فوهم في ذلك (ر بساؤلك الحمد) بالواو (حمدا) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد كثيرا طيبا خالصا عن الرياء وسمعة (مباركا) أى كثير الخير (فيه) زاد رفاعه بن يحيى مباركا عليه كما يجب وبناو يرضى وفيه من حسن التقويض الى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

المتكلم) بهذه الكلمات زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة (قال رفاعه بن رافع) (أنا) فقال كيف قلت فدكره قال والذي نفسي بيده الحديث ولمسلم يعني صلى الله

عليه وآله وسلم واحد بعينه لم نعلمه المبادر بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انظروا بهضهم ليجيب وحملهم على ذلك خشية ان يبدؤوا في حقه شيء ظننا منهم انه اخطأ فيما فعل ٢٩ ورجوا ان يقع العفو عنه ويبدل ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال رفاعة فوددت ما في خرجت من مالي وانني لم أشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة الحديث وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعزفهم انه لم يقل بأسا ويدل لذلك حديث مالك بن ربيعة عن داود قال قال من القائل الكلمة فلم يقل بأسا قال صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت بضعة) وفي رواية بضعة (وثلاثين ملكا) أي على عدد حروف الكلمات أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين الثلاث والتسع ولا يختص بها دون العشر من خلافا للبحر والحدديث يرد عليه فأنزل الله تعالى به عدد حروف الكلمات ملائكة في مقابلة كل حرف ملكا تعظيما لهذه الكلمات واماما وقع في حديث انس عند مسلم قالوا فافقه فيه كما أفاده في الشخبة لنظر اعداد الكلمات على اصطلاح النحاة ولنظمه لقصد رأيت اثني عشر ملكا (يتدرونها) أي يسارعون الى الكلمات المذكورة (ايهم يكتبها أول) بالبناء على الضمنية الاضافة ويجوز ان يكون معربا بالنصب على الحال وهو غير منصرف والمعنى ان كل واحد يسرع يكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها الى حضرة

رجلين في البخاري انهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما وفي رواية انه خرج بين بريرة وفوريسة قال النووي ويجمع بين الروايتين بأنه خرج من البيت الى المسجد بين هاتين ومن ثم الى مقام المصلي بين العباس وعلي أو يحمل على التعدد ويدل على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت عائشة قوله ثم أتيا به في رواية للبخاري ثم أتيا به وفي رواية انه ان ذلك كان بأمره وانظروا فقال أجلسا الى جنبه فاجلسا قوله عن يسار أبي بكر فيه رد على القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره قوله يفتدي أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماما وأبو بكر مؤتميا وقد اختلف في ذلك اختلفا شديدا كما قال الحافظ في رواية لابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين يدي أبي بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر عن رواية مسلم بن ابراهيم عن شعبة بن قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وأخرج ابن حبان عنه باللفظ كان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر وأخرج الترمذي والنسائي وابن خزيمة عن أبي بكر قال في الفتح تصافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف في العلماء من سلك الترجيح فقد قدم الرواية التي فيها ان أبا بكر كان مأموما للجزم بها في رواية أبي معاوية وهو أحفظ في حديث الاعمش من غيره ومنهم من عكس ذلك فقد قدم الرواية التي فيها انه كان اماما ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد وانظروا من رواية حديث الباب المتفق عليها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماما وأبو بكر مؤتميا لان الاقتداء المذكور والمراد به الانضمام ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها المصنف بلفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير وقد استدل بحديث الباب القائلون بجواز اتمام القائم بالقاء وسياق بسط الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك مجمع عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول يطلان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحي)

(عن أبي سعيد ان رجلا دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعة بن يحيى ايهم يصعد بها أول ولطبراني من حديث أبي أيوب ايهم يرفعها والظاهر ان هؤلاء الملائكة غير الخلفاء ويؤيد ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن ابي بكر عان الله ملائكة بطونون بالطرق بلسون أهل

الذكر الحديث واستدل به على ان بعض الطاعات قد يكتفى بها غير الحفظ والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال ان يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله واستدل به ٣٠ على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما تور اذا كان غير

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق على ذاف يصلي معه فقام رجل من القوم فصلى معه رواء أحمد وأبو داود والترمذي بمعناه وفي رواية لا يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه الطهر قد دخل رجل وذكروا الحديث أخرجه أيضا لما كرم البيهقي وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى والحكم بن عمار انتهى وأحاديثهم بالفظ الاثنان خافوهما جماعة قوله ان رجلا دخل المسجد لفظ أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلا يصلي وحده قوله من يتصدق لفظ أبي داود ألا رجل يتصدق وانظر الترمذي أيكم يتخير على هذا قوله فقام رجل من القوم فصلى معه هو أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلاة منفردا وان كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن الرفعة وقد اتفق الكل على ان من رأى شخصا يصلي مفردا لم يلحق بالجماعة فيستحب له ان يصلي معه وان كان قد صلى في جماعة وقد استدل الترمذي بهذا الحديث على جواز ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد وابنه وقال آخرون من أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابه وابن هرون وأيوب والبقى والليث بن سعد والاوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدل بهذا الحديث أيضا على ان من صلى جماعة ثم رأى جماعة يصلون يستحب له ان يصل معهم وقدمه البصير عن ذلك واستدل به أيضا على ان أقل الجماعة اثنان وعلى امه غير واجبة لعدم انكاره على الرجل المتأخر عنها بالداخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديث من خصصات حديث لا تعداد صلاة في يوم مرتين كما تقدم

• (باب المصطفى يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد بركة لا يدرك ركوعها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة ونحن بحجود فامجدوا ولا تعدهوا شيا من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة أخرجه عن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه والما كرم في المستدرک وقال صحيح والحديث الثاني عزاه المصنف الى الشيخين وقد طول الحافظ الكلام عليه في التلخيص فليراجع الحديث الثالث قال في التلخيص فيه ضعف وانقطاع قوله

مختلف للمأثور وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه وعلى ان العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة وان المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكر واستدبظ منه ابن بطال جواز رفع الصوت للتبليغ خلف الامام وتسمية الزين بن المنير بان سمعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لان فرض ابن بطال اثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه اليه ابن عبد البر واستدل به بإجماعهم على ان الكلام الاجنبى يطلعه الصلاة ولو كان سرا قال فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يطأها ولو كان جهرا (عن أنس بن مالك رضي الله عنه) قال ثابت البناني (انه كان يثبتي) أي يصرف (لن الصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يصلي فاذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول) أي الى ان نقول (قد نسي) وجوب الهوى الى السجود قاله السكرماني وأنه في صلاة أو ظن انه وقت القنوت من طول قيامه أو وقت التشهد حيث كان جالسا قال ابن دقيق العيد

وهذا صريح في الدلالة على ان الاعتدال ركن طويل بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل فاجهدوا وضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسميات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد

الاعتبار أيضا المذكور المشروع في الاعتدال أطول من المذكور المشروع في الركوع فتذكر سبحانه ربي العظيم لا ما يجي وقد ذكر
قوله اللهم ربنا لك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع ٣١ في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي
سعيد الخدري وابن عباس بعد
قوله جدا كثيرا طيبا ملء
السعوات وملء الأرض وملء
ما شئت من شيء بعد و زاد في
حديث ابن أبي أوفى اللهم
طهرني بالثلج والبرد الخ وزاد في
حديث آخر أهل الشام والحد
إلى آخره ومن ثم اختار النووي
جواز تطويل الركن القصير
خلافا للمرجع في المذهب واستدل
لذلك بحديث حذيفة عنده سلم
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
ركعة بالبصرة وغيرها ركع فحوا
بما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك
الحمد قداما تطويلا قرييا مكرح
قال النووي الجواب عن هذا
الحديث صعب والأقوى جواز
الإطالة بالذكر انتهى وقد أشار
الشافعي في الام إلى عدم
البطلان فقال في ترجمة كيف
القيام بعد الركوع ولو اطال
القيام بذلك ركع الله أو يدعو
أو ساجدا وهو لا ينوي به القنوت
كرهت لذلك ولا إعادة إلى آخر

كلامه في ذلك فالجواب عن
يصح هذا مع بطلان الصلاة
بتطويل الاعتدال وتوجيههم
ذلك أنه إذا طيل اتقت الموازنة
معترض فان معنى الموازنة لا
يقتضي فصل طويل بين الأركان
بما ليس منها وما يرد به الشرع

لا يصح نفي كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد به قوله قرييا من السواء ليس أنه كان يركع بقدر
قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت معتدلة وكان إذا طال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها

فاجهد وافيه مشروعية السجود مع الإمام لمن أدركه ساجدا قوله ولا تعدوها شيئا
بضم العين وتشديد الدال أي وافقه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة قوله ومن أدرك
الركعة قبل المراءى بها هنا الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدرك الإمام را كما مدر كالتلك الركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور
وقد بسطنا الكلام في ذلك في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته وبيننا ما نقلناه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أي صحت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الإمام فيه مشروعية دخول
اللاحق مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود
والقعود وظاهر قوله والإمام على حال والحديث وإن كان فيه ضعف كما قال الحافظ
إكمنه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود ومن حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحيت
الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه فجاء معاذ فقال لا أجده على حال أبدا إلا
كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فجاء وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم يعضها قال
فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضي فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد سن لكم معاذ فكذا فاصنعوا ابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود ومن وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فقال معاذ لا أراه على حال إلا كنت عليها
الحديث ويشهد له أيضا ما رواه ابن أبي شيبه عن رجل من الأنصار هو فوعان وجدني
راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها وما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل أفض بن أبي شيبه والظاهر أنه يدخل معه في الحال التي
أدركه عليها مكبرا معتدلا بذلك التكبير وإن لم يعتد بها أدركه من الركعة كمن يدرك الإمام
في حال سجود أو قعوده وقالت الهاديونية أنه يقعد ويسجد مع الإمام ولا يحرم بالصلاة
ومقي قام الإمام أحرم واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة ولا تعدوها شيئا وأجيب عن
ذلك بأن عدم الاعتدال المذكور لا ينافي في الدخول بالتكبير والاكتفاء به

• (باب المسبوق يقضي ما فاتة إذا سلم إمامه من غير زيادة) •

(عن المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فتبرز
وذكر وضوءه ثم عمد الناس وعبد الرحمن يصلي بهم فصلي مع الناس الركعة الأخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتم صلاته فلما قضاها أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأحببتم يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها امتفق عليه ورواه أبو داود وقال فيه
فإن سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلي الركعة التي سبق بهم يرد عليهم شيئا قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه

لا يصح نفي كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد به قوله قرييا من السواء ليس أنه كان يركع بقدر
قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت معتدلة وكان إذا طال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها

أخف بقية الاركان قد ثبت انه قرأ في الصبح الصلوات وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجدة قدر عشر تسبيحات فيحصل على انه اذا قرأ بدون الصلوات ٢٦ اقتصر على دون العشر وقله كما ورد في السنن أيضا ثلاث تسبيحات

قلت ينظر في هذا الجمل فهو مترتب على كون السجود الذي حزر واقع عشر تسبيحات هو في تلك الصلاة التي قرأ فيها بالصلوات فان صح ذلك صح الجمل المذكور والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يرفع رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده وفي الاعتدال ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع بينهما (يدعول رجال) من المسلمين (فيسميهم بأسمائهم) استدله على ان محل القنوت بعد الرفع من الركوع وعلى ان تسمية الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا يقصد الصلاة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أنج الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي أخا خالدة بن الوليد) (وأنج سلمة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي جهل بن هشام (وأنج عياض بن أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه وكل هؤلاء الذين دعاهم فنجوا من أسر الكفار بسيرة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم (وأنج المستضعفين من المؤمنين) من باب عطف العام على الخاص ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أشدد وطأتك من لوطه وهو شدة الاعتقاد على الرجل والمراد أشدد بأسك أو عقوبتك

بعدنا السهو) قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة قوله وذكر وضوءه قد تقدم في باب المعاونة في الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم عمد الناس بفتح العين المهمة والميم بعدها دل مهملة أي قصد والناس مقبول به قوله وعبد الرحمن يصلي بهم جملة حامية وفيه دليل على انه اذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منها لم ينتظر الامام وان كان فاضلا وفيه أيضا ان فضيلة أول الوقت لا يعادلها فضيلة الصلاة مع الامام الفاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع مينا في سنن أبي داود قوله صلى مع الناس الركعة الاخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف اذ قدمه الصحابة لانفسهم في صلاتهم بدلا من نبهم وفيه فضيلة أخرى له وهي اقتداؤه صلى الله عليه وسلم به وفيه جواز اتمام الامام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بسلطان الله الان يعني أو الا ان يخاف خروجه أول الوقت قوله يتم صلاته فيه متمسك لمن قال ان ما أدركه المؤتم مع الامام أول صلاته وقد تقدم الكلام على ذلك قوله قد أصبتم وأحسنتم فيه جواز الثناء على من بادى بالاداء فرضه وسارع الى عمل ما يجب عليه عمله قوله يغبطهم فيه ان الغبطة جائزة وانها مغيرة للحد المذموم قوله لم يزد عليها شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو وفيه دليل لمن قال ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فاقضوا لم يأمر بسجودهم وذهب جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راويا عن أبي داود ومنهم من عطاء وطاوس ومجاهدوا بحق الى ان كل من أدرك وترامن صلاة امامه فعليه ان يسجد للسهو ولانه يجلس للتشميع مع الامام في غير موضع الجلووس ويجاب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس خاف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة وأيضا ليس السجود الا للسهو ولاسه وهذا وأيضا متابعة الامام واجبة فلا يسجد لغيرها كما سائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصليها معهم نافلة)

(فيه من أي ذر وعبادة ويزيد بن الاسود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق وعن مجاهد بن الادريج قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلى يعني ولم أصل فقال لي الاصليت قلت يا رسول الله اني قد صليت في الرحل ثم أتيتك قال فاذا جئت فصل معهم واجعلها نافلة رواه أحمد وعن سليمان بن مولى ميمونة قال أتيت على ابن عمر وهو بالبلاط والقوم يصلون في المسجد فقلت ما يمنعك أن تصلي مع الناس قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أحمد وأبو داود والنسائي

(على) كفار قرين أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث قال الزركشي الضمير للوطاة أو الألبام وان لم يسبق لها ذكر لما دل عليه المفعول الثاني الذي هو سنن قال في المصابيح ولا مانع

من أن يجعل غائدا إلى السنين لا إلى الأيام التي ذات عليها سنين وقد نصوا على جواز هود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة إذا كان مخبرا عنه بخبره يفسر مثل أن هي الأحياتنا الدنيا وما نحن فيه ٢٣ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السنين

(عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها هنا زمن القحط (كسفي يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد في القحط وامتداد زمان المحنة والبلاء وبلوغ غاية الجهد والضرر أو أسقط نون سنين للزيادة جريا على اللغة الغالبة فيه وهي اجراءه مجرى جمع المذكر السالم لكنه شاذ لكونه غير عاقل ولتغيير مفرد بكسر أوله ولهذا أعربه بعضهم بحركات على أنون كما مفرد كقوله دعاني من لجد فان سنينه

لعين بن أشيبا وشيبنا مردا (وأهل المشرق يؤمنون من مضر محمدا فنزل صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الحديث ما بين حصي ومدني وفيه التحديث والأخبار والعنفنة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى أي نبصر ربنا يوم القيامة قال صلى الله عليه وآله وسلم (هل تمارون) بضم التاء والراء من المارة وهي الجسادة وفي رواية الأصلي تمارون بفتح التاء والراء وأصله تمارون حذف أحدي التامين أي هل تشكون (في) رؤية (المقر) ليلة البدر ليس دونه مهاب قالوا لا يا رسول الله قال فهل تمارون

حديث أبي ذر حديث عبادة الذين أشار إليهم المصنف تقدما في باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يجتمع من أبواب الأوقات وحديث يزيد بن الأسود تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجبن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجبن وما قبله من الأحاديث التي أشار إليهم المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيدا بالجماعات التي تقام في المساجد لما في حديث يزيد بن الأسود المتقدم باللفظ ثم أتبعه بجمعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل الصلاة المفردة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقد مرنا أيضا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة مخصوصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب لا تقدم في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح وقد مرنا أيضا أن أحاديث الدخول مع الجماعة مخصوصة لحديث ابن عمر المذکور في الباب قوله وهو بالبلاط هو موضع مقروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا تصلا صلاة في يوم مرتين لفظ الذي لا تعداد الصلاة في يوم مرتين قد تقدم في هذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لان إعادة التحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وهو مروي عن الصيدلاني والفرزاني وصاحب المرشد قال في الاستذكار اتفاق أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلا صلاة في يوم مرتين أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم به في الفراغ ثم يصلي ثانية على جهة الفرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لان الأولى فريضة والثانية نافلة فلا إعادة حينئذ

• (باب الاعتذار في ترك الجماعة) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يامر المنادي فينادي بالصلاة ينادي صلوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرنا فقال ليصل من شاء منهم ثم في رحله رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استذكروا ذلك فقال أنجبون من ذافقة لندعل ذامن هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم إن الجمعة عزمة وإن كرهت أن أكرهكم ففروا في الطين

• نيل بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية (الشمس) ليس دونها أصحاب قالوا يا رسول الله قال فانكم ترونه تعالى (كذلك) بلاصرية ظاهر اجليا ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنبية

الابصار الى هذه المبشرات المادية لكنه ~~يكون~~ مجردا عن ارتسام صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرقى وعن المحاذاة والجهة والمكان لانها وان كانت أمورا ٣٤ لازمة للرؤية عادة فالعقل يحوز ذلك بدونها (يحدث الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أوفية قول القاتل (من ~~ي~~ يمكن يعبد شيئا فليتبسع) بتشديد التاء وكسر الباء (فمنهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر ومنهم من يتبع الطواغيت) جمع طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل رأس في الضلال أو كل ماعبد من دون الله وصدد عن عبادة تعالى أو السائر أو الكاهن أو مرده أهل الكتاب فعلوت من الطغيان قاب عينه ولامه (وتبني هذه الأمة) الحمدية (فيها منافقوها) يستترون بها كما كانوا في الدنيا واتبعوهم لما انكشفت لهم الحقيقة لهم ينتفعون بذلك حتى ضرب بينهم بسورله باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب (فيأتينهم الله عز وجل) أي يظهر لهم في غير صورته أي صفته التي يعرفونها من الصفات التي تعبدهم بها في الدنيا امتصاصا لبقع الغييز بينهم وبين غيرهم عن يعبد غيره تعالى (فيقول أنا ربكم) فيستعبدون بالله منه لأنه لم يظهر لهم بالصفات التي يعرفونها بل بما استأثر بعله تعالى لانهم منافقون لا يستحقون الرؤية وهم عن ربهم محبوبون (فيقولون هذا مكاتبنا حتى يأتينا) يظهر لنا (ربنا فاذا جاء) أي ظهر

والدحض متفق عليه واسلم ان ابن عباس أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير بخوضه وفي الباب عن سمرة عند أحمد وعن أسامة عند أبي داود والنسائي وعن عبد الرحمن بن سمرة أشار اليه الترمذي وعن هبة بن مالك عند الشيباني والنسائي وابن ماجه وعن زعيم التمام عند أحمد وعن أبي هريرة عند ابن عدى في التمام وعن صحابي لم يسم عند النسائي قوله يأمر المنادي في رواية البخاري ومسلم يأمر المؤذن وفي رواية للبخاري يأمر مؤذنا قوله ينادي صلوا في رحالكم في رواية للبخاري ثم يقول على اثره يعني ثر الاذان ألا صلوا في الرحال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي رواية لمسلم لا تقظ في آخر نداءه قال القرطبي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه جهما بينه وبين حديث ابن عباس المذكور في الباب وحمل ابن خزيمة حديث ابن عباس على ظاهره وقال انه يقال ذلك بدلا من الجملة نظرا الى المعنى لان معنى حتى على الصلاة هلوا اليها ومعنى الصلاة في الرحال تأخروا عن الجي فلا يناسب ايراد اللفظين معالان أحدهما تقيض الآخر قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحال رخصة بان أراد أن يترخص ومعنى هلوا الى الصلاة تدب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو يحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرفا فقال ليصل من شاء منهم ~~كم~~ في رحله قوله في رحالكم قال أهل اللغة الرحل المنزل وجهه رحال سواء كان من حجر أو مدرا وخشب أو وبر أو صوف أو شعر أو غير ذلك قوله في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في رواية للبخاري في الليلة الباردة والمطيرة وفي أخرى له اذا كانت ليلة ذات برد ومطر وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة وذات مطر أو ذات ريح وفيه ان كلاما من الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة ونقل ابن بطال فيه الاجماع لكن المعروف عند الشافعية ان الرجح عذر في الليل فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي السنن من طريق أبي اسحق عن نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرة وفيها باسناد صحيح من حديث أبي المليلج عن أبيه انهم مطروا يوم ما قرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم مطير قال الحافظ ولم أر في شيء من الاحاديث الترخيص لعذر الريح في التأخر صريحا قوله ليصل من شاء منكم في رحله فيه التصریح بان الصلاة في الرحال لعذر المطر ونحوه رخصة وليست بعزيمة قوله في يوم مطير في رواية للبخاري في يوم رزق بفتح الراء وسكون الزاي بعدها عن مجمة قال في المحكم الرزق الماء القليل وقيل انه طين ووحمل وفي رواية له ولا بن السكن في يوم رزق بالدال بدل الزاي قوله اذا قلت أنهم ان محمد رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة قل صلوا في بيوتكم في رواية للبخاري فلما بلغ المؤذن حتى على الصلاة فأمره أن ينادي الصلاة في الرحال وفيه دليل على ان المؤذن في يوم المطر ونحوه من الاعذار لا يقول حتى على الصلاة بل يجعل مكانها صلوا في بيوتكم وبوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناه فيأتينهم الله) عز وجل أي يظهر متجليا بصفاته المعروفة عندهم وقد عجز المؤمنون من المنافق (فيقول خزيمه أنباريكم) فاذا رأوا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الاول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

وثيل الا في الاول ملك ورجمه عياض وعورض بان الملك موم فكيف يقول انار بكم واجيب بان الاسلام عظمته من هذه الصغرة ورد بان له يلزم منه ان يكون قول فرعون انار بكم من الصغار ٢٥ فالصواب ما سبق (فيدعوهم) رجم

(فيضرب) مبنيا للمفعول (الصراط بين ظهري جهنم) أي على وسط جهنم وأصله ظهري فزيدت الالف والنون للمبالغة (فأكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز هي لغة في جازي يقال جازوا أجاز بمعنى أي يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأتمه ولا يتكلم) أشدة الهول (يومئذ) أي حال الاجازة على الصراط (أحد الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورخصة (وفي جهنم) كلاليب) جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جيد مراعى الابل يضرب به المثل فيقال مرعي ولا كالسعدان (هل رأيته شوك السعدان قالوا نعم) رأيته (قال فانما) أي الكلاليب (مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم قدر عظمها الا الله تعالى) تخطف بفتح الطاء في الافصح وقد تكسر والكشميني فتخطف أي تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أي بسبب أعمالهم الحسنة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فتهم من يوتى) مبنيا للمفعول أي يهلك (بعملة) وقال الطبري

خرقة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري باب حذف ح على الصلاة قوله ان الجمعة عزمة تكون الزاى ضد الرخصة قوله ان آخر حكم بالحاء المهمة ثم راء ثم جيم وفي رواية ان آخر حكم بالحاء المهمة وفي رواية في البخاري ان أو ثمكم وهي ترجح رواية من روى بالحاء المهمة قوله ففعلوا في رواية ففعلوا فتدوسون الطريقين الى ركبتكم والا حاديث المذكرة تدل على الترخيص في الخروج الى الجماعة والجمعة عند حصول المطر وشدة البرد والريح (وعن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجلس حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت الصلاة رواء البخاري وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواء أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من فقه الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ ذكره البخاري في صحيحه) وفي الباب عن أنس عند الشيباني والترمذي والنسائي وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبراني في صحيحه وفي اسناده أبو بوب بن عتبة قاضي اليمامة ضعفه الجوهري وعن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير واسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير أيضا واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب الى وجوب تقديم الاكل على الصلاة ومن قال انه مندوب فقط ومن قيد ذلك بالاجابة ومن لم يقيده وما هو الحق في باب تقديم العشاء اذا حضر على تعجيل صلاة المغرب من أبواب الاوقات فليرجع الى هنالك

• (أبواب الامامة وصفه الاثمة) •

• (باب من أحق بالامامة) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحفظهم بالامامة اقرؤهم رواء أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي سعيد عقبة بن عرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم قرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنة ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا باذنه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا في سبيل سائر روى الجميع أحمد ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه ولا يقعد مد على تكريمه في بيته الا باذنه) قوله اذا كانوا ثلاثة مفهوم العدد هنا غير معتبر لما ساقى في حديث مالك بن الحويرث قوله وأسقطهم بالامامة اقرؤهم وقوله في الحديث الا آخر يوم القوم اقرؤهم فيه جهة لمن قال يقدم في الامامة الاقرأ على الاقمة واليه

يؤتى من الوثائق (ومنهم من يجرى) بضم الجيم ردال مهمة وعن أبي عبيد بالذال المهمة أي يقطع صفارا كالخردل والمعنى انه يقطع كلاليب الصراط حتى يهوى الى النار ولا يصلي بالجيم من الجرولة بضم الجيم في الانحراف على الهلاك (ثم ينجو حتى اذا أراد

الله عز وجل (رحمة من أراد من أهل النار) أي الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالصون الكافرون لا ينجون منها أبدا (أمر الله الملائكة أن يخرجوا) منها (من كان بعد الله) ٣٦ وحده (فيخرجونهم) منها (ويعرفونهم) بما تبارك السجود

ذهب الاحنف بن قيس وابن سيرين والنووي وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهم ما وقال الشافعي ومالك وأصحابهم ما والهادوية الألفية مقدم على الاقرا قال النووي لان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض في الصلاة أمر لا يدرك على مراعاة الصواب فيه الا كامل الفقه وأجابوا عن الحديث بان الاقرا من الصحابة كان هو الألفقه قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان اقروهم أفقههم فانهم كانوا يسلمون كبارا وبناتة فقهون قبل أن يقرؤا فلا يوجد قارئ منهم الا وهو فقيه وقدير جدد الفقيه وهو ليس بقارئ لكن قال النووي وابن سيد الناس ان قوله في الحديث فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقدم الاقرا ملقا وبه يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لان الثقة في أمور الصلاة لا يكون الا من السنة وقد جعل القارئ مقدما على العالم بالسنة وأما ما قيل من أن الاكثر حفظا للقرآن من الصحابة أكثر فقهائهم وان صح باعتبار مطابق الفقه لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لانهم بأمرها مأخوذة من السنة قولاً وفعلًا لا وتقرير أو ليس في القرآن الا الامر به على جهة الاجمال وهو مما يستوى في معرفته القارئ للقرآن وغيره وقد اختلف في المراد من قوله يؤم القوم اقروهم فقبيل المراد أحسنهم قراءة وان كان أقلهم حفظا وقيل أكثرهم حفظا نقرا ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في الكبير ورجال الرجال الصحيح عن عرو بن سلمة انه قال اطلقت مع أبي الى النبي صلى الله عليه وسلم باسم قومه فكان فيما أوصانا ليؤمكم أكثركم قرأنا فكنتم أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجه أيضا البخاري وأبو داود والنسائي وسألت في باب ما جاء في امامة النبي قوله فان كانوا في القراءة سواء أي استووا في القدر المعبر عنها ما في حسنهم أو في كثرة ما وقلتها على القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم بالسنة فيه ان مزية العلم مقدمة على غيره ما من المزايا الدينية قوله فاقدمهم هجرة الهجرة المقدم بها في الامامة لا تختص بالهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم بل هي التي لا تقطع الى يوم القيامة كما وردت بذلك الاحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد به الهجرة من مكة الى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح وهذا لا بد منه للجمع بين الاحاديث قال النووي وأولاد من تقدمت هجرته من المهاجرين أولى من أولاد من تأخرت هجرته وليس في الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدمهم سنا أي يقدم في الامامة من كبر سنه في الاسلام لان ذلك فضيلة يرجحها والمراد بقوله سلماني الرواية التي ذكرها المصنف الاسلام فيكون من تقدم اسلامه أولى من تأخر اسلامه وجعل البغوي أولاد من تقدم اسلامه أولى من أولاد من تأخر اسلامه والحديث لا يدل عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قال النووي معناه ان صاحب البيت والجلوس وامام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطنته انتهى والظاهر

وحرم الله عز وجل (على النار أن تأكل أثر السجود) أي موضع أثره وهي الاعضاء السبعة أو بالجملة خاصة الحديث ان قوما يخرجون من النار يحترقون فيها الادارات وجوههم رواه مسلم وهذا موضع الترجمة في البخاري واستشهد ابن بطال بحديث أقرب ما يكون العبد اذا سجد وهو واضح وقال الله تعالى واجسدوا تقرب قال بعضهم ان الله تعالى يباهي بالساجدين من عبده ملائكة مكنه المقربين يقول لهم يا ملائكتي أنا قربتكم ابتداء وجعلتكم من خواص ملائكتي وهذا عبيد جعلت بينه وبين القرية محبا كثيرة وموانع عظيمة من اغراض نفسية وشهوات حسية وتدبير أهل ومال وأحوال فقطع كل ذلك وجاهد حتى سجدوا تقرب فكان من المقربين قال وابن الله ابليس لا ياتيه عن السجود لعنة ابليس أو آية من رحمة الى يوم القيامة انتهى وعورض بان السجود الذي أمر به ابليس لا تعلم هيئته ولا تقتضي اللعنة اختصاص السجود بالهيئة العرفية وأيضا فلا يلدس انما استوجب اللعنة بكونه راحيت سجدا من الله عليه من فضل آدم فنجح الى قدام فاسد يعارض

به النص ويكذب لعنة الله قاله ابن المنبر (فيخرجون من النار كل ابن آدم تا كاه النار) أي فكل أعضاء ابن آدم تا كاه النار (الأثر السجود) أي مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) مينا للفاعل وأولاه فعول ان

أى احترقوا واسودوا (فيصوب عليهم) مبنيًا للمفعول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أوصب عليه لم يثأبدا (فينبتون كما تنبت الحبة) بكسر الحاء المهملة بزور العراء مما ليس بقوت ٣٧ (في خيل السيل) بفتح الحاء وكسر الميم ما جاء به

من طين ونحوه شبه به لانه أسرع فى الاتبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الاسناد فيه مجازى لان الله تعالى لا يثـغله شأن عن شأن فالمراد اتمام الحكم بين العباد بالانواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهى عن النار وللعموى والمستغنى من النار) (قد) ولا يذرف قد (قشبق) والذى فى القصة بتشديد الشين أى هى وأهلكنى (ريجها) وكل مسموم قشيب أى صار ريجها كاسم فى أننى (وأحرقنى ذكاوها) بفتح الميم والمد أى أحرقنى لهما واشتعالها واشدة وهما (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) بفتح السين وكسرها (ان فعل ذلك) الصنف الذى يدل عليه قوله الآخر (أصرف وجهى عن النار) (بكأن تسأل غير ذلك فيقول) الرجل (لا وحق) (عزتك) لأسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) عين (وميثاق فيصرف الله) تعالى (وجهه عن النار) فإذا أقبل به على الجنة رأى جمجمتها أى حسنها

ان المراد به السلطان الذى له ولاية أمور الناس لاصحاب البيت ونحوه ويدل على ذلك ما فى رواية أبى داود بلفظ ولا يؤرم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهره ان السلطان مـقدم على غيره وان كان أكثر منه قرأنا وقضها وورعا وفضلا فيكون كالتخصيص لما قبله قال أصحاب الشافعى ويقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد وغيرهما لان ولايته وسلطنته عامة قالوا ويصحب اصحاب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه قوله على تكريمه قال النووى وابن رسلان بفتح الشاء وكسر الراء الفراء ونحوه مما ييسر لصاحب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير ونحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لى فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا ناوليكمها وليؤمكما أكبركما رواه الجماعة ولا جدوسم وكانا متقاربين فى القراءة ولا يداود وكنا يومئذ متقاربين فى العلم) قوله فلما أردنا الاقفال هو مصدرا قتل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبيبة فلبثنا عنده نحو من عشرين ليلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم رحيما فقال لورجعت الى بلادكم فعملتوهم قوله وليؤمكما أكبر كما فيه مفسك لمن قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على سرفه الى التدب وظاهره ان المراد كبير السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن والقدر وهو مقيده بالاستواء فى القراءة والقصة كفى الروايتين الاخرين وقد زعم بعضهم انه معارض لقوله يوم القوم اقرؤهم ثم جمع بأن قصته مالك ابن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرؤهم والتنصيص على تقاربهم فى القراءة والعلم يرد عليه قوله وكنا يومئذ متقاربين فى العلم قال فى الفتح أظن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي قلابة فابن القراءة قال فاهـ ما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم رواه الخمسة الا ابن ماجه وأبو داود والترمذى قال لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان اقول صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى مسعود لا باده ويعضده عموم ما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة على كسبان المدين يوم القيامة عبدا أدى حق الله وحق مواليه ورجل أتم قوما وهم به راضون ورجل نادى بالصلاة الخمس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما الا باذنهم ولا يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه أبو داود) أما حديث مالك بن الحويرث فحسنه الترمذى وفى اسناده أبو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمى

ونصارتها (سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد أعطيت اليهود والميثاق أن لا تسأل غير الذى كنت سألت فيقول يارب) أعطيت اليهود لكن كرمك يطعمنى (لا) كون ناشئ خائف قال

الكرمانى أى لا كون كافرا وقال الشافعى المعنى ان أنت أبقيتني على هذه الحالة ولا تدخل الجنة لا كون أشقى خالفك
الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عبت ٣٨ ان أعطيت ذلك) التقديم الى باب الجنة (أن لا تنال غيره) وانما قال

الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون اظهرها للعهد من بنى آدم من تقص العهود وانهم أحق بأن يقال لهم ذلك في عسى راجع للمخاطب الى لا الله تعالى (فيقول) الرجل (لا و) حق (عزتك لا أسأل غير ذلك فيعطى) الرجل (ربه ماشاء من عهد وميثاق فيقدمه) الله (الى باب الجنة فاذا بلغ بابها قرأى زهرتها وما فيها من النضرة) أى البهجة (والسرور) تحب (فيستك ما شاء الله أن يستك) أى ماشاء الله سكونه حيا من ربه وهو تعالى يجب سؤاله لانه يجب صوته فيبسطه بقوله اعلم ان أعطيت هذا تسأل غيره وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع وليس تقص هذا العهد جهلا منه ولا قلة بمبالاة بل علمانه ان نقص هذا العهد أولى من الوفاء لان سؤاله ربه أولى من ابرأ قسمه قال صلى الله عليه وسلم من حلف على عين قرأى غير ما خبر امنه فليكفر عن عيمه وليأت الذى هو خير (فيقول) يا رب أذخاني الجنة فيقول الله هز وجل ويحك) وهى كلمة رجة كما ان ويحك كلمة عذاب (باب ابن آدم ما أغدرك) صيغة تعجب من القدر وهو ترك الوفاء (أليس قد

ويشهد له حديث ابن مسعود عدا الطبراني باسناد صحيح والترمذى بلفظ من السنة أن يقدم صاحب البيت وأخرجه أحمد فى مسنده وحديث عبد الله بن حنطب عند البزار والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره فراشه وأحق بصدر دابته وأحق أن يؤم في بيته ومات قد من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ ولا يؤم لرجل في بيته وأما حديث أبي مسعود الذى أشار إليه المصنف فقد تقدم فى أول الباب وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذى فى اسناده أبو اليقظان عثمان بن عبد الجبلى وهو ضعيف ضعفه أحمد وغيره وتركه ابن مهدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود ومن رواية ثور عن يزيد بن شريح المضرى عن أبي حنبل المؤذن وكلهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذى بهذا الاسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحل لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن فان نظره فقد دخل ولا يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ولا يقوم الى الصلاة وهو حق وقال حديث حسن ثم قال وقد روى هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حنبل المؤذن عن ثوبان فى هذا أجود اسناد أو أشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبي امامة وفيه ولا يؤم قوما فيخص بالعدم دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه الطبراني أيضا باللفظ ومن صلى بقوم فخص نفسه بدعوة دونهم فقد خانهم وفى حديث أبي امامة اختلاف ذكره الدارقطى قوله من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه ان المزور أحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم أو أقرأ من المزور وقال الترمذى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل العلم اذا أذن له فلا بأس أن يصلى به وقال اصحق لا يصلى أحد بصاحب المنزل وان أذن له قال وكذلك فى المسجد اذ زارهم يقول ليصل بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن أكثر أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر بادن رب المكان واستبدل بما ذكره وقد عرفت مما سلف ان أبدا ودزاد فى حديث أبي مسعود ولا يؤم الرجل في بيته فيه صلح حينئذ قوله فى آخر حديثه الا بذنه لتقييد جميع الجمل المذكورة فيه التى من جملتها قوله ولا يؤم الرجل في بيته على ما ذهب اليه جماعة من أئمة الاصول وقال به الشافعى وأحمد قال ما لم يقم دليل على اختصاص القيد ببعض الجمل وبعضه التقييد بالاذن عموم قوله فى حديث ابن عمر هـ به راضون وقوله فى حديث أبي هريرة الا بذنهم كما قال المصنف فانه يقتضى جواز امامة الزائر عند رضا المزور وقال العراقى ويشترط أن يكون المزور أهلا لامامة فان لم يكن أهلا كالمراة فى صورة كون الزائر رجلا والاى فى صورة كون الزائر قارئا ونحوهما فلا حق له فى الامامة

(باب

أعطيت العهد والميثاق أن لا تنال غير الذى أعطيت) مبنيا لافعهول (فيقول يا رب لا تجعلنى

أشقى خلقك ويحك الله عز وجل منه) أى من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك هنا لا يزمه وهو الرضا واردة الخبر كسائر

الاستادات في مثله مما يستعمل على الباري تعالى فان المراد لوازمها (ثم ياذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له غن فيتمنى حتى اذا انقطع) ولا يذروا غيره انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له ٣٩ (زمن كذا وكذا) أى من آمانيك التي

(باب امامة الاهي والعبد والمولى)

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلى بهم وهو أهمل رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أهمل وانه قال يا رسول الله انما تكون الظلة والسيل وأنا رجل ضير البصر فصل يا رسول الله في يتي مكانا اتخذهم صلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين تحب أن أصلي فأشار إلى مكان في البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي) حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس وأخرجه أيضا من حديث ابن بكينة وفي أسناده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي انه كان يؤم قومه بني خطمة وهو أهمل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلى بهم وهو أهمل فيه جواز امامة الاهي وقد صرح أبو إسحق المروزي والغزالي بان امامة الاهي أفضل من امامة البصير لانه أكثر خشوعا من البصير لما في البصير من شغل القلب بالبصائر ورجح البعض ان امامة البصير أولى لانه أشد توقيا للنجاسة والذي فهمه المأودى من نص الشافعي ان امامة الاهي والبصير سواء في عدم الكراهية لان في كل منهما فضيلة غير ان امامة البصير أفضل لان أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما البصير اهمل ما استثناه صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم في غزواته فلانه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين الامعة ورفاه لم يكن في البصير المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك أو استخلفه لبيان الجواز وأما امامة عتب بن مالك لقومه فلعله أيضا لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصير قوله كان يؤم قومه وهو أهمل في رواية للبخاري انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصح من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطلوب لما فيه من ظهور التقرير بدون احتمال قوله وأنا رجل ضير البصر في رواية للبخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد أنكرت بصري وأسلم أصابني في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه البخاري في باب الرخصة في المطر وهو يدل على انه قد كان أهمل وبقي الروايات تدل على انه لم يكن قد بلغ الى حد العمى وفي رواية لمسلم باللفظ انه عى فأرسل وقد جمع بين الروايات بأنه أطلق عليه العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض البصر المعهود في حال الصحة وأما قول محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أهمل فالمراد انه لقيه حين سمع منه الحديث وهو أهمل قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث عتب بن فواته منها امامة الاهي واخبار المرء من نفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

كانت لك قبل أن أذكر لك بها (أقبل يذكركم به عز وجل حتى اذا انتهت به الأماني) جمع أمنية (قال الله تعالى) له (لك ذلك) الذي سأله من الاماني (ومثله معه قال أبو سعيد الخدري) رضى الله عنه (لابي هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل (لك ذلك وعشرة أمثاله) أى أمثال ما سألت (قال أبو هريرة لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدري اني سمعته يقول ذلك وعشرة أمثاله) ولاتفاف بين الروايتين فان الظاهر ان هذا كالأول ثم تكرر الله فخير به صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه أبو هريرة ورواه هذا الحديث الستة ما بين حمص ومدني وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والخبار والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صفة الجنة ومسلم في الايمان (عن ابن عباس رضى الله عنهما في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أبعث على سبعة أعظم أى أعضاء سمى كل واحد عظميا باعتبار الجسدية وان اشتمل كل

واحد على عظام ويصور ان يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها (على الجهة وأشار يده على أنفه) كأنه ضمن أشاره في أمره والنسائي ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أي انهما كالأضواء الواحدة لان عظم الجهة هو الذي

الجماعة في المطر والظلمة واتخاذ موضع معين للصلاة وامامة الزائر اذا كان هو الامام
الاكبر والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم واجابة الفاضل دعوة المفضل
وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الاولون نزلوا العصابة موضعا بقاء قبل مقدم

التي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم -المولى ابي حذيفة وكان أكثرهم قرآنا وكان فيهم
عمر بن الخطاب وابوسلمة بن عبد الاسد واهل البضارى وابوداود وعن ابن ابي مليكة انهم
كأولائهم عائشة بأعلى الوادى هو وعبد بن عمر والمصورين مخزومة وناس كثير فمؤمهم

أبو عمرو وولى عائشة وأبو عمرو و غلامها حينئذ لم يعثر رواء الشافعي في مسنده) ذكر
الحافظ في التلخيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها الى الشافعي كما نسبها المصنف وذكر في
الفتح انها رواها أيضا عبد الرزاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن

هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة ان عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصنف وعائشة البخاري قوله قدم المهاجرون الاولون أى من مكة الى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصابة بالعين المهملة المفتوحة وقيل مضمومة

وَأَسْكَنَ الصَّادِقُ الْمُهَلِّبَ وَبَعَثَهُمَا مَوْحِدَهُ اسْمَ مَكَانٍ بَعْضُهُمَا عَلَى الْإِسْمَاءِ يَحْنِي بَعْضُهُمَا بِسَمْعِ الْعَيْنِ
وَالصَّادِقُ الْمُهَلِّبُ قَبْلَ وَالْمَعْرُوفُ الْمَعْصُوبُ بِالتَّشْدِيدِ قَوْلُهُ وَكَانَ يَوْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى حَذِيفَةَ
هُوَ مَوْلَى أَمْرِ أَتَمَّنَ الْأَنْصَارُ فَاغْتَفَقْتَهُ وَكَانَتْ إِمَامَتُهُ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَغْتَفِقَ وَانْغَاقِيلَ لَهُ مَوْلَى
أَيُّ حَذِيفَةَ لِأَنَّهُ لَا زِمَ إِلَّا بِحَذِيفَةَ بَعْدَ أَنْ أُغْتَفِقَ قَتِيلُهُ فَلَمَّا نَهَى وَاعْنِ ذَلِكَ قَبْلَ لِمَوْلَاهُ

واستشهد سالم بالجماعة في خلافة أبي بكر **قوله** وكان أكثرهم قرأنا إشارة إلى سبب
تقديمهم له مع كونهم أكثرهم قرأوا لأنه كان أكثرهم قرأنا **قوله** وكان
فيهم عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الأحكام أبا بكر الصديق وزيد بن حارثة وعامر

ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم أدنى الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيعته ووجهه المبين بإحتمال أن يكون سالم المذكور استقر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبي بكر قال الحافظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله بإمامة سالم لإجماع العلماء على إمامة العبد ووجه الدلالة عليه إجماع كبار

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم امر أمة إلا بالعلم ولا اعزها من العلم)

ولا يؤمن فاجر مؤمننا الا ان يقهره بسلطان يحاف سببه أو سوطه رواه ابن ماجه وعن
بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم ودهكم
فما انكم وبنيكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم الجهما. واجب عليكم مع كل أمير كان أو فاجر أو صلاوة واجبة

كعضو واحد فذال في التسمية
والعبارة لافي الحكم الذي دل
عليه الامر وعقد أبي حنيفة

يجزئ أن يسجد عليه دون جهته
وعند الشافعية والمالكية
والأكثرين يجزئ على بعض
الجهة يستعمل الاثر قال

القرطبي هذا يدل على أن الجبهة
هو الأصل في المجرود والانف
تسعه ونقل ابن المنذر اجماع

الصحابية على انه لا يجزئ السجود
على الانف وحده وذهب الجمهور
الى انه يجزئ على الجهة وحدها

وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق
وابن حبيب المالكي وغيرهم
يجب أن يجمعهم ما وهو قول
الأئمة أيضا (الشيخين) أي

بأطن الكفین کذا عند مسلم
قال ابن دقین العید المراد بهما
الكفان لا يدخل تحت النهی

عنه من اقتراس السبع والكلب انتهى (والركبتين وأطراف أصابع القدمين) وفي رواية

الرجلين قال ابن دقيق العيد -
ظاهره يدل على وجوب السجود
على هذه الاعضاء. واحتج بعض
الشافعية على أن السجود

الطبعة دون غيرهما بحديث المسمى
بـ ثلاثة حيث قال فيه ويمكن
حجته قال وهو ذا غايته انه

مقهوم اقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا

ایک صارف کے لیے ایک ہی وقت میں

المسمى وأضعف منه المداخلة بقياس شبهي كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها لا يجب بوضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسمى السجود يصل ٤١ بوضعها دون كشفها ولم يختلف في أن كشف

الر كبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المصح على الخنثين بمسحة يضع فيها الصلاة بالخلف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخلف المقتضى انقضاء الطهارة فتبطل الصلاة انتهى وعرض بان المخالف له أن يقول يخص لايس الخلف لأجل الرخصة قال في الفتح والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالانقضاء على ذكر الجبهة كهذا الحديث لاتعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاقتصار على ذكر الجبهة أما لكومها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيره للثبوت ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والاول الباقية تصرف البخاري (ولا فكفت الشياطين) لا (الشعر) أي لا انضم ولا يجمع شعر الرأس ولا الثوب باليد عند الركوع والسجود في الصلاة وهذا ظاهر الحديث والله مال الداودي ورده القاضي عياض بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم را كان أو فاجر أو ان عمل الكبار ررواه أبو دارد والدارقطني أعضاء وقال مكحول لم يلق أباه هريرة وعن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلي خلف أئمة الجور ررواه البخاري في تاريخه حديث جابر في أسناده عبد الله بن محمد القيسي وهو تالف قال البخاري منه ذكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه منهم بسرقه الحديث وتحليله الأساذ وقد صرح ابن عبد البر بان عبد الملك المذكور أفسد أسناده هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كاجد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين وغيرهم عن علي عليه السلام مر فوعلا يؤمنكم ذو جرة في دينه وفي أسناده حديث جابر أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في أسناده سلام بن سليمان المدايني وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع وأخرجه ابن حبان في الضعيفة وفي أسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو منقطع وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي عليه السلام ومن حديث عاقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن واثله ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها كما قال الحافظ وأهمية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت وقول ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ما سمعناهم ذاقوا قال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما قبل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله وقال أبو أحمد الحاكم هذا حديث منكر وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو ممن لا ينجح بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان واسكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الاول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعلييا ولا يبعد أن يكون قوليا على الصلاة خلف الجائزين لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمنونهم إلا أمرأؤهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة كذلك لبي أمية وحالهم وحال أمرائهم لم لا يخفى وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا عبد الله الخدرى صلى خلف مروان صلاة العيد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة وأخرج منبر النبي صلى الله عليه وسلم وانكار بعض الحاضرين وأيضا قد ثبت ثواترا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكور على الأمامة امرأ يمينتون الصلاة ميتة الأبدان ويصلونهم الغيرة وقتما قالوا يا رسول الله بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلواتكم مع القوم نافذة ولا تشك أن من أمات الصلاة وفعلها في غير وقتها غيبه عدل وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ نيل ت ما عليه الجمهور فأنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو خارجها والنهي هنا محمول على التنزيه والاحكام فيه ان الشعر والثوب يسجد به أو أنه اذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الارض أشبه التكبير

عن أنس رضي الله عنه قال لا أول أن أم صلى بكم أي لا أقصر كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا (وباق الحديث تقدم) ولفظه قال ثابت ٤٢ كان أنس يصنع شيئا لم أره تصنعونه كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى

يقول القائل قد نسي وبين
السجدين حتى يقول القائل قد
نسي انتهى واستدل به البخاري
على أن المسكت بين السجدين
سنة وقال في الفتح فيه اشعار
بان من خاطبهم ثابت كانوا
لا يطيلون الجلوس بين السجدين
ولكن السنة اذا ثبتت لا إلى
من قبلهم انما الخلق من يخالفها
والله المستعان انتهى (وعنه)
أي عن أنس بن مالك رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اعتدلوا في
السجود أي توسطوا بين
الافتراش والقبض قال ابن
دقيق العيد على المراد بالاعتدال
هنا وضع هيئة السجود على وفق
الأمر لان الاعتدال الحسي
المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا
فانه هناك استواء الظاهر
والعنى والمراد هنا ارتفاع
الاسافل على الاعلى قال وقد
ذكر الحاكم هنا مقرونا بعلمه
فان التشبيه بالاشياء الحسية
يتناسب تركه في الصلاة انتهى
زاد في الفتح والهيئة المنسية عنها
أيضا مشهورة بالتميز وقلة
الاعتناء بالصلاة (ولا يسط
أحدكم ذراعيه) فينسط (انسط
الكلب) والحكمة فيه
انه أشبه بالتواضع وأبلغ في
تمكين الجبهة من الأرض وأبعد

خلفه نافذة ولا فرق بينهما وبين لفرضة في ذلك وما يؤيد عدم اشتراط عدالة الإمام
الصلاة حديث صلوا خلف من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله أخرجه
الدارقطني وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضا من وجه
آخر عنه وفي اسناده خالد بن اسمعيل وهو متروك ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي
اسناده أبو الوليد الخزومي وقد حكي حاله أيضا على الضياء المقدسي وتابعه أبو الجعترى
وهب بن وهب وهو كذاب ورواه أيضا والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه
محمد بن الفضل وهو متروك وله طريق أخرى عند ابن عمر وفيها عثمان بن عبد الله العثماني
وقد رماه ابن عدي بالوضع وما يؤيد ذلك أيضا عموم أحاديث الأمر بالجماعة من غير
فرق بين أن يكون الإمام برا أو فاجرا والحاصل أن الأصل عدم اشتراط العدالة وإن
كل من صحت صلواته لنفسه صحت لغيره وقد اعتضده هذا الأصل بما ذكره المصنف وذكرنا
من الأدلة وباجماع الصدد الأول عليه وقسك الجمهور من بعدهم به قال القائل بان
العدالة شرط كما روى عن العترة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب محتاج إلى
دليل ينقل عن ذلك الأصل وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها
الكلام على ما ظنناه الفاتلون بالاشتراط دلائل من العمومات القرآنية وغيرها ولهم
مقتضى على اشتراط العدالة لم أقف على أحد استدل به ولا تعرض له وهو ما أخرجه
أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى عن السائب بن خلاد أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رأى رجلا من قوما فبصق في القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ لا يصلي اليكم فاراد بعد ذلك أن يصلي بهم
فمنعوه واخبروه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال نعم قال الراوى حبت انه قال له أنك آذيت الله ورسوله واعلم ان محل النزاع
انما هو في صحة الجماعة بعد من لا عدالة له وأما ما سكروه فلا خلاف في ذلك كما في
البحر وقد أخرج الحاكم في ترجمة مرثد العنوي عنه صلى الله عليه وسلم ان سركم ان
تقبل صلاةكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيا بينكم وبين ربكم ويؤيد ذلك حديث
ابن عباس المتكور في الباب قوله لا تؤمن امرأة رجلا فيه ان المرأة لا تؤمن الرجل
وقد ذهب إلى ذلك العترة والخنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المنزني وأبو ثور والطبري
إمامنا في التراويح اذ لم يحضر من يحفظ القرآن ويستدل للجواز بحديث أم ورقة
ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة
وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وأصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
غزا بدر قالت يا رسول الله أأذن لي في الغزو معك فامرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها
مؤذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبرتهما فاطفاهما انهما كانتا تصلي ويأتينها مؤذنتا
وغلامها وبقية أهل دارها وقال الدارقطني انما أذن لها ان تؤم نساء أهل دارها قوله

من هيات الكسالى فان المنسط يشبه الكسالى وتشعر حالته بالتمائم ان لم تكن لو تركه صحت صلواته ولا
نعم يكون مسببا في تركها انتهى التنزيه والله أعلم والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن مالك بن

الحور يرضى الله عنه - انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينص (الى القيام) (حق يستوى قاعدا) للاستراحة وفيه مشروعية جلوسه للاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

الحديث ولم يستحبها الاثنية الثلاثة كالأصحح والطحاوي له بخلاف حديث أبي حمدة عنهما فانه ساقه بالفظ قام ولم يتورك وكذا أخرجه أبو داود وأجابوا عن حديث الباب بانه كانت به علة فقه مدلاجها لان ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص واجيب بان الاصل عدم العلة وأما الترك فليبيان الجواز على انه لم تنفق الرواية عن أي حمدة على تعميل أبي أخرج أبو داود أيضا من وجه آخر عنه اثباتا وبأنها جلوس خفيفة جدا فاستغنى فيها بالتمكبير المشروع للقيام ولان مالك بن الحور يرضى هو راوى حديث صلوا كما رأيتموني أصلي لحكاية اصفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخل تحت هذا الامر وأما قول من قال لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته فيقوى انه فعلها للعاجلة فقال في الفتح فيه نظر فان السنن المتفق عليها لم يتنوعها كل واحد عن وصف وانما أخذ مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهما اذا يجهلان على انهما وقعاني حالتين فيدل النفي على عدم الوجوب والاثبات على المشروعية والله

ولا اعري مهاجر فيه انه لا يؤم الاعرابي الذي لم يهاجر من كان مهاجرا وقد تقدم ان المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة ومن لم يهاجر أولى بالاولى

• (باب ما جاء في امامة الصبي) •

(عن عمرو بن مسلم قال لما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم وبادر أبي قحيفة بإسلامهم فلما قدم قال جئتكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا فقال صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قسرا فانظروا فلم يكن أحد منكم أكثر قرآنا مني لما كنت أتاني من الركبان فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت علي بردة كنت اذا صبغت تقاضت عني فنالت امرأته من الحى ألا تغطون عنا است قارنكم فاستروا فقام هو الى قيساغاف رحبت بشي فرحى بذلك الغميص رواء البضاري والذماني بخوة قل فيه كنت أوهمهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين وأحمد ولم يذكر سنه ولا حد وأبي داود فاشتمت بجمعهم من جرم الا كنت امامهم الى يومى هذا وعن ابن مسعود قال لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الصلاة ودون ابن عباس قال لا يؤم الغلام حتى يحتمل رواء ما لا ثرو في سنه) عمرو بن مسلم قد اختلف في صحته قال في التهذيب لم يثبت له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني ما يدل على انه وفد مع أبيه وأثر ابن عباس رواء عبد الرزاق مرفوعا بأسناد ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فيه ان المراد بالاقراء في الاحايث المتقدمة الا أكثر قرآنا لا الا حسن قراءة وقد تقدم قوله فقدموني فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم أكثركم قرآنا من العموم قال أحمد بن حنبل ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم واجيب بان امامته بهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله التقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل به حديث أبي سعيد وجابر كأنه نزل القرآن ينزل وأيضا الذين قدموا عمرو بن مسلم كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا كذا في الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن والشافعي والشافعي والامام يحيى ومنع من صهيها الهادي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهاها الشيعة والاوزاعي والثوري ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في الفتح والمشهور عنهم ما الاجزاء في النوافل دون القرائن وقد قيل ان حديث عمرو المذكور كان في نافله لا فريضة ورد بان قوله صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا يدل على ان ذلك كان في فريضة وأيضا قوله فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان النافله لا يشرع اهل الاذان ومن جملة ما أجيب به

أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه التحديث والاخبار والعنونة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والشافعي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

من الر كعتين) زاد الاسماعيلى
فلما انصرف قيل له قد اختلف
الماص على صلاتك فقام عند
المذنب فقال الى والله ما أبالي
اختلفت صلاتكم أولم تختلف
(وقال هكذا رأيت النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) يصلى
قال فى الفتح والذى يظهره - ران
الاختلاف بينهم - كان فى الجمهور
بالتكبير والاسرار به وفيه أن
التكبير للقيام يكون مقارنا
للوقوف وهو - مذهب الجمهور
خلاف لما لا حيث قال يكبر
بعد الاستواء وكان يشبهه بأقول
المصلاة من حيث اتم افرضت
ركعتين ثم زيت الرابعة فيكون
افتتاح المزيد كافتحاح المزيد
عليه كذا قال بعض اتباعه
اكن كان ينبغي ان يستحب رفع
اليدين حينئذ لتكمل المناسبة
ولا فائله منهم انتهى ورواة
هذا الحديث ما بين حصص
ومدنيين وفيه الحديث
والنعمة والقول ورفه رديه
الجارى عن أصحاب الكتب
السته (عن عبد الله بن عبد
الله بن عمر بن الخطاب (رضى الله
عنهما انه كان يرى) أباه (عبد
الله بن عمر يتربع فى الصلاة
اذا اجلس للتشميد ففعلته) أى
الترييع (وأنا يومئذ حديث
السن فنهانى) أى عبد الله بن

• (باب اقداء المقيم بالمسافر) •

المقدمة

عمر (عنه) أى عن التربع (وقال انما سنة الصلاة) أى التى سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اليسيرى نفحاتك) أى (ان تنصب رجلك اليمنى) أى لانيه فيها بالارض (وتنقى) بفتح أو له أى تعطيف رجلك (اليسيرى نفحاتك) أى

التربيع (فقال ان رجلي) تفنية رجل ولا في الوقت وابن عباس كان رجلا على اجراء المثنى مجرى المقصور كقوله ان
 اباها و اباهاها او ان انعمني نعم ثم اسما تفانف فقال رجلاى ٤٥ (لا تحملاني) يتخفيف النون ولا يثرب تشديدها

وفي هذا بيان سنة الجلوس
 وهيئة في القسم دول بين في هذه
 الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل
 يجلس فوقها أو يتورك ووقع في
 الموطا عن يحيى بن سعيدان
 القاسم بن محمد أراهم الجلوس
 في التشمدة ص رجلا يعني
 وثني اليسرى وجلس على ورثه
 اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم
 قال أراني هذا عبد الله بن عبد
 الله بن عمرو حدثني أن أباه كان
 ينه عن ذلك فتبى من رواية
 القاسم ما أجل في رواية ابنه قال
 ابن عبد البر ختلفوا في التربع
 في النافلة وفي الفريضة للمريض
 فأما الصحيح فلا يجوز له التربع
 في الفريضة بإجماع العلماء كذا
 قال روى ابن أبي شيبه عن
 ابن مسعود انه قال لا تقعد
 على رصفتين أحب الى من
 أن اقعدمتربعاً في الصلاة وهذا
 يشعر بغيره ولكن المشهور
 عند أكثر العلماء ان هيئة
 الجلوس في التشمدة سنة فأقبل
 ابن عبد البر أراد يثني الجواز
 اثبات الكراهة وهذا الحديث
 أخرجه أبو داود والنسائي (عن
 أبي حمزة الساعدي رضى الله
 عنه قال أنا كنت أحفظكم
 لصلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) زاد في رواية أبي
 داود قالوا فلم فهو الله ما كنت

الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحتلقوا على امامكم وقد خالف في العدد والنية وذهب
 زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى الصفة اذ لم
 تفصل أدلة الجماعة وقد خصصت الهادوية عدم صحة صلاة المسافر خائف المقيم بالركعتين
 الاوليين من الرباعية وقالوا بصحتها في الاخرتين ويدل للجواز ما نقلنا ما أخرجه أحمد
 ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد
 وأربعاً اذا انضم بغيره فقال تلك السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن مسلمة انا اذا كان معكم
 صلينا أربعاً واذا رجعنا صلينا ركعتين فقال تلك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
 أورد الحافظ هذا الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
 بلفظ قلت لابن عباس كيف أصلي اذا كنت بمكة اذا لم أصل مع الامام قال ركعتين سنة
 أبي القاسم

• (باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا) •

(عن جابر ان معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى
 قومه فيصلي بهم تلك الصلاة فقوله عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاد هي له تطوع
 واهم مكنوبة العشاء وعن معاذ بن رفاعه عن سائر رجل من بني سلمة انه أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل يأتيه ابعد ما مقام ونكوي
 أعم النافي النهار فينادي بالصلاة فتخرج اليه فيقول علينا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا معاذ لا تكن قنانياً اماناً ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك رواء أحمد) حديث
 معاذ بن رفاعه اسناده كلهم ثقات وحديث معاذ قد روى بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في
 باب انفراد المأموم بعد بعضهم من ذلك والزيادة التي رواها الشافعي والدارقطني رواها
 أيضاً عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم قال الشافعي هذا حديث ثابت لا اعلم
 حديثاً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق واحد أثبت منه قال في الفتح بعد ان
 ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد ردت في الفتح على ابن الجوزي لما
 قال انها لا تصح وعلى الطحاوي لما أعلمها وزعم انها مدحجة والرواية الثانية التي رواها
 أحمد رواها أيضاً الطحاوي وأعلمها ابن حزم بالانقطاع لان معاذ بن رفاعه لم يدرك النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا أدرك هذا الذي شكك اليه لان هذا الشاكي مات قبل يوم أحد
 واعلم انه قد استدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة المستحجة بان صلاته بقومه كانت
 له تطوعاً على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل واجيب عن ذلك باجوبة منها قوله صلى الله
 عليه وسلم اماناً ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك فانه ادعى الطحاوي ان معناه اماناً ان
 تصلي معي ولا تصلي مع قومك واما ان تخفف بقومك ولا تصلي معي ويرد بان غاية ما في هذا

ما كثر قاله تعالى ولا أقدمناه محبة وللطحاوي قالوا من أين قال رقت ذلك منه حتى حفظت صلاته وزاد عبد الحميد قالوا
 فاعرض وفي رواية عنه ابن حبان استقبل القبلة ثم قال الله أكبر وعند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيتني) صلى الله

فقويس ذكره الخطابي
وفي رواية عيسى بن غيرم قنع رأسه
ولامصوبه ونحوه لعبد الحميد
وفي رواية فليح عند أبي داود
فوضع يديه على ركبتيه كأنه
قائض عليهما ورت يديه فنهما
عن جنيبه وله في رواية ابن أبي عمير
عن يزيد بن أبي حبيب وقروح بين
أصابعه (فأذا رفع رأسه استوى)
فأثما معتدلا زاد عيسى عند
أبي داود فقال مع الله لمن حمده
اللهم رب الملك الحميد ووقع يديه
ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحمذى بهما منكبيه معتدلا
(حتى يعود كل فقار) يفتح الفاء
والقاف جمع فقارة واستعمل
الفقار لولا واحد تجوزا ولا يصلي
فقار بفتح الفاء وهو نصف
لأنه جمع فقار وهو المفازة ولا
معنى له هنا والفقار بفتح الفاء
الفاء ما اتضد من عظام الصلب
من لدن الكاهل الى العقب قاله
في المحكم وهو ما بين **ك**
متصلين وقال صاعد وهن
أربع وعشرون سبع في العنق
وخمس في الصلب واثناء عشرة في
الطراف الاضلاع وقال
الاصمعي خمس وعشرون وفي
رواية الاصمعي حتى يعود كل
فقار الى (مكانه) والمراد بذلك
كأنه الاعتدال وفي رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم يمشك فاثما حتى

يقع كل عضو بوقته (فإذا وجد وضع يديه) حال كونه (غير مقتصر ساعديه) وغير حامل بطنه
على شيء من تخديه (ولا قابضهما) أي يديه وهوان بضهما إليه وفي رواية فليجئ بن سليمان ونفي يديه عن جنبيه ووضع يديه

حذو ومنكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فاذا جلس في الركعتين) الاولين للتشهد (جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الافتراض (واذا جلس في الركعة ٤٧ الاخرة) للتشهد الاخر (قدم رجليه اليسرى

ونصب الاخرى وقعد على مقعدته) وهذا هو التورك وفيه دليل للشافعية قوي في أن جلوس التشهد الاخير مغاير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد نعم في حديث عبد الله بن دينار المروي في الموطأ التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير وعند الحنفية بقرض في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمنه ورعن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وقد قيل في حكمة المغايرة أنه أقرب الى عدم اشتباه عدد الركعات ولان الاول تعقبه الركعة بخلاف الثاني ولان المسبوق اذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدله الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الاخير من غير العزم قوله الركعة الاخيرة وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره اذا أمن الاجتهاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والاخذ عن العلم من الفضل وفيه ان كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حمزة كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنذر وفيه

العشاء حقيقة في المفروضة فلا يقال كان يتوى بها التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف انه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحداهما نقل قطعا ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهر ومنها ما رواه الاسماعيلي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يعود من المسجد فيؤم بآله وقد تقدم

• (باب اقتداء الجالس بالقائم) •

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر فاعاد في ثوب من ثوبه وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه فاعاد رواهما الترمذي ومحمد بنهما) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحديثان يدلان على ان الامام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيرها وقد قدمنا طرقا من الاختلاف وأشرنا الى الجمع بينهما في باب الامام ينتقل ما مومنا وفيه ما دليل على جواز صلاة القاعد لعذر خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

• (باب اقتداء القاعد على القيام بالجالس وانه يجلس معه) •

(عن عائشة انها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شاك فصرى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فاستأثر بهم ان اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجلس شقه الايمن فدخلنا عليه نعود فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعدا فمينا وراءه قعودا فلما قضى الصلاة قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا سجد فاسجدوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون متفق عليهما وللبخاري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صرم عن فرسه فجلس شقه أو كتفه فاتاه أصحابه يعودونه فصلى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما وان صلى قاعدا فصلوا قعودا ولا جد في مسنده حديثا يريدين هرون عن حميد عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انفكت قدمه فقه في مشربته لدرجته من جذوع فأتى أصحابه يعودونه فصلى بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الاخرى قال لهم اقموا بامامكم فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه

انه كان يجثي على الكعبين من العصابة بهضر الاحكام المتلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورعا يذكرة بعضهم اذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين مصرين بالميم ومدينين وفيه ارداف الرواية النازلة بالعالية ويريد بن محمد من افراد البخاري

2A

أزدهنوة) بوزن فعولة قبيلة مشهورة (وهو حليف لبني عبد مناف) لأن جدّه حالف المطلب ابن عبد مناف (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هو مقول التابعي الراوى عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولىين الى الثالثة حال كونه (لم يجلس) للتشهد قال ابن رشد اذا أطلعت في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقيد فالمراد به جلوس التشهد (فقام الناس معه) زاد ابن خزيمة من طريق الضحاك ابن عثمان عن لا عرج فسجوا لفوضى (حتى اذا قضى الصلاة) أي فرغ منها (واتظر الناس تسليماً كبير وهو جالس فسجد سجدتين) اللهم وبعد التشهد (قبل أن يسلم) فيه مذنية التشهد الأول لأنه لو كان واجباً لرجع وتداركه وهذا مذهب الجمهور خلافاً لأحمد حيث قال يجب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وداوم عليه وجبره بالسجود حين تسليمه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي والناسي ركن تبطل الصلاة بتركه وتعتب بأن جبره بالسجود دليل عليه لأنه لا نافي الواجب لا يجبر بذلك كالركوع وغيره

ومن قال بلوجوب أيضا الحق وهو قول الشافعي ورواية عنه الحنفية قال الحافظ الرباني محمد بن علي الله وكاف في السبل أقول الا وحسب التثني لم يخص التثني الاخير بل هي واريد في مطلق التثني لفائدة عدم في التثني

الآخرين الاستدلال على وجوبه هو بعينه دليل على وجوب التشهد الاوسط ومع هذا التشهد الاوسط مذكور في حديث
المسي الذي هو مرجع الواجبات ولم يذكر التشهد الاخير في حديث المسي ٤٩ فكان القول بايجاب التشهد الاوسط

أظهر من القول بايجاب الاخير
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الاوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تركه
سواء في التشهد الاول والثاني
يكون دليلا لو كان موجودا
الـ هو مختصا بترك ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في السهو ورواته
ما بين حصي ومدي وفيه
التحديث والاخبار والعنونة
وأخرجه المؤلف أيضا في
الصلاة والسهو والنذور وسلم
والنساء وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كنا إذا صلينا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولا يداود عن مسدد
إذا جلسنا (قلنا السلام على الله)
من عباده (السلام على جبريل
وميكائيل السلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والظاهر كما قاله الابي
ان هذا كان استهسا فانهم وإنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه
الا حين أنكره عليهم قال
وجه الانكار عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقول وقوله كنا من قبيل
المرفوع حتى يكون منسوخا
بقوله ان الله هو السلام لان

ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ثم قال بعد ذلك
وهو عندي ضرب من الاجماع الذي اجمعهوا على اجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أربعة افتوا به والاجماع عندنا اجماع العصاة ولم يرو عن أحد من العصاة
خلاف لهؤلاء الأربعة لابسنا دمتصل ولا منقطع فكان العصاة اجمعهوا على ان الامام اذا
صلى قاعدا كان على المأمومين ان يصلوا قعودا وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشمثاء ولم يرو عن أحد من التابعين أصلا خلافه لابسنا صحيح ولاواه فكان التابعين
أجمعهوا على اجازته قال وأول من أطل في هذه الامة صلاة المأموم قاعدا اذا صلى امامه
جالسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكي الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك وحكي النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن حزم عنهم وحكا ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحازمي في الاعتبار ما حفظه وقال أكثر أهل العلم لم يصلون قياما ولا يتابعون الامام في
الجلوس وقد أجاب المخالفون لاحاديث الباب باجوبة أحدها دعوى النسخ قاله
الشافعي والحميدي وغير واحد وجعلوا النسخ ما تقدم من صلاته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بالناس قاعدا وهم قائمون خائفون ولم يأمرهم بالعود وأنكر أحمد نسخ
الامر بذلك وجع بين الحديثين تنزيها لهما على حالتين احدهما اذا ابتداء الامام الراتب
الصلاة قاعدا المرض يرضى برؤيه خيفة فيصلى خلفه قعودا ثانياً ما اذا ابتداء الامام
الراتب قاعدا المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي صلاة امامهم قاعدا
أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام
دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان بابا بكرة ابتداء الصلاة قائما وصلوا معه
قياماً بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جالسا فلو اختلفوا خلفه
قياماً لم يكره عليهم ويقوى هذا الجمع ان الاصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ مرتين لان الاصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعدا وقد نسخ
الى القعود في حق من صلى امامه قاعدا فدعوى نسخ لقعود بعد ذلك تقتضي وقوع
النسخ مرتين وهو بعيد والجواب الثاني من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يوم جالسا حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لاحد أن يؤم جالسا بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجماعة أصحابه قال وهذا أولى الاقوال لانه صلى الله عليه وسلم لا يصح التقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيرهما ولا العذر ولا غيره وردت صلاته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخلف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلل على دعوى التخصيص
بحديث الشعبي عن جابر مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا وأجيب عن ذلك بأن

٧ نيل ت القسخ انما يكون فيما يصح معناه وليس تكرر ذلك منهم مظنة سماعه له منهم لانه في
التشهد والتشهد يسير (فالتفت اليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) ظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم

في اثنا الصلاة لكن في رواية حفص بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة وانظفه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (ان الله هو السلام) أي انه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السالم من سمات الحدوث قاله النووي

أو المسلم عباده من المهالك أو المسلم عليهم في الجنة أو أن كل سلام ورحمة منه وهو ما لكهما ومعطاهما قاله البيضاوي وقال التوربشتي وجه النهي عن السلام على الله لانه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى لهم ما هو المذموم في جميع الحالات وقال ابن الأنباري أمرهم أن يصرفوه الى الخلق لحاجتهم الى السلامة وغناه سبحانه عنها وقال الخطابي المراد ان الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فان السلام منه بدى واليه يعود ومرجع الامر في اضافته اليه انه ذو السلام من كل آفة وعيب (فاذا صلى أحدكم) قال ابن رشد أي أتم صلاته لكن تعذر الحمل على الحقيقة لان التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين الجواز كان حله على آخر جزء من الصلاة أولى لانه أقرب الى الحقيقة وقال العيني اذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها وفي رواية حفص بن غياث فاذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصين اذا قعد أحدكم في الصلاة (فليقل) بصيغة الامر المقتضية للوجوب وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضا عند الدارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك وروى أيضا من رواية مجاهد عن الشعبي ومجاهد ضعفه الجمهور ولما ذكر ابن العربي ان هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله بيد أني سمعت بعض الاشياخ ان الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعدة وليس ذلك كله لغيره انتهى قال ابن دقيق العيد وقد عرف ان الاصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى على انه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود ان أسيد بن حضير كان يؤتم قومه بخاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعودوه فقيل يا رسول الله ان امامنا مريض فقال اذا صلى قاعدة افصلوا قعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمتمصل وما أخرجه عبد الرزاق عن قيس بن قهده الانصاري أن اماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال فكان يؤمنوا جالسا ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب انه يجمع بين الاحاديث بما تقدم عن أحمد بن حنبل وأجيب عنه بأن الاحاديث ترد لما في بعض الطرق انه أشار اليهم بعد الدخول في الصلاة والجواب الرابع تأويل قوله واذا صلى قاعدة افصلوا قعودا أي واذا تشهد قاعدة افتشدهم وقعودا أجمعين حكاه ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين وهو كما قال ابن حبان تحريف للخبر عن عمومته بغير دليل ويرد ما ثبت في حديث عائشة انه أشار اليهم أن اجلسوا وفيه تعديل ذلك بموافقة الاعاجم في القيام على ملوكهم اذا عرفت الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم انه قد أجاب المتكسكون بها على الاحاديث المخالفة لها بأجوبة منها قول ابن خزيمة ان الاحاديث التي وردت بأمر الاموم أن يصلي قاعدة لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته فاختلاف فيها هل كان اماما أو أموما ومنهم ان بعضهم جمع بين القصتين بأن الامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنها انه استقر عمل الصحابة على التهود خلف الامام القاعدة في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهده وروى ابن أبي شيبه بأسناده صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا وعن أبي هريرة أيضا انه أفتي بذلك واسناده كما قال الحافظ صحيح ومنها ما روى عن ابن شعبان انه نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياما غير رأي بكر لان ذلك لم يرد صريحا قال الحافظ والذي ادعى نفيه قد أثبتته الشافعي وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث واقطعه فصرح النبي صلى الله عليه وسلم قاعدة او جعل أبابكر وراءه بينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما قال وهذا امر سلبية تنافي بالرواية التي علقها

بأسناده صحيح وكذا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو السلام أو الياء أو السلامة من الآفات أو العظمة وجمع لان المولود كان كل واحد منهم يحيمه أعمامه تحية مخصوصة الشافعي

فقبل جميعها الله وهو المستحق لها حقيقة قاله ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للتناء على الله فلهذا أجهت ألقاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (الله) أي أنواع التعظيم له وقال

الحب الطبري بمحتمل أن يكون لفظ التحية مشتملًا على المعاني المقدمة ذكرها وكونها بمعنى السلام أنسب هنا قال القرطبي قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة أي أن ذلك لا يفعل إلا لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما ذكره كله في الحقيقة لله لا غيره (والصلوات) أي الخمس واجبة لله لا يجوز أن يقصد به غيره ففيه رد على من يصلي الصلاة لأحد غيره والله تعالى سبحانه كالمسألة للشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى وهو فعل المشركين الذين قال الله تعالى فيهم وما يؤمن أكثرهم بالله الأوهم مشركون أو هو أخبار عن قصده إخلاصه لله تعالى أو العبادات كلها أو الرحمة لأنه المتفضل بها وقيل هو أعم من الفرائض والنوافل في كل شريعة وقيل الدعوات (والطيبات) التي يصلح أن يثنى على الله بها دون ما لا يليق به مما كان الملوك يحسون به أو ذكر الله أو أذوال الصالحة والأعمال الصالحة وهو أعم وألح التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات العبادات المالية (السلام) أي السلامة من المكروه

الشافعي عن النخعي قال وهذا الذي يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما فمن ادعى أنهم قد بدأوا بذلك فعليه البيان

• (باب اقتداء المتوضي بالمتيم) •

(فيه) حديث عمرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقد سبق وعن سعيد بن جبيرة قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمار ابن ياسر فكانوا يقدّمونه لقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فصل فيهم ذات يوم فضحك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية فصل فيهم وهو جنب متيم رواء الأثرم واحتج به أحمد في روايته حديث عمرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتيم تلوف البرد من كتاب التيم وفيه أنه احتلم في ليلة باردة فتيم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك فقال يا عمرو وصلت بأصحابك وأنت جنب فقال ذكرت قول الله ولا تقتلوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا وبهذا التقرير احتج من قال بعبادة المتوضي خلف المتيم ويؤيد ذلك ما أخرجه الدارقطني عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء أجزأتهم ويعيد وفي أسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي أسناده أيضا أنقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فملى بهم وفي روايته قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال إنما ما يشر مشاكم وإن كنت جنبًا وسيا في الحديث فرياء وهو في الصحيحين باللفظ أقيمت الصلاة وعدت الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة قبل أن يكبر ذكر فأنصرف وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيدًا لركنه زعم ابن حبان أنهم ما قضيتان أحدهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه جنب قبل الإحرام بالصلاة والثانية بعد أن أحرم ومن المؤيدات لجواز صلاة المتيم بالمتوضي ما ذكره المصنف من الأثر المروي عن ابن عباس وذهب العقرة إلى أنه لا يصح انتقام المتوضي بالمتيم واحتج لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المتيم المتوضي وهذا الحديث لو صح لكان حجة قوية

• (باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم) •

(عن) أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن بكم فان أصابوا فلكم وإلهم وإن أخطوا فلكم وعليهم رواء أحمد والبخاري وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الإمام ضامن فإذا أحسن فله وإلهم وإن أساء فعليه يعني ولا

أو السلام الذي وجهه إلى الرسل والأنبياء أو الذي سلمه الله عليه ليلة المعراج أو الذي وجهه إلى الأمم السالفة (عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته) قال الله هذا التقرير أو المراد حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعن يصدروا على من ينزل

التقدير أولى من تقدير الزكوة وحكي

عليهم رواه ابن ماجه وقد صح عن عمر انه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فاعاد ولم يعيدوا
وكذلك عثمان وروى عن علي من قوله رضى الله عنهم حديث سهل بن سعد في اسناده
عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف قوله يصلون بكم لفظ البضارى يصلون اكم باللام التي
للتعديل والمراد الثمة قوله فان اصابوا فليست اى ثواب صلاتكم قوله ولهم هذه
الانقطة ليست في البضارى وهي في مسند أحمد والمراد انهم ثواب صلاتهم وزعم
ابن بطلان ان المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا
عليكم تدركون اقواما يصلون الصلاة غير رقةا فاذا دركتموهم فملوا في بيوتكم في
الوقت ثم صلوا معهم واجعلوا هاججة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره قال
فالتعدي على هذا فان اصابوا الوقت وان اخطوا الوقت فليكن يعني الصلاة التي في
الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كافي رواية أحمد تدل على ان المراد صلاتهم
معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما وكذلك
أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث ابى هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر
مرفوعا بلقط من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاح في هذا الحديث
فان صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجدة فهي لكم ولهم قال في الفتح فهذا بين
ان المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم ان
صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة من خلفه قوله وان اخطوا أى اارة كبوا
الخطيئة ولم يرد لخطأ المقابل لعدم دلالة لا اثم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف
البر والفاجر واستدل به البغوي على أنه يصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم محذرا
وعليه الاعادة قال في الفتح واستدل به غيره على أهم من ذلك وهو صحة الانتقام ممن يخل
بشي من الصلاة ركنا كان أو غيره اذا أتم المأموم وهو وجه للشافعية بشرط أن يكون
الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء بالإن علم انه ترك واجبا
ومنه من استدله على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث وبؤيده ما رواه المصنف
عن الثلاثة اختلفوا رضى الله عنهم قوله الامام ضامن قد قدمنا الكلام على حديث ابى
هريرة وعلى معنى الضمان في باب الاذان قوله وان أساء فعليه فيه ان الامام اذا كان
مسيا كأن يدخل في الصلاة مخلا بركن أو شرط عدائه أو أثم ولا تنفى على المؤمنين
من اساءته

(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أومأ إليهم أن مكانكم
ثم دخل ثم خرج ورأسه بقطر فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بابشر وانى كنت
حنينا رواه أحمد والوداود وقال رواه ابوبابن عون وهشام عن محمد عن النبي صلى

وجدت له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريج أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي السلام عليكم أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور ومن

طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التسمية فذكره فقال قال ابن عباس إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ علمنا وهكذا تعلم فظاهره أن ابن عباس قاله

بحسبنا وإن ابن مسعود لم يرجع إليه لكن رواه أي معمر التميمي فمما قبض قلنا السلام على النبي أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه قال أسناد ابنه مع ذلك ضعيف انتهى وفي هذا رد لما قاله بعض أهل العرفان إن المصنف لما استقصى أبواب الملوكوت بالحيات أذناه لم بالدخول في حرم الحلي الذي لا يموت فقررت أعينهم بالمنساجة فمنه واعي أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فاد الحبيب في حرم الحبيب حاتم فابيلو عليه قائلين السلام عليك أيها النبي انتهى كذا في الفتح قال المصنف أي أمرهم أن يفردوه بالسلام عليه أشرفه ومنزله حقه عليهم ثم علمهم أن يخضعوا أنفسهم أولا لأن الإهتمام بها أهم من أمرهم بتعميم السلام على الصالحين أعلا ما منه بان الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم انتهى (السلام) الذي وجهه إلى الأمم السالفة من الصالحين وجوز النور حذف اللام من السلام في الموضعين قال والاثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحبة انتهى وتعبه الحافظ في الفتح بأنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما اختلف في ذلك حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فكبرتم أو ما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاعتدل وعن عمرو بن ميمون قال أتى لقي ثم ما بين وبين عمر غداة أصيب الأعبد الله بن عباس فها هو إلا أن كبر فسمعه يقول قتلى أو كفى الكلب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فقدمه فمضى صلاة خفيفة مختصر من البخاري وعن أبي رزین قال صلى على رضى الله عنه ذات يوم فرغ فآخذ بيد رجل فقدمه ثم انصرف رواء سعيد في سنده وقال أحمد بن حنبل أن استخلف الإمام فقد استخاف عمر وعلى وإن صلوا وحدا فافقد طعن معاوية وصلى الناس وحدا أنا من حيث طعن اتوا صلاتهم) حديث أبي بكر قال الحافظ اختلف في وصله وارساله وفي الباب عن أنس عند الدارقطني واختلف في وصله وارساله كما اختلف في وصل حديث أبي بكر وارساله وعن علي عند أحمد والبخاري والطبراني في الاوسط رقيه ابن لهيعة وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفي أسناده نظر وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل عند أبي داود وكذا كرام المصنف والحديث في الصحبة عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذكر أن ذلك كان بعد الدخول في الصلاة وفي بعضها النصريح بأن ذلك كان قبل التكبير كما تقدم قال في الفتح يمكن الجمع بين رواية الصحبة وغيرهما بأن يحمل قوله فكبر في رواية أبي داود وغيره على أراد أن يكبر أو بأنهم ما واقعته كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضي عياض والقرطبي وقال النووي أنه لا يظهر أن ثبت ذلك والافاق في الصحبة أصح قوله ثم أو ما أي أشار ورواية البخاري فقال لنا فتحمّل رواية البخاري على إطلاق القول على الفعل ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والاشارة قوله أن مكانكم منصوب بفعل محذوف هو وفاعله والتقدير الزوا مكانكم قوله ورأسه يقطر أي من ماء الغسل قوله فصل فيهم في رواية البخاري فصلين معه وفيه جواز التحلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا المصير قوله وإني كنت جنبا فيه دليل على جواز اتصافه صلى الله عليه وسلم بالجنابة وعلى صدور النسيان منه قوله عن محمد هو ابن سيرين قوله أن اجلسوا وهذا يدل على أنهم قد كانوا اصطفوا الصلاة قياما وقد صرح بذلك البخاري عن أبي هريرة ولفظه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قوله وذهب في رواية لابي داود فذهب وللتسائي ثم رجع إلى بيته قوله فقدمه فصل فيهم سباني حديث عمر طولا في كتاب الوصايا وبأبي الكلام عليه أن شاء الله تعالى وفيه جواز الاستخلاف للإمام عند عروض عذر يقتضي ذلك لتقرير الصحبة لعدم الانكار من أحد منهم فكان اجتماعا وكذلك فعل على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب المسترة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي

(عليها) يريد به المصلي نفسه والحاضر من من الإمام والمأمومين والملائكة واستدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء وفي الترمذي مصححان حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه وأصله في

مسألة (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد وهو محموم بعد خصوص قال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم

ومالك وفي قول الشافعي انه لا يجوز واستدل في البحر بتركه صلى الله عليه وسلم الاستخلاف لما ذكرناه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليدل على جواز الترك أورد كقولهم في الصلاة قال ولا قائل بهذا الا الشافعي انتهى وذهب أحمد بن حنبل الى التخصيص كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى

(باب من أم قوما يكرهونه)

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتد بمحرره رواء أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعد ما يفوته الوقت وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجوز صلاتهم إذا نهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواء الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فريقي ضعفا الجمهور وحديث أبي امامة انشرد باخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وقد ضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاربع هذا قول الترمذي انتهى وفي اسناده أبو غالب الراصي البصري صحيح الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال النسائي ضعيف ووثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عند الترمذي بالفاظ امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجلا أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لانه قد روى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مر سلا وفي اسناده أيضا محمد بن القاسم الاسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالفاظ وضعف حديث أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذلك كرواية الحسن له عن أنس ليس بشئ تفرد به محمد بن القاسم الاسدي عن الفضل بن دهلهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شيئا رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصارمان قال العراقي واسناده حسن وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي اسناده سليمان بن أيوب الطحفي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب منا كبر وقد وثق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلغة ثلاثة لا تجوز صلاتهم رؤسهم رجل أم قوما وهم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا اسناد ضعيف وعن سليمان بن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

وقال النفا كما في ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الملائكة والاقبياء والمؤمنين يعني امتوافق لفظه مع قصده وفيه ان الجمع المحلى باللام للعموم وان له صبغا وهذه منها قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة والاستدلال بهذا فرد من افراد لا تخصي لا لاقتصار عليه انتهى وفيه خلاف عند أهل الأصول (فانكم اذا قلتموها) أي قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وقوله أشهد الى آخره وانما قلتم للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استنباطهم مع ذلك فعلهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغية مشقة وهذا من جوامع الحكم التي أوتينا صلى الله عليه وآله وسلم (أصاب كل عبد لله صالح في السماء والارض) وفي رواية مستدع عن يحيى أو بين السماء والارض والشك فيه من مستدع والافقروا وغيره عن يحيى بلفظ من أهل السماء والارض أخرجه الاسماعيلي وغيره (أشهد أن لا اله الا الله)

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة بحجة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطا وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الا أن سنده ضعيف

وقد روى أبو داود ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها واحدا لا شريك له وهذا ظاهره الوقت (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالاضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عندهم سلم وأصحاب السفن وأشهد أن محمدا رسول الله

بالاضافة الى الظاهر وهو الذي رجه الشيخان الرافي والنووي وان الاضافة للضمير لا تنفي لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من العصابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البزار لم يسمع من أصح حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى عن ينيغ وعشرين طريقا ثم سرد أكثرها قال وقد أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أساسا ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا يختلف بين أهل الحديث في ذلك وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ومن مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان الرأية عنه من الثقات لم يختلفوا في أنفاطه بخلاف غيره وانه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقينا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقتنيه كلمة وكلمة وفي رواية

مخففة عن سلمان ولم يجمع منه وأحاديث الباب يقوى بعضها بما ضافه من تنص للاستدلال به على تحريم أن يكون الرجل اماما لقوم يكرهونه وبدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانها لا تجوز آذان المصلين وامن الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحرث البصري وقد قيل ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها وقيدوه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بكرهه الواحد والاثنين والثلاثة اذا كان المؤمنون جمعا كثيرا لا اذا كانوا اثنين أو ثلاثة فان كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولاية الامر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكرهه أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الاحياء لو كان الاقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر اليهم قوله جل اعتبه محترره أي اتخذ معتقه عبدا بعد اعتاقه وذلك بأن يعتقه ثم يكرهه ذلك ويسمى عمله يقال اعتبه دته اتخذ عبدا قوله لا تجوز صلاتهم اذا نهم أي لا ترتفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا بقية فيه ان العبد الا بقل لا تقبل له صلاة حتى يرجع من اباؤه الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم اذا أتى العبد لم تقبل له صلاة وروى القول بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جرير على العبد المستحل لا لابق فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها ونبهه بالصلاة على غيرها وقد تنكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال ان ذلك جار في غير المستحل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان غضاب المرأة لزوجه حتى يبيت - اخطا عليها من الكفار وهذا اذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبا نا عليها العنتها الملائكة حتى تصبح ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجري في صلاة المرأة المذكورة

(ابواب موقف الامام والمأموم واحكام الصفوف)

(باب وقوف الواحد عن يمين الامام والاثنين فصاعدا خلفه)

(عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب فجئت فقممت عن يساره فماني فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصدما خلفته فصلى بنا في ثوب واحد مخالفا بين طرفيه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجئت فقممت عن يساره فاخذ بيدي فاذا ربي حتى اقام في عييه ثم جاء جابر بن صهر فسام

أبي همر عنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كسبه ولا بن أبي شيبه غيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السور من القرآن وقد وافق على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وسأله بلفظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هـ ذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضا بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية لغيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التمشيد

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه
رواه مسلم وأبو داود وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدهنا رواه الترمذي حديث جابر هو في صحيح مسلم وستن أبي
داود مطولا وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث سمرة بن جندب غيره الترمذي
وقال ابن عساکر في الأطراف انه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي انه ضعفه
وأيضا في ما وقفنا عليه من نسخ الترمذي الا أنه قال انه حديث تحريش ولعل المراد بقول
ابن العربي انه ضعفه أي أشار الى تضعيفه بقوله وقد تكلم الناس في اسمعيل بن مسلم
من قبل حفظه بعد ان ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله
بصري سكن مكة فنسب اليها الكثرة مجاورته بها وكان فقيرا فقامتيا قال البخاري تركه
ابن المبارك ورجع الى عمنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل محتاطا وقال أحمد بن حنبل
ضعيف الحديث وقال السعدي هو واه جد او قال عمرو بن علي كان ضعيفا في الحديث
بهم فيه وكان صدوقا كثير الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي
أحاديثه غير محفوظة الا أنه ممن يكتب حديثه قوله فجعلني عن يمينه فيه ان موقف
الواحد عن يمين الامام وقد ذهب الاكثر الى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن
ذلك مذروب فقط وروى عن النخعي ان الواحد يقف خلف الامام بيانا للاتباعية فاذا ركع
الامام قبل مجيء ثلاث اتصل بيمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله فصنعنا خلفه وكذلك قوله فدفعنا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله
عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدهنا في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين
مع الامام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن
زبد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجاعة من فقهاء الكوفة
قال ابن سديد الناس وليس ذلك شرطا عند أحد منهم ولكن الخلاف في الاولى والاحسن
والى كون موقف الاثنين خلف الامام ذهبت العترة وروى عن ابن مسعود ان الاثني
يقفان عن يمين الامام وعن ثماله والرائد خلفه واستدل بما ساقى وسيأتي الكلام على
دليله قوله فصل في ثواب في ثوب واحد فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله ثم جاء جبار بن صخر هو الانصاري السلمي شهد العقبة وبدر وما بعدهما
(وعن ابن عباس قال صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة معنا فصل خلفنا

وأما الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصلي معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى به وبأبيه أو خاله قال فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه
أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن
اسماعيل بن ابراهيم يعني ابن مقسم وقد وثقه النسائي قال حدثنا حجاج يعني ابن محمد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل ذلك فقيه دليل على مزيتة وقال الشافعي بعد ان أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة الا البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول التحيات المباركات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رويت أحاديث في التشميد مختلفة فكان هذا أحب الى لانه أكملها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره لتشهد ابن عباس لما رأيته واهما وكان عندي أجمع وأكثر نظاما من غيره فأخذت به غير معترف بما أخذت به مما سمع ورجحه بعضهم لكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ورجح الأخذ به الكون أخذ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه الناس وهو على المأثور ولم ينسجوه فيكون اجاعا ولفظه عند الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول

التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
موقوف فلا يلحق بالمرقوع وأجيب بان ابن مردويه رواه في كتاب التشهد مرفوعا بالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة

يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيمات لله الخ ومعه الخاكم لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الاثعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم سلمان الفارسي عند البزار قال في الفتح ثم ان هذا الاختلاف انما هو في الافضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التمسد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بان بعض العلماء يقول بوجوب التمسد المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر الى اختيار قسده ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة الى عدم الترجيح وعن المالكية ان التمسد مطلقا غير واجب والمعروف عند الحنفية انه واجب لا فرض بخلاف ما وجد عنهم في كتب مخالفيهم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواة حديث الباب ما بين حصي ومدني وفيه التحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

٨ نيل ث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله (واله) وسلم كان يدعو في الصلاة أي في آخرها بعد التشميع قبل السلام وفي حديث أبي هريرة عنده - سلم مرفوعاً إذا تشهداً أحدكم فليقل وفيه

تعين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة رقب السلام ٥٨ (اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكره (وأعوذ

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي الامتحان والاختبار قال عياض واستعملها في العرف لكشف ما يكبره ويطلق على القتل والاحراق والنهيمة وغير ذلك (المسيح الدجال) قديم الدجال ليعتاز عن عيسى بن مريم عليه السلام والدجل الخلط وسمى به لكثرة خلطه الباطل بالحق أو من دجل كذب والدجال الكذاب والمسيح فعيل بمعنى مفعول لان احدى عينيه ممسوحة أو لانه يسبح الارض أى يقطعها في أيام معدودة فهو بمعنى فاعل أو لان الخبير مسح منه فهو مسيح الضلال وقيل غير ذلك قال في الفتح وذكريضا محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس انه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسة قول أو ردها في شرح المشارق انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحيا) ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان أى الابتلاء بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعبادة بالله أمر الخائفة عند الموت قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (الممات) ما يقفون به عند الموت في أمر الخائفة أعاذنا الله من ذلك أضفت اليه لقرجهامنه أو فتنة القبر ولا تكرر ارفع قوله أولا عذاب القبر لان العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير

فلان واسطة قومه أو خيارهم ومحتمل أن يكون المراد اجماعه وسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر ومع الاحتمال لا يفتن للاستدلال وايضا هو ممتنع والظاهر بالاجماع لان ابن مسعود ومن معه انما قالوا بتوسط الامام في الثلاثة لا فيما زاد عليهم فية فنون خلقه وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثر منهم

• (باب وقوف الامام تلقاه وسط الصف وقرب أولى الاحلام والنهي منه) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل رواه أبو داود وعن أبي مسعود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح بمنابره في الصلاة ويقول استموا ولا تخفوا فاختلف قلوبكم ليليني منكم أو لولا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليليني منكم أو لولا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأياكم وهبشات الاسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار لياخذوا عنه رواه أحمد وابن ماجه حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذرى وهو من طريق جده قريش بن مسافر شيخ أبي داود قال النسائي صالح وفي اسنانه يحيى بن بشير ابن خلد عن أمه واسمها أمه الواحد ويحيى مستور وأمه مجهولة وحديث أبي مسعود أخرجه أيضا أبو داود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني تفرد به خالدين مهران الخداع عن أبي معشر زباد بن كليب وقال ابن سبويه انه صحيح لثقة رواه وكثرة الشواهد له قال ولذلك حكم مسلم بصحته وأما غرابته فليست تنافي الصحة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي ولم يذكر له اسنادا والنسائي ورجال احمد بن حنبل عنده عن ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عنده احمد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة لاقاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما كان بينهم رجل ألقاه أحب الي من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فخرج عمر مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت في الصف الاول فجاء رجل فنظر في وجوه القوم فعرفهم غيري فخاني وقام في مكان فساءعت صلاتي فلما صلى قال يا بني لا يسؤلك الله اني لم آت الذي أتيت بجهالة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا كوفوا في الصف الذي يليني واني نظرت في وجوه القوم فعرفتهم غيرك ثم حدثت لما رأيت الرجال متحت أعناقها الى شيء متوحها اليه قال فسمعتهم يقول هلاك أهل العقدة ورب الكعبة الا عليهم آسى ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين واذا هو أبي يعنى ابن كعب هذا لفظ أحمد وقد أخرج الحديث أيضا النسائي وابن خزيمة في صحيحه ومتحت بفتح الميم وتاين مثناتين بينهما ما هو له أى مدت وأهل العقدة بضم العين المهملة وسكون

السبب وقيل فتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام القاف بعد الناص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الاصول عن صفيان الثوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه له الشيطان لبشر الى نفسه ان انا ربك فلهذا ورد سؤال
التثبت له حين يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحبون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقولوا اللهم

اعذه من الشيطان (اللهم اني
اعوذ بك من الخاتم) أي ما يات به
الانسان أو هو الاثم نفسه وضعا
للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ
بك من (المغرم) أي الدين فيما
لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن
أدائه فاما دين احتاجه وهو
قادر على أدائه فلا استعانة منه
ولا قول حق الله والثاني حق
العباد قال القرطبي قد نبه في
الحديث على الضرر واللاحق
من المغرم (فقال له) أي للذي
صلى الله عليه وآله وسلم (قائل)
وعند الناس ان السائل
عائشة وانظروا فقلت يا رسول
الله (ما أكثر) بفتح الراء على
التعجب (ما تنعبد من المغرم
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(ان الرجل اذا غرم) بكسر الراء
(حدث فكذب) بان يحتاج بشئ
في وفاء ما عليه ولم يقم به فيصير
كاذبا وذاك كذب مخفية (ووعده
فاخلف) كأن قال لصاحب
الدين أو فيك دين في يوم كذا
ولم يوف فيصير مكرها لئلا يوعده
والكذب والخلف من صفات
المنافقين قال في الفتح والمراد ان
ذلك شأن من يستدين غالبا
انتهى وهذا الدعاء صدر منه

صلى الله عليه وآله وسلم على
سبيل التعليم لامتة والانه صلى
الله عليه وآله وسلم معصوم
من ذلك وأنه سلك به طريق

التواضع واظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكرار الطاب مع تحقق الاجابة لان في ذلك تحصيل
الحسنات ورفع الدرجات وفي الحديث التعبد بالجمع والاختيار ورواية تالبي عن تالبي عن صحابة ورواية ما بين حصي

الفاف يريد البيعة المعقودة للولاية وعن سمرة عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ليقم الاعراب خائف المهاجرين والانصار ليقعدوا بهم في الصلاة وهو من
رواية الحسن عن سمرة وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدم في الصف الا قول اعرابي ولا جمعي ولا غلام لم
يحتلم وفي استناده لميت بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطوا الامام فيه مشروعية جعل
الامام مقابلا لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدمت
قوله وسدوا الخلل قال المنذري هو بفتح الخاء المجمة واللام وهو ما بين الاثنين من
الاتساع وسبق في ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف قوله
فختلاف القلوب لكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الطواهر واختلاف الطواهر سبب
لاختلاف البواطن قوله ابليني قال النووي هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير
يا قبل النون ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد واللام في أوله لام الامر
المكسورة أي يقرب مني قوله أولو الاحلام والنهي قال ابن سبيل الدامس الاحلام
والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع ضمية باضم أيضا وهي العقول لانها تنهى
عن القبح قال أبو علي القاسمي يجوز أن يكون النهي مصدرا كانه يدي وأن يكون جمعا
كالظلم وقيل المراد بأولي الاحلام البالغون بأولي النهي العلة لافعل على الاول يكون
العطف فيه من باب فالتى قولها كذبا وينا وهو ان ينزل تغاير اللفظ منزلة تغاير المعنى
وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقد روى عن عمر بن
الخطاب انه كان اذا رأى صبيا في الصف أخرجه وعمر زر بن حبيش وأبي وائل مثل ذلك
وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع بالتقديم لانه الذي يتأق منه التبليغ
ويستخلف اذا احتج الى استخلافه ويؤم بتدبيره الامام اذا احتج اليه قوله وما اكم
وهيئات الاسواق بفتح الهاء واسكان الياء المثناة من تحت وبالثنتين المجمة أي
اختلاطها والمدازعة والخصومات وارتفاع الاصوات واللغط والفتن التي فيها والهوشة
المثناة والاختلاط والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم
في الاسواق متدافعين متغايرين تحت ثلثي القلوب والافعال قوله يجب أن يلمية المهاجرون
والانصار فيه روى حديث أبي بن كعب وسمرة مشروعية تقدم أهل العلم والفنل
ليأخذوا عن الامام ويأخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها
ونقلها وتبليغها

• (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) •

(عن عبد الرحمن بن هضم عن أبي مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
كان يسوي بين الاربعة ركعات في القراءة والقيام ويجعل الركعة الاولى هي أطواهن

ومدني بأخرجه البخاري في الاستقراء عن مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠ (وسلم على دعاء أدعوه في صلاة) أي في آخرها بعد التشميد الأخير قبل السلام

(قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل اللهم اغفر لي نفسي) بارئ كتاب ما يوجب العقوبة (ظلمنا كثيرا ولا يفر الذنوب إلا أنت) اقرار بالوحدة دانية واستحلاب للمغفرة وهو كقول تعالى والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية فأنى على المستغفرين وفي ضمن شأنه عليهم بالاستغفار لروح بالأمريه كما قيل ان كل شيء أنى الله على فاعله فهو آمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (فاغفر لي مغفرة) عظيمة لا يدرك كثرتها (من عندك) تفضل بها على لا تسبب لي فيها بعد ولا غيره قال ابن الجوزي المعنى هب لي المغفرة تفضلا وان لم أكن أهلا لها بعدي (وارحمي نفسك أنت الغفور الرحيم) في هاتين الصفتين مقابلة حسنة فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني قال في الكواكب وهذا الدعاء من جوامع الكلم اذ فيه الاعتراف بغاية التقصير وهو كونه ظالما ظلما كثيرا وطالب غاية الانعام التي هي المغفرة والرحمة فالاول عبارة عن الزحوة عن الناور الثاني ادخال الجنة وهذا هو الفوز العظيم اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمك يا أكرم الأكرمين وفي هذا الحديث

لكي ينوب الغاس ويجعل الرجل قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان رواه أحمد ولا يداود عنه قال الا أحدنكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال فاقام الصلاة وصف الرجال وصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلواته وعن أنس ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعمام من هنته فأكل ثم قال قوموا فإلا صلى لكم فقامت إلى حصير لها قداء ودمن طول ما لبس فنفضت بهاء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت أنا واليتيم وراه وقات المجوز من ورائنا فصلى لباركة بين ثم انصرف رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن أنس قال صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي خلفنا أم سليم رواه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها رواه الجماعة الا البخاري حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود والمنذري وفي اسنن شهر بن حوشب وفيه مقال قوله يسوي بين الأربع ركعات في القراءة والقيام قد قدمنا في أبواب القراءة الكلام في ذلك مبسوطا قوله لكي ينوب أي يرجع الناس إلى الصلاة ويقبلوا إليها قوله ويجعل الرجل قدام الغلمان الخ فيه تسمية صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء هذا اذا كان الغلمان اثنين فصاعدا فان كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا يشترط ان المصنف قاله السبكي وبديل على ذلك حديث أنس المذكور في الباب فان التيميم لم ينف منفردا بل صف مع أنس وقال أحمد بن حنبل يكره ان يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الامام الا من قد احتلم وأنبت وبلغ خمس عشرة سنة وقد تقدم عن عماره كان اذا رأى صبي في الصف أخرجه وكذلك عن أبي رائل وزر بن حبيش وقيل عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي ليتعلموا منهم الصلاة وأفعالها قيل ان جدته مليكة قال ابن عبد البر ان الضمير عائد إلى اسحق بن عبيد الله بن أبي طهمة الراوي للحديث عن أنس فهي جدة اسحق لا جدة أنس وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طهمة الانصاري وهي أم أنس بن مالك وقال غيره الضمير يعود على أنس بن مالك وهي جدته أم أمه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله ابن عبد البر ما أخرجه النسائي عن اسحق المذكور ان أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيها ويؤيده أيضا قوله في الرواية المذكورة في الباب وأمي خلفنا أم سليم وقيل انها جدة اسحق أم أبيه وجدة أنس أم أمه قال ابن رسلان وعلى هذا فلا اختلاف قوله فلا صلى لكم روى بكسر اللام وفتح الياء من أصلى على انه الام كي والفاء زائدة كافي زيد فنطلق وروى بكسر اللام وحذف الياء للجزم لكن أكثر ما يجزم بلام الامر الفعل المبني للقاعل اذا كان للغائب ظاهر نحو لينفق ذو سعة من سعته أو ضمر نحو صرعه فليجرحها وأقل منه أن يكون مسندا إلى ضمير المتكلم نحو وتعمل خطاياكم ومنه ما في

استصحاب طاب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات اطلوب فيها جوامع الكلم قال في الفتح ولم يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الامر به في الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله وله

يخرج كونه بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المثل ونازعه الفاكهاني قال الاولى الجمع بينهم في المجلدين
المذكورين أي السجود والتشهد وقال التتوي استدل البخاري صحيح لان ٦١ قوله في صلاتي يوم الجمعة ما ومن مظانه

هذا الموطن ونعقب بأنه لا دليل
له على دعوى الاولوية بل الدليل
الصريح عام في انه بعد التشهد
قبل السلام قال في الفتح ويحتمل
أن يكون سؤال أبي بكر عن
ذلك عند قوله لما علمهم التشهد
ثم يخبر من الدعاء ما شاء ومن ثم
أعقب المصنف بعني البخاري
الترجمة بذلك انتهى وزواة هذا
الحديث سوى طرفيه مصر يون
وفيه تابعي عن تابعي وصحابي
عن صحابي والتحديث والعنعنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الدعوات وكذلك مسلم
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
البيهقي في الصلاة وزاد أبو ذر
في نسخة عنه هنادي بن عبد الرحمن
الرحيم وهي ساقطة عند الكل
(حديث ابن مسعود في التشهد
تقدم قرأ أو قال في هذه الرواية
بعد قوله واشهد أن محمدا عبده
ورسوله ثم يقصر) ولابن عساكر
ثم ليخبر (من الدعاء أعجبه اليه)
قال ابن رشد ليس التخيير في
أحاد النبي يدل على عدم وجوبه
فقد يكون أصل الشيء واجبا
ويقع التخيير في وصفه وقال ابن
المنبر قوله لم ليخبر وإن كانت
بصفة الأمر لكم أكثر مما ترد
للنبد انتهى وادعى بعضهم
الاجماع على عدم الوجوب قال
في الفتح وفيه نظر فقد أخرج
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن
طاوس ما يدل على انه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فقال
لا فأمره أن يعيد الصلاة وقال بعض أهل الظاهر وأقرب ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الاول أيضا وقال ابن المنذر

الحديث وأقل من ذلك ضمير المخاطب كقراءة ذلك فله قرحوا ابتداء الخطاب واللام و
قوله لكم للتعليم وليس المراد الأصلي لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي وليس فيه
تشريك في العبادة فيؤخذ منه جواز أن يكون معنية صلاته صريحا للتعليم فانه عبادة
أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث في
مسجدنا هذا فقال اني لأصلي لكم وما أريد الصلاة وبوق له البخاري باب من صلى بالناس
وهو لا يريد الا أن يعلمهم قوله فنضضته بالضاد المفتوحة والحاء المهملة وهو الرث كما قال
الجوهري وقيل هو الغسل قوله وقت أنا واليقيم وراه هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جده حسين بن عبد الله بن ضميرة وفيه ان الصبي يسد
الجناح واليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في
أحد قوليه الى انه لا يسد اذ ليس يصل حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في البحر بأنه
يحمل بلوغ اليقيم فاستصحب الاسم وفيه ان الظاهر من الينم الصغر فلا يصار الى خلافه
الا بدليل ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور جذبه صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة
اليسار الى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي وأما ما تقدم من جعله صلى الله عليه وآله
وسلم للغان صفا بهذا الرجل فعمل لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها
فيه التصريح بأفضلية الصف الاول للرجال وانه خيرها لما فيه من احراز الفضيلة
وقد ورد في الترغيب فيه أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها قوله وشرها آخرها انما كان
شرها لما فيه من ترك الفضيلة الخاصة بالتقدم الى الصف الاول قوله وخير صفوف
النساء آخرها انما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف
الوقوف في الصف الاول من صفوفهن فانه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب
عن رؤيتهم وسماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه ان صلاة النساء صفوف فاجازة من غير
فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

(باب ما جاء في صلاة الرجل فذا من ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله)

(عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لم تقدر خلف الصف رواه
أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا
يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة الا النسائي وفي رواية قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد
الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع
فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا
ولا تعد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال أتيت النبي صلى

طاوس ما يدل على انه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فقال
لا فأمره أن يعيد الصلاة وقال بعض أهل الظاهر وأقرب ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الاول أيضا وقال ابن المنذر

لولا حديث ابن مسعود لم يتخير من الدعاء لقلت بوجوبها وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد رادعي أبو الطيب الطبري ٦٢ من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (في دعوى) زاد أبو داود

به والفساق فلم يدع به ولا حق يتخير من الدعاء كما أحب وللبخاري في الدعوات من التثنية ما شاء ونحوه سلم بلفظ من المسئلة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة قال ابن بطال خالف في ذلك القاضي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعوى الصلاة إلا بما يوجد في القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعوى في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث وعبرة بعضهم ما كان مأثورا قال قاتلهم والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم وكذا برده على قول ابن سيرين لا يدعوى في الصلاة إلا بما في الآخرة واستثنى بعض الشافعية ما يقع من أمر الدنيا فإن أراد الفاحش من اللفظ فحتمل والا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز انتهى قال القسطلاني وهذا الاستثناء ذكره أبو عبد الله الإبي وعبارته واستثنى بعض الشافعية من مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب كقوله اللهم اعطني امرأة جميلة هذا كذا ثم يذكر أو صاف أعضائها انتهى وقال ابن المنير

الله عليه وسلم من آخر الليل فصلت خلفه فأخذ يدي فجرتني حتى جعلني حذاءه رواه أحمد) حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم وما قاله أحد أعا به بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن ابن بدر وهذا ليس بمرحاة انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد وعنه عبد الرحمن بن رثاب وثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه ويشهد الحديث علي بن شيبان ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعا لا صلاة لمنفرد خلف الصف وحديث وابصة بن معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه مضطرب الإسناد ولا يثبت به جماعة من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطاب وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بات فيها عند خاتمة معونة والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده فقامت طائفة لا يجوز ولا يصح ومن قال بذلك القاضي والحسن بن صالح وأحمد وأصحق وحاد وابن أبي ليلى ووكيع وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفرق آخرون في ذلك فقرأوا على الرجل إعادة دون المرأة وتمسك القائلون بعدم الصحة بحديث علي بن شيبان وابصة بن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكر قالوا لأنه أنفي ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة فيجمل الأمر بالاعادة على جهة التدبب بالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تمسكوا به حديث ابن عباس وجابر أذ جاء كل واحد منهما ما فوق عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثابه وحده فأدار كل واحد منهما سما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار كل واحد منهم ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيده لله طلوب لان المدار من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصابيا خلف الصف وإنما هو مصل عن اليمين ومن تمسكاتهم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به ويجب عنه بان البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل الأولى الجمع بين أحاديث الباب بصحاح عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك بعد اذ رجع خشية التثنية وانضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغير عذر وقيل من لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا اعادة عليه كما في حديث أبي بكر لان النهي عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصف لزمته الاعادة قال ابن سيد الناس ولا بعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم

الدعاء بالأمور الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الجائرة بالخطورة فيدعوا بالخطورة الصلاة فيكون عاميا بكلمة في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة يلبس عليهم الحق بالباطل فلو حكم حاكم على

عالي بحق فظنه باطلا فدعا على الحياكم باطلا بطلان صلاته وتغيير الخطوط الجائرة من الحرمة عسر جدا فالله واثاب أن لا يدعوا
بديناه الاعلى ثلثت من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلم فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
حوائجكم حتى الشسع لشعاليكم
والمخ لقسد وركم وقد ورد فيما
يقال بعد التشهد أخبرنا من
احسنهم اماروا سعيد بن منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق
عمير بن سعد قال كان عبد الله
يعني ابن مسعود يعلو التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أحدكم من التشهد فليقل اللهم
انى ألك من الخبركا ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشركا ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم انى أسألك من خير ما سألت
به عبادك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما استعاض منه عبادك
الصالحون ربنا آتنا في الدنيا
حسنة الآخرة قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح بشيء الا دخل في هذا
الدعاء وهذا من المأثور غير
مرفوع وليس هو مما ورد في
القرآن وقد استدل البيهقي
بحدِيث الباب المتفق عليه
وبحديث أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فليقل
بالله الحديث وفي آخره ثم يدع
لنفسه بما بدا له وأصل الحديث
في مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لانها من الطرق التي أخرجها
مسلم (عن أم سلمة رضي الله
عنها قالت كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يرى أن صلاة المنذر دخلت الصف باطلة ويرى
ان الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف في الركوع دون الصف فرخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبيرة وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة وابن جريح ومعمرانهم فلهذا ذلك وقال الزهري ان كان قريبا
من الصف فعل وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحافظ في التلخيص
اختلف في معنى قوله ولا تعد فتقبل تمام عن العود الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد في ابطاء المجيء الى الصلاة وقال ابن القطان القاسمي تيمنا
للمهلب بن أبي صفرة معناه لا تعد الى دخولك في الصف وأنت راكع فانها كشبة البهائم
ويؤيده رواية جاد بن سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن عن أبي بكرة أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم دخل في الصف وهو راكع فقال له أبو بكرة أنا
فقال زادك الله حرصا ولا تزد ولا قال غيره بل معناه لا تعد الى اتمام الصلاة مسرعا واحتج
بما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ أقيمت الصلاة فانطلقت اسمي حتى دخلت في الصف
فما قضى الصلاة قال من الساعي آنفا قال أبو بكرة فقلت أنا فقال زادك الله حرصا
ولا تعد قال في التلخيص أيضا انه روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فانخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء سمع ابن
الزبير على المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب
را كعا حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رأيت يصنع ذلك وقال تفرد به
ابن وهب ولم يروه عنه غيره ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فيمن لم يجز له دفرة ولا سعة في الصف ما الذي يفعل فخفي عن اسمه في البويطي
انه يقف متفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا انه لو جذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضيلة الصف الاول ولا وقع الخلل في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاها
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهادوية انه يجذب الى نفسه واحدا
ويستحب للمجذوب أن يساعده ولا يفرق بين الداخل في أثناء الصلاة والحاضر في ابتداءها
في ذلك وقد روى عن عطاء وابراهيم النخعي ان الداخل الى الصلاة والصفوف قد استوت
واتصلت يجوز له ان يجذب الى نفسه واحدا اليه ومعه واستقم ذلك أحد وامض
ركعه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم جذب الرجل في الصف ظلم واستدل القائلون
بالجواز بما رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلي هل دخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاتك وفيه السري بن اسمعيل وهو متروك وله طريق أخرى في تاريخ أصبهان
لابي نعيم وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يروى في المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه وآله وسلم اذا سلم من الصلاة (قام النساء حين يقضى أي يتم تسليمه) ويقف منه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فأرى والله أعلم أن مكثه يسيرا كان لكي يتقدم النساء أي يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من

القوم المصلين وموضع الصلاة كان اذا سلم ويصلي ان يستنيط القرضية من التعبير باللفظ كان المشعر بتحقيق
مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجهور ولا يصح التحلل من الصلاة الا به لانه ركن وقد قال صلى الله

عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي وفي حديث علي بن
أبي طالب عند أبي داود بسند
حسن مرفوعا مفتاح الصلاة
الطهور وتوحيدها التمسك
وتحليلها التمسك وهو يحصل
بالاولى أما الثانية فسنة وقال
الشافعية يجب الخروج من
الصلاة به ولا يفرضه لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قعدت
الامام في آخر صلاته ثم احدث
قبل ان يسلم فعدت صلاته
وهذا الحديث ضعفه الحفاظ
قالوا وما استدله الشافعية
لا يدل على القرضية لانه خبر
الواحد يدل على الوجوب
وقد قلنا به انتهى وهذا جار على
قاعدتهم وقال المرداوي من
الحنابلة في منعه يسلم مرتبا
معه رقا وجوابه بدنا عن عيونه
جهرا مسرا به عن يساره انتهى
ولم يذكر في هذا الحديث التسليم
لكن رواه امام مسلم من حديث
ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص
بل ذكرهما الطحاوي من حديث
ثلاثة عشر صحابيا وزاد غيره
سبعة وبذلك أخذ الشافعي
وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
وقال المالكية السلام واحدة
واستدل له بحديث عائشة
المروى في المسنن انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة

حبات مرفوعا ان جاء رجل فلم يجد أحدا فليصلي اليه رجلا من الصف فليقدم معه فما
أعظم أجر المختلج وأخرج الطبراني عن ابن عباس باسناد قال الخفاف واه بالفظ ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر الا في وقد غت الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيم به الى جنبه
(باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها)

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سوا صفوفكم فان تسوية الصف من
تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل
ان يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا متفق عليهم ما وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا كغيا يسوي بها الفداح حتى رأى اننا قد عقلنا عنه
ثم خرج يوما فقام حتى كاد ان يكبر فرأى رجلا يبادي صدمه من الصف فقال عباد الله
لتسوتون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم واه الجماعة البخاري فان له منه
تسوتون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ولا جدوا في رواية قال فرأيت
الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه ويركبته بركبته ومنكبه بمنكبه) وفي الباب غير ما ذكره
المصنف هذا جدوا في داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتخلل
الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورهم ما كبرنا ويقول لا تختلفوا افتخاف قلوبكم
الحديث وعن أبي هريرة عندهم لم وعن جابر بن عبد الله عندهم الرزاق وعن ابن عمر
عند جدوا في داود قوله سوا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله قال
تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس
وفي رواية فان تسوية الصفوف وقد استدل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال
لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونزع من ادعى الاجماع على
عدم الوجوب وروى عن عمرو بن لبل مائل على الوجوب عندهم الا انهما كانا يضر بان
الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية تفوقوا على هذه
العبارة يعني انه رواها بعضهم بالفظ من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما
في البخاري من حديث أبي هريرة بالفظ فان اقامة الصف من حسن الصلاة على ان
التسوية سنة قال لان حسن النبي زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة
وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستصحاب لان تمام الشيء
في العرف أمر خارج عن حقيقة التي لا يتحقق الا بها وان كان يطابق بحسب الوضع على
مالا تتم الحقيقة الا به ورد بان لفظ الشارع لا يصلح الاعلى ما دل عليه الوضع في اللسان
العربي وانما يصلح على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا
بشدائد المصداق المهمة أي تلاصقا وبغير خاز وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول
في الصلاة قوله لا تون بضم التاء المشددة من فوق وفتح السين وضم الواو وتشديد النون

واحدة السلام عليكم رفعها صوتا حتى يوقظنا به واجيب بانه حديث معلول كما ذكره العقيلي وبسط ابن قال
عبد البر الكلام على ذلك وبانه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليمتين رواه ما شهدوا في الفرض والنفل وحديث عائشة

ليس صريحاً في الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخبرنا انه كان يسلم تسليمة بوقفهم ثم اولم تنف الاخرى بل سكنت عنها وليس
سكوتها عنهم اقدم على رواية من حفظها واضبطها وهم أكثر ٦٥ عددوا واحد منهم أصح وزادتهم مقبولة

(عن عثمان) بكسر العين
الانصاري الاعشى بن مالك (رضي
الله عنه قال صليت مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فسلمنا
- بن سلم) أي معه بحيث كان
ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه
وقبل فراغه منه وجوز لزين
ابن المنير ان يكون المراد ان
ابتداءهم بعد اتمامه قال في الفتح
ظاهر انهم ساءوا نظير سلامه
وسلامه اما واحدة وهي التي
يتحلى بها من الصلاة واما هي
واخرى معها فيحتاج من استحب
تسليمة الثالثة على الامام بين
التسليمتين كما يقوله المالكية
الى دليل خاص ولم يرد ذلك
أشار البخاري وقال ابن بطال
أظنه قصد لرد على من يوجب
التسليمة الثانية وقد نقله الطحاوي
عن الحسن بن الحسن انهم
وفي هذا الظن بعد (عن ابن
عباس رضي الله عنه ما ان رفع
الصوت بالدركين ينصرف
المام من) الصلاة المكتوبة
كان على عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أي على زمانه
فله حكم الرفع خلافاً لمن شذو منع
ذلك وقد وافقه مسلم والجمهور
على ذلك وفيه دليل على جواز
الجمهور بالدركين الصلاة وحل
الشافعي هذا الحديث على انهم
جمهور وبه وقنايسير الاجل تعليم

قال البيضاوي هذه الالام التي يتأق بها القسم والتسم هي المقدور ولهذا كده بالثون
المشادة قوله أو يخالفن الله بين وجوهكم أي ان لم تسووا والمراد بتسوية الصفوف
اعمال القاطنين بها على سمت واحد ويراد بها أيضاً الدخول في الصف واختلاف في
الوعيد المذكور فقبل هو على حقيقة والمراد تشويه الوجه بصويل خافه من موضعه
بجعله موضع القنأ أو نحو ذلك فهو نظير ما تقدم في رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله
رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وتوقع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة قال
في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتفريط فيه حرام ويؤيد الوجوب حديث أبي امامة
بلفظ تسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه أخرجه أحمد وفي نسخة ضعف ومنهم من
حمل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يقع بينكم الله داوة والبغضاء
واختلاف القلوب كما تقول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في
الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده
رواية أبي داود بإسناد أوليائنا ان الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفتقرون فيأخذ كل
واحد وجهه غير الذي يأخذه صاحبه لا تقدم الشخص على غيره مظنة للتكبر المفسد
للقلب الداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه ان حمل على العضو المخصوص
فالمخالفة اما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو بهل لتقدم وراوان حمل على ذات
الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد أشار الى ذلك بكرماني ويحتمل ان يراد المخالفة في
الجزء فيجوز المسوى بخير ومن لا يسوى بشي قوله كاشفاً ويى بها القديح هي جمع
قدح بكسر لقا فواسكال الدال المهملة وهو السهم قبل ان يراش ويركب فيه النصل
قوله يلزق بهم قوله يتعدى بالهمزة والتضعيف يقال ألزمته ولزقته قوله منكبه المنكب
مجمع العضد والمنكب (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سورا

صفوفكم وحاذوا بين منكم وبينكم ولا يدي احوالك وسدوا - لمن الشيطان
يدخل فيما بينكم بمنزلة الخذف يعني أولاد الضال الصغار رواه أحمد الحديث قال
المذري في الترغيب والترهيب رواه أحمد بأسناد لا بأس به والطبراني وأخرج نحوه
أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضاً من حديث أنس قوله وحاذوا
بين منكم بالهاء المهملة والذال المعجمة أي اجعلوا بينكم وبين منكم بحيث يكون
منكب كل واحد من المصلين موازياً لمنكب الآخر ومما تاله فتكون المناكب والاعناق
والاقدام على سمت واحد قوله واينوا في أيدي اخوانكم أفظ أبي داود عن ابن عمر
ولينوا أيدي اخوانكم أي اذا جاء المصلي ووضع يده على منكبه المصلي فليدان له بمنكبه
وكذا اذا أمر من يسوي الصفوف بالإشارة يده ان يسوئ في الصف أو وضع يده
على منكبه فليست وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليدوس له قال في المفاتيح

٩ نيل م صفة الدركان م وموا على الجمهور به والختار ان الامام والمأموم يتخفیان الذك
الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس) رضي الله عنه (كنت أعلم) أي أظن وفيه إطلاق العلم على الامر المستند فيه

الى الظن الغالب (إذا انصرفوا بذلك) أي وقت انصرفهم برفع الصوت (إذا سمعته) أي الذكر وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضره - لانه في الجماعة في بعض ٦٦ الاوقات اصغره او كان حاضر الكثرة في آخر الصوف فكان لا يعرف

انقضاءها بالتسليم وانما كان يعرفه بالتكبير قال الشيخ تقي الدين ويؤخذ - فذكره انه لم يكن هناك مبالغ جهير الصوت يسمع من بعد انتهى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الفقراء فيهم أبو ذر كما عند أبي داود وأبو الدرداء كما عند النسائي (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا ذهب أهل الدثور (بضم الدال جمع دثر بفتح الدال وسكون الناء من الاموال) بيان للدثور وتأكيده لان الدثور يجي بمعنى المال ويعني الله - خير من كل شيء (بالدرجات العلى) في الجنة أو المراتب العالية قدرته تعالى (والنعيم المقيم) الدائم المستحق بالصدق (يصلون كما يصلون ويصومون كما يصومون) زاد في حديث أبي الدرداء عند النسائي في اليوم والليلة ويذكرن كما تذكر وللبرار من حديث ابن عمر وصدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا (واهم فضل أموال) ولا يذرف فضل من أموال ولا يصلي فضل الاموال (يحبون بها ويعفون ويجاهدون ويتصدقون) وعند مسلم ويتصدقون ولا تصدق ويتقون ولا تعفون (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا احذركم بما) أي بشئ (ان أخذتم أدركتم بذلك الشئ) (من سبقكم) من أهل الاموال في الدرجات العلى والسابقة المد كور رجع ابن دقيق العبدان تكون معنوية

شرح المصباح وهذا أولى والبق من قول الخطابي ان معنى ابن المنكب السكون والخشوع قوله وسد والخلل هو بفصحتين الفرجة بين الصفيين كما تقدم قوله الحذف قال النووي بجماعهملة وذال مجهلة مفتوحين ثم فاء واحد ثم اخذ فة مثل قصب وقصبة وهي غنم سود صغار تكون باليمن والحجاز (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم افقنا يا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربها قال يتمون الصف الاول ويتراصون في الصف واه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصف الاول ثم الذي يليه فان كان نقص فليكن في الصف المؤخر واه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون على ميامن الصوفى واه أبو داود وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخر اقلهم ثم تقدموا فاقفوا بي وإياهم بكم من وراءكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل واه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه) حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الانباري وهو صدوق وبقي رجاله رجال الصحيح وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما في معاوية ابن هشام من المقال قوله ألا تصفون بفتح التاء المفتاة من فوق وضم الصاد وبضم أوله بنى للمفعول والمراد الصف في الصلاة قوله كما تصف الملائكة به الاقتداء بأفعال الملائكة في صلاتهم وتعبدهاتهم قوله عند ربها كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله فقلنا لفظ أبي داود وابن حبان قلنا ولفظ النسائي قالوا قوله يتمون الصف الاول لفظ أبي داود يتمون الصوفى المتقدمة وفيه فضيلة اتمام الصف الاول قوله ويتراصون تقدم تفسيره قوله اتقوا الصف الاول فيه مشرعية اتمام الصف الاول وقد اختلف في الصف الاول في المسجد الذي فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذي هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي في الاحياء الصف الاول هو المتصل الذي في فناء المنبر وما عن طريقه مقطوع قال وكان سفيان يقول الصف الاول هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يصح ان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووي في شرح مسلم الصف الاول الممدوح الذي وردت الاحاديث بفضله هو الصف الذي يلي الامام سواء جاء صاحبه مقدما ومؤخرا سواء تخلله مقصورة أو نحوها هذا هو الصحيح الذي يحرم به المعتقون وقال طائفة من العلماء الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لانقطعه مقصورة ونحوها فان تخلل الذي يلي الامام فليس باول بل الاول ما لم يخله شئ قال وهذا هو الذي ذكره الغزالي وقيل الصف الاول عبارة عن

أهل الاموال في الدرجات العلى والسابقة المد كور رجع ابن دقيق العبدان تكون معنوية ويجوز غيره ان تكون حسية قال الحافظ والاول أولى انتهى (ولم يسركم أحد بعدكم) لامن أصحاب الاموال ولا من غيرهم

(وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه الامن على) من الاغنياء (مثله) فلمستم خيرا منه لان هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستغنى عنه واتناء خيرة لخطاطين بالنسبة الى من عمل مثل عملهم صادق ٦٧ مساواتهم لهم في الخيرية وبهذا يجاب عن

استشكال ثبوت الافضية في خير مع التساوي في العمل المفهوم من قوله أدركتم وهو أحسن من التأويل الامن على مثله وزاد بغيره من فعل البرأشار اليه البدر الامام يفي لكن لا يمنع ان يفوقه الكرم مع سهولته الاعمال الشاقة الصعبة من الجهاد ونحوه وان ورد أفضل العبادات أحجزها لان في الاخلاص في الذكر من المشقة ولا سيما الحد في حال الفقر ما يصير به أعظم الاعمال وأيضا لا يلزم ان يكون الثواب على قدر المشقة في كل حال فان ثواب كلمة الشهادة مع سهولتها أكثر من العبادات الشاقة واذا قلنا ان الاستغناء يعود على كل من السابق والمدرك كما هو قاعدة الشافعي رحمه الله في ان الاستغناء المتعقب للعمل عائد على كلها يلزم قطعان يكون الاغنياء أفضل اذ معناه ان أخذتم أدركتم الامن عمل مثله فانكم لا تدركون (تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة) ظاهره يشمل القرض والنفل لكن جملة أكثر العلماء على القرض وقد وقع في حديث كعب بن جحزة عدهم سلم التقييد بالكتابة وكانهم جعلوا المطلقات عليهم اوعدا البخاري في الدعوات دبر كل صلاة ورواية

يجي الان الى المسجد اولاً وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحرث نواله تبكر وتصل في آخر الصفوف فقال انما يريد قرب النلوب لا قرب الاجساد والاحاديث ترد هذا قوله ان الله وملائكته يصلون على الخلفاء أبي داود ان الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف وفيه استصحاب الكون في عين الصف الاول وما بعده من الصفوف قوله وليأتم بكم من وراءكم أي بقتل بكم من خلفكم من الصفوف وقدم عليه الشافعي على قوله ان كل صف منهم امامهم ورواه جماعة أهل العلم بخاتونه قوله لا يزال قوم يتأخرون زاد أبو داود عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رحمة وعظيم فضله أو عن رتبة العلماء المأخوذ عنهم أو عن رتبة السابقين وقيل ان هذا في المنافقين وظاهره عام لهم واغبرهم وفيه الحث على الكون في الصف الاول والتنفير عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول أحاديث غير ما ذكره المصنف منها عن أبي هريرة عندهم سلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه باللفظ خير صفوف الرجال أولها الحديث وقد تقدم وله حديث آخر متفق عليه لو ان الناس يعلمون ما في الدنيا والصف الاول وقد تقدم أيضا وعن جابر عن عبد الله بن أبي شيبه نحوه حديث أبي هريرة الاول وعن العرابض بن سارية عندهم سلم وابن ماجه وأحمد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستغفر للصف المقدم ثلاثا وللناس في مرة وعن عبد الرحمن بن عوف عن عبد ابن ماجه نحوه حديث عائشة وعن النعمان بن بشير نحوه عند أحمد وعن البراء بن عازب عند أحمد وأبي داود والنسائي من حديث فيه نحوه حديث عائشة أيضا

• (باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الامام ام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبأخذ الناس مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم لم مقامه ورواه مسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياما قبل ان يخرج البنا النبي صلى الله عليه وسلم فخرج البنا فقام في مصلاه كراهه جنب وقال لا مكانكم فكنتم على هيئتنا يعني قياما ثم رجع فاعتدل ثم خرج البنا ورأسه بقطر فكبكب فلبنا معه متفق عليه ولاحد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانتظروا ان يكبر انصرف وذكروا نحوه وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة لا تقفوا واحتي تروني قد خرجت رواء الجماعة الا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة كانت تقام المراد بالاقامة ذكر الالفاظ المشهورة المشهورة بالشروع في الصلاة قوله في أخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وآله

خلف مفسرة لرواية دبر وللغريابي من حديث أبي ذر ان كل صلاة ي تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثا وثلاثين) فالجموع لكل فرد فرد والانهال الثلاثة تنازعت في الظرف وهو خلف وفي ثلاثا وثلاثين وهو مفعول مطلق وقبل المراد المجموع

لجميع فاذا وزع كل لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسبيح لانه يتضمن نفي النقائص عنه تعالى ثم نفي بالتعبد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من نفي ٦٨ النقائص اثبات الكمال ثم ثبت بالتسبيح اذ لا يلزم من نفي النقائص

واثبات الكمال نفي ان يكون هناك كبير آخر وقد وقع في رواية ابن جهم لان تقديم التكبير على التهميد ومثله لابي داود من حديث ام حكيم وله في حديث أبي هريرة يكبر ويحمد وسبح وهذا الاختلاف يدل على ان ترتيب فيه ويستأنس له بدوله في حديث الباقين لكن ترتيب حديث الباب الموافق لاكثر الاحاديث أولى لما مر (قال) سمي (الراوي فاختارنا بيننا) أي أنا وبعض أهل كل واحد ثلاثا وثلاثين أو أجمع (فقال بعضنا سبح ثلاثا وثلاثين وحمد بعضنا ثلاثا وثلاثين وسبحنا بعضنا ثلاثين) قال سمي (فرجعت اليه) أي إلى أبي صالح والقاتل أربعاً وثلاثين وبعض أهل سمي أو القاتل فاختارنا أبو هريرة والضمير في فرجعت له وفي اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الأول أقرب لوروده في مسلم ولفظه قال سمي فحدثت بعض أهل هذا الحديث فقال وهمت فذكر كلامه قال فرجعت إلى أبي صالح إلا ان مسالماً يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم فيه اعتدال الصفوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج منه جواز قيام المؤتمرين وتعديل الصفوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما بان ذلك وقع لبيان الجواز وان صدقهم في حديث أبي هريرة كان سبباً للنهي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقوون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فمنهم عن ذلك لاحتمال ان يتعجله شغل يطل فيخرج من الخروج فيشق عليهم انتظاره قوله ذكر انه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكره حديث قوله مكاكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدّم بقوله على هيئتنا بفتح الهاء بعدها هيئتنا مكنة ثم همزة مفتوحة ثم مشددة فوائدة والمراد بذلك انهم امتثلوا امره في قوله مكاكم فاستروا على الهيئة أي الكيفية التي تركه م عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية للكشميني على هيئتنا بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة والهيئة الرفق قوله يقطر في رواية للبخاري ينطف وهي بمعنى الاولى وقوله وانتظروا ان يكبر فيه انه ذكر قبل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا قيمت الصلاة أي ذكرت أفعال الإقامة كما تقدم قولاً حتى تروى قد خرجت فيه ان قيام المؤتمين في المسجد إلى الصلاة يكون عند رؤية الامام وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثرون إلى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند فراغ الإقامة وعن أنس انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ سمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد محدود الا ترى ذلك على طاعة الناس فان فيهم الثقيل والخفيف وما اذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يرونه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب حجة عليه وفي حديث الباب جواز إقامة الامام في منزله اذا كان يسعها وتقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما ما بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا أول ما يراه يذرع في الإقامة قبل ان يرا غالب الناس ثم اذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعمدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول لمؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعمدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصف بين السورى لأما موم)*

(عن عبد الحميد بن محمود قال صلبنا خلف أمير من الامراء فاضطربنا الناس فاصلىنا بين السارين فلما صلبنا قال أنس بن مالك كذا في هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم (تقول سبحانه الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون العدد منهن) وعن رواية ابن جهم ان ظاهرها ان العدد للجميع ورجحه بعضهم للاتباع فيه

بوار العطف واختار ان الافراد أولى لثمينه باحتياجه الى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها جواب
لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثالث ثم ان الأفضل الاتيان بهذا ٦٩ الذي كرمنا به في الوقت الذي عين فيه وهل

اذا زيد على العدد المنصوص
عليه من الشارع يحصل ذلك
الثواب المترتب عليه أم لا قال
بعضهم لا يحصل لان ذلك
الاعداد حكمه وخاصة وان
خفيت علينا لان كلام الشارع
لا يخرجنا عن حكم نربا بقوت
بجاوزة ذلك العدد والمعتقد
الحصول لانه قد أتى بالمقدار
الذي رتب على الاتيان به ذلك
الثواب فلا تكون الزيادة
مزيله له بعد حصوله بذلك لعدم
أشار اليه الحافظ زين الدين
الحرقى وقد بالغ القرافي في
القواعد فقال من البعد
المكروهة الزيادة في المندوبات
لمحدودة قشر عالان شأن العظمة
اذا حدثوا شيئا ان يوقف عنده
ويعبد الخارج عنه مسيما
للابد انتهى وقد اختلفت
الروايات في عدد هذه الاذكار
الثلاثة ففي حديث أبي هريرة
ثلاثا وثلاثين كما هو عند النسائي
من حديث زيد بن ثابت خمسة
وعشرين ويزيدون فيها لاله
الا لله خمسة وعشرين وعند البيهقي
من حديث ابن عمر احدى عشرة
وعند الترمذي والنسائي من
حديث أنس عشر وفي حديث
أنس في بعض طرقه ستا وفي
بعض طرقه أيضا مرة واحدة
وعند الطبراني في الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كأنني ان نصف بين
السوارى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعتا طردا رواه ابن ماجه وقد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين السارين (حديث أنس عنه
الترمذي وعبد الحميد) المذكور قال أبو حاتم هوشب وقال الدارقطني كوفي ثقة يمتح
به وقد ضعف أبو محمد له عبد الحق هذا الحديث بعبد الحميد بن محمود المذكور وقال ليس
من يمتح به حديثه قال أبو الحسن بن القطان راد اعليه ولا أدري من اتباه هذا ولم أر
أحدا ممن صنف الضعفاء ذكره فيهم ونهاية ما يوجد فيه من يومهم ضعفا قول أبي حاتم
الرازي وقد سئل عنه هوشب وهذا ليس بضعيف وانما هو اخبار بأنه ليس من اعلام
أهل العلم وانما هوشب وقعت له روايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي
فقال هو ثقة على شعبة بهذه اللفظة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه ففي اسناده
هرون بن مسلم البصري وهو مجتهد كما قال أبو حاتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه
من حديث أنس بافظ كأنني عن الصلاة بين السوارى ونظر دعتا وقال لانه لو
بين الاساطين وانما الصوف وأما صلانه صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين
السارين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والحديثان المذكوران في
الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السوارى وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه
وحديث أنس الذي ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن
العربي من ان ذلك اما لانتطاع الصنف أو لانه موضع جمع النعمال قال ابن سيد الناس
والأول أشبه لان الثاني محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى الجن
المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السوارى بعض أهل العلم قال الترمذي وقد
كره قوم من أهل العلم ان يصف بين السوارى وبه قال أحمد واسحق وقد رخص قوم
من أهل العلم في ذلك انتهى وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور في سننه
النهسي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة قال ابن سبويه الباهر ولا يعرف
لهم مخالف في الصحابة وخصص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياسا على
الامام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين
قال ابن رسلان وأجاز الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وابراهيم التيمي وسويد
بن غفلة يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربي ولا خلاف
في جواز عند الضيق وأما عدد السعة فهو مكره للجماعة فاما الواحد فلا بأس به وقد
صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين السوارى انتهى وفيه حديث أنس المذكور في
الباب انما ورد في حال الضيق لقوله فاضطرنا الناس ويمكن ان يقال ان الضرورة
المشار اليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التي يرتفع الحرج معها وحديث قرة

حديث زميل الخفي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح قال وهو ثوبان رجله سبحان الله وبحمده
وأستغفر الله انه كان ثوبا سبعين مرة ثم يقول سبعين بسبع مائة الحديث وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة

مرفوعاً من سجدة بكل صلاة مائة وكمائة وحجـ مائة غفرته له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر وهذا الاختلاف يحصل أن يكون صدر في أوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التضييق ويختلف باختلاف الأحوال وقد

زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن معي قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا سمعنا خواتنا أهل الأموال بما فعلنا فقالوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال المهلب في حديث أبي هريرة فضل نصا لاتوا ولا إذا استوت أعمالهم المقرضة فالغني حينئذ من فضل عمل البر ما لا يسيل لانتيم إليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم أي الفضل المرتب على الذكر المذكور قال وغفل عن قوله في نفس الحديث الأمن صنع مثل ما صنعتم فجعل الفضل لقائله كائن من كان وتعبق المهلب ابن المنير بأن الفضل المذكور فيه خارج عن محل الخلاف إذ لا يخفى أن في أن الفقير لم يبلغ فضل الصدقة وكيف يختلفون فيه وهو لم يفعل الصدقة وإنما الخلاف إذا قابلنا هزيمة الفقير بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ووضاء بذلك بمنزلة الغني بثواب الصدقات أيهما أكثر ثواباً وقال القسطلاني تأويل بعضهم قوله ذلك فضل الله بأن قال الإشارة راجعة إلى الثواب المرتب على العمل الذي يحصل به التفضل عند الله فكأنه قال دلل الثواب الذي أخبركم به لا يستعمله أحد بحسب الذكـ ولا يجب الصدقة وإنما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يعارضه وتعقب

ليس فيه إلا ذكر النهي عن الصف بين السواري ولم يقل كتابني عن الصلاة بين السواري فقيه داليل على التفرقة بين الجماعة والمنفردوا لكن حديث أنس الذي ذكره فيه النهي عن مطلق الصلاة فيجعل المطلق على المقيد ويدل على ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم بين الساريين فيكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين بين السواري دون صلاة الإمام والمنفرد وهذا أحسن ما يقال وما تقدم من قياس المؤمنين على الإمام والمنفرد فاسد لا اعتبار لمصادمته لأحد من الباب

• (باب وقوف الإمام أعلى من المأموم وبالعكس) •

(عن حماد بن حذيفة أم الناس بالمدينة على ذلك كان فاختار أبو مسعود بقمه بمكة فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم أنهم كانوا يتهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني رواه أبو داود وعن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق النبي والناس خلفه يعني أسفل منه رواه الدارقطني وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل الله تعالى فسجدوا سجدة واحدة معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال أيها الناس إنما دعاء هذا التائب ولتعلوا أصواتي متفق عليه ومن ذهب إلى الكراهة حل هذا على أهل السير وورخص فيه وعن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام وعن أنس أنه كان يجتمع في دار أبي نافع عن عيينة المسجد في غرفة قدر قامة من الهباب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجتمع فيه ويأتي بالإمام رواه مسعود في سننه الحديث الأول صحيحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه أن الإمام كان عمار بن ياسر والذي جبهه حذيفة وهو مرفوع ولكن فيه مجهول والأول أقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البزار تعليقاً قوله بالمدينة هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد قوله على ذلك كان يضم الدال المهملة وتشديد الكاف الدال كان الحانوت قبل النون زائدة وقيل أصابة وهي الدكة بفتح الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا يتهون بفتح الباء والهمزة ورواية ابن حبان ليس قد نهى عن هذا قوله حين مددتني أي مددت يدي وجبته اليسك ورواية ابن حبان المرفوعة قد تابعتك وفي رواية لابي داود قال عمار لكان اتبعك حين أخذت على يدي وقد استدل بهذا الحديث على أنه يكره ارتفاع الإمام في المجلس قال ابن رسلان وإذا كرهه أن يرتفع الإمام على المأموم الذي يقتدى به فلا يكره ارتفاع المأموم على إمامه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود وظاهر النهي فيه

ان أحد بحسب الذكـ ولا يجب الصدقة وإنما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يعارضه وتعقب

بان الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج الى التمسك وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص انه فضل الغنى وبعض الناس اوله بتاويل مستكره كانه يشير الى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه النظر انهما ان تساويا

ان ذلك محرم لولا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتفاع على المنبر وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على انه لا يضر الارتفاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد الا بهذا راس الامام او متقدم ما واسد لئلا يكون أيضا بفعل أبي هريرة المذكور في الباب وقال المذهب ان ما زاد فسد واستدل على ذلك بان اصل البعد التصرع للاجماع في المقرط ولا دليل على جواز ما تعدى القامة ورد بان الاصل عدم المانع فالدليل على مدعيه وذهب الشافعي الى انه يعنى قدر ثلثي الارتفاع ذراع واختاف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر البعد في الارتفاع مهم ما علم المؤتم بحال الامام واما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب الهادي الى انه لا يضر ولو زاد على القامة وكذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر القامة في المسجد وغيره واذ ازيد على القامة كان مضرا من غير فرق بين المسجد وغيره والحاصل من الادلة منع ارتفاع الامام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها لقول أبي سعيد انهم كانوا يبنون عن ذلك وقول ابن مسعود نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واما صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقبل انه اغنا عن ذلك الغرض التعليم كما يدل عليه قوله وتعلموا اصلاقي وغاية ما فيه جواز وقوف الامام على محمل ارفع من المؤتمين اذا اراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من اراد ان يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتناول ولا أفراد الاصل بوصف معتبر يقتضى المناسبة باعتباره فلا بد منه انتهى على انه قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم اذا نهى عن شيء نها يشمله بطريق الطهور ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصصا له من العموم دون غيره حيث لم يتم دليل على التامس به في ذلك العمل فلا تكون صلواته على المنبر معارضة لانه عن الارتفاع باعتبار الامة وهذا على فرض تأخر صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النبي من الارتفاع وعلى فرض تقدمها او التماس المتقدمة من المتأخر في خلاف المعروف في الاصول في التخصيص بالنقصان والتمسك واما ارتفاع المؤتم فان كان مقربا بحيث يكون فوق ثلثي ارتفاعه على وجه لا يمكن المؤتم العلم بافعال الامام فهو ممنوع للاجماع من غير فرق بين المسجد وغيره وان كان دون ذلك المقدار فالاصل الجواز حتى يقوم دليل على منع وبعض هذا الاصل فعل أبي هريرة المذكور ولا يشكر عليه قوله فكبر وهو عليه ركع لم يذكركم القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكركم الصلاة بعد التكبير وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم وانظروا كبر فقرأوا ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشي الى خلف والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه قول وتعلموا اصلاقي بكسر اللام وفتح المثناة القوقية وثبتت اللام وفيه ان الحكمه و صلواته في أعلى المنبر ان يرام من قد يحكي عليه ذلك اذا صلى على الارض قوله انه كان يجمع

وفضلت العبادة المالية انه يكون الغنى أفضل فهذا الاشك فيه واما النظر اذا تساويا وانفسرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل انفسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى ان المصالح المتعدية أفضل من الناصرة فيترجح الغنى وانفسر بالاشرف بالنسبة الى صفات النفس فالذي يحصل بها من التطهير بسبب الذكر اشرف فيترجح الفقر وفي الحديث من الدوائدان العالم اذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف انه يجيب بما يلحق به المنقول درجة الاصل وفيه التوسعة في الغبطة والمسايق الى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الاعنياء الى العمل عابلفهم ولم يشكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم فيؤخذ منها ان قوله الامن على عام للفقر او الاغنياء اخلافا لمن اوله بغير ذلك وفيه ان العمل السهل قد يدرك به صاحب به فضل العمل الشاق وفيه فضل الذكر عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة لانه في معناه ولانها اوقات فاضلة ترتجى فيها اجابة الدعاء وفيه ان العمل الفاضل قد يساوى المنعوى خلافا لما قال ان المتعدي أفضل مطلقا به على ذلك الشيخ

عز الدين بن عبد السلام ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدي وفيه الحديث والعقبة والقول واخرجه مسلم أيضا في الصلاة والناس في اليوم والليلة (عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة)

بضم الدال والياء وقد سكن أى عقب كل صلاة (مكتوبة لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية لا لا وعلية جماعة أو على البدائية من الضمير المستتر في الظاهر المقدراً ومن ٧٢ اسم لا باعتبار محله قبل دخولها أو ان الابعق غير أى لا اله غيراته في الوجود

الخفيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في الجرو يصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام أو المعلم ولم يتعد القامة انتهى

(باب ما جاء في الحائض بين الامام والمأموم)

(عن عائشة قالت كان لنا حصة من نبطها بالتمار ونخجربها بالليل فصل في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المساكين قراءته فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الثانية

كثروا فاطلع عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى تغلوا رواه أحمد) الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المفرد اماما في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار من الحجر وقد تقدم نحوه الحديث أيضا عن أبيه في باب صلاة التراويح وفيه انه قال قاصرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيرا على باب جهنم وقوله اكفوا من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الائمة الستة من حديثها بلفظ خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى تغلوا والملا لا يستغفر من الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكلة نحو وجب اسميته سيئة مثلها وهذا حسن محمله وفي بعض طرقه عن عائشة فان الله لا يعمل من النوافل حتى تغلوا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقيل معناه ان الله لا يعمل أبدا ملتم أم لم تغلوا مثل قوله سم حتى يشيب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى تغلوا وسأله الحديث يدل على أن الحائض بين الامام والمؤتم غير مانع من صحة الصلاة قال في الجرو لا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائض ولو فوق القامة مهـ ما علم حال الامام اجماعا اهـ وكذلك لا يضر الحائض في غير المسجد ولو فوق القامة الآن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء فيمن يلزم بهعة بعينها من المسجد)

(عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى في الصلاة عن ثلاث عن نفرة الغراب واقتراس السبع وان يوطئ الرجل المقام الواحد كابطار البعير رواه الخمسة الا الترمذي وعن سلمة بن الاكوع انه كان يتصرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المحصف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتصرى الصلاة عند هامة متفق عليه) وما سلم ان سلمة كان يتصرى موضع المحصف يسبح فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتصرى ذلك المكان) حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمنذري والراوى له عن عبد الرحمن بن شبل هو عقيم بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن نفرة الغراب المراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطمانينة وتخفيف السجود وان لا يجتنب فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الا كل والنزيب منه كالحية قوله واقتراس

لانا لو جئنا الاعلى الاستغناء لم تكن الكلمة توحيداً أمضاً والاحرف استغناء والاستغناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وعند الحنفية المستغنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجج الجمهور والاتفاق على حصول التوحيد بدقولنا لا اله الا الله وذلك انما يقتضى على قولنا ان المستغنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فان الله في معنى الوصف وفي هذه المسئلة مباحضرت عليها بعد ان أثبتنا خرف الاطالة (وحده) بانصب على الحال أى لا له مفردا وحده (لا شريك له) هـ لا ونقلا اما اولاً فبسط القسط لاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التطويل بذكره واما ثانياً فاذنوله تعالى والهمكم الله واحدا لا اله الا هو الرحمن الرحيم فل هو الله أحدا لا تقضوا الهين اثنين انما هو واحد هو الاول والاخر والاول هو الفرد السابق وذلك يقتضى ان لا شريك له وهو تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا شريك له (الملا) بضم الميم أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات عا في الارضين

والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى وعيمت وهو حي لا يموت بيده السبع الخبز (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ ورواه موقوفون وثبت مثله عن البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف

لك في القول اذا أصبح واذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت) أي الذي أعطيت (ولا معطي لما منعت) أي الذي منعت وزاد
عبد بن حبان رواية معمر بن عبد الملك بن عريم هذا الاسناد ولا راد لما نصبت ٧٣ (ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم) بفتح الجيم

فيه ما قال الخطابي الجدم الغنى
وبقال الخط ومغنى منك عندك
أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه
انما ينفعه العمل الصالح أو من
في منك بمعنى البدل كقوله تعالى
أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة
أي بدلا قال الشاعر
فليت لنا من ما فرغ من شربة

مبردة باتت على الطهيان
وهو قوله الجبل وروى أبو عمرو بن
الشيثاني الجدم بالكسر وقال أي
لا ينفع ذا الاجتماع اجتماعه
وأذكره الطبري وقال الراغب
الجدم أبو الأب أي لا ينفع أحدا
نسبه وقيل معنى الكسر السعي
التام في الحرص أو الاسراع
في الهرب قال النووي الصحيح
المشهور الذي عليه الجمهور أنه
بالفتح وهو الحظ في الدنيا بالمال
أو الولد أو العظم أو السلطان
والمعنى لا ينفعه حظ منك وانما
ينفعه فضلك ورحمتك وفي الحديث

استجاب هذا الذكركر عقب
المسلوات لما اشتمل عليه من
أنماط التوحيد ونسبة الأفعال
إلى الله تعالى والمنع والاعطاء
ونعم القدرة وفيه المبادرة إلى
استئصال السنة واتباعها ورواة
هذا الحديث خمسة كوفيون
الأحمد بن يوسف وفيه الكندي
والعزمي والقول وأخرجه
البخاري أيضا في الاعتصام

السبع هو ان يضع ساعديه على الأرض كالذئب وغيره كما يقع الكلب في بعض حالاته
قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه ان قوله في الحديث
كايطان يدل على عدم التشديد لان المصداق على أفعال لا يكون الا من أفعال الخفف
ومعناه كما قال ابن الأثيران بالفتح الرجل مكانه ما في المسجد يصلي فيه ويختص به
قوله كايطان البعير المراد كاي يوطن البعير المبرك الدم الذي قد أوطنه واتخذ منه مأثلا فلا
يأوى الا إليه وقيل معناه ان يبرك على ركبتيه قبل يديه اذا أراد السجود مثل يركب البعير
على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا
ومحلا لقوله عند الاسطوانة هي بضم الهمزة ويكون السين المهملة وضم الطاء وهي
السارية قوله التي عند المصنف هذا دل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عند
ملم باقظ يصلي وراءه الصندوق وكأنه كان للمصنف صندوق يوضع فيه قال الحفاظ
والاسطوانة المذكورة حقا انما بعض مشايخنا انهم الموضوعة في الروضة المكرمة وانما
نعرف باسم طوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس
لاضربوا عليها بالسهم وانما أمرتم الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم
وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن الفجار وزاد ابن المهاجرين بن من قريش كانوا يجتمعون
عندها وذكروا محمد بن الحسن في أخبار المدينة والحديث الاول يدل على كراهة
اعتبار الرجل بقعة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقر في الاصول ان
فعله صلى الله عليه وسلم يكون مخصوصا له من القول الشامل له بطريق الظهور كما تقدم
غير مرة اذ لم يكن فيه دليل التامس وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد
ما ساق في الباب الذي بعده من مشروعية كثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه
الله بعد ان ساق حديث سلمة ما لفظه قال وهذا محمول على النفل ويحمل النهي على من
لازم مطلقا لافترض والنفل اه

باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة

(عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الإمام في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة حتى ينقضي عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعنه أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعجز أحدكم اذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو
عن شماله أو أمامه أو يود ويدوروا ابن ماجه ولا يعني في السجدة) الحديث الاول
في استناده عطاء الخراساني ولم يدرك المغيرة بن شعبه كذا قال أبو داود قال المنذري ومات
ظاهرا فان عطاء الخراساني رآه في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهي سنة تسعين من
الهجرة على المشهور قال الخطيب اجمع العلماء على ذلك وقيل ولعله رآه بوفاته بسنة
والحديث الثاني في استناده ابراهيم بن سعيد قال أبو حاتم الرازي هو مجهول قوله حتى

١٠ نيل والرقاق والقدرة الدعوات ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن سمرة بن جندب رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة) أي فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشريف اضطروا أنه

الداخل بان الصلاة انقضت اذ لو
اقرا الامام على حاله لا وهم انه في
النشء - مثلاً وقال ابن المنبر
استدبار الامام المأمومين انما
هو لحق الامامة فاذا انقضت
الصلاة زال السبب فاستقبحا لهم
حينئذ يرفع الخطيلاء الترفع على
المأمومين (عن زيد بن خالد
الجهني رضى الله عنه انه قال
صلى لنا) أى لاجلنا (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
صلاة الصبح بالحدبية (محفقة
الياء عند بعض المحققين ومشددة
عند أكثر المحدثين) موضع على
شعر من حلة من مكة يسمى يثر
هناك وبه كانت يهتف الرضوان
تحت الشجرة من ست من الهجرة
(على اثره ما كانت) أى مطر
(من اللبلة فلما انصرف) أى من
الصلاة (أقبل على الناس)
بوجهه الكريم (فقال) لهم
(هل تدرّون ماذا قال ربكم)
استقبحا على سبيل التنبيه (قالوا)
الله ورسوله اعلم) بما قال ربنا
(قال) أصبح من عبادى مؤمنين
وكافرين (الكفر الحقيقي) لانه قابل
بالإيمان حقيقة لانه اعتدما
يفضى الى الكفر وهو اعتداد
ان الذل لله كوكب وأما من
اعتد ان الله هو خالفه ولم يتقرعه
وهذا يقات له وعلامة بالمادة
فلا يكفر أو المراد كفر الزعم

لاضافة الغيث الى السكوك قال
ليس من أهله وتعبه في المصابيح فقط

(عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعرا فان لم تستطع فملى جنبك رواه الجماعة الا مسلما وزاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكاف الله نفسه الا وسعها وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأه وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الا عين مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الا عين مصلى مستلقيا رواه الدارقطني) حديث علي في اسناده حسين بن زيد ضعيفه ابن المديني والحسن بن الحسن بن العرفي قال الحافظ وهو مترول وقال الثوري هذا حديث ضعيف وفي الباب عن جابر عند البزار والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضا فقرأه يصلي على وسادة فاخذها فري بها واخذ عودا يصلي عليه فاخذها فري به وقال صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى على الارض ان استطعت والاقاوم ايمانا واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ ثم غفل عنه فخرجه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد مثل أبو حاتم فقال انه واب عن جابر موقوف ورفعه خطأ قيل له فان أبا اسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشئ وقد قوى اسناده في بلوغ الرام وروى الطبراني نحوه من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أصحابه مريضا فذكركه وروى الطبراني أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فان فاتته مشقة صلى قائما بومئ برأسه فان فاتته مشقة سجد في التلخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامان قال مطرنا بنوء كذا (أي كوكب كذا وكذا) كذا وكذا كذا وكذا
منازل القمر انما هو في نوء طالع عند مغيبه مقابل بناحية المغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب

بل مصدر فاعلم ان النجم اذا سقط وقيل
نمض وطلع ويأتي ان ثمانية
وعشرين نجما معروفة المطالع
في اربعة السنين وهي المعروفة
بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث
عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع
طالع مقابل في المشرق فكانوا
ينسبون المطر للغارب وقال
الاصمعي للمطالع تسعة نجوم نوا
نجم لئلا نزل بالمصدر (فذلك
كافري ومؤمن بالكوكب) وقد
أجاز العلماء أن يقال مطرنا في
نوء كذا وعدم القول بذلك أولى
وان كان له في صحيح (عن
عقبة بن الحرث لنوفلي أبي
مروعة بكسر السين وفكها
رضي الله عنه قال صليت وراء
النبي صلى الله عليه وآله ولم
بالمدينة العصر فسلم ثم قام)
لكونه (مسرحا فخطي) أي

تجاوز (رقاب الناس الى بعض
جمراته) فيه ان الامام ان
يصرف في شأوا الخطي لما
لاغنى عنه مباح وان وجب
عليه فرض فالفضل مبادرته
اليه (ففرغ الناس) بكسر الزاي
أي خافوا (من مرعته) وكانت
هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى
الله عليه وآله ولم يغير ما يعهدونه
خشية أن ينزل فيهم فيفسدوهم
(يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم
من الحجرة (عليهم) ولابن عساكر

اليهم (فراى انهم هبوا من سرعتهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأما في الصلاة (شيان تبر) بكسر التاء أي ذهب
أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهرى لا يقال الا الذهب وقد قاله بعضهم

عمران يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطیع معه القيام ان يصلي قاعدا ولن
حصل له عذر لا يستطیع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستطاعة عند
الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التألم فانه لا يبيح ذلك عند
الجمهور وخاف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله نقاء الله يجوز ان يكون القعود على
أي صفة شاء المصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم
والمؤيد بالله انه يتبرع واضع اليد على ركبتيه وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه
كقعود القوم وهو خلاف في الافضل والكل جائز والمراد بقوله فعل جنبك هو الجنب
الاجن كما في حديث علي والي ذلك ذهب الجمهور وقالوا بكونه كوجه الميت في التبر وقال
الهادي وهو مروي عن أبي حنيفة وبهض الشافعية انه يستلحق على ظهره ويجعل رجله
الى القبلة وحديثنا الباب يردان عليهم لان الشارع قد اقتصر في الاول منهم على الصلاة
على الجنب عند تعذرا القعود وفي الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستلقاء وحديث
علي رضي الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويوجد قاعدا يومئذ للركوع
والسجود ويجعل الايماء سجودا أخذ من الايماء ركوعه وان من لم يستطع الصلاة
على جنبه صلى مستلقيا جاعلا رجله مما يلي القبلة وظاهر الاحاديث المذكورة في
الباب انه اذا تعذر الايمان المستلحق لم يجب عليه شيء بعد ذلك وقيل يجب الايمان
بالعينين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والدكر على اللسان ثم على
القلب ويدل على ذلك قول الله تعالى فاتوا الله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والبواسير المذكورة في حديث عمران قبل هي بالباء
الموحدة وقيل ياخون والاول ورم في باطن المقعدة والثاني قرحة فاسدة

باب الصلاة في السفينة

(عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في

السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق روى الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم على

شرط الصحيحين وعن عبد الله بن أبي عتبة قال سمعت جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري

وأبا هريرة في سفينة فصاروا قايما في جماعة منهم بعضهم يقومون على الجدران وسعد

في سننه قوله صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في

السفينة القيام ولا يجوز له القعود الا عند خشيته الغرق وبذلك الأحاديث المتقدمة

الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار الى جواز القعود في السفينة

ولا غيرها الا بدليل خاص وقد قدمنا ما يدل على اتمخيصة في صلاة الفريضة على الراحلة

عند العذر والرخص لا يقاس عليهم اولايس راكب السفينة كراكب الدابة أمكنه من

الاستقبال ويقاس على مخافة الغرق المذكورة في الحديث ما ساءوا ما من الاهداف قوله

اليهم (فراى انهم هبوا من سرعتهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأما في الصلاة (شيان تبر) بكسر التاء أي ذهب

أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهرى لا يقال الا الذهب وقد قاله بعضهم

في القصة ٨١ وأطلته به فطمهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأنباري عن الكسائي وكذا أشار إليه ابن دريد وقيل هو الذهب ٧٦ المكسور حكاها ابن سيده وفي رواية أبي عاصم تبار من الصدقة (عندنا فكرت

أن يحبسني) أي يشغاني التفكير فيه عن التوحيد والاقبال على الله تعالى وفيهم منه ابن بطال مع في آخر فقال فيه أنه تأخير الصدقة فحبس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولابي ذر بقسمه ولابي عاصم فقسمنه ويؤخذ منه أن عروض الذكر في الصلاة في أجناسهم من وجوه التحريم وإنشاء العزم في اثباتها على الأمور المحمودة لا يفدها ولا يقدح في كمالها وفيه أن المكث بعد السلام ليس بواجب وإطلاق الفعل على ما يأمربه الإنسان وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة ورواية هذا الحديث الخصة ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث والأخبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من أفراد وأخرجه أيضا في الصلاة والزكاة والاستئذان وإنساني في الصلاة

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا يجزئ أحدكم

وهم يقدرون على الجذب ضم الجيم وتشديد الدال هو شاطئ البحر والمراد أنهم يقدرون على الصلاة في البر وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها وفيه جواز الصلاة في السفينة وإن كان الخروج إلى البر ممكنا

• (أبواب صلاة المسافرين) •

• (باب اختبار الأقصر وجواز الإتمام) •

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأيا بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه) وعن علي بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يقتلكم الذين كفروا فتعدوا من الناس قال سمعت مما سمعت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة من رواد الجماعة (البخاري) قوله وكان لا يزيد في السفر على ركعتين فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازم التصر في السفر ولم يصل فيه تمامًا ولفظ الحديث في صحيح مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وظاهره الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر تمامًا وفي رواية لمسلم عن ابن عمر أنه قال ومع عثمان صدرا من خلافته ثم أتم وفي رواية عثمان سنين أو ست سنين قال النووي وهذا هو المشهور أن عثمان أتم بعد ست سنين من خلافته وتناول العلماء هذه الرواية أن عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى والرواية المشهورة باتمام عثمان بعد صدرا من خلافته محمولة على الإتمام على خاصة وقد صرح في رواية باتمام عثمان كان يعني وفي البخاري ومسلم أن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات فقبل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق يعني ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب يعني ركعتين فليت حظي من أربع ركعات من قبلتان قوله سمعت مما سمعت منه وفي رواية لمسلم سمعت مما سمعت منه والرواية الأولى هي المشهورة المعروفة كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول الدائل تصدق الله عليه إرادتهم تصدق علينا وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو غلط ظاهر وأعلم أنه قد اختلف أهل العلم هل للتقصير واجب أم رخصة والإتمام أفضل مذهب إلى الأول الحنفية والمالكية والشافعية والرواية عن علي وعمر ونسبها النووي إلى كثير من أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وقتها الإتمام إلى أن لتقصير هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف إلا عن عيئه والله (انقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا) حال كونه ابن (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه قال النووي

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل نارة هذا ونارة هذا فاخبر كل منهما بما اعتقده - انه الاكثر قال في التتبع ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويحمل حديث أنس على ما سوى
ذلك كحل لسفرهم اذا تعارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس ورجح
ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب الى موافقته في
الصلاة من أنس وبان في اسناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
السدق وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الاخرين وبان
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظر الى هيئة في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظر الى هيئة
في حالة استقباله القوم بعد سلامه
من الصلاة فعلى هذا لا يحتص
الانصراف بجهة معينة ومن ثم
قال العلماء لا يجب الانصراف
الى جهة حاجته امكن قالوا اذا
استوت الباهتان في حقهما فاليمين
أفضل لعموم الاحاديث المصرحة
بفضل التيامن قال ابن اسير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكروهات
اذا رفعت عن رتبته لان التيامن
منصب في كل شيء من أمور العباد
لكن لما خشي ابن مسعود أن
يعتقد وجوبه أشار الى كراهته

ابن عبد العزيز وقتادة والحنن وقال حماد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعاً وقال
مالك يعيد مادام في الوقت اه والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكثر
العلماء يروى عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المذنب قد أجبه واعي انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور الى انه يجوز ان يقصر في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف الى ان يشترط في القصر الخوف في السفر وبه مضهم كونه سفر فرج
أو عمرة ومن بعضهم كونه سفر طاعة اخرج القائلون بوجوب القصر بجميع الاولى ملازمة
صلى الله عليه وسلم لا تقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرباعية في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الا في المشقل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر - سيأتي انه لم يصح ويجوز
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور أئمة الاصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالنظر منها ان رخصت الصلاة ركعتين فاقرت
بصلاة السفر وأتمت صلاة الحضر وهو دليل فاض على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مقروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها قد تهتد
زمان فرض الصلاة وان كان ثابتاً لمقل تواز وقد قدمنا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المراد بقوله
فرضت أي قدرت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المراد بقوله فرضت
يعني لمن أراد الاقتصار عليه - ما يزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التكميل وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو تأويل متعسف لا يعول على مثله ومنها المعارضة
لحديث عائشة بادلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر وسيأتي في الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة فهذا المعنى الجليل
قد سمي عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أتق الله وأخشى من ان يحكي
أن الله فرض ذلك بلا برهان والحجة الرابعة حديث عمر عند النسائي وغيره صلاة الاخصى
ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر من روضة كذلك من أول الامر
وانهم لم تكن أربعاً ثم قصرت وقوله على لسان محمد تصرح بثبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الا في بلفظ أمرنا ان نصلي ركعتين في السفر
واخرج القائلون بان القصر رخصة والتمام أفضل بجميع الاول منها قول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة واني الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى
ان الاصل في التمام والقصر انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

اه قال أبو عبيد قلن انصرف عن يساره هذا أصاب السفة يريد والله أعلم حيث لم يلزم التيامن على انه سنة مؤكدة أو واجب والا
لما يظن ان التبسم سنة يعني يكون التيامن بدعة انما البدعة في رفع التيامن عن رتبته قاله في المباح ورواه هذا الحديث ما بين

كوفي واسطى وبصري وفيه الحديث والاخبار والعنقة والثلاثة من التابعين واخرجه مسلم وأبو داود والشافعي وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن عبد الله رضي الله ٧٨ عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه الشجرة)

قصر الصلوة في صلاة الخوف لافي قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد قال في الهدى وما أحسن ما قال وقد يقال ان الآية اقتضت قصر ابتناول قصر الاركان بالتخفيف وقصر العدد بقصر ركعتين وقيل بذلك باهرين الضرب في الارض والخوف فاذا وجد الامر ان أبيع القصر ان فيه صلوات خوف مقهورا عددها وأركانها وان انتفى الامر ان كانوا آمنين معينين انتفى القصر ان في صلوات تامة كاملة وان وجد أحد السببين ترتب عليه قصر وحده فان وجد الخوف والاقامة قصرت الاركان واستوفى العدد وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية وان وجد السفر والامن قصر العدد واستوفيت الاركان وصليت صلاة آمن وهذا أيضا نوع قصر وليس بالقصر المطلق وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها وان لم تدخل في الآية اه الحجة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب صدقة تصدق الله بها عليكم فان الطاهر من قوله صدقة ان القصر رخصة فقط وأجيب بان الامر بقبوله لا يدل على انه لا محيص عنها وهو المطلوب الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم القاصرون ومنهم المتم ومنهم الصائم ومنهم الما قطر لا يعيب بعضهم على بعض كذا قال النووي في شرح مسلم ولم نجد في صحيح مسلم قوله فهم القاصرون ومنهم المتم وليس فيه الأحاديث الصوم والافطار واذا ثبت ذلك فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم على ذلك وقررهم عليه وقد نادت أقواله وأفعاله بخلاف ذلك وقد تروا ان اجاع الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ليس بحجة والخلاف بينهم في ذلك مشهور بعد موته وقد أنكر جماعة منهم على عثمان لما أتم عن وتاروا له تاويلات قال ابن القيم أحسنها انه كان قد ناهل عنى والمافراد أقام في موضع وتروح فيه أو كان له به زوجة أتم وقد روى أحمد عن عثمان انه قال أيها الناس لما قدمت ناهلت بها واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ناهل رجل يلد فليمل به به صلاة مقيم ورواه أيضا عبد الله بن الزبير الحمدي في مسنده أيضا وقد أعله البيهقي بانقطاعه وتضعيفه بكرمة بن ابراهيم وسيأتي الكلام عليه الحجة الرابعة حديث عائشة الآتي وسيأتي الجواب عنه وهذا النزاع في وجوب القصر وعدمه وقد لاج من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب وما دعوى ان التمام أفضل فدفوعة بلازمته صلى الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره وعدمه دوران التمام عنه كما تقدم ويعد ان يلزم صلى الله عليه وسلم طول عمره المتفضل ويدع الانضال (وعن عائشة قالت خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت فقات بأبي وأمي أفمارت وصمت وقصرت وأتممت فقال أحسنت يا عائشة رواه الدارقطني وقال هذا السناد حسن وهو عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويصوم وينظر ويصوم رواه الدارقطني وقال اسما صحيح الحديث الاول

قال ابن بطال هذا يدل على إباحة أكل الثوم لأن قوله أكل لفظ إباحة وتعبه ابن المنير بان الصيغة انما تعطى الوجود لا الحكم أى وجوده لا الكلى وهو أعم من كونه مباحا أو غير مباح وفي حديث ابن سعيده عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه وفي قوله شجرة مجاز لان المعروف في اللغة ان الشجر ما كان له ساق وما لا ساق له يقال له شجيرة وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان قال القسطلاني كما ان اسم كل منهما قسطلاني على الآخر ونطق أفصح النقصان من أقوى الدلائل اه ومن أهل اللغة من قال كل ما ثبت له أرومة أى أصل في الارض فهو شجر والنجم ومنهم من قال بين الشجر والنجم عموم وخصوص فكل نجم شجر من غير عكس وقد بسطنا القول في ذلك في تنسيرنا فتح البيان (يريد الثوم) بضم الة قال الحافظ في التلخيص لم أعرف الذي فسره وأظنه ابن جرير يعني عبد الملك ورواه مسلم عن يحيى القطان عن ابن جرير بالفظ من أكل من هذه البقلة الثوم وقال مرة من أكل البصل والثوم والكراث ورواه ابن الزبير عن جابر بنظن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل البصل والكراث ولم يكن يلدنا يومئذ

الثوم هكذا أخرجه ابن خزيمة قلت وهذا لا ينال من كونه لم يكن بارضهم أو لا يجب الميم حتى أخرجه لوامتنع هذا الجمل لكاتب رواية المثبتة مقدمة على رواية الثاني وعند السراج عن نافع بالفظ ثم في رسول الله صلى الله عليه

والله وسلم عن كل النوم يوم يجيزه مسلم حتى يذهب ريقها (فلا يغشاها) أي فلا يأتها فالمراد بالغشيان الأثبان (في مساجدنا) والعمود مسجدنا وناظرنا المراد مسجد المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم ٧٩ دال على أن القول المذکور صدق

منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا يريد بالمسجد المكان الذي أعده صلى الله عليه وآله مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المساجين ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان بالنظر فلا يقرن المساجد ونحوه مسلم وهذا يدفع قول من خص النبي بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكامه ابن بطال عن بعض أهل العلم ورواه قال القسطلاني وحكمه رحمة المسجد حكمه لأنهم آمنه ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد ريقها في المسجد لم يهرأ به يخرج من وجده من منته إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر بن الخطاب عنه ويلحق بالنوم كل ذي ريق كربه وألحق به ضمهم به من يشبهه بخر أو لجرحه رائحة وكالمجذوم والابرس وأصحاب الصنائع الكريمة كالسمك والتاجر السكك والغزل وعورض بان آكل النوم أدخل على نفسه باختباره هذا المانع بخلاف الأبقار والمجذوم فكيف يلحق المضمار بالخنزير (قال الراوي) يعني عطاه (قات الجابر ما يعني به) أي بالذوم انضجاً أمناً (قال) جابر (ما أراه) بضم الهمزة أي ما أظن من صلى الله عليه وآله وسلم (يعني) أي بقصد (الأنثى) بكسر النون مع الهمزة والمد والجزم

أخرجه أيضاً السائي والبيهقي بزيادة عائشة اعقرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت يا بني أنت وأمي يارب الله أقمت وقصرت الحديث وفي إسناده العلامة بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد الضبي عنهما والعلامة ابن زهير قال ابن حبان كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأثبات وقال ابن معين ثقة وقد اختلف في سماع عبد الرحمن منه فقال الدارقطني أدركه عائشة ودخل عليه ما هو مرأى قال الحافظ وهو كما قال فني تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه ما هو صغير ولم يسمع منها وأدعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قال أبو بكر الزيات يروي من قال فيه عن عائشة فقد أخطأ واختلف قول الدارقطني فيه فقال في السنن إسناده حسن وقال في العمل المرسل أشبهه قال في البدر المنير إن في متن هذا الحديث فكاكة وهو كون عائشة خرجت معه في عمرة رمضان والمشهور أنه صلى الله عليه وسلم لم يعقر إلا أربع عمر ليس من شيء في رمضان بل كاهن في ذي القعدة إلا التي مع حنظل فكان إحرامها في ذي القعدة وعملها في ذي الحجة قال هذا هو المعروف في الصحيحين وغيرهما قال وتعمل بعض شيوخنا الحنظلي في الجواب عن هذا الاشكال فقال لعل عائشة ممن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح وكان سفره ذلك في رمضان ولم يرجع من سفره ذلك حتى اعقر عمرة الجعرانة فاشارت بالقصر والانسام والفطر والصيام والعمرة إلى ما كان في تلك السفرة قال قال شيخنا وقد روى من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم اعقر في رمضان ثم رأيت بعد ذلك القاضي عياضاً أجاب بهذا الجواب فقال لعل هذه عملها في شوال وكان ابتداء خروجها في رمضان وظاهر كلام أبي حاتم بن حبان أنه صلى الله عليه وسلم اعقر في رمضان فإنه قال في صحيحه اعقر صلى الله عليه وسلم أربع عمر الأولى عمرة القضاء سنة القابل من عام الحديبية وكان ذلك في رمضان ثم الثانية حيث فتح مكة وكان فتحها في رمضان ثم خرج منها قبل هو ازن وكان من أمرها ما كان فلما رجع وبلغ الجعرانة قسم الغنائم بها واعقر منها إلى مكة وذلك في شوال واعقر الرابعة في حجة وذلك في ذي الحجة سنة عشر من الهجرة واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في كلام له على هذا الحديث وقال وهم في هذا في غير موضع وذكر أحاديث في الرد عليه وقال ابن حزم هذا حديث لا خيف فيه وطعن فيه ورد عليه ابن النجاشي قال في الهدى بعد ذكره هذا الحديث وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هذا حديث كذب على عائشة ولم تكن عائشة لتصل بخلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الصحابة وهي تشهدهم يقصرون ثم تنهى وحدها بالاموجب كيف وهي القائلة فرضت الصلاة ركعتين فزيدت في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر

الكرمانى بن السائل عطاه والمسؤول جابر وتبعه البرماوى والعيني وقال الحافظ في الفتح أظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاه وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ومقتضى قوله الأنثى أنه لا يكره المطبخ وفي حديث علي بن عبد الله بن داود قال نهي

عن أكل النعم المأطوب خاوفي حديثه ما رواه بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال من أكلهما
فلا يقر من مسجدنا وقال إن كنتم لابد أكليهما - ما فاميتوهما طبعنا (وقيل الآتنة) أي قال محمد بن يزيد عن ابن جريج ما رواه يعني
الآتنة أي بدل نيشه والنتن بفتح النون ويكون ٨٠ المثانة الفوقية الرائحة الكريهة ورواه هذا الحديث ما بن بخاري وبصري

فكيف يظن بها إنهم اتزيد على فرض الله وتخالف رسول الله وأصحابه وقال الزهري
أهشام لما حدثه عن أبيه عنها بذلك فاشأنها كانت تتم الصلاة قال تناولت كما تناول عثمان
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعله أفاضها عليه فقال لما ريل حينئذ وجهه
ولا يصح أن يضاف إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير وقد أخبر ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر أفيظ بعائشة أم
المؤمنين محالتهن وهي تراهم يقصرون وأما بعد موته فأنتم كآتم عثمان وكلاهما
تناول تأويلهما في روايةهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له اهـ والحديث
الثاني صحيح أصح منه الدارقطني كما ذكره المصنف قال في التلخيص وقد استنكره أحد
وصحته بعيدة فان عائشة كانت تتم ذلك عروضة عنها تناولت ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو
كان عند هاهن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروضة عنها تناولت قال في الهدى
بعد ذلك هذا الحديث وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هو كذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصرون ثم الأول بالياء آخر الحروف والثاني بالتاء المثناة
من فوق وكذلك ينظر وتصوم قال شيخنا وهو ذاباطل ثم ذكر نحو الكلام السابق من
استبعد محالته عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وكذا ضبط الحفاظ في
التلخيص أفظ تتم وتصوم في هذا الحديث بالمتن من فوق وقد استدل بحديثي الباب
القائلون بأن القصر رخصة وقد قدم ذكرهم ويوجب عنهم بأن الحديث الثاني لا حجة
فيه لهم لما تقدم من أن لفظ تتم وتصوم بالقول قاطبة لأن فعلها على فرض عدم معارضته
لقوله دفعه صلى الله عليه وسلم لا حجة فيه فكيف إذا كان معارضاً للأنباء عنه
من طريقها وطريق غيرها من الصحابة وأما الحديث الأول فلو كان صحيحاً لكان
حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسنت ولا يمكنه لا يفتض لمعارضته
ما في الصحيحين وغيرها من طريق جماعة من الصحابة وهذا بعد تسليم أنه حسن
كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بتلك المطاعن المنتقدة فأنه بمجرد هاتين وجب
سقوط الاستدلال به عند عدم المعارض (وعن عمر أنه قال صلاة السفر ركعتان

وصلى وشيخ البخاري المسند من
أفراد وفيه الحديث والأخبار
والسمع والقول وأخرجه مسلم
والنسائي في الصلاة والترمذي في
الاطعمة (وعنه) أي عن جابر
(رضي الله عنه) إن النبي صلى الله
عليه وآله (ولم قال من أكل
قوماً أو بصلاً فليتهنأ أو قال
(ناله) تزل مسجدنا) شد من
الزهري (وليقع في بيته) وهو
أخص من الاعتزال لأنه أعم من
أن يكون في البيت أو غيره (وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
لم قدم المدينة من مكة ونزل في
بيت أبي أيوب الأنصاري في
السنة الأولى من الهجرة (أي)
من عند أبي أيوب (بقدر) يكسر
القام ما يطبخ فيه الطعام ويجوز
فيه التأييد والتذكير والتأنيث
أشهر لكن الضمير في قوله فيه
خضرات يعود إلى الطعام الذي
في القدر فالتقدير أي بتدريس
طعام فيه خضرات ولهذا
لما جاد ضمير على القدر أعاده
بالتأنيث حيث قال فاحذر بها
فيها وحيث قال قربوها (فيه
خضرات) بفتح الخاء وكسر
الضاد وبضم الغاء وفتح الضاد
جمع خضرة (من يقول) أي
مطبوخة فوجدناه أريحا لأن
الرائحة لم تمت منها بالطبخ فكانها
نيشة (فقال فاحذر بها أي
القدر (من القول فقال قربوها)

وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الذطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام من
غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والشافعي وابن ماجه وعن ابن
عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تأمأ ونحن ضلال فلما فاك كان فيها هلمتان
لله عز وجل أمرنا أن نصل ركعتين في السفر رواه الشافعي وعن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته رواه أحمد
الحديث المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أبا أيوب الجعفي قد وثقه أحمد

القدر (من القول فقال قربوها) أي القدر والخضرات أو البقول مشيراً (إليه) من أصحابه كان معه) هو أبو أيوب وابن
الأنصاري واستدل في فتح الباري بكونه أبا أيوب بحديث مسلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يقدم للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاذا جئ به اليه اى به ان يا كل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سال من موضع أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنه شبع ذلك مرة فقل لم يا كل وكان الطعام فيه يوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه أهو وغيره الحديث أم أيوب المروى عنه دأبى خزيمه وحبان قالت نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتكنا نأله طعاما فيه به بعض البقول الحديث وفيه قال كارا فاني لست كأحد منكم فهذا أمر بالاكل للجماعة (فلم آراه) أى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بأأيوب أو غيره (كره أكلها) قال كل فاني أأبى من لاتأبى) أى من الملائكة وعند أبى خزيمه وحبان من وجه آخر ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاني أن يا كل فقال له ما منعك أن تأكل فقال لم أر أثر يدك قال استحي من ملائكة الله وليس بمحرم وعندهما أيضا انى أخاف أن أؤذى صاحبي واستدل به المهلب على ان الملائكة أفضل من الادميين وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل بعض الافراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس واختلف هل كان ذلك حراما على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولاد الرأب الحل امه يوم قوله وليس بمحرم ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومبكى ومبكى

وابن معين وقد روى من طريق أخرى باسانيد رجاله ارجال الصحيح وقد قال ابن النسيم في الهدى هو ثابت عنه قال وهو الذى سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بالناقة قصر وقد آمننا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته قال ولا تناقض بين حديثيه فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم ودينه اليسر السمع علم عمر انه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة في الآية على ان قصر العدد مباح منقضى عنه الجناح فان شاء المصلى فعله وان شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يواظب في أسفاره على ركعتين فلم يربع قط الا شيئا فله في بعض صلاة الخوف وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما وفي رواية كما يجب ان تؤتى عزائمه وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد بن عدى وعن عائشة عنده أيضا والمراد بالرخصة التسهيل والتوسعة في ترك بعض الواجبات أو إباحة بعض المحرمات وهى في لسان أهل الاصول الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة مذكور وفيه ان الله يحب التائبين ما شرعه من الرخص وفي تشبيه تلك الهبة بكرهاته لا تيمان المعصية دليل على ان فى ترك انبياء الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتيان المعصية وحديث ابن عمر لاول من أدلة القائلين بان القصر واجب لقوله فكأن فيما علمنا ان الله عز وجل أمر فان صلى ركعتين في السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب رد على من قال اذا خرج منها ارام بقصر الى الليل) *

(عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعا وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين حقق عليه وعن شعبة عن يحيى بن يزيد الهناتى قال سألت أبا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة الشاذ رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله وصليت معه العصر بذي الحليفة هكذا فى رواية البخارى ذكرها الكشميهنى وهى ثابتة عندهم ومسلم وعند البخارى أيضا فى كتاب الحج وقد استدل بذلك على إباحة القصر فى السفر القصير لان بين المدينة وذى الحليفة مسيرة أميال وثلاثة أميال من ذى الحليفة لم تكن منتهى السفر وانما خرج اليها حيث كان قاصدا الى مكة واتفق نزولهم اذ كانت أول صلاة حضرت صلاة العصر فقصرها واستقر بقصر الى ان رجع قول اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال اختلف فى تقدير الميال فقال فى الفتح الميال هو من الارض منتهى مدار البصر لان البصر يميل عنه على وجه الارض حتى يقضى ادراكه وبذلك يوزن الجوهرى وقيل ان ينظر الى الشخص فى أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو ام امرأة وذهب أوت قال النووي الميال ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعامعترضة معتدلة والاصبع ست

١١ نيل وفيه الحديث والعنفة وأخرجه البخارى فى الاعتصام ومسلم فى الصلاة وأبو داود فى الاطعممة والناس فى الولاية (وفى رواية أنى يدر) بفتح الهمزة وسكون الهمزة البديل قد روى ابن وهب فى تفسيره بدير

(يعني طبقا) شبهة بالبدر وهو القصر عند كماله لاستدارته (فيه حضرات) أي من بقول وظاهره ان البقول كانت فيه نيئة
 لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخة ٨٢ وقد رجع جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه - لكن ابن وهب فسر

البدر وبالطبق قد دل على انه حدث به كذلك والذي يظهر ان رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا فان فيه النصريح بالطعام ولا تهاضر بين امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من أكل كل النوم وغيره مطبوخا وبين انه لهم في أكل ذلك مطبوخا فقد دلت على ذلك بقوله اني لست كأحد منكم وقد ترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل النوم ونحوه مطبوخا وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروايتين بان الذي كان في القدر لم ينضج حتى ينضج وارتفعه فبقى في حكم المني واستدل بالحديث الباب على ان صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق العيد لان اللازم من منعه أحد أمرين اما أن يكون أكل هذه الامور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين أو حراما فتكون فرضا وجهه والامة على اباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على ان الجماعة فرض عين لكن صرح ابن حزم منه - بان أكلها حلال مع قوله بان الجماعة فرض عين قال الخطابي توهم بعضهم ان أكل النوم عذر في التلطف عن الجماعة والله عوقبه لا كله على فعله ان حرم فضل الجماعة اه والهادي

شعيرات - فترصة معتدلة قال الحافظ وهذا الذي قال هو الاظهر منهم من عبر عن ذلك بأثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل خمسمائة وصححه ابن عبد البر وقيل ألف ذراع منهم من عبر عن ذلك بالف خطوة للجمل قال ثم ان الذراع الذي ذكره النووي تحريمه قد حرمه غيره بذراع الحديد المشهور في مصر والحجاز في هذه الامصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر اثنين فعلى هذا فالميل بذراع الحديد في القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا قوله أو ثلاثة تراخي في الاصل السكون ذكره ابن سيده وقيل السعة وقيل الشيء الطويل وذكره الفراء ان الفريخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال واعلم انه قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الاسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها الصلاة قال في الفتح فحكى ابن المذور وغيره فيها نحو ما من عشر بن قولنا أقل - قيل في ذلك يوم وليلة وأكثر ما دام غائبا عن بلده وقيل أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى كقوله واذا فرمتم في الارض الآية وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بإجهم سفرهم من سفرهم احتج على ترك القصر فيعادون الميل بان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج الى البتة مع لادن الموفى وخرج الى الغضا لانتظار الناس معه فلم يقصر ولا أطروذ كرفي الهدي من أقوال الصحابة والتابعين والائمة والفقهاء في تقدير مسافة القصر أقوالا كثيرة لم يحيط بها غيره واستدل بها ورثة تلك الاستدلالات وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذكور في الباب الظاهرية كما قال النووي فذهبوا الى ان أقل مسافة القصر ثلاثة أميال قال في الفتح وهو أصح حديث ورد في ذلك وصرح به وقاله من خافه على ان المراد المسافة التي يتدأمنها القصر لا غاية السفر قال ولا يخفى بعده هذا الجمل مع ان لبيق في ذكر رواية من هذا الوجه ان يحيى بن يزيد واويه عن أنس قال سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج لي الكوفة يعني من البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع فقال أنس فذكر الحديث قال فظهر انه سأل عن جواز قصر في السفر لا عن الموضع الذي يتدأ القصر منه وذهب الشافعي ومالك وأصحابهم - ما واليت والاوزعي وفقهاء أصحاب الحديث وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهما ثمانية وأربعون ميلا هاشمية كما قال النووي وقال أبو حنيفة والكويتيون لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل وروى عن عثمان وابن مسعود وحنيفة وفي البحر عن أبي حنيفة ان مسافة القصر أربعة وعشرون فرسخا وحكى في البحر أبضا عن زيد بن علي والنفس الزكية والداودي والمؤيد بالله وأبي طالب والنوري والكرخي واحد روى الروايات عن أبي حنيفة ان مسافة القصر ثلاثة أيام بسير الابل والاقلام وذهب الباقر والصادق وأحمد بن حنبل والقاسم

عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم مر على قبر منبوء) أي منفرد في ناحية عن التبرور وفي

رواية باضافة قبر الى منبوء أي قبله يط أي قبر ولم يطروح (فأهم ومعه وأهله) أي على القبر ولا في ذروصفوا خلفه والغرض منه ان ابن عباس حضر صلاة الجماعة ولم يكن اذذاك بانافاه ومطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس في قوله وصفوه فهم

وكذا في الاول لانه لم يكن يصلي
الابوضوه ورواه هذا الحديث
ما بين بصري واسطى وكوفي
وفيه تابعي عن تابعي والتحديث
والاخبار والسمع والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الجناز
وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال الغسل يوم الجمعة
واجب) أي كواجب في
التوكيد (على كل محتمل) أي بالغ
فوق إيجاب الغسل على الصبي
بلوغه وهو مطابق للجزء الثاني
من الترجمة وهو قوله ومتى يجب
عليهم الغسل ورواه هذا الحديث
ما بين بصري ومكي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة والقول
وأخرجه البخاري أيضا في
الصلاة وفي الشهادات وكذا
مسلم وأبو داود في الطهارة
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن ابن عباس رضي الله
عنه ما قال له رجل) لم يسم أو هو
الراوي (شهدت الخروج) أي
مع النبي صلى الله عليه وآله
صلى الله عليه وآله (وسلم) أي
أحضرت خروج الناصب
صلى الله عليه وآله (وسلم) قال
(نعم) شهدت (ولو لا مكاني منه) أي
قرب مني منه صلى الله عليه وآله (وسلم)

واللهادي الى ان مساقته بريد فمعدا وقال أنس وهو مروي عن الاوزاعي ان مساقته
يوم وليلة قال في الفتح وقد أورد البخاري ما يدل على ان اختياره ان أقل مسافة القصر
يوم وليلة يعني قوله في صحيحه روى النبي صلى الله عليه وسلم السنن يوم وليلة بعد قوله
باب في كم يقصر الصلاة وجميع هذه الاقوال ساخوذبعضها من قصره صلى الله عليه وسلم
في اسقاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعه اذ يحرم عند الجماعة الا النسائي وفي رواية للبخاري
من حديث بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم وفي
رواية لابن داود لا تسافر المرأة بريد اول وجه في جميع ذلك اما قصره صلى الله عليه وسلم في
اسقاره فلم يمتد استلزام فعله اهدم الجواز فيعادون المسافة التي قصر فيها أو ما منى المرأة
عن ان تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم بغاية ما فيها اطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام
وهو غير منافي لان قصر فيعادونها وكذلك نهيها عن سفر اليوم بدون محرم والبريد لا ينافي
جواز القصر في ثلثة أميال أو ثلاثة فراسخ كما في حديث أنس لان الحكم على الأقل
حكم على الاكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال يا أهل
مكة لا تنصروا في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان فليس مما تقوم به حجة لان في
اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير وهو متروك وقد نسبته النور الى الكذب وقول
الازدي لا تحل الرواية عنه والراوى عنه اسمعيل بن عياش وهو ضعيف في البخاريين
وعبد الوهاب المذکور بجزي والصحيح انه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه
الشافعي بإسناد صحيح ومالك في الموطأ اذا تقررت لك هذه الفاتية من ثلاث فراسخ لان
حديث أنس المذکور وفي الباب متر دمايين او بين ثلاثة أميال والثلثة أميال
مندرجة في الثلاثة لفراسخ فيؤخذ بالاكثر احتياطاً ولا يمكنه روى سعيد بن منصور عن
أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر فترخص في قصر الصلاة وقد
أورد الحافظ هذا في التلخيص ولا يتكلم عليه فان صح كان الفرسخ هو المتيقن ولا يقصر
فيعادونه الا اذا كان يسمى سفر اللغة أو شرعاً وقد اختلف أيضاً في قصد سفر يقصر في
مثله الصلاة على اختلاف الاقوال من أين يقصر فقال ابن المذخر أجمعوا على ان لم يرد
السفر أن يقصر اذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلفوا فيه قبل
الخروج من البيوت فذهب الجمهور الى انه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض
المكوفيين الى انه اذا أراد السفر صلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال اذا
ركب قصر ان شاء ورجح ابن المذخر الاول بانهم اتفقوا على انه يقصر اذا فارق البيوت
واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى ينبت ان له لقصر قال
ولا أعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسفه ولا بعد خروجه من المدينة

• (باب ان من دخل بلد فتوى الإقامة فيه أربعة ينصر) •

(ما شهدته) قال الراوى (يعني من سفره أي) عليه الصلاة والسلام (العلم) أي الراية والعلامة أو المذخر (الذي عندنا كثير
ابن الصلت) بن معديكرب الكندي (ثم خطب ثم أتى الناس فوعظهم فذكروا من التذكير) وأمر من آمن بصدقهم (لأنهم

أوالقرط ولأما سبيلي بسكون
اللام مع فتح الهمزة أي المجل الذي
يعلق فيه (تلقى) من الالتقاء أي
ترعى (في نوب بلال) الخاتم والقرط
(ثم أتى) صلى الله عليه وآله وسلم
(هو وبلال البيت) ولا ي
الوقت إلى البيت ومطابقته
للجزء الأول من الترجمة في قوله
ما ثم دنه يعني من صغره ورواة
هذا الحديث ما بين كوفي
وبصري وفيه التمهيد
والسمع والقول وأخرجه
البخاري أيضا في العيدين
والاعتصام وأبو داود والتسائي
في الصلاة (عن ابن عمر رضى
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال إذا استأذنتكم
نسأؤكم بالليل إلى المسجد
للعادة (فأذنوا له - ن) قال
القسطلاني أي إذا أمنت
المقدمة فمن وعلمين وذلك هو
الاعجاب في ذلك الزمان بخلاف
زماننا هذا الكثرة الغدا
والمفسدين وهل الأمر للأزواج
أمر ندب أو وجوب حمل البيهقي
على الذنب لحديث وصلا تكن
في دوركن أفضل من صلاتكن
في مسجد الجماعة وقيد بالليل
ليكونه اسم لكن لم يذكر أكثر
الرواة عن حنظلة قوله بالليل
وكذا رواه بقيد الليل لم وغيره
والزيادة من الترجمة مقبولة اهـ

والزيادة من النعمه مقبولة
قال لذوى السبل به على ان المرأ لا تخرج من بيت زوجها اء باذنه لتوجه الامر الى الزوج بالاذن وتعتقبه
به
من دقيق العبد ليعلم ان اخذ من المفهوم فهو مفهم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال لنا هم امر

مهرودا غلطی الحکم بالمساجد یلیان عمل الجواز فیہی ماعداء علی المنع وقیہ اشارۃ الی ان الاذن الماز کوو لغیر الواجب لانه لو کان واجبا لاتی معنی الاستئذان لان ذلک انما یحقق اذا کان المستأذن مخیرا ۸۵ فی الاجابة والرود عند ابی داود وابن

خریمة من حدیث ابی هريرة وعند ابن حبان من حدیث زید ابن خالد لا تمنعوا الماء الله مساجد الله ولم من حدیث زید امرأه ابن مسعود اذا شهدت احدا كن المساجد فلا تمس طيبا او يطق بالطيب ما في معناه لان سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة تكسب الملابس والحلي الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر الا ان أخذ الخوف عليهم من جهتها لانها اذا عرت مما ذكر وكانت

متممة حصل الامن عليهم ولا سيما اذا كان ذلك بالليل وتدور في بعض طرق الحديث ما يدل على ان صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بالخط لا تمنعوا النساء كم المساجد ويوتن خبير لهن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولاحد والطبرانی من حدیث أم حنبل الاعدية انهم اجامت الی رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله انی أحب الصلاة معك قال قد علمت وصلاک فی بیتک خیر من صلاک فی حجرک ثم صلاک فی

بانه من مسائل الاجتهاد وقال أبو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما واحتج عاروی عن ابن عباس وابن عمر انهم ما قالوا اذا أقمت صلاة وانت مسافر وفي نفسك أن تقیم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وردبانه لا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي لا يجتمد فيها مسرح وهذه من اوری عن الازاحی التحديد بانی عشر يوما ومن ربيعة يوم وليلة وعن الحسن البصري أن المسافر يصير مقبلا بدخول البلد وعن عائشة بوضع الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعی وانما ذلك اجتهد من أنفسهم والامر كما قال هذا الامام والحق ان من حط رحله ليلا ونوى الإقامة بها أياما من دون تردد لا يقال له مسافر فيتم الصلاة ولا يقصر الادليل ولا دليل ههنا لا ما في حديث الباب من اقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة أربعة أيام الا أن يقال ان تمام اعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل من يحج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى اقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام والالزام أن يقصر الصلاة من نوى اقامة ستين متعدي ولا قائل به ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه وسلم في اقامته بمكة في الفتح انما قوم سقر كما سيأتي لانه كان اذ ذاك مترددا ولم يعزم على اقامة مدة معينة

• (باب من أقام أهضا حاجة ولم يجمع اقامة) •

عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين يوما يقصر الصلاة رواه أحمد وأبو داود وعن عمران بن حصين قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمانين عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا أهل البصرة صلوا أربعين فاقام سبعة ورواه أبو داود وفيه دليل على انه لم يجمع اقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يوما على ركعتين قال فحين اداسا فرنا فقتلنا تسع عشرة قصرنا وان رده أنعمنا رواه أحمد وابو داود وابو داود وكنه قال تسع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسع عشرة وعن ثمانية بن شريحيل قال خرجت الى ابن عمر فقالت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين الصلاة المغرب ثلاثا فأتيت ان كلذي لجار قال وما ذى الجوار قلت مكان فجمع فيه وفيه سبع وعشرون ليلة أو خمس عشرة ليلة قال يا أيها الرجل كنت بأذربيجان لأدري قال أربعة أشهر أو شهرين فقرأتهم يصلون ركعتين ركعتين رواه أحمد في مسنده) أما حديث جابر فخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن خزيمة والنوري وأعله الدارقطني في العمال بالارسال والانقطاع وان علي بن المبارك وغيره من الحفاظ

حجرتك خبير لان من صلاتك في دارك خيرا لان من صلاتك في مسجد قومك و صلاتك في مسجد قومك خيرا من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أجود حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود وعنده أبي داود وجه يكون صلاتها

في الاثنى افضل فتحقق الامن فيه من الفتنة ويتأكد ذلك به وجود ما حدثت النساء من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت وتعدن بعضهم بقول عائشة ٨٦ في منع النساء مطلقا وفيه نظر اذا لا يترتب على ذلك تغير الحكم لانهما علقته على شرط

لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى مانع فيقال عليه لم ير لم يمنع فاستقر الحكم حتى ان عائشة لم تصرح بالمنع وان كلامها يدور بانها كانت ترى المنع وأيضا فقد علم الله سبحانه وتعالى ما يحدثن فقالوا وحى الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتهن ولو كان ما أحدثن يدينه لزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالاسواق أولى وأيضا فالأحداث انما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فان تعين المنع فليكن لمن أحدثت والزوى أن ينظر الى ما يحدثن منه الفساد فيصنّب لاشارة صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك بجمع الطبيب والزينة وكذا التقييد بالليل اه ما في الفتح زاد الفقه سطلاني نعم صلاحها في ديننا افضل من صلاحها في المسجد واستتبط من قول عائشة هذا يعني لو أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدثت النساء ما منعن كما منع نساء بني اسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى بعد ما أحدثوا كما قاله الامام مالك وليس هذا من التمسك بالمصلحة المرسلة المبينة للشروع كما توهمه بعضهم وانما امر ابي بكر عائشة أي يحدون أمرا تقتضي أصول الشريعة فيه غير ما قنضته قبل

رووه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلان الاوزاعي روى عن يحيى عن أنس فقال بضع عشرة نوب هذا المذهب أخرجه البيهقي وهو ضعيف وقد اختلف فيه على الاوزاعي ذكره الدارقطني في العلل وقال الصحيح عن الاوزاعي عن يحيى أن أنسا كان يفتهن قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي أسناده على بن زيد بن جهمان وهو ضعيف قال الحافظ وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد ولم يعتبر بالاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السبلات وأما حديث ابن عباس فخرجه أيضا بلفظ سبع عشرة بقة تديم السنين ابن حبان وأما الاثر المروي عن ابن عمر فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وأخرجه البيهقي بسند قال الحافظ صحيح بلفظ ان ابن عمر أقام باذريجان سنة أشهر يقصر الصلاة وقد اختلفت الاحاديث في اقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فروى ما ذكره المصنف وروى عشرة أخرجه عبد بن جهم في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضا قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وجمع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهي رواية تسعة عشرة بديم السنين وعددها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بقديم التام وعد يومى الدخول ولعمري يوم الخروج وهي رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع متين وتبقى رواية تسعة عشر شاذة لخالفتم اور رواية عشرين وهي صحيحة الاسناد الا انها شاذة أيضا اه وقد ضعف النووي في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح وليس بجيد لان روايته اثبات ولم يفردهم ابن ابي حنيفة أخرجهما النسائي من رواية عمار بن مالك عن عبد الله كذلك اذا ثبت انها صحيحة فليعمل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر انهم اختلفوا في ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات وبهذا أخذ يحيى بن راهويه وبرجها أيضا انها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ النووي وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيحصل ما زاد على انه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة ومما مر من متروك غير عازم على اقامة أيام معلومة فذهب الهادي والقاسم والامامية الى ان من لم يزم اقامة مدة معلومة كمنه نظر الفتح يقصر الى شهر ويتم بعده ويستدلوا بقول علي عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى وهو مروي عن الشافعي الى انه يقصر أبدا لان الاصل في السفر ولما ذكره المسنف عن ابن عمر قالوا وما روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتبوك دليل لهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدث ذلك الأمر ولا غرو في تسمية الاحكام للاحوال اه ولى تحقيق في هذه المسئلة في كتاب هداية قصر السائل الى أدلة المسائل بالفارسية بينت فيه ما هو الصواب في ذلك فراجعوه وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما

مرفوعا اذا استأذنت امرأة أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشم وذو العيد وعبادة الرب بغير تلاوتها من القسطلاني وابن في الحديث الثابت بالمسجد انما هو مطلق يشمل مواضع ٨٧ العبادة وغيره انهم أخرجه الاجماع على من

هذا الوجه يذكر المسجد وكذا أحد عن عبد الأعلى عن حمزة ومقتضاه أن جواز خروج المرأة يحتاج إلى إذن الزوج ترجحه الأمر إلى الأزواج بالأذن فإله النووي وتعقبه الشيخ في الدين كما تقدم اهـ وبالله التوفيق

• (كتاب الجمعة) •

بضم الميم اتعاظهم بالخير اسم من الاجتماع أضيف اليه اليوم والملاءمة كثر الاستعمال حتى حذف منه الصلاة وجواز سكنها على الأصل في المفعول وهي لغة تميم والتامية للمبالغة وذكر الحافظ في الفتح وجوها لتسمية هذا اليوم بالجمعة لان طول يذكرها

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

ودعت في رواية (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الآخرون) زما في الدنيا (السابقون) أهل الكتاب وضعهم منزلة وكرامة يوم القيامة في الحشر والحساب والقضاء لهم قبل الخلائق وفي دخول الجنة ورواه مسلم بإلفظ نحن الآخرون من أهل الدنيا والسابقون يوم القيامة المقضي لهم قبل الخلائق وقيل المراد بالسابق أحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة

قصر مدة أقامته ولادليل على تمام فمباعد تلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمدين أربعين يوما يقصر الصلاة ولكنه قال تشرده الحسن بن حمارة وهو غير صحيح وروى عن ابن عمر وأبو أنس أنه يتم بعد أربعة أيام والحق أن الأصل في المقيم الاتمام لأن القصر لم يشرع الشارع إلا للمسافر والمقيم غير مسافر فلو لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بكونه مكث مع الإقامة ~~كان~~ المتعين هو الاتمام فلا يفتقر عن ذلك الأصل الأدليل وقد دل الدليل على القصر مع التردد إلى عشرين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة أكثر من ذلك فيقصر على هذا المقدار ولا شك أن قصره صلى الله عليه وسلم في تلك المرة لا يثبت القصر فمباذعها ولكن ملاحظة الأصل المذكور هي القضية بذلك فان قيل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد قال صلى الله عليه وسلم أنا أقوم سفر فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لان المعتبر هو السفر لا انضباطه لا المشقة لعدم انضباطها فيجيب عنه أولا بأن في الحديث المفعول المتقدم وثانيا بأنه يعلم بالضرورة أن المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار ما كان عليه أو ما سيكون عليه

• (باب من اجتاز في بلد فترج في أهله فيه زوجة فليتم) •

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس أتني تأملت بمكة منذ قدمت وأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم ورواه أحمد) الحديث أيضا أخرجه البيهقي وأعله بالإقطاع وفي أسانده عكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي وأخرجه أيضا عبد الله بن الزبير الجدي قال في الهدى قال أبو البركات بن تيمية ويحتمل المطالبة بسبب الضعف فان البخاري ذكر عكرمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه وعاد نذ كر الجرح والمجروحين قال في الفتح هذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من لا يحتج به ويرد قول عروة أن عائشة تأتت ما تأتت عثمان ولا جاز أن تؤهل عائشة أصلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم ظهر أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله تأتت كما تأتت عثمان التثنية بعثمان في الاتمام بتأويل لا اتحاد تأويلها ما يوقيه ان الأسباب اختلاف في تأويل عثمان فتكاثر بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء عائشة كانت تصلي في السفر أربعا فإذا احتجوا عليه قال أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حروب وكان يخاف فهل قضائهم أنتم وقيل في تأويل عائشة انما التفتت في سفرها إلى البصرة لقتال على عليه السلام والقصر عندها انما يكون في قرطاعة قال في الفتح وهذا ان القولان باطلان لاسيما الثاني قال والمنقول في سبب تمام عثمان أنه كان يرى القصر محتملا من كان شاخصا سائرا وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم والجمعة

وهو ان كان مسبوقا بسبب قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية الاويكون الجمعة سابقا وقيل المراد بالسابق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا معنا وعصينا والاول أقوى (يد) يعني غير الاستثنائية

وبوزنة وبه جزم الخليل والكسافي ووجه ابن سيده وعن الشافعي انه يعني من أجل وكذا ذكر ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي وقد استبعد عياض وقال ٨٨ الحافظ لابنه دقيه بل معناه فاسية قلنا الفضل أي هو بالجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب انهم ضلوا عن اجمع تقدمهم وقال الداودي هي جمعة على أرمع أي غير ان اليهود والنصارى وقال الطبري هي للاستفناء وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن السابقون للفضل غير (انهم) أو توا (الكتاب) أي التوراة والانجيل (من قبلنا) ووجه التأكيده ما أدرج فيه من معنى النسخ لان الناسخ هو السابق في الفضل وان كان متأخر في الوجود وبهذا التقرير يظهر موانع قوله نحن الا يخرجون مع كونه أمرا واضحا اه وزاد أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري في عيار واما العبراني في مسند الشاميين وكذا سلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد وأوتينا أي القرآن من بعدهم وذكره البخاري من وجه آخر تأملا به د أبواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (ثم هذا) أي يوم الجمعة (يومهم الذي فرض عليهم) وعليه انعطفه بعينه والاجتماع فيه وروى مسلم عن أبي هريرة وحذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضل الله من الجمعة من كان قبلنا الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه لا يجوز لادان يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ونما يدل والله أعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة

فيه ما رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن الزبير قال لما قدم عليه معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا له لقد هبت أمر ابن عمك لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حين أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى به الظهر والعصر والمساء أربعين مرة ثم اذا خرج الى حقي وعرفة أتم الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح في ذلك ان عثمان وعائشة ككنا نري ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه أخذ باليسر من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشدّة وهذا وجه جماعة من آخرهم القرطبي وزوى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان انما أتم الصلاة لانه يرى الإقامة به الحج وأجيب بانه مرسل وفيه أيضا نظر لان الإقامة بمكة على المهاجرين حرام وقد صح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الاعلى ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته وثبت انه قال له المغيرة لما حاصره واكبر رواه ذلك الى مكة فقال ان أفاقر دار هجرتي وأيضا قد روى أيوب بن الزهري ما يخالفه فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال انما صلى عثمان يعني أربعين مرة لانه كانوا ككنا رافى ذلك العام فاحسب أربعين ان الصلاة أربعين وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم يعني ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ولكنه حدث طغام يعني بفتح الطاء والمجعة تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج ان أعرابيا ناداه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين وقد روى في تأويل عثمان غير ذلك والذي ذكرناهنا أحسن ما قيل وأما تأويل عائشة فاحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقي بأسناد صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت تصلي في السفر أربعين ركعة لهما ولو صليت ركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يشق علي وهو دال على انها تأتات ان القصر رخصة وان الامتثال لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم سطر الكلام في ذلك

• (أبواب الجمع بين الصلاتين) •

• (باب جوازها في السفر في وقت أحدهما) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فان زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب متفق عليه وفي رواية سلم كان اذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما) قوله تزيغ أي غيبه قوله يجمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر رواه كان السبر مجدا أم لا وقد وقع خلاف في الجمع في السفر فذهب الى جوازها مطلقا فتدبر

لا يجوز لادان يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ونما يدل والله أعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة وتأخيرا وוכל الى اختيارهم ليقهوا فيه مشربهم فاختلجوا في أي الايام هو ولهم تدوا اليوم الجمعة فمما عياض الى هذا ثم رخصه بانه

لو كان فرض عليهم بعينه لقال نخل الفوايد (فاختلفوا فيه) وقال النووي يمكن أن يكون أصروا به ضريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتمعت دوا في ذلك فاخطوا به ويشهد له ٨٩ مآروء الطبري باسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وقال ارادوا الجمعة فاخطوا وأخذوا السبت مكانه ويحتمل ان يراد بالاختلاف الاختلاف في الوجود والنصاري في ذلك فقد روى ابن أبي حاتم عن السدي التصريح بأنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ولفظه ان الله فرض على اليهود والجمعة فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعه له لانه اجعه لعل عليهم وليس ذلك بعجيب من مخالفاتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون سمعنا وعصينا قال الله طلائى وفي بعض الآثار ما نقله أبو عبد الله الابي ان موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بنصليته فما ظنهم بان السبت أفضل فأوحى الله تعالى اليه دعهم وما اختاروا واظواهره عينه لهم لان السياق دل على ذمهم في العدول عنه فيجب أن يكون قد عمنه لهم لانه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين الى اجتهادهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لا يعينه فاذا أدى الاجتهاد الى انه السبت أو الاحد يلزم المجتهد ما أدى الاجتهاد اليه ولا يأنم ويشهد له قوله هذا يومهم الذي

وتأخيرا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد ودواحق وأشهب واستدلوا بالاحاديث الآتية في هذا الباب وبأن الكلام عليها وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لا يعرفه ومن دافعه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأجابوا عن ما روى من الاخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو انه آخر المغرب مثلا الى آخر وقتها وبطل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعتبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكلا أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لان أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها كثرة الخاصة فضلا عن العامة وسيأتى الجواب عن هذا التعقب في الباب الذي بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد المآلة الخطابي وأيضا فان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع قال وعما يرد على الجمع الصوري جمع التقديم وسبأني وقال اللبث وهو المشهور عن مالك ان الجمع يخص بمن جده السير وقال ابن حبيب يخص بالساكنين ويسئل لهم ما بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء اذا جده السير وما قاله ابن حبيب في البخاري أيضا عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر سبيل ويجمع بين المغرب والعشاء فيمضي حديث أنس المذكور في الباب بما اذا كان المسافر ساكنا راسدا يحد الكافي هذين الحديثين وقال الاوزاعي ان الجمع في السفر يخص بمن له عذر وقال أحمد واختره ابن حزم وهو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم واستدلوا بحديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية بجواز جمع التقديم ما سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلا مع المغرب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب فاذا لم ترغ له في منزله سار حتى اذا كانت العصر نزل لجمع بين الظهر والعصر واذا كانت له المغرب في منزله جمع بينهما وبين العشاء واذا لم تكن في منزله ركب حتى اذا كانت العشاء نزل لجمع بينهما رواه أحمد ورواه الشافعي في مسنده بوضوء وقال فيه واذا سار قبل أن تزل الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر وعن ابن عمر انه استغث على بعض أهله فجده السير فاخر المغرب حتى غاب

١٤ نيل ت فرض عليهم فاختلفوا فيه فانه ظاهر أن نص في التعيين (فهذا أنا الله له) بان نص لنا عليه ولم يكن لنا الى اجتهادنا لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم علمه بالوحى وهو بمكة فلم يتمكن من اقامتها بها وفيه

حديث عن ابن عباس عن الدارقطني ولذلك جمعهم أول ما قدم المدينة كما ذكر ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بين البيان والتوفيق ٩٠ أو هذا والله بالاجتهاد كما يدل عليه ما رسل ابن سيرين عن عبد الرزاق باسناد

صحيح وانظره قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة فأتت الانصاران لليهود يوم الجمعة عوز فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك فهم فأنصروا لنا يوم الجمعة مع فيه فنذكر الله تعالى ونملي ونشكره نجملوه يوم الجمعة واجتمعوا فيه الى أسعد بن زرارة ف صلى بهم يومئذ وأمر الله تعالى بعد ذلك إذا قودى للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومحمد بن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد بن زرارة ف رسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد وقبل في الحكمة في اختيارهم الجمعة ونوع خلق آدم عليه السلام فيه والإنسان إنما خلق للعبادة فأناسب أن يشتغل بالعبادة فيه لأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي يفتقح بها فأناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه (فالتناسل فيه تبع اليهود) أي تعبيد اليهود (غدا) يوم السبت (و) تعبيد (النصارى بعد غدا) يوم الأحد كما قدره ابن مالك ليسلم من الاخبار بنظر الزمان عن الجثة

الشفق ثم نزل الجمع بينهم ثم أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يفعل ذلك إذا جد به السير رواه الترمذي بهذا اللفظ ومعناه (سائر الجماعة إلا ابن ماجه) أما حديث معاذ فانخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم يعني الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال أبو سعيد بن بونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه وأعله الحاكم وطول وابن حزم وقال انه معنعن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا أن أبا الطفيل مقدوح لانه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه إنما خرج مع المختار على قاتلي الحسين وبأنه لم يعلم من المختار الايمان بالرجعة قال في البدر المنير ان الحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله الترمذي ثانيه انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثه انه منكر قاله أبو داود رابعها انه منقطع قاله ابن حزم خامسها انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا البيهقي والدارقطني وروى ان الترمذي حسنه قال الحفاظ وكأنه باعتبار المتابعة وغفل ابن العربي فصيح انه مائة وليس بصحيح لانه من طريقين حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا يمتنع بحديثه وقال ابن سيرين ضعيف وقال أحمد له أشياء منكرة وقال النسائي متروك الحديث وقال السعدي لا يمتنع بحديثه وقال ابن المديني تركت حديثه وقال ابن حبان يقاب الاسانيد ويرفع المراسيل ولكن له طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الجبار الجاني عن أبي خالد الأحمر عن الجاهل عن الحكم عن قيسم عن ابن عباس وله أيضا طريق أخرى رواها اسمعيل القاضي في الاحكام عن اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه وفي الباب عن علي عليه السلام عند الدارقطني وفي اسناده كما قال الحفاظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذر القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند باسناد آخر عن علي عليه السلام انه كان يفعل ذلك وفي الباب أيضا عن أنس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال اسناده صحيح بلقظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا وله طريق أخرى عند الحاكم في الاربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلاني وتجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط وفي الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام

فصلى

وعنه ابن خزيمة من رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة فنهولنا واليهود يوم السبت والنصارى يوم الاحد والمعنى انه لنا

بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم ومنهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليهود يوم السبت لرؤسهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فخصتسريح ٩١ فيه عن العمل ونشغل بالعبادة والشكر

والصاري الاحمد لانه اول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي اقوله فرض عليهم فهذا انا الله فان التقدير فرض عليهم وعامة افضلوا وهدينا ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبي الزنا كتب علينا وفيه ان الهداية والاصلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوصة بهذه الأمة وان استنباط معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان التماس مع وجود النص فاسد وان الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة أول الاسابيع شرعا ويدل على ذلك تسمية

الاسبوع كانه جمعة وكانوا يسمون الاسبوع سبعا كما ساقى في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا يجاورين لليهود فتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الامم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومسندني وفيه التعديت والسماع والقول واخرجه مسلم والنسائي (ع) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبر بلفظ

فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدلل القائلون بجواز جمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الاحاديث وقد تقدم ذكرهم وأجاب المانعون من جمع التقديم عنها بما تقدم من الكلام عليها وقد عرفت ان بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك برّد قول أبي داود ليس في جمع التقديم حديث قائم وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بمن كان سائرا لا نارا لا مكانة تقدم وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديثه ما ذنب جبل في الموطأ بانظا النبي صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة في غزوة تبوك خرج فمضى إلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الام قوله ثم دخل ثم خرج لا يكون الا وهو فارل فله مسافر أن يجمع فازلوا ومسافرا وقال ابن عبد البر هـ اذا أوضع دليل في الرد على من قال لا يجمع الا من جديبه السير وهو قاطع لا التماس وحكي القاضي عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل أي في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شك في بعده وكانته صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاده ما دل عليه حديث أنس يعني المذكور في أول الباب ومن غمة قالت الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكرمه وهذه الاحاديث تخصص احاديث الاوقات التي بينها جبريل وبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم للأعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

(باب جمع المقيم لمطر أو غيره)

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وعشرين يوما الظهر والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي لفظ للجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد أن لا يصرح أمته) الحديث ورد بانقضاء من غير خوف ولا سفر و بلفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يدع مجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل انشده ومن غير خوف ولا سفر قوله سبعا وعشرين أي سبعا جميعا وعشرين جميعا كما صرح به البخاري في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب قوله أراد أن لا يصرح أمته قال ابن سبويه الناس قد اختلف في تقييده فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على انه مفعوله وروى في رج بالياء ثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على انها فاعله ومعناه انما فعل تلك الملائكة عليهم وينقل فقصد الى التخفيف عنهم وقد أخرج ذلك الطبراني في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لئلا يخرج أمي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أشهد لكتا كبدانه (قال الغسل يوم الجمعة) غسلك به من قال الغسل لليوم للاضافة اليه وفي حديث أبي هريرة عن من اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وعرف به لافساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على ان الغسل لليوم

لأصل الصلاة الحديث واحد ومخرجه واحد وقد اعتنى بتخريج طريقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريقين سبعين نفسا ورواه
عن نافع عن ابن عمر وتبع الحافظ ما فاته ٩٢ في جزئ مفرد فباقت أسماء من رواه مائة وعشرين نفسا وأطال في الفتح

وهو مندفع لانه لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء ونسبهم وإنه قول غير قاصح
اعتبار ما نحن فيه إذ لم يروه عن ضعيف بل رواه عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس
بقدر معتد به ما لم يجاوز الحد المعتبر ولم ينقل عنه ذلك على أنه قد قال البخاري أنه
صدوق وقال أبو حاتم لا بأس به وقد استدلل بحديث الباب القائلون بجواز الجمع مطلقا
شرط أن لا يتعد ذلك خاتمة أو عادة قال في الفتح وعن قال به ابن سيرين وربيعة وابن المنذر
والقفال الكبير وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث وقد رواه في البحر عن
الإمامية والمتوكل على الله أحمد بن سليمان والمهدي أحمد بن الحسين ورواه ابن مظفر في
البيان عن علي بن عليه السلام وزيد بن علي والهادي وأحمد بن علي الناصر وأحمد بن علي
المنصور بالله ولا أدري ما صحة ذلك فإن الذي وجدناه في كتب بعض هؤلاء الأئمة
وكتب غيرهم يقتضي بخلاف ذلك وذهب الجمهور إلى أن الجمع لغير عذر لا يجوز وحكي في
البحر عن البعض أنه إجماع ومنع ذلك مسندا بأنه قد خالف في ذلك من تقدم واعترض
عليه صاحب المنار بأنه اعتمد بخلاف ما حدث بعد إجماع الصدور الأول وأجاب الجمهور
عن حديث الباب بأجوبة منها أن الجمع المذكور كان للمرض وقواه النووي قال
الحافظ وفيه نظر لانه لو كان جمعا صلى الله عليه وسلم بين الصلوتين لعارض المرض لما صلى
معه إلا أنه في ذلك العذر وانظر إليه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه وقد صرح
بذلك ابن عباس في روايته ومنها أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان
أن وقت العصر قد دخل فصلاها قال النووي وهو باطل لانه وإن كان فيه أدنى احتمال
في الظهر وأنه صرف لا احتمال فيه في المغرب والعشاء قال الحافظ وكان نقبه الاحتمال
منه في أنه ليس للمغرب الوقت واحد والمختار عنه خلافه وهو أن وقتها يمتد إلى
العشاء وعلى هذا فلا احتمال قائم ومنها أن الجمع المذكور مروي بأن يكون آخر
الظهر إلى آخر وقتها وجهل العصر في أول وقتها قال النووي وهذا احتمال ضعيف
أو باطل لانه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل قال الحافظ وهذا الذي ضعفه قد استحسنه
القرطبي ووجهه إمام الحرمين وجرم به من القسما ابن الماسحون والطحاوي وقواه
ابن سيد الناس بأن أبا العشاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به قال الحافظ
أيضا ويقتوي ما ذكر من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت
الجمع فاما أن يحمل على مطلقة فليس كذلك لأن إخراج الصلاة عن وقتها المهدود بغير عذر واما
أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مقتضى الأحاديث فالجمع
المروي أولى والله أعلم اهـ ومما يدل على تعيين محل حديث الباب على الجمع الصوري
ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بألفاظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر
والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا أخر الظهر وجهل العصر وأخر المغرب وجهل
العشاء فهـ هذا ابن عباس راوي حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمعة أن
الغسل للصلاة لليوم قال ابن
دقيق العيد في الحديث دليل
على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة
إلى الجمعة وهو مذهب الناصبي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله فلمواغته في بعد الصلاة
لم يكن للجمعة وقد حكى ابن
عبد البر الإجماع عليه وادعى
ابن حزم أنه قول جماعة من
الصحابة والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الفجر
أجر أم عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالكية والأوزاعي
واستدل به المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلا
بالذهاب إلى المصنوع لغرض وهو
رعاية الحائضين من التأذي
بالروائح حال الاجتماع وهو غير
مختص بمن تلزمه ووافق الليث
والأوزاعي قالوا ومن اغتسل
ثم اشتغل عن الرواح إلى أن بعد
ما ينهض عرفا فانه بعد الغسل
لتنزيل البعد منزلة الترتل وكذا
إذا نام اختيارا بخلاف من غلبه
النوم أو كل كلا كثير بخلاف
القليل انتهى ومقتضى النظر
أنه إذا عرف أن الحكمة في الأمر
بالغسل يوم الجمعة التنظيف
رعاية الحائضين فمن خشي أن

يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيحه استحب له أن يؤخر الغسل لوقت دهايه وأعمل هذا هو الذي لحظه
مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الأمن مما يغاير التنظيف والجمهور قالوا يجوز من بعد الفجر ويشهد له حديث ابن

عباس ومفهوم الحديث أن الغسل لا يشترع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي عوانة وأبو خزيمة وحبان بن صالحهم ولفظه من أبي الجهم من الرجال ٩٣ والله اعلم غسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل وهو الأصح عند الشافعية وبه

قال الجمهور وخلافه لا كثر الخففة وذكر الجهم الغالب والأقل الحكم شامل لهما والجامع ومن هو مقيم به واستدل به على أن الأمر لا يعمل على الوجوب لا بقربة وهذا بخلاف صيغة أفعل فإنها على الوجوب حتى تظهر قرينة الغلب واستنبط من حديث الباب أيضا أن يوم الجمعة غسلا مخصوصا حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم الجمعة الأبالغة وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لا به وقد رآه يغتسل يوم الجمعة أن كان غسلا عن جنبه فاعد غسلا آخر للجمعة أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما ووقع عند مسلم في حديث الباب أيضا الغسل يوم الجمعة وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفي لكون اليوم جعل نظرا للغسل ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتستحق الروايات (واجب) أي كالأوجب في تأكيد الندية أو واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة أو في الكيفية لا في الحكم كذا قال القسطلاني ولا ملحق إلى هذا التأويل المتكلف وقد استدل به على فرضية غسل يوم الجمعة وهو الحق المطابق لظاهر الحديث وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري ومحايو بذلك ما رواه الشيخان عن عمرو بن دينار أنه قال يا أبا الشفاء أظنه آخر الظهر ويهل العصر وآخر المغرب ويهل العشاء قال وأنا أظنه وأبو الشفاء هو راوي الحديث عن ابن عباس كاتفة قدم ومن المؤيدان للغسل على الجمع الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لف يربها قائم الاصلتين جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل مئة أتم أفند في ابن مسعود مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع أنه من روى حديث الجمع بالمدينة كاتفة قدم وهو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صوري ولو كان جمعا حقيقة لعارض روايته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب ومن المؤيدان للعمل على الجمع الصوري أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويهل العصر فيجمع بينهما ما يؤخر المغرب ويهل العشاء فيجمع بينهما وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو من روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما أخرج ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات مهيئة لما هو المراد من لفظ جمع لما تقرر في الأصول من أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في محضر المنهي وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري لأنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها إذا فعل المثلث لا يكون عاما في أقسامه كما سرح بذلك أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكورين لا بدليل وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في آسان الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله للمستمحاضة وإن قويت على أن تؤخر الظهر وتجيلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها لا يدركها الخاصة فضلا عن العامة ويجب أن يشارع قد عرف أمته أوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة والتخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها متحقق بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان يدينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة ما صلى صلاة لا آخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ولا يشك منصف أن فعل الصلاتين دفعة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يتدفع ما قاله الحافظ في الفتح أن قوله صلى الله عليه وسلم لم تلتا تخرج أمي قدح في جملة على الجمع

هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكام ابن حزم عن عمرو جمع جنم من العصابة ومن بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن قال الحافظ ليس فيها من أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا وإنما اعتقد في ذلك على أشياء

محملة كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال عياض وغيره ليس ذلك
بمعروف مذهبه قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبي ذلك أصحابه

الصورى لان القصد اليه لا يخلو عن حرج فان قلت الجمع الصورى هو فعل لكل واحدة
من الصلاتين المجموعتين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزية فاي فائدة في قوله صلى الله
عليه وسلم انما يخرج أمتي مع شعول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصورى وهل حل
الجمع على ما شاعته احاديث التوقيت الامن باب الاطراح لفائدة والغاء مضمونه قلت
لاشك ان الاقوال اصادرة منه صلى الله عليه وسلم شاملة للجمع الصورى كما ذكرنا فلا
يصح ان يكون رفع الحرج منسوباً اليه ابل هو منسوب الى الافعال ليس الاما عرفنا
من انه صلى الله عليه وسلم ما صلى صلاة لا تنزوتها مرتين فربما ظن طائفة ان فعل الصلاة
في أول وقتها متصم لا زمته صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جمعاً صورياً
تخفيفاً وتسهيلاً على من اقتدى بمجرد الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه
بالاقوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من فخر بعضهم يوم الحديبية بعد ان أمرهم
صلى الله عليه وسلم بالصرحتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة فمعه ما فاشارت عليه
بان يصر ويدعو الحلاق يحلق له ففعل فصر وأجمع وكادوا يملكون نحرهم شدة تراثهم
بعضهم على بعض حال الحلق وعما يدل على الجمع المتنازع فيه لا يجوز الا اعتذر
ما أخرجه الترمذى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين
من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبر وفي اسناده حنيفة بن قيس وهو ضعيف وعما
يدل على ذلك ما قاله الترمذى في آخر سننه في كتاب الاعمال منه وانظره جميع ما في كتابي هذا
من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
خوف ولا عذر وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في
الرابعة فاقلوه انتهى ولا يخفى ان الحديث صحيح وترك الجهمور له لانه لا يقدح في
صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وان كان
ظاهر كلام الترمذى انه لم يأخذه أحد ولكن قد أثبت ذلك غيره والمثبت مقدم فالاولى
التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صورى بل القول بذلك منتهى المساف وقد جمعنا
في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها تشييف الجمع بابطال أدلة الجمع فمن أحب الوقوف
عليها فليطلبها قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما لفظه قلت وهذا
يدل بقصروا على الجمع للمطر والخوف والمرض وانما خواف ظاهر منطوقه في الجمع لغير
عذر للاجماع ولاخبار المواقيت فنبتى فخواه على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع
للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما لا في المواطن فافع ان ابن عمر كان اذا جمع
الامر بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا ثم في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اهـ

• (باب الجمع باذان واقامتين من غير تطوع بينهما) •

اهـ وحديث الباب يغنى عن
الاختصاص بغيره من المذاهب
وقواء الشوكاني رحمه الله في
مؤلفاته تقوية بما افقه وصرح ابن
تزيمة في ههيه بانه على الاختيار
واحج لكونه مندوباً بعدة
احاديث في عدة تراجم وكلها
تعقبها في الفتح وفي الفتح أيضاً قال
الشافعي الواجب له معنيان
الظاهر منهما انه واجب فلا يجزئ
الطهارة بصلاة الجمعة الا بالغسل
واحتمل انه واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة ثم
استدل للنائي بقصة عثمان مع
عمر قال فلما لم يترك عثمان الصلاة
للفعل ولم يأمره عمر بالخروج
للفعل دل ذلك على انه ما قد علم
ان الامر بالغسل للاختيار اهـ
قلت في الفتح وعلى هذا الاخير
بول أكثر المصنفين في هذه المسئلة
كالطبري والطحاوي وابن حبان
وابن عسدي وغيرهم وهم جراحوا
بعضهم فيه ان من حضر من
الصحابة وافقوهما على ذلك فكان
اجماعهم على ان الغسل ليس
شروطاً في صحة الصلاة وهو استدلال
قوى وقد نقل الخطابي وغيره
الاجماع على ان صلاة الجمعة
بدون الغسل مجزئة لكن حكم
الطبري عن قوم انه لم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا انه شرط بل
هو واجب مستقل تصح الصلاة

بدونه كان اصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد ذهب الاكثرون الى
استصحاب غسل الجمعة وهم محتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقيل ولو اصبغة الامر على الندب وصيغة الوجوب

(عن

على التأكده وتاويل ضعيف انما يسهل اذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر قال وربما اولومتاويلا مستكرها
 كن حمل لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدروري من الحنفية ٩٥ قال واجب بمعنى ساقط وعلى معنى

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالزيادة
 جميعا كل واحدة منهما باقامة ولم يسجد بينهما اولا على اثر واحدة منهما رواه البخاري
 والنسائي وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوتين بعرفة باذان
 واحد وقامتين وافي الزدافة فصلى به المغرب والعشاء باذان واحد وقامتين ولم يسجد
 بينهما ثم اضطجع حتى طلع الفجر مختصرا لا سجدة وسلم والنسائي وعن اسامة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقيمت
 الصلاة صلى المغرب ثم اناخ كل انسان بهيمة في منزله ثم قيمت العشاء فصلاها ولم يصل
 بينهما شيئا متفق عليه وفي لفظ ركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم اناخ الناس
 في منازلهم ولم يصلوا حتى اقام العشاء الاخرة فصلى ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفي لفظ اتي
 المزدلفة فصلوا المغرب ثم حلوا رحالهم واعتنه ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو حجة في
 جواز التفريق بين المجموعتين في وقت الثانية) قولنا صلى المغرب والعشاء في رواية
 البخاري جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء في رواية لجمع بين المغرب
 والعشاء قوله باقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذهب كوربعده وفي
 حديث عبد الله بن مسعود عند البخاري بلفظ فاتيتم المزدلفة حين الاذان بالعمرة
 او قرية امن ذلك فامر رجلا فاذن واقام ثم صلى المغرب الحديث قوله ولم يسجد بينهما أي
 لم يتنفل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما قال في الفتح ويسنة فادمنه
 انه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء وما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة
 صرح بأنه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فانه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها
 لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما وتنفل
 ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلوتين بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة
 لجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على تنفل
 الاتفاق ما في البخاري عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزدلفة وصلى بعد ركعتين
 ثم دعا به شانه فتعشى ثم أمر بالاذان والاقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
 في صلاة الشافعية في مطلق السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب النوافل
 المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب النوافل الراتبة فتركها ابن عمر وآخرون
 واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور ودليلهم الاحاديث العامة الواردة في نذب مطلق
 الرواتب وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الصبح
 حين ناموا حتى طلعت الشمس واحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن والقياس على

عن قال القسطلاني فلا يخفى
 مانبه من التكلف اه قالت
 بل من التحريف بالاموجب
 قوي وقيل الوجوب منسوخ
 وعورض بان النسخ لا يصر
 اليه الا بدليل وبمجموع الاحاديث
 يدل على استقرار الحكم ومع
 ذلك فقد سمع كل منه صلى الله
 عليه وآله وسلم الامر بالغسل
 والخت عليه والتغيب فيه
 فكيف يدعى النسخ مع ذلك
 (على كل محتمل) أي بالغ غفرج
 الصبي وذكر الاحتلام لكونه
 الغالب قال القسطلاني بالغ
 بمازال الاحتلام يستلزم
 البلوغ والقربة المانعة عن
 الحمل على الحقيقة ان الاحتلام
 اذا كان معه الانزال وجب
 الغسل سواء كان يوم الجمعة
 أولا (وأن يستن) أي بالسواك
 قال القرطبي ظاهره وجوب
 الاستننان ذكره بالمعطف وكذا
 الطيب والتقدير الغسل واجب
 والاستننان والطيب كذلك قال
 وايسابوا جبين اتفاقا فدل على
 أن الغسل ليس بواجب اذا لم يصح
 نشر يك ما ليس بواجب مع
 الواجب بلفظ واحد اه وقد
 سبقه الى ذلك الطبري والطحاوي
 وتعبه ابن الجوزي بأنه لا يمنع
 عطش ما ليس بواجب على
 الواجب لاسيما ولم يقع التصريح
 بحكم المعطوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
 القائل أن يقول خرج بدليل فبقي ما عداه بالاصل على ان دعوى الاجماع في الطيب مردودة فبقدر دي سفيان بن عيينة في

بجامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واسماده صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان عيس ما يبا
ان وجد) بفتح الميم متعلق بالطيب أي ٩٦ ان وجد الطيب معه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا وعلى هذا فيه

النوافل المطلقة وأما ما في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلم أرى يسجد في السفر وفي رواية صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان
لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك فقال النووي أهل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر فان النافلة في البيت أفضل
وله أنه تركها في بعض الاوقات تنبيه على جواز تركها وأما ما يحتج به القائلون بتركها من
أنه لو نكرت لكان انقضاء الفريضة أولى بجوابه ان الفريضة متعذرة فلو شرعت فامة
لصحت انقضاءها وأما النافلة فهي الى خيرة المكلف فالرفق به أن تكون مشروعة ويضرب
ان شاء فعلها وحصل ثوابه وان شاء تركها ولا شيء عليه وقال ابن دقيق العيد ان قول
ابن عمر فكان لا يزيد في السفر على ركعتين يحتمل انه كان لا يزيد في عدد ركعات الفرض
ويحتمل انه كان لا يزيد فلا ويحتمل أعم من ذلك قال في الفتح ويدل على الثاني رواية مسلم
بلفظ صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلي لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبل فنام معه حتى جاء
رحله وجلسنا معه فحانت منه التناوة فرأى ناسا قياما فقتل ما يصنع هؤلاء قلت يسجدون
قال لو كنت معهما لاقمت ثم ذكر الحديث قال ابن القيم في الهدى وكان من هديه صلى
الله عليه وآله وسلم في سفره الاقتصار على الفرض ولم يحفظ عنه أنه صلى الله عليه وآله
وسلم صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها الا ما كان من سنة الوتر والقبير فانه لم يكن يدعها
حضر ولا سفر انتهى وتعقبه الحافظ بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث البراء
ابن عازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر سفرا فلم أراه ترك ركعتين
اذا غابت الشمس قبل الظهر قال وكان لم يثبت عنده وقد استغفريه الترمذي ونقل عن
البخاري انه وآخرون قد جعله بعض العلماء على سنة الزوال لاعلى الرأية قبل الظهر
انتهى وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه به الحافظ في الهدى في هذا البحث
وأجاب عنه وذكر حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعا قبل
الظهر وركعتين بعدها وأجاب عنه واعلم أنه لا بد من حمل قول ابن عمر فلم أراه يسجد على
صلاة السنة والاقتضاه عنه انه كان يسجد على ظهر راحلته حيث كان وجهه وفي
الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته
حيث توجهت به وفي الصحيحين عن عامر بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته قال في الهدى وقد سئل الامام أحمد عن
النطوع في السفر فقال أرجو أن لا يكون بالنطوع في السفر بأس قال وروى عن
الحسن أنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون فبنتطوعون
قبل المكتوبة وبعدها قال وروى هذا عن عمرو بن عبد الله وجابر وأنس وابن
عباس وأبي ذر قوله باذان واحدا قائمتين فيه ان السنة في الجمع بين الصلاتين الاقتصار
على اذان واحد والاقامة لكل واحدة من الصلاتين وقد أخرج البخاري عن ابن

نسي للوجوب من الاستئذان والطيب لقوله ان وجد بخلاف الغسل فانه صريح في الوجوب لقوله واجب على كل محتمل فافترقا وفي رواية مسلم وعيس من الطيب ما يقدر عليه وفي رواية ولو من طيب المرأة وفي هذا راحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله ما يقدر عليه ارادة لتأكيده لفعله ما أمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر ويؤيده قوله ولو من طيب المرأة لانه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فاباحه للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكيده الامر في ذلك ويؤخذ من اقتضاه على المس الاخذ بالتخفيف في ذلك قال ابن المنير فيه تنبيه على الرفق وعلى تسهيل الامر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يجزئ منه من غير تناول قدر ينقصه فحضر بها على امتثال الامر فيه انتهى قال عمرو بن سليم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عذر البخاري أما الغسل فاشهد أنه واجب وأما الاستئذان والطيب فالحق أعلم أوجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث انتهى أشار به الى أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه فكان القدر المشترك تأكيدها لطلب الثلاثة وجزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه ويلحق بالاستئذان والطيب التزين باللباس

واستعمال الخمس التي عادت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الا في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والقول ولفظ أحمد ٩٧ وأخرجه مسلم وأبو داود في الطهارة

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة من ذكر أو أنثى حر أو عبد (غسل الجنابة) أي غسلا كغسل الجنابة وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريج عن سفيان غتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة فالتشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن تسكن نفسه إلى الروح إلى الصلاة ولا تمتد عينه إلى شيء يراه وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل قائل ذلك حديث من غسل واغتسل المخرج في السنن على رواية من روى غسلا بالتشديد قال النووي وذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف وأبطله والمواب الأول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي أنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح وله عني أنه باطل في المذهب (ثم راج) أي ذهب زاد في الموطأ في الساعة الأولى وصحح النووي وغيره أنهم من طلوع الفجر لأنه أول اليوم شرعا

مسعود أنه أمر بالآذان والأقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بمزدلفة قال ابن حزم لم نجد من روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقلت به ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لأبي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا صنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر من فعله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذا نزلهم ليصنعوا ويجمعهم قال الحافظ ولا يخفى فكأنه ولو تأني له ذلك في حق عمر لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجتهم لم يأت له في حق ابن مسعود وقد ذهب إلى أن المشرع أذان واحد في الجمع وأقامة لكل صلاة الشافعي في القديم وهو مروي عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون وقواء الطحاوي والبيهقي ذهب الهاديون وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروي عن أحمد أنه يجمع بين الصلاتين بأقامتين فقط وتمسك الأولون بحديث جابر المذكور في الباب وتمسك الآخرون بحديث أسامة المذكور في الباب أيضا لأنه اقتصر فيه على ذكر الأقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الأولون لأن حديث جابر مشتمل على زيادة الآذان وهي زيادة غير منافية فيه بين قبولها قوله ثم أناخ كل إنسان بغيره فيه جواز الفصل بين الصلاتين المجموعتين بمثل هذا وظاهر قوله ولم يملوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلي ثم حلوا المناظرة لقوله في الرواية الأخرى ثم ملأوا حاليهم وأعنته ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع أمابانه حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدها وبغير ذلك فذلك وإن لم يكن فالرواية الأولى أرجح لكونها في صحيح مسلم ويربهما أيضا الاقتصار في الرواية المتفق عليها على مجرد الاناخذ فقط

* (أبواب الجمعة) *

* (باب التغليب في تركها) *

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن أمرهم جلايصل بالناس ثم أفرق على رجال يتخلفون عن الجمعة يوتهم رواد أحمد ومسلم وعن أبي هريرة وابن عمر أنهم سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعداء منبره لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري وله نسخة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ثلاث جمع تم وأطاع الله على قلبه رواه الخمسة ولا جد وابن ماجه من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لأعرف اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في المعجم من مجله وقبل اسمه أدرع وقبل جنادة وقبل عمر وقد اختلف في هذا الحديث

١٣ نيل لكن يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجوز الغسل إذا كان بعد الفجر فاشهر بان الأولى أن يقع بعد ذلك (فكأنها قرب بيته) من الأولى ذكر أم أتي والبناء للوحدة للتأنيث أي تصديقها

متقربا الى الله تعالى وفي رواية ابن جرير عن عبد الرزاق قوله من الاجرم مثل الجزور وظاهره ان الثواب لم يجسد لكان قدز
الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة) ٩٨ ذكرنا وأتى والداه للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكانما قرب كبشا) ذكرنا
(أقرن) وصحبه لانه أكل
وأحسن صورة ولان قرنه يتقع
به وفي رواية النسائي ثم كالمهدي
شاة (ومن راح في الساعة
الرابعة فكانما قرب دجاجة)
بتلث الدال والفتح هو الفصح
(ومن راح في الساعة الخامسة
فكانما قرب بيضة) واستشكل
التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله
في رواية الزهري كالذي يهدي
لان الهدى لا يكون منها
وأجيب بانه من باب المشاكلة
أى من تسمية الشيء باسم قرينه
والى ذلك أشار ابن العربي والمراد
بالهدى هذا التصديق كادل عليه
لفظ قرب وهو يجوز به ما
والمراد بالساعات عند الجمهور
من أول النهار وهو قول الشافعي
وابن حبيب من المالكية وليس
المراد بها الساعات الفلكية
الأربعة والعشر بن التي قسم
عليها الليل والنهار بل ترتيب
درجات السابقين على من يليهم
في الفضيلة لتلايستوى فيه
رجلان جاتا في طرفي ساعة
ولانه لو أريد ذلك لاختلف الامر
في اليوم الثاني والماث وقيل
بل المراد الفلكية وهي اثنتا
عشرة زمانية صيفا وشتا وقد
روى النسائي مرفوعا يوم الجمعة
اثنتا عشرة ساعة وقال الماوردي

على أبي سلة فقبل عن أبي الجعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وهم
قال الدارقطني في العمل ورواه الحاكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه
وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة
والحاكم بلانظ من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه أصح
من حديث أبي الجعد وبلابر حديث آخر بلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا
فمن تركها استخفنا فاهمها وتهاونا الا فلا جمع الله له عمله الا ولا بارك الله له الا ولا صلاة له أخرجه
ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهى الحديث وأخرجه البزار من وجه آخر
وفيه على بن زيد بن جده قال الدارقطني ان الطريقين كليهما غير ثابت وقال ابن عبد البر
هذا الحديث واهى الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف
عند الطبراني في الاوسط بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد
منكم أن يتخذ الضئيلة من القسم على رأس مبلين أو ثلاثة تأتى الجمعة فلا يشهد هائلانا
فيطبع الله على قلبه وسبأني نحوه في الباب الذي بعده من حديث أبي هريرة والضئيلة
يكسر الضاد المعجمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يدك من مال أو عيال وعن
ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع
متواليات فقد نبذ الاسلام ورواه ظهروه هكذا ذكره موقوفوا له حكم الرفع لان مثله لا يقال
من قبل الراى كما قال العراقي وعن معرفة عند أبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليتبصدق بدينار فان لم يجسد فنصف دينار وعن
اسامة بن زيدة عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك
ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن
أنس عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند
الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء يوم الجمعة
ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها ثلاثا طبع على قلبه فجعله قلب منافق قال العراقي واسناده
جيد وعن عقبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه أناس يحبون اللبن ويحضر جون
من الجماعات ويدعون الجماعات وفي اسناده ابن لهيعة وعن أبي قتادة عند أحمد أيضا
بصحيح حديث جابر الأول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي
هريرة وابن عمر المذكور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الفتح قد اختلف
في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية العربية بفتح العين
وضم الراء وبالموحدة فقبل سمى بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حذيفة عن ابن
عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند
أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا باسناد قوى

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب
واستسكى بأن الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بعد الكهش

بطة ثم دجاجة ثم بيضة وفي أخرى دجاجة ثم مصغور ثم بيضة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث واثله عند الطبراني ٩٩ في الكبير مرفوعا ان الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فاذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب المصافير وقال مالك رحمه الله تعالى وامام الحرمين والقاضي حسين انهم المخطات لطيفة بعد الزوال لان الروح لغة لا يكون الا من الزوال والساعة في اللغة الجزء من الزمان وحملها على الزمانية التي يقسم النهار فيها الى اثني عشر جزءا يعد احوال النمرع عليه لاحتياجه الى حساب ومراجعة الآلات تدل عليه ولانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فالمتهجر الى الجمعة كالمهدي بدنة الحديث فان قالوا قد تستعمل الهجر في غير موضعها فيجب الحمل عليه جمعا قلنا ليس اخرجها عن ظاهرها بأولى من اخراج الساعة الاولى عن ظاهرها فاذا اتساوى على ما زعمت فما أوج قلت هل النائم جيبا بعد جيل لم يعرف ان أحدا من العصاة رضي الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة

وأحمد مرفوعا باسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال ويليه ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسهونه يوم العروبة فمضى بهم وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه وقبل لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه ويذكروهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بانه سيبعث منه نبي روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا واربعة جزم القراء وغيره وقيل ان قصبا هو الذي كان يجمعهم ذكروه ثعلب في أماليه وقيل سمى بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان يسمى يوم العروبة قال الحفاظ وفيه نظر فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة فالظاهر انهم غيروا أسماء الايام السبعة بعد ان كانت تسمى أول أهون جبار دبار مونس عروبة شيار قال الجوهرى وكانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة وهذا يشعربانهم أحدنوا لها اسما وهي هذه المتعارفة كالسبت والاحد الخ وقيل ان أول من سمى الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المشهور وقد تسكن وقرأ بها الاعمش وحكى القراء قصصها وحكى الزجاج كسرهما قال النووي ووجهه والفتح بانهم اتجمع الناس ويكثرون فيها كما يقال همزة ولمزة لكثير الهمز واللامز ونحو ذلك قوله لقدمت الخ قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الاعيان وأجيب عن ذلك باجوبة قطعنا ذكرها في أبواب الجماعة وسباني بيان ما هو الحق قوله ودعهم أي تركهم قوله أو ليختمن الله تعالى الختم الطبع والتغطية قال القاضي عياض اختلف المتكلمون في هذا اختلافا كثيرا فقبل هو اعدام اللطف وأسباب الخير وقبل هو خلق الكفر في صدورهم وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيرهم هو الشهادة عليهم وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من يدح ومن يذم قال العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه قلب منافق كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى وقد قال تعالى في حق المنافقين فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون قوله ثلاث جمع يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نالت الجماعات أو تفرقت حتى لو تركت في كل سنة جمعة لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحتمل أن يراد ثلاث جمع متوالية كما تقدم في حديث أنس لان موالات الذنب ومتابعتها مشعرة بقله المبالة به قوله ثم اوفاه في أن الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك ثم اوفاه فينبغي حمل الأحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بها وان وكذا لا تحتمل الأحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل باحاديث الباب على أن الجمعة من فروض الاعيان وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنهم افترض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض بإجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى وأجيب بان الروح كما قاله الأزهري يطلق لفظة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى قد دل على أنه لافضيلة لمن أتى به - الزوال لان الخلف بعد التهادي أمرا ولا يذكر

الساعات اثمها ثلاث على التكبير ايام والفرغ في فضيلة السبق وتخصيل الصف الاول وانتظارها والاشغال بالتنقل والذكر ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهب ١٠٠ بعد الزوال وحكى الصيدلاني انه من ارتفاع النهار وهو وقت الهجير (فاذا

خرج الامام حضرت الملائكة) الخطاى الخلاف في انهم امن فروض الاعيان او من فروض الكفايات وقال قال أكثر الفقهاء هي من فروض الكفايات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم قال الدارمي وغلطوا حكاية وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الروياني عن حكاية بعضهم وغلطه قال العراقي نعم هو وجه لبعض اصحاب قال وأما ما ادعاه الخطاى من أن أكثر الفقهاء قالوا ان الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر فان مذاهب الاثنية الاربعة متفقة على أنها فرض عين لكن بشرط يشترطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكى ابن وهب عن مالك أن شهود هامة ثم قال قلنا له تأويل أن أحدهما أن مالكاً يطلق السنة على الفرض الثاني أنه أراد سنة على صفة لا يشار كها فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسلمون وقد روى ابن وهب عن مالك عزيمه الجمعة على كل من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الاعيان قول الله تعالى اذ نادى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا وامنوا حديث طارق بن شهاب الا في الباب الذي بعده هذا ومنها حديث حفصة الا في أيضا ومنها ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاثرون السابقون يوم القيامة يريد أنهم أولوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم واختلفوا فيه فهذا ما قاله تعالى له فالتاسم لنا تبع فيه الحديث وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة وبوب عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والمحققان بأنه يدل على الفرضية قالوا لقوله فرض الله تعالى عليهم فهذا ما قاله فان التمسك بفرض عليهم وعلينا فضلوها وهدينا وقد وقع عندنا في رواية سفيان عن أبي الزناد باللفظ كتب علينا وقد أجاب عن هذه الأدلة من لم يبق بل بانها فرض عين باجوبة اما عن حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فبما قدم في الجمعة وأما عن سائر الأحاديث المشبهة على الوعيد فبصرفها الى من ترك الجمعة تهاونا جلا لا لمطلق على المقيد ولا نزاع في أن التارك لها تهاونا مستحق للوعيد المذکور وانما النزاع فيما تتركها غير متهاون وأما عن الآية فيها يقضي به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأما عن حديث طارق فبما قيل فيه من الارسل وسيأتي وأما عن حديث أبي هريرة الاخر فبمنع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضاً ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا وقد ردت هذه الاجوبة برود والحق ان الجمعة من فرائض الاعيان على سماع النداء ولو لم يكن في الباب الحديث طارق وأم سلمة الا تبين لكانا محتمة يوم به الجمعة على الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسل ستعرف اندفاعه وكذلك الاعتذار بان مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيراً لا يتسع هو ورجسته لكل المسلمين وما كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم بامرء الا في مسجده وقبائل العرب

خرج الامام حضرت الملائكة) الذين وظفتهم كناية حاضري الجمعة وما تشغل عليه من ذكر وغيره وهم غير الحفظة (يستعملون الذكر) أي الخطبة وزاد في رواية الزهري الاية طورا معهم ولمسلم من طريقه فاذا جلس الامام طورا العصف و جاؤا يستمعون الذكرك فكان البدء خروج الامام وانتهائه بجلوسه على المنبر وهو أول سماعهم للذكور في حديث ابن عمر عن أبي نعيم في الخطبة مر فوها اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بعصف من نور وأقلام من نور الحديث ففيه صفة العصف وأن الملائكة المذكورين غير الحفظة والمراد بطي العصف طي الفضائل المتعلقة بالمبادورة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وادراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعا وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ابن خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلانا فيقول اللهم ان كان ضالا فاهده وان كان فقيرا فاعنه وان كان مريضا فاعافه وفي هذا الحديث من الفوائد فضل الاعتسار يوم الجمعة والحض عليه وفضل التكبير اليها

وان الفضل المذکور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب
كانوا
الفضل على التكبير من غير ترتيب بالفضل ولو تعارض الفصل والتكبير لمراجعة الفصل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه منه إلى غيره بخلاف التبرك وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وإن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع وأن التقرب بالأهل أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالاتفاق في الهدى واختلف في الضحايا

والجمهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تجمع قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم عقب ب خروج الإمام وخروجه عند أول الوقت للجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاثنين من أول النهار فلعلم الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاعتسال وغيره ويكون مبدء الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمعنى الثانية بالنسبة للتمارو على هذا فآخر الخامسة أول الزوال

فيرفع الاشكال قال القسطلاني السنة في التبرك انما هي لغیر الامام أما الامام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلقائه قاله الماوردي وقوله في المجموع وأقره والله أعلم (عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل رجل يوم الجمعة) غدا شرعا (ويتطهر ما استطاع من طهر) بالتنكية للمباغة في التنظيف أو المراد به التنظيف باخذ الماء الشارب والظفر والعانة أو المراد بالنفس غسل الجسد وبالتطهير غيل الرأس وتنظيف

كانوا مقفين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمروا بالحضور مدفوع بان مختلف المتخلفين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله والتوعد الشديد لمن لم يحضر لا يكون حجة الاعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمتخلفين على تخلفهم واختصاص الاوامر بمن حضر جمعة صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين وكلاهما باطل أما الاول فلا يصح نسبة التقرير اليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد دهمه بأحراق المتخلفين عن الجمعة واخباره بالاطيع على قلوبهم وجعلها ككفلوب المنافقين وأما الثاني فمع كونه قصر الخطابات العامة بدون برهان تردده أيضا تلك التوعيدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصريحه صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك الوعيد للمتخلفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم الفرضية الاعلى فرض ان الطلب مقصور على مقعد ما يتسع له من الناس أو عدم امكان اقامتها في البقاع التي خارجة وفي سائر البقاع وكلاهما باطل اما الاول فظاهر وأما الثاني فكذلك أيضا لا يمكن اقامتها في تلك البقاع محلا وشرعا لا يقال عدم امره صلى الله عليه وآله وسلم باقامتها في غيره مسجده بدل على عدم الوجوب لانا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه اقامتها في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بما طابه الشارع الا باقامتها في غيره ونال يتم الواجب الابه واجب كوجوبه كما تقر في الاصول

(باب من يجب عليه ومن لا يجب)

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه انما الجمعة على من سمع النداء) الحديث قال أبو داود في السنن رواه جماعة عن سفيان مقصودا على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وانما أسنده قبضة انتهى وفي اسناده محمد بن سعيد الطائفي قال المنذرى وفيه مقال وقال في التقرير صدوق وقال أبو بكر بن أبي داود وهو ثقة قال وهذه سنة تقربها أهل الطائفة انتهى وقد تقدم محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلمة ونفرد به أبو سلمة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد بن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام مناكير منهم الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالغنة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضا من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن بهاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحمد بن الفضل ضعيف جدا والطحاوي ابن أرطاة وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به ورواه أيضا البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا والحديث يدل على أن الجمعة لا يجب الاعلى من سمع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد وامعق حكى ذلك الترمذي عنهم وحكا ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

الثياب ولا يذروا بن ساكر من الطهر (ويذهبن من دهنه) من باب الافتعال أي يطلن بالدهن ليزيلن شعر رأسه ولحيته به وفيه إشارة إلى التزبن يوم الجمعة (أو من طيب يته) ان لم يجد دهنًا أو وجع في الرأس فلا ينافي الجمع بينهما وأضاف الطيب

الى البيت اشارة الى أن السنة اقتضاها الطبيب في البيت ويجعل السنة عماله عادة وفي حديث أبي داود عن ابن عمر وأبو جهم من طيب امرأته أي ان لم يفضا نفسه طيبا ١٠٢ فليستعمل من طيبها وزاد فيه ويلبس من صلح ثيابه وفيه ان بيت الرجل

عمر وراوي الحديث وحديث الباب وان كان فيه المقاتل المتقدم فيتمدحه قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة ان البيهقي قاله شاهد فذكره باسناد جيد قال العراقي وفيه نظر قال ويغنى عنه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى فقال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرخص له فيه صلى في بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فأجب وروى نحوه أبو داود باسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال فاذا كان هذا في مطلق الجمعة فالتكبير عليه في خمرة الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي الامام في المسجد لانه الذي كان في زمن التبوذة لا الواقع على المنارات فانه محدث كما سيأتي وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة أو في خارجه وقد ادعى في البحر الاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها واستدل لذلك بقوله اذ لم تعتبر الآية وأنت تعلم أن الآية قد قيد الامر بالسعي فيها بالنداء لما تقرر عند أئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيها يستوي فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم ان مع الاجماع كان هو الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بجمعية الاجماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل انهم يوجبون الجمعة على أهل المصر وان لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم من كان خارجا عن البلد الذي تقام فيه الجمعة فقال عبد الله بن عمرو أبو هريرة وأنس والحسن وعطاء ونافع وعكرمة والحكم والاوزاعي والامام يحيى أنها تجب على من يؤويه الليل الى أهله والمراد انه اذا جتمع مع الامام أمكنه العود الى أهله آخر النهار وأول الليل واستدلوا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه الليل الى أهله قال الترمذي وهذا اسناد ضعيف انما يروى من حديث معاوية بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري وضعف يحيى بن سعيد القطان بسند الله بن سعيد المقبري في الحديث انتهى وقال العراقي انه غير صحيح فلا حاجة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك الى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصيت من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة أميال وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك ثلاثة وروى عن الشافعي فرسخ وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب الرأي وروى في البصر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها لا تجب على من كان خارج البلد وقد استدلل بحديث الباب على أن الجمعة من فروض الكفايات حتى قال في ضوء النهار انه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة ورد بأنه ليس في الحديث الا انها من فرائض الاهيان على سماع النداء فقط وليس فيه انها فرض كفاية

يطلق ويراد به امرأته (ثم يخرج) زاد ابن خزيمة عن أيوب الى المسجد ولا حرج من حديث أبي الدرداء ثم يمشي وعليه السكينة (فلا يفرق بين اثنين) في حديث ابن عمر عند أبي داود ثم لم يخط رقاب الناس وهو كناية عن التكبر أي عليه أن يكره فلا يخطي رقاب الناس أو المعنى لا يراهم رجلين فيدخل بينهما لانه ربما ضيق عليهم مما خصوص في شدة الحر واجتماع الانفاس وفي حديث أبي الدرداء ولم يخط أحدا ولم يؤذمه (ثم يصلي ما كتب له) أي فرض من صلاة الجمعة أو قدر فرضا أو نفلا وفي حديث أبي الدرداء ثم يركع ما قضى له وفي حديث أبي أيوب في ركع ان بداله وفيه مشروعية التافلة قبل صلاة الجمعة (ثم ينصت) بضم أوله من أنصت وقصه من نصت أي يكتم اذا تكلم الامام أي شرع في الخطبة زاد في رواية قرئ عند ابن خزيمة حتى يقضى صلاته ونحوه في حديث أبي أيوب (الاغفر له ما بينه) أي بين الجمعة الحاضرة (وبين الجمعة الاخرى) الماضية أو المستقبلة لانها ثمانية الاخر بفتح الخاء لا بكسر ها والغفرة تكون للمستقبل كما للماضي قال تعالى لا يغفر لك الله ما تقدم

من ذنبك وما تأخر وفي رواية قاسم بن يزيد خط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ابن جعلان عن عبد ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبله وزاد في رواية أبي هريرة عن عبد ابن جعلان وثلاثة أيام من التي بعدها

والمراد غفران الصغار لما زاده في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ما لم تغفر الكبار وهو لمسلم فانها اذا اغفرت لا تكفر
وليس المراد ان تكفر الصغار مشروط باجتناب الكبار اذا اجتنب ١٠٣ الكبار عمزده يكفر الصغار كما فلق به القرآن

المزني قوله تعالى ان يجنبوا
كبار ما تنهون عنه أي كل ذنب
فيه وعيد شديد تكفر عنكم
سبائكم أي غم عنكم
صغاركم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغار الا اجتنب
الكبار فاذا لم يكن صغار ترك كفر
رجح له ان يكفر عنه بقدر ذلك
من الكبار والا اعطى من
الثواب بقدر ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك قاله
الحافظ في الفتح وقد تنبى مجموع
ما ذكر من القس والقطيب الى
آخره ان تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضي
الله عنهما أنه قيل له) القاتل
طاوس بن كيسان المجيرى
الفارسي الماني قيل اسمه
ذكوان وطاوس اقبه (ذكروا)
قال في الفتح لم يسم طاوس من
حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمر بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغتنسوا يوم الجمعة) ان كنتم
جنباً (واغتسلوا رؤسكم)
ثما كسد لاغتسلوا من مطلق
الغتسل على العام لينبه على أن
المطلوب الغسل التام امتلا

على من لم يسمع بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عيناً ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رواح الجمعة واجب على كل محتلم رواه
القسائي وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً
الحديث الاول رجال اسناده رجال الصحيح الا عيسى بن عباس وقد وثقه العجلي
والحديث الاخر أخرجه أيضاً الحاكم من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
وهو صحيح غير واحد وقال الخطابي ليس اسناده هذا الحديث بذلك وطارق بن شهاب لا يصح
له سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انه قد اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراق فاذا قدمت مصبته فالحديث صحيح وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو جهة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو إسحق الأسفراييني بل ادعى بعض الخنفية الاجماع على
ابن مرسل الصحابي جهة اه على انه قد اندفع الاللال بالارسال بما في رواية الحاكم من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب ويؤيده
أيضاً ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن طريف من كان يؤمن بالله واليوم
الاخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافراً أو عبداً أو مريضاً في اسناده ابن لهيعة ومعاذ بن
محمد الانصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن تميم الداري عند العقيلي والحاكم أي أحد
وفيه أربعة ضعفاء على الولاة قاله ابن القطان وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولى لائل الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال فيه ابراهيم بن حاد ضعفه الدارقطني وعن أم عطية بالفظنهم ينعان
اتباع الجنائز ولا الجمعة علينا أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديثي الباب على أن الجمعة
من فرائض الايمان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد مملوك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود انها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب قوله أو امرأة وفيه
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير المجاز فلا خلاف في ذلك وما اختلفوا في الشافعي
يستحب لمن حضورها قوله أو صبي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجلب عليه مشقة
وقد ألق به الامام يحيى وأبو حنيفة الا معي وان وجد قائد الماشي ذلك من المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور ان وجد قائدا وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكتوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه قد يمهذوم مع سماعه
لانداء وان لم يجد قائدا لعدم الفرق بين الجمعة وغيرهما من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول ابواب الجماعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن الغاضة المله دون حتى الشعر مثلاً يجرى في غسل الجمعة وهو وافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالنال التطيب من الاذى واستعمال المدهن ونحوه (وان لم تكونوا جنباً) فاعتسلوا بالجمعة قاله القسطلاني

والتظاهر أن هذه هي المتصرفة دون الشرطية تنفي وجوب الغسل لصلاة الجمعة وأخفئته أن الاعتسال يوم الجمعة للجماعة
يجزى عن الجمعة سواء أوافوا الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظر نم روى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

نازلا أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والناصر والباقر والامام يحيى انها لا تجب عليه ولو
كان نازلا وقت اقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرنا اليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والنسفي انها تجب على المسافر اذا كان نازلا وقت اقامتها لا اذا كان
سائرا ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا أو يختص بالسائر وقد تقدم
الكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ألهل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيتعذر عليه الكلا فيرتفع ثم يحيى الجمعة فلا يحيى ولا يشهدا ويحيى الجمعة فلا يشهدا
ويحيى الجمعة فلا يشهدا حتى يطعم الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه) الحديث هو عند
ابن ماجه كما ذكر المصنف من رواية محمد بن مجلان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
أيضا وفي اسناده معدي بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني واحمد من حديث
حارثة بن النعمان وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قولنا أن يتخذ
الصبة بصاد مهمله مضمومة وبعدها باء موحدة مشددة قال في النهاية هي من العشر
الى الاربعين ضاها ومعز خاصة وقبل ما بين الستين الى السبعين ولفظ حديث ابن عمر أن
يتخذ الصبة قال العراقي بكسر الصاد المججمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يدك
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد المهمله من باب الباء الموحدة ما للفظ
والصبة بالضم ما صاب من طعام وغيره ثم قال والسريفة من الخيل والابل والغنم أو ما بين
العشرة الى الاربعين أو هي من الابل ما دون المائة وقال في فصل الصاد المججمة من حرف
النون الصبة مثلثة وكفرجة العيال ومن لا غنما فيه ولا كفاية من الرقعة والحديث
فيه الخ على حضور الجمعة والتوعد على التشاغل عنها بالمال وفيه انه الانسقط عن من
كان خارجا عن بلاد اقامتها وان طلب السكلا ونحوه لا يكون عذرا في تركها (وعن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس رضى الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فتقدم اصحابه وقال اختلف
فأصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألحقهم قال فلما صلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رآه فقال ما منعك ان تغدوم مع اصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألحقهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفت ما في الارض جميعا ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم الا خمسة
أحاديث وعدها وليس هذا الحديث في عاذه وعن هر بن الخطاب رضى الله عنه انه
أبصر رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا ان اليوم يوم الجمعة لخربت فقال هراخرج

اعتسلوا يوم الجمعة الا أن تسكونوا
جنباً وهذا أوضح في الدلالة على
المطلوب قال ابن المنذر وحفظنا
الاجزاء من أكثر أهل العلم من
الصحة والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتشر في المذاهب واستدل به
على أنه لا يجزى قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعا انتهى
(وأصيبوا من الطبيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس يحيا الطاموس
عن قوله ذكروا الخ (أما الغسل)
المذكور (فتم) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطبيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم أم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مر فو عامن جاء الى الجمعة
فلم يغتسل وان كان له طيب
فليس منه تخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مر سلا بعنه فان كان
صالح حقا ففيه ابن عباس احتل
أن يكون ذكره بعد ما نسيه
أو عكس ذلك قال في الفتح وكأنه
أراد أي البخاري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الاشرة الى ان ما عدا الغسل من

الطيب والذهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكيد كالغسل وان كان الترغيب وروى الجميع لكن الحكم يختلف فان
أما بالوجوب عند من يقول به أو ينأى كد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضى الله عنه أنه وجد حلة سيرة) بكسر السين

ورفع الياء أي حريجت وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كثوب خروذ كرابن فقول ضبطه كذلك عن المتفنين ولا يورى ذكر الوقت حلة - براء بالتأويلين على الصفة أو البدل وعليه أكثر المحدثين ١٠٥ لكن قال - يورى لم يأت فعلاه وصفا والحلة

لا تكون إلا نوبين وسيت
سيرا ما فيها من الخطوط التي
شبه السيور كما يقال فاقة عسيرة
إذا كمل الجماء عشرة أشهر (عند
باب المصداق قال) عمر (يار - ول الله
لو أنشئت هذه) الحلة (فلبسنا
يوم الجمعة ولا وفدا إذا قدموا
عليك) اسكن - سنا أولو للقي
للاشرط فلا يحتاج للجزاء وفي
رواية البخاري أيضا فلبسنا
للعبد والوفد (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انما
يلبس هذه) أي - حلة الحرير (من
لا خلاق له) أي لا حظ له ولا
نصيب له من الخير (في الآخرة)
كلمة من تدل على العموم ويشمل
الذكور والإناث لكن الحديث
مخصوص بالرجال انما يدل
اخر على اباحة الحرير للنساء (ثم
جاءت ر - ول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم منها) أي من جنس
الحلة السيرة (حال فاعطى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه منها)
أي من الخلال (حله) يقال عمر
يارسول الله كسوتها) أي الحلة
(وقد قلت في حلة عطار) يضم
العين وكسر الراء وهو ابن خباب
ابن زرارة لعمري قدم في وفدي
تيم على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وله صحبة (ما قلت)
من انه انما يلبسها من لا خلاق له
(قال رسول الله صلى الله عليه وآله)

فان الجمعة لا تجب من - - - فرروا الشافعي في - - - (ما حديث ابن عباس فقال
الترمذي انه غريب لا يعرفه الا من - - - هذا الوجه ثم قال قال يحيى بن سعيد قال - - - وذكر
الكلام الذي ذكره المصنف وفي اسناده الطحاوي بن ارماء قال اليه في ان يرد به الحجاج وهو
ضحيك وقال العراقي في شرح الترمذي - - - فيه الجمعة وروى مال ابن العربي الى صحيح
الحديث وقال ما قاله شعبة لا يؤثر في الحديث وقال هرص جميع - - - المصنف لان
الغزو أنقل من الجماعة في الجمعة وغيرها وجامعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو
أفضل من طاعته في صلاة الجماعة ونعقبه العراقي فقال - - - هذا الكلام ليس جاريا على
قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة
الاسناد اتصاله فالمنقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يحبون
بالمرسل فكل من لا يمتنع بالمرسل لا يمتنع به عن المدايس - - - كي النووي في شرح المذهب
وغیره اتفاق العلماء على انه لا يمتنع به عن المدايس مع احتمال الاتصال فكيف مع
نصريح شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث بان الحكم لم يسمع من مقسم الموثق الحديث
لا كان حجة واضحة وإذا لم يثبت فالحجة قائمة بغيره من حيث تعارض الواجبات وانه يقدم
أهمها ولا شك ان الغزو أهم من صلاة الجمعة إذا جمعة لها خاف عند قوتها بخلاف الغزو
خصوصا إذا تعين فانه يجب تقديمه وأيضا فالجمعة لم تجب قبل الزوال وان وجب السعي
اليها قبله في حق من سمع النداء ولا يمكنه ادراكها الا بالسمي اليها قبله ومن هذه - - - يمكن
أن يكون حكمه عند ذلك حكم ما بعد الزوال اه وأما ان ثرا المروي عن عمر فذكره الحافظ
في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور ان أبا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر
الصلاة وأخرج أبو داود في المراسم - - - بن رابن أبي شعبة عن الزهري انه اراد ان يسافر يوم
الجمعة فصوره فقبل له في ذلك فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة وفي
مقابل ذلك ما أخرجه انه ارططن في الافراد عن ابن عمر مرفوعا فقام من مافر يوم الجمعة
دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وفي اسناده ابن ابي عمير وهو مختلف فيه وما أخرجه
الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن زهري عن
ابي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من - - - مافر يوم الجمعة دعا عليه
ملائكة ان لا يصاحب في سفره ولا تقضى له حاجة ثم قال الخطيب الحسين بن علوان غيره
اثبت منه قال العراقي فدل ان الخطيب الكلام في المسألة - - - هذا وقد كذب يحيى بن
معين ونسبه ابن حبان الى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وانه مما كذب
فيه على مالك وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال
الى - - - أقوال - - - الاول الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء فمن الصحابة عمر بن
الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمرو من التابعين الحسن وابن
سيرين والزهري ومن الأئمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة عنه والا وازاعي

١٤ نيل ت والهر وسلم) (انما لم أكسها ثيابها) بل انقطع بها في غير ذلك وفيه دليل على انه
يقال كسها إذا أعطاه كسوتها أم لا ولم أعطينا كسها ثيابها رخصت بها حاجتها ولا يجدر أعطينا كسوتها ثيابها بالقي

درهم لكنه بشكل عامهما من قوله (فكساها عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (أخاه) من أمه عثمان بن حكيم قاله المنذري أو هو أخوه زيد بن الخطاب لأمه ١٠٦ - أمه بنت وهب قاله الدمياطي أو كان أخاه من الرضاغة (بكذا مشركا) واختلفا

في اسلامه فان قلت الصحيح ان الكفار مخاطبون بقروع الشريعة ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم فكيف كساها عمر أخاه المشرك أجب بأنه يقال كساها إذا أعطاه كذا وقابسه أم لا فهو إنما أهدها له لينتفع به أو لا ينز منه لبسها ووجه الاستدلال بالحدث من جهة دلالة على استحباب التجمل يوم الجمعة والتجمل يكون باحسن الثياب والسكره صلى الله عليه وآله وسلم على عمر رضي الله عنه لم يكن لأجل التجمل بل ليكون تلك الملة كنت حريرا قال القسطلاني وأفضل ألوان الثياب البياض الحديث البسوا من ثيابكم البياض فانهم اخبر ثيابكم وكفوا فيهم ما رواه الترمذي وغيره وصححه ثم ما صبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا بل يكره لبسه كما صرح به البندنجي وغيره ولم يلبسه صلى الله عليه وآله وسلم وأبى البرود في البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة اه أقول هذا عجيب من القسطلاني كيف حكم بكرهاته لبس ما صبغ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبسه مع ثبوت لبسه لذلك فقد أخرج مسلم وأبو داود وغيره

وأحمد بن حنبل في رواية المشهورة عنه وهو القول القديم للشافعي وحكام ابن قدامة عن أكثر أهل العلم راقول الثاني المنع منه وهو قول الثاني في الجديد وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعن مالك وأما جواز لبس الجهاد دون غيره وهو إحدى الروايات عن أحمد والرابع جواز لبس الواجب دون غيره وهو اختيار أبي الحسن المروزي من الشافعية ومال إليه امام الحرمين وأما من جواز لبس الطاعة واجبا كان أو مندوبا وهو قول كثير من الشافعية وصححه الرافعي وأما بعد الزوال من يوم الجمعة قال العراقي قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جواز لبس كذلك فقد ذهب أبو حنيفة والأوزاعي إلى جواز كسائه لثوب ولو كان في ذلك عامة العلم وقرى بابر الجمعة وبين غيرهما من الثوب بوجوب الجمعة في الجمعة دون غيرها وظاهر جواز السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله لعدم المنع من ذلك وحديث أبي هريرة وكذلك حديث ابن عمر لا يصحح لاحتجاجهم بما على المنع لما عرفت من ضعفه وما هو ارضاه ما هو أمض من ماله وما خالفه ما هو الاصل فلا يفتل عنه الا بناقل صحيح ولم يوجد وأما رقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز ان قدر وجب عليه الحضور والاراحتى حصل مضرة من تخلفه لجمعة كالانقطاع عن الرقعة التي لا يتكسر من لبسها الامعاء وما شابه ذلك من الاعذار وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعذر اطر فجواز ما كان ادخل في المشقة منه أولى

(باب انعقاد الجمعة باربعين واقامته في القرى)

(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قائداً إليه بعد ما ذهب بصره عن أبيه كعب رضي الله عنه ما انه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لاسه بد زرارة قال فقلت له اذا سمعت النداء ترحم لاسه بد زرارة قال لا به أول من جمع بين هزم النبي من سره بنى ياضة في نقيع يسال له نقيع تخضيمات قات كم كنتم يومه لما قال أربعون رجال رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه كان أول من صلى بنا صلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه قال الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور قوله هزم النبي هو بفتح الهاء وسكون الزاي المطاوعة من الارض والنبيت بفتح النون وكسر الاء الموحدة وسكون الياء التحتية وبعدها ثمانية فوقية قال في القاموس هو أبو يحيى بالعين اسمه عمرو بن مالك اه والمراد به هاهنا موضع من حرة بني ياضة وهي قرية على ميل من بلاد ينة بنو ياضة بطن من الانصار قول في نقيع هو بانون ثم الفاء ثم الياء التحتية بعد ما عرفت اه قوله تخضيمات بالهاء المحجمة وكسر الخاء المحجمة موضع معروف قوله أربعون رجال استدله من قال ان الجمعة لا تنعقد الا باربعين رجلا والى ذلك ذهب

واحد من حديث غائصة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس ما عدا ثوبه عليه من ط الشافعي
مرحل من شهر أسود قال الحافظ الشوكاني في نيل الاطراف لا يشيد على انه لا كراهة في لبس الاسود وقد أخرج أبو داود

وانساني من حديث عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد قسودا فابسم الله رقي فيها وجد قهرا في جميع الصوف
فقد نهاها قالت وكان نهيها لرائحة الطيبة اه وقد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة

موداه والتفرقة بين ما صبح قبل

النسج فلا يكره له وما صبح
بعد النسج فيكره له لا دليل
عليه اسوى الراى المحض والله

علم في هذه الاحاديث التصريح
بانه صلى الله عليه وآله وسلم ليس
المصوغ مطلقا ولا يلزم من نزعه

لذلك الكراهة وروى العابراني
من حديث أم سامة انها قالت ربحا
صبح رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم رداءه أو أزاره بن عفران
أو ورس ثم يخرجه - ما وفي
البخارى من حديث ابن عراما

المنيرة فأتى وأبى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصبح بها فانا
أحب أن أصبح بها وفي سنن أبي

داود كان يصبح بالورس والزعفران
حتى عمامته فتأمل والمدة أن
يزيد الامام في حسن الهيئة

والعفة والارتداد لا يتبع ويترك
له واد لانه أرى الآن خنى
مفسدة تنزق على تركه من اطمان

أوغر يروى وقد أخرج البخارى
الحديث في الهيئة ومسلم في
الاباس وأبو داود والنسائي في

الصلاة (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لولا مخافة

(نأشق على امتي أو على الناس)
لما من الراوى ولا يذرا ولولا ان
أشق على الناس باعادة لولا ان أشق

قال المافظ ولم تقف عليه بهذا
لأنه في نهي من الروايات عن مالك

الشافعي وأحمد في الروايتين عنه وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن ربيع
عبد العزيز وجه الاستدلال بحديث الباب ان الامة أجمعت على التراط الممدد والاصل
انظر فلا تصح الجمعة الا بعد ثبات بدائل وقد ثبت جوازها باربعين فلا يجوز بأقل منه
الابدليل صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي فلو اولى
ثبت صلاته لما باقل من اربعين واجيب عن ذلك بانه لا دلالة في الحديث على اشتراط
الاربعين لان هذه واقعة بين وذلك ان الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو مكة قبل الهجرة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما من اقامتها هنا لان
أجل الكفار فلما هاجر من هاجر من أصحابه الى المدينة كتب اليهم يا محمد ان يجتمعوا
لنحوه وانفق ان عدتهم اذا كانت اربعين وليس فيه ما يدل على ان من دون الاربعين
لا تنفعهم الجمعة وقد تقررت في الاصول ان وقائع الاعيان لا يخرجهم اهل العموم وروى
عبد بن حميد وعبد الرزق عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل ان يقدم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقبل ان تنزل الجمعة قالت الامار ليلوا يوم يجتمعون فيه كل أسبوع
ولانصارى مثل ذلك فلم يجعل يوما يجتمع فيه فنذر الله تعالى رثا كرهه فجاءه يوم
العروبة واجتمعوا الى أسامة بن زرارته الى يومه يومئذ كعيز وذكروهم فسموا الجمعة
حبر اجتمعوا اليه فذبح اهدم شاة فتغدوا وتغشوا منها فأنزل الله تعالى في ذلك به - ديانها
الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الاية قال المافظ ووجه له نيات الا أنه مرسل
وقوله - لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بأقل من اربعين يروى - حديث جابر
الا في باب انتفاض العمد لتصريحه بانه لم يبق معه صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا
عشر رجلا وما أخرجه الطبراني عن أبي مسعود الانصاري قال أول من قدم المدينة من
لها جبر بن مسعود بن عمرو وهو أول من جمعهم يوم الجمعة قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهم اثنا عشر رجلا وفي اسناد صالح بن أبي الاخير وهو ضعيف قال المافظ
ويجمع بينه وبين حديث الباب بان أسامة كان أميراً ومعه عبا - ان اماما وما أخرجه
الطبراني أيضا وابر عدى عن ام عبد الله الدوسية مرفوعا بالجمعة واجبة على كل قرية
فيها امام وان لم يكونوا الا اربعة وفي رواية رار لم يكونوا اربعة فزارهم - م الامام وقد
ضد عفه العابراني وابن عدى وفيه موقوف قال في الحديث وهو منقطع وأما احتجاجهم
بحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي بلفظ في كل اربعين فافوقها بجمعة واضعفة وفطر
ففي اسناده بعد تسليم انه مرفوع عبيد العزيز بن عبد الرحمن قال أحمد ان ضرب على
أحاط به فأنه كذب أو موضوع وقال النسائي ليس بنقطة وقال الدارقطني منكر
الحديث وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال البيهقي هذا الحديث لا يحتج عنه ومن
الغرائب ما استدل به البيهقي على اعتبار الاربعين وهو حديث ابن مسعود قال جمعنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعت آخر من أناه ونحو اربعون رجلا فقال انكم
مصدون ومنصورون ومفتوح لكم فان هذه الواقعة قصدها النبي صلى الله عليه

ولا عن غيره وقد أخرجه الدارقطني في الموهبات في طريقه والعباد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه هذا الاسناد بلفظ أو على
الفاصل لم يعد قوله لولا ان أشق وكذا رواه كثير من رتبة اوطأى لولا المشقة موجودة (لا مرتهم - م) أمر ايجاب (بالسؤال) أي

باعتباره لان السؤال هو الالفة وقد قبل انه يطابق على الفعل ايضا فعلى هذا التقدير والسؤال المذكور على الصحيح وحكى في الحكم ثابته وانكر ذلك الازهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فرضاً أو ثلاثة أو عام وقد روي فيه الجمعة بل هي أولى لما احتج به

من طلب تحسين الظاهر من النفس لوانه يطابق على الفعل ايضا فعلى هذا التقدير والسؤال المذكور على الصحيح وحكى في الحكم ثابته وانكر ذلك الازهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فرضاً أو ثلاثة أو عام وقد روي فيه الجمعة بل هي أولى لما احتج به

والا وسلم ان يجمع أصحابه ليس بهم فاتفقوا ان اجتمع لهم منهم هذا العدد قال السيوطي وايراد البيهقي له هذا الحديث أقوى دليل على انه لم يجد من الاحاديث ما يدل على مسئلة صريحاً اهـ واهـ لم ان الخلاف في هذه المسئلة من شمس جدار قد ذكر الحافظ في فتح الباري خمسة عشر مذهباً فقال وجهه له ما للعلماء في ذلك خمسة عشر قولاً واحداً نصح من الواحد عشرة له ابن حزم قلت وحكاها الدارمي عن القائلين ومالك صاحب البصرة عن الحسن بن صالح الثاني اثنا عشر كالجاعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى الثالث اثنا عشر مع الامام عن أبي يوسف ومحمد بن قيس وحكاها في شرح المذهب من الازهرى وأبي نوري وحكاها في البصرة عن أبي العباس ونحوه له للهادي والازهرى والنوري الرابع ثلاثة معاً عن أبي حنيفة قلت رابعه المذهب المؤيد بالله وأبو طالب وحكاها ابن المنذر عن الازهرى وأبي نوري واختاره المزني والسيوطي وحكاها عن النوري والليث الخامس سبعة حكى عن بكرمة السادس تسعة عن درية السابع اثنا عشر عنه في رواية قلت وحكاها عنه المتولي والماوردي في الحاوي وحكاها الماوردي أيضا عن الازهرى والازهرى ومحمد بن الحسن الثامن مثله غير الامام عنده حق التاسع عشر عن في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون في روايته أيضا عن مالك الحادي عشر اربعة عن بالامام عن الشافعي قلت ومعه من قدمنا ذكرهم كحكي ذلك السيوطي الثاني عشر اربعة عن غير الامام روي عن الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة الثالث عشر نحو عن راجد في رواية كاي عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر عن ثمانون حكاها المازري الخامس عشر جمع كثير بغير قيد قلت حكاها السيوطي عن مالك قال الحافظ واعل هذا الاخير ارجحاً من حيث الدليل واعلم انه لا مستند لاشتراط ثمانين أو ثلاثين أو عشرة من أو تسعة أو سبعة كما انه لا مستند لاحتكام الواحد والمنفرد وأما من قال انها نصح باثنين فاستدل بان العدد واجب بالحديث والاجماع ورأى انه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص وقد صحت الجماعة في سائر المراتب اثنين ولا فرق بينهما وبين الجماعة ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان الجماعة لا تنه قد لا يكدر وهذا القول هو الرابع عندي وأما الذي قال بثلاثة فقرأى العدد واجباً في الجمعة كالمسألة شرط العدد في المأمومين المسعفين للخطبة وأما الذي قال بأربعة فاستند به حديث ام عبد الله الدوسية المتقدم وقد تقدم انه لا ينتهض للاحتجاج به وله طريق أخرى عند الدارقطني وفيه امتروكون وله طريق ثالثة عنده أيضا وفيه امتروكون قال السيوطي قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه ان الطرف التي لا تغني لكل واحدة منها من متروك لا نصلح للاحتجاج وان كثرت وأما الذي قال باثني عشر فاستند به حديث جابر في الانصاف وسيأتي وفيه انه يدل على صحتها بهذا المقدار وأما من النصح الاجم فاستند بالاجماع ونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك وأما من قال باشتراط الثلثة فاستند ما أخرجه الطبراني في الكبير والدارقطني عن أبي امامة

من طلب تحسين الظاهر من النفس لوانه يطابق على الفعل ايضا فعلى هذا التقدير والسؤال المذكور على الصحيح وحكى في الحكم ثابته وانكر ذلك الازهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فرضاً أو ثلاثة أو عام وقد روي فيه الجمعة بل هي أولى لما احتج به

بالملائكة وبني آدم من تغير القوم وفي حديث علي عند البزار ان الملائكة لا يزدومون الصلوة على يمينه القرآن حتى يضع يده على فيه الحديث ولا جدوا بن حبان السؤال مطهر مرة لاقم مرصاة للرب وله ابن خزيمة فضل الصلاة التي يستلها على الصلاة التي لا يستلها سبعة ونحوها قال الشافعي في حديث الباب دليل على ان السؤال ليس بواجب لانه لو كان واجبا لصرهم به شق اراهم يشق اهـ والى القول بعدم وجوبه ما رأ أكثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الاجماع لكن حكى الشيخ أبو حامد وقبعه الماوردي عن ابن راهويه انه قال هو واجب لكل صلاة فن تركه عند ابطال صلاته وعن داود انه قال هو واجب لكل ليس شرطاً واحتج القائل بوجوبه بورد الامرية في حديث امامة هذا ابن ماجه مرفوعاً وكوا ولا جد نحوه من حديث العباس وللموطا عليكم بالسؤال ولا يثبت شيء منها وعلى تقدير الصحة فالمتنى في مذهبهم حديث الباب الامرية مقيد بكل صلاة لا مطلق

الامر ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو الوفاء في الامع فيه قال
دليل على ان الاستدعاء على جهة الذنب ليس بامر حقيقة لان السؤال عند كل صلاة مندوب وقد أخذ به الشارع انه لم يأمر به

له والرجح في الاصول ان المندوب ما موربه وفيه دليل على استحباب السواك للفراتر والنوافل لقوله كل صلاة أو المراد المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ١٠٩ وهذا اختيار أبي شامة وذكر في الفتح لذلك

مؤيدان والله تعالى أعلم به أيضاً على ان الامر يقتضي التكرار لان الحديث يدل على كون الماشقة هي المنة عن الامر بالسواك ولا مشقة في وجوبه وانما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا نظر لان التكرار هنا لم يؤخذ من مجرد الامر وانما أخذ من تقييده بكل صلاة وقال المهلب فيه ان المندوب يرتفع اذا خشى منه المخرج وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عليه من المشقة على امته وفيه جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم لم فيقال ينزل عليه فيه نص قال ابن تينق العبد وفيه بحث قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (كثرت عليكم في استعمال السواك أي بالغت في تكرير طلبة منكم أو في ايراد التكرير فيه وقال ابن التين معناه لهذا كثرت عليكم وحقيق أن أعمل وحقيق أن أطيع وأوجه الاستدلال بهذا الحديث من جهة ان الاكثر في السواك والحث عليه يتناول الفعل عند كل الصلوات والجمعة أو لاها لانه يوم قد حرم فشرع فيه تنظيف القم تطيباً للذكر الذي هو أقوى من الفسل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة على الخمسين رجلاً وليس على مادون الخمسين جمعة قال السيوطي لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للصحة فلا يلزم من عدم وجوبه على مادون الخمسين عدم صحتها ثم راسا ان تراجم كثير من دون تقييد به عدد مخصوص فستنده ان الجمعة شعار وهو لا يحصل الا بكثرة تغليظ أعداد المؤمنين وفيه أن كونه مائة مائة لا يلزم ان يتقضى وجوبه بانتهاء العدد الذي يحصل به ذلك على أن الطالب له امن العباد كما باوسنة مطلق عن اعتبار اشعاره في الدليل على اعتبار وكتبه صلى الله عليه وآله وسلم لم الى مصعب ابن عمير أن ينظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور فيجمع النساء والابناء فاذا مال النار من شطره عند الزوال من يوم الجمعة تفرجوا الى الله تعالى بركعتين كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس غاية ما فيه ان ذلك باب أصل المذروعية وليس فيه اعتباره في الوجوب فلا يصلح التمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار والزم قصر المذروعية الجمعة على بالتشارك المسكين في مسكونه اليهود وان باطل على انه يعارض حديث ابن عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه كان اجتماعهم لذكر الله تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد لولا ما قدمنا من ان الجمعة يعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد أو اثنان فيما تقدم احداهما الى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم فاذا بالاثان فنافوقهما جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعقدت سائر الصلوات بها بالاجتماع والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يحا فغيرها الا بدليل ولا دليل على اعتبار عدد فيها ازائد على المعتبر في غيرها وقد قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث وهذا قال السيوطي لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيينه، ومخصوص (وعن ابن عباس رضي الله

تعالى عنه) ما قال أول جمعة جئت بها جئت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوان من البصرين رواء البخاري وأبو داود وقال بجوان قرية من قرى البصرين) قوله أول جمعة جئت زاد أبو داود في الاسلام قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رواية بكهة قال في الفتح وهو خطأ بلا صرية قوله بجوان يضم الجيم ويخفيف الواو وقد تم من ثمانية ختمة قوله من قرى البصرين فيه جواز إقامة الجمعة في القرى لان القاهرة ان عبد القيس لم يجمعوا الا بمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالاداء والشرعية في زمن نزول الوحي ولانه لو كان ذلك لا يجوز لقرآن فيه اقرآن كما استدلل بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بانهم لم يقرأوا والقرآن ينزل في يومه وحكي الجوهرى والزنجشري وابن الاثير ان جوان اسم حصن البصرين قال الحافظ وهذا لا ينافي كونه قرية وحكي ابن التين عن أبي الحسن النعماني انه مائة ومائتين في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (يقرأ في القبر يوم الجمعة الم تنزيل) في الركنة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركنة الثانية بكاءه ما وجد فيها كما في المعجم الصغير للطبراني من حديثه على انه

صلى الله عليه وآله وسلم معاً في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في استاذة ضعف وزاد الاصيلي حين من الدهر والمراد انه يقرأ في كل ركعة بسورة وكذا بينه مسلم ١١٠ من طريق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه بلفظ بالم تنزيل في الركعة

الاول وفي الثانية هل أتى على الانسان والحكمة في قراتهما الاشارة الى ما فيها من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة لان ذلك كان ويكون في يوم الجمعة ذكره ابن حبان وقروته تقريرا حسننا والتعبير بكان يشهد بما اظنته صلى الله عليه وآله وسلم على القرائتين ما فيها وعرض بانه ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاء قويا واكثر العلماء على ان كان لا يقتضي المداومة والجواب انه ورد في حديث ابن مسعود انما يصح مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك أخرجه الطبراني بلنظا يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجالها ثقات لكن صواب أبو حاتم ارساله بالجمله قال زيادة نص في ذلك فدل على السنية وبه أخذ الكوفيون والشافعي وأحمد وأصحاب وقال به أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وكره مالك رحمه الله في المداومة للإمام أن يقرأ بسورة فيما يجده خوف القضاة على المصابين ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لان الجهرية يؤمن معها القضاة وأوجب بانه صحيح من حديث ابن عمر عن أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة

نفس الحديث من كونه اقربية أصح مع احتمال أن يكون في أول الامر قرينة ثم صارت مدينة وذهب أبو حنيفة وأصحابه وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأسند ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام وحنيفة وغيرهما ان الجمعة لا تقام الا في المدن دون القرى واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام مرفوعا لاجمة ولا تنطبق الا في مصر جامع وقد ضعف أحمد رفعه وصحح ابن حزم وقفه ولا اجتماع فيه مصرح فلا ينتمى للاحتجاج به وقد روى ابن أبي شيبة عن عمر انه كتب الى أهل البصرين ان جمعوا حيث ما كنتم وهذا سهل المدن والقرى وصححه ابن خزيمة وروى البهي عن الليث بن سعد ان أهل مصر وسواحلها كانوا يجتمعون على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيها رجال من الصحابة وأنسج عبد الرزاق عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجتمعون فلا يعتب عليهم فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع ويؤيد عدم اشتراط المصر حديث ام عبد الله الدوسية المتقدمة وذهب الهادي الى اشتراط المسجد قال لانهم لم تقم اذ فيه وقال أبو حنيفة والشافعي والمؤيد بالله وسائر العلماء انه غير شرط قالوا اذ لم يعل دليها قال في البهراقات وهو قوي ان صحت صلواته صلى الله عليه وآله وسلم في بطن الوادي اه وقد روى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم في بطر الوادي ابن سعد وأهل السير ولو سلم عدم صحة ذلك لم يدل فعلها في المسجد على اشتراطه

(باب التظليل والتجمل للجمعة وقصدها بكنية والنيكيز والدون من الامام)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر في يوم الجمعة ما على أحدكم نواش ترى نوبين ليوم الجمعة سوى نوبين مهنته رواه ابن ماجه

وأبو داود وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وان كان له طيب مس منه رواه أحمد الحديث الاول له طرق عند أبي داود ومنها عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنها عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البخاري وليوسف صحبة وذكر غيره ان له رواية ومنها عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام وأخرجه في الموطأ بالاعاير ورواه ابن عبد البر في القعيد من طريق يحيى بن سعيد الاموي عن يحيى بن سعد الانصاري عن حمزة عن عائشة قال في الفتح وفي استاذة نظر والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وهو عند البخاري ومسلم وأبي داود والشافعي بالفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان يستن وان يمس طيبا ان وجد قال البخاري قال عمرو بن سليم الانصاري روى الحديث عن أبي سعيد اما الغسل فانه واجب واما الاستن والتطيب فانه واجب اما لا ولكن هكذا في الحديث والحديث الاول يدل على احتساب لبس الثياب الحسنة

الظاهر في حديثهم فطالت التفريضة ومناسبة يراد هذا الحديث في الجملة كما قال الزين بن المير من جهة ان ذلك من يوم جله ما يتعلق بخصل يوم الجمعة لاخصاص صحتها بالواجبة على قرائتها في السورتين وانهما الحديث ما بين كوفي ومذني

وفيه رواية التميمي عن التميمي والتعميز والعنفه واخرجه مسلم والشافعي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كلكم راع) ١١١ أى حافظ ملتزم صلاح ما قام عليه وهو

ما تحت نظره فكل من كان تحت

نظره شئ فهو ملوب بالعدل
فيه والقيام به الحله في دينه
ودنياه ومعلقاته فان وفى بما
عليه من الرعاية حصل له الخ
الاوفر والجزاء الا كبروا لاطالبه
كل واحد من رعيته في الآخرة
بحقه (وكلكم) في الآخرة
(مسؤل عن رعيته الامام راع)

فبين ولى عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع الترجمة لانه لما كان عليه
ان يراعى حقوقهم ومن جانتها
اقامة الجمعة فيجب عليه اقامتها

وان كانت في قرية فهو راع عليهم
(مسؤل عن رعيته والرجل
راع في أهله) يوقم حقوقهم من
الدقة والكسوة والعشرة

(وهو مسؤل عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها) بحسن
تدبيرها في المعيشة والنصح له
والامانة في ماله وحفظ عياله

واضافه ونفسها (ومسؤل عن
رعيته او الخادم راع في مال سيده)
يحفظه ويقوم بما يـ تحق من
خدمته (ومسؤل عن رعيته

قال ابن عمر أو سالم أو يونس
(وحديث ان قد قال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع في مال أبيه) يحفظه ويدبر
صلته (ومسؤل عن رعيته
وكلكم راع) أى هو من حافظ

يوم الجمعة وتخصيصه بلبوس غير ملبوس سائر الايام وحديث أبي سعيد فيه مشروعية
الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والتطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
في أبوابه وأما لبس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب التطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روى عن أبي هريرة باسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح انه كان
يوجب التطيب يوم الجمعة ربه قال به من أهل الظاهر وبانه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزي وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل
(وعن سلمان الشافعي رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعتدل رجل

يوم الجمعة ويتهجر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت للامام اذا تكلم الا غتره

ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري) قوله وبتهطر بما استطاع من طهر
في رواية الكشي من طهره والمراد الما الغة في التظيف ويؤخذ من عطفه على يعتدل
ارافاضه الماء تنكفي في حصول الغسل قال في الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وباتطهر
غسل الرأس قوله ويدهن المراد به ازالة شعث الشعر به وفيه اشارة الى التزين يوم الجمعة
قوله أو يمس من طيب بيته أى ان لم يجد دهنه قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو يمس في الواو
واضافته الى البيت تؤذن بان السنة أن يتخذ المرء نفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة
فيمدخره في البيت وهذا مبني على أن المرء حقيقته ليس في حديث عبد الله بن عمر عند

أبي داود أو يمس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لم يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل
من طيب امرأته وعند مسلم من حديث أبي سعيد بافظ ولو من طيب المرأة وفيه ان المرء
بالبيت في الحديث اسراة الرجل قوله ثم يروح الى المسجد في رواية للبخاري ثم يخرج وفي
رواية للاحمد ثم يمشي وعابه الكشي زاد ابن خزيمة الى المسجد قوله ولا يفرق بين اثنين

وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد ثم لم يخطر رقاب الناس وفي حديث أبي الدرداء
ولم يخط أحدا ولم يؤذ فيه كراهة التفریق ويخطى الرقاب وأذية المسلمين قال الشافعي
اكره الخطى الا ان لا يجد السبل الى المصل الا بذلك انتهى قال في الفتح وهذا يدخل

فيه الامام ومن يريد وصل الصف المقطع ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى
وضعه الذي قام منه لضرورة واستغنى المتولى من الزانية من يكون معاقا لدينه
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيص بدون تخصيص ويمكن أن يـ بتدل لذلك
بحديث أبي بن مكرم وأولو الاحلام والنهي اذا كان المقصود من الخطى هو الوصول
الى الصف الذي يلي الامام في حق من كان كذلك وكان مالك يقول لا يكره الخطى الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وبأى بقية الكلام الى الخطى في باب الرجل

ملتزم صلاح ما قام عليه (ومسؤل عن رعيته) وفي هذا الحديث من اليك انه مسلم اولاً ثم ختمه نائيا وقسم الخصوصية
الى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ثم علم فالناظر قوله وكلكم راع فاع تاكيد اوردا

لجوزالى الصدر ياتوا طه موم الحكم أولا وآخرا قيل وفي الحديث ان الجمعة تقام بغير اذن من السلطان اذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ ان اذن السلطان عندهم ليس بشرط اصحتها باعتبار ارباب الرضا والالتزام به قال

المالكية وأحمد في رواية عنه وقال الحنفية وهو رواية عن أحمد أيضا انه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله امام جائر أو عادل لاجع الله له شهرا رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما فشرط فيه أن يكون له امام ويقوم مقامه نائبه وهو الامير والقاضي وسنن ذلك دلالة فيه للشافعية لأن زريقا كان نائب الامام كذا في القسطلاني وقد اوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجع اليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني ومروزي وأبلى وقبه التمهيد والاختيار والعنفقة والقول والجماع والكتابة وشيخ البخاري من افراد وأخرجه أيضا في الوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هـ) مودة رضي الله عنه نحن الآخرون السابقون تقدم قريبا وزاد هنا في آخره ثم قال حق على كل مسلم محتمل حضر الجمعة (ان يغتسل في كل سبعة أيام يوما) زاد القسافي هو يوم الجمعة (يفعل فيه) أي في اليوم (راسه) يفعل (جسده) ذكر الرأس وان كان الجسد يشهد للاهتمام به لانهم كانوا يجتمعون فيه المذهب والخطبى

أحق بحمله قوله ثم صلى ما كتب له في حديث أبي الدرداء ثم ركع ما قضى له وفيه استحباب الصلاة قبل اسقاع الخطبة وسيأتي قوله ثم ينهت للامام اذا تكلم فيه ان من تكلم حال تكلم الامام لم يحسب له من الاجر ما في الحديث وسيأتي الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالآخرى التي مضت بينه والليث عن ابن جحان في روايته عند ابن خزيمة واقطعه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا ابن جحان غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعد هارزاد ابن ماجه عن أبي هريرة ما لم يغش البكائر ونحو ذلك لم يظهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب أو المدهن وترك التفرقة والتعطى والاذية والتغل والانصات وكذلك ليس أحسن التذات كما وقع في بعض الروايات والمسمى بالسكينة كما وقع في أخرى وترك البكائر كما في رواية أيضا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز التكلم قبل تكلم الامام انتهى (ومن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده وليس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد يركع ان بدله ولم يؤذ أحدا ثم أتت اذا خرج امامه حتى يصلى كانت كفارة لما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار اليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل منها عن أبي بكر عند الطبراني باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفر عنه ذنوبه وخطايا ما أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرة حسنات فاذا انصرف من الصلاة أجزبه حل ما أتى سنة وفي اسناده الضعيف بن حزم وقد وضعه ابن معين والذماني والجه وروى كره ابن حبان في الثقات والحديث طريق أخرى عند الطبراني أيضا ومن أبي زرعة عن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وطهر فاحسن طهوره وليس من أحسن ثيابه ومس ما كتب الله تعالى له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يبلغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وعن ابن جرير عند المايراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين حتى يقو من مقامه ثم أتت حتى يفرغ الامام من خطبته غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند البخاري والبيهقي في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم راح حيث يشاء مع خطبة الامام فاذا خرج اسقع وأتت حتى

يصلحها يغتسل يوم الجمعة كما تقدم ورواه هذا الحديث ما بين بصري وميماني وفيه رواية ابن عن الاب ونيه التمهيد والعنفقة والقول

واخرجه الضاري أيضا في ذكر بني اسرائيل ومسلم في الجمعة وكذا النسائي (من عانته رضى الله عنها ماتت كان الناس ينتابون الجمعة) يفتعلون من النوبة أى يحضرونها نوبا (من منازلهم) ١١٣ القروية من المدينة (د) من (العوالي) جمع عالية

مواضع وقرى شرق المدينة وأدناها من المدينة على أربعة اصال او ثلاثة وابعدا عماية (فيا تون في الغبار) وهو رواية الاكثرين وعند القابسي فيا تون في العباء بفتح العين المهملة والمد جمع عباءة (يصيهم الغبار: العرق فيخرج منهم) العرق قاتى رسول الله صلى الله عليه وآله (ورم انسان منهم) قال في الفتح لم أفت على اسمه (وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انكم تطهروا) أى لو ثبت (ليومكم) أى في يومكم (هذا) لكان حسنا وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ان هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ولا يبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة فليغتسل واستدل به على ان الجمعة تجب على من كان خارج المصر ولا يتطرب لها المصر الجامع قال القرطبي وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا بهدم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر لانه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناذروا وليكنوا يحضرون جميعا وفيه ارتفاق العالم بالمعلم واستحباب التنظيف لمالهة أهل الخيم واجتناب أذى المسلم بكل طريق

يسلم معه كتب له بكل خطوة يحطوها عبادة سنة قيامها وصيامها وعن عبد الله بن عمر ابن العاص عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امرأته ان كان لها اولاد من صالح ثيابه ثم لم يتخط رقاب الناس ولم يلغ عند الموعظة كانت كفارة له ما بين ما ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا والحديث طريق آخرى عند أحمد في مسنده وعن نبيشة عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذى أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى الله عليه وآله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جهته وكلامه ان لم يغفر له في جهته تلك ذنوبه كماه أن يكون له كفارة للجمعة التي تليها وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فانه من اغتسل يوم الجمعة تمغله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام قال اعرابي واسناده حسن ولا ياب امامة حديث آخر رواه الطبراني أيضا وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضا في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل وغسل وغدا وابتكر ودنا من الامام وأصت ولم يلغ في يوم جمعة كتبه الله تعالى له بكل خطوة خطاها الى المسجد صيام سنة وقيامها وعن أبي قتادة عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة الى الجمعة الاخرى وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لا أدعهن أبدا الوتر قبل الزوم وصوم ثلاثة أيام من كل شهر والغسل يوم الجمعة قال العراقي ورجاه ثقات الا انه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث أخرى وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضى

الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأن عاتق بذنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنه قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنه قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنه قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنه قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملا تكة يستمعون

الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله من اغتسل يوم كل من يصح منه الغسل من ذكر وانثى وحرو وع. بقوله غسل الجنابة بالنصب على انه نعمت الله عز وجل في اي غسل لا يغسل الجنابة وفي رواية لعبد الرزاق فاغتسل احدكم كما يغتسل من الجنابة في الفتح وظاهره أن التشبيه بالكيفية لا بالحكم وهو قول الاكثر وقيل فيه إشارة الى الجامع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن يكتفى النفس في الروح الى الصلاة ولا تقدر عنه الى شيء يراه وفيه حمل المراد أيضا على الاغتسال كما تقدم في حديث أوس بن أوس في أبواب الغسل قال النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل قال

١٥ نيل ت وحرص الصحابة على امتثال الاوامر ولوشق عليهم ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه رواية البرجل عن عمه والتحديث بالاختيار والعزيمة والقبول واخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعنها) أى عن عائشة

(رضي الله عنها قالت كان الناس مهنة) بفحات جمع ما هن ككتبة وكاتب أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عزها العيني كالحافظ ابن حجر الحكاية ابن التين مهنة ١١٤ بكسر الميم ويكون الهم مصدر أي ذوي مهنة أنفسهم (وكانوا إذا راوا)

أي ذهبوا بعد الزوال (إلى) صلاة الجمعة بإحواي هيتهم من العرق المتغير الحاصل بسبب جهداً أنفسهم في المهنة (فقبل لهم لو اغتسلتم) لكان مستحباً لتزول تلك الرائحة الكريهة التي يتأذى بها الناس والملائكة وتنسب الرواح هنا بالذهب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص القرينة له وفي قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى القرينة قائمة في إرادة مطلق الذهاب كما مر عن الأزهري فلا تعارض ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومعدني وفيه التصديت والاختار والسؤال والقول وآخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في المهاراة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس) أي تقول عن كد السماء واشهر التعير بكان هو اظبطه صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأنبكر بالجمعة أي تبادر بسلاهم قبل القبلة وتقبل بعد الجمعة وقد غمست بظاهرها الخالبة في صحة وقوعها بأكراهم وأوجب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرماوي كغيره قال ابن المبر

الحافظ قد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وقد ثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال لقرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطولنا وان كان الأول أرجح وأعله على انه طل في المذهب قوله ثم راح زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الأولى قولاً فكانها قرب بدنة أي تصدق بهامة قربا إلى الله تعالى وقيل ليس المراد بالحديث الايمان تفاوت المبادرين إلى الجمعة وان نسبة الثاني من الأولى نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلاً ويدل عليه أن في مرسل طاوس عند عبد الرزاق كنضل صاحب الجزور على صاحب المبرة وهذا هو الظاهر وقد قيل غير ذلك قولاً ومن راح في الساعة الثانية قد اختلف في الساعة المذكورة في الحديث ما المراد بها فقيل انها ما يتبدا إلى الذهن من العرف فيها قال في الفتح وبه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلف الامر في اليوم الثاني والصائغ لان النهار ينتهي في العصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ساعة وهذا لا شك لاللقنال وأجاب عنه القاضي حسين من أصحاب الشافعي بأن المراد بالساعات لا يختلف عدده بالطول والعصر قائما اثنا عشر ساعة لكن يزيد كل منها ويقتصر الليل كذلك وهذه تسمى الساعات الكافية عند أهل الميقات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنا عشر ساعة قال الحافظ وهذا وان لم يرد في حديث التبركة فيسئرانس به في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بيان مراتب التبكير من أول النهار إلى الزوال وانها تنقسم إلى خمس وتجاويز الغزالي فقسها برأيه فقال الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية إلى ارتفاعها والثالثة إلى انبساطها والرابعة إلى أن ترمض الاقدام والخامسة إلى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة ولي ولا يمكن تخصيص هذا العدد بالذكور معني لأن المراتب متفاوتة جداً وقيل المراد بالساعات خمس لحظات لطيفة أوهازوال اشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر وذلك من المالكية واستدلوا على ذلك بأن الساعة تعلم على جزئين لزماً غير محمد ودروالرواح لا يكون الامر بعد الزوال وقد أنكر الأزهري عن من زعم أن الرواح لا يكون الا من بعد الزوال ونقر ابن العرب قول راح في جميع الاوقات بمعنى ذهب قال وهي لغة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في العريبيين صوره وفيه رد على لزين بن المنير حيث أطلق ان الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه وحديث قال ان استعمال ارواح بمعنى لغة ويسمع ولا ثبت ما يدل عليه وقد روى الحديث بلفظ عدم مكان راح وبلفظ المتجهل إلى الجمعة قال الحافظ وجموع الرايات يدل على ان المراد بالرواح الذهاب وما ذكرته لما لكتبه أقرب إلى الصواب لان الساعة في لسان الشارع وأهل اللغة الجزء من أجزاء الزمان كما في كتب اللغة ويؤيد ذلك انه لم ينقل عن أحد من الصحابة انه ذهب إلى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها ولو كانت الساعة هي المعروفة عند أهل اللغة لما ترك الصحابة الذين هم خير

في الحاشية فسر البخاري حديث أنس الثاني بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما القرون وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لانهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل القبلة قال

الحافظ الرافعي محمد بن علي اشوكاني في السبل اعلم ان الحديث الصحيح قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت الزوال كحديث سلمة بن ابي كعب العيصي وغيرهما قال ١١٥ كذا يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ارزات الشمس وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كحديث جابر بن عبد الله وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيرهبون ما حين نزول الشمس وبعضها يحتمل لا يقيع الصلاة قبل نزول وحاله كما في حديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال ما كنا نقبل ولا نتفدى الا بعد الجمعة وكذا في حديث أنس عند البخاري وغيره قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم نرجع الى لقائنا فنقبل ونجوع هذه الاحاديث يدل على ان وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب تأويل بعضها وقد وقع من جماعة من الصحابة التجمع قبل الزوال كما اوضحناه في شرح المستفي وذلك يدل على تقرير الامر لديهم وثبوته انتهى وزاد في الدراري وهو الحق واليه ذهب الامام أحمد ابن حنبل وذهب الجمهور الى ان وقتها اول وقت الظهر وانتهى (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا شئت البرد يكر بالصلاة أي صلاحها في أول وقتها أي الاصل (واذا شئت الحر أبر بالصلاة) قال الراوي (يعني الجمعة) قياسا على اظهر لا بالبر لان أكثر الاحاديث يدل على التسوية في الدهر وعلى المبكر في الجمعة مع اتفاق غير تفصيل والذي لها اليه البخاري مشروعية الا براد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لان قوله يعني في الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه

افترقون وأسرع لباس لي وجبات الايجور لذهاب الى الجمعة في الساعة الاولى من اول النهار او الثانية او الثالثة فالواجب حمل كلام الشارع على ان قومه الا ان يثبت له اصطلاح يخالفهم ولا يجوز حمله على التعارف في لسان المتشرعة الحادث بعد عصره انه يكر على هذا حديث جابر المصريح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فانه تصريح منه باعتبار الساعات الثلاثية ويحكي التمهيد عنه بان مجرد جريان ذلك على اسنانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكرر اصطلاحه لتجربى علمه خطاياته ومما يشكك على اعتبار الساعات الثلاثية وحمل كلام الشارع عليها الاستلزام لصحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك أن تقسيم الساعات الى خمس ثم تعقيها بمخرج الامام وخروجه عند اول وقت الجمعة يقتضي انه يخرج في اول الساعة السادسة وهو قبل الزوال وقد اجاب صاحب الفتح عن هذا الاشكال وقال ان ليس في شيء من طرق الحديث ذكر كرا لاثبات من اول الامر فدل الساعة الاولى منه جعلت للذهب بالاعتقال وغيره ويكون مبدأ الجهي من اول الثانية فهي أولى بالنسبة الى الجهي ثمانية بالنسبة الى النهار قل وعلى هذا ستر الساعة اول الزوال فيرفع الاشكال والى هذا أشار الصيقل في فقال ان اول التكبيرة يكون من ارتفاع النهار وهو اول الضحى وهو اول المهاجرة قل وبوقيد الحث على التهجير الى الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان أحدهما ان اول التكبير طلوع الشمس والثاني طلوع الغبر قال ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة ثابنا كما وقع في رواية ابن عجلان عن يحيى بن معمر عن النسائي عن طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن جبر عن أخرجه محمد بن عبيد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بانظرتكم هدى البدنة الى البقرة في الشاة الى العاير الى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور وقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الاعلى بن معمر عند النسائي زيادة البقرة بين الكبيش والدجاجة ايكن خالقه عبد الرزاق وهو أنبت منه في معمر وعلى هذا انفروج الامام يكون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالغنح ويجوز الكسر وحكى بعضهم جواز الضم والحديث يدل على مشروعية الاغتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التكبير اليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن أفضل الهدى الا بل ثم البقرة ثم الغنم وقد تمليك به من أجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا نذر هدبا طقأ بجزأه اهداه

أي مال كان انتهى (وعن معمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احصروا الدكر وادفونوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر الى الجنة وان دخلها روه أحمد وأبو داود) الحديث قال المذري في اسنانه انقطاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والدفن من الامام لما تقدم في الاحاديث من الحض على ذلك

اظهر لا بالبر لان أكثر الاحاديث يدل على التسوية في الدهر وعلى المبكر في الجمعة مع اتفاق غير تفصيل والذي لها اليه البخاري مشروعية الا براد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لان قوله يعني في الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه

وان يكون من ثقله من ثقله فرج عنده الحاقها بالظاهر لانها اظهر وزيادة او قبل عن الظاهر قاله ابن المنير واذا ائقروا ان البراد يشرع في الجمعة اخذ منه انها لا تشرع قبل ١١٦ الزوال لانه لو تشرع لما كان اشدها الحرس والتأخر هائل كان يستغنى عنه

والترغيب اليه وبه ان التأخر عن الامام يوم الجمعة من أسباب التأخر عن دخول الجنة جملتها القمعة الى من المتقدمين في دخولها

باب فضل يوم الجمعة وذكر سابعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم

طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج

منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن أبي ابيطة البدر

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد يوم الجمعة وأعظمها

عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اضحى وفيه خمس خلال خلق

الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نوى الله

تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى اياه ما لم يسأل حراما وفيه

تقوم الساعة ما من ملأ من سرب وسماه ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر الا هن

يشفقن من يوم الجمعة رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي

يسأل الله عز وجل خيرا الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلنا يلهي ايزهدها رواه

الجمعة الا أن الترمذي وأبو داود لم يذكر الا قيام ولا يقبلها) الحديث الاول أخرجه أيضا

النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد فيه

الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال لقيت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال

أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني بها فقال عبد الله هي آخر ساعة من يوم الجمعة كذا عند

أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه

الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وبه جزم ابن العربي ويشكل على ذلك ما رواه ابن

حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قريط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل

الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبأ في آخر أبواب الضحايا وبأني الجمع بينه وبين ما أخرج

أيضا ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم

أفضل عند الله تعالى من يوم عرفته هنالك ان شاء الله تعالى وقد جمع العراقي فقال المراد

بتفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضيل يوم عرفته أو يوم النحر بالنسبة الى ايام

السنة ومخرج ان حديث فضيلة يوم الجمعة أصح قال صاحب المصنف صيغة خير وشر

بسته عملان لانه ماضية ولغيرها فاذا كانت للمفاضلة أصلها الخير وشر على وزن أفعول

وأما الذي لم يذكرنا للمفاضلة فهو ما من جملة الاسماء كما قال تعالى ان ترك خير او قال ويجعل

بتجليلها قبل الزوال واستدل

به ابن بطال على أن وقت الجمعة

وقت انظر لان اساسي

بينهما في جوابه خلافا لما أجاز

الجمعة قبل الزوال وقد تقدم آنفا

ما هو الحق في ذلك وفيه ان ازالة

انتشويش عن المصلي بكل

طريق محافظة على التلويح

لان ذلك هو السبب في مراعاة

الابرار في الحردون البرد ورواة

هذا الحديث كلهم بصريون

وفيه التعديت والسماع والقول

(عن أبي عيسى) بفتح العين

وكون الباء بعد الرحمن بن

جبر النصراري (رضي الله عنه

انه قال) لعباية بن رفاعه لما

أدركه في الطريق (وهو ذاهب

الى الجمعة سمعت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول من

أخبرت قدما) أي أصاب ما أخبر

(في سبيل الله) اسم جنس مضاف

بفيد العموم فيشمل الجمعة

(حرمه الله) كله (على النار) قال

ابن اثير في الحاشية وجه دخول

هذا الحديث في الجمعة قوله

أدركني أبو عيسى لانه لو كان

بعد ولما احتل الوقت المصادفة

لتعذر هاجم العدو ولان أبا عيسى

جعل حكم السبي الى الجمعة حكم

الجهاد وليس العدو من مطالب

الجهاد فكذلك الجمعة

انتهى وزواة الحديث ما بين

مدني ودشقي وليس لأبي عيسى في البصري الا هذا الحديث الواحد ويزيد من افراده وفيه رواية نابي عن الله
نابي عن صحابي والتعديت والسماع والقول بأخرجه البصري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي (عن ابن عمر رضي الله

عنهم اقالهم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أن يقيم الرجل أخاه من معة هذه) بفنح الميم موضع قعوده (ويجانب فيه) والمعنى ان كل واحد منهم على نفسه وظاهر النبي التحريم فلا يصرف عنه الا ١١٧ بدليل الايجوز ان يقيم أحدا من مكانه ويجلس

فيه لان من سبق الى مباح فهو أحق به ولا جد حديث ان الذي يتخطى رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الامام كالحار قصبه في النار وهو يضمن القاف أى امعاه والتفـ رقة صادقة بأن يزحزح رجاين عن مكانهما ويجلس بينهما ثم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره ولو بعث من يبعده في مكان ليقوم عنه اذا جاءه جازا بضامن غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فلفـ يره تضيته او الصلاة مكانها لان السبق بالاجسام لا بما ينشئ ولا يجوز له الجلوس عليها بغير رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه ولم عن جابر لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى معة هذه فيقعده فيه **والكن** يقول نفسهوا ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة قال في الفتح ولا مضموم لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر لزبد التفسير عن ذلك لقبحه ان فعله من جهة الكبر كان قبيحا وان فعله من جهة الاثرة كان أقبح انتهى (قبل) أى قال ابن جرير قلت لنافع (الجمعة قال الجمعة وغيرها) يعنى هما متساويان في النهي عن التخطى

الله فيه خير كثير ا قال وهى في حديث الباب للمفاضلة ومعناها في هذا الحديث ان يوم الجمعة افضل من كل يوم طلعت شمسه وظاهر قوله طلعت عليه الشمس ان يوم الجمعة لا يكون افضل أيام الجمعة ويمكن ان لا يعتبر هذا القيد ويكون يوم الجمعة افضل أيام الجمعة كما انه افضل أيام الدنيا لما ورد من أن اهل الجنة يزورون ربهم فيه ويحباب بالانعام انه يسمى في الجنة يوم الجمعة والذي ورد أنهم يزورون ربهم بعد ضيق جمعة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذى وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اهل الجنة اذا دخلوها نزولوا فيها بنضل أعمالهم فيؤذن لهم في معة دار يوم الجمعة من أيام الدنيا فيزورون الحديث قوله فيه خلق آدم فيه دليل على ان آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجها ثم ادخل اليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اختلفت الاحاديث في تعيين هذه الساعة بحسب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والائمة بعدهم قال الحافظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هى باقية أو قد رقت وعلى البقاء هل هى في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هى وقت من اليوم معين او ميمـ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو نهـم فيه وعلى الابهام ما ابتدأه وما انتهأه وعلى كل ذلك هل تسقروا وتنفقلى وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الاقوال فيها ما لم يذكره غيره وهذا ناشئ الى بطله مختصرا **القول الاول** انها قد رقت حكاه ابن المنذر عن قوم وزيقه وروى عنه الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال صاحب الهدى ان قائله ان اراد انها صارت ميمعة بعد ان كانت معلومة احتمل وان اراد حقيقة الرفع فهو مردود **الثاني** انها موجودة في جمعة واحدة من السنة روى عن كعب بن مالك **الثالث** انها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد انه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال قد علمتها ثم أنسيتم كما أنيت ليلة القدر وقد مال الى هذا جمع من العلماء منهم الراغب وصاحب المغنى **الرابع** انها تنقضى في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجزم به ابن عساكر ورجحه الغزالي والهب الطبرى **الخامس** اذا أذن المؤذنون لصلاة الغداة روى ذلك عن عائشة **السادس** من طلوع الفجر الى طلوع الشمس روى ذلك ابن عساكر عن أبي هريرة **السابع** مثله وزاد من العصر الى المغرب روى سعيد بن منصور عن أبي هريرة وفي اسناده ليث بن أبي سليم **الثامن** مثله وزاد وما بين أن ينزل الامام من المنبر الى أن يكبر روى حميد بن زنجويه عن أبي هريرة **التاسع** انها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاه الجيبلى في شرح التنبية وتبعه الهب الطبرى في شرحه **العاشر** عند طلوع الشمس حكاه الغزالي في الاحياء وعزاه ابن المنبر الى أبي ذر **الحادى عشر** انها آخر الساعة الثالثة من النهار **حكاها** صاحب المغنى وهو في

في مواضع الصلوات ورواه هذا الحديث ما بين بحارى وحمادى ومضى وفيه التصديت والاختار والسمع والقول وشيخ البخارى رحمه الله من افراده وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السابق بن يزيد) البكندى (وضى الله عنه قال كان

(الذماء) الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خطبته (وكرر الناس) أي المسامون

مسند أحمد عن أبي هريرة موقوفا باللفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى بها المستجيب له وفي أسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف • الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكماء المحب الطبري والمنذري • الثالث عشر مثله لكن زاد إلى أن يصير الظل ذراعاً حكماء عياض والأقرطي والنووي • الرابع عشر بعد زوال الشمس يشبه في ذراع رواد ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر • الخامس عشر إذا زالت الشمس حكماء ابن المنذر عن أبي العالبيه وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن مسعود عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس • السادس عشر إذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواد ابن المنذر عن عائشة • السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي • الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكماء أبو الطيب الطبري • التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكماء أبو العباس أحمد بن علي الأزماري بسكون الزاي وقبل ياء النسبة رامة مثله ونقله ابن المقن • العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواد ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي • الحادي والعشرون عند خروج الإمام رواد حميد بن زنجويه عن الحسن • الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواد ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر • الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يعمل رواد سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي • الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواد حميد بن زنجويه عن ابن عباس • الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواد مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسيأتي وهذا يمكن أن يخدم مع الذي قبله • السادس والعشرون عند التأذين وعند تكبير الإمام وعند الإقامة رواد حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي • السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذا قرأ المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواد ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي امامة الصحابي • الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يقرؤها رواد ابن عبد البر عن ابن عمر مرفوعاً بأسناد ضعيف • التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكماء الغزالي • الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكماء الطبري عن بعض شراح المصابيح • الحادي والثلاثون عند نزول الإمام من المنبر رواد ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر بأسناد صحيح عن أبي بردة • الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكماء ابن المنذر عن الحسن وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بأسناد ضعيف • الثالث والثلاثون من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف وفيه قالوا آية ساعة يا رسول الله قال حين تقام الصلاة إلى الانصراف وسيأتي واليه ذهب ابن سيرين رواد عنه ابن جرير وسعيد بن

عبد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من خلافته (الذماء الثالث) عند دخول الوقت (على الزوراء) معناه ثانياً باعتبار كونه مزيداً على الأذان بين يدي الإمام وإقامة الصلاة وزاد ابن خزيمة في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فامر عثمان بالأذان الأول ولا منافاة بينهما لأنه أول باعتبار الوجود ثالث باعتبار مشروعية عثمان له إجتماعه وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الانكار فصار اجاباً سكوتياً وأطلق الأذان على الإقامة تغليباً بجامع الأعلام فيه • ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم بين كل أذانين صلاة لمن شاء وزاد أبو ذر في روايته قال أبو عبد الله يعني البخاري الزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل أنه مرتفع كالأذنة وقيل جبر كبير عند باب المسجد قال في الفتح والذي يظهر أن الناس أخذوا بقول عثمان في جميع البلاد إذ ذلك لكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر القائل كما هي أن أول من أحدث الأذان الأول بكثرة الجاه وبالبصرة زياد وبلغني أن أهل المغرب الأدنى إلا أن لاتأذين للجمعة عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة من

طريق ابن عمر قال الأذان الأول يوم الجمعة يفتتحه من ان يكون حال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل أن يبادأه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون

بجملته ذلك وتبين بمضى ان عثمان أحدثه لاهلام الناس بدخول وقت الصلاة قياما على بقية الصلوات فالحق الجمعة
بها وأبقى خصوصيتها بالاذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ١١٩ من الأصل لا يبطله وأما ما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء له بالاذن
والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو في بعض البلاد
واتباع السلف الصالح أولى
انتهى قلت بما أشار اليه الحفاظ
من كون بعض البدع حسنا فيه
نظر واستدل البخاري به - ذا
الحديث على الجملوس على المنبر
قبل الخطبة خلافا لبعض
الحنفية واختلاف من أثبتته هل
هو للاذان أو راحة الخطيب
فعلى الاول لا يسن في العمدة
اذا لاذان هناك واستدل به أيضا
على التأذين قبل الخطبة وعلى
ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
الخطبة يوم الجمعة سابقة على
الصلاة ووجهه ان الاذان
لا يكون الا قبل الصلاة واذ كان
يقع حين يجلس الامام على المنبر
دل على سبق الخطبة على الصلاة
ورواة هذا الحديث أربعة وفيه
التصديقات والاختلاف العتمة
والقول واخرجه البخاري أيضا
في الجمعة وأبو داود في الصلاة
وكذا الترمذي وابن ماجه
(وعنه) أي عن السائب بن
يزيد (رضي الله عنه) في رواية قال
لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) مؤذن غير واحد يؤذن
يوم الجمعة والا لله بلال وابن أم
مكتوم وسعد القرظ ومثله
لانساق وابي داود من رواية

منصور الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
الجمعة رواة ابن عباس عن ابن سيرين قال الحفاظ وهذا يغاير الذي قبله من جهة اطلاق
ذلك وتقييده هذا الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس ويدل على
ذلك حديث ابن عباس عن ابن جبرير وحديث أبي سعيد عنده بلغظ فالتسوية بعد
العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالتسوية الى آخره مخرج ورواه الترمذي عن أنس
مرفوعا بلانظ بعد العصر الى غروب الشمس واستناده ضعيف السادس والثلاثون
في صلاة العصر رواة عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مرسلا السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاها الغزالي
في الاحياء الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواة أحمد وابن عساکر عن أبي هريرة
وأبي سعيد مرفوعا بلانظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال ورواه
عن الحكم عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
طاوس التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سالم
ابن علقمة الرابعون من حين تضرع الشمس الى ان تغيب رواة عبد الرزاق عن
طاوس الحادي والاربعون آخر ساعة بعد العصر ويدل على ذلك حديث جابر الا في
ورواة مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله وروى
ابن جبرير عن أبي هريرة مرفوعا مثله الثاني والاربعون من حين يغرب قرص الشمس
أومس حين يبدى قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروبها رواة الطبراني
والدارقطني والبيهقي من طريق زيد بن علي عن مرجانة - ولادة فاطمة رضي الله عنها قالت
حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا نذلى نصف
الشمس للغروب وكانت فاطمة رضي الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال
له يزيد ينظر لها الشمس فاذا أخبرها انها اشدت للغروب أقبلت الى الدعاء الى أن تغيب قال
الحفاظ وفي استناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف حاله وأخرجه
أيضا اسحق بن راهويه ولم يذكر مرجانة الثالث والاربعون انهم اوقت قراءة الامام
الفاطمة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجزري في كتابه المسمى الحصن الحصين في الادعية
وروجه وفيه أنه ينوت على الدعاء الانصات لقراءة الامام كما قال الحفاظ قال وهذه
لاقوال ليست كلها متغايرة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يتقدم غيره قال الهب
امبري أصبح الاطباء في تعيين الساعة حديث في موسى و - بأني وقد صرح - سلم
بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي وذهب آخرون
لى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حكى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شي في هذا الباب ويزيده ما سياتي عن أبي سالم
ابن عبد الرحمن من ان فاسا من العصابة اجمعه وعلى ذلك ووجه أحمد واسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة نفي تأذين اثنين معا أو المراد ان الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
كرهية التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) يعني (على المنبر) قيل الخطبة (من معارضة بين أبي سفيان)

عن حريز بن امية (رضي الله عنه) انه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما اذن المؤذن قال الله اكبر الله اكبر قال معاوية
الله اكبر الله اكبر قال (المؤذن) (اشهد ١٢٠ أن لا اله الا الله فقال معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فلما قال) أي

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا) أي أشهد أو أقول مثله (فلما أن قضى) المؤذن (التأذين) أي فرغ منه (قال) معاوية (يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالتي) أي التي أجبت بها المؤذن وفيه ان قول المجيب وأنا كذلك أو نحوه يكفي في اجابة المؤذن وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعلمه من الامام وهو على المنبر وان الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر وفيه اباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة وان التكميم في أول الاذان غير مريع وفيه نظر وفيه الجلوس قبل الخطبة ورواه ما بين هروزي ومدي وفيه التحدث والاختبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من افراده ورواية الرجل عن همه والصحابي عن الصحابي وأخرجه النسائي في الصلاة وفي اليوم والليلة (حديث سهل بن سعد في أمر المنبر تقدم) في باب الجمعة (وذكر صلى الله عليه وسلم رجوعه القهقري وزاد في هذه الرواية فلما فرغ) من الصلاة (اقبل على الناس) بوجه التبريق (نقال) مبينا لاصحابه رضي الله عنهم - كمة ذلك (أيها الناس

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره بحال الاحاديث الواردة في كونها بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنها وقد ذكر فيه لا يوافيها بعد مسلم فانهم يصلي وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بان منتظرا الصلاة في صلاة وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يأتي ولكنه يشكل على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه القاضي عماض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وانما المراد به الاحكام بالامر كقولهم فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما وليس بين حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الاختلاف ولا اختلاف وانما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونها بعد العصر أو آخر ساعة من اليوم وسياقي فاما الجمع فانه يمكن بان يشار الى القول بانها تنتقل فيحمل حديث أبي موسى على انه أخير فيه عن جمعة خاصة وتحمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل بتمتعها انذاك وان قيل بانها في وقت واحد لا تنتقل فيهما ارجحنا ذلك الى الترجيح ولاشك ان الاحاديث الواردة في كونها بعد العصر أربح لكثرة ما رواهها بالاسماع وان لم يختلف في رفعها والاعتناء بكونه قول أكثر الصحابة ففيها أربعة مرجحات وفي حديث أبي موسى مرجح واحد وهو كونه في أحد الصلوتين وبقيّة الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد الصلوتين أمران وسياقي ذكرهما في شرحه وسلف صاحب الهدى مسلكا آخر واختار أن ساعة الاجابة مختصة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهذا كقول ابن عبد البر انه ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى تجويز ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان فائدة الاجهاج هذه الساعة ولليلة القدر بعث الدعاء على الاكثر من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان انها لا تتكلم الناس على ذلك وتركوا ما هذا فالجواب بعد ذلك عن يتكل في طلب تحديدها وقال في موضع آخر يحسر جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة ما لا يعينها فيصايرها من اجتهاد في الدعاء في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في

ساعة الجمعة في ما بين ان يجلس الامام يعني على المنبر ان يقرأ في الصلاة ورواه مسلم وأبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه اياه قالوا يا رسول الله أية ساعة هي قال حين تقام الصلاة الى الانصراف منها رواه ابن ماجه والترمذي الحديث الاول مع كونه في صحيح مسلم فدل على الانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان مخزومة ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حاد بن خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي مريم سمعت خالي موسى بن سلمة قال أتيت مخزومة

انما صنعت هذا التأنيب ولتعلموا صلاتي عرف منه ان الحكمة في صلاته في اعلى المنبر ليرام من قد يخفى عليه ابن رؤيته اذا صلى على الارض ويستفيد منه ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمته لاصحابه وفيه منبر وعبادة الخطبة على

المنبر اسكل خطيب خليفة كان او غيره وفيه جواز تصديع تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالعمل وجواز العمل الميسر في الصلاة وكذلك الكنية وإن لم يتفرق كما هو الحق وجواز ارتناع الامام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر ليكون الباطح في مشاهدة الخطيب والسماع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢١ حتى جديد اشكر واماتبركا ورواه هذا

ابن بكير فـ أنه أن يحدثن عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شيئا انما هذه كتب وجدناها عندنا عن أبيه ما أدركت أبي الا واثقا غلام وفي انظلم أسمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت معاوية يقول مخزومة سمع من أبيه قال ولم أجد أحدا ابدا ينفخ عن مخزومة انه كان يقول في شيء سمعت أبي قال علي ومخزومة ثقة وقال ابن معين ينفخ عن مخزومة مخزومة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفتح ولا يقال لم يكن في المنة بامكان الاقام مع المعاصرة وهو كذلك هنا لا نقول وجود التصریح من مخزومة بأنه لم يسمع من أبيه كافي في دعوى الانقطاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي ان أكثر الرواة جعلوه من قول أبي بردة مطوعا وأنه لم يرفعه غير مخزومة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسمعه غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه حماد عن أبي بردة من قوله ومنهم من يبلغه بأباموسى ولم يرفعه قال والصواب انه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب ومجاهد يرويه عن أبي بردة من قوله وقال الزعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب الثوري في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة ولا أكثر الحديثين انه اذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع وإرسال واتصال حكمه وبالزلف والارسال وهي قاعدة ضعيفة منوعة قال والصحيح طريقة الاصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومجتبى الحديث انه يحكم بالرفع والاتصال لانهم ازيدة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق أنعمه الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد شرط في حد السنين أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وكثيره هنا قال فيه الشافعي وأبو داود انه ركن من اركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصحح له حديث الصليح جازين المسكين قال الذهبي في الميزان فلهذا لا يعقد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي وانما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم والافه وامام معتد عليه ولا يستنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى مارا البخاري فانه روى عنه انه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير المدين انه حديث حسر واهله انما حكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فانه يعني حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع بوجوه حديث شاهده الى درجة الحسن وقد روى البيهقي ورواه أيضا ابن أبي شيبة من طريق مفيدة عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واسناده قوي والحديثان يدلان على ان سماعه الاجابة هي وقت صلاة الجمعة من عند عود الامام المنبر أو من عند الاقامة الى الانصراف من اوقدة قدم ان

الحديث واحد منهم بلخي هو شيخ البخاري والاثنان بعده مديان وفيه التعديت والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والشافعي (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم ما قال كان جذع) بكسر الجيم واحد جذوع النخل (يقوم اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اذا خطب الناس (فلما رضع له المنبر) أى لاجل الخطبة وهو موضع الترجمة (ومعنا الجذع) المذكور صوتا (مثل أصوات العشار) بكسر العين المهملة جمع عشار بضم المهملة وفخ الشين الزاغة الحائلة التي مضت لها عشرة أشهر او التي معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفة (عليه) فكان وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند الشافعي في الكبرى اضطربت تلك السارية ككنين الزاغة الخ لوج أى التي انتزع منها ولدها والحديث هو صوت المتالم المشتاق عند الفراق وقوله در السيد غلام على آزاد البخاري في خلاصه في قصيدة تنويه مدح بهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيرا الى هذه المبهمة الخليفة

١٦ نيل ث أحسن شوقا الى الندامى حين جذع الى الحبيب (عن ابن جرير رضى الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما) قال ابن المنذر الذي عليه جل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله ان القيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في رواية انه واجب فان تركه أساء وصحت الخطبة وعند الباقي ان

القيام في الخطبة يشترط للقادر كالمصلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ومحدث سهل مري غلامك يعمل على أعراد أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احتقال أن تكون الإشارة ١٢٢ الى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين واستدل الجمهور بحديث جابر

ابن مرة وبحديث كعب بن جعفة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن ابن أبي الحكم يخطب فاعلموا فأنكر عليه وتلا الآية وتركوا قائما وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط اماما يوم المسار يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وعواظته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وبشرعية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود مشروعا في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذورا فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية اغتا خطب فاعلمنا كثر منهم بطنه وجمه وأما من احتج بأنه لو كان شرطا ماصلى من انكر ذلك مع القاعد بخوابه أنه محمول على أن من منع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي منع قد عذب بآبائهم كما قالوا في انعام عثمان الصلاة في القعر وقد انكر ذلك ابن مسعود ثم انه لم يخله فتم معهما واعتذر بأن الخلاف فيه (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة

الاحاديث المصرية بانها بعد العصر أربع وسبعمائة ذكرها (وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انا نجد في كتاب الله تعالى في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن به لي يسأل الله عز وجل فيها شيئا الا قضى له حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة فقلت صدقت أو بعض ساعة قلت أى ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت ان لم يست ساعة صلاة قال بلى ان العبد المؤمن اذا صلى ثم جالس لا يجلسه الا الصلاة فهو في صلاة رواه ابن ماجه وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيها خير الا أعطاه اياه وهي بعد العصر رواه أحمد وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة منها ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا آتاه اياه ولقوا آخر ساعة بعد العصر رواه الفاي وأبو داود وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن رضى الله عنه ان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا وتذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة فتفرقوا ولم يجتهدوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة رواه سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أكثر الاحاديث في الساعة التي يرجى فيها الاجابة الدعاء بعد الصلاة لصرو يرجى بعد روال الشمس الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضا البراء عن مابا نادى قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجاله ما رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مسنده وذكره وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحافظ في الفتح اسناده والثر لذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن جماعة من العمارة قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القس والساعة التي ترجو في يوم الجمعة بعد العصر الى غير ربة الشمس وفي اسناده محمد بن أبي حمزة وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه الطبراني في الاوسط وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم أول الباب وعن أبي ذر عن ابن عبد البر في التهذيب وابر المنذر وعن سلمان أشار اليه الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم اختلاف

الاولى (ثم يقوم) للخطبة الثانية (كما تفعلون لأن) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين في بصري ومدي وفيه الحديث والفتنة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن مروين تغلب) غير مصروف العبدى التميمي البصري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (سلم) أي يمال أو يبي نفسه فاعطى رجلا

وترك رجالا قبله ان الذين تركوا) ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كتبوا) على الترك (فمذاقه) ثم الى ما باهغه ذلك (ثم اثني عليه) بما هو آله (ثم قال اما بعد) أي بعد حمد الله والثناء عليه وهذا موضع الترجمة وهو قول البخاري باب من قال في الخطبة بعد الثناء اما بعد أي فقد أصاب السنة قال سيوطي ١٢٣ أما بعد معنا هو ما يمكن من شيء وقول

في تعيينها هي آخر ساعة من يوم الجمعة وقد تقدم وسط الخلاف في ذلك وبما ان الجمع بين بعض الاحاديث والترجيح بين بعض آخر والقول بانها آخر ساعة من اليوم هو أرجح الأقوال واليه ذهب الجمهور من العصاة والتابعين والائمة ولا يمارض ذلك الاحاديث الواردة بانها بعد العصر يدون تعيين آخر ساعة لانها تحمل على الاحاديث المقيمة بانها آخر ساعة وحمل المطلق على المقيمه متعين كما تقرر في الاصول وأما الاحاديث المصرفة بانها وقت الصلاة فقد عرفت انها صريحة وفي الكلام في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم بإفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال قد بلغنا ثم أنيتمها كما أنسيت ليلة القدر قال العراقي رجاله رجال الصحيح ويحجب عنه بيان نسبه صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يقدح في الاحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها لاحتمال أنه سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وقتها فلا يكون انفارجه تاحضاً للتعيين المتقدم (وعن بلال بن رباح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم يوم الجمعة فمكة خلق آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على قالوا يا رسول الله وكيف تعرض عليكم صلاتنا وقد رمت يعني وقد بليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء رواه الترمذي والترمذي وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود تشهد الملائكة وان أحد الان صلى على الاعرضت على صلاته حتى يفرغ منها اياما من ما به وعن خالد بن معدان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أكرموا الصلاة على في كل يوم بجمعه فان صلاة أمي تعرض على في كل يوم بجمعه رواه سعيد في سننه وعن صفوان بن سليم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وأبيلة الجمعة فأكثروا الصلاة على رواه الشافعي في مسنده وهذا الذي قبله مرسلان الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه وذكره ابن أبي حاتم في المعالي وحكى عن أبيه أنه حديث منكر لان في مسنده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو منكر الحديث وذكر البخاري في تاريخه انه عبد الرحمن بن يزيد بن قيس وقال ابن العربي ان الحديث لم يثبت والحديث الثاني قول العراقي في شرح الترمذي رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا لان في مسنده زيد بن عيين عن عباد بن نسي عن أبي الدرداء

الرجاج اذا كان الرجل في حديث فارد أن يأتي بغيره قال اما بعد وهو مبني على الضم لانه من الماروف المنطوقة عن الاضافة واختلاف في أول من قالها فقيل داود لحديث أبي موسى عند الطبراني مر فوا حفي اسناداه ضعف وقيل يعرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي وقيل مهيان ابن وائل وقيل قس بن ساعدة وقيل يعقوب بن عيسى بن سلام أو غيرهم قال في الفتح والاول أشبهه ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة الى الاولوية المختصة بالبيعة بالنسبة الى الحرب خاصة ويجمع بينهما بالنسبة الى القبول انتهى (فواقه اني لاعطى ارجل وأدع الرجل) الاخر فلا أعطيه (ولذي أدع أحب الي من الذي أعطى ولكن أعطى اقواما لما أرى) من نظر القلب لامن نظر العين (في قولهم من الجزع) بالتحريك ضد الصبر (والهلع) بالتحريك أيضا أخش الفزع (وأكل اقواما) الى ما جعل الله في الجوع من الغنى (والنسي) والنسي الجبلي الداعي الى الصبر والتعفف عن المسئلة والذم (فيهم عمرو ابن تغلب) قال عمرو (فواقه

ما أحب ان لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الباء تسمى بباء المبالغة أي ما أحب ان لي بدل كلمته صلى الله عليه وآله وسلم (جر النعم) بضم النون وسكون الميم وكيف والاشارة خبره وابقى ورواه الحديث كلهم بصريون وفيه التهديد والوعظة والسماع والقول وهو من افراد البخاري وأخرجه أيضا في الخمس وفي التوحيد (عن أبي جبر الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشية بعد الصلاة فتشهّد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال
أما بعد كذا سمعته البخاري هنا مختصرا وفي الايمان والنذور وطول وفيه قصة ابن القتيبة لما استعمله صلى الله عليه وآله
وسلم على الصدقة فقال هذا الى وهذا لكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أما بعد ادخل وأخرج

مسلم في المغازي وأبو داود في
الخروج أو رد البخاري في هذا
الباب ستة أحاديث فيها ذكر
لفظ أما بعد وهو ظاهر المناسبة
لما ترجم له (من ابن عباس
رضي الله عنهما قال سمعنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
المنبر وكان) أي معموده (آخر
بجلاس جلسته متعظا) مرتديا
(ملحفة) أزارا كبيرا (على
منكبيه قد عصب رأسه)
أي ربطه (بعصابة) أي عمامة
(دعفة) سوداء أو كاون الدم
كالزيت من غير أن يجالطها راسه
أو متغبرة اللون من الطيب
والغالية (لحمه الله تعالى
(وأثنى عليه ثم قال أي الناس)
تقربوا (الى فتاوا) أي اجتمعوا
(اليه ثم قال أما بعد) وفي الباب
عالم يذكره البخاري هنا عن
حاتمة في قصة الأفق وعن أبي
سفيان في الكتاب الى هرقل
متفق عليه ما وعن جابر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خطب اجرت عيناه
وعلاصوته الحديث وفيه يقول
أما بعد فان خير الحديث كتاب
الله أخرجه مسلم وفي رواية له
عنه كانت خطبة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يوم الجمعة بحمد الله

قال البخاري زيد بن أيمن عن عباد بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع مرسلان
كما قال المصنف لان خالد بن معدان وصلة وان بن سليم لم يذكر كالنبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فموسم فيه خير وأوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه
في الصلاة ووقع عنده في الجنائز أوس بن أوس وهو الصواب وعن أبي معوية الانصاري
عند البيهقي في كتاب حياة الانبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكلوا
على من الصلاة في يوم الجمعة فانه ليس يصلي على احد يوم الجمعة الا عرضت على حالته قال
البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا يعني المذكور في السنن وهو اسمعيل
ابن نافع قال العراقي وثقه البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضا في شعب الايمان
وابن أبي عاصم من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السنن أيضا حديثا آخر بلنظا أكثر روى على
الصلاة يوم الجمعة وأوله الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه وآله وسلم عشر أقبول وقد
أرمت بهم مرة مفتوحة ورامه سورة وميم ساكنة بعد هاء الف الخطاب المفتوحة
والاحاديث فيها مشروعية الاكل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم وانه في قبره وقد أخرج ابن ماجه
باسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يلدن الدرداء ان الله عز وجل حرم على الارض
أن تاكل أجساد الانبياء وفي رواية للطبراني ليس من عبد يصلي على الابغض صلواته قلنا
وبعد وفاته قال وبعد وفاته ان الله عز وجل حرم على الارض أن تاكل أجساد الانبياء
وقد ذهب جماعة من المحققين الى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته
وانه يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يلبون مع أن مطلق الادراك كالعالم والسماع
ثابت لاسرائيل وفي قد صح عن ابن عباس مرفوعا ما من أحد يمر على قبر أخيه المؤمن وفي
رواية بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا يعرفه ردة عليه ولا ين أبي الدنيا اذا
مر الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه ردة عليه السلام وعرفه واذا مر بقبر لا يعرفه ردة عليه
السلام وصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى البقيع لزيارة الموتى ويسلم عليهم
ورود النص في كتاب الله في حق الله - أنهم أحبا من رزقون وان الحياة فيهم متعلقة
بالجسد فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحبا من رزقون
رواه المنذري وصححه البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مررت
بعيسى ليلة أسرى بي عند الكتيب الاسود فقام يصلي في قبره

(باب الرجل احب إليه وآداب الجلس والنهي عن الخطى الاسماجة) •

(عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل أحدكم يوم الجمعة

وينثى عليه ثم يقول على اثر ذلك وقد علاصوته قد ذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث
وهذا ألبق بمراد البخاري لتنصب فيه على الجمعة لكنه ليس على شرطه ويجب تناد من هذه الاحاديث ان أما بعد
لا يختص بالخطب بل يقال أيضا في صدد الرسائل والمصنفات والافتاء اذ عاين في ارادة القبول في الكلامين بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك الموضع هذا وقد كثر استعمال المصنفين لها بالفظ وبعد ومنهم من صذرهم ناكلا منه في قول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يجز في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر الرازي في خطبة الاربعين المتباعدة فانخرجه عن اثنين وثلاثين مصابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن السورين عن حمزة

ثم يحالفه الى مقعده ولكن ليقول انه رواه احمد ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن
تفسهوا وتوسعوا متفق عليه ولا احمد ولم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم
يجلس فيه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به رواه احمد ومسلم وعن وهب بن خزيمة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج
لحاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه رواه احمد والترمذي وحسنه قوله لا يقيم بصيغة الخبر
والمراد النهي وفي لفظ لمسلم لا يقيم أحكم الرجل من مجلسه بصيغة التثنية المؤكدة قوله
يوم الجمعة فيه التقييد بيوم الجمعة وفي لفظ من طريق أبي الزبير عن جابر لا يقيم أحكم
أخاه يوم الجمعة ثم يحالف الى مقعده فيتعد فيه وقد يوجب لذلك البخاري فقال باب لا يقيم
الرجل أحاه يوم الجمعة ويتعد في مكانه وذكر يوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص
على بعض أفراد العام لأن باب التقييد للأحاديث المطلقة ولأن باب التخصيص
للمومات فن سبق الى موضع جابح سواء كان مسجدا أو غيره في يوم الجمعة أو غيرها الصلاة
أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره إقامته منه والتعود فيه إلا أنه
يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حق كأن يقعد رجل في موضع ثم يقوم
منه لقضاء حاجة من الحاجات ثم يعود اليه فإنه أحق به ممن قعد فيه بعد قيامه لحديث أبي
هريرة وحديث وهب بن خزيمة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين
المسجد وغيره ويجوز إقامته من قعد فيه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادوية ومثل
ذلك إلا ما كن التي يقعد الناس فيها التجارة أو نحوها فإن المعتاد للعود في مكان يكون
أحق به من غيره إذا طالت حفا رفته بحيث ينقطع معاه لوجه كراهة النوى في شرح
مسلم وقال في الغيث يكون أحق به الى العشي وقال الغزالي يكون أحق به ما لم يسرب
وقال أصحاب الشافعي أن ذلك على وجه الندب لا على وجه الوجوب واليه ذهب مالك
قال أصحاب الشافعي ولا فرق في المسجد بين من قام وتركه بحجة فيه ونحوها وبين من
لم يترك قالوا وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها وظاهر الحديثين هذه
الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر أنه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره إذا
قدم برضاه وأهل امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان قورا منه
لأنه ربما احتج به منة الإنسان فقام له بدون طيبة من نفسه ولكن الظاهر أن من فعل ذلك
قد أسقط حق نفسه ونحوه بعدم طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الاشارة بمجلس

الجمعة) وزاد مسلم عن أبي الزبير عن جابر فقد سئل قبل أن يمضي (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أصلبت يا فلان قال لا قال قم فاركع) زاد المسنن والاصمعي ركعتين وعند مسلم ويحوز رفعه ما ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والاعظم فخطب فليركع ركعتين وليحوز رفعه ما واستدل به الشافعية والمطالبة على أن الدخول للمسجد والطيب بخطب على التسبب بتدبيره

صلاة الجمعة المسجدة لاني آخر الخطبة ويختمها وجوب السجعة المطبوعة قال الزركشي والمراد بالتخفيف فيها ذكر الاقتصاد على
الواجبات لا الامراع قال وبذلك ما ذكره ومن أنه اذا ضاق الوقت واورد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى ومنع منه ما
المالكية والحنفية الحديث ابن ماجه انه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي دخل المسجد يخطي رقاب الناس

الفضيلة كاليام من الصف الاول الى الثاني لان الاشارة لولطراف الادب لا يلبق
أن يكون في العبادات والفضائل بل المعهود أنه في حفظ النفس وامور الدنيا فن أثر
بخطه في أمر من أمور الآخرة فهو من الزاهدين في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نكس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول
الى غيره رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود عن هناد عن هبيرة
ابن سليمان وفي إسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عنه عن هناد أخرجه أيضا ابن حبان
في صحيحه معنعنا وأما ابن العربي فقال الى ضعف الحديث لذات وفي الباب عن سمرة عند
البخاري والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نكس أحدكم
يوم الجمعة فليتحول الى مكان صاحبه ويتحول صاحبه الى مكانه وهو من رواية اسمعيل
ابن مسلم عن الحسن عن سمرة قال البخاري اسمعيل لا يتابع على حديثه انتهى وفي سماع
الحسن من سمرة خلاف قد تقدم ذكره والحديث طريق اخرى عند البخاري وفيه ما خالف
يوسف السعدي وهو ضعيف وفيه أيضا أبو يوسف بن خالد وهو هالك وبقي السند مجهول
كما قال ابن النبط قال الذهبي في الميزان وبكل حال هذا السناد مظلم قوله اذا نكس أحدكم
يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به اذا كان في المسجد ينظر صلاة الجمعة كما في
رواية أحمد في مسنده بل ينفذ اذا نكس أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة
وقبلها لكن حال الخطبة أكثر قوله يوم الجمعة فيتحول أنه يخرج من خارج الاغاب اطول
مكث الناس في المسجد للتبكير الى الجمعة ولسماع الخطبة وان المراد انظار الصلاة في
المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة الحديث الباب بلفظ اذا نكس أحدكم وهو
في المسجد فليتحول عن مجلسه ذلك الى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التنصيص على
بعض افراد العام ويحتمل ان المراد يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه والحكمة
في الامر بالتحول الى الحركة تذهب النعاس ويحتمل ان الحكمة فيه انتقاله من المكان
الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وان كان النائم لا يخرج عليه فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضا من جالس
ينتظر الصلاة فهو في صلاة والنعاس في الصلاة من الشيطان فربما كانت الامر بالتحول
لذهاب ما هو منسوب الى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر
أو سماع الخطبة أو ما فيه منقصة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب رواه أحمد وأبو
داود والترمذي وقال هذا حديث حسن وعن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

اجلس فقد آذيت واجابوا عن
قصة سلبك بانها واقعة عين
لا عوم لها فخصت بسلبك
ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد
في المتن انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال له صل ركعتين وحض
على الصدقة الحديث فامرهم ان
يصلوا ليراه بعض الناس وهو
قائم فيصدق عليه ولاشك ان
هذا لرجل دخل المسجد
في هيئة بزة فامرته ان يصل
ركعتين وان ارجوان يتفطرا له
رجل فيصدق عليه وبان
محبة المسجد تنوت بالجلوس
والجواب ان الاصل عدم
الخصوصية والتعليل بقصد
التصدق عليه لا يمنع القول
بجواز التحية فان المسامحة منها
لا يميزون التطوع اعلة التصديق
قال ابن المنبر في الحاشية لو داغ
ذلك لساغ منه في التطوع عند
طلوع الشمس وسائر الاوقات
المكروهة ولا قائل به وقد ورد
ما يدل لعدم الاختصاص في قصد
التصدق وهو انه صلى الله
عليه وآله وسلم امره بالصلاة
في الجمعة الثانية بعد أن حصل
في الاولى فبين قد دخل في الثانية
فقد صدق بأحدهما فنهى الله

شهدت

عليه وآله وسلم عن ذلك بل عند أحمد وابن حبان انه كرر امره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التحية لا تنوت
بالجلوس في حق الجاهل او الناسي وحال هذا الرجل الداخل محمولا في الاولى على احدهما وفي الاخرى على الثاني وبأن
قوله لا يخطي اجلس وترك الامر بالتحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة ان تكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق

الوقت عن التحية أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرّب من ممّا في الخطبة فوقع منه الخطي فأنكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب أنه ضعيف فيه أيوب بن نهميل وهو منكر الحديث قال أبو زرعة وأبو حاتم
والأحاديث الصحيحة لا تعارض بمثلها وما قصة سليلك فقد ذكر الترمذي ١٢٧ أنها أصحّ شيء روي في هذا الباب وأقوى

قال في الفتح وأجاب الماتعون
أيضا بإجوبة غير مائة قدم
اجتمع لنا منها زيادة على عشرة
أوردناها المخصصة مع الجواب
في الباب فنادى أنت هي ثم ساق ذلك
لأن طول بذكركم ها هنا وفي
هذا الحديث جواز صلاة
التحية في الأوقات المكروهة
لأنها إذا لم تقط في الخطبة مع
الامر بالانصات لها فغيرها أولى
وفيه أن التحية لا تقف بالعود
لكن قيل في بعضهم بالخجل
والغنى كما تقدم وإن الغلب
أن يأمر في الخطبة وينهى وبين
الأحكام المخارج إليها ولا يقطع
ذلك التوالى المشروط فها
بل أقائل أن يقول كل ذلك يمتد
من الخطبة واستدل به على أن
المسجد شرط الجمعة للاتفاق
على أنه لا تشترع التحية لغير
المسجد وفيه نظر واستدل به
على جواز رد السلام وتشيعت
الطائفة في حال الخطبة لأن
أمرها أخف وزنها أقصر
وليس رد السلام فانه واجب
وقد يخص عموم حديث الباب
بأنه أدخل في آخر الخطبة قال
الشافعي رحمه الله أرى للإمام أن
يأمر الأئمة بالركعتين ويؤيد في
كلامه ما يمكنه الاتيان بما قبل

نهدت مع معاوية فحضيت المقدس فجمع بنا فاذا جـل من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب رواه أبو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين ونسكح فيه غير واحد وفي
أسناده أيضا أبو مرحوم عبد الرحيم بن معون مولى بني ليث ضعفه ابن معين وقال أبو
حاتم الرازي لا يحتج به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعنه ابن ماجه قال نسي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعني والامام يخطب وفي أسناده بغيره بن
الوليد وهو مدلس وقد رواه بالضعف عن شيخه عبد الله بن واقد قال العراقي له
من شيوخه الجهولين ومن جابر عن ابن عدي في الكامل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسلم نسي عن الخطبة يوم الجمعة والامام يخطب وفي أسناده عبد الله بن معون القداح وهو
ذهب الحديث كما قال البخاري والاثرا الذي رواه يعلى بن شداد عن الصحابة سكنت عنه
أبو داود والمنذري وفي أسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه ابن واقد وفيه ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يمتحن والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح وصعصعة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وأسمعيل بن محمد بن سعد
ونعيم بن سلامة قال لا بأس بها قال أبو داود لم يبلغني أحد أكرهها إلا عبادة بن نسي
قوله عن الجبوة هي أن يقيم الجالس ركبتيه ويقيم رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع
ظهره ويشد عليهما ما يكون الميتة على الأرض وقد يكون الاحتباء باليدين عوض
الثوب يقال احتبى يحنى احتباء والاسم الجبوة بالضم والكسر هما الجمع نحو وجو
بالضم والهمزة كسر قال الخطابي وأما نسي عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجاب النوم
ويمرض طهارته لأن التقاض وقد ورد النسي عن الاحتباء مطاوعة غير مقيد بحال الخطبة
ولا يوم الجمعة لأنه مظنة لا تكشف عورة من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهية قوم من أهل العلم كما قال الترمذي منهم
عبادة بن نسي المتقدم قال العراقي وورد عن مكحول وعياض الحارثي أنهم كانوا
يكرهون أن يمتدوا والامام يخطب يوم الجمعة رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهية ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرناه في معناه وهي تقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقي إلى عدم الكراهية منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شيبة عن
سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعطاء بن سيرين والحسن وهو بن دينار وأبي الزبير
ومكرمة بن خالد الخزومي ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال ربه يقول أجدوا صهيقي
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

أقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك وسكني التروى عن المحققين أن المختار أن لم يفعل أن يقف حتى تقام الصلاة فلا يكون
جائزا غير تحية أو مشنة لا حال إقامة الصلاة واستثنى الحامل في المسجد الحرام لأن تحيته الطواف وفيه نظر أطول زمن الطواف
بالسنة إلى الركعتين والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف اقتطع في حق القادم إليه كون أول شيء يفعله

الطواف واما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ولعل قول من اطلق انه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالهلالة غالباً وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله اعلم
 (عن أنس رضي الله عنه قال اصاب الناس سنة) ١٢٨ بفتح السين أى شدة وجهه من الجدوبة (على عهد النبي)

أى زمنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في يوم الجمعة فقام اعرابي من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله هل لك المل أى الحيوان ان افقد ما ترعاه (وجاع العيال) اعدم وجود ما يعيشون به من الاقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وماترى في السماء قرعة) بالقف والزاي المفتوحات قطعة من مصاب او رقيقة الذي اذا مر تحت المصباح الكثيرة كان كانه نزل قال انس (فوالذي نفسي بيده ما وضعها) أى يده (حق نار المصباح) أى حاج وانتشر (امثال الجبال) من كثرة (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتعذر) ينضد رأى ينزل ويقطر (على لحبته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (قطارنا) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يومنا) أى في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن عفى في أول تبعيض (وبعد الغد) ولا أبوي ذرو الوقت والاصيلي وابن عاكرو ومن بعد الغد (والذي بليه حتى الجمعة الاخرى وقام ذلك الاعراب او قال) قام (غيره فقال يا رسول الله

ابن أنس وسكت عنه أبو داود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضى الله عنه قال جاء رجل يخطب رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اجلس فقد آذيت رءاء أبو داود والناسى واحد وزادوا آذيت وعن أرقم بن أبي الارقم الخزومي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذى يخطب رقاب الناس يوم الجمعة ويشرق بين الاثنين بهد خروج الامام كالجوار قصبة في النار رواه أحمد وعن عقبه بن الحرث رضى الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العسرى ثم قام مسرعاً فخطب رقاب الناس الى بعض حجر نساؤه ففرع الناس من سرعته فخرج عليه - ثم فرأى أنهم - ثم قد جهجوا من سرعته فقال ذكرت شيئا من تبركان عند دافا كرهت أن يجيبني فأمرت بقسمته رواه البصاري والنسائي) حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والذري وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرجه له مسلم وحدث أرقم أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده هشام بن زياد ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواه حرق عن عثمان بن أرقم عن أبيه ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأزرق كما سيأتى وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطب رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذى قبل هذه الاحاديث وفيه أيضا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطب رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت وآذيت وفي اسناده احمد بن حنبل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد رواه بأطول من هذا ابن أبي شبة في المصنف وعن عثمان بن الأزرق عند الطبراني في الكبير وهو حديث أرقم المذكور في الباب وفي اسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف وعن أبي الدرداء عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبراني تفرد به أرطاة انتمى وفي اسناده ايضا عبد الله بن زريق قال الأزدى لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبراني في الصغير والاولى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل قد رأيتك تخطب رقاب الناس وتؤذيهم من أذى مسلمان فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل وفي اسناده موسى بن خلف الهبلى والقاسم بن مطيب الهبلى

تهدم البناء وخرق المسال فادع الله لنا فرفع صلى الله عليه وآله وسلم (يديه فقال اللهم حوالينا) بفتح ضعهما
 اللام أى أنزل أو أمطر حوالينا (ولا تنزل علينا) أراد به الابنية (فيا شير) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (الى ناحية من المصباح الا انقربت) أى انكشفت او تدويرت بكيد وقويحيب القميص (وصارت المدينة مثل الجدوبة) بفتح الجيم

وسكون الواد وفتح الباء الفريجة المستديرة في السحاب أي خرجنا والغيم والسحاب محيطان بكاف المدينة (و- ال الوادي قذاة) غير منصرف للتأنيث والعامة اذ هو اسم لوداميين من أودية المدينة أي جرى فيه المطر (شهر اولم يحيى أحد من ناحية الأحداث بالحدود) بفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل بهذا الحديث البخاري على رفع اليدين في الخطبة وفيه إشارة إلى أن حديث عمار بن معوية الذي أخرجه مسلم في الزكارة ليس على إطلاقه ولكن قد مال إلى الجواز بدعاء الاستسقاء كافي هذا الحديث وكله أراد أن المراد بالرفع هنا المدلا كالرفع الذي في الصلاة قال ١٢٩ في الفتح إن في رفعه ما في دعاء الاستسقاء

صفة زائدة على رفعه ما في غيره
وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء وأنه أراد الصورة الخاصة بالاستسقاء اه
ورواه هذا الحديث ما بين مدني ودمشق وفيه الحديث ما بين مدني والقول وسببه من أفراده وأخرجه أيضا في الاستسقاء والاستسقاء في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قلت لصاحبك) الذي يخاطبه اذ ذاك أرجليك (يوم الجمعة) أنصت والامام يحط (بجملته) حالية مشهورة بأن ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة خلافا لما قال بجروج الامام (فقد اغتوت) أي تركت الادب جمعاً بين الادلة أو صارت جملةً تظهر الحديث
عبد الله بن عمرو مرفوعاً ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهراً رواء أبو داود وابن خزيمة ولا جد من حديث علي مرفوعاً ومن قال صه فقد تكلم ومن

ضعفها ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مرة ضعف ومرة ليس به بأس وفي الباب أحاديث غير هذه قد تقدم بعضهم في باب التنظيم قوله تخطى رقاب الناس قد فرق النووي بين التخطي والتفرق بين الاثنين وجهل ابن قدامة في المعنى التخطي هو التفرق قال العراقي والظاهر الأول لأن التفرق يحصل بالجلوس بينهم وان لم يخط قوله وأنيب بهم مرة مدودة أي أبطلت وتأخرت قوله صبه في النار بضم الفاف وسكون الصاد المهملة واحداً لاقصاب وهي المعى كافي الفاموس وغيره قوله ففرغ الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه ما لا يهددون خشية أن ينزل فيهم شيء يسوهم قوله من تبركسرا الماء المنة وسكون الواحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قوله فذكرت أن يحبني أي يشغاني التفكير فيه عن النوجه والاقبال على الله تعالى كذا قال الحافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير الصدقة يحبس صاحبها يوم القيامة قوله فأمرت بقسمته في رواية فقسمته وأحاديث الباب تدل على كراهة التخطي يوم الجمعة وظاهر التقييد بيوم الجمعة ان الكراهة مختصة به ويحتمل أنه يكون التقييد بخرج مخرج الغالب لا بخصه من الجمعة بـ كثر الناس بخلاف سائر الصلوات فلا يخصص ذلك بالجمعة بل يكون حكمه سائر الصلوات حكمها ويؤيد ذلك التعميل بالأذية وظاهر هذا التعميل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها ويؤيده أيضاً ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تخطى حلق قوم بغير إذنهم فهو حاص ولكم في اسناده جعفر بن الزبير وقد كذب شعبة وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم التخطي يوم الجمعة فقال الترمذي ما كان من أهل العلم أنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك وحكي أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم وقيل النووي في زوائد الروضة ان المختار ترجيحاً للأحاديث الصحيحة واقترع أصحاب أحمد على الكراهة فقط وروى العراقي من كتب الاحبار أنه قال لأن أدع الجمعة أحب إلى من أن تخطى الرقاب وقال ابن المنيب لأن أصل الجمعة بالحرة أحب إلى من التخطي وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لأنه من رواية صالح مولى التومة عنه قال العرق وقد اتفق من التحريم أو الكراهة الامام أو من كان بين يديه فرجته لا يصل إليها الا بالتخطي وهكذا أطلق

١٧ نيل
تسكلم ولا جمعة له والنبي للكمال والا فلا جاع على سقوط فرض الوقت عنه وزاد أحد من رواية الامرج عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد اغتوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور ونعم لغية السامع عند الشافعية أن يشتغل بالتلاوة والذكر وكلام الجوع يقتضي ان الاشتغال به ما أولى وهو ظاهر خلافاً لمنع ولوعرض مهم كتهليم خير ونهي عن منكر وتذكير انسان عقر بأو اعني نرا لم يمنع من الكلام بل قد يجب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الاشارة ان اغتت نعم منع المسالكية نهى اللغى

بالكلام أو رميه بالحصى أو الإشارة اليه بما يفهم انتهى حسنا للمادة وقد استثنى من الانصات ما إذا انتهى الخطيب الى كل مالم
يشعر في الخطبة كالدعاء للسلطان مثلا بل جزم صاحب التذيب أن الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي رحمه الله إذا جازف والا
فالدعاء لولا الامور مطلوب وهو محل الترك اذا لم يخف الضرر ولا الفساح للخطيب اذا خشي على نفسه قاله الحافظ في الفتح قلت لم
يرد الدعاء للسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاقتصار في الخطبة على ما وردت به السنة أولى ومما
البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام يخطب وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوت لا تطول

بذكره هذا (وعنه) أي عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة
أبهرها هنا كليله القدر والاسم
الاعظم والرجل الصالح حتى
تتوفر الدواهي على مراقبه ذلك
اليوم وقد روي ان لربكم في أيام
دهركم نفعات الا انه مرضوا لها
ويوم الجمعة من تلك الايام فينبغي
أن يكون العبد في جميع ثمارة
منه مرضا لها باحضار القلب
وملازمة الذكر والدعاء والتزوع
عن وساوس الدنيا فمما يحظى
بشيء من تلك النفعات وهل هذه
الساعة باقية أو رفعت وإذا
قلنا بانها باقية وهو الصحيح فهل
هي في جمعة واحدة من السنة
أو في كل جمعة منها قال بالآثر
كعب الاحبار لا يهريرة ورده
عليه فرجع لما راجع التوراة
اليه والجهود على وجودها في
كل جمعة ووقع تعيينها في أحاديث
كثيرة أرجحها حديث بخزيمة
ابن بكير عن أبيه عن أبي هريرة
ابن أبي موسى عن أبيه مرفوعا

النووي في الروضة وقيد ذلك في شرح المذهب فقال اذا لم يجز طريقا الى المبرأ أو
المحراب الا بالقصط لم يكره لانه ضرورة وروى نحو ذلك من الشافعي وحديثه بن
الحديث المذكور في الباب يدل على جواز القصط للعاجلة في غير الجمعة فنخصص
الكرهية بصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده ومن عمم الكراهية
لوجود الله المذكورة سابقا في الجمعة وغيرها فهو محتاج الى الالة تدارعنه وقد نخصر
الكرهية بعضهم بقدر من تبرك الناس برورده ويسرهم ذلك ولا ينادون لزواله
الكرهية التي هي التأذي

(باب التفضل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطع بخروجه الاضحية المسجد)

(عن نبيلة الهذلي روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اعتزل

يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى مبداه وان وجد

الامام قد خرج جلس فاقع وأصت حتى يقضى الامام الجمعة وكلامه ان لم يغفر له في

جمعه تلك ذنوبه كما أن تكون كرامة للجمعة التي تليها رواه أحمد الحديث في اسناده

عطاء بن راسان وفيه مقال وقد وثقه الجمهور ولا كنه قيل انه لم يسمع من نبيلة وفيه

مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الأذية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا

مشروعية الاستماع والانصات وسألتني البعث عنهما وفيه مشروعية الصلاة قبل خروج

الامام والكف عنها به - دخروجه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانكر

جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن

يؤذن للجمعة الا بين يديه ولم يكن يصليها وكذلك العصابة لانه اذا خرج الامام انقطعت

الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصلي قبل الجمعة وعن مالك انه

يصلي قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية انما يمنعون الصلاة قبل الجمعة في وقت

الاستواء لا بعده وبأن الشافعية تجوز الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان

وقت سنة الجمعة التي قبلها لا يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من

شان الناس التهجير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي

أشار اليه الشافعي موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

رغب

انهم ما بين أن يجلس الامام على المبرأ ان تقضى الصلاة أو يوداد وقول

عبد الله بن سلام المروي عند مالك وأبي داود والترمذي والشافعي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال

لعبد الله بن سلام أخبرني ولا ترض علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف يكون آخر

ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي فيها فإله عبد الله بن سلام ألم يقل

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي الحديث واختلف أي الحديثين أرجح

فرج مسلم في هذا ذكره البيهقي حديث أبي موسى وبه قال جماعة منهم ابن العربي والقرطبي وقال هو نص في موضع الخلاف
 فلا يلتفت الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب ووجه بعضهم بكونه مرفوعا صريحا وبأنه في أحد الصحيحين
 وتذهب بأن المخرج بما فيه ما أوفى أحدهما النماذج حيث لم يكن مما اتفق عليه الحفاظ وهو إذا قلنا أنه أصل بالاتفاق
 والاضطرار ويرجع آخرون كما هو الصحيح قول ابن سلام واختاره الطرمطشي وابن الزملكاني وحكامه من نصي الشافعي ميلا
 الى أن هذه رحمة من الله تعالى لافئتين يحق هذا اليوم فأول إرسالها ١٣١ عند الفراغ من تمام العمل وقال ابن عبد البر
 أنه أثبت شيئا في هذا الباب وقبل
 في تعيينه فغير ذلك مما يبلغ نحو
 الأربعين تصدى لذكرها الحفاظ
 في الفتح وهو واحد واحد
 حتى يبلغ الى القول الثاني
 والأربعين أضربت عنها خوف
 الإطالة لا سيما وليست كلها متفارقة
 بل كثير منها يمكن اتحاده مع غيره
 وماء هذا القوانين المذكورين
 موافق لهم أو لا أحدهما أو
 ضعيف الاستناد أو وقوف
 استند قائله الى اجتهاد دون
 توقيف قال في الفتح ولا شك ان
 أرجح الأقوال المذكورة حديث
 أبي موسى وحديث ابن سلام
 قال الحب الطبري أصح الأحاديث
 فيها حديث أبي موسى وأشهر
 الأقوال فيها قول عبد الله بن
 سلام اه وحقيقة الساعة
 المذكورة جزء من الزمان
 مخصوص ويطلق على جزء من
 اثني عشر من مجموع النهار أو على
 جزء متغير من الزمن فلا
 يتحقق أو على الوقت الحاضر
 ووقع في حديث جابر المروي عند
 أبي داود وغيره مرفوعا باستناد
 حسن ما يدل لاقول ولفظه يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة فيه ساعة الخ قال في الفتح صاحب الهادي مسلكا آخر فاختار ان
 ساعة الاجابة خصصة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
 دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين
 وسبق الى نحو ذلك الإمام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنير في الحاشية اذا علم ان فائدة الايام لهذه الساعة
 وليلة الله تدبره الدواعي على الاكثار من الصلاة والمجاهدة بين لا تسكن الناس على ذلك وتر كوامعها فالعجب به

رغب في التذكير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام فمن الاحاديث الدالة على ذلك
 حديث الباب وحديث أبي هريرة الا في يوم أحد حديث ابن عباس عند ابن ماجه
 والطبراني قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يركع قبل الجمعة أربعة الاف فصلين ثم
 وقد ضعف النووي في ان خلاصة رجال اسناده وقال ان ميسر بن عبيد أحد رجال اسناده
 وضاع صاحب أباطيل ومنها حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عند السنة بافظ بين كل اذانين صلاة ومنها حديث عبد الله بن الزبير عند ابن حبان في
 صحيحه والدارقطني والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صلاة
 مفروضة الا وبين يديها ركعتان وهذا الذي قبله ندخل فيها الجمعة وغيرها ومنها
 لاحاديث الواردة في مشروعية الصلاة بعد الزوال وقد تقدمت والجمعة كغيرها ومنها
 حديث استفتنا يوم الجمعة من كراهة الصلاة سال الزوال وقد تقدم قال العراقي لم ينقل عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يصلي قبل الجمعة لانه كان يخرج اليها فيؤذن بين يديه
 ثم يخطف وقد استدلل المصنف رحمه الله تعالى بحديث الباب على ترك النية بعد خروج
 الامام فقال وفيه حجة بترك النية كغيرها اه وسياق الكلام على هذا (وعن ابن عمر
 رضى الله عنهما انه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدث ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أبو داود وعنه أبي هريرة رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر
 له ثم أتت حتى يغرب الامام من خطبته ثم يصلي معه غفيرة ما بينه وبين الجمعة الاخرى
 وفضل ثلاثة أيام رواه مسلم) حديث ابن عمر قال العراقي اسناده صحيح وأخرجه الفسافي
 بدون قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المذري وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن
 ماجه من وجه آخر عنهما اه والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة ولم
 يمسك المانع من ذلك الاجتهاد الهى عن الصلاة وقت الزوال وهو مع كون عمومها
 مخصوصا يوم الجمعة كما تقدم ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الاطلاق
 وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع والحاصل ان الصلاة قبل الجمعة
 مرغوب فيها هو ما رخصه صاحب الدليل على مدعى الكراهة على الاطلاق قول في ما قدر

ذلك من مجتهد في طلب تحفيدها (لا يوافيها) أي لا يصادفها (عبد مسلم) تصدعها أو اتفق له وقوع الدعاء فيها (وهو قائم يصلي) جعله فدية حاله والجملة الأولى خرجت من جرح الغالب لأن الغالب في المصلي أن يكون قائما فلا يعمل معه ومها وهو أن لم يكن قائما لا يكون له هذا الحكم والمراد بالصلاة انتظارها والدعاء بالقيام الملائمة والمواظبة لاحقة ببقاء القيام لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة فيها وبين قوله أنهم من العصر إلى الغروب (يسأل الله تعالى) فيها (شيئا) مما يليق بأن يدعو به المسلم ويسأل فيه ربه تعالى والمسلم من رواية محمد بن ١٣٢ زياد بن أبي هريرة كالمصنف في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة

له فيه أن الصلاة قبل الجمعة لاحقة لها قوله ثم أنه في رواية ثم اتهمت بن زيادة بأه فوقيه قال القاضي عياض وهو وهم قال النووي ليس هو وهو ما يبل هي لغة صحيحة قوله حتى يفرغ الإمام قال النووي هو في الأصول بدون ذكر الإمام وهذا الضمير إليه لا علم به وإن لم يكن مذكورا قوله وفضل ثلاثة أيام هو بنصب فضل على الظرف كما قال النووي قال قال العلماء معنى المغفرة له ما بين الجمعةين وثلاثة أيام أن الحسنه بعشر أمثالها وأما يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الأفعال الجميلة في معنى الحسنه التي تجعل بعشر أمثالها قال بعض العلماء والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخطبته إلى مثل ذلك الوقت حتى يكون -بعة أيام بالزيادة ولا نقصان ويضم إليها ثلاثة فتصير عشرة (وهي أبي عبد رضى الله عنه أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله لم يخطب على المنبر فأمره أن يصلي ركعتين رواء الخمسة الأبطال أودرعه الترمذي وانظره أن رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة يذو والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب وأمره أن يصلي ركعتين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب قلت وهذا يصرح بضعف ما روى أنه أمسك عن خطبته حتى فرغ من الركعتين وعن جابر رضى الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواه الجماعة وفي رواية إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجهز ففهم رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي رواية إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين متفق عليه وفي الباب من مهمل بن سعد عن عبد الله بن أبي حمزة في العمل وأشار إليه الترمذي بصحة حديث أبي سعيد وعن أبي قتادة عن الأئمة السنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وقد تقدم ومن أنس عند الدارقطني قال جاء رجل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته قال الدارقطني أسنده عبيد بن محمد العبدي عن معمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ورواه فيه والصواب عن معمر عن أبيه كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معمر ثم رواه

يسأل الله خير وأول ابن ماجه من حديث أبي أمامة ما لم يسأل مما ولا أحد من حديث سعد بن هبادة ما لم يسأل انما أوقطية رحمة وقطية الرحمة من جملة الاثم فهو من عطف الناص على العام للاهتمام به (الأعطاء أيا وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفه حال كونه (يقالها) من التقليل خلاف التكثير وللبخاري من رواية سالم بن علقمة المذكورة ووضع أغلقه على بطن الوسطى أو انخصر قلنا زهدا ويرأبو موسى السكبي أن الذي وضع هو بشر بن المغضل راويه عن سامة وكأنه يفسر الإشارة بذلك وأما ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره وجه ذلك يحصل الجمع بينه وبين قوله زهدا أي يقلها والمسلم وهي ساعة خفيفة واستشكل حصول الإجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلي فينتقم بعض على بعض وساعة الإجابة

متعلقة بالوقت فكيف يرتفق مع الاختلاف واجب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بوقت كل فصل كما قيل نظيره في ساعة الكراهة وأما هذا فائدة جعل الوقت المستعمل مظنة لها وإن كانت هي خفيفة قاله في فتح الباري ويحتمل أن يكون غير من الوقت بالتمسك فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة وهو ذلك وأما أعلم وفي هذا الحديث فضل يوم الجمعة باختصاصه بساعة الإجابة وفي مسلم أنه خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الأكتار منه في جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال يبلغ ما نحن نصل (أي الجمعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة

طريق

هنا انظارها جمعاً بين رواية عبد الله بن ادريس عن حصين عنده مسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب فهو من باب تسمية الشيء باسم ما قارب به وهذا البقي بالصحابفة تحسيفاً لظن بهم سائناً انه كان في الصلاة لكن يحقل انه وقع قبل النهي نعم في المراسيل لابي داود عن مقاتل بن حيان ان الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة فان ثبت ذلك الاشكال لكنه مع شذوذه معضل وجواب بينما قوله (اذ قبلت غير) بكسر العين ابل (تحمّل طعاماً) من الشام لاحية الكلبى أو لعبد الرحمن بن عوف روى الاول الطبراني والى ابن مردويه وجمع بينهما باحتمال أن تكون ١٢٣ لعبد الرحمن ودحية قير وكافاً مشتركين

(فالتفتوا اليها) أى انصرفوا الى العير وفي رواية ابن فضال في البيوع فانه من الناس أى فتفرقوا وهو موافق للفظ الآية ودان على ان المراد بالالتفات انصرفا وفيه رد على من حال التفتات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم من التفتاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأما هيئة الصلاة المبرئة فباقية ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة وقد ترجح فيه امر أنه كان في الخطبة فلو كان كما قبلنا وقع هذا الانكار الشديد فان الالفاظ فيها لا ينافي الاستماع وفي قوله فالتفتوا التفتات لان السياق يقتضى أن يقول فالتفتوا وكان التكتة في عدول جابر عن ذلك انه لم يكن هو ممن التفت حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلاً وفي رواية على بن عاصم عن حصين حتى لم يبق معه الا اربعون رجلاً روى الدارقطني ولو سلم من ضعف حفظ على بن

طريق أحمد مرسل وسيد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم انما ~~حكم~~ عليه الدارقطني بالوهم لخالفته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذى أشار اليه المصنف وفي الباب أيضاً عن سديد عند أحمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم والامام يخاطب فليصل ركعتين خفية فتبين ورواه أيضاً ابن عدى في الكامل قوله ان رجلاً وكذلك قوله دخل رجل هو سديد بهمة من غير ابن هبة وقيل ابن عمرو لغطفاني وقع مسمى في هذه لقصة عنده مسلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قوقل كذا وقع عند الطبراني من روايته منصور بن أبي الأسود عن الأعشى قال أبو حاتم الرازى وهم نبيه منصور ووقع عند الطبراني أيضاً من طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخاطب فقال لصليت ركعتين الحديث وفي استخاره ابن لهيعة قال الحفظ المشهور عن أبي ذر انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم وهو جالس في المسجد كذا عند ابن حبان وغيره وعنده الدارقطني جاء رجل من قيس المسجد فذكر نحوه سديد قال الحافظ لا يخالف ~~سديد~~ سديد كان غطفاني من قيس قوله صليت قال الحافظ كذا لا كثر بحذف همزة الاستعظام وثبتت في رواية الاصمعي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية تحية المسجد حال الخطبة والى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد واسحق ومكة ولأبو توير وابن المنذر وحكام الذوى عن فقهاء المحدثين وحكى ابن العربي ان محمد بن الحسن حكام عن مائت وذهب الثوري وأهل الكوفة الى انه يجلس ولا يصلح حال الخطبة حتى ذلك الترمذى وحكام الغاضى عباس عن مالك والليث وأبي حنيفة ~~سديد~~ سديد وجهه والسلف من الصحابة والتابعين وحكام العراقي عن محمد بن سيرين وشريح الغاضى والنخعي وقائدة الزهري ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير ورواه الذوى عن عثمان والى ذلك ذهب الهادي وأبو جابو عن أسامة بن زيد عليه وآله وسلم لسديد بان ذلك واقعة عين لا عومها فيحصل احتصاصها بسديد قالوا ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سديد ان الرجل كان في هيئة بذة فقال له صليت قال لا قال صل الركعتين وحض الناس على الصلاة فأمره ان يصلى ابراء الناس وهو قائم في تصدقون عليه وبؤيده ان في هذا الحديث عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم وتفرده فانه خالفه أصحاب حصين كلهم ~~سديد~~ سديد كان من أقوى الأدلة لاشاعة ورد المالكة على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا العصة بلعبة أربعين رجلاً بقوله في حديث الباب حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلاً وأجيب بأنه ليس فيه انه ابتدأ بأثنى عشر بل يحقل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أو كان الخطبة وقد اختلف فيما اذا انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابر قال انافهم وله أيضاً فيهم أبو بكر وعمر وفي تصدير اسمعيل الشافى ان سألما مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكى السهمى الى

فصل في منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبالل و ابن مسعود (فتوات هذه الآية) ظاهر ذلك انهم انزلت بسبب قدوم
 العير المذكورة (واذا رأتوا تجارة أو أهوا) هو الطبل الذي يضرب ان قدوم التجارة فرحاً بقدومها واعلامها (انفضوا اليها وتزكوا
 قائماً) لم يقل اليها لان الله لم يكن مقصود الذات وانما كان تيمناً للتجارة أو حذف لالة أحد هما على الآخر أو أعيد الضمير الى
 مصدر الفعل بالمتقدم وهو الرؤية أي انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو والترديد للدلالة على ان منهم من انفض
 لغير دسماع الطبل ورؤيته وقد استشكل ١٢٤ الاصيل حديث الباب مع وصفه تعالى بانهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن

ذكر الله وأجاب باحتمال أن
 يكون هذا الحديث قبل نزول
 الآية قال في الفتح وهذا الذي
 يتعين المصير اليه مع انه ليس
 في آية النور ان تصريح بنزولها
 في الصلاة وعلى تقدير ذلك فلم
 يكن تقدم لهم نهي عن ذلك فلما
 نزلت آية الجمعة وفهوا ممن اذم
 ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية
 النور اه وذكر الحديث ان
 أيام مسعود الامشي ذكر في آخر
 هذا الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قال لو نتاجتم حتى لم
 يبق منكم أحد اال بكم
 الوادي نارا قال وهذا لم أجده
 في الكتابين ولا في مستخرجي
 الامم علي والبرقاني قال وهى
 فائدة من أبي مسعود واعلمنا
 نجدها بالاسناد في باب بعد اه
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 ولم أر هذه الزيادة في الاطراف
 لابي مسعود ولا هي في شيء من
 طرق حديث جابر المذكور
 وانما وقعت في مرسل الحسن
 وقتادة وكذا في حديث ابن
 عباس عند ابن مردويه وفي

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة يذو رأنا رجوا أن يظن له رجل فيصدق عليه ويؤيده
 أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسيك في آخر الحديث لا تعودن مثل هذا أخرجه ابن
 حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله
 وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التسمية فان المانعين لا يجوزون الصلاة في
 هذا الوقت لعله التصديق ولو ساغ هذا الساغ مثله في سائر الاوقات المذكورة ولا فائده
 كذا قال ابن المنير ومما يرد هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يتطرق اليه التأويل قال النووي لا ظن عالما
 يملغه هذا اللفظ صحيحا فيضالاه اه قال الحافظ والحاصل للمانعين على التأويل المذكور
 انهم فرجوا ان ظاهره معارض لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فتدلفوت متفق عليه قالوا فاذا
 امتنع الامر بالمعروف وهو امر الاخي بالانصات فنع التشاغل بالتسمية مع طول زمنها
 أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الذي دخل يغطي رقاب الناس وهو
 يخطب قد آذيت وقد تقدم قالوا فامر بالجلوس ولم يأمره بالتسمية وبما أخرجه الطبراني
 من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام
 حتى يفرغ الامام ويحجب عن ذلك كله بامكان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية الى
 اسقاط أحد الدليلين اما في الآية فليست الخطبة قرآنا وما فيها من القرآن الامر
 بالانصات حال قراءته عام مخصوص باحاديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك أنصت
 فهو وارد في المنع من المسكالة للغير ولا مكاملة في الصلاة ولو سلم انه يتناول كل كلام حتى
 الكلام في الصلاة لكان عموما مخصوصا باحاديث الباب قال الحافظ وأيضا في التسمية
 يجوز ان يطلق عليه انه منصت لحديث أبي هريرة المتقدم انه قال يا رسول الله سيكونك بين
 التسمية والقراءة فماتنول فيه فاطلق على القول سر السكون وأما أمره صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن دخل يغطي الرقاب بالجلوس فذلك واقعة عين ولا عموم لها فيصنع من أن
 يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيها وأمره بالجلوس بشرطه وهو فعل التسمية وقد
 عرفه قبل ذلك أو ترك أمره بالتسمية لبيان الجواز أو لكونه دخوله وقع في آخر الخطبة وقد
 ضاق الوقت عن التسمية وأما حديث ابن عمر فهو ضعيف لان في اسناده أيوب بن نعيم قال

حديث انس عند اسمعيل بن أبي زباد وسنده ساقط اه وفي الحديث ان الخطبة تكون عن قيام وانما أبو
 تشتط في الجمعة حكاه الفرطبي واستبعدوه وان البيع وقت الجمعة نهقد ترجم عليه سيد بن منصور ورواه عنه من كونه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يجني ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع
 فيها وقول البخاري اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة فصلاة الامام ومن بقى معه جائزة يؤخذ منه أنه يرى ان الجميع لو
 اتفقوا في الركعة الاولى ولم يبق الا الامام وحده انه لا يصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وقيل فيها ظاهر مطلقا قلت بشرط

أكثر الفقهاء صلاة الجمعة شروطا كالامام العادل ومسجد الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك وليس عليها
اثارة من علم بل ليصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
المقال في هذا المقام فلم يأت بطائل قط ولا يستحق ما لا اصل له أن يشتغل برده بل يكفي فيه أن يقال هذا كلام ليس من
الشريعة وكل ما ليس هو منها فهو مردود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
بمراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه ١٣٥ والحديث ورواية هذا الحديث ما بين

بغدادى وكوفي وواسطى وفيه

الحديث والنعنة والقول

وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع

والنفس بروم سلم في الصلاة

والترمذى في التفسير وكذا

النسائي فيه وفي الصلاة عن

ابن عمر رضي الله عنهم ما ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

كان يصلى قبل الظهر ركعتين

وبعداه ركعتين وبعد المغرب

ركعتين في بيته وبعد العشاء

ركعتين وكان لا يصلى بعد الجمعة

حتى ينصرف من المسجد الى

بيته (فيه صلى) فيه (ركعتين)

لأنه لو صلاهما في المسجد ربما

يتوهم انهما اللذان حدثتا وصلاة

الذي في الناموس افضل وليل ذكر

شيء في الصلاة قبلها والظاهر

انه قام بها على الظهر وأقوى ما

يستدل به على مشروعيتهما عموم

ما صححه ابن حبان من حديث

ابن الزبير مرفوعا ما من صلاة

مفروضة الا وبين يديها ركعتان

ومثله حديث عبد الله بن خلف

الماضي في وقت المغرب بين كل

أذنين صلاة وأما احتياج

أبو زرعة وأبو حاتم من كراهية الحديث والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله وقد أجاب
المناهون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على عشرة أو ردها الحافظ
في الفقه بعضهم لا يفتي الاشتغال بذكره وبعضهم لا يفتي اهماله فمن البهس الذي
لا يفتي اهماله قولهم انه صلى الله عليه وآله وسلم سكت عن خطبته حتى فرغ من
صلاته قالوا ريدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويحجب عن ذلك بأن المارقات في وهو
الذي أخرجه قال انه مرسل أو موهى وأيضاً يعارضه اللفظ الذي أورده المصنف من
الترمذى على انه لو تم له لم الاعتذار عن حديث سليلك بمثل هذا لما تم لهم الاعتذار بمثل
عن بقية أحاديث الباب المصروفة بأمر كل أحد اذا دخل المسجد والامام يحط بانه
يوقع الصلاة حال الخطبة ومنها انه لما تشاغل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك سقط
فرض الاستماع اذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
العربي ان هذا أقوى الاجوبة قال الحافظ وهو أضعفها لان الخطبة لما انقضت رجع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خطبته وتشاغل سليلك بامثال ما أمره به من
الصلاة فصيح انه صلى حال الخطبة ومنها أنهم اتفقوا على ان الامام يسقط عنه الخية مع
انه لم يكن قد شرع في الخطبة فسقطها على المأموم طريق الاولى وتعقب بأنه قياس في
مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن
العصاية الى عهد مالك ان التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً قال الحافظ وذهب بمنع
اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل الخية عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذى وابن
خزيمة ومحمد بن وهب من فقهاء العصاية من أهل المدينة ووجهه عندهم من أهل
المدينة ولم يثبت عن أحد من العصاية صريحاً بما يحالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
حماد وعثمان وغير واحد من العصاية من المنع مطلقاً فاعتقاده في ذلك على روايات منهم
فيما احتجوا على انه لا حجة في فعل أهل المدينة ولا في اجماعهم على فرض ثبوته كما تقر في
الاصول قوله في حديث الباب وليتجوز فيه ما فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة
ليتفرغ لسماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بانهم انشروا صلاة الخية حال
الخطبة قوله في حديث ركعتين فيه ان داخل المسجد حال الخطبة بركة مصر على ركعتين قال
المصنف رحمه الله تعالى ومفهومه يمنع من تجارز الركعتين بمجرد خروج الامام وان لم يتكلم

النووي في الخلاصة على اثباته في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان من نافع قال كان ابن عمر يطيل
الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعدها ركعتين في بيته ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يفعل ذلك فتعقب بأن
قوله كان يفعله ذلك قائم على قوله ويصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل له رواية الألبان عن نافع عن عبد الله انه كان اذا صلى
الجمعة انصرف فمسجد مسجدتين في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك رواه مسلم وأما قوله كان يطيل
الصلاة قبل الجمعة فان كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج اذا

زالت الشمس قبضت تغل بالخطبة ثم فصلت الجمعة وان كان المراد قبل دخول الوقت فذالما طلق نافله لاصلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنقل مطلق وقد ورد ان ترغيب فيه في حديث سالم بن عبد الله وغيره حيث قال فيه ثم صلى ما كتب له قاله في الفتح وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو لم يصح كلامه أو يتحول لأن معاوية أنكره على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تخرج أوتته كالم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بذلك ان لا نوصل صلاة بصلاة حتى تخرج ١٣٦ أوتته كالم رواه لم وقال أبو يوسف نصلي بعد هاستا وقال أبو حنيفة ومحمد

أربعها كالتى قبلها له انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربعها ثم يصلي ركعتين إذا أراد الانصراف وله ما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد منكم الجمعة فليصل أربعها قبلها وبعد أربعها رواه الطبراني في الاوسط وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الحافظ في الفتح وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بالفظ كان يصلي قبل الجمعة أربعها وبعد أربعها وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الاثرم انه حديث واه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يصلي في شيء منهم أنخرجه ابن ماجه بسند واه قال النووي في الخلاصة انه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي اسناده ضعف وانقطاع وقال المالكية لا يصلي بعدها في المسجد لانه صلى الله عليه وآله وسلم

وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال اجابنا سبيلك العطاء في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحط به فقال له أصليت ركعتين قبل أن تجي قال لا قال فصل ركعتين وتجويزهما رواه ابن ماجه ورجال اسناده ثقات وقوله قبل أن تجي يدل على ان هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليست تابعة للمسجد اه حديث ابن ماجه هذا وكما قال المصنف وصححه العراقي وقد أخرجه أيضا أبو داود من حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث جابر وقد ذهب الى مثل ما قال المصنف الاوزاعي فقال ان كان صلى في البيت قبل ان يجي فليصلي اذا دخل المسجد ووقع بآن المانع من صلاة الجمعة لا يجزئ التثفل حال الخطبة مطلقا قال في الفتح ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجي أي الى الموضع الذي أت فيه وفائدة الاستثناء احتمال أن يكون صلاة في مؤخر المسجد ثم تقدم ايم يقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي يخطي ويؤيده ان في رواية لم أصليت الركعتين باللائم واللام وهو لا يروى ولا يروى عنه هناك أقرب من نية المسجد

• (باب ما جاء في التجمع قبل الزوال وبعد) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم يرجع الى القابلة فيقبل رواه أحمد والبخاري وعنه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اشتد البرد بكرا بالصلاة واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي أخرجه وعن مهمل بن عبد رضي الله عنه قال ما كنا نقبل ولا نتغدى الا بعد الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى جالنا فريحها حين تزول الشمس يعني الموضع رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن عبد الله بن سببان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل صف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته الى ان أقول اتصف النهار ثم

وسلم كان يشرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح المقنع من المناهية ولا سنة للجمعة قبلها انه لا بعد هافي كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا آخر حديث في كتاب الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة فتبين وثلاثين خصوصية وفيها انها يوم عيد ولا يصام منفردا وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صحتها والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك وأحسن الثياب وتحمية المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والانصات وقراءة الكهف ونفي كراهة التأفله وقت

الاستواء ومنع السفر بها وانضعف أبحر الذهاب إليها بكل خطوة أبحر ستة وثني هجر جهنم في يومها ساعة الاجابة وتكفير
 الاثم وانما يوم الزيد والشاهد والمدخر هذه الامة وخير أيام الاسبوع وتحت مع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه قال في الفتح
 وذكر أشياء أخر فيها انظر وترك أشياء يطول تتبعها اه قات وقد ذكر الشيخ محمد الدين النير وزابادي شيخ الحافظ صاحب
 القاموس أيضا في كتابه من السعادة خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعها صاحب الهدى لانطول يذكرها
 * (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أي كنية يمتان من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده مالا

يحتمل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كنية يمتان سبعة عشر نوحا قال في
 الفتح وقد بيناه شيخنا أبو الفضل
 في شرح الترمذي لكن يمكن
 تدانها ومن ثم قال الحافظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست صفات وبلغها
 بعضهم أكثر وهؤلاء كلارأوا
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا
 ذلك وجهها من فعله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأما هو من اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهذا هو
 المعتمد واليه أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تتد داخل وحكي ابن
 القصار المالكي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاها عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاها
 أربعة وعشرين مرة وقال الخطابي
 صلاها في أيام مختلفة بأشكال
 متباينة يقصر فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ للعبادة فهي على
 اختلاف صورها منقطة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل أي جهة (نجد) بارض

تمت مع عثمان فكانت صلاة خطبته الى ان أقول زال النهار فأتيت أحد أعاب
 ذلك ولأنه روى في رواية ابنه عبد الله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال) أثر عبد
 الله بن سيدان السلي في معجمه قال لان البخاري قال لا يتابع على حديثه وحكي في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لاجته فيه قوله حين تغيب الشمس فيه اشعار بمواظبته
 صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس قوله كأنه صلى الجمعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم ترجع الى القائله فتقبل وفي لفظ للبخاري كتابه بالجمعة
 فتقبل بعد الجمعة وفي لفظه أيضا كأنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة ثم
 تكون القائله وظاهر ذلك أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر انما قال الحافظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التمارض وقد تقرروا ان التبركيز يطلق على فعل الشئ في أول وقته
 أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى أنهم كانوا يدون بالصلاة قبل القبلة بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يتبعون ثم يصلون لمشروعية الإبراد
 اه والمراد بالقائله المذكورة في الحديث نوم نصف النهار قوله اذا اشتد البرد بكر
 بالصلاة أي صلاها في أول وقتها قوله واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة فيه في الجمعة يحتمل أن
 يكون قوله يعني الجمعة من كلام النبي أو من دونه أخذته قائله مما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس وبؤيده ما عند الامام علي عن أنس من طريق أخرى وأيس
 فيه قوله يعني الجمعة قوله بجمع هو بتشديد الميم المكسورة قوله تتبعع التي فيه تصريح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في يسير قال الوري انما كان للامامة التبكير وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخاري ثم تنصرف وليس للعبادان نيل استظله وفي رواية لمسلم
 وما نجد فيما استظله والمراد في الظل الذي يستظل به لان في أصل الظل كما هو الاكثر
 الاغلب من توجه النبي الى القيود الزائدة وبديل على ذلك قوله ثم ترجع تتبعع التي تقبل
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلالها الا بعد توم
 الوقت فلا دلالة في ذلك على أنهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كان ثقيل ولا تنهدى الا
 بعد الجمعة فيه دليل لمن قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال الى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلاف أصحابه في الوقت الذي تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

١٨ نيل عطمان وهو كل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزوة ذات الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها ليلة أربع أو خمس أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرازي انه آخر الغزوات ليس يصح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فوارينا العدو) بالزاي أي قابلتهم بالوحدة (فما فتنناهم فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصل لنا) أي لاجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر يصل أي الى حيث لا تبلغهم منهم
 العدي (وأقبلت طائفة على الحقير كرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن معوية بن وهب (ثم ثبت قائما) (ثم

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منتهصبا أو عقب رفعه من السجود (مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم في رجة العدو (فأثروا) أي الطائفة الاخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منتظرا لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة من ركعتي مسجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين) وفي المغازي ما يدل على انها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ انهم أتمروا في حالة واحدة ١٢٨ ويحتمل انهم أتمروا على التتابع وهو الأرجح من حيث المعنى والافيد - لنزوم

تضييع الحراسة المطلوبة وانفراد الامام وحده ويرجى ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود وانظروا في فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فتصا لاقتهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فسلموا لانفسهم ركعة ثم سلموا وظاهره ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الاولى بعد ووقع في الرائي تبعا لغيره من كتب الفقه ان في حديث ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الاولى فأتوا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا حال الحافظ ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق وهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أنهم بالاولى وهي موافقة لحديث سهل بن أبي حمزة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على انه لا يشترط استواء الفريقين في العدد لكن لا بد ان تكون التي تحرس يحصل الفتنة

الخامسة أو وقت دخول وقت صلاة العبد ووجه الاستدلال به ان الغداة واقبلوه محلها ما قبل الزوال وحكموا عن ابن قتيبة انه قال لا يسمى غداة ولا قاله بعد الزوال وأيضاً قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هانئ بنت سارية أخت عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت ما حفظت في القرآن الجعيد الا من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأها على المنبر كل جمعة وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تباركاً وهو قائم يذكر بياض الله وكان يصلي الجمعة بسورة الجمعة ولما نفق كانت ذلك عنده مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للبعث ان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداة والفقهاء وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيريحونهم عند الزوال ولا ملجئ الى التأويلات المتعسفة التي ارادتها الجمهور واستدلوا لهم بالاحاديث القاضية بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا يني الجواز قبله وقد أغرب ابن العربي فنفى الاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الاما نقل عن أحمد وهو مردود فانه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سالم انه قال صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة نكحى وقال خشيت عليكم الحروا اخرج من طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة نكحى وكذلك روى عن جابر وسعيد بن زيد كما في رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن أبي وقاص قوله وعن عبد الله بن سيدان السلي اخرج هذا الاثر أيضا أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة قال الحافظ ورجال الثقات الا عبد الله بن سيدان فانه تابعي كبير الا انه غير معروف العدالة قال ابن عدي يشبه المجحول وقال البخاري لا يتابع على حديثه وقد عارضه ما هو أقوى منه روى ابن أبي شيبة عن طريق سويد بن غفلة انه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس واسنأه قوى

• (باب تسليم الامام اذا رقي المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له) •

به ان ذلك والطائفة قطائع على التمسك والكثير حتى في الواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف عن جاز لا حرجهم ان يصليوا واحد ويحرم واحد يصلي الاخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول باقل الجماعة مطلقا لكن قال الثاذهي اكره ان يكون كل طائفة اقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم - ثم ضمير الجمع في قوله أسلمتم - مذكورة النور في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لا بتكاثف أمور كثيرة لا تغتفر في غير هادلو صلى كل امرئ منفردا لم يقع الاحتياج الى معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة توجب ابن عبد البر هذه

الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها القوة الامتداد ورائقة الاصول في أن المأموم لا تتم صلاته قبل سلام امامه وعن أحمد قال ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبع أجمع أفعال المزمع جازو مال الى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا روي عنه الشافعية ولم يختره حتى شاع على شيء روي عنه قال الطبري وغيره أحدهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد ناسا ما قال ابن حزم صح فيه أربعة عشر وجهاً ورواه في حرمه من حديثه وقال ابن العربي في القبس جاء فيها روايات كثيرة أحدها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي في شرح مسلم نحوه ولم يبينها ١٢٩ أيضاً زاد أبو الفضل وجهاً آخر فصارت

سبعة عشر وجهاً كما تقدم وذكر التسطاط في الارشاد تقرير عات النسخة في ذلك وفي كتب النسخة تفاصيلها كثيرة وفروع لا يحتمل هذا الشرح المختصر بطلها قال الشوكاني رحمه الله في شرح الدرر صلاة الخوف قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صفات مختلفة وقد صرح منها أنواع ثم ذكرها قال وكما هي مجزئة لأنها وردت على ألحاح كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جازي يفعل الإنسان ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ وإذا اشتد الخوف واتهم القتال صلاها الرجل والراكب ولواي غير القبلة ولو بالإيماء ويقال لها عند الشام القتال صلاة المساييف اهـ وقول في السبل الجرار وردت على ألحاح مختلفة وثبتت فيها صفات فإيها فعل المملوك فقد أجبرهم وقد ذكرنا ما ورد فيها من الأنواع في شرحنا للمنتقى وذكرنا جله ما صرح من ذلك فليجمع اليه فان اراده يحتاج الى تطويل يخالف ما هو

عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وهو لا يثرم في سننه عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مسـ) الحديث أخرجه الأثرم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن مجاهد عن الشعبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال السلام عليكم وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن الشعبي (مسـ) واسناده ابن ماجه فيه ابن لهيعة كما قال المنهف وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عن ابن عدي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا نادى من المنبر سلم على من عند المنبر ثم صعد فاذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم تعد وأخرج أيضاً الطبراني والبيهقي وفي اسناده عيسى بن عبد الله الانصاري وقد ضعفه ابن عدي وابن حبان وفي الباب أيضاً عن عطاء (مسـ) كذا قال الحافظ في التلخيص وقال اشافعي بلغنا عن سلمة بن الأكوع انه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتين وجلس جلستين وحكى الذي حدثني قال استوى صلى الله عليه وآله وسلم على الدرجة التي تلي المنبر فقام ثم جلس على المنبر فراح حتى فرغ المؤذن من الاذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بهذان يرقى المنبر وقبل ان يؤذن المؤذن وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن وقال أبو حنيفة ومالك نه مكروه قالوا لان سلامه عند دخول المسجد من عن الاعادة (وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كان الغداة يوم الجمعة أوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد رواه البخاري والانساني وأبو داود وفي رواية لهم فلما كانت خلافة عثمان وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالاذان اثلاث فادنيه على الزوراء فثبت الامر على ذلك ولا جد والانساني كان بلال يؤذن اذا جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ويقيم اذا نزل وعن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم رواه ابن ماجه) حديث عدي بن ثابت قال ابن ماجه أرب وأن يكون متصلاً قال ووالد عدي لا صحة له

الغرض لنا من التنبيه على الصواب والارشاد الى الحق ولا وجه للاقتصار على أي على صفة بدون صفة فان ذلك تضيق لدائرة قدوسها الله تعالى على عباده اهـ ورواه هذا الحديث الأربعة حصيان ومدينان وفيه التهديد والاختيار والعنينة والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضاً في البخاري (مسـ) وأبو داود والانساني والترمذي (وعنه) أي عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) في رواية قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وان كانوا) أي العاد (وأكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك) أي من الخوف الذي لا يمكن معه القيام في موضع ولا إقامة هفت (قلبه لواء) حينئذ حال كونهم (قبائلاً) على أقدامهم (وربكم) اهـ

على قواهم لان فرض النزول سقط ولمسلم في آخر هذا الحديث قال ابن عمر فاذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبا أو قائما
 يوشى إيماء وزاد مالك في الموطأ في آخره أيضا - - - - - استقبال القبلة أو غير مستقبها والمراد أنه إذا اشتد الخوف والقهم القتال أو
 اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركوهم لورلوا أو انقسموا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركبا أو مشاة ولهم ترك
 الاستقبال إذا كان بسبب القتال والإيماء عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة ويكون السجود أخذ من الركوع
 ليميزا ولو انصرف عن القبلة لجاح الدابة ١٤٠ وطال الزمان بطلت صلاة ويجوز اقتداء بعضهم به مع اختلاف الجهة

ان أراد بابه جده أبوايه فله صفة على رأى بعض الحفاظ من المتأخرين وأخرج نحوه
 الترمذى عن ابن مسعود بانظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استوى على
 المنبر استقبلناه بوجهه وفى أسنانه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف قال الترمذى
 ذهب الحديث قال ولا يصح فى هذا الباب شئ قال الحفاظ فى بلوغ المرام وله شاهد من
 حديث البراء عند ابن خزيمة ١٥ وفى الباب عن أبي سعيد عند البخارى ومسلم والنسائى
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوما على المنبر وجلسنا حوله بوب عليه
 البخارى باب استقبال الناس الامام اذا خطب وفى الباب أيضا عن مطيع أبي يحيى عن
 أبيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام استقبلناه بوجهه
 ومطيع هـ - - - - - هذا مجهول وقد تقدم من حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يستقبل الناس بوجهه قوله كـ - - - - - النداء يوم الجمعة فى رواية لابن خزيمة كان ابتداء
 النداء الذى ذكره الله تعالى فى القرآن يوم الجمعة وله فى رواية كان الاذان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر اذان يوم الجمعة ونسرا الاذان
 بالاذان والاقامة يعنى تغايبا قوله اذا جلس الامام قال المهلب الحكمة فى جعل الاذان
 فى هذا المجلد ليعرف الناس جلوس الامام على المنبر فيمنع من ان يخطب قال
 الحفاظ وفيه نظر لما عند الطبرانى وغيره فى هذا الحديث ان بلا لا كان يؤذن على باب
 المسجد فالظاهر انه كان لطلق الاعلام لانحصار الانصات نعم لما زيد الاذان الاول كان
 للاعلام وكان الذى بين يدي الخطيب الانصات قوله فلما كان عثمان أى خليفة قوله وكثر
 لئلا أى بالمدينة كما هو مصرح به فى رواية وكان أمره بذلك بعد من خلافة
 كما عند أبي نعيم فى المستخرج قوله زاد النداء الثالث فى رواية فامر عثمان بالنداء الاول
 وفى رواية التالين الثانى أمر به عثمان ولا منافاة لانه سعى بالتأبى اعتبارا بكونه مزيدا وأما
 باعتبار كون قوله مقدمات على الاذان والاقامة وثانيا باعتبار الاذان الحقيقى فى لا الاقامة
 قوله على الزوراء بنخ الزاى وسكون الواو بعد هاء ممدودة قال البخارى هى موضع
 بسوق المدينة قال الحفاظ وهو المعقد وقال ابن بطلال هو حجر كبير عند باب المسجد ورد بها
 عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري انه نادى بالسوق يقال لها الزوراء وعند الطبرانى
 فامر بالنداء الاول على دار يقال لها الزوراء فكان يؤذن عليها فاذا جلس على المنبر أذن

كالمصلين حول الكعبة ويعد
 فى العمل الكثير لافى الصياح
 لعدم الحاجة اليه وحكم الخوف
 على نفس أو منفعة من سبيح أو
 حية أو حرق أو غرق أو على مال
 ولولغيره كما فى المجموع فكان الخوف
 فى القتال ولا إعادة فى الجميع
 قال الشوكانى فى السبل الظاهر
 ثبوت مشروعية صلاة الخوف
 من كل امر يخاف منه وفى السفر
 والحضر ولا يدل كونه صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يصلها الا من
 خوف خاص وفى أسنانه على
 انه الاصل على من خوف من غير
 آدمى ولا نصلى فى الحضر فان
 العلة التى شرعت لها كانت فى
 الجميع ولا يصح التمسك بانه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يصلها فى
 المدينة مع اشتداد الحاجة
 والمدافعة لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشتغل هو وأصحابه بدافعة
 الاشراب حتى قال عمر يا رسول
 الله ما كدت أصلى العصر حتى
 كادت الشمس تغرب وقال له النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والله ما
 صليتها قال جابر فتمنا ليطعان

فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وما تافصل العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
 المغرب هكذا فى البخارى من حديث جابر وفى الموطأ الذى قاتم الظهور والعصر والمغرب وانهم صلوا بعد هدم من الليل
 وأيضاً قد أخرج النسائى وابن حبان من حديث أبي سعيد ان ذلك كان قبل ان ينزل قوله تعالى فربنا أو ربكنا وأما ان تراط أن
 تكون صلاة الخوف فى آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تنه على أول الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال وأما
 اشتراط كونهم محبذين وطالين غير مطلوبين فلم يرد ما يدل على ذلك وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى كثير من

المواطن وهو طالب للكفار وغير مطلوب اهـ ورواه حديث الباب ما بين يدي وكوفي ومديني وفيه التجدد في
والعزيمة والقول وأخرجهم مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) اي عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لنا مرجع من الاحزاب غزوة الخندق سنة اربع الى المدينة ووضع المساون السلاح وقال له جبريل عليه
السلام ما وضعت الملائكة السلاح بعد ان الله يأمرك ان تسير الى بني قريظة فاني عاتدا اليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لاصحابه (لا يصليين احد) منكم العصر الا في بني قريظة (فرقة من اليهود ١٤١) فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال

بعضهم لا نصلي حتى نأتيها) اعلا
بظاهر قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يصليين احد لان النزول
معصية للاحرام الخاص بالامراع
نخصوا عموم الامر بالصلاة ازل
وقتها بما اذ لم يكن عذر بدليل
أمرهم بذلك (وقال بعضهم بل
نصلي) نظرا الى المعنى لا الى
ظاهر اللفظ (لم يرد من ذلك) مبنيا
لانه قولكم مضطربه العبي
والبرماوى ومبنيا للذاعل كما
ضبطه في المصابيح قال القسطلاني
والمعنى ان المراد من قوله لا يصليين
أحدكم لازما وهو الاستحجال في
الذهاب لبني قريظة لاستيقظة
ترك الصلاة كانه قال صلوا في بني
قريظة الا ان يذكركم وقتها قبل
ان تصلوا اليها فجمعوا بين دليلي
وجوب الصلاة وجوب الامراع
فصلوا ربكنا لانهم لو نزلوا الصلاة
لكان فيه مضادة للاحرام بالامراع
وصلاة لراكب مفقضية للاعياء
فطابق الحديث الترجمة لكن
عورض بانهم لو تركوا الركوع
والسجود لم يفتوا قوله تعالى
اركعوا واسجدوا واجب بانه عام

مؤذنه الاول فاذا نزل أقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا بفعل عمه ن
في جميع البلاد اذ ذلك لكونه كان خليفة مطاع الامرا يمكن ذكر القام كما في ان أول من
أحدث الاذان الاول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد قال الحافظ وبلغني ان أهل الغرب الادنى
الآن لا تأذنين عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الاذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيحتمل ان يكون قال ذلك على سبيل الانتكاري يحذل ان يريد انه لم يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى ان
عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياما على بقية الصلوات والحق الجمعة
بهم ساروا بقي خصوصية الاذان بين يدي الخطيب واماماً أحدث الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح أولى كذا في الفتح وقد روى عن معاذ ان عمر هو الذي
أحدث ذلك واسناده منقطع ومعاذ أيضا خرج من المدينة الى الشام في أول غزوا الشام
وامر في الشام الى ان مات في طاعون عواس قوله غير مؤذن واحد فيه انه قد اشتراه
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن ام مكتوم وسعد
انقرضوا وبوجه ضرورة وأجيب بانه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة ولم ينقل ان ابن أم
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال وأبو مخذوم وجعله
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنا بمكة وسعد جعله بقباء قوله استقبله أصحابه بوجوههم فيه
مشروعية استقبال الناس للخطيب حال الخطبة وأحاديث الباب وان كانت غير بالغة
الى درجة الاعتبار فقد شدد عضدها عمل السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كالاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم وغيرهم يستحبون استقبال الامام اذا خطب وهو قول سفيان الثوري
والشافعي وأحمد واسحق قال العراقي وغيرهم عطائين أي رباح وشرج ومثل ذلك والاوزاعي
يسعد بن عبد العزيز وابن جابرو بن يزيد بن أبي حريم وأصحاب الرأي وروى عن ابن المسيب
والسمن انهم ما كانوا يخرجون اليه وهل المراد باستقبال السامعين للخطيب ان يستقبلوه
من يواجههم أو جميع أهل المسجد حتى ان من كان في الصف الاول والثاني وان طالت
الصقوف يخرجون يبادئهم أو بوجوههم لسماع الخطبة قال العراقي والظاهر ان المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبال القبلة أولى به من توجهه

خص بدليل كما ان الامر بتأخير الصلاة الى اقبل بن قريظة خص بما اذا لم يحش الفوات واقول بانهم صلوا ربكنا لان المنع
قال في الفتح وفيه نظر لانه لم يصرح لهم بتركه انزول فلعلمهم فهو ان المراد بامرهم ان لا يصليوا العصر الا في بني قريظة
المبالغة في الامر بالاسراع فبادروا الى امتثال أمره وخصوصا وقت الصلاة من ذلك لما تقر عندهم من تأكيده امره فلا
يمنع ان ينزلوا فيه صلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا به ودعوى انهم صلوا ربكنا محتاج الى دليل ولم أره صريحا في شيء
من طرق هذه القصة اهـ (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينعف واحدا) وفي رواية احدا (منهم) لا التاركين

أي ترفعان أصواتهم بأشاد العرب وهو قريب من الحداد وفي رواية الزهري تدفان أي تضربان بالدف يضم الدال والمسلم
 يغنيان يدف وللنسائي يدفين ويقال للدف أيضا الكبر بال بكسر الكاف وهو الذي لا جلاجل فيه فان كانت فيه فهو المزهر
 (بغناه) بكسر الميم والمديوم (بعث) يضم الباء وقع العين بالصرف وعدمه وقال عياض أجمعها أبو عبيد وحده وقال ابن
 الأثير أجمعها الخليل لكن جزم أبو موسى في ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية بأنه تحييف اه وهو اسم حصن رقع الحرب
 عنده بين الأوس والخزرج وكان به مقتلة عظيمة وانتصر الأوس على الخزرج ١٤٣ وأبقت المقتلة مائة وعشرين سنة
 حتى جاء الإسلام قالت الله بينهم

الاول في اسناده عمران بن داود أبو العوام البصري قال عفان كان نسخة راسخة منه
 البخاري وقال يحيى بن معين والنسائي ضعيف الحديث وقال مرزبان بن عيسى وقال يزيد
 ابن زريع كان عمران حروريا وكان يرى السيف على أهل القبلة وقد صحح اسناده هذا
 الحديث النووي في شرح مسلم والحديث الثاني مرسل قوله فقد رشح بكسر الشين
 الميممة رقعها أقوله ومن بعصم ما فيه جواز النشر يك بين ضمير الله تعالى ورسوله ويؤيد
 ذلك ما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالفاظ أن يكون الله تعالى ورسوله
 أحب اليه مما سواه وما ثبت أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر مناديا ينادي يوم
 خيبر أن الله ورب وله ينميا نكم عن لحوم الجوارح الألهية وإماما في صحيح مسلم وسنن أبي
 داود والنسائي من حديث عدي بن حاتم أن خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى فقال له صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فعدول
 على ما قال النووي من أن سب الانبياء عليه السلام ان الخطبة شأنها البسط والايضاح
 واجتناب الاشارات والرموز قال ولهذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 إذا تكلم بكامة أعادها ثلاثتهم عنه قال وانما نبي الضمير في مثل قوله أن يكون الله
 ورسوله أحب اليه مما سواه ما لانه ليس خطبة وعظ وانما هو تعليم فكلم ما قل
 لفظه كان أقرب الى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فانه ليس المراد حفظها وانما يراد
 الاتعاظ بها ولكن يرد عليه انه قد وقع الجمع بين الضمير بن منه صلى الله عليه وآله وسلم
 في حديث الباب وهو وارد في الخطبة لافي تعليم الاحكام وقال القاضى عياض وجلاء
 من العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على الخطيب تشرير بك في الضمير
 المقتضى للتسوية وأمره بالهطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله
 وسلم في الحديث الآخر لا يقل أحدكم ماشاء الله وشاء فلان ولكن ليق ماشاء الله ثم ماشاء
 فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره ويمكن
 أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على ذلك الخطيب التشرير لانه فهم
 منه اعتقاد التسوية فنبهه على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم
 رسوله ليعلم بذلك فدأما معتقده قوله فقد غوى بفتح الواو وكسرهما والصواب الفتح كما
 في شرح مسلم وهو من النقي وهو الانهم ما في الشر وقد اختلف أهل العلم في حكم خطبة

بركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كذا ذكره ابن ابي حنيفة وتبعه
 البرماوى وجماعة من الشراح
 ونهت ببارواه ابن سعد بابائيه
 ان النضر السبعة أو الثمانية الذين
 لقوه صلى الله عليه وآله وسلم في
 أول من أقيم من الانصار كان من
 جملة ما قالوه لما دعاهم الى
 الاسلام والنصرة انما كانت وقعة
 بعث عام الاول فوعدهم الموسم
 القابل فقدموا في السنة التي
 تليها فبايعوه البيعة الاولى ثم
 قدموا الثانية فبايعوه وهاجر
 صلى الله عليه وآله وسلم في أوائل
 التي قلها فدل ذلك على ان وقعة
 بعث كانت قبل الهجرة بثلاث
 سنين وهو المعتقد وفي الفتح مزيد
 بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
 عليه وآله وسلم (على الفراش)
 وفي رواية الزهري انه تغشى
 بشوبه وفي رواية مسلم تسجى
 أي القب بشوبه (وحول وجهه)
 للأعراض عن ذلك لان مقامه
 يقتضى ان يرتفع عن الاصغاء
 اليه لكن عدم انكاره يدل على

تسوية من له على الوجه الذي أقره اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل ولا يصل النزع عن اللعب والله وبختمه
 على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تعليم لا مخالفة الاصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فانتهرني) أي انتقريها
 لها على الغناء والزهرى فانتهرهما أي الجاريتين فلعلمها ذلك وانما ظهر على طريق الجمع انه شرك بينهما في الزجر (وقال
 من ماز الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخرها تأنيث بمعنى الغناء والدف لان المزمار والمزمار
 منه متق من الزمير وهو الصوت الذي لصغيره يطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافها الى الشيطان لانهم اتلوهى الغناء

عن ذكر الله تعالى وهـ ذامن الشـ يطان وهـ ذامن الصديق رضي الله عنه انكارا لسمع مع قد اعلى ما تقر عنده من تعظيم
 الله والغناء مطاوعا ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم أقره على هذا القدر اليسير **ك**ونه دخل فوجدته خطيبا
 فظنه ناظما فتوجه له **الان**كار ولا جد فمال يا عبد الله أمر مور الشـ يطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال
 الفطري المزمور الصوت ونسبته الى الشـ يطان ذم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها (فاقبل عليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فخرج فكشف رأسه
 وقد تقدم انه كان ملتفنا (فقال)
 يا أبا بكر (دعهما) أي الجاريتين
 ولا بن عساكر دعها أي عائشة
 وزاد في رواية هشام يا أبا بكر
 ان لكل قوم عيدا وهذا عيدا نا
 فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم
 الحال مقرونا ببيان الحكمة به
 يوم عيد أي يوم سرور شرعي فلا
 يشكر فيه مثل هذا كالا يشكر
 في الاعراس قال في الفتح فنبه
 تعليل الامر بتركهما واوضح
 خلاف ما ظنه الصديق انهما
 فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه
 وآله وسلم لكونه دخل فوجدته
 مغطى بشوبه فظنه ناظما فتوجه
الانكار على ابنته من هذه
 الوجوه وبهذا يرتفع الاشكال
 على من قال كيف ساغ للصديق
 انكار شئ أقره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وتكاف جوابا
 لا يخفى نعتيه وفي قوله لكل
 قوم أي من الطوائف وقوله
 عيدا كالنير وزوالمهرجان وفي
 النسائي وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الوجوب ونسبه القاذبي عياض
 الى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاحاديث
 الصحيحة ثبوتها مسقرا انه كان يحط في كل جمعة وقد عرفت غير مرة ان مجرد الفعل
 لا يثبت الوجوب واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كرايتوني أصلى
 وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صلاة الصلوة ليس
 فيه الا الامر بارتقاء الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم او الخطبة ليست بصلاة
 واستدلوا أيضا بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ونهله لخطبة يان للجمعة ويان للجمعة
 الواجب واجب ورد بان الواجب بالامر هو الذي فقط ونعت بـ بان السعي ليس ما موراه
 لذاته بل لمصلحة وهو الذكر وبه عتب هذا التعقب بان الذكر المأمور به الى اليه هو الصلاة
 غاية الامر انه متردد بين اوبين الخطبة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في
 وجوب الخطبة فلا ينتقض هذا الدليل للوجوب فالظاهر ما ذهب اليه الحسن البصري
 وداود الظاهري والجمهور من ان الخطبة من رتبة فقط واما الاستدلال للوجوب
 بحديث أبي هريرة المذكور في أول الباب وبحديثه أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
 مرفوعا حكاية عن الله تعالى بلانظ وجعلت أمته لا تجوز لهم خطبة حتى يشهدوا فلما
 عدي رسولهم فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لاحد فيم او غاية الثاني عدم
 جواز خطبة لاشهاده في ابائه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
 وعدمه الاملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحط فائما ويجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر
 الناس رواء الجماعة الا البخاري والترمذي **قوله** يحط فائما في حال القيام حال الخطبة
 منسوخ وسياق الخلاف في حكمه **قوله** ويجلس بين الخطبتين فيه مشروعية الجلوس
 بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب
 الجمهور الى انه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بنهله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
 صلوا كرايتوني أصلى وقد قدمنا بلواب عن مثل هذا الاستدلال وانه غير صالح لاثبات
 الوجوب **قوله** بين الخطبتين فيه ان المشرع خطبتان وقد ذهب الى وجوبهما المعتز
 والشافعي وحكى المراقى في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة والاوزاعي والحق

صحح عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة
 ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما يوم الفطر والاضحى واستنبط منه **ك**راهية افراح
 في أعياد المشركين والنسبه بهم وبالنسبة اليه الكبير التسنن من الحنفية فقال من أهدي فيه بيضة الى مشرك
 تقطع يده اليوم فقد كفر بالله واستنبط من تسمية أيام مني أنها أيام عيد من رعية قضا صلاة العيد فيها لمن قاله واستدل جماعة
 من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بالآلة وبغير آلة وبكفي في رد ذلك نصير **ح** عائشة بقوله رايست اعنيبتين

فنفقت عنهم ما من طريق المعنى ما أثبتته لهم باللائحة لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى التزم الذي تسميه العرب النصب
بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحدا ولا يسمى فاعله مغنيا ولا يسمى بذلك من يشد بقطيع وتكسر وتهمج وتشويق
لما يسميه تعريض بالفواحر أو تصريح قال القرطبي قولها ليستا بعفتين أي ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات
المعروفات بذلك وهذا منها تخرزع الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذي يحرك الساكن ويثبت السكاني وهذا النوع
إذا كان في شعره وصف محاسن النساء والنحو وغيرهما من الأمور المحرمة ١٤٥ لا يختلف في تحريمه قال وأما ما ابتدعه

الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا
يختلف في تحريمه لكن النفوس
الشهوانية غلبت على كثير من
ينسب إلى الطير حتى لقد ظهرت
من كثير منهم فعاتلات الجبان
والصبيان حتى رقصوا بحركات
متطابقة وتقطيعات متلاحقة
وانتهى التواضع بقوم منهم إلى
ان جعلوا لها من باب القرب
وصالح الاعمال وان ذلك يفر
سقى الاحوال وهذا على التحقيق
من آثار الزندقة وقول أهل
الخرفة والله المستعان انتهى
وينبغي أن يعكس مرادهم ويقرأ
سبي ما يسمونه عوض النون وأما
الآلات فالكلام على اختلاف
العلماء فيها عند الكلام على
حديث المعازف في كتاب
الشريعة وقد حكى قوم الاجماع
على تحريمها وحكى بعضهم عكسه
ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف
في العرس وضوء اباحة غير من
الآلات كالعود ونحوه انتهى
كلام الحافظ في الفتح (فلا يقتل)
أبو بكر (نحزمتها فخرجت) وفي
الحديث من القوم يندم شروعية

ابن راهويه وأبي نوري بن المنذر أحمد بن حنبل في رواية ان الواجب خطبة واحدة قال
والله ذهب جمهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما
رأيتوني الحديث وقد عرفت ان ذلك لا ينتمض لاثبات الوجوب قوله ويقرأ آيات
ويذكر الناس استدل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة وقد ذهب الشافعي
إلى وجوب الوعظ وقراءة آية وإلى ذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال يجب قراءة سورة
وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه أيضا رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هي كلمات يسيرات رواه أبو داود)
الحديث سكت عنه أبو داود والمذري وهو من رواية ثيبان بن عبد الرحمن النخعي عن
سماعة ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ في الخطبة مشروع وان اقصار الخطبة أولى
من اطالها وسيأتي الكلام على ذلك (وعنه ام هشام بنت حارثة بن النعمان رضى الله عنه
قالت ما أخذت قوال القرآن المجيد الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها
كل جمعة على المنبر ذاك خطب الناس رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) وفي الباب
عن يعلى بن أمية عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وعن أبي هريرة عند البزار قال خطبنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدي في الكامل قال
خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن أبي
ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو
قائم يذكركم يا م الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبي ولم يذكره وعن جابر بن عبد الله
عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرأ في خطبته آخر الزمر
فحكرك المنبر مرتين وفي اسناده أبو بكر بن عمرو بن عثمان بن أمية وقد
طرح الناس حديثه وقال أبو داود صالح وفي اسناده أيضا عباد بن ميسرة المنقري ضعفه
أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل بالفظ حديث جابر بن عبد الله وفي اسناده
عباد بن ميسرة وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدي ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قرأ على المنبر والارض حيا قبضته الآية وفي اسناده المنكر بن محمد وقد ضعفه

١٩ نيل ث التوسعة على العيال في أيام الاعياد أنواع ما يحصل لهم به بسط النفوس وترويح
البدن من كثرة العبادة وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهار السرور في الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول
الرجل على ائنته وهي عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتاديب الاب ائنته بحضور الزوج وان تركها الزوج لان التاديب
ونظيفة الآباء والعطف مشروع من الأزواج للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها وفيه ان التلبذ اذا رأى عند شيخه
ما يستسكرمه ياد إلى ابتكاره ولا يكون في ذلك افتيات على شيخه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجلال لمنصبه وفيه

فتوى التلبذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحفل أن يكون أبو بكر طعن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأم نفسه أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر الحديث فلما غفل غمزتهم ما فخر جتاد لالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليه فافخر جتاهما واقامهما في ذلك بالاشارة فيما يظهر للعامة من الكلام بحضرة من هو أكبر منها واسمته يدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر ١٤٦ على أبي بكر سماعه بل أنكر أنكاره واستمر تالي أن أشارت اليه معائشة

بالخروج ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم) عيد (الفطر حتى يأكل تمرات) أي لم يفتح صوم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام وخص الفطر لما في الحلو من تقوية النظر الذي يصفونه الصوم ويرى القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعائشة بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يطر على الحلو مطقة كالعسل والشرب كالا كل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى إن أمكنه ويكره له تركه كأنفله في شرح المهذب عن نص الام (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) اشارة الى التوحيد كما كان يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك وزاد ابن حبان ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثاً وخمساً أو سبعاً وزاد الحليم أو أقل من ذلك

النسائي وعن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المبرق يأتها الكافرون وقل هو الله أحد وفي اسناده هرون ابن عنترة قال ابن حبان لا يجوز أن يحججه بمنكر الحديث ووثقه أحد من حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحججه وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضاً بوضوح حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضاً بوضوح حديث أبي هريرة أيضاً وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه قال العراقي واسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الاحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستسباب وانما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الأول في احداهم الا بيمينه واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر اطلاق الاحاديث والثاني في الاولى والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى وينطق عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفسعه لانه والقول الثالث ان القراءة مشروعة في جميع ما جاء الى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من الحنابلة والرابع في الخطبة الثانية ون الاولى حكماء العمراني ويدل له ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحط بقاء ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل قال العراقي واسناده صحيح وأجيب عنه بأن قوله يقرأه ملوف على قوله يخطب لا على قوله يقوم والظاهر من احاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه الآية ومرة هذه

• (باب هيأت الخطبتين وآدابهما) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم كما يفعله اليوم رواه الجماعة) وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

أول ما يقرأ وهي أصرح في المداومة (عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال) (ان أول ما يبدأ به في يومنا هذا) أي يوم عيد الاضحي وكذا عيد الفطر (أن نصلي الصلاة التي قدمنا فعلها فغير بالاستقبال عن المسائي) (ثم يرجع فنحصر) والتعقيب يتم لا يستلزم عدم تحلل أمر آخر بين الأمرين (فمن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم يرجع فنحصر (فقد أصاب سقنا ومن تحرق قبل الصلاة قائماً هو لم يقدمه لانه ليس من التسليم في شيء) الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه المساقين هما ولا رجه لذلك وفي

حديث بريدة عند أحمد والترمذي وابن ماجه بإسناد حسن وصححه الحاكم وابن حبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر حتى يرجع فباكل من نسبته **﴿﴾** (وعنه) أي عن البراء (رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله (و لم يوم) عيد (الاضحى بعد الصلاة) أي صلاة العيد (فقال صلى صلاتنا ونسكنا) بضم النون والسين أي ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فانه) أي النسك (قبل الصلاة) أي غير صحيحة أو غير مقبولة فالمراد به هنا التقدير وعدم الاعتداد بما قبل الصلاة ١٤٧ اذ هو المقر في التقوس وحيث قد يكون قوله (ولانسك له) كالتوضيح

والبيان له وقال في الفتح فانه قبل الصلاة لا يجزئ ولا نسك له وفي رواية النسفي فانه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو وهو أوجه وأوضح (نقال أبو برة ابن نيار) البلوى المدني (خال البراء) بن عازب (بارسول الله فاني نسكت شاني قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم اكل) يفتح الهمزة (وشرب) بضم المجهمة وجوز الزركشي في تعليق العمدة قصها كما قيل به في أيام مني أيام اكل وشرب وتعقبه في المصايح بأنه ليس محل قياس وإنما المعتمد فيه الرواية (وأحببت أن تكون شاني أول شاة تذبح في بيتي فذبحت شاني ونذيت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (شانت شاة لحم) أي فليست أضحية ولا ثواب فيما بل هي على عادة الذبح لا كل المجرى من القرية فاستفيد من اضافتها إلى اللحم ثم نفي الاجزاء (قال يارسول الله فان عندنا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما قال انه يخطب جالسا فقد كذب فقد رآه صليت معه أكثر من ألفي صلاة روى أحمد ومسلم وأبو داود قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحطب يوم الجمعة قائما فيه ان القيام حال الخطبة مشروع قال ابن المذروه والذي عليه عمل أهل العلم من علماء الامصار **﴿﴾** واختلاف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ونقل عن أبي حنيفة ان القيام سنة وليس بواجب ولي ذلك ذهب الهادوية واستدل الجمهور على الوجوب بحديثي الباب وبغيرهما من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما رآه بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروى ابن أبي شيبة أيضا عن الشعبي ان معاوية انما خطب قائما ذلك أكثرهم بطنه ولجه ولا شك ان لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة قوله ثم يجلس فيه مشروعية الجلوس بين الخطبتين وقد تقدم الخلاف في حكمه قوله فن قال انه يخطب رواية أبي داود في حديثك انه كان يخطب ورواية لم فمن نباله انه كان يحطب قوله أكثر من ألفي صلاة قال النووي المراد الصلوات الخمس لا الجمعة اه ولا بد من هذا لان الجمع التي صلاها صلى الله عليه وآله وسلم من عند افتراض صلاة الجمعة الى عند منتهى لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه (وعن الحكم بن حزن السكفي رضى الله عنه قال قدمت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابع سبعة أو ناسع تسعة فلبثنا عنده أياما شهدنا فيها الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتوكتا على قوس أو قال على عصا الحمد لله واثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم ان تعملوا وان تطيعوا كل ما أمرتم ولاكن سددوا وأبشروا روى أحمد وأبو داود الحديث في اسناده شهاب بن حراش أبو الصلت وقد اختلف فيه فقال ابن المبارك ثقة وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن حبان كان رجلا صالحا وكان ممن يخطب كثيرا حتى خرج عن الاعتدال به قال الحافظ والا كثروا ثقه وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن وحسن اسناده الحافظ قال وله شاهد من حديث البراء بن عازب عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم

عما (فتح العين) (الاجذعة) التي ولد المزم (هي أحب الى) اسمها وطيب لها وثمرتها (من شاتين أو قنيزي) أي نكفي (أو تفضي عن) قال صلى الله عليه وآله وسلم (نم) تجزي عنك (ولن تجزي) جذعة (عن أحد بذلك) أي غيرك لانه لا يفتن (نضحية المعز من الثني فهو مما انخص به أبو برة كما اختصر خزيمة قيام شهادته مقام شاهدين ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وبرأصله من الكوفة وفيه التحديث والعنعنة والقول **﴿﴾** عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم عيد (المطرو) يوم عيد (الاضحى الى المصلى) موضع خارج باب المدينة بينهما وبين

باب المسجد ألف: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي عسان صاحب مالك واستدل به على استحباب الخروج إلى
العصر لأجل صلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد وأظبطه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده
وهذا ذهب الحنفية وقال المالكية والحنابلة تنس في العصر الإيكة في المسجد الحرام لسمته وقال الشافعية وفعلها في
المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل من العصر بآله السلام والخلف وشرفهما وأسهولة الحضور إليهما ولو سعهما وفعلها
في سائر المساجد إن سمعت أو سمع لم يطر ١٤٨ ونحوه كتيل أولي لغيرها وأسهولة الحضور إليهما مع وسعها في لأول ومع

الع - ذكر في الثاني فلو صلى في
العصر كان تاركا للأولى مع
الكرهية في الثاني دون الأول
وان ضاقت المساجد ولا عذر
كره فعلها فيه بالمشقة بالزام
وخرج إلى العصر واستخلف
في المسجد من يصلي بإضاهاء
كالشموع والمرضى ومن معهم
من الأقوياء من عليا استخلف
أبامه عود الانصارى في ذلك
رواه الشافعي بإسناد صحيح
قال الشافعي في الام بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يخرج في العيدين إلى
المصلى بالمدينة وكذا من بعده
الامن - ذكره مطروقه وكذا
عامه أهل البلدان الأهل مكة
ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة
المسجد وضيق أطراف مكة قال
المؤرخ بلد وكان مسجد أهله
يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا
منه فان كان لا يسعهم كرهت
الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى
هذا أن العلة تدر على الضيق
والسعة لا ذات الخروج إلى
العصر لان المذهب حصول

العيد قوسا تخطب عليه ومأولة أحمد والعراقي وصححه ابن السكيت وفي الباب عن ابن
عباس وابن الزبير عند أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الباب أيضا عن عطاء مرسلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب يعتمد على
عزته اعتقاد أنخرجه الشافعي وفي أسناده إيث بن أبي سالم وهو ضعيف الحديث فيه
مشروعية الاعتماد على سبب أو عصا حال الخطبة قبل والحكمة في ذلك الاشتغال عن
العبث وقيل أنه أربط للجاش وفيه أيضا مشروعية اشتغال الخطبة على الحمد لله والوعظ
وقد تقدم الحمد لله في الوعظ وأما الحمد لله فذهب الجمهور إلى أنه واجب في الخطبة
وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكره في البحر عن الامام يحيى أنه لا بد في
الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله اجماعا (وعن عمار
ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة

الرجل وقصر خطبته مثمنه من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصر الخطبة رواء أحمد - وسلم
والمثمنة العلامة والمثمنة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا رواء الجماعة إلا البخاري وأبادوده وعن

عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل
الصلاة ويقصر الخطبة رواء القساق) حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح
الترمذي أسناده صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند البزار أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان قصر الخطبة وطول الصلاة مثمنه من فقه الرجل فطوّلوا الصلاة
واقصر الخطبة وان من البيان اسهر او انه سبأ في بعدكم قوم يطيلون الخطب
ويقصرون الصلاة وقد رواء الطبراني في الكبير موقوفا على عبد الله قال العراقي وهو
أولى بالصواب لا تتفق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند
الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث أميرا قال أقصر الخطبة
وأقل الكلام فان من الكلام قصره في أسناده جميع بالفتح ويقال بالضم مصغرا ابن
نوب بضم المثمنة وفتح لو او بعدها قال البخاري والدارقطني انه من كسر الحديث وقال
القساق في الحديث قوله مثمنه قال النووي يفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة

عموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع آدم لميته كال - أولى رفاول نبي يدايه لصلاة ثم ينصرف إلى
الله عليه وآله وسلم من الصلاة (في قوم مقابل الناس) أي مواجهاهم ولا بن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى
المناس فاعقب في مصلاه ولا ينزعة خطب يوم عيد على رجله وفيه اشعار بأنه لم يكن اذذاك في المصلى منبر ويبدل على ذلك قول
أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك ان أول من اتخذ مروان والمالك في المدونة أول من
خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناء كثير من الصلوات وهذا معضل ومافي الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون ثمان نعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم) أي يخوفهم عواقب الامور (ويوصيهم) أي بما تنبئ الوصية به (وبأمرهم) بالحلال وبيناهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعنا) أي يدعو أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو (قطعه أو) كان يريد أن (يأمر بشئ أمر به ثم ينصرف) إلى المدينة (قال أبو سعيد) الخدرى (فلم يزل الناس على ذلك) الاستداء بالصلاة والخطبة بعده (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في عيد) أضحى (أو) في عيد (فطرفنا أيقنا المصلى)

المذكورة (إذا منبر بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندي التابعي الكبير المولود في الزمن النبوي وإنما اختص كثير بيناه المنبر بالمصلى لأن داره كانت في قبلتها (فأذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (نجبت بثوبه) أي بدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة (نجبتني فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة) وقال له (ولا صحابه غيرتم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لأنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة فحمله أبو سعيد على التعيين وحله مروان على الأولوية وهذا صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوع عدمه من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهو ظاهر في

أي علامة قال وقال الأزهرى والاكثرون الميم فيها زائدة وهي مقفلة قال الهروى قال الأزهرى غلط أبو سعيد في جعل الميم أصلية وورقه الخطابي وقال إنما هي فعيلة وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وإنما كان أقصا الخطبة علامة من فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الالفاظ فيمكن بذلك من التعجب ير باللفظ المختصر عن المعاني الكثير قوله فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة قال النووي لهزمة في أقصر هزمة ومثل وظاهر الأمر باطالة الصلاة في هذا الحديث المخافة لقوله في حديث جابر بن سمرة كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا وقال النووي لا مخالفة لأن المراد بالامر باطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمن قال العراقي أوحيت احتيج إلى التطويل لأدراك بعض من تخلف قال وعلى تقديره مذكرا لجمع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل لابقعه لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجود دليل يدل على النامي في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصص في شئ هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وإنما كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك للإتيان بالناس وأحاديث الباب فيها مشروعية أقصا الخطبة ولا خلاف في ذلك واختلف في أقل ما يجزئ على أقوال مبسوط في كتب الفقه (وعن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اجرت عيناه وعلامته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم بدمعته) الحديث غامض في صحيح مسلم ويطول اما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها ما كان بدعة ضلالة قوله إذا خطب اجرت عيناه فيه أنه يستحب للخطيب أن يفهم الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرع لأن تلك الاوصاف إنما تكون عند اشتدادها قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعله ضمير يعود إلى العدو والمندر منه ومفعوله يعود إلى المنذرين وكذلك قوله ومساكم أي أتاكم العدو وقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال كنت إلى جنب عمارة بن

أه غير أبي سعيد فيجعل أن يكون هو أيامه يعود الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون الآية تعددت ويدل على ذلك المغيرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء في رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى وفي رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه فاعل مروان لما أنكر عليه أخرج المنبر ترك أخواجه بعدوا من بيناهم من ابن وطين بالمصلى ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التغير أيضا أن افكار أبي سعيد وقع بينه وبينه وانكار الإلتزام على رؤس الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ما نعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

خير علم (أي لان الذي أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه) (فقال) مروان معتذرا عن تركه الأولى (ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلنا) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها قال في الفتح وهذا يشعربان مروان فعل ذلك باجتهاد منه ووردان عثمان فعل ذلك أيضا لكن له أخرى انتهى والحق ان الاجتهاد فيها ورد فيه نص من الشارع لا بد وغل ولا يجوز العمل به والسكوت عليه وهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

بها راسا وهو الحق وفي هذا الحديث من التوائد ببيان المنبر قال الزين بن المنبر وانما اختاروا أن يكون باليمن لان المنبر لكونه يترك بالانصراف في غير جدر فيؤمن عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه ان الخطبة على الارض عن قيام في المصلى أولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد ان المصلى يكون بمكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كل من يحضر بخلاف المسجد فانه يكون في مكان محصور قد لا يراهم بعضهم وفيه الخروح الى المصلى في العبد وان صلاتهم في المسجد لا تكون الا عن ضرورة وفيه انكار العلماء على الامراء اذا ضيعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به والمباحثة في الاحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافقها الحاكم على الأولى لان أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على ان الجداة بالصلاة ليست

رؤية وبشر بن مروان يحط بنا لما عارض به فقل عبارة يعنى قبح الله هاتين اليدين رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا دعا يقول هكذا فرفع السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وهو صحيح وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهر يديه قط يدعو على منبر ولا غيره ما كان يدعو الا يضع يده حذو منكبه ويشير باصبعه اشارة رواد واحد وأبو داود وقال فيه لكن رأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالاجهام) الحديث الاول أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن اسحق القرشي ويقال له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المنذرى وفي الباب عن غطيف بن الحرث التميمي عند احمد والبخاري قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان فاقد جمعنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة والقصر بعد الصبح فقال اما انت ما أمثل بدعتكم عندي ولست بحبيبكم الى شئ منها قال لم قال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فقد بسنة خير من احداث بدعة وفي اسناده ابن أبي هريرة وهو ضعيف وبقيته وهو مدرج قوله فتدال عبارة يعنى لفظ يعنى ليس في مسلم ولا في سنن أبي داود ولا الترمذي قوله فجمع الله هاتين اليدين زاد الترمذي التصيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة رفع الايدي على المنبر حال الدعاء وانه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى باض اظفاه وظاهره انه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء قال النووي وليس الامر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى قال وقيل بجمع منها نحو وان ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث الباب انه تجاوز الاشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

هـ (باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في كلامه وتسليمه

لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد اتمامها) هـ

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك

يشرك في صحتهم ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم يوم قال لا يمكن يؤذن) بفتح الذال (يوم) عيد (الافطروا اليوم) عيد (الاضحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير لا تؤذن لها ولا تقم أنرجه ابن أبي شيبة ومسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا اقامة وعنده أيضا عن جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شئ واستدل المالكية والجمهور بهذا على أنه لا يقال قبلها بالصلاة جماعة ولا الصلاة واجتبع الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بأمر المؤذن في العبد ين فيقول الصلاة جامعة وهذا من سبل بعضه القياس على صلاة الكسوف
ثبوته فيها وعندى ان رواية البخارى أصح فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وان عضده القياس قال في ارشاد السارى
فليستوى ألقاظ الأذان كلها وبعضهم افلواذن أو أقام كره له نص عليه في الام وأول من أحدث الأذان فيها معاوية رواه ابن
أبي شيبه بإسناد صحيح زاد الشافعى في روايته عن الثقة عن الزهرى فأخذ به الطحاوي حين أقر على المدينة أو زياد بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمره أن قاله الداودى وهشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير رواه ابن المنذر أيضا (وعنه)

أى عن عبد الله بن عباس
(رضى الله عنه) ما قال شهدت
أنه بعد مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) وأبى بكر وعمر
وعنه أن رضى الله عنهم فكلامهم
كانوا يلو قبل الخطبة) وهذا
صريح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العبد وشيخ البخارى
بصرى والثانى والثالث مكان
والرابع فى وفيه التصديت
والاخبار والعنفنة والقول
وأخرجه البخارى فى التفسير
ومسلم فى الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أى عن ابن
عباس رضى الله عنهم (عن النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) أنه
قال ما العمل) يشمل أنواع
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (فى أيام)
من أيام السنة (أفضل منها)
أى من العمل بتدبير الأعمال
كأن قوله تعالى أو الطفل الذين
كذا قرره البرماوى والزركشى
ونهقه الدمامينى فقال هذا
غلط والمعنى ما القربة فى أيام
أفضل منها (فى هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لقوت رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن على رضى
الله تعالى عنه فى حديث له قال من دان من الامام فلما لم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل
من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجارية تحمل أسنار
والذى يقول لها أنصت ايس له جمعة رواه احمد وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما على المنبر فخطب الناس وتلا آية والى جنبى أبى بن كعب
فقلت له يا أبى متى أنزلت هذه الآية قالى أن يكلمنى ثم سأله قالى أن يكلمنى حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أبى مالك من جمعتك الاما غبت فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جثته فآخبرته فقال صا ق أبى قاذ سمعت امامك
يتكلم فانصت حتى يفرغ رواه احمد) حديث على فى استاده رجل مجهول لان عطاء
الحراسانى رواه عن مولى امرأته أم عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء الحراسانى
ونه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضا ابن أبى شيبه فى المصنف والبخارى فى مسنده والطبرانى فى الكبير
وفى استناده مجاهد بن سعيد وقد ضعفه الجمهور وقال الحافظ فى بلوغ المرام لا بأس
بإسناده وحديث أبى الدرداء أخرجه أيضا الطبرانى من روايه شريك بن عبد الله بن أبى غر
عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء وروى أيضا من روايه عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبى الدرداء قال فى مجمع الزوائد ورجال احمد ثقات ويشم له ما أخرجه أبو يعلى
والطبرانى عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أبى فذكر نحو حديث أبى الدرداء قال العراقى ورجالاه ثقات ويشم له أيضا ما رواه
الطبرانى عن أبى ذر بن حصو حديث أبى الدرداء المذكور فى الباب وعن ابن أبى أوفى عند
ابن أبى شيبه فى المصنف قال ثلاث من سلم نهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى من أن
حدث حديثا يعنى أذى أو أن يكلم أو أن يقول صه قال العراقى ورجالاه ثقات قال وهذا

الاول من دى بطحة كذا فى رواية أبى ذر عن التكتمهم فى التصريح بالعشر وكذا عند احمد عن غندر عن شعبة بإسناد
المذكور بل فى رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ عشر الحجة وعن صريح بالعشر أيضا ابن ماجه وابن حبان وأبو عروبة
قال ابن أبى جرة الحديث دال على ان العمل فى أيام التشريق أفضل من العمل فى غيره ووجه صاحب جمعة النفوس بأن
أيام التشريق أيام غفلة والعبادة فى أوقات الغفلة قاضية عن غيرها كمن قام فى جوف الليل وأكثر الناس قيام وبأنه وقع فيها
محنة الخليل بولده نهن من عليه بالقدام وهو معارض بالنقول كالمثل فى الفتح فالعمل فى أيام العشر أفضل من العمل فى غيرها

من أيام الدنيا من غير استثناء شيء لكن يعكز عليه ترجمة البخاري بأيام التشريق وأجيب باشتراكهما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الحج فيهما ومن ثم اشتركا في مشروعية ذلك كبير وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين
وتخرج البزار وغيره عن جابر مرفوعاً أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعند الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على أن أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام وأيضاً أيام العشر

وان كان موقوفاً فلا يقال من قبل الرأي فخكه الرفع كما قاله ابن عبد البر وغيره فيما
كان من هذا القبيل ولا بن أبي أوفى حديث آخر مرفوع عند النسائي قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر ذلك ويقل اللغو ويبطل الصلاة ويقصر الخطبة وعن
جابر عند ابن أبي شيبة أيضاً في المصنف قال قال سعد بن جل يوم الجمعة لأربعة آلاف ذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يسمع ذلك أنه يتكلم وأنت تخطب قال صدق
سعد بن عيسى ابن أبي وقاص ورواه أيضاً أبو يعلى والبزار وفي أسناده مجاهد بن سعيد وهو
ضعيف عند الجمهور وكان تقدم وعن عبد الله بن عمر عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلغو فهو حظه منها ورجل حضرها
يدعو فهو ورجل دعا الله أن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم
يخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً فهي كفارة إلى الجمعة أو ثلثها أو زيادة ثلاثة أيام قال
العراقي وأسناد جيبه وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في المصنف والطبراني في
الكبير قال كفى لغوا إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبه لك أنصت قال العراقي
ورجاله ثقات محتج بهم في الصحيح قال وهو وإن كان موقوفاً فلا يقال من قبل الرأي
فخكه الرفع فقولاً أنصت قال الأزهرى يقال أنصت وأنصت واتصت قال ابن خزيمة
والمراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى وتعتب بانه يلزم منه
جواز القراءة والذكر حال الخطبة والظاهر أن المراد السكوت مطلقاً قاله في الفتح وهو
ظاهر الأحاديث فلا يجوز من الكلام إلا ما خصه دليل كصلاة التيمم نعم الأمر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره بجميع الأوقات والنهي عن الكلام حال
الخطبة نعم كل كلام فيعارض العمومات وإن كان يرجح مشروعية الصلاة على أبي
صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره حال الخطبة ما سبأ في تفسير اللغو من اختصاصه
بالكلام الباطل الذي لا أصل له لولا ما سبأ في الأدلة القاضية بتعميم قوله والإمام
يخطب فيه دليل على اختصاص النهي بحال الخطبة ورد على من أوجب الانصات من
خروج الإمام وكذلك قوله يوم الجمعة ظاهره أن الانصات في خطبة غير يوم الجمعة لا يجز
قوله فدل على أن الفتح قال في الفتح قال الأخفش اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل
وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل الميل عن الصواب وقيل اللغو الأثم

تشملي على يوم عرفة وقد روى
أنها أفضل أيام الدنيا والأيام إذا
أطاعت دخلت فيها الليالي تبعاً
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر واليا ل عشر وقد زعم
بعضهم أن ليالي عشر رمضان
أفضل من لياليه لاشتغالها على
ليلة القدر قال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جداً لو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
القدر لكان صريحاً في تفضيل
لياليه على ليالي عشر رمضان
فإن عشر رمضان أفضل بليته
واحدة وهذا جميع لياليه
مساوية والتحقيق ما قاله بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
أن مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وإن
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واستدل به على فضل صيام
عشر الجمعة لاندراج الصوم في
العسل وعورض بتعريم صوم
يوم العيد وأجيب بجملة على
الغالب ولا يجب أن يصيام

رمضان أفضل من صوم العشر لأن فعل المفضل من النقل من غير تردد وعلى هذا فكل ما فعل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النقل (قالوا) يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه وإذا بودر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) في سبيل الله ثم أسست ثني جهاداً واحداً وهو أفضل الجهاد فقال
(الارجل خرج) أي عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره أو مساو له (بخاطر)
من الخطر وهي ارتكاب ما فيه خطر أي يقصد فخره ودوله ولو أدى إلى قتل نفسه (بنفسه وماله فلم يرجع بشئ) من ماله

وان رجع هو اول رجع هو اول ما له بان ذهب ماله واستشهد كذا فسرره ابن ابطال وتعبه الزين بن النسيبان قوله فلم يرجع بشئ
يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بد واجيب بان قوله فلم يرجع بشئ تنكر في سياق النفي فتم ما ذكره ولا يبي عوانة عن شعبة الامن
عقرب جواده واخرى قومه وعنده من رواية القاسم بن أيوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي هذا الحديث ان العمل المندوسول
في الوقت القاض يلحق بالعمل القاض في غيره ويؤيد عليه مضاعفة ثوابه واجره قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد
وتفاوت درجاته وان الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضيل ١٥٣ بعض الازمنة على بعض كالامم كنه

وفضل أيام عشر ذي الحجة على
غيرها من أيام السنة ويظهر
فائدة ذلك في نذر الصيام أو لقي
علامن الاعمال بافضل الايام فلو
أفرد يوم ما من اثنين يوم عرفه لانه
على الصحيح أفضل أيام العشر
المذكورة فان أراد أفضل أيام
الاسبوع عين يوم الجمعة جها
بين أحاديث الباب وحديث أبي
هريرة مرفوعا خير يوم طاعت فيه
الشمس يوم الجمعة رواه لم أشار
الى ذلك كله النورى في شرحه
ورواه كوفيون الاشيج البخارى
في بصري والثاني بطامى وفيه
التحديث والنعمة وأخرجه
أبو داود والترمذى وابن ماجه
في الصيام وقال الترمذى حسن
صحيح غريب (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه انه سئل) والسائل
هو محمد بن أبي بكر الثقفي قال
سألت أنسا ونحوه عن غايات أي
سائر ان من منى الى عرفات عن
التلبية كيف كنتم تصنعون مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال كان الشان (يلبي الملبى
لا يكر عليه ويكبر المكبر فلا

لقوله تعالى واذا مروا بالغمر مروا كراما وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين
على أن اللغوم لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروى في الغريب فقال معنى
لغاتكم والصواب التقيد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الإبر وقيل
بطات فضيلة جمعتك وقيل صارت جمعتك ظهرا قلت أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى
انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغوي السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى ويؤيد
قول من قال ان اللغوص ورويه الجمعة ظهرا ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن
عمرو بن العاص مرفوعا بلقط من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قوله فلا الجمعة
له قال العلماء معناه لا الجمعة له كماله للاجتماع على اسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو
كمثل الجاهل يحمل أسفارا شبه من لم يسلك عن الكلام بالجار الحامل للأسفار يجامع عدم
الاستفاد وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين
مالا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام
فيه أو يؤيد انه اذا جعل قوله أنصت مع كونه أمرا بعرف لغوا غيره من الكلام أولى
بان يسمى لغوا وقد وقع عند احمد بعد قوله قد لغوت عليك بنفسك ويؤيد ذلك أيضا
ما تقدم من تسمية السؤال عن نزول الآية لغوا وقد ذهب الى تحريم كل كلام حال
الخطبة الجمهور ولكن قيد ذلك بعضهم بالسامع للخطبة والا كثر لم يقيدوا قالوا واذا
أراد الامر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال الحافظ وأغرب ابن عبيد البر فنقل الاجماع
على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لا عن قلبه بل من السامعين منهم الشافعي
وتعقبه بان الشافعي قولين وكذلك لاحمد وروى عنه ما أيضا التفرقة بين من سمع الخطبة
ومن لم يسمعها ولبعض الشافعية التفرقة بين من تتقدمهم الجمعة فيجب عليهم الانصات
وبين من زاد عليهم فلا يجب وقد حكى المهدي في البحر عن القاسم وابنه محمد بن القاسم
والمرتضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك
بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن الساعة ولمن سأله في الاستسقاء ورديان
الدليل أخص من الدعوى وغاية ما فيه أن يكون عموم الامر بالانصات مخصوصا بالسؤال
وقيل صاحب المقفى الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة
كعذير الضرب من البر وتحوه وخصص بعضهم ردة السلام وهو أعم من أحاديث

انه يدخل شيئا من الذكر خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكلية لان السنة ان لا يقطع التلبية الا عند ردى جرة العقبة وهذا
مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث الحديث والسؤال والقول وأخرجه البخارى أيضا
في الحج ومسلم في المناسك وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ أو
يذبح بالماء) يوم العيد للاعلام ليعترب عليه ذبح الناس ولان الاضحية من القربى العامة فاطهارها أفضل لان فيه احياء سننها

قال مالك لا يذبح أحد حتى يذبح الامام ثم اجتمعوا على ان الامام لو لم يذبح حصل الذبح للناس اذا دخل وقت الذبح فالمدار على الوقت لا الفعل وانما عطف البخاري الذبح على الضر في الترجمة وان كان حديث الباب با والمقتضية للتردد ليفهم انه لا يمنع الجمع بين النسك كين ما يذبح وما يضر في ذلك اليوم واشارة الى انه ورد في بعض طرق الحديث بالواو وقد أخرجه النسائي في الاضاحي والصلاة (عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد أي اذا وقع يوم عيد القطار ويوم عيد الاضحي (خاف الطريق) ١٥٤ أي رجع في غير طريق الذهاب الى المصلى قال الترمذي أخذ بهذا بعض أهل العلم فاستحبوا الامام وبه يقول الشافعي انتهى والذي في الامام انه يستحب للامام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعرض في الوجيز الا للامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم الله في وحيات العلم بقي الحكم والاتقي بآثارها ان لم يعلم المعنى بقي الاقتداء وقال الاكثر يبقى الحكم ولو اتفقت الهة لا اقتداء كما في الزمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوئد بعضهم اقرب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له الباري تعالى وقيل سكانهم من الجن والانس وقيل بسوى بينهم ما في مزية الفضل بمروره أو في التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لانها كان معروفا بذلك

الباب من وجه وأخص من وجه فخصيص أحدهما بالآخر تحكم ومنه تسميت العاطس وقد حكى الترمذي عن أحمد واسحق الترخيص في رد السلام وتسميت العاطس وحكى عن الشافعي خلاف ذلك وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة أحمد واسحق قال العراقي وهو أولى مما نقله عنه الترمذي وقد صرح الشافعي في مختصر البويطي بالحوار فقال ولو عطر رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه لان التسميت سنة ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه لان السلام سنة ورد فرض هذا القظه وقال النووي في شرح المذهب انه الاصح قال في الفتح وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما اذا انتهى الخطيب الى كلام لم يشرع في الخطبة بمثل الدعاء للسلطان مثلاً بل جزم صاحب التهذيب بان الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي محله اذا جاوز والاقتداء بولاء الامر مطلوب قال الحافظ رحمه الله انما يخف الضرر وان فيباح للخطيب اذا خشي على نفسه قوله الاما عبت بفتح اللام وكسر الغين الجمعة لغة في لغوت (وعن بريده رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في الجاهل الحين والحسين عليهم اقبصان أحمران عيشان وبعثران فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المنبر فحمد الله وأمرهم بما فيه فريده ثم قال صدق الله ورسوله انما والكم وأولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يشيان وبعثران فم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما رواه الخمسة وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم الى مصلاه فيصلي رواه الخمسة وعن ثعلبة بن أبي مالك رضي الله عنه قال كانوا يتخذون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكث المؤذن قاما عرف لم يتكلم أحد حتى يقضى الخطيب كثرهما فاذا قامت الصلاة ونزل مرة كما رواه الشافعي في مسنده وسنذكر سؤال الاعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء في خطبة الجمعة حديث بريده قال الترمذي حسن غريب انما نعرفه من حديث الحسين بن واقد انتهى والحسين المذكور هو أبو علي قاضي مرو احتج به مسلم في صحيحه وقال المنذرى ثقة وحديث أنس

وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على اليمين فلورجع منها رجع على جهة الشمال فرجع من غيرها قال وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاطهارها والاسلام فيها وقيل لاطهارها ذكر الله وقيل ليحفظ المنافقين واليهود وقيل ليعلمهم بكثرة من معه ووجه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرهه قاله ابن التين وثقه بانه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن هبذ الله بن حنطب مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق

القصرى وهـ هذا المرسل لو ثبت أفوى ثبت ابن التيز وقيل بعده في المردود أو التبرك بمروره وبزويته والانتفاع به في قضا محوئهم في الاستغناء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليز وأقاربه الاحياء أو الاموات وقيل ليعـ لوجه وقيل لانتقال بتغيير المال الى المعفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بقصد قاذر جمع ليزومه شئ فيرجع في طريق أخرى اثلا يرد من ياله وهذا ضعيف جدا مع احتياجه الى الدليل وقيل لي التخصيف الزحام وهـ ذارجه الشيخ أبو حامد وأيداه المذهب الطبري بما رواه البيهقي من حديث ابن ١٥٥ عمر فقال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف

وبان قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر بركته وفضله وهذا الذي رجحه ابن التيز وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي رجس فيها فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب وأما في الرجوع فلم يسرع الى مرله وهـ ذا الاختيار الرافعي وتعقب بأنه يحتاج الى دليل وبان اجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عنه الترمذى وغيره ولو عكس ما قال لكـ له التقباء ويكون سلوك الطريق القرينة للمباراة الى فعل الطاعة وادار الفضيلة أول الوقت وقيل لان الملازمة تنف في الطرقات فأراد ان يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي جريرة هو في معنى قول يعقوب بن يزيد لا تدخلوا من باب واحد فأشار الى انه فعل ذلك حذرا من اصابة العين وأشار صاحب الهدى الى انه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الاشياء المحقة القرينة انتهى وهـ ذا غنصه في أفوى الاقوال وأشملها والله أعلم قال

قال الترمذى هذا حديث لا يعرف الا من حديث جرير بن حازم وسعدت محمد ابني البخاري يقول وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال أقيمت الصلاة فآخذ رجل بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزال يكلمه حتى نعت بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم وعسايم في الشئ وهو صدوق انتهى كلام الترمذى وقال أبو داود والحديث ليس بمعروف وهو مما تفرد به جرير بن حازم وقال الدارقطني تفرد به جرير بن حازم عن ثابت قال العراقي ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يدخ ذلك في صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما ممكن بان يكون المراد به إقامة صلاة الجمعة وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما ممكنا حذرا كيف وجرير بن حازم أحدهما الثقات المخرج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل له انه كان بعد نزوله عن المنبر قوله فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة للأمر يحدث وقال بعض الفقهاء اذا تكلم أعاد الخطبة قال الخطابي والـ سنة أولى ما تتبع قوله فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه فيه انه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة وانه لا يجرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المغني عن عطاء وطاوس والزهري وبكر المازني والقمي ومالك والشافعي وأصحق ويعقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى والى ذلك ذهب الهادي وروى عن أبي حنيفة انه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن العربي والاصح عنه روى أن لا يتكلم بعد الخطبة لانـ لما قدر روى ان الساعة التي في يوم الجمعة هي من حين يجلس الامام على المنبر الى أن تقام الصلاة فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع والذي في مسلم انها ما بين أن يجلس الامام الى أن تقضى الصلاة وبما يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الاحاديث الواردة في الانهائه حتى تقضى الصلاة كما عند النسائي باسناد جيد من حديث سلمان بلفظ فينصت حتى يقضى صلاته واحدا باسناد صحيح من حديث ثيبشة بلفظ فاسقع وانصت حتى يقضى الامام بجمعه وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الاحاديث بان الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الامام لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة قوله وعمر جالس على المنبر فيه جواز الكلام حال فعود الامام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لان ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكثير

في المجموع ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب لذلك وكذا من لم يشاركه في الاظهر تأسيابا عليه الصلاة والسلام سواء فيه الامام والقوم واستحب في الام ان يقف الامام في طريق رجوعه الى القبلة يدعو وروى فيه حديثا انتهى فلم ينظر في ذلك الحديث وسخده ورواه الحديث الثاني مروى والثالث والرابع مدينان وفيه الحديث والاختيار والعنفه والقول حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبشة تقطع وزاد في هذه الرواية قالت فزجرهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم أي اتركهم من جهة انا امناهم (أمنا) أي للامن أو العبوا آمنين يا (بنى ارفدة) قال البخاري في تفسيره آمنين يعني

من الامن اى ضد الخوف لامن الامان الذى للكفار واستشكل مطابقة الحديث للترجمة فى البخارى لانه ليس فيه الصلاة ذكر
 و اجاب ابن المنيرة بان يؤخذ من قوله أيام عيد وتلك أيام منى فاضاف سنة العيد الى اليوم على الاطلاق فيستوى فيها قامتها
 القذو والجماعة والنساء والرجال وقال ابن رشيد لماسمى أيام منى أيام عيد كانت محللا لاداء هذه الصلاة أى فيؤديها فيها اذا فاتته
 مع الامام لانهم تشرعت ليوم العيد ومقتضاهم اتفق اداءه وأن لو فات أدائها آخرا هو آخر أيام منى حكماء فى الفقه ولا يخفى ما فيه
 من التكاف (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (ابواب الوتر) * بكسر الواو بمعنى الفرد

واختلف فيه فقال أبو حنيفة
 وجه الله بوجوبه لحديث ان الله
 زادكم صلاة الا وهى الوتر والزائد
 لا يكون الا من جنس المزيد عليه
 فيكون فرضا لكن لم يكفر باحده
 لانه ثبت بغير الواحد وحديث
 أبي داود باسناد صحيح الوتر حق
 على كل مسلم والمصارف له عن
 الوجوب عند الشافعية قوله
 تعالى والصلاة الوسطى ولو
 وجب لم يكن للصلاة وسطى وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم اعاد
 لما بعثته الى الجن فاعلمهم ان الله
 افترض عليهم خمس صلوات فى كل
 يوم وليلة وليس قوله حق منى
 واجب فى عرف الشرع وقال
 ابن التين اختلف فى الوتر فى
 سبعة أشياء فى وجوبه وعدده
 واشترائط النية فيه واختصاصه
 بقراءة وفى اشتراط شفع قبله وفى
 آخر وقته وصلاته فى السفر على
 الدابة قلت وفى قضائه والقنوت
 فيه وفى محل القنوت وفيما يقال
 فيه وفى فصله وصله وهل تسن
 ركعتان بعده وفى صلاته عن
 قعوده لكن هذا الأخير ينفى على

يدل على انه اجماع لهم وروى احمد باسناد قال العراقى صحيح ان عثمان بن عفان كان
 وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستخير الناس عن أخبارهم واسماهم قوله وسنذكر
 رجال الاعراب الخ سبذ كره المصنف فى كتاب الاستسقاء

(باب ما يقرأ به فى صلاة الجمعة وفى صبح يومها)

(عن عبد الله بن أبي رافع رضى الله عنه قال اختلف مروا بأبهريرة على المدينة
 وخرج الى مكة فصلى لما أبهريرة يوم الجمعة وقرأ بعد سورة الجمعة فى الركعة الأخيرة
 اذا جاءك المشافقون وقت لك حين انصرف انك قرأت سورتين كان على برأى طالب يقرأ
 به ما فى الكوفة فقال أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بهم ما فى الجمعة
 رواه الجماعة الا البخارى والنسافى وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله
 الضحاك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة
 قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية رواه الجماعة الا البخارى والترمذى وعن
 للنعمان بن بشير رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى العبدین
 وفى الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية قال واد اجتمع العبد
 و الجمعة فى يوم واحد يقرأ بهم ما فى الصلاتين رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وعن
 سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الجمعة بسج
 اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية رواه احمد والنسافى وأبو داود حديث
 سمرة قال العراقى باسناده صحيح وفى الباب عن أبي عتبة الخولانى عن ابن ماجه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث
 الغاشية وفى اسناده سعد بن سنان ضعفه احمد وابن معين وغيرهما وآخرجه أيضا
 الطبرانى فى الكبير واليزارى مسنده وعن ابن عباس وسأفى وقد استدلل باحاديث الباب
 على ان السنة أن يقرأ الامام فى صلاة الجمعة فى الركعة الاولى بالجمعة وفى الثانية
 بالمناقبين وفى الاولى بسج اسم ربك الاعلى وفى الثانية تسبيل أمالك حديث الغاشية وفى

الاولى

ككوبه مندوباً ولا وقد اختلفوا فى أول وقته يصلى فى كونه أفضل صلاة التطوع

أرأى الرواتب أفضل منه أو خصوص ركعتي القبر كذا فى الفتح (عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رجلا سأل قال الخافنا لم
 آتف على اسمه ودفع فى المجمع الصغير للطبرانى ان السائل هو ابن عمرو وعروض برواية مسلم عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وأما منه وبين السائل وفيه ثم سأله على رأس الخول وانا بذلك المكان منه قال نعم أدرى أهو ذلك الرجل أو غيره
 وعند النسافى من هذا الوجه ان السائل هو من أهل البادية وعند محمد بن نصر فى كتاب أحكام الوتر وهو كتاب خفى فى مجلد

من رواية عطية عن ابن همران اعرابيا سأل فيجمل ان يجمع بين عدد من سال وعند البخاري في باب الحاق في المسجد ان السؤال المذكور وقع في المسجد وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد (صلاة الليل) أو عن الفصل والوصل (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير للتأكيده في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما قسره به ابن عمر في حديثه عند مسلم واستدل بجهوهه للحنفية على ان الافضل في صلاة التمار ان تكون ١٥٧ أربعاء وروض بانه مفعول مقبول وليس جهة

على الراجح ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الاربع على انه قد تبين من رواية اخرى ان حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيرهم طريق على الازدي عن ابن عمر مرفوعا صلاة الليل والتارة مثنى مثنى لكن أكثر أئمة الحديث أعلا هذه الزيادة وهي قوله والله ان الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على روايتها أنه أخطأ فيها وقال يحيى بن معين من على الازدي حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الانصاري عن يافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاء لا يفصل بينهما لو كان حديث الازدي صحيحا لما خالفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه رواه عنه نصر بن محمد في سؤالاته لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر صلاة الليل والله مثنى مثنى موقف وأخرجه ابن عبد البر من طريقه فلهذا الازدي اختلط عليه الموقف بالمرفوع فلا تكون

الاولى بالجمعة وفي الثانية بطل تلك حديث الغاشية قال العراقي والافضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الاولى ثم المناقبة في الثانية كما نص عليه الشافعي فيما رواه عنه الربيع وقد ثبتت الالوجه الثلاثة التي قدمناها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض الا أن الاحاديث التي فيها لفظ كان مشعرة بانه فعل ذلك في أيام متعددة كما تنقروني لاصول وقال مالك انه أدرك الناس يقرؤون في الاولى بالجمعة والثانية بسبع ولم يثبت ذلك في الاحاديث وقال الهادي والقاسم والناصر انه ينبغي أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة ورة الجمعة في الاولى والمناقبة في الثانية أو سبع والغاشية وقال زيد بن علي في الاولى السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن الحسن البصري انه يقرأ الامام بما شاء وقال ابن عيينة انه يكره أن يتعمد القراءة في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا لا يجعل ذلك من سننها وليس منها قال بن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة وحكى ابن عبد البر في الاستبصار عن أبي اسحق المروزي مثل قول ابن عيينة وحكى عن ابن أبي هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء ومن خالفهم من الصحابة على وأبو هريرة قال العراقي وهو قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل وأبي نوري والحكمة في القراءة في الجمعة سورة الجمعة والمناقبة ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيحضر به المؤمنون وفي الثانية سورة المناقبة فيمزع المناقبة قال العراقي وفي اسناده من يحتاج الى الكشف عنه قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا منصور فترد به عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في اسناده جوير بن حازم وأعطاه مرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح الم تنزيل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة سورة الجمعة والمناقبة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصبح أن لا يكون شاذاً وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن همران انه كان يصلي بالنهار أربعاء وهذا موافق لما نقله ابن معين واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السباق لحصر المبتدأ في الخبر ووجه الجمهور على أنه لبيان الافضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ولم يتعين أيضاً كونه لذلك بل يحتمل أن يكون للإرشاد الى الاخف اذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الاربع فما فوقها المانية من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمورها ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب

صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومن أرفى اختصاصه به فعليه الجواز وقد حج عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب إلى كماله عليه
الوصل في أبي داود ومحمد بن نصر وطريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كذا معار لزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واسنادهم على
شرط الشيخين واستدل به أيضا على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة بما عدا الوتر قال ابن دقيق العيد والاستدلال به
أقوى من الاستدلال بامتناع قصر ١٥٨ الصبح في السجدة إلى ركعة يذهب بذلك إلى الطحاوي فإنه استدلل على منع

التنفل بركعة بذلك واستدل
بعض الشافعية للبحراني بمجموع
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الصلاة خير موضوع فمن شاء
استكثر ومن شاء استقل معه
ابن حبان وقد اختلف السلف
في النفل والوصل في صلاة الليل
أيهما أفضل وقال الأثرم عن أحمد
الذي اخبره في صلاة الليل
مثنى مثنى فإن صلى بالنهار أربعين
فلا بأس وقال محمد بن نصر مثنى
في صلاة الليل وقد صح عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه
أوتر بجمعة لم يجلس الا في آخرها
إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة
على الوصل الا انها مختارة لا يسلم
من كل ركعة تليكونه أجاب به
السائل وأكون أحاديث الفصل
أثبت وأثبت طرقها وقد تضمن
كلامه الرد على الداودي الشارح
ومن تبعه في دعواهم أنه لم
ينبئ عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه صلى النافلة أكثر
من ركعتين ركعتين (فإذا خشى
أحدكم الصبح) أي فوات صلاة
الصبح استدلل به على خروج

وأباد أول كنهه إمامنا حديث ابن عباس) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عن عبد ابن
ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل
وهل أتى على الانسان وأورده ابن عدي في الكامل وفي اسناده الخرائث بن شهاب وهو
متروك الحديث وعن ابن مسعود عن عبد ابن ماجه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى وقد رواه الطبراني ورجاله
ثقات وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عن الطبراني في صحيحه الصغير والوسط
ينصون الذي قبله وفي اسناده حفص بن سليمان الغاضري ضعفه الجمهور وهذه الأحاديث
فيها مشروعية قراءة تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان قال العراقي وعن
كان ينقله من الصحابة عبد الله بن عباس ومن التابعين إبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف وهو مذهب الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكرهه مالك وآخرون قال
النوري وهم محجوبون بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة المروية عن طريق واعتر
مالك عن ذلك بان حديث أبي هريرة عن طريق سعد بن إبراهيم وهو مردود أما أولا
فبان سعد بن إبراهيم قد انفق الأئمة على توثيقه قال العراقي ولم أر من نقل عن مالك
تضعيفه غير ابن العربي ولعل الذي أوقعه في ذلك هو ان مالك يرويه عنه قال ابن عبد البر
وأما امتناع مالك عن الرواية عن سعد فلا يكونه طعن في نسب مالك وأما ثانياً فإني أعياه هذا
الاعتذار سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة دون بقية أحاديث الباب قال الحافظ
ليس في شيء من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد لما قرأ سورة تنزيل في
هذا الفصل الا في كتاب الشريعة لابن أبي داود عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال غدت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها
سجدة فسجد السجدة وفي اسناده من ينظر في حاله ولا طبراني في الصغير من حديث علي
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في اسناده
ضعف انتهى قال العراقي قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن
عمر وعبد الله بن الزبير وهو قول الشافعي وأحمد وقد كرهه في القريضة من التابعين أبو
مخازن وهو قول مالك وأبي حنيفة وبه بعض الحنابلة ومنعته الهادية وقد قدمنا بعض حجج
الفرقيين في أبواب سجود النافلة وقد اختلف القائلون باستحباب قراءة الم تنزيل

السجدة

الوتر بطول الفجر وأصرح منه ما رواه أبو داود والشافعي وصححه أبو عروافة وغيره

عن ابن عمر عن فروع عن علي من الليل فليجعل آخر صلاته وتر فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك فإذا كان الفجر
فقد ذهب كل صلاة الليل ولور في صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعا من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له وهذا محمول على
المتعبد أو على أنه لا يقع إذا ما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا مرفوعا من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره وقيل
معنى قوله إذا خشى أحدكم الصبح أي وهو في شفع فليصرف على وتر وهذا ينبئ على ان الوتر لا يفتر إلى نية وسكنى ابن المنذر

عن جماعة من السلف ان الذي يخرج وقت صلاة الصبح وحكاه القرطبي عن مالك
والشافعي وأحمد وانما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في
مشروعية قضائه فنفاه الا كثروا في مسامحة غيره عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قام من الليل من وجع أو غيره فلم
يقم من الليل صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه
قضى الوتر ولا أمر بقضائه ومروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٩ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى

الوتر فلم يصب وعنه عطاء
والاوزاعي يقضى ولو طلعت
الشمس الى الغروب وهو وجه
عند الشافعية حكاه النووي
في شرحه لم وعن سعيد بن
جبير يقضى من القابلة وعن
الشافعية يقضى مطلقا وبما يدل
اهم بعد أبي سعيد المتقدم
(صلى ركعة واحدة) في رواية
الشافعي وعبد الله بن وهب
وكي بن ابراهيم فلا تنضم عن مالك
فليصل ركعة أخرجه الدارقطني
في الموطأ هكذا يصححه

السجدة في يوم الجمعة هل للإمام ان يقرأ بدله سورة اخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمتنع
ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يسحب ان يقرأ يوم الجمعة
بسورة فيها سجدة وروى أيضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لأعلم به بأسا قال النووي
في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها سجدة لغرض السجود فقط لم
أر فيه كلاما لا يصحنا قال وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من
ذلك وبطلان الهمزة وروى ابن أبي شيبة عن أبي العباس والشعبي كراهة اختصار
السجود زاد الشعبي وكانوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا
وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي اثم كانوا يكرهون ان يختصر
السجدة وعن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشمر بن حوشب ان
اختصار السجود مما أحدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها قبل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيحذفها او كلاهما
مكروه لانه لم يرد عن السلف

باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة والخطبة

(عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما يوم الجمعة
فجاءت عير من الشام فانفصل الناس اليها حتى لم يبق الا ثمانية عشر رجلا فانزلت هذه
الآية التي في الجمعة واذا راوا تجارة أولوها فنضوا اليها وتركوا كوكبا قائما رواه أحمد
ومسلم والترمذي وصححه وفي رواية أقبلت عير ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الجمعة فانفصل الناس الا ثني عشر رجلا فنزلت هذه الآية واذا راوا تجارة أولوها
انقضوا اليها وتركوا كوكبا قائما رواه أحمد والبخاري) قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يخطب قائما ظاهرا ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى
ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخولهم في الصلاة
ويؤيد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام وعند ابن جهم من طريق
سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بلفظ يخطب وكذا

قال الشافعية لو أوتر بثلاث موصولة فأكثروا تشهد في الاخيرتين أو في الاخير جاز لا اتباع رواه مسلم لان تشهد في غيرها فقط
أو معهما أو مع أحدهما لانه خلاف المنقول بخلاف النفل المطلق لانه لا حصر له كعادته وتشهدها لكن الفصل ولو بواحدة
أفضل من الوصل لانه أكثر اخبارا وعملًا الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فقامت به وبين المغرب وروى الدارقطني بإسناد
رواه ثقات حديث لاوتر وبثلاث ولا تشهد والوتر بصلاة المغرب واحتج بعض الخنفية لما ذهبوا اليه من تعيين الوصل
والاقتصار على ثلاث بان الصحابة اجمعوا على ان الوتر بثلاث موصولة حسن جائز واختلفوا في ما عداه قال فاخذنا بما اجمعوا

عليه وتر كما اختلفوا فيه وتعبه محمد بن نصر المروزي بملرواه من طريق عمال بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا وموقفا
 بلفظ لاوتر وابثلاث لتشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واسناده على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
 وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
 التطوع بالقربة فلهذا لا تارتدح في الاجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خبرا ما يتأصرا بحالته أو تر بثلاث ١٦٠ موصولة فقد قال في الفتح ثبت عنه أنه أو تر بثلاث لكن لم يبر

الراوي هل هي موصولة أو مفصلة
 انتهى فبرد عليه ما رواه الحاكم
 من حديث عائشة أنه كان صلى
 الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث
 لا يتعد الا في اخرهن وروى
 النسائي من حديث أبي بن كعب
 نحوه وانظر به يوتر بسبع اسم
 ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون
 وقل هل الله أحد ولا يسلم الا في
 آخرهن وبين في عدة طرق ان
 السور الثلاث اثلاث ركعات
 ويجب عنه باحتمال انها لم يقبلا
 عنده والجمع بين هذا وبين
 ما تقدم من النهي عن التشبيه
 بصلاة المغرب بمحمل النهي على
 صلاة الثلاث بقسمين وقد
 نقله السلف أيضا وروى محمد
 ابن نصر من طريق الحسن ان
 ابن عمر كان ينهض في الثالثة من
 الوتر بالتكبير ومن طريق
 المسور بن مخرمة ان عمر أو تر
 بثلاث لم يسلم الا في آخرهن
 ومن طريق طاوس عن أبيه
 انه كان يوتر بثلاث لا يتعد
 يثنون ومن طريق قيس بن سعد
 عن عطاء وحاد بن زيد عن أيوب

وقع في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط وفي
 مرسل قتادة عند الطبراني وغيره وعلى هذا فقولنا نصل أي تنتظر الصلاة وكذا يحتمل قوله
 بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما وقع في مستخرج أبي نعيم على
 ان المراد بقوله في الصلاة أي في الخطبة وهو من تسمية النبي باسم ما يقارنه وبهذا يلج
 بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما
 أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح وكذلك استدلال كعب بن جحزة كما في صحيح مسلم على ذلك
 قوله بخات عير من الشام العير بكسر العين الابل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره
 وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ولا بن مردويه عن ابن عباس جافت عير لعبد الرحمن
 ابن عوف ووقع عند الطبراني عن أبي مالك ان الذي قدم به من الشام دحية بن خليفة
 الكلبي وكذلك في حديث ابن عباس عند البزار وجمع بين الروايتين بان التجارة كانت
 لعبد الرحمن وكان دحية السفير فيها أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهب عن الليث
 انها كانت لوبرة الكلبي ويجمع بانه كان رفيق دحية قوله فاقتل الناس اليها وفي الرواية
 الاخرى فانتفض الناس اليها وهو موافق لانتظ القرآن وفي رواية للبخاري فالتفتوا اليها
 ولم يدبلا لانتقال الالتفات الانصراف يدل على ذلك رواية فانتفض وفيه رد على من
 حمل الالتفات على ظاهره وقال لا ينهض منه الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما ينهض
 منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأيضا لو كان الالتفات على ظاهره لما وقع الانكار
 الشديد لانه لا ينافي الاستماع للخطبة قوله الاثنا عشر رجلا قال الكرماني ليس هذا
 الاستقنا مقترغا فيجب رفعه بل هو من ضمير لم يبق العائد الى الناس فيجوز فيه الرفع
 والنصب حال وثبت الرفع في بعض الروايات ووقع عند الطبراني الا اربعين رجلا وقال
 تندر دبه على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حميد كاهم ووقع عند ابن
 مردويه من رواية ابن عباس وسبع نسوة بعد قوله الاثنا عشر رجلا وفي تفسير اسمعيل
 ابن زياد الشامي وامرأتان وقد سمى من الجماعة الذين لم ينقضوا أبو بكر وعمر عندهم وفي
 رواية له ان جابرا قال انما فهم وفي تفسير الشامي ان سالم مولى أبي حذيفة منهم وروى
 العقيلي عن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وانا سامن الانصار وروى
 السهمي بسند منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة بالجنة وبالابن مسعود قال

منه وعن ابن مسعود وانس وأبي العالية انه سم أو تر وابثلاث كالمغرب وكانهم
 لم يلفظهم النهي المذكور ولا يخفى قول القامم بن محمد في تجويز الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فان الاخبار العديدة تأباه
 واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر لان المقصود من الوتر ان تكون الصلاة كلها وتر القوله صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى ركعة وتره ما قد صلى واجيب بان سبق الشفع بشرط في الكمال لاني الصحة لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم عن أبي أيوب مرفوعا الوتر حق فمن شاء أو تر بجميس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة وصح عن جماعة من الصحابة انهم

أوترأبو واحدة من غير تقدم قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن زيدان ثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها في المغازي عند البخاري حديث عبيد بن عمير ان سمعا أوتر ركعة في المناقب أبيض من معاوية أنه أوتر ركعة وان ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله ان الفقهاء لم يأخذوا به عمل معاوية في ذلك. وكأنه أراد فقهاءهم واستدل بهذا الحديث أيضا على انه لا صلاة بعد التور وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد التور عن جلوس والثاني في أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتب أوتره الأول ويتنفل

ما شاء أو يشفع وتره ركعة ثم يتنفل ثم اذا نفل هل يحتاج الى وتر آخر أو لا فأما الأول فوقع عند مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد التور وهو جالس وقد ذهب اليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا مختصا بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وسلمه النووي على انه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد التور وجواز التنفل جالسا أو ما الثاني فذهب الأكثر الى انه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي وانما يصح نقض التور عند من يقول بشروعية التنفل ركعة واحدة غير التور قد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث انه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية حماد بن زيد بن مسعود قال في الفتح ورواية العقيلي أقوى وأشبهه قوله فانزلت هذه الآية ظاهري أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالله وعلى هذا ما ينشأ من رؤية القادسين وما معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون اليه الخيل والابل والسمن فتقدموا لفرج اليهم الناس وتر كوه قائما وكان لهم أهو يضربونه فنزلت ووصله أبو عوانة في صحيحه قوله انقضوا اليها قبل النكته في عود الضمير الى التجارة دون الله وان الله لم يكن مقصودا وانما كان تبعًا للتجارة وقبل حذف ضمير أحدهما دلالة الآخر عليه وقال الزجاج أعيد الضمير الى الله في أي انقضوا الى الرؤية والحديث استدلل به من قال ان عدد الجمعة اثنا عشر رجلا وقد تقدم سقط الكلام في ذلك وقد استشكل الأصميلي حديث الباب فقال ان الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير اليه مع انه ليس في آية النور التصريح بنزوله في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها اذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور

• (باب الصلاة بعد الجمعة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم الجمعة فلم يصل بعدها أربع ركعات رواء الجماعة الا البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواء الجماعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصله أربعا واذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع الى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد فقيل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواه أبو داود) حديث ابن عمر الا أخر مكن عنه أبو داود والمذري وقال العراقي اسناده صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يصلي بعد

٢١ نيل ت فقال اذا كنت لا تتخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والافضل على وتر الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر انه سئل عن ذلك فقال اما أنا فاصلي مني فاذا انصرفت ركعت واحدة فقبل رأيت ان أوترت قبل ان أنام ثم قلت من الليل فشفت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر التور عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلو اذ لم يجوز لم يصح وتره بأن احرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل

فيسئل المقصود منه وكان ابن عمر يفتض وتره بركة ثم يصل منى منى ثم يوتر وأما قوله في حديث أبي ذؤود عن لم يوتر فليس
صانعاً له ليس أخذاً يستثنى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر
على البعير وعند البخاري أيضاً أن ابن عمر كان يصل من الليل على دابته وهو مسافر ولو كان واجباً لما جازت صلاته على
الدابة وأما ما رواه عبد الرزاق عنه أنه كان يوتر على راحلته ويرجأ أن يوتر بالأرض فلطلب الأفضل لأنه واجب لكن
بشكل على ما ذكر أن الوزير كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاه راكباً وأوجب باحتمال الخصوصية

أيضا كقصص وجوبه عليه وعورض بأنه دعوى لادليل علمه بالانه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا الجواب انتهى أو يقال كافي الامع انه تشريع للامة بما يليق بالسنة في حقهم فصلا على الراحلة وذلك وهو في نفسه واجب عليه فاحفل الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين ان الوتر لا يصل على الراحلة وهو خلاف السنة الثابتة ورواه هذا الحديث كلهم مدينون وفيه التعديت والعنفنة والقول وأخرجهم مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أنس رضي الله عنه أنه سئل ١٦٤ أقنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح قال نعم) قنت فيها

(فقل أو قنت قبل الركوع) زاد الأسمعيلي أو بعد الركوع (قال قنت بعد الركوع يسيرا) وقد بين عادم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها انما قنت بعد الركوع شهرا وهي زبد على البرماوي حيث قال كالكرمانى أى زمانا قليلا بعد الاعتدال التام وقد صرح انه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا رواه عبد الرزاق والدارقطني وصححه الحاكم وثبت عن أبي هريرة انه كان يقنت في الصبح في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته وحكى العراقي ان ممن قال به من الصحابة في الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعليه وأباموسى الأشعري وابن عباس والبراء ومن التابعين الحسن البصرى وحميد الطويل والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب وطاوس وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعى وابن مهدي والاوزاعي فان قلت روى أيضا عن الخلفاء الأربعة وغيرهم انهم ما كانوا يقنتون أوجب بأنه اذا تعارض اثبات

اجتمع عبادان على عهد ابن الزبير فاخر الخرويج حتى تعالى التمار ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة وذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة ورواه النسائي وأبو داود بنحوه ~~ص~~ كن من رواية عطاء مولى داود أيضا عن عطاء قال اجتمع يوم الجمعة ويوم العطر على عهد ابن الزبير فقال عبادان اجتمعا في يوم واحد فجاءهما جميعا فصارا ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر حديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه على بن المدينى وفي اسناده اياس بن أبي رمله وهو مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده بقة بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل والدارقطني اسناده ورواه البيهقي موصولا بمقيد اياهل العوالي واسناده ضعيف وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السنة وجاله رجال الصحيح وحديث عطاء مر جاله رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ وهو وهم منه ثبته عليه هو وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا واسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر ورواه البزارى من قول ابن هيثم ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قوله ثم رخص في الجمعة الخ فيه ان صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله لمن شاء يدل على ان الرخصة تعم كل أحد وقد ذهب الهادى والناصر والاكوان الى ان صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة وانا بمكة ومن وفيه ان يجوز هذا الاخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى أعنى الوجوب ويدل على عدم الوجوب ان الترخيص عام لكل أحد تركه ابن الزبير للجمعة وهو الامام اذ ذلك وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وعدم الانسكاب عليه من أحد من الصحابة وأيضا لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف معنى الرخصة وحكى في البحر عن الشافعى في أحد قوليه وأكثر الفقهاء انه لا ترخيص لان دليل وجوبه الم يفصل وأحاديث الباب ترد عليه وحكى عن الشافعى أيضا ان الترخيص يختص بمن كان خارج المصر واستدل به بقول عثمان من أراد من أهل العوالي ان يصل معنا الجمعة فليصل ومن أحب ان ينصرف فليصرف هل ورد بان قول

ونفى قدم الاثبات على النبي وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عثمان لا يقنت الا اذا دعاه قوم أو دعاه على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على ان المراد بالحصر في قوله انما قنت شهرا أى متواليا كذا في القسطلانى وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه فان الأحاديث الواردة في هذا مصرحة باختصاصه بالنوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اذا نزلت بالمسلمين نازلة فبعد عول قوم أو على قوم ولم يثبت غير هذا الادعاء المروى عن الحسن بن على مرفوعا بل فقط اللهم اهدنى الخ فبان ذلك دعاء عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يجعله في الوتر فهو من جملة الادعية الواردة في الصلاة فينبغي فعله فهو حديث قدس به جماعة من الحفاظ ولا مقال فيه بما
 يوجب قدحا ولا يفعل هذا الدعاء الا في هذا الموضع لا كما يفعله طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر فانه لم
 يدل على ذلك دليل كذا في السبل الجرار للشوكاني وقد أخرج الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث أبي
 مالك الاشجعي قال قلت لأبي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وهذا
 بالكوفة قرينة من خمس سنين أ كانوا يقننون قال اي بنى محدث وفي رواية ١٦٥ أ كانوا يقننون في الفجر والنسائي

واقظه صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنن
 وصليت خلف علي فلم يقنن ثم
 قال يا بني بدعة قال الحفاظ في
 التلخيص اسناده حسن ومنها
 عن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قنن شهرا ثم تركه
 أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة
 وصححه من حديثه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنن
 الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم
 وأخرج مثله ابن حبان من
 حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم
 وغيره من حديث أنس قنن شهرا
 يدعو على حي من أحياء العرب
 ثم تركه والاحاديث التي ذكر فيها
 القنن مصرية بانه كان
 للنوازل كافي الصحبين وغيرهما
 من غير فرق بين الفجر وبين سائر
 الصلوات وأما حديث أنس
 الذي أخرجه البزار والحاكم ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يزل يقنن في الصبح حتى
 فارق الدنيا وأخرجه أيضا
 من حديثه أحمد والبيهقي
 وأخرجه من حديثه عبد الرزاق
 والدارقطني وفي أسناده أبو جعفر

عثمان لا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله لم يزل يقنن ما حتى صلى العصر ظاهره
 انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المستوعبة لم يجب على من
 سقطت عنه ان يصلي الظهر واليه ذهب عطاء حتى ذلك عنه في البصر والظاهر انه يقول
 بذلك القائلون بان الجمعة الاصل وأنت خير بان الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم
 الجمعة هو صلاة الجمعة فاجاب صلاة الظهر على من تركها لذر أو لغيب عذر محتاج الى
 دليل ولا دليل يصلح للفصل به على ذلك فيما أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان
 ساق الرواية المتقدمة عن ابن الزبير قلت انما وجه هذا انه رأى تقدم الجمعة قبل
 الزوال فتقدمها واجتاز بها عن العيد انتهى ولا يخفى ما في هذا الوجه من التعسف

• (كتاب العيدين) •

العيد مشتق من العود فكل عيد عود بالسرور وانما جمع على أعياد بالياء للفرق بينه
 وبين أعياد الخشب وقيل غير ذلك وقيل أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلت
 الواو ياء لانكسار ما قبلها مثل ميعاد وميقات وميزان قال الخليل و = ل يوم جمع
 كأنهم عادوا اليه وقال ابن الأبياري يسمى عيد الله عود في الفرح والمرح وقيل سمي عيداً
 لان كل انسان يعود فيه الى قدر منزلته فهذا ابيضف وهذا يضاف وهذا يرحم وهذا يرحم
 وقيل سمي عيد الشرفه من العيد وهو محل كريم مشهور في العرب فنسب اليه الابل
 العيدية

• (باب التجهل للعيد وكرهه جعل السلاح فيه الاطاحة) •

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وجد عمر حله من استرق تباع في السوق فاخذها فأتى
 بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجعل بها للعيد والوفد
 فقال انما هذه لباس من لا خلاق له متفق عليه • وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد رواه
 الشافعي • وعن سعد بن جبيرة رضي الله عنه قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح
 في أنفه فقدمه فلزقت قدمه بالسيف فزلت فزعتها وذلك يعني فبلغ الجراح لجأه يعود

الرازي وفيه مقال وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجال حديث أنس المدكور موثقون وقال الحاكم صحيح لكن لا تقوم الحجة
 به لما تقدم وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أوضنا هذا في شرحنا للمتن كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني
 وقال في شرح المتن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنن في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات فاحتج المنتهون به بجميع منها حديث البراء ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يقنن في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وحديث أنس كان القنن في المغرب

والفجر روى البخاري ويحاجب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما النزاع في استقرار مشروعيته فإن قالوا لفظ كان يدل على استقرار المشروعية قلنا قد مناهن النووي ما حكاه عن جمهور المحققين أنه لا يدل على ذلك سلبا فغايته مجرد الاستقرار وهو لا ينافي الترتيب آخر كما صرح بذلك الادلة بأنه تركه على أن هذين الحديثين فيه ما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر وأيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنط في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء **١٦٦** الأخيرة وصلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جوابنا

قالوا أنخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم واحد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنط شهر يدايعه على قنط أبيه يثمة عوية ثم ترك قنط الصبح فلم يزل يقنط حتى فارق الدنيا وأقول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا المكان قاطعاً للنزاع ولصكته من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالثوري وقال علي بن المديني أنه يخلط وقال أبو زرعة يهيم كذا وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سني الحافظ وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وقد وثقه غير واحد وطه به شاهد ولكن في أسناده عمرو بن عبيد وليس بجمعة قال الحافظ ويكره في هذا ما روى الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عامر بن سليمان قلنا لأنس أن قوماً من عمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنط في الفجر فقال كذبوا فغلقت شهر أو أحد أيدهو على

قال الخياط لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر أنت أصبتني قال وكيف قال حملت السلاح و يوم لم يكن يحمل فيه وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم روى البخاري وقال قال الحسن ثموا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عداً (حديث جعفر بن محمد روى الشافعي عن شيخه إبراهيم بن محمد عن جعفر وأبراهيم بن محمد المذكوري لا يخرج بما تفرده ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس به كذا أخرجه الطبراني قال الحافظ فظهر أن إبراهيم لم يفرده وإن روى إبراهيم رسالة وفي الباب عن جابر عند ابن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برده الأحمر في العيدين وفي الجمعة قوله من استبرق في رواية للبخاري رأى حلة سيرة والاس تيرق ما غلظ من الدياج والسيرة قد تقدم الكلام عليه في اللباس قوله ابتع هذه فحصل في رواية للبخاري ابتع هذه فحصل بها وفي رواية ابتع هذه وتجهل قوله للعيد والوفد في لفظ للبخاري للجمعة مكان العيد قال الحافظ وكلاهما صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معاً فاقصر كل راو على أحدهما قوله إنما هذه لباس من لا خلاف له الخلاق النصيب وفيه دليل على تحريم لبس الحرير وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في اللباس ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التجهل للعيد تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لعمر على أصل التجهل للعيد وقصر الانكار على من لبس مثل تلك الحلة لتكونها كانت حريراً وقال الداودي ليس في الحديث دلالة على ذلك وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرأة حسن ثيابه للجمعة وتبعه ابن التين والاستدلال بالتقرير أولى كانه قد قدم قوله برد حبرة كعنة ضرب من برود العين كما في القاموس قوله أنخص قومه الأنخص بالسكان الخاء المججمة وفتح الميم بهاء صادمه لفظ باطن القدم ومارق من أسفلها وقيل هو ما لا تصيبه الأرض عند المنى من باطنها قوله بالركاب أي وهي في راحته قوله فنزعتم أكر الضمير وتامع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديدة ويحتمل أنه أراد القدم قوله فبلغ الخياط أي ابن يوسف الثقفي وكان إذا ذاك أميراً على الخياط وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين قوله فجاء يعوده في رواية للبخاري فجعل يعوده وفي رواية الإسماعيلي فاتاه قوله لو تعلم لو لالتقي ويحتمل أن تكون شريطة والجواب محذوف لدلالة السياق عليه ويرجح ذلك ما أخرجه ابن سعد بلفظ لو تعلم

أحسان من المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يهتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنط إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم بمثل هذا حجة إذا انقروا ذلك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص بالتوازل وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ لا يقنط إلا أن يدعو لا أحد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري وقد حاول جامع من

حذف الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائفة واحدة ما هرفذوا وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصحيح أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه انما قنت عند النوازل للدعاء القوم والدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعاء عليهم وجأوا ثائمين وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث أن أحاديث

أنس كلها صحيح يصديق بعضها بهذا ولا تناقض وحمل قول أنس ما زال يقنت حتى طارق الديناه على اطالة القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه انما سأل عن قنوت الفجر فأجابه عما سأل عنه وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويفني عليه رعبه في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه لا ريب فحسن لا نشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ولما صار القنوت في أسان النقة هجر أكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهده فيمن هديت الخ وسمعوا أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة لما القنوت في أقظ الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى أصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي خازعهم فيه جهور

من أصحابك عاقبنا وله من وجه آخر لو أعلم الذي أصابك اضربت عنقه قوله أنت أصبت في نسبة الفعل إلى الطحاج لكونه سبياً فيه وحكى الزبير عن أنس أن عبد الملك لما كتب إلى الطحاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه وأمر رجلاً معه حربة فقال إنما كانت مسمومة فامض ذلك الرجل به فأمر الحربي على قدمه ففرض منها أياماً ثم مات ولث في سنة أو بع وسبعين وقد اتفق هذه القصة في القنوت ولم يتعقبها أحد من أهل الحديث من أصحابنا في الإقناع إلى أن تبكى لها عيون الإسلام وأهل قوله حجت السلاح أي فتبعك أصحابك في حمله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا الحمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو مبني على أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الأصول قوله قال الحسن ثم هو أن يحملوا السلاح قال الحافظ لم اتفق عليه موصولاً إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه تقييد لا طلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد مثله من فروعاً مقيداً وغير مقيد فروى عنه الرزق بإسناد مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يلبس السلاح في بلاد الأندلس في العيدين إلا أن يكون بحضرة العمد وهذا كله في العيدين فأما الحرم فروى عنه عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل السلاح بمكة وبمكة بالجمع بينه وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة بالسلاح في باب الحرم بقوله بالسيف من كتاب الحج

• (باب الخروج إلى العيد ماشياً والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء) •

(عن علي بن عبد الله السلام رضى الله تعالى عنه قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً وأن يأكل ثياباً قبل أن يخرج رواه الترمذي وقال حديث حسن وهو أم عطية رضى الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نخرجهن في القطار والاضحى الهواء والحيض وأوقات الخمر وأما الحيض فيه تزل الصلاة وفي لفظ المصنف وبشعرهن الخيود عوة المسلمين قلت يارب الله أحدنا فلا يكون لها جلباب قال لتلبسها أختها من جلبابها رواه الجماعة وليس للنسائي فيه أمر الجلباب ولم يأيدوا في رواية والحيض

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فيه رواية تروى في هذا القنوت أنه علم الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحه حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن انتهى كلامه شرح المشفق (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الأحول عن القنوت الظاهر أن أنس أظن أن عاصم سأل عنه مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قلت) له هل كان محله (قبل الركوع أو بعده قال قبله) أي لأجل التوسعة لادراك المسبوق كذا قرأه المهلب وهو مذهب المالكية ولحقه ابن المنير بأن هذا إياه نبيه من

اطالة الامام في الركوع ليدركه الداخل ونوقض بالقضوا امام قوم محصورين (قال) أي عاصم (فان فلانا) قال في الفتح لم أقف على نسخة هذا الرجل صريحا ومثقل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان فيها سال محمد بن سيرين أن يرضى الله عنه (أنه) بالافراد (عنك الله) والسموي كان (قلت) أنه (بعد الركوع فقال كذب) أي أخطأ أن كان أخبرك أن القنوت بعد الركوع دائما وأنه في جميع الصلوات وأهل الجاهلية يلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطا وعند ابن ماجه من رواية جديس أنس أنه سئل ٦٨ عن القنوت فقل قبل الركوع وبعده قال في الفتح اسناده قوى وروى ابن

المنذر من طريق أخرى عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنعوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن جديس أنس أن أول من جعل القنوت قبل الركوع أي دائما عثمان لكي يدرك الناس الركوع ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك وأما الغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع وقد اختلف محل الصلاة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح كذا في الفتح (انما كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا) ورجح الشافعي أنه بعد الركوع لحديث أبي هريرة قال أنس (أراه) بالضم أي أظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم (كان بعث قوما) من أهل الصفة (يقال لهم القراء) حال كونهم (زهاء) بضم الزاي وتخفيف الهاء عدد وادى مقدار (سبعين رجلا) إلى قوم مشركين (أهل نجد من بني عامر) وكان رأسهم أبو براء عامر بن مالك المنزوي بلاء

يكن خلف الناس بكبريهم وللبخاري قالت ام عطية كأنهم أن يخرج الخيض فيكبرون بتكبيرهم وروى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان إذا غدا إلى المصلى كبر فرفع صوته بالتكبير وفي رواية كان يغدو إلى المصلى يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلى ثم يكبر بالمصلى حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير واهما الشافعي حديث على أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده الحرث الاعور وقد اختلفوا على أنه كذاب كما قال النووي في الخلاصة ودعوى الاتفاق غير صحيحة فقد روى عثمان ابن سعيد الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه ثقة وقال النسائي مرة ليس به بأس ومرة ليس بالقوى وروى عباس الدوري عن ابن معين أنه قال لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي داود كان أفتقه الناس وأقرض الناس وأحسب الناس تعلم الفرائض من على نعم كذبه الشعبي وأبو اسحق السبيعي وعلي بن المديني وقال أبو زرعة لا يحتج به وقال ابن حبان كان غالبا في التشيع واهيا في الحديث وقال الدارقطني ضعيف وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه قال في الميزان والجمهور على توهين أمره في الحديث في الابواب قال وحديثه في السنين الأربع والنسائي مع تعنيته كذا احتج به وقوى أمره قال وكان من أوعية العلم وفي الباب عن ابن عمر عن ابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج إلى العبد ماشيا ويرجع ماشيا وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العسري كذبه أحمد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي متروك وقال البخاري ليس عن يروى عنه وعن سعد القرظ عن ابن ماجه أيضا بنحو حديث ابن عمر وفي اسناده أيضا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده وقد ضعفه ابن معين وأبو سعد بن عمار قال في الميزان لا يكاد يعرف وجده عمار بن سعد قال فيه البخاري لا يتابع على حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وعن أبي رافع عند ابن ماجه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي العبد ماشيا وفي اسناده مندل بن علي ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع ومندل متكلم فيه وقد ضعفه أحمد وقال ابن معين لا بأس به ومحمد قال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العبد ماشيا ويرجع في طريق غير الطريق الذي خرج منه وفي اسناده خالد بن الياس ليس

الاسنة ليدعوهم إلى الاسلام ويقروا عليهم القرآن فلما نزلوا بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياهم رعل بالقوى وذكو ان وعصية فقاتلهم فلم ينج منهم الا كعب بن زيد الانصاري وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المدعو عليهم المبعوث اليهم (وكان بينهم) أي بين بني عامر المبعوث اليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فغدروا وقتلوا القراء (فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلوات الخمس (شهرا) متتابعين (يدعو عليهم) أي في كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حذر من الركعة الأخيرة بواه أبو داود والحاكم واستنبط منه أن الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع

الصلاة ورواه هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون وفيه التعديت والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي
والجناز والجزية والعهود ومسلم في الصلاة (وفي رواية عنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال قلت للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم شهر أيدعو على رعل وذكوان) بكسر الراء وفتح الذال غير منصرف قيسلتان من سليم قتلوا القراء فقد صح قنونه
صلى الله عليه وآله وسلم على قتلهم شهرا أو أكثر في صلاة مكتوبة فان نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو حط أو وباء أو جراد أو
نحوها استحب القنوت في سائر المكتوبات ورواه هذا الحديث ما بين بصري ١٦٩ وكوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي
وفيها التعديت والعنعنة

بالقوى كذا قال البزار وقال ابن معين والبخاري ليس بشي وقال أحمد والنسائي متروك
وحدث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج بناته ونسائه في العيدين وفي اسناده الجراح بن
ارطاة وهو مختلف فيه وقد روى الطبراني في المعجم من وجه آخر عن جابر عند أحمد قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في العيدين ويخرج أهله وفي اسناده الجراح
المذكور وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ليس للنساء نصيب في الخروج الا مضطرة ليس لها خادم الا في العيدين الاضحية والقطر
وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وعن ابن عمر بن العاص عند الطبراني أيضا
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالخروج العواتق والحليص وفي اسناده يزيد بن شداد
وعتية بن عبد الله وهما مجعولان قاله أبو حاتم الرازي وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في
المصنف وأحمد في المسند انها قالت قد كانت الكعاب يخرج لرسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من خدرها في التطير والاضحية قال العراقي ورجال رجال الصحيح ولكنه من
رواية أبي قلابة عن عائشة وقد قال ابن أبي حاتم انها مرسله وفيه ان أبا قلابة أدركه على
ابن أبي طالب عليه السلام وقد قال أبو حاتم ان أبا قلابة لا يعرف له تدليس ولعائشة
حديث آخر عند الطبراني في الاوسط قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هل تخرج النساء في العيدين قال نعم قيل فالحواتق قال نعم فان لم يكن لها ثوب تلبسه
فالتبس ثوب صاحبته وفي اسناده مطيع بن ميمون قال ابن عدى له حديثان غير محدثين
قال العراقي وله هذا الحديث فهو ثاقل وقال فيه علي بن المديني ذلك شيخ عندنا ثقة وعن
عمرة أخت عبد الله بن رواحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال وجب الخروج على كل ذات نطق زاد أبو يعلى يعني في العيدين
وقال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من رواية امرأته من عبد القيس
عنها والثر الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضا الحسن وأبو يعلى مرفوعا
وموقوفاً وصح وقفه قوله من السنة أن يخرج ما شيا فيه مشروعية الخروج الى صلاة
العيد والمشي اليها وترك الركوب وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم وحديث
الباب وان كان ضعية فما ذكرنا من الاحاديث الواردة تبعناه تقويه وهذا احسنه

٢٢ نيل ث من الترتيب وهذا وجه ايراد البخاري لهذا الحديث في أبواب الوتر مع أنه قد ورد الامر صريحاً في الوتر
فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم
اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتولني فين توليت وبارك لي فيما أعطيت وفقني شر ما قضيت فانك تقضي ولاية قضى عليك
وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت الحديث وصححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري وقد صح انه صلى الله
عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضا لكن رواة القنوت بعده أكثر وأحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر

الروايات عنهم وأكثروا وقال الكوفيون لا قنوت الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وشامى وفيه التصديق والاخبار والعنونة والقول وأخرجه البصري أيضا في الصلاة قال في الفتح وظهر لي ان الحكمة في جعل قنوت النافلة في الاعتدال دون السجود مع ان السجود مظنة الاجابة كما ثبت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الامر بالدعاء فيه ما المطلوب من قنوت النافلة أن يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على انه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح ١٧٠ فاختلف في محله وفي الجهر به (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء)

اي طلب سقي الماء من الغير لنفسه أو الغير وشرعا طلبه من الله ذي الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص والاستسقاء ثلاثة أنواع أحدها أن يكون بالدعاء مطلقا فرادى ومجتمعا وثانيها أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة خلافا لما وقع للثوري في شرح مسلم من تعيينه بالقرائض وفي خطبة الجمعة ومثلها وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين وبه قال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وعن أحمد لا خطبة وانما يدعو ويكثر الاستغفار والجهور على سنية الصلاة وهو الحق خلافا لابن حنيفة رحمه الله تعالى (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في شهر رمضان سنة ست من الهجرة الى المصلى بالعصراء لانه أبلغ في التواضع وأوسع للناس وحكى ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصلى لكن حكي

الترمذي وقد استدلل العراقي لاستحباب المنى في صلاة العيد بمعوم حديث أبي هريرة لم ينفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أنيتم الصلاة فاتوها وأنتم تخشون فهذا عام في كل صلاة تشرع فيها الجماعة كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة العيد ماشيا من الصحابة هجر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومن الأئمة شفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم وروى عن الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العيد راكبا ويستحب أيضا المشي في الرجوع كما في حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث الحرث عن علي انه قال من السنة أن تأتي العيد ماشيا ثم تركب اذا رجعت قال العراقي وهذا أشبه من حديث ابن عمر وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأكل فيه استحباب لا كل قبل الخروج الى الصلاة وهذا مختص بعيد الفطر وأما عيد التعريف وآخر الاكل حتى يأكل من أخصيته لما ساق في الباب الذي بعده هذا قوله العواتق جمع عاتق وهي المرأة الشابة أول ما تدرك وقيل هي التي لم تن من واليهما ولم تزوج بعد ادراكها وقال ابن دريد هي التي قاربت البلوغ قوله وذوات الخدور جمع خدر بكسر الخاء المجمة وهو ناحية في البيت يجعل عليها سترة فتكون فيه الجارية البكر وهي الخدرة أي خدرت في الخدر قوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم وتشكر الراء الموحدة وسكون اللام قيل هو الأزار والرداء وقيل المطفة وقيل المقنعة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها وقيل هو الخمار والحديث وما في معناه من الاحاديث قاضية بشروعية خروج النساء في العيد الى المصلى من غير فرق بين البكر والشيب والشابة والجهوز والناض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها ان ذلك مستحب وجعلوا الامر فيه على التسبب ولم يفرقوا بين الشابة والجهوز وهذا قول أبي حامد من الحنابلة والجرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والجهوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعه النص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب لهن مطلقا وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكاه

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة (يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول رداءه) عند استقباله القبلة في اثنا الاستسقاء فجعل بينه يساره وعكسه قال في الفتح وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروى من أبي حنيفة انه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التفسير بين الفعل والترك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواه مديون الاشيج البصري وشيخ شيبه كوفيان وفيه تابعي من تابعي الترمذي

والحديث والعنونة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلي) أي بالناس (ركعتين) كما يصلي في العيدين رواد ابن
حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقيل ما أن يكبر في أول الأولى سبعا وفي الثانية خمس أو يرفع يديه ويقف بين كل
تكبيرتين مسجعا مدامه لا ويقرأ جهرا في الأولى ق وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبع والفاشية واستدل الشيخ أبو اسحق
في المذهب له بخارواه الدارقطني ان مروان أرسل الى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العيدين الا انه صلى
الله عليه وآله وسلم قاب رداءه
بفعل عينه يساره ويساره عينه
وصلى ركعتين كبر في الأولى
سبع تكبيرات وقرأ سبع اسم
ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل
أنا لك وكبر خمس تكبيرات لكن
قال في المجموع انه حديث
ضعيف نعم حديث ابن عباس
عند الترمذي ثم صلى ركعتين كما
يصلى في العيدين أخذ بظاهره
الشامى فقال يكبر فيه ما يكبر
في العيدين وذهب الجمهور الى
ان يكبر فيه سمان تكبيرة واحدة
للأحرام كما تراها لوات وبه
قال مالك وأحمد وأبو يوسف
ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط
عن أنس انه صلى الله عليه وآله
وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة
واستقبل القبلة وحول رداءه
ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيه ما
الا تكبيرة وأجابوا عن قوله في
حديث الترمذي كما يصلي في
العيدين يعني في العدد والجهر
بالقراءة وكون الركعتين في
الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكاها ابن قدامة عن
الضبي ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبة عن الضبي انه ~~ذكره~~ للشاذلي ان
يخرج الى العيد القول الخامس انه حق على النساء الخروج الى العيد حكاها القاضي
عباس عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعلي انه قال
حق على كل ذات نطق الخروج الى العيد انتهى والقول بكراهة الخروج على
الاطلاق قد لا حادith الصيغة بالآراء الفاسدة وتخصيص الشواب بأباه صريح
الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبرن مع الناس وكذلك قوله يشهدن الخيرة ودعوة
المسلمين بردها قاله الطحاوي ان خروج النساء الى العيد كان في صدر الاسلام لتكثير
السواد ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة وقد أفتت به أم عطية
بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كما في البخاري قوله اذا غدا الى المصلى كبر فيه
ان صح رفعه دليل على مشروعية التكبير حال المنى الى المصلى وقد روى أبو بكر الصديق
عن الزهري انه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين
يخرج من بيته حتى يأتي المصلى وهو عند ابن أبي شيبة عن الزهري مرسل بلفظ فاذا قضى
الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً زيناوا اعيادكم
بالتكبير واستنداه ضرب كما قال الحافظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتليل حال خروجه الى العيد يوم الفطر حتى
يأتي المصلى وقد أخرجه أيضا الحافظ كما قال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقفاً على
ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصر ان ~~كبير~~ الفطر واجب لقوله تعالى
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا كفر على انه سنة وهو من خروج الامام
من بيته للصلاة الى ابتداء الخطبة عند الاكتموسا في الكلام على تكبير التشريق

• (باب استعجاب الاكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحية) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى
يأكل تمرات ويأكلهن وترا رواه أحمد والبخاري وعن بريدة رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الاضحية

والمالكية انه يحط بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم
خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم للمستهضئين من المؤمنين وعلى مضر
تقدم) قبل حديث فضل السجود الطويل (وقال في آخر هذه الراية) هنا (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في القم
هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأوردته كما سمعه وقد أخرجه أحمد عن
فتية كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة ان الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن ينص عن كل

بحار بادون من كان مسالماً (غفار) بكسر الغين المجهمة ومخفف الفاء أبو قبيلة من كثة (خضر الله لها) فيه دعاء بما يشق من الاسم **كان** يقول لأجد أجد الله عاقبتك وأهل أعلاك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل بأق مثله في الخبر ومنه قوله تعالى وأسأت مع سليمان وفي المغازي عند البخاري عصية عصت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خزاعة (سالم الله) تعالى من المسألة وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو إنشاء دعاء أو خبراً بأن وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لان ففأوا أسلوا قديماً وأسلموا ١٧٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اسألي الزنا هذا الدعاء كله كان في صلاة

أصبح (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أي من قريش (ادباراً) عن الاسلام وفي تفسير الدخان ان قريشاً لما أبطوا عن الاسلام (قال اللهم) ابعث أو سبط عليهم (سبعاً) من السنين وروى بالرفع أي مطلوباً منكم فيهم سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فيها القسط وأضيفت الى يوسف اسكونه الذي أنذر بها قومه أو لكونه قام بأمر الناس فيها (فاخذتهم) أي قريشاً (سنة) أي قط وجذب (حصة) أي استأملت وأذهبت (كل شئ) من النبات حتى خلت الارض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلنا والاول هو الوجه (الجلود والميتة والجيف) بكسر الجيم وفتح الياء جثة الميت اذا أراح فهو أخص من معلق الميتة لانها مالم تذل (ويظهر أحدهم) وفي رواية أحدكم والاول هو الصواب (الى السماء) فيرى الدخان من الجوع) لان الجائع

حتى يرجع رواء ابن ماجه والترمذي وأحمد وزاد في كل من أخصيته ولسالك في الموطن عن سعيد بن المسيب ان الناس كانوا يؤمرون بالاكل قبل الغد ويوم الفطر الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي عند الترمذي وابن ماجه وقد تقدم وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني باللفظ من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو مختلف فيه وفي لفظ من السنة أن يطعم قبل ان يخرج رواء البزار قال العراقي واسناده حسن وفي لفظ ان ابن عباس قال ان استطعتم أن لا يغدوا أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل رواء الطبراني وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر قبل الغد يخرج قال العراقي واسناده جيد زاد الطبراني من وجه آخر ويأمر الناس بذلك وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم الفطر أكل كل قبل أن يخرج سبع تمرات واذا كان يوم الاضحية لم يطعم شيئاً وفي اسناده ناصح أبو عبد الله وهو ابن الحديث وقد ضعفه ابن معين والنسائي والبخاري وأبو داود وابن حبان وعن سعيد بن المسيب مرسله عند مالك في الموطن باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسله عند الشافعي ان الرجل كان يطعم قبل أن يخرج الى الجبابة ويأمر به وعن السائب بن يزيد عند ابن أبي شيبة قال مضت السنة أن تأكل قبل أن تغدو يوم الفطر وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شيبة انه كان يؤمر بالاكل يوم الفطر قبل أن تأكل المصلي وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يغدو أصحابه من صدقة الفطر قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات لفظ الامام علي وابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً وأقل من ذلك أو أكثر وترا وهي أصح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الاكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة الى امتثال امر الله سبحانه أشار الى ذلك ابن أبي

يرى بينه وبين السماء كهية الدخان من ضعف بصره (فأناه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابوسفيا) حجة

مضر بن حوب (فقال يا محمد انك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك) ذوي رحمتك (قد هلكوا) أي من الجذب والجوع بدعائهم (فادع الله لهم) لم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعاء لهم ثم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه فاستسئ لهم فسقوا (قال الله تعالى فادعهم) أي انتظر يا محمد دعائهم (يوم تأتي السماء بخان مبين الى قوله عائدون) أي الى الكفر (يوم ينطقن البياضة الكهري) زاد الاصيل انما منتقمون (فالبياضة يوم بدر) لانهم لما التجؤا اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنا فنؤمن بك فدعا وكشف ولم يؤمنوا اتقم الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطشة الكبرى يوم القيامة والاول
أولى قال ابن مسعود (وقد مضت الدخان) وهو الجوع (والبطشة والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم)
ووجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقطيع على الكافرين
لان فيه اضعافهم وهو وقع للمسلمين فقد ظهر من غمرة ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعوا لهم برفع القحط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا جريرا فراهي وفيه التحديث ١٧٣ والعنينة والقول وأخرجه الجاوي
في الاستسقاء أيضا وفي التفسير

ومسلم في التوبة والترمذي
والناسخ في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال ربحا
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه على المنبر (فيما ينزل
حتى يجيش كل ميزاب) من جاش
يجيش اذا هاج وهو كثرة عن كثرة
المطر والميزاب ما يسيل منه الماء
من موضع عال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الصاد
تقديره رب أبيض أو أعنى أبيض
أو أخص والراجح انه بالنصب
عطفاء على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) صينيا
لأنه - هول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجهه) الكريم (غمام البناي)
أي يكفيمه بأفضاله أو يطعمهم
عند الشدة أو عيادهم ومحبوهم
أو مغنيهم وهو بكسر الناء
صفة لا يبيض (عصمة) أي مانع
(للا رامل) يغيثهم بما يضرهم جمع
أرملة وهي الفقيرة التي لا زوج

حزة وقال ابن قدامة لانعلم في استصحاب تجهيل الا كل يوم الفطر اختلافا كذا في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه وعن الضعي أيضا مثله
قال والحكمة في استصحاب القرية ما في الخلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الخلو مما يوافق الايمان ويعسره المنام ويرق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يقطر على الخلو مطلقا كالسمل رواء ابن أبي شيبة عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهم ما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحدكم فليقطر
على تمره بركة فان لم يجد فليقطر على ماء فانه طهور قوله وبأ كاهن وتراه هذه الزيادة
أوردها البخاري تعليقا ووصلها أحد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلها وترا الاشارة
الى الوحدة وكذا كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبرك بذلك
كذا في الفتح قوله ولا يا كل يوم الاضهي حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضهي حتى يصلي ورواه أبو بكر الاثرم بافظ حتى يصحى وقد خصص أحد بن حنبل
استصحاب تأخير الاكل في عيد الاضهي عن له ذبح والحكمة في تأخير الفطر يوم الاضهي
انه يوم تشرع فيه الاضحية والا كل منها فشرع له أن يكون فطره على شئ منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العيدين في الوقت
المشروع لاجرا صدقة ما الخاصة به ما فاجرا صدقة الفطر قبل الغد والى المصلي
واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها

• (باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعذر) •
(عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم عيد خالف
الطريق رواء البخاري • وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه رواء أحمد ومسلم والترمذي
• وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم
رجع في طريق آخر رواء أبو داود وابن ماجه • حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزا المصنف الى مسلم ولم نجد له موافقة على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحيح مسلم وقد رجح البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لهما والارامل الرجل الذي لا زوج له قال الشاعر
لها والارامل في الرجل مجاز لانه لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشيد يحفل أن يكون أراد بالترجمة
نم استعماله في الرجل مجاز لانه لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشيد يحفل أن يكون أراد بالترجمة
الاستدلال بطريق الاولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيستقيم فاحرى أن يقدموه للسؤال انتهى قال في الضع وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا للترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال وهذا مصرح
ببائنه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه التمهيد فافهم من ذلك رواية البيهقي في دلائله عن أنس قال جاء اعرابي

الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله آتيناك وما لنا نبعير بط ولا يصي يغط فقام صلى الله عليه وآله وسلم بجر زاده
حق صعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال لو كان أبو طالب حيا لقرت عينه من يشدا نأقوله فقام على فقال
يا رسول الله كأنك أردت قوله وأيضا الخ وهذا البيت من قصيدة جليله بليغة من بحر الطويل وعدة أياهم مائة بيت
وعشرة أيات قالها المحدث لا قرئ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتفر وأعنه من يريد الاسلام أخرجه ابن عساكر عن
جله من عرفقة قال قدمت مكة وهم في خط ١٧٤ فقالت قرين يا أبا طالب أخط الوادي وأجذب العيال فهل فاستسق

هريرة وقال انه أصح وحديث ابن عمر رجال اسناده عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند
أبي داود رجاله رجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العسري وفيه مقال وقد أخرجه له مسلم
وقد رواه أيضا الحساكم في الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم في باب الخروج
الى العيد ماشيا وعن سعد بن أبي وقاص عند الزبيري مسنده وقد تقدم أيضا هذا المتن
بكر بن مبشر عند أبي داود قال كنت اغدو مع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الفطر ويوم الاضحية فنسلك بطن بطحان حتى نأق المصلي فمضى مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم رجع من بطن بطحان الى بيتنا قال ابن السكيت واسناده صالح
وعن سعد القرظ وقد تقدم في باب الخروج الى العيد ماشيا أيضا وعن عبد الرحمن بن
سابط عند الطبراني في الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي العيد يذهب
في طريق ويرجع في آخر وفي اسناده خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن
التيمي عن أبيه عن جده عند الشافعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع من
المصلي في يوم عيد فسلط على التجار من أسفل السوق حتى اذا كان عند مسجد
الاعرج الذي هو موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى
الشافعي فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف في موضع فيدعو الله مستقبلا
القبلة وفي اسناده الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقه الشافعي وضعفه الجمهور
وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العيد في طريق والرجوع في طريق
أخرى للامام والمأموم وبه قال أكثر أهل العلم كافي الفتح وقد اختلف في الحكمة في
مخالفة صلى الله عليه وآله وسلم الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال
كثيرة قال الحافظ اجمع لي منها أكثر من عشرين قولاً قال القاضي عبد الوهاب
المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة اه قال في الفتح فن
ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهم من الجن والانس وقيل ليسوى
بينهم ما في ضربة الفضل بمروره أو في التبركة أو لتشعر راحة المسك من الطريق التي
يعبرها لانه كان معروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلي كانت على العين فلورجع منها
الرجوع الى جهة الشمال فرجع من غير هذا احتاج الى دليل وقيل لانه لا يظهر شعار
الاسلام فيه ما وقيل لانه لا يظهر ذلك كراهة تعالى وقيل ليغيب المناقضين واليه ودوقيل ليرهبهم

تخرج أبو طالب ومعه غلام يعنى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كأنه شمر دجن فجلت عن صحابه
قوله وحوله أغيلة فاخذ أبو
طالب فالصق ظهره بالكعبة
ولاذا الغلام وما في السما عزة
فأقبل الصحاب من ههنا وههنا
وأغدق واغدودق وانفجر
له الوادي وأخصب النادى
والبادى وفي ذلك يقول أبو
طالب وأيضا الخ قال في الفتح
ويحتمل أن يكون أبو طالب
مدحه بذلك لما رأى من تحايل
ذلك فيه وان لم يشاهد وقوعه
وفي حديث ابن مسعود ما يشعر
بان سؤال أبي سفيان للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء
وقع بمكة وذكر ابن التميمي ان في
شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه
كان يعرف نبوة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما
أخبر به بجبر او غيره من شأنه
وفيه نظر لما روى عن ابن ابي
ان انشاد أبي طالب لهذا الشعر
كان به مد البعث ومعرفة أبي
طالب بنبوة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم جاءت في كثير من الاخبار وتؤكد بها الشيعة في أنه كان مسلما ورايت له في بن حجرة
البصري جوا جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان المشوية تزعم انه مات كافرا
وانهم لذلك يستميزون لانه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب
في كتاب الاصلية التيمى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان اذا قطوا) بضم القاف وكسر الحاء أى أصابهم القيط
هكذا ضبطه في الفتح (استسقى) حنوسلا (بالعباس بن عبد المطلب) رضى الله عنه للرحم التي بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم فاراد عمر أن يصلها بمراعاة حقه إلى من أمر بصله الأرحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال اللهم انا كنا توسل إليك بنينا) صلى الله عليه وآله وسلم في حالة حياته (فتسقيننا وانا) بعده (توسل إليك بعم نينا) العباس (فاسقنا قال فيسعون) وقد حكى عن كعب الأحبار أن بني إسرائيل كانوا إذا خطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم وقد ذكر الزبير بن بكار في الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة أي بفتح الراء وتخفيف الميم وسمي به العام لما حصل من شدة الجذب فأغبرت الأرض جدا وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداء مصدر ١٧٥ الحاج منها ودام تسعة أشهر وكان من دعاء العباس ذلك اليوم فيما ذكره في

بكثرة من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو أحدهما وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرر رده قال ابن التين وتعقب أنه لا يلزم من موافقته على مخالفة الطريق الموافقة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا الوثبت أقوى ببحث ابن التين وقيل فعل ذلك لهمهم بالسروية والتبرك بعموره ورؤيته والاتقاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلیم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزور آثاره بخلاصه أو الاموات وقيل لصل رحمه وقيل للتعاول بتغيير الحال إلى المفقرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتصدق فاذا رجع لم يبق معه شيء فرجع من طريق آخر لا يريد من سألوه وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل لما روى الطبري بجماد وأما البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه أسمع الناس وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله يسمع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وفضله وهو الذي رجه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها أرادته كثير الأجر بتكثير الخطا في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجرة الخطا يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية للمبادرة إلى فعل الطاعة وأدراك الفضيلة أول الوقت وقيل إن الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهده فريقان منهم وقال ابن أبي عمير هو في معنى قول يعقوب بن كعب لا تدخلوا من باب واحد وأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا صابا العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القرية انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد واه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص اسناده ضعيف انتهى وفي اسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة القروي المدني قال فيه الذهبي في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

العباس ذلك اليوم فيما ذكره في الأنساب اللهم أنه لم ينزل بلاء إلا يذنب ولم يكشف الابتوبة وقد توجه في القوم إليك لمكالي من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم وهذه أيدنا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالآوبة فأسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج الزبير بن بكار من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه خطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه غبار حوا حتى سقاهاهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل عن ابن عمر فيجتمه أن يكون لزيد فيه شيخان وابن حبان في صحبه قال في الفتوح ويستفاد من قصة العباس استصحاب الاستسقاء بأهل البيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر تواضعه للعباس ومعرفة حقيقة انتهى وفي هذا الحديث التعبد والتعظيم والقبول (حديث أنس) بن مالك (في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فساله الداهم بالغيث تكرر كثيرا) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية غارأنا الشمس سبتا) أي ستة أيام وفي رواية سبتا أي أسبوعا وعبر به لأنه أوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه ولا تنافي بين الروايتين لأن من قال سبتا بالموحدة أضاف إلى الستة يوما ملحقا من الجمعةين كناية عن استقرار الغيم بالمطر

وهذا في الغالب والافتقار للمطر والشمس بادية وقد تعجب الشنن بغير مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق بلفظ فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى وانما سموا الاسبوع سبنا لانه أعظم الايام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان التكرار اذا تكررت دلت على التعدد وهذه القاعدة مجعولة على الغالب وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا هو الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يجزم بالتغاير وفي رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره بالك ولا ينعوانه ١٧٦ عن أنس غامزنا غمطر حتى جاء ذلك الامراني في الجمعة الأخرى وأصله

حديث منكرو وقال ابن القطان لا أعلم عيسى هذا مذكور في شيء من كتب الرجال ولا في غير هذا الاسناد الحديث يدل على أن ترك الخروج الى الجبابة وفعل الصلاة في المسجد عند عروض عذر المطر غير مكروه وقد اختلف هل الأفضل فعل صلاة العبد في المسجد أو الجبابة فذهبت العترة ومالك الى ان الخروج الى الجبابة أفضل واستدلوا على ذلك بما ثبت من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الخروج الى الصحراء وذهب الشافعي والامام يحيى وغيرهما الى ان المسجد أفضل قال في الفتح قال الشافعي في الامم بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده الامن عذر مطر ونحوه وكذا عاصمة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار الشافعي الى ان سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو عمر البلد وكان مسجداً لأهل يسعهم في الاعباد لم أر أن يخرج جوامعهم فان لم يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة قال الحافظ ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لالذات الخروج الى الصحراء لان المطلوب حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أوليائه كان أولى انتهى وفيه ان كون العلة الضيق والسعة مجردين تخمين لا ينتهض للاعتناء عن التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم في الخروج الى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأما الاستدلال على ان ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجيب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج الى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجد ما

(باب وقت صلاة العبد)

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عید فطرا وأضهى فانكر ابطاء الامام وقال انا كذا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسبيح ورواه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان يعمل الاضهى وآخر الفطر وذكر الناس) الحديث الاول سمكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسنادهم عن أبي داود وثقات والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور وكما تقدم وقال البيهقي لم أر له أصلاً

في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحداً فاعمل أنسا تذكرة بعد أن نسيه أو نسيه بعد ان كان تذكرة ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلمي قال لما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو عيينة بن حصن قدموا على ابل جحاف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك ان يغفر لنا فذكر الحديث وفيه فقال الرجل يعني الذي سأله أن يستفي لهم هلك الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر ان السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفاء ولذلك سمى من بينهم والله أعلم وافادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا في الفتح (من ذلك الباب) الذي دخل منه السائل أولاً في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم حال كونه بخطب فاستبلى قائماً فقال يا رسول الله هلك الاموال أي المواشي

بسبب كثرة المياه لانه انقطع الماشي من عدم الرعي (وانقطعت السبل) لتعذر سلوكها في من كثرة المطر (فادع الله بمسكها) بالجزم جواباً للطلب والضمير للمطار والسهاية وفي رواية أن يسكن عنا الماشي عند أحد أن يردها عنا وفي الادب فادع ربك ان يحبسها عنا فضعك وفي رواية ثابت فقبض زاد حيد اسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (ولا تنزلها) عابثاً) فيسهل ان المراد بقوله حوالينا انها تشمل الطرق التي حولها ثم فراد

أخراجهما بقوله ولا علينا وفي الواو من قوله ولا علينا بحث لطيف ذكره في الفتح (الاهم على الاكام) بكسر الهمزة جمع أكمة
بضم التاء التراب المجمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وتعدأ وكبر من الكدية قاله الداودي أو الهضبة الضخمة قاله
الخطابي أو الجبل الصغير وما ارتفع من الارض وقال القزازهي التي من حجر واحد وهو قول الخطيب وقال الشعالي الاكمة
أعلى من الراية (والجبال) وزاد في رواية والآجام بالمد والجيم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظرب ككنت قال القزازهو
الجمل المنسط على الارض ليس بالعالى وقال الجوهرى الرواى المغار ١٧٧ دون الجبل أى أنزل المطر حيث لا تستضر به

قال البرماوى والزركشى وخصت

بالذكر لانها أرفق للزراعة من
رؤس الجبال انتهى وتعقبه في
المصابيح بأن الجبال مذكورة
في لفظ الحديث هذا فهاهذه
الخصوصية بالذكر وعمله يريد
الحديث الذى في الترجمة الثانية
فانه لم يذكر فيه الجبال (والاودية)
وفي رواية مالك بطون الاودية
والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لا تنفع
به قالوا ولم يسمع أهلها جمع فاعل
الآودية جمع واد وفيه نظر وزاد
مالك في رواية رؤس الجبال
(ومناكب الشجر) أى المرعى لاني
الطرق المسلوكة فلم يدع صلى الله
عليه وآله وسلم يرفعه لانه راحة
بل دعا بكشف ما يضرهم وتصويره
الى حيث يقي نفعه وخصه ولا
يستضر به ساكن ولا ابن سبيل
وهذا من أدبه الكريم وخلقه
العظيم فينبغي التأدب بمثل أدبه
واستنبط من هذا أن من أنعم الله
عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها
لعارض يعرض فيها بل يسأل الله
تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء
المنة (قال أنس) (فانقطعت)

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحمد بن حسن البنا في كتاب الاضاحى
قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى بنا يوم الفطر والشمس على قيد درجين
والاضحى على قيد ربح أو رده الحافظ في التخصيص ولم يتكلم عليه قوله حين التسبيح قال
ابن رسلان يشبه أن يكون شاهدا على جواز حذف اسمين مضافين والتقدير وذلك حين
وقت صلاة التسبيح كقوله تعالى فانهم من تقوى القلوب أى فان تعظيهم من أفعال ذوى
تقوى القلوب وقوله فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر سافر فرس لرسول وقوله
حين التسبيح يعنى ذلك الحين حين وقت صلاة العبد فدل ذلك على ان صلاة العبد سبحة
ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التججيل لصلاة العبد
وكراهة تأخيرها تاخيرا اذا على الميعاد وحديث عمرو بن حزم يدل على مشروعية تججيل
الاضحى وتأخير الفطر وأهل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامساك في صلاة
الاضحى حتى يفرغ من الصلاة فانه ربما كان ترك التججيل لصلاة الاضحى مما يأتى به
منتظرا الصلاة لذلك وأيضا فانه يعود الى الاشتغال بالذبح لاضحية بخلاف عبد الله بن
فانه لا امساك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الاحاديث في تعيين وقت صلاة العبد من
حديث جندب المتقدم قال في البصر وهو من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف
فيه خلافا انتهى

(باب صلاة العبد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها)

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
يصلون العبد من قبل الخطبة رواه الجماعة إلا أبا داود) وفي الباب عن جابر عند البخارى
ومسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم الفطر صلى قبل الخطبة
وعن ابن عباس عند الجماعة إلا الترمذى قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وآله
ومسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أشهد على رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أصلى قبل الخطبة وعن أنس عند البخارى ومسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر ثم خطب وعن البراء عند البخارى ومسلم وأبي
داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل ت
ما لك فالحجاب عن المدينة انجيب الشوب أى خرج الثوب عن لابس وفي رواية عن شريك فها هو إلا أن تكلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فترك السحاب حتى ما ترى منه شيئا أى في المدينة مذكروا في الفتح روايات والفاظا أخر
لاطول بذكرها (وخرجنا فمضى في الشمس) ولم يشر سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكابر الصحابة لانهم كانوا
يسلكون الادب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يجنبني أن يجيى الرجل من البادية فيسأل واستنبط منه

أبو عبد الله الإبي أن للصبر على المشاق وعدم التسبب في كشفها أربع لأنهم المحايضون الأفضل وفي الحديث جواز مكالمته
الامام في الخطبة للحاجة وفيه اقيام في الخطبة وانها لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وفيه
سؤال الدعاء من أهل الخير ومر يرجي منه القبول واجابته لذلك ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية
لحاجة التوجه فيه عنده وفيه تكرار الدعاء ثلاثا وادخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحوّل فيه
ولا استعجال والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السباق ما يدل على انه نواها مع الجمعة وفيه علم

البخاري وسلم قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم لفرغ من خطبته ثم ذبح وعن أبي
سعيد عند البخاري وسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يوم أضفى أو فطر الى المصلى فصلى ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث وعن
عبد الله بن الزائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس الخطبة
فليجئ من أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا
خطأ والصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد انه قال حين صلى قبل الخطبة ثم
قام يخاطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي واسناده جيد وأحاديث
الباب تدل على ان المشروع في صلاة العيد تقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض
هذا هو المتفق عليه بين علماء الامصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الاماروى أن عرف في شطر
خلافته الا آخره قام الخطبة لانه رأى من الناس من تفوته الصلاة وليس يصحح ثم قال
وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لا فم فيه خلاف بين المسلمين الا عن بنى
أمية قال وعن ابن عباس وابن الزبير انهم افعلاه ولم يصح عنهم ما قال ولا يثبت بخلاف بنى
أمية لانه مسبوق بالاجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم نعلمهم وعد بدعة ومخالف لسنة وقال العراقي ان تقديم
الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ان ماروى عن عمرو وعثمان وابن الزبير يصح
عنهم اماروا به ذلك عن عمر فررواها ابن أبي شيبة انه لما كان عمر وكثر الناس في زمانه
فكان اذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس فلما رأى ذلك بدأ بالخطبة وختم بالصلاة قال
وهذا الاثروان كان رجاله ثقات فهو شاذ مخالف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية
ابنه عبد الله وابن عباس وروايته جماعة أولى قال وماروا به ذلك عن عثمان فلم أجدها
اسنادا وقال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمها عثمان وهو كذب
لا يثبتون اليه انتهى وبرده ما ثبت في الصحيحين من رواية ابن عباس عن عثمان كما تقدم
وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المنذر ذلك عن عثمان باسناد صحيح الى الحسن البصري
قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

من أعلام البوّة في اية الله
دعاء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء
وانتهاء في الاستسقاء وامتنال
السحاب أمره بجرد الاشارة
وفيه ان الدعاء يدفع الضرر ولا
يثق في التوكل وان كان مقام
الأفضل التذويض لانه صلى
الله عليه وآله وسلم كان عالما
بما وقع له من البلب وآخر
السؤال في ذلك تفويضه اليه ثم
أجابهم الى الدعاء لما سألوه في
ذلك بما لا يجوز وتقرر السنة
هذه بالعبادة الخاصة أشار الى
ذلك ابن أبي جرة نزع الله به
وفيه جواز تبسم الخطيب على
المنبر فليجئ من أحوال الناس
وجواز الصياح في المسجد
بسبب الحاجة المقتضية لذلك
وفيه المين لتأكيد الكلام
أو جرى ذلك على لسان أنس بغير
قصد ايعين واستدل به على جواز
الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة
وهذا الايض في مشروعية الصلاة
لها وقد ثبت في رافعة أخرى
وقد استدل به البخاري في

الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة احاديث جهها المنذرى في جزء مفرد وأورد النووي منها فعل
في صفة الصلاة من شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التهديد والاعذار والسماح والقول وشيخ البخاري
من أفراد وهو من الرعايات وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله
عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة حتى رأيت بياض ابطيه والله في ورفع الناس أيديهم مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا) ثلاث مرات أي هب لنا غيثا رالهم من غيبه

للتعديدية وقيل صوابه ثمان من ثمان قالوا أو أماناً غشاقه من الاغاثة وليس من طلب الغيث قال في المصباح وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الاغاثة من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما يغني فيه الرواية ثابتة به ولها وجه فلا سبيل الى دفعها بمجرد ما قيل انتهى وأشار بقوله ولها وجه الى أنه يقارن غاث وأغاث بمعنى وقال ابن ابي الاصل غاثه الله بغوثه غوثاً فاميت واستعمل اغاثته والمعنى اعطاه غوثاً وغيثاً (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضاً (وفي هذه الرواية قال غوث) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الى الناس ظهره) عند ارادة ١٧٩ الدعاء بعد فراغه من الموعظة فالتفت

بجانبه الا عين لانه كان يحجب به السامع في شأنه كله (واستقبل القبلة) حال كونه يدعو ثم حول رداءه (ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منصرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً كذا في الفتح (ثم صلى لئلا ركعتين) حال كونه (جهراً فیهما بالقراءة) واستدل ابن بطال بتم الاولى أن الخطبة قبل الصلاة لان ثم للتقريب وأجيب بأنه معارض بقوله في الحديث التالي استسقى صلى ركعتين وقلب رداءه لانه اتفق على أن قلب الرداء انما يكون في الخطبة وتعب بأنه لادلالة فيه على تقدم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في وقلب الحال أو للعطف ولا تقرب فيه نعم في سنن أبي داود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم

فعل ذلك احبانا وقال به ان انا في الرواية المتقدمة عن عمرو وعزاه الى عبد الرزاق وابن ابي شيبة وصحح اسنادها انه يحمل على ان ذلك وقع منه نادراً قال العراقي وأما هذا ابن الزبير فرواه ابن ابي شيبة في المصنف وانما فعل ذلك لامر وقع بينه وبين ابن عباس ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزاً وقد تقدم عن ابن الزبير انه صلى على قبل الخطبة وثبت في صحيح مسلم عن عطاء ان ابن عباس أرسل الى ابن الزبير أول ما يوبع له انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفار فلا تؤذن لها قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل اليه مع ذلك انما الخطبة بعد الصلاة وان ذلك قد كان يفعل قال فصل ابن الزبير قبل الخطبة قال الترمذي ويقال ان أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية بحكمه القاضي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بلفظ حتى قدم معاوية فتقدم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري بلفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد بالبصرة في خلافة معاوية بحكمه القاضي عياض أيضاً وروى ابن المنذر عن ابن سيرين ان أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا يخالفه بين هذين الاثرين وأثر مروان لان كلا من مروان وزياد كان عاملاً معاوية فيصير على انه ابتدأ ذلك وتبعه عماله قال العراقي الصواب ان أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لاعمرو ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالصحيح ان الجمع أولى وقد اختلف في صحة صلاة المسلمين مع تقدم الخطبة في مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتماد به او كذا قال النووي في شرح المهذب ان ظاهر نص الشافعي انه لا يعبه بها قال وهو

الصواب (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد وسلم وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس وجابر رضى الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية متفق عليه) واسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ولا

خطب ثم صلى ويدل لما وقع في حديث ابواب بلوقدم الخطبة جاز لكن رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعه ضرورة بالقياس على خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالاخبار الثابتة في الرفع وغير الاستسقاء وانها كثيرة وقد أفردوا البخاري بترجمته في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم الى أن العمل بها أولى وحال حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بان

اللهم هؤلاء أهل بيتي ورواه الحماكم قال الروياني ويكره رفع اليد النصة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمائيل وفي مسلم وأبي داود عن أنس كان يستسقي هكذا ومتنبيه وجعل بطونهم مما يبلى الأرض الحديث انتهى وقد جمع السيوطي لمحوه من أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء الاما جاء من الادعية مقيماً بما يقتضي عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والانساقى وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال

اللهم اسقنا أو اجعل له (صيباً) وهو المطر الذي يصب أي ينزل ويقع فيه مبالغات من جهة التركيب والبعض والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد هائل ولذا نغمه بقوله (نافعاً) صيانة عن الاضرار والفساد ونحوه قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الريح رديعة تمهي لكن نافعاً في الحديث أو وقع وأحسن وأدفع من قوله غير مفسدها (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه قال كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ظهر فيه أثر الخوف مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر وحذر أن يصاب أمته العقوبة بذنوب العصاة منهم رافة ورحمة منه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيراً وخيراً ما فيها وخيراً ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها

وأصفاها وفي استماده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن المديني والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولا بن عباس أيضاً حديث ثالث عند أحمد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليهما شيئاً وفي اسناده مشهور بن حوشب وهو مختلف فيه وحديث الثعمان الذي أشار إليه المصنف أيضاً في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث الثعمان هذا للمرة بن جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العيدين وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس هندابن أبي شبة في المصنف عن مولى لأنس قد سماه قال انتهى مع أنس يوم العيد حتى انتهى إلى الزاوية فإذا صلى إلى يمينه يقرأ في العيد بسبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس انهما للسورتان اللتان قرأتهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة الاولى سبعاً وقرأ في القرآن المجيد وفي الثانية تسارقرأ اقتربت الساعة وانشق القمر وفي اسناده ابن الهيثم وفيه مقال مشهور وأكثراً أحاديث الباب ندل على استحباب القراءة في العيدين بسبع اسم ربك الأعلى والغاشية وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما بقى واقتربت لحديث أبي واقد واستحب ابن مسعود القراءة فيهما ما بيا وسطا المفصل من غير تقييد بسورتين معينتين وقال أبو حنيفة والهادوية ليس فيه شيء مؤقت وروى ابن أبي شبة ان أبا بكر قرأ في يوم عيدين بالبقرة حتى رأيت الشيخ يمتد من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث فقال كان في وقت يقرأ في العيدين بقى واقتربت وفي وقت يسبح وهل أتاك وقد سبقه إلى مثل ذلك الشافعي ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسور المذكورة أن في سورة سج الحث على الصلاة وزكاة الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسيره قوله تعالى قد أفلق من تركي وذكر اسم ربه فصلى فاخترت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها وأما الغاشية فلم يأت في سجع بينهما كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة ق واقتربت فتفصل النووي في شرح مسلم عن العلماء ان ذلك لما اشتقوا عليه من الاخبار بالبعث والاخبار عن القرون الماضية واهلاك الكاذبين وتشبيههم بوزن الناس

وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قال وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخروج ودخل وأقبل وأدبر فإذا أمطرت سري عنه فغيرت ذلك عائشة فسأله فقال لها يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الريح اشتداد هبوبها وريح عاصف شديدة الهبوب وتخيل السماء هنا بمعنى السحاب وتخيّل إذا ظهر في السحاب أثر المطر وسرى عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه لأمبالغة وعارض سحاب عرض لمطر وقوله في حديث الباب الريح الشديدة مخرج للنفقة وروى الشافعي ما هبت الريح الا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها

رحمة ولا يجعلها ذابا اللهم اجعلها رياسا ولا تجعلها رجا وفي الحديث الاستعداد بالمرأفة لله والالتجاء اليه عند اختلاف الاحوال وحديث ما يخاف سببه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نصرت بالصبا) الريح التي تهب من قبل ظهرك اذا استقبلت القبلة وانت بعصرو ويقال لها القبول لانها تقابل باب الكعبة اذ مهبان من مشرق الشمس وقال ابن الاعرابي مهبان مطلع التريا الى بنات نعش وفي التفسير انها التي جلت ريح يوسف الى يعقوب قبل البشارة اليه فاليها يستريح كل ١٨٢ محزون ونصرته صلى الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الاحزاب وكانوا

زها اثني عشر الفا حين حاصروا المدينة فارسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شاتية فسفت التراب في وجوههم وأطأت أيرانهم وقطعت خيامهم فانهم زموا من غير قتال ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم يستأصلهم لماعلم الله من رافة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقومه رجا أن يسألوا (وأهلك) بضم الهمزة وكسر اللام (عاد) قوم هود (بالدبور) بفتح الدال التي تهب من قبل وجهك اذا استقبلت القبلة أيضا فهي تأتي من دبرها فهي ضد الصبا ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلكت أهل الدبار وان الدبور أشد من الصبا في قصة عاد انهم لم يخرج منها الا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم قال تعالى فهل ترى لهم من باقية وكانت الصبا سبب رحيل أهل الاحزاب عن المسلمين ولم تستأصلهم كما مر قال ابن الاعرابي الدبور من ميسقط

في العبد ويروزهم في البعث وخروجهم من الاجداث كانتهم يراد من متشروقة ستشكل بعضهم سؤال عمر لابي واقد اللبني عن قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العبد مع ملازمة عمر له في الاعياد وغيرها قال النورى قالوا بهتمل أن عمر شك في ذلك فاستنبه أو أراد اعلام الناس بذلك أو نحو ذلك قال العراقي ويحتمل أن عمر كان غائبا في بعض الاعياد عن شهوده وان ذلك الذي شهد أبو واقد كان في عبد واحد أو أكثر قال ولا يجب ان يخفى على صاحب الملازم بعض ما وقع من معصية كفاية قصة الاستئذان ثلاثا وقول عمر خفي على هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم الهاني الصدوق بالاسواق انتهى

• (باب عدد التكبيرات في صلاة العبد ومجملها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيده ثلثي عشرة تكبيرة سبعة في الاولى وخمس في الآخرة ولم يصر قبلها ولا بعده رواته أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا أذهب الى هذا وفي رواية قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدهما تسعة رواته أبو داود والدارقطني • وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعة وقبل القراءة وفي الثانية خمس وقبل القراءة رواته الترمذي وقال هو أحسن من شيء في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن ماجه ولم يذكر القراءة لكنه رواته وفيه القراءة كما سبق من حديث سعد المؤذن) حديث عمرو بن شعيب قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري انه قال انه حديث صحيح وحديث عمرو بن عوف أخرجه أيضا الدارقطني وابن عدى والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام عليه قال الحافظ في التلخيص وقد ذكر جماعة تحسينه على الترمذي وأجاب النورى في الخلاصة عن الترمذي في تحسينه فقال له اعترضه واحد وغيره انتهى قال العراقي والترمذي اغتابه في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل

المفردة

النسر الطائر الى سهل وهي الريح العقيم وسميت عقيلا لانها أهلكتهم وقطعت دابرهم ومن الرياح أيضا الجنوب والشمال فهذه الاربعة تهب من الجهات الاربع وأي ريح هبت من جهتين منها يقال لها النكبة بفتح النون وسكون الكاف قاله القسطلاني أما الريح التي مهبان من جهة يمين القبلة فالجنوب والتي من جهة شمالها الشمال ولكل من الاربعة طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم رواته مسلم واستنقط منه ابن بطال تفضيل الخلوقات بهضمها على بعض من مبعثة إضافة النصر للصبا والاهلال للدبور

وذهب بان كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه انتهى وبالجمل لما كانت الصبابة نصرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها في تغزلهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما عاما لا يتخلو عنه غالب كلامهم **ع** عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا) والمراد باليمنان المعروفان أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعني منهن أو الأول أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف القوم وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا **١٨٣** شامنا وفي يمننا قالوا وفي نجدنا قال

هذا الزلازل والفتن وبها)

أي بنجد (بطلع قرن الشيطان)

أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء

لاهل المشرق لانه علم العاقبة

وان القدر سبق بوقوع الفتن

فيها والزلازل ونحوها من

العقوبات والادب أن لا يدعى

بخلاف القدر مع كشف العاقبة

بل يحرم حبه وتذنه والله أعلم قال

القسطلاني ويستحب لكل

أحد أن يتضرع بالدعاء عند

الزلازل ونحوها كالمصوات

والريح الشديدة والخسف وأن

يصل من قرأ التسلا يكون غافلا

لان عمر رضي الله عنه حدث على

الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها

الجماعة وما روى عن علي أنه

صلى في زلزلة فجاءه قال النووي

لم يصح ولو صح قال أصحابنا محمول

على الصلاة منفردا قال الخليلي

وصفتها عند ابن عباس وعائشة

كصلاة الكسوف ويحفل أن

لا تغيب عن المعهود لا بتوقيف

قال الزركشي وبهذا الاحفال

جزم ابن أبي الدنيا فقال تكون

كهشة الصلوات ولا تصلى على

المفردة سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد المؤذن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعري وحذيفة عند أبي داود ان سعد بن العاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال أبو موسى كان يكبر أربعين تكبيرة على الجنائزة فقال حذيفة صدق قال البيهقي خوفاً رآه في موضعين في رقعة وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه إلى ابن مسعود فافتاهاهم بذلك ولم يسندوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند البراء في مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العزة في العيدين حتى يصلي اليها فكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يفعلا ذلك وفي اسناده الحسن بن الجلي وهو لين الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ثلثي عشرة تكبيرة في الاولى سبعاً وفي الاخرة ثمانية عشر وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمسة عشر وعن ابن عمر عند البراء الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في العيدين في الركعة الاولى سبع تكبيرات وفي الاخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الفطر والاضحية في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتابه الاصل ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث سوى تكبير في الركوع وزاد اسحق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضاً وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيدين الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقوال أحدها انه يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة قال

هبة الخسوف قولاً واحداً وبسن الخروج إلى الصلوات وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقدم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم بقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسأقي الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنبر وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر وقد تقدم لنزول المطر دعاء مخصوصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلى عند وجودها حتى ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واسحق وجاعة وخلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن جبان في صحيحه مرفوعاً صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب الخوف المفضي إلى الخشوع والانتابة كانت الركعة ونحوها من الآيات أولى بذلك لا سيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ما أتبع الغيب خمس لا يعلمها إلا الله قال الزجاج فمن ادعى علم شيء منها فقد كفر بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ ما فتح أي خرائن الغيب جمع مفتوح مفتوح الميم وهو المحزن والمراد

ما توصل به إلى المغيبات مستعار من المفاتيح الذي هو جمع مفتوح بالكسر وهو المفتاح والمعنى أنه الموصل إلى المغيبات المهيطة علمه به لا يعلمها إلا هو فبعد أوقافه أو ما في تجميعها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته والحاصل أن المفتاح يطلق على ما كان محسوساً مما يحل غلقاً كالقفول وعلى ما كان معنوياً وذكرياً وان كان الغيب لا يتناهى لأن العدد لا ينفي زائداً عليه أولان هذه الخمس هي التي كانوا يدعون عليها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون في غد) شامل لعلم وقت قبام الساعة وغيره وفي رواية سالم عن أبيه في سورة الانعام قال ما أتبع الغيب خمس أن الله عنده علم الساعة إلى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في الاحرام) أذكر أم أتى شيء أم سعيد الاحسين أمره الملك بذلك (ولا تعلم نفس ما فاتكسب غداً) من خير أو شرور بما تعزم على

العراق وهو قول أكثر أهل العلم من العصامية والتابعين والائمة قال وهو مروى عن عمر وعلى وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومكحول وبه قول مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق قال الشافعي والاوزاعي واسحق وأبو طاب وأبو العباس أن السبع في الأولى بعد تكبيرة الاحرام * القول الثاني أن تكبيرة الاحرام بعد دودة من السبع في الأولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول المنتخب * القول الثالث أن التكبير في الأولى سبع وفي الثانية سبع روى ذلك عن أنس ابن مالك والمغيرة بن شعبه وابن عباس وسعيد بن المسيب والزهري * القول الرابع في الأولى ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروى عن جماعة من العصامية ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الانصاري وهو قول الثوري وأبي حنيفة * والقول الخامس يكبر في الأولى ستاً بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة وفي الثانية خمساً بعد القراءة وهو أحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب البحر عن مالك * القول السادس يكبر في الأولى أربعاً غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية أربعاً وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومسروق والاسود والزهري وأبي قلابه وحكام صاحب البحر عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص * القول السابع كالقول الأول إلا أنه يقرأ في الأولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه في البحر عن القاسم والناسر * القول الثامن التفرقة بين عيد الفطر والاضحى فيكبر في الفطر إحدى عشرة ستاً في الأولى وخمساً في الثانية وفي الاضحى ثلاثاً في الأولى وثنتين في الثانية وهو مروى عن علي بن أبي طالب كافي مصنف ابن أبي شيبة ولكنه من رواية الحرث الاعور عنه * القول التاسع التفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الاضحى تسعاً وهو مروى عن يحيى بن يعمر * القول العاشر كالقول الأول إلا أن محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهامدي والمؤيد بالله وأبو طالب احتج أهل القول الأول بما في الباب من الاحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان أنه كبر في العيد سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو وابن عمرو

شيء وتعمل خلافه (ولم تدرى نفس بأي أرض تموت) كما لا تدرى في أي وقت تموت قال القسطلاني روى وجابر أن ملاك الموت مر على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال ملاك الموت فقال كأنه يريدني فرأى في حلمي وتلقيني بالهند ففعل ثم أتى ملاك الموت سليمان فسأله عن نظره ذلك قال كنت متعجباً منه إذا مرت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدرى أحدني يحيى المطر) زاد الاسماعيلي إلا الله أي الا عند امرأته فانه يعلم حينئذ وهو يرد على القائل ان لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الاخرى بلفظ أحد لان النفس هي الكاسية وهي التي توت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت فلو عبر بأحد لاحتل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض توت نفسه فتدوت المبالغة المنة ودية بنى علم النفس احوالها فكيف غيرها وعدل عن لفظ القرآن وهو تدرى الى انظ تعلم في ماذا تكسب غدا الارادة زيادة المبالغة اذنى العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكأنه قال لا تعلم أصلا سواء احتات أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكسوف) * ١٨٥ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمر

وبالكاف للشمس خلاف يافى قريه أو الكسوف هو التغير الى الوجود ومنه كسف وجهه اذا تميز والخسوف المتصان قاله الانصبي والخسوف أيضا الذل والجهور على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف للتغير وفي أحكام الطبري في الكسوف فوائد ظهروا التصرف في هذين الخلقين العظيمين وازعاج القلوب الغافلة واية اظهروا ليرى الناس غرض القيامة وكونه ما يفعل به ما ذلك ثم يعادان فيكون تنبيه على خوف المكرو ورجاء العفو والاعلام بأنه قد يؤخذ من لاذنب له فكيف من لاذنب (عن أبي بكره) نفي عن ابن عمر الحث (رضي الله عنه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنكسفت الشمس) بوزن انكسفت وهو يرد على

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر وبن عوف المزني ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما عمل به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني - سوى تكبيرة الافتتاح وعند أبي داود سوى تكبيرتي الركوع وهو دليل بان قال ان السبع لا تعد فيه ان تكبيرة الافتتاح والركوع والخمس لا تعد فيه تكبيرة الركوع واحتج أهل القول الثاني باطلاق الاحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أنف لهم على حجة قال العراقي لهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الاولى وتكبيرة الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدمين وفتيا ابن عباس السابقة قولا لان الاربع المذكورة في الحديث جماعات تكبيرة الاحرام منها وهذا التأويل لا يجري في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة بعدد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابت بن عيسى ابن معين وضعفه غير واحد بان رآه عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا يعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنه - ما قال البيهقي هذا الرسول مجهول ولم يفتح أهل القول السادس بما يصلح للاحتجاج واحتج أهل القول السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدمين وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روى عن ابن عمر عن عودان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى بين القراءتين في صلاة العيد ذكر هذا الحديث في الانتصار ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عبدا فطروا لانتهى بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو مع كونه غير مرفوع في اسناده المرفوع وهو ممن لا يحتج به وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بحجة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر وقد ذكر في الانتصار الدليل على هذا القول فقالوا والحق على هذا ما روى عبد الله بن عمرو ابن العاص ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبر سبعاً في الاولى وسبعاً في الثانية القراءة قبلهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره فينظر هل وافق صاحب الانتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن فاني لم أقف على شيء من ذلك مع ان

٢٤ نيل القز زحيت أنكره رفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (بجزرداه) من غير حجب ولا خيلاء حاشاه الله من ذلك زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس مستجلاً وللناس في العجالة ولمس لم فنزع فاختأ بدرج حتى أدرك برءائه يعني انه أراد ليس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جر الذوب لا يذم الا ممن قصدوا الخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب النزاع (حتى دخل المسجد فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد السائق كما يصلون واستدل به الحنفية على أنها كصلاة المأفلة وأبيه صاحب عمدة القاري منهم بحديث ابن مسعود عن ابن

خرينة في صحيحه وابن سقمة عبد الرحمن عند مسلم والنسائي ومهرة بن جندب عند أصحاب السنن الاربعة وعبد الله بن قهرو بن
العاص عند الطحاوي وصححه الحاكم وغيرهم وكلها مصرحة بانهم اركعتان وسأله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما كانوا
يصلون في الكسوف لان أبابكرة خاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس علمهم انهم اركعتان في كل ركعة ركوعان كما
روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما وبويزيد ذلك ان في رواية أخرى عند البخاري ان ذلك وقع يوم مات ابراهيم ابن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في حديث ١٨٦ جابر عند مسلم مثله وقال فيه ان في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد

النقصة وظاهر أن رواية أبي بكرة
مطابقة وفي رواية جابر زيادة
بيان في صفة الركوع والاخذ
بها أولى ووقع في أكثر الطرق
عن عائشة أيضا ان في كل ركعة
ركوعين كذا في الفتح وتبعه
العيني بان حمل ابن حبان
والبيهقي على أن المعنى كما يصلون
في الكسوف بعبد وظاهر
الكلام برده وبان حديث أبي
بكرة عن الذي شاهد من صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وايس فيه خطاب أصلا ولئن
سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج
فليس معناه كما حمل ابن حبان
والبيهقي لان المعنى كما كانت
عادتكم فيما اذا صليتم ركعتين
بركوعين وأربع سجدة على
ما تقرّر من شأن الصلاة نعم
مقتضى كلام الشافعية كما في
المجموع أنه لو صلاها كسنة
الظاهر صحت وكان تار كلالا فضل
أخذ من حديث قبيصة أنه
صلى الله عليه وآله وسلم صلاها
بالمدينة ركعتين وحديث
النعمان أنه صلى الله عليه وآله

الثابت في أصل الانتصار لفظ بعدهما كان قبلهما ولا يكره وقوع التكبير على الأصل في
حاشية بل لفظ قبلهما فلا مخالفة حيث نذر أرجح هذه الأقوال وأولها في عدد التكبير وفي محل
القراءة وقد وقع الخلاف هل الم شروع الموالاة بين تكبيرات صلاة العبد أو الفصل
بينها بشئ من التحميد والتسبيح ونحو ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه
يؤلى بينها كالتسبيح في الركوع والسجود قالوا لا لو كان بينهما ذكر مشروع انقل كما
نقل التكبير قال الشافعي انه يقف بين كل تكبيرتين لم يعبد ويكبرواختلف
أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين فقال الا كثرون يقولون سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على
كل شئ قدير وقيل غير ذلك وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي انه يفصل بينهما يقول
الله أكبر كبيرا والحمد لله كثير ارسبحان الله بكرة وأصلا وقال الناصري والمؤيد بالله
ولامام يحيى انه يقول لا اله الا الله الى آخر الدعاء الطويل الذي رواه الامير الحسين قال
في الشفاء عن علي عليه السلام وروى في البحر عن مالك أنه يفصل بالسكوت وقد اختلف
في حكم تكبير العبدين فقالت الهادية انه فرض وذهب من عداهم إلى أنه سنة لا يطل
الصلاة بتكره عمدا ولا سهوا قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافا قالوا وان تركه لا يفسد
للسهو وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للسهو والظاهر عدم وجوب التكبير كما
ذهب اليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه

(باب لا صلاة قبل العبد ولا بعدها)

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فصرى
ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما رواه الجماعة وزادوا الا الترمذي وابن ماجه ثم أتى
النساء وبلال معهم فأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تصدق بخمرها ووسخاها وعن ابن
عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عرفة فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكّر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فعله رواه أحمد والترمذي وصححه * وللبخاري عن ابن عباس أنه كره الصلاة
قبل العبد وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يصل
قبل العبد شيئا فارجع الى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد فيهما حديث ابن

وسلم جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنه احتجوا بغير ما سألوا وبغير ما سألوا وبغير ما سألوا
لم ينظروا الى احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم جلالا لمطلق
عنى المقيد لانه خلاف الظاهر وفيه نظر فان الشافعي لما نقل ذلك قال يحمل المطلق على المقيد وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة
وقال الاحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر الى تصحيح الروايات في عدد الركعات
وسأله على انه صلاها مرات وان الجميع جائز والذي ذهب اليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنهم أشهر

وأصح أوليها من ان الواقعة واحدة اه لكن روى ابن حبان في الثقات انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لخسوف القمر فعليه الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والاذري وسبتهما الى ذلك النووي في شرح مسلم فتنقل قيمه عن ابن المنذر وغيره انه يجوز صلاتهما على كل واحد من الانواع الثابتة لانها جرت في أوقات واختلاف مصفاتهما يحول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اه وقد وقع لبعض الشافعية كابن دنيحي ان صلاتها ركعتين كالنافلة لا تجزئ اه قات وأصح ما ورد في مصفات ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل

ركوعين وورد في كل ركعة ركوع فقط والاول أصح اسنادا وأسلم من العلة والاضطراب ورواه من الصحابة أكثر وأحفظ وأجل من مرة ونعمان وانه متضمن لزيادة صح الاخذ بها وان كان الكل يجزئ (حتى انجلت الشمس) بالنون أي صفت وعاد نورها واستدل به على اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ولا تكون الاطالة الالبة تكرار الركعات وعدم قطعها الى الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما كشف عنا خطبتنا وأجاب الطعاري بأنه قال فيه فملوا وادعوا فدل على انه ان سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تجلي وقرره ابن دقيق العيد بان جعل الغاية لمجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفسه فإذا ان يكون الدعاء متممها الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكرارها أو ما وقع عند الناس

وأخرجه أيضا الحاكم وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في الاوسط وفيه الجابر الجعفي وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الخافظ في الفتح وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي عند البزار من طريق الوليد بن سبيع مولى عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عرفة فساله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل العید وبعدها فلم يرد عليهم شيئا ثم جاء قوم فسالوه فماد عليهم شيئا فلما انتهوا الى الصلاة فصلي بالناس فكبر بها وخسأ ثم خطب الناس ثم نزل فركب فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصح لكون قال فما عسيت أن أصنع سألتوني عن السنة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها فن شاف فعل ومن شاء ترك أتروني أصنع فوما يصح لكون بمنزلة من منع عبدا اذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وروى رجاله ثقات وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العید ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العید الى المصلى فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عتق نحو المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه بدعة وترك السنة وفي رواية له ان كثيرا مما يرى جذاة وقلة علم ان هاتين الركعتين سبعة هذا اليوم حتى تكون الصلاة ندعوك واسناده جيد كما قال العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا انه أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبل العید ولا بعدها وفي اسناده فائد أي الوراق وهو متروك قوله لم يصل قبلها ولا بعدها فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة العید وبعدها والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن عمر قال وروى ذات عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسالم بن لاكوع وجابر وابن أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والقاسم وسالم ومعه عمر وابن جريج والشعبي ومالك وروى عن مالك أنه قال لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها وله في المسجد روايتان وقال الزهري لم أسمع أحدا من علمائنا يذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت فان كان مخفو ظنا احتمل أن يكون معي ركعتين ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الخفاف القمي ورواه ابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركوعان أخرجه الشافعي وان يكون السؤال وقع بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أبسل رجلا ينظر هل انجلت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة زال الاشكال أصح كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله (لا ينكسفان) بالكاف (لموت واحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه ابراهيم وقال الناس انما كسفت اموته بطلان ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الارض (فانها رأيتوهما) أى الشمس والقمر وفي رواية بالافراد أى الكسفة التى يدل علمها بقوله ينكسفان أو الآية لان الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بكم) غايته للمجموع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث التحديث والعنعنة ورواه عنهم بصريون ١٨٨ الاخلاق واخرجه البخارى أيضا في صلاة الكسوف واللباس والناسا

في الصلاة والتفسير (وفي رواية عنه) أى عن أبي بكره رضى الله عنه (قال) أى أبو بكره (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولكن يخوف الله بها) أى بالشمس والقمر وفي رواية بها أى بالكسفة (عباده) قال الكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك وأما كونه مخوفا فلان تعدل النور بالظلمة تخويف والله تعالى انما يخوف عباده ليعتقوا المعاصي ويرجعوا لطاعته التى هي انورهم وأفضل الطاعات بعد الايمان الصلاة وفيه رد على أهل الهيمية حيث قالوا ان الكسوف امر عادي لا أخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كازع والم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن الامر بالصلاة والصدقة معى وانما سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار زائد كذا القياس لكونه غموجا قال تعالى فاذا برق البصر وخسف السموات الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعا

هذه الامة كان يصلى قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجاع كاذر ناعن زهري وعن غيره انتهى ويردد عوى الاجاع ما حكاه الترمذى عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا اجواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج ومهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابراهيم النخعي وسعيد بن جببر والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلمقة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أغمة الحديث قال وأما أقوال التابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضهم في المعرفة للبيهقي انتهى ومما يدل على فساد دعوى ذلك الاجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال لكونهم يصلون بعدها لا قبلها والبصريون يصلون قبلها لا بعدها والمديون لا قبلها ولا بعدها قال في الفتح والاقول قال الاوزاعي والثوري والحنفية والثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جرير وأحمد وأما مالك فضعه في المصلى وعنه في المسجد روايتان انتهى وحمل الشافعي أحاديث الباب على الامام قال فلا ينقل قبلها ولا بعدها وأما المأموم فغافل في ذلك نقل ذلك عنه البيهقي في المعرفة وهو نصح في الامم وقال النووي في شرح مسلم قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها قال الحافظ ان حمل كلامه على المأموم والافه ومخالف لنص الشافعي وقد أجاب النائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم ومنها ما قاله العراقي في شرح الترمذى من أنه ليس فيها نهى عن الصلاة في هذه الاوقات ولكن لما كان صلى الله عليه وآله وسلم يتأخر مجيئه الى الوقت الذى يصلى بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من صحابه أنه كان لا يصلى قبلها ولا بعدها ولا يلزم من ترك ذلك لاشتهاله بما هو مشروع في حقه من التأخر الى وقت الصلاة ان غيره لا ينزع ذلك له ولا يستحب فقد روى عنه غير واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصلى الضحى وصح ذلك عنهم وكذلك لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها الا انه كان يؤذن للجمعة بيزيد به

تخشى أن تكون الساعة كأي رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عادي وان كان هبوب الرياح أمرا عاديا وقد كان أبواب الخشية والمراقبة يقرعون من أقل من ذلك اذ كل ما في العالم علويه وسفليه دليل على نفوذ قدرة الله وعمام قهره قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفنا (وتكرر حديث الكسوف) في صحيح البخارى (كثيرا) بالفاظ لا تطول بذكر طرقة فوارا عن التكرار وهي أربعة من حديثنا نصفها مرسول ونصفها معان والمكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والخامس منها اثمانية وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكره

وحدثت أئمتنا في العتاقة وفيه من الأثر عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة وهم موصولان
(في رواية عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوم مات) ابنه
من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدينة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جهو وأهل السير في ربيع الأول أو في رمضان أو
ذي الحجة في عاشر الشهر وعليه الأكثر وفي رابعه أو رابع عشره ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة لانه قد ثبت انه صلى الله
عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان اذ ذاك ليلة في حجة الوداع لم يكن قبل

انه كان في سنة تسع فان ثبت صح
ذلك وجزم النووي بانها كانت
سنة الحديبية وبانه كان حينئذ
بالحديبية ويحاج بان يرجع منها
في آخر القعدة فلعلمها كانت في
أواخر الشهر وفيه رد على أهل
الهيئة لانهم يزعمون انه لا يقع
في الاوقات المذكورة (فقال
الناس كسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان الشمس
والقمر لا ينكسان لموت أحد
ولا حياة فاذا رأيت) شيئا من
ذلك (فصلوا وادعوا الله تعالى
اتسقت الروايات على انه صلى
الله عليه وآله وسلم بأدراجه أفلا
رقت لها معين الرؤية الكسوف
في كل وقت من النهار وبه قال
الشافعي وغيره لان المقصود
ابتاعها قبل الانجلاء وقد

وهو على المنبر قال البيهقي يوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس
حيث كان المصلي ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
والحاكم في صحيحه قال الحافظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
ولا بعد ها خلافا لمن قاسها على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص
الا ان كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الايام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد اذا أقيمت صلاة العيد في المسجد
وقد ذكرنا الإشارة الى مثل هذا في باب تحية المسجد نعم في التخصيص ما للفظه وروى أحمد
من حديث عبد الله بن عمرو فروعا لصلاة يوم العيد قبلها ولا بعد ها فان صح هذا كان
دليلا على المنع مطلقا لانه نفي في قوة النهي وقد سككت عليه الحافظ في نظريه قوله
لجعات المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بخبرها هو الحلقة الصغيرة من الحل
وفي القاموس الخرص بالضم ويكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة
الصغيرة من الحل التي انتهى قوله وخاتم ايسين مهلة مكسورة بعد ها خامة مجمة وهو خيط
تنظم فيه الخرزات وفي القاموس ان السخاب ككتاب قلادة من سلك وقرنفل ومحب بلا
جوهر انتهى واهذا الحديث ألفاظ مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليمهن
أحكام الاسلام ونذكيرهن بما يجب عليهن واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن
بذلك في مجلس منفرد

• (باب خطبة العيد وأحكامها) •

(عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم النضر
والاخضر الى المصلي وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم يصرف فيقوم مقابل الناس والناس
يجلسون على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وان كان يريد أن يقطع بعنا أو يأمر
بشيء أمر به ثم يصرف صفق عليه) قوله الى المصلي هو موضع بالمدينة معروف قال في
الفتح منه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شعبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقته من وقت حل النافلة الى الزوال كالعيدين فلا تصلي قبل ذلك الكراهة النافلة حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة
ورواة هذا الحديث ما بين بخاري وخراساني وبنو رادى وإصرى وكوفي وفيه التحدث والنعمة والقول وشيخ البخاري
من أفراد وأخرجته أيضا في الإلادب ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زمنه يوم مات ابنه ابراهيم (فصلى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس)
صلاة الخسوف (فقام فأطال القيام) لطول القراءة فيه وفي رواية فقرأ قرأه طويلا (ثم ركع فأطال الركوع) بالتسبيح

وقد روي بمائة آية من البقرة (ثم قام) من الركوع (فأطال القيام وهو دون القيام الأول) الذي ركع منه (ثم ركع) ثانياً (فأطال الركوع) بالتسبيح أيضاً (وهو دون الركوع الأول) وقد روي بمائة آية (ثم سجد فأطال السجود) كالركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) من إطالة الركوع ليكنهم قد روي في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تقريباً في كلها الثبوت الطويل من الشارع بالاعتقاد لكن قال الفاكهاني أن في بعض الروايات تقدير القيام الأول بنحو سورة البقرة والثاني بنحو سورة آل عمران والثالث ١٩٠ بنحو سورة النساء والرابع بنحو سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

الكافي صاحب مالك قوله وأول شيء يبدأ به الصلاة فيه أن السنة بتقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً قوله ثم ينصرف فيقوم مقابل النساء في رواية ابن حبان فينصرف إلى الناس قائماً في صلاة ولا ينزعة في رواية مختصرة خطب يوم عید على رجله قوله فيعظهم ويوصيهم فيه استعجاب الوعظ والتوصية في خطبة العید قوله وإن كان يريد أن يتطوع بعنا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث أن أبا سعيد قال لم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحية أو فطر فلما أتينا المصلى أذن منبر بناء كثير بن الصلت الحديث (وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه قال أخرج مروان المنبر في يوم عید فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خالفت السنة أخرجت المنبر في يوم عید ولم يكن يخرج فيه وبدأت بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أذى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيره يده فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه) قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما مر من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمالك ورواه عن ابن شبة عن أبي غسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال لما فظيحت أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة وقد تقدم من الكلام على هذا في باب صلاة العید قبل الخطبة وقد اعتمد مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد وغيرهم والله كافي البخاري بقوله إن الناس لم يكونوا يجلسون لنساء الصلاة فجعلت أقبلها قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتماعه من وقال في موضع آخر لكن قيل أنهم كانوا في زمن مروان يتعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المهمات أنه عمارة بن رؤبة وقال في الفتح يحنق أن يكون هو أبا مسعود كافي رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنكر على

مع كون المختار أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن الحديث الذي ذكره غير معروف انما هو من قول الفقهاء نعم قالوا يطول القيام الأول نحو من سورة البقرة الحديث ابن عباس وإن الثاني دونه وإن القيام الأول من الركعة الثانية فهو القيام الأول وكذا الباقي نعم في الدارقطني من حديث عائشة أنه قرأ في الأولى بالعنكبوت والروم وفي الثانية يس قال في الفتح إن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيها بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعاً لا أن الأصل برأسه وبهذا المعنى رد الجمهور على من قامها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعتبر بضأن القيام مع وجود النص بضم

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العید ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل فامتازت صلاة الجنازة بترك الركوع والسجود وصلاة العید بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقيام بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد انجلت الشمس فخطب الناس) خطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائي من حديث ممرة وشهد أنه عبد الله ورسوله (ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أي علامتان من علاماته الدالة على

وَتَحَدِيثُ اللَّهِ وَكُفْرُهُ (لَا يَخْشَعُونَ لَمُوتِ أَحَدٍ) مِنَ النَّاسِ (وَلَا لِحَيَاتِهِ) وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكْسُوفُهُمْ مَعَابِدَهُمْ (فَإِذَا رَأَوْهُمُ الذُّكُورَ) أَيْ الذُّكُورَ فِي أَحَدِهِمْ (فَادْعُوا اللَّهَ) وَالْعَمُودَ فَادْكُرُوا اللَّهَ (وَكَبَرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا) وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ فِي الْبُخَارِيِّ وَهُوَ الصَّدَقَةُ فِي سَالَةِ الْكُفُوفِ (ثُمَّ قَالَ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ دَاخِرٍ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَنْزِي عَبْدَهُ أَوْ تَرَى أُمَّتَهُ) الْغَيْبَةُ هِيَ فِي الْلُغَةِ تَغْيِيرُ مَحَلٍّ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْإِنْفَةِ وَأَصْلُهَا فِي الزَّوْجَيْنِ وَالْأَهْلَيْنِ وَاطْلَافُهُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِطَرِيقِ الْمَجَازَةِ هُوَ عَنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ فُورُكٍ الْمَعْنَى مَا أَحَدٌ كَثُرَ جَرَاءُ عَنْ الْفَوَاحِشِ ١٩١ مِنَ اللَّهِ وَقَالَ غَيْرُهُ اللَّهُ مَا يَغْيِرُ مِنْ حَالِ

الْعَاصِي بِاتِّقَامِهِ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ أَهْلُ التَّنْزِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَمَّا سَأَلْتُ وَأَمَّا وَرَوْلُ فَمَا قَوْلُهُ ابْنُ فُورُكٍ عَلَى الزَّجْرِ وَالْتَّحَرِيمِ وَابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ عَلَى شِدَّةِ الْمَنْعِ وَالْحَيَاةِ فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْمَلَاظِمَةِ وَمَجَازِ الْمَلَاظِمَةِ بِمَحَلِّ كَلَامٍ التَّأْوِيلَيْنِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَّا مِنْ اِطْلَاقِ الْإِلْزَامِ عَلَى الْمَلْزُومِ أَوْ الْمَلْزُومِ عَلَى الْإِلْزَامِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَاسْتَعْمَلَ هَذَا الِصْفَ جَارِيًا عَلَى مَا لَيْتَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ قَالَ الطَّبِيبِيُّ وَوَجْهُ اتِّصَالِ هَذَا الْمَعْنَى بِمَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ فَادْكُرُوا اللَّهَ الْخُضُوعُ هُوَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِمَا خُوفُ أُمَّتِهِ مِنَ الْكُفُوفِ وَحُضْرُهُمْ عَلَى الْفَرْعِ وَالِاتِّجَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّسْكِينِ وَالِدَعَاءِ وَالضَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ أَرَادَ أَنْ يَرْدِعَهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي الَّتِي هِيَ مِنْ أَسْبَابِ حَدُوثِ الْبَلَاءِ وَخَصَّ مِنْهَا لَنَا لِأَنَّهُ أَكْثَرُهَا وَالنَّفْسَ إِلَيْهِ أَمِيلُ وَخَصَّ الْعَبِيدَ وَالْأُمَّةَ بِأَلَدِ كَرِّ رِعَايَةِ طُغْيَانِ الْإِدْبِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى لِتَنْزِيهِهِ عَنِ الزَّوْجَةِ

مُرْوَانُ أَيْضًا فَيَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقَعَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ الْإِنْكَارُ مِنَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ يَرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ بِعَنِ الْمُنْبَرِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ لِيُخْبِذَ بِمُؤَبِّدَةٍ فَخَذِبْنِي فَارْتَفَعَ فَخُطِبَ فَقُلْتُ لَهُ غَيْرَ ثُمَّ فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ فَقُلْتُ مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مَا أَعْلَمُ وَفِي مَسْأَلِ فَادْكُرُوا اللَّهَ يَتَأَزَعُ فِي يَدِهِ كَأَنَّهُ يَجْرِي فِي نَحْوِ الْمُنْبَرِ وَأَمَّا جَرْمُهُ فَالْصَّلَاةُ فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ أَيْنَ الْإِسْتِدَاءُ بِالْصَّلَاةِ فَقَالَ لَا يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ تَرَكْتُ مَا تَعْلَمُ فَقُلْتُ كَلَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَانْتِهَى عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدَانِ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ وَالْأَفْبَالُ لِسَانًا وَالْأَفْبَالُ قَلْبًا وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ (وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْدًا بِالْصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا أَقَامَةٍ ثُمَّ قَامَ مَتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَحَثَّ عَلَى الطَّاعَةِ وَوَعظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النَّسَاءَ فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَفِي الْفَرْقِ الْمَسْلُومِ فَلَمَّا فَرَغَ زَلَّ فَأَتَى النَّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ) الْحَدِيثُ فِيهِ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الْخُطْبَةِ وَتَرْكُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَبْطِ ذَلِكَ وَفِيهِ اسْتِجَابُ الْوَعظِ وَالتَّذَكُّرُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ وَاسْتِجَابُ الْوَعظِ وَالنَّسَاءُ وَتَذَكُّرُهُنَّ وَحَثْنَهُنَّ عَلَى الصَّدَقَةِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ مَقْسَدٌ وَخُوفٌ قَنَئَةً عَلَى الْوَاعِظِ أَوْ الْمَوْعُظِ أَوْ غَيْرِ هُمَا وَفِيهِ أَيْضًا تَعْيِيزُ مَجْلِسِ النَّسَاءِ إِذَا حَضَرْنَ مَجَامِعَ الرِّجَالِ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ لَارِعًا كَانَ سَبَبًا لِلْفِتْنَةِ النَّاشِئَةِ عَنِ النَّظَرِ أَوْ غَيْرِهِ قَوْلُهُ فَلَمَّا فَرَغَ زَلَّ قَالَ التَّخَاضِي عِيَاضُ هَذَا النُّزُولِ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ أَنَّهُ زَلَّ إِلَيْهِمْ بَعْدَ خُطْبَةِ الْعِيدِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ وَعَظِ الرِّجَالِ وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ كَأَنَّ الْإِنْفَ الَّذِي أُرِيدَ الْمَصْنُوعُ وَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّهُ أَتَاهُنَّ بَعْدَ فَرَغِ خُطْبَةِ الرِّجَالِ قَالَ الْمَصْنُوعُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ نَزَلَ يَدِلُّ عَلَى أَنَّ خُطْبَتَهُ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ عَالَ أَنْتَهَى (وَعَنْ سَعْدِ الْمُؤَدِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكْبِرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ يَكْثُرُ التَّكْبِيرُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَوَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ السُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدِ دِينَ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجَلِيسٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ)

وَالْأَهْلُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِالْغَيْبَةِ غَالِبًا بِرُصْدِ كَلَامِهِ بِالْإِيمَانِ لِأَرَادَةِ التَّكْيِيدِ لِلْخَبَرِ وَأَنْ كَانَ لَا يَرْتَابُ فِي هَدْيِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ أَنْ الْوَاعِظُ يَنْفِي لِحَالِ وَعَظِهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِكَلَامٍ فِيهِ تَغْيِيرُ نَفْسِهِ بِلِيَاغٍ فِي التَّوَضُّعِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّغْلُغِ مِنْ مَعْنَاهُ وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى الْإِشْفَاقِ كَمَا يَخَاطَبُ الْوَالِدُ وَلَدَهُ إِذَا اشْفَقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ يَا بَنِي كَذَا قَبْلَ أَنْ يَقُولَ يَا مَتَّى لِمَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِّ مِنَ الْأَشْعَارِ بِالتَّكْرِيمِ وَالْمَقَامِ مَقَامُ تَحْذِيرٍ وَتَخْوِيفٍ فَخَاسِبُ الْعِدُولِ إِلَى الْمَظْهَرِ ثُمَّ كَرَّرَ التَّحْذِيرَ فَقَالَ (يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ) مِنْ عَظَمَةِ اللَّهِ وَعَظِيمِ اتِّقَامِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَرَائِمِ وَشِدَّةِ عِقَابِهِ وَأَهْوَالِ النِّيَامَةِ وَمَا بَعْدَهَا وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَوْ دَامَ عَلَيْكُمْ كَادَامَ

على لان علمه متواصل بخلاف غيره وقد قيل لو علم من سعة رحمة الله وحله وغير ذلك مما علم (اضحكتم قليلا) معنى القلة هنا العدم كما في قوله -م قليل التشكي أي عديمه والتقدير اتركتكم الضحك أولم يقع منكم الانذار الغلبة الخوف واستيلاء الحزن (وابكيتكم) على مما فاتكم من ذلك (كثير) رمنه قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكموا كثيرا أي غير منقطع وحكي ابن بطال عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والوفاء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل من تحته ولا دليل عليه ومن أين له ان المخاطب بذلك الانصار ومن غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في أوخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة

بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ ابن المغيرة الردة عليه والتشجيع بما يبغى عن حكايته وفي الحديث ترجيح التخييف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملاممة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة والطبيب الخاذق يقابل العلة بما يصادها لا بما يزيد لها واستدل به على ان صلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره من زيادات ركوع في كل ركعة وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومثقف عاينها ومنه عن أسماء بنت أبي بكر وعن جابر عن عذمة لم وعن علي عند أحمد وعن أبي هريرة عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحنابلة الثقات فلا خذم أولي من الغائب وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل النبوة وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن صابر بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه عن جده وعبد الرحمن ضعيف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة أن تفتتح الخطبة بتسع تكبيرات تقرأ والثانية بتسبع تكبيرات تقرأ وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكوراً حدفها التابعين وليس قول التابعي من السنة ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستسقاء وخطبة العيد بالتكبير فليس معهم فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم البتة والسنة تقتضي خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحديث الثاني يرحم القياس على الجمعة وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنة إلا على أنها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تروى في الأصول وقد ورد في الجلولس بين خطبتي العيد حديث مرفوع روى ابن ماجه عن جابر وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه - ما قال ثم مدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب روى النسائي وابن ماجه وأبو داود) الحديث قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي - هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلوس لسماع خطبة العيد غير واجب قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة اذ لو وجبت وجب الجلوس لها انتهى وفيه أن تخيير السامع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على عدم وجوب سماعها الآن يقال انه يدل من باب الإشارة لانه اذ لم يجب سماعها لا يجب فعلها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الخطاب فاذا لم يجب السماع على المخاطب لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجبون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته ولا أعرف قائلًا يقول بوجوبها

• (باب استحباب الخطبة يوم النحر) •

(عن الهرماس بن زياد رضي الله عنه - ما قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب

من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وهذه من وجه آخر عن ابن عباس الناص ان في كل ركعة أربع ركوعات ولا يداود من حديث أبي بن كعب والبزار من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا يخلو اسناده عن حلة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عسك البرونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري انهم كانوا يعيدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غطمان بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رده بعضها الى بعض فيجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم واذا التحدث التهمة تعين الاخذ بالراجح وجمع بعضهم بين هذه الاحاديث بتة رد الواقعة

وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الوجة جائزا والى ذلك لما اوصى اسكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواء النووي في شرح مسلم وفي حديث الباب من الدوائد المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكره عند الكسوف والزجر عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقيق بما يصير المرء اليه من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن الكواكب تأثر في الأرض لا تنفاه ذلك ١٩٤ عن الشمس والقمر فكيف ينادون بها وفيه

تقديم الامام في الموقف وتهديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ويبدأ ما يخشى اعتقاده على غير الصواب واهتمام الصحابة بتسل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقفوا به فيها ومن حكمة وقوع الكسوف يتميز الخوض مسبقا في القيامة وصورة عقاب من لم يذب والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف إشارة الى تجميع رأى من بعد الشمس والقمر وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا للقمر واعبدوا الله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم مما يظهرونه من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

الناس على فاقته العضا يوم الاضحى في رواه أحمد وأبو داود * وعن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر رواه أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضي الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في فقتنا أجمعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فاقوا يعالهم ما سلكهم حتى بلغ لجار ووضع اصبعيه السبابتين ثم قال فصالحا الخوف ثم أمر المهاجرين فزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك راوا أبو داود والنسائي بعناه) الاحاديث الثلاثة سكت عنهم أبو داود والبيهقي ورجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمرو المزني عن أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عن لقمان وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند الطبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكر وسفيان وعن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمر بن العاص عند البخاري أيضا وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقاشي عن عمه عند أحمد أيضا وعن كعب بن عاهم عند الدارقطني واحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج وأن المد كور في احاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لانه خطبة من شعار الحج ووجه الرد أن الرواة سمعوا خطبة كما سمعوا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولا يدل على ذلك الاماروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه خطب بعرفات والقاتلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحرهم المالكية والحنفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقهم الشافعي الا أنه قال يدل ثاني النحر ثلثه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالناس اليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف واستدل بأحاديث اجاب وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها شيئا من أعمال الحج وانما ذكر وصايا عامة كما تقدم قال ولم ينقل أحد أنه علم فيها شيئا مما يتعلق بالحج يوم النحر ففرغنا ثم لم نقصد لاجل الحج وقال ابن

٢٥ نيل ت الله صلى الله عليه وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة) وفي احاديث من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لها ولا يقام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وظاهر الحديث أن ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم فودي بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الاقامة التي يقيمها القرض ومن ثم لم يعول في الاستدلال على انه لا يؤذن لها وان يقال فيها الصلاة جامعة الا على ما أورده الزهري قال في الام ولا اذان لكسوف

ولا يعد ولا صلاة غير مكتوبة وان أمر الامام من يفتتح الصلاة جماعة أحببت ذلك له فان الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في صلاة لعبد بن أن يقول الصلاة جماعة وفي هذا الحديث رواية تأتي عن تابعي عن صاحب الحديث الجمع والافراد والاختلاف لافرادوا القول وأخرجه البخاري أيضا في الكسوف ومسلم في الصلاة وكذا الشافعي (عن عائشة رضي الله عنها) أمر أن: (يهودية) قال في الفتح لم أفعل على اسمها (جاءت تسألها) عطية (فقاتلها أعاذك الله) أي أجازك (من عذاب القبر) عائشة ١٩٤ رضي الله عنها (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مستهمة منه

عن قول اليهودية ذلك لكونها لم تعلم قبل (أبغذب الناس في قبورهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عائذا بالله) أي أعوذ بحل كوني عائذا به سبحانه (من ذلك) أي من عذاب القبر وفي رواية مسرق عنها عند البخاري في الجنائز فقال نعم عذاب القبر حق فأتى في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة الاعتوذ من عذاب القبر قال ابن المنير في الحاشية ومناسبة التعوذ عند الكسوف ان ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وان كان ثم بارأوا الشيء بالشيء يذكر فيضاف من هذا كما يخاف من هذا فيحصل الاعتاض به في التمسك بما ينبغي من غائبة الآخر اه قال الطحاوي كما سكت عنه الزور بشي انه صلى الله عليه وآله وسلم مع اليهودية بذلك فارتاع ثم أوحى اليه بعد ذلك بفتنة الضبر وأنه لما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية وسأله عنه

لقد صارنا فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم أسباب الفصل المد كورة فليس يتبعين لان الامام ~~بسم الله~~ أنه أن يعلمهم اياها بكم يوم عرفه انتمى وأجيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشرين ليلة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم العصابة المذكورة بتسميتها خطبة كما تقدم فلا تلتفت الى تأويل غيرهم وما ذكره من امكان تعليم ما ذكر يوم عرفه يعكس عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال يست في غيره ثم ع تجديد التعليم بحسب تجديد الاسباب وقدين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم النحر فأتت من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الامر ايعني بن أمية كما أخرج ذلك ابن أبي شيبة عنه وهذا وان كان من سلايكته مع تصديق ما يقو بان به ان السنة الخطبة يوم النحر لا تأتيه وأما قول الطحاوي انه لم يعلمهم شيئا من أسباب الفصل فيرده ما عند البخاري من حديث ابن عمرو بن العاص انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم النحر وكرهه السوال عن تقديم بعض المناسك وثبت أيضا في بعض أحاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني مناسككم فكانه وعظهم وأحال في تعليمهم على تاتي ذلك من أهله قوله زهري في أيام من أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وأحاديث الباب صرحه بيوم النحر فيحصل المطابق على التقيد بتعين يوم النحر قوله ثم قال بحصا الخذف فيه استهارة القول لانه لم وهو كثير في السنة والمراد انه وضع إحدى السبابتين على الاخرى ليريم انه يريد حصا الخذف والخذف بالخاء والذال المجهتين وروي بالخاء الممهلة والاول أصوب قال الجوهرى في فصل الخاء الممهلة حذفته بالعصا أي رميته بها وفي فصل الخاء الممهلة الخذف بالخاء الرمي به بالا صابع وسيأتي ذكر مقدار حصا الخذف في باب استعجاب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لان المصنف رحمه الله سبكر وهذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنا لا وسنشرح هذا المالم تعرض لشرحه ههنا من ألفاظ هذه الاحاديث (وعن أبي بكر رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

فصحت

(ثم ذكر)

عائشة (حديث الكسوف ثم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا موضع الترجمة في البخاري على ما لا يخفى وهو الاعتوذ من عذاب القبر في الكسوف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر وله من كونه في التوراة أرشئ من كتبهم وان عذاب القبر حق يجب الايمان به وقد دل القدر أن في مواضع على انه حق فخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان لمعشة ضحك قال عذاب القبر وفي الترمذي عن علي قال ما زلت في ذلك

من عذاب القبر حتى نزلت الهالك التكاثر حتى زرم المقابر وقال قتادة والريبع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرتين أحدهما في الدنيا والآخر عذاب القبر وأخرجه أيضا البخاري في الجنائز وكذلك في النسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) حديث الكسوف بطوله ثم قال قالوا أي العصابة وفي حديث جابر عند أحمد بن حنبل في حديث جابر أن قال له أبي ابن كعب شيئا صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه الحديث فقد ذكر نحو حديث ابن عباس إلا في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر فإن كان محدوظا فهي في قصة أخرى وأما القصة التي ١٩٥ حكاه أنس وذكره في باب وآت

وقد تقدم سميانه في باب وآت الظهر وذا زلات الشمس من كتاب الموقيت لكن فيه عرضت على الجنة والماء في عرض هذا الحائط حسب واما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس في ذكر المنقود وذكر النسائي كذا في الفتح (يا رسول الله رأيتك تماوت) كذا لاكثر رواية في الماضي وفي رواية تدار بل صيغة المضارع بضم الهمزة وبعده في إحدى التامين (شيا في مقامك ثم رأيتك كهكبت) وفي رواية تكهكبت أي تأخرت أو تقهقرت وقال أبو عبيدة كهكبت تكهكع وهو يدل على أن كهكع متعد وتكهكع لازم وكهكع يقتضي منه ولا أي رأيتك كهكبت نفسك ولمسلم رأيتك ككفت نفسك من الكف وهو المنع (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (إن رأيت الجنة أي رؤيا عين كشف له عنها فراءها على حديقته طوبى المساة بينهما كبيت المقدس حيث وصفه لقريش وفي حديث أسماء

فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه قال أنس يوم أنصر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه فقال أنس رأينا ظهرا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بعير اسمه فقال أنس البلد قلنا بلى قال فان دماكم وأموالكم عليكم حرام وكرة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم امشروا قلباغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض رواه أحمد (والبخاري) قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من حديث ابن عباس أنه قالوا يوم حرام وقالوا عند رسول الله عن الشهر شهر حرام وعند سؤاله عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضا من حديث ابن عمر بن الخطاب عن أبي بكره إلا أنه ليس فيه قوله فسكت في الثلاثة المواضع وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث الباب ونحوه بتعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر وقيل في الجمع بينهما أن بعضهم يادر بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم فوضوا الأمر أولا كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم فلما سكت أجابه بعضهم دون بعض وقيل وقع الـ وال في الوقت الواحد مرتين بلنظير فلما كان في حديث أبي بكره فخامة ليست في حديث ابن عباس لقوله فيه أتدرون سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس نخلوا عن ذلك أشار إلى هذا الكرم إلى وقيل في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكره فكانه أطلق قولهم قالوا يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحائط وهذا جمع حسن والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكونه بعد كل سؤال منها ما قاله القرطبي من أن ذلك كان لاستحضار فهمهم ولبه قبلوا عليه بكليةهم ويستشعروا عظمة ما يحجزهم عنه ولذلك بعده هذا فان دماكم الخ مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء اهـ ومناط التسمية في قوله ككرة يومكم هذا وما بعده ظهر وعنده السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم فقرأوا عنهم بخلاف الاتفس والاموال والاعراض فكانوا يستبيحونها في الجاهلية فطرا الشرع عليهم بأن تحريمهم المسلم وماله وعرضه أعظم

دنت من الجنة حتى لو اجترأت عليها لجلتكم بقطاف من قطافها أو مثلت له في الحائط كقطباع العور في المرأة فمأى جميع ما فيها وفي حديث أنس عن البخاري في التوحيد عرضت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقد مثلت ولم أصوت ولا يقال الانطباع إنما هو في الأجسام الصلبة لأن ذلك شرط عادي فيبوزان فنضرك العادة خصوصاً صلى الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أي في حال قيامه الشاي من الركعة الثانية كما رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن زيد بن أسلم (منقودا) منها أي من الجنة أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله لكن لم يقدري قطعه (ولو أصبته) أي

لو تمكنت من قطفه وفي حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه أهوى بيده ليتناول شيا
(لا كلم منه) أي من العفة ودحاكي ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال معنى قوله لا كلم منه إلى آخر الدنيا
أن يحلق في ناس الآكل مثل الذي أكل دأقا بحيث لا يغيب عن ذوقه وتعبه بأنه رأى فاسق مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق
لها وإنما هي أمثال الحق والحق أن شمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة وإذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع أن يخلق الله مثل
ذلك في الدنيا إذا شاء والله في الدارين ١٩٦ في وجور الدوام وجواز (ما بقيت الدنيا) أي إلى آخرها ووجه ذلك أنه

يخلق الله تعالى مكان كل حبة
تذوقه فحبة أخرى كما هو
المروى في خواص غر الجنة
والخطاب عام في كل جماعة تأتي
منهم السماع والا كل إلى يوم
القيامة لقوله ما بقيت الدنيا
وسبب تركه تناول العفة قد قال
ابن بطال لأنه من طعام الجنة
وهو لا يقف والدنيا قانية لا يجوز
أن يؤكل فيها ما لا يقف في وقال
صاحب المظهر لأنه لو تناوله
ورآه الناس لكان إيماءهم
بالشهادة لا بالغيب فيضحي أن
يقع رفع التوبة قال تعالى يوم
يأتي بعض آيات ربك لا يتبع
نفسا إيمانها لم تكن آمنت من
قبل وقال غيره لأن الجنة جزاء
الأعمال والجزء لا يقع في
الآخرة (وأريت النار) مبنيا
للمفعول وكانت رؤيته النار قبل
رؤيته للجنة كما يدل له رواية عبد
الرزاق حيث قال فيها - رضت
على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم النار فخرج من مصلاه حتى
ار الناس ليركب بعضهم بعضا
وإذا رجع عرضت عليه الجنة

من تحريم البعد والشهر واليوم فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه لأن
الخطاب انما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع قول ألبست البدة
كذا وقع بتأنيث البدة وفي رواية للجباري أليس بالبلدة الحرام وفي أخرى له أليس بالبلد
الحرام قال الخطابي يقال إن البلدة اسم خاص لمكة وهي المراد بقوله عز وجل انما أمرت
أن أعبد رب هذه البلدة وقال الطبري المطلق محمول على الكمال وهي الجامعة للخير
للمستحقة للكمال قوله فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام هكذا أساقه الجباري في الحج
وذكره في كتاب العلم بزيادة وأعراضكم وكذا ذكره الزيادة في الحج من حديث ابن
عباس ومن حديث ابن عمر وهو على حذف مضاف أي سفلت ما نكح وأخذ أموالكم
وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان سافه
أو نفسه قوله اللهم أشهدا - قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ حاله - والله تعالى على
أدعما أوجب عليه قوله قرب مبلغ بفتح اللام أي رب شخص بلغه كلامي فكان أحفظ له
وأفهم لعنايه من الذي نقله قال المهاب فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من القهم
والعلم ما ليس إن تقدمه إلا أن ذلك يكون في الأقل لأن رب موضوعه لا تقابل قال الحافظ
هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التكثير بحيث غلب على الاستعمال الأول
قال لكن يؤيدان التقليل هذا مراد أنه وقع في رواية للجباري بلنظ عمى أن يبلغ من هو
أوعى لعمه وقوله أوعى من سامع نعت لمبلغ والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد
أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر
فلا حذف ولا تقدير بقوله فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض قال
النووي في شرح مسلم في معناه سبعة أقوال أحدها أن ذلك كفر في حق المستحل بغيره في
والثاني المراد كفره لعمدة وحق الإسلام والثالث أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه
والرابع أنه فعل كفعل الكفار والخامس المراد حقيقة الكفر ومعناه لا تكفروا بل
دوموا مسلمين والسادس حكاية الخطابي وغيره أن المراد بالكفار المنكفرون بالسلح
يقال تكفروا الرجل بسلحه إذا لبسه قال لأزهري في كتاب تهذيب اللغة يقال للابن
السلح كافر والسابع معناه لا يكفر بعضكم بعضا فتصلوا قتال بعضكم بعضا قاله
الخطابي قال النووي وأظهر الأقوال الرابع وهو اختيار القاضي عياض قال والرواية

فذهب يعني حتى وقف في مصلاه ويؤيد حديث - لم حيث قال فيه وأقبح ما بالروايات حين
رأى يقول تأخرت مخافة أن يصيبني من لضعها وفيه ثمجي بالجنة وذلك حين رأى يقول قد قدمت حتى قمت مقام الحديث واللام في
لله لعمري أي رأيت فارجعهم (فلم أرا منظرًا كالיום) المراد باليوم الوقت الذي هو فيه (قط أقطع) أي أقبح وأشنع وأسوأ
مخفف المرقى أي لم أرا منظرًا مثل منظر رأيت اليوم وأدخل تشبيهه على اليوم ابتداء ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف
وقيل غير ذلك كما ذكره الفسطلاني بالسط (ورأيت أكرأ أهلها الفساق) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لهن في خطبة العيد

يضرب

تصدقن قال رأيتكن أكثر أهل النار واستشكل مع حديث أبي هريرة أن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة واجيب بحمل حديث أبي هريرة على ما بعد نحو وجه من النار وأنه خرج منخرج التغليظ والتخفيف وهو مرض باختباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الخاصة له وفي حديث جابر وأكفر من رأيت فيها النساء إلا ذاتي إن اتقن أفشين وإن سئلن بجان وإن سألن الحفن وإن أعطين لم يث كرن ذلك على أن المرق في النار من من أتصف بصنات ذميمة (قالوا بم يارسل الله قال بكفرهن قبل يكفرن بالله قال) صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرون العشير) الزوج أى

أحد مائه لأنه وعدى الكفر

بالله بالباء ولم يعد كفر العشير بها

لأن كفر العشير لا يقتضى معنى

الاعتراض ثم فسر كفر العشير

بقوله (ويكفرون النساء)

وكسر لاحتسان تعنيته وعدم

الاعتراف به أو بحجده وانكاره

كما يدل عليه قوله (لو أحسن

الى أحد أهن الدهر كله) عمر

الرجل أو لزمان جميعه تصد

الجماعة (ثم رأت منكم شيئا قليلا

لا يوافق غرضها فى أى شئ كان

قالت ما رأيت منكم قط خيرا)

وليس المرد من قوله أحسن

خطاب رجل بعينه بل كل من

يتأق منه الرؤية فهو خطاب

خاص لفظا عام معنى واستدل

بهذا الحديث البخارى على

مشروع صلاة الكسوف

بجماعة قال فى انفتح وان لم يحضر

الامام الراتب فيؤم بهم بعضهم

وبه قال الجمهور وعن الثوري

ان لم يحضر الامام صلوا فرادى

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى

الله عنهم ما قالت لقد أمد أمر النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) أمر

ناب (بالعنافة فى كسوف الشمس)

الادنى الظاهر الثانى اقوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفوا اذا كانت

جميع أفعال البر كل على قدر طاقته ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب بأعلى شئ يتقى به النار لأنه قد جاء

من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضومها عضومته من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى

الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمره وبأخذ من وجوه البر ما يمكنه قاله ابن أبي جبر (عن أبي موسى رضى الله عنه

يضرب برفع الباء هدا هو الصواب وهكذا رواه المذاهب المتقدمون والمتأخرون وبه يصح لمصود هنا وقيل الماضى مباض ان بعض العلماء ضبطه باسكان الباء والصواب الضم وكذا قال أبو البقاء انه يجوز زجر الباء على تاء بشرط مضمرة أى ان ترجعوا يضرب والمراد بقوله بعدى أى بعد فراقى من موقفى هذا كذا قال الطبرى أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم تحتق ان هذا الامر لا يكون فى حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث فيه استحباب الخطبة يوم النحر وقد تفرغ الكلام على ذلك وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيده تحريم تلك الامور وتغليظها بأبلغ ما يمكن وفيه غير ذلك من الفوائد

(باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار)

(عن عمير بن أفس عن عموم لمن الانصار رضى الله عنهم قالوا غم علينا هلال شوال

فأصغنا صاباما فجاءه ركب من آخر النهار فشهدوا وعذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفتروا من يومهم وان يخرجوا العيد هم من

الغدير رواه الخليفة الاثرمدى) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان فى صحيحه وصححه ابن

المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابى وابن حجر فى بلوغ المرام وعاق الشافعى اقول به

على صحته وقال ابن عبد البر أبو عمير مجهول قال الحافظ كذا قال وقدره من صحيحه اد

وقول المصنف عن عميراه من سقط القلم وهو أبو عمير كما فى سائر كتب هذا الفن والحديث

دليل لمن قال ان صلاة العيد تصلى فى اليوم الثانى ان لم يقم بين العيدين الا بعد من وج وقت

صلاته والى ذلك ذهب الاوزاعى والثورى وأحمد وإسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد

وهو قول للشافعى ومن أهل البيت الهادى والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب

وقيد ذلك بوطالب بشرط أن يكون ترك الصلاة فى اليوم الاول لا بسبب كفى الحديث ورد

أن كون الترك للبس انما هو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لانهم تركوا

الصلاة فى يوم العيد بعد رؤيتهم للهلال بالامس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لهم كما فى رواية أبي داود يدل على عدم الفرق بين هذين اللبس وغيره كما ذهب الى ذلك

الباقون فانهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الاعذار ما لذلك وما قياسيها عليه

وظاهر الحديث ان الصلاة فى اليوم الثانى اداء لا قضاء وروى الخطابى عن الشافعى انهم

ناب (بالعنافة فى كسوف الشمس) ليرفع الله به الاملاء عن عباده وهل يقتصر على العنافة أو هى من باب التنبية بالا على على

الادنى الظاهر الثانى اقوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفوا اذا كانت من التخويف فهى داعية الى التوبة والمساورة الى

جميع أفعال البر كل على قدر طاقته ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب بأعلى شئ يتقى به النار لأنه قد جاء

من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضومها عضومته من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى

الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمره وبأخذ من وجوه البر ما يمكنه قاله ابن أبي جبر (عن أبي موسى رضى الله عنه

قال خست الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فرجا) بكسر الراء صفة مشبهة أو بقضها مصدر بمعنى الصفة أو مفعول لمقدر (يخشى) أي يخاف (ان تكون الساعة) قد حضرت واستكمل هذا يكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخر وج الخوارج ثم الاشرار كطولوع الشمس من مغربها والادب والادجال والدخان وغير ذلك ومجيب عن هـ هذا باحتمال ان يكون هـ هذا قبل ان يعلم الله تعالى به هذا العلامة أو بعده خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات أو ان الراوي غلط ان الخشبة ١٩٨ لذلك وكانت لغية كمعقوبة تحدث كما كان يخشى عنده بوب الريح هذا

ان علوا بالعبادة قبل الزوال صلوا او الام يصلوا يومهم ولا من الغد لانه عمل في وقت فلا
يعمل في غيره قال وكذا قال مالك وأبو ثور قال الخطابي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أولى بالاتباع وحديث أبي غير صحيح فالصير اليه واجب اه وحكي في شرح القدوري
عن الحنفية انهم اذا لم يصلوا في اليوم الثاني حتى زالت الشمس صلوا في اليوم الثالث
فان لم يصلوا فيه حتى زالت الشمس سقطت سواء كان اهذوا أو لم يهذرو اه والحديث
وارد في عيد الفطر فن قال بالقيام الحق به عيد الاضحية وقد استدل بأمره صلى الله
عليه وآله وسلم للركب ان يخرجوا الى المصلي صلاة العيد الهادي والقاسم وأبو حنيفة
على ان صلاة العيد من فرائض الاعيان وخالفهم في ذلك الشافعي وجهه وأصحابه قال
الزوي وجماهير العلماء فقالوا انها سنة وبه قال زيد بن علي والناصر والامام يحيى وقال
أبو سعيد الاطفيري من الشافعية انها فرض كفاية وحكاها المهدي في البحر عن الكرخي
وأحمد بن حنبل وأبي طالب وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل
على غيرها قال لا الآن تطوع وقد قدمنا في باب تحية المسجد الجواب عن هذا الاستدلال
مبسوطا فراجع واستدل القائلون انها فرض كفاية بانهم اشعار كالغسل والدفن
وبالقيام على صلاة الجنازة بجماع التكبيرات واظهار ما قاله الاولون لانه قد انضم
الى ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد على جهة الاستقرار وعدم اخلاها
الامر بالخروج اليها بل ثبت كما تقدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالخروج لاهوائق
والحيض وذوات الخدور وبالغ في ذلك حتى أمر من لها جلياب ان تلبس من لاجل الجلياب
لها ولم يأمر بذلك في الجمعة ولا في غيرها من الفرائض بل ثبت الامر بصلاة العيد في
القرآن كما صرح بذلك أئمة التفسير في تفسير قول الله تعالى فصل لربك وانحر فلو المراد
صلاة العيد ونحو الاضحية ومن مقولات القول بانها فرض استدلالها بالصلاة الجمعة كما
تقدم والنوافل لا تسقط الفرائض في الغالب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحية يوم يضحي الناس
رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
السرور يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحية يوم يضحون رواه الترمذي أيضا

حاصل ما ذكره انموذى تبعاً
لغيره و زاد بعضهم ان المراد
الساعة غداً يريدون الساعة أى
الساعة التى جعلت عرفة على
امر من الامور كونه صلى الله
عليه وآله وسلم أو غير ذلك وفى
القول نظير لان قصة الخسوف
متأخرة جداً فقد تقدم ان موت
ابراهيم كان فى العاشرة كما اتفق
عليه أهل الاخبار وقد أخبر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بكنس يومين الاشرط والحوادث
قبل ذلك وأما الثمان فخصين
الظن بالصباحى يقتضى انه لا يجوز
بذلك الابتوقيت وأما الرابع
فلا يخفى بعده وأقربها الثانى
فلعله خشى ان يكون الكسوف
مقدمة لبعض الاشرط كطلوع
الشمس من مغربها ولا يستحيل
أن يتخلل بين الكسوف
والطلوع المذكور أشياء مما
ذكر وتقع متواليته بعضها اثر
بعض مع استحضار قوله تعالى
وما أمر الساعة الا كلم البصر
أو هو اقرب قال فى الفتح ثم ظهر
لنا انه يحتمل ان يخرج على مسألة

دخول النسخ في الاخبار فاذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله وقوع الممكن لولا ما اعلمه وهو
الله تعالى بانه لا يقع قبل الاشرط تعظيمه لامر الكسوف ليميز لمن يقع له من امته ذلك كيف يخشى ويفزع لاسباب اذ وقع
له من ذلك بعد حصول الاشرط أو أكثرها وقيل لعل حال استحضار مكان القدوة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط
لاحتمال ان تكون تلك الاشرط كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره في منع الخوف بغير اشتراط انفق الشرط والله أعلم
انتهى وتبلي هو من باب التخييل من الراوى كانه قال فترى كأنك تاشي ان تكون القيامة والا فهو صلى الله عليه وآله وسلم عالم بأن

الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم (فأما المسجد فبطل قدامه وركوعه وجود رأيه قط ينفذه) ولا تقع قط الا بعد الماضي
المنفي لحرف التني هنا مقدر كقوله تفتتو تذكر يوسف أن لا تفتتو ولا تزال تذكره فبعض الحذف لأن لفظة أطول فيه معنى عدم
المساواة أي بما لم يساوق قط قداماً رأيه ينفذه أو قط بمعنى أي صلى ذلك اليوم فبطل قداماً رأيه ينفذه أو تكون
بمعنى أي أطال الله طلالني في بيان معنى قط وتأويله وفي أوائل الثقات لابن حبان أن الشمس كسفت في السنة السادسة
فصل صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الكسوف وقال إن الشمس والقمر ١٩٩ إيمان من آيات الله الحديث ثم كسفت في

السنة العاشرة يوم مات ابنه
ابراهيم (وقال هـ هذه الآيات)
أي كسوف النيرين والزلزلة
وهبوب الريح الشديدة (التي
يرسل الله لا تكون لموت أحد
ولا لحياة واحد) كن يخوف الله
به (أي بالكسوف وفي رواية فيها
أي بالكسفة والآيات (عبادة)
كما قال سبحانه وتعالى وما ترسل
بالآيات الا تخوفنا (فاذا رأيت
شياً من ذلك فافزعوا الى ذكر الله
بفتح الزاي وللعموي الى ذكر الله
وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى
وهو الذي كرفي الكسوف واستدل
بذلك على ان الامر بالمبادرة الى
الذكر والدعاء والاستغفار وغير
ذلك لا يختص بالكسوفين لان
الآيات أعظم من ذلك ولم يقع في
هذه الرواية ذكر الصلاة فلا حاجة
فيه لمن استصحبها عند كل آية

(ودعائه واستغفاره) وفيه النذب
الى الاستغفار عند الكسوف
وغيره لانه مما يدفع به البلاء (عن
عائشة رضي الله عنها) انها
(قالت جهر النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلاة الكسوف)

وهو لابي داود وابن ماجه (الفصل الصوم) الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطني وقال
وقفه عليه هو الصواب والحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمنذري
ورجال اسناده وثقات قال الترمذي وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى
هذا الصوم والنظر مع الجمعة وعظيم الناس وقال الخطابي في معنى الحديث ان الخطأ
مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد فلما انقضى اجتهادهم ووافلروا الهلال الا بعد
الثلاثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعاً وعشرين فان
صومهم وفطرهم ماض لا شيء عليهم من وزر أو عيب وكذلك في الحج اذا خطوا يوم عرفة
ليس عليهم إعادة وقال غيره فيه الاشارة الى ان يوم الشك لا يصام احتياطاً وانما يصوم
يوم يصوم الناس وقيل فيه الرد على من يقول ان من عرف طلوع القمر بتقدير حساب
المنازل جازله ان يصوم به ويفطر دون من لم يعلم وقيل ان الشاهد الواحد اذا رأى الهلال
ولم يحكم القاضي بشمادته انه لا يكون هـ ذا صوماً كما يمكن للناس ذكره هذه الاقوال
المنذري في مختصر السنن وقد ذهب الى الاخير محمد بن الحسن الشيباني قال انه يتعين على
المنفرد برؤية هلال الشهر حكم الناس في الصوم والحج وان خالف ما يتعينه وروى
مثل ذلك عن عطاء بن الحسن والخلاف في ذلك للجهل ورفقا لولا يتعين عليه حكم نفسه
فيما يتعينه وفسر الحديث بمثل ما ذكر الخطابي وقيل في معنى الحديث انه اخبار بأن
الناس يفترون احزاباً ويخالفون الهدى النبوي وطائفة تعمل بالحساب وعالمه أمة
من الناس وطائفة يقدمون الصوم والوقوف بعرفة وجعلوا ذلك شعاراً وهم الباطنية
وبقي الهدى النبوي الزهراء التي لا تزال ظاهرة على الحق فهي المراتدة بالحق الناس في
الحديث وهي السواد الاعظم ولو كانت قليلة العدد

(باب الحديث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق)

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام
العمل الصالح فيها أحب الى الله عز وجل من هذه الايام يعني أيام العشر قالوا يا رسول
الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم
يرجع بشئ من ذلك رواه الجماعة الا مسنداً) وعن ابن عمر رضي الله عنه قال

بالخاء (بقراءته) حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجهود الفقهاء هذا الاطلاق على صلاة خشوف القمر لا الشمس
لانها تارة بخلاف الاولى فانها الليلة وقبيل بان الاسماعيلي روى حديث الباب من وجه آخر عن الوليد بلفظ كسفت
الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه ثم قرأ الجهر بالقراءة ولا يداوي الطيب السبي عن سليمان بن
كثير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي
والطحاوي بلفظ صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي واسحق

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق بعضها بغيرها بالجملة ولا معنى لتبليغ من اعلمه بتضعيفه بيان بن
 حسين وغيره فلم ترد في ذلك الا رواية الاوزاعي لكاتب كافية وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعا وموقوفا آخرجه ابن
 خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وشمسوا بهق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم من محدثي الشافعية وابن العربي
 من المالكية وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار وقال الاثمة الثلاثة يسرى الشمس ويجهري القمر واحتج الشافعي
 بقول ابن عباس قرأوا من قرأتهم سورة ٢٠٠ البقرة لانه لو جهر لم يحتج الى التقدير وروى باحتمال أن

يكون بعيدا عنه وأجيب بأن
 الشافعي ذكر تعليقا عن ابن عباس
 انه صلى بجنب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في الكسوف ولم
 يسمع منه حرفا وصله البيهقي
 من ثلاثة طرق أصانيد هامة
 وأجيب على تقديمه بان
 مثبت الجهر معه قد رزأه
 قال اخذ به ولي وان ثبت التعدد
 فيكون صلى الله عليه وآله وسلم
 فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا
 الجواب عن حديث سمرة عن
 ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له
 صوتا انه ان ثبت لا يدل على نفي
 الجهر قال ابن العربي والجهر
 عندي أولى لانها صلاة جامعة
 ينادي لها ويخطب فاشبهت
 العبد والاسقة قال أبو
 يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد
 ابن حنبل يجهرون وتسكوا بهذا
 الحديث (فاذا فرغ من قراءته
 كبر فركع وادفع) رأسه (من
 الركعة قال سمع الله لمن حمده
 ربنا ولك الحمد) بالواو (ثم
 يعاود القراءة في صلاة الكسوف
 أربع ركعات في ركعتين
 وأربع سجعات) ينصب أربع عطف على أربع السابق

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم آمن أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب اليه
 العمل فيهن من هذه الايام العشرة وأكثر وافيهن من التهليل والتكبير والتسبيح يرواه
 أحمد وعن نبيسة الهذلي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام
 التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل رواه أحمد ومسلم والنسائي قال البخاري
 وقال ابن عباس واذا كروا الله في أيام معاليومات أيام العشر والايام المعدودات أيام
 التشريق قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق في أيام العشر **يهران**
 ويكبران الناس بتكبيرهما قال وكان عمر يكبر في قبته حتى فيسعه أهل المسجد فيكبرون
 ويكبر أهل الأسواق حتى يرتجى من تكبيرهم حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا
 والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام
 العمل الصالح فيها في لفظ البخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية **كرامة** عن
 الكشي عن ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي
 نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الايام ان فسرت بانها أيام التشريق
 وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الايام المبهمة في هذا
 الحديث بانها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير لكونه أو ردالا ثمار المذكورة
 المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حمزة الحديث دال على ان العمل في أيام التشريق
 أفضل من العمل في غيرها قال ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما في حديث عائشة
 ولا ما صح من قوله انها أيام أكل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل
 قد شرع فيها ما على العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمنع فيها الا الصوم قال وسر كون
 العبادات في الأفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الفيلة فاضلة على غيرها وأيام
 التشريق أيام غفلة في الغالب فصار لا ما يد فيها من زيادة فضل على العابد في غيرها قال الحفاظ
 وهو توجيه حسن الا ان المنقول يعارضه السياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف
 لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي وهو شيخ كريمة بافظ ما العمل في أيام
 أفضل منها في هذه العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاستناد
 المذكور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

ذي
 الكريم والفرقان العظيم سقطت المسئلة لابي
 (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب سجود القرآن) *
 ذروا غير المستغنى باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها أي سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لحديث ابن عمر
 عند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد ثمانية وقال
 المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان مشهوران وقال الحنفية واجبة لقوله تعالى واسجدوا لله واقوله واسجدوا اقترب ومطلق

الامر للوجوب وعورض بان زبدي بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتجم فلم يسجد رواه الشيطان وقول عمر
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فتن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري وورد في القرآن في خمسة عشر
موضع الحديث عمرو بن العاص عند أبي داود والحاكم بإسناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان واتفقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها إلا ان
الشافعية قالوا في الحج سجدتان وإيس سجدة من سجدة تلاوة والحنفية ٢٠١ عدوها لاثانية الحج فيسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والأصم وفي الفصل ويشعلون
ما يؤمرون وفي الاسراء وينزلهم
خشوعا وفي مريم وبكا وأولى
الحج ويقعد ما يشاء وثانيتها
اعادكم تفطنون وفي الفرقان
وزادهم نفورا وفي النمل
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعلنون والم السجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
وصات بسامون وعند المالكية
تعيدون وآخر التجم والانشاق
لا يسجدون والعلق آخرها فلو
سجد قبل تمام الآية ولو بصرف
لم يصح لان وثانيتها لا تدخل بتمامها
والشمور عند المالكية وهو
القول القديم للشافعية انها
احدى عشرة فلم يعدوا ثانية
الحج ولا ثلاثة المفصل الحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفصل من التحول
الى المدينة وأجيب بأنه ضعيف
وناف وغير صحيح ومثبت وفي
حديث أبي هريرة عند مسلم
سجدنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في إذا السماء انشقت

ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه بن طريق أبي معاوية عن الأعمش ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الايام العشرة وقد ظن بعض الناس ان
قوله في حديث الباب يعني أيام العشرة فمن بعض الرواة لكن ما ذكرنا من رواية
الطحاوي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب باللفظ
ما من عمل ازكى عند الله ولا أعظم اجر من خير يومه في عشر الاضحية وفي حديث جابر
في صحيحه أبي عوانة وابن حبان ما من أيام أفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جملة
الروايات المصرحة بالشرح حديث ابن عمر المذكور في الباب فظهر ان المراء بالايام في
حديث الباب عشر ذي الحجة قوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على نقرر أفضلية الجهاد
عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من سأله عن عمل
يعمل الجهاد فقال لأجدهم كافي الضاري من حديث أبي هريرة قوله الارجل هو على
حذف مضاف أى الاعمال رجح ل قوله لم يرجع بشئ من ذلك أى فيكون أفضل من
العمل في أيام العشرة وما ياله قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين ان لا يرجع بشئ
من ماله وان يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بان رزقه الله الشهادته وتعبه الزين ابن
المنذر بان قوله لم يرجع بشئ يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد انتمى قال الحافظ وهو تعقب
مردود فان قوله لم يرجع بشئ تنكرة في سياق النفي فتم ما ذكره ووقع في رواية الطحاوي
وغندو وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشئ قال والحاصل
ان نفي الرجوع بالنفي لا يستلزم اثبات الرجوع بغير نفي بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومبنى هذا الاختلاف على توجيه النفي المذكور الى القيد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتفى دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه الى القيد والمقيد
فيتمتعيان معا ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة باللفظ الامن عقر جواده واهريق
دمه وفي رواية له الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الامن عقر وجهه التراب
والحديث فيه تفضيل أيام العشر على غيرها من السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر بصيام
أفضل الايام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عند مسلم وخبر يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الاحاديث الدالة على ان غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ نيل واقرأ باسم ربك وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على ان
يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية الاثنية الحج ووص وأضاف مالك من فقط والشافعية في القديم ثانية الحج فقط وفي الجديد
هي وما في المفصل وهو قول عطاء وعن أحمد مثله في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة من وهو قول الليث وإسحق وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن مريم من الشافعية وعن أبي حنيفة مثله يمكن نفي ثانية الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع الاثنية الحج والاشيقات وقيل بإسقاطها واسقاط من أيضا وقيل بالجميع

مشرع ولكن العزائم الاعراف وسبحان وثلاث المفصل وروى عن ابن مسعود وابن عباس انهم تنزل وحهم تنزل والنجم واقرأ عن سعيد بن جبيرة له باسقاط اقرأ عن سعيد بن جبيرة له باسقاط النجم واثبات الاعراف وسبحان وعن علي ما ورد فيه الامر بالسجود هزيمة وقيل يشترع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود او اثبات عليه او الثناء على فاعله او سبق محذوف المذبح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد اشار اليه ابو محمد بن الحناش في قصيدته الاغازية انتهى (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قرأ ٢٠٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم بمكة فسجد فيها) أي في آخرها (وسجد

من معه غير شيخ) هو امية بن خلف
سماء البخاري في نفسه - سورة
النجم أو الوليد بن المغيرة أو عتبة
ابن ربيعة كما في سيرة ابن ابي حنيفة
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة
بالشك كما في تفسيره وفيه ما
نظر ذكره في الفتح أو أبو حنيفة
سعيد بن العاصي أو أبو لهب أو
المطلب بن أبي وداعة والاول
أصح (أخذ كتابا من - ص) أو
تراب ورفعته الى جبهته) وفي
سورة النجم فسجد عليه (وقال
يكفي في هذا) قال ابن مسعود
(فرايته) أي الشيخ المذكور
(بعد ذلك قتل كافرا) أي يندر
وبدا البخاري بالنجم لانها أول
سورة أنزلت فيها السجدة كما عنده
في رواية اسرايل والسابق من
اقرأ أو آتاهها وأما بقيتها فبعد
ذلك بدليل قصة أبي جهل في نهي
صلى الله عليه وآله وسلم عن
الصلاة ورواه هذا الحديث ما بين
بصري واسطى وكوفي وفيه
رواية الرجل عن زوج أمه
لان غندرا ابن امرأة شعبة
والحديث والعمدة والقول

الجمعة به المزية اجتماع امهات العبادات فيها الحج والصدقة والصيام والصلاة ولا يتأق
ذلك في غيره وعلى هذا هل تخصيص الفضل بالحاج أو يوم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال
المراد بالعمد في أيام التشريق التكبير فقط لانه ثبت انهم أكل وشرب وبغال
وثبت تحريم صومها ورواها فيها اباحة الاكل والشرب وبغال ذلك قدل على تزييفها لذلك
مع الحض على الذكر والمشروع منه فيها التكبير فقط وتعليقه الزين بان العمل انما
يقوم منه عند الاطلاق العبادات وهي لا تنافي استقامة حفظ النفس من الاكل وسائر ما
ذكر فان ذلك لا يمتنع في اليوم والليلة وقال الكرماني الحط على العمل في أيام
التشريق لا يمتنع في التكبير بل المتبادر الى الذهن منه انه المتأصل من الرمي وغيره
الذي يجتمع مع الاكل والشرب انتهى والذي يجتمع مع الاكل والشرب لكل أحد
من العبادات الزائدة على مفروضات اليوم والليلة هو الذكر لما مر به وقد فسر بالتكبير
كما قال ابن بطال وأما المناسك فتختص بالحاج ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن عمر
المذكور في الباب من الامر بالاكثر فيها من التاميل والتكبير وفي البيهقي من حديث
ابن عباس فأكثر وافيه من التاميل والتكبير ووقع من الزيادة في حديث ابن عباس
وان صيام يوم منها يعدل صيام سنة والعمل بسبع مائة ضعف ولترمذي عن أبي هريرة
يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة فيها بقيام ليلة القدر لكن استسهل
ضعيف وكذا اسناد حديث ابن عباس قوله قال ابن عباس هذا الاثر وصله عبد بن
سعيد وفيه الايام المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر وروى ابن
مردويه عن ابن عباس ان الايام المعلومات هي التي قبل يوم التروية ويوم التروية
ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق قال الحافظ واسناده صحيح ونظاهاه ادخل يوم
العید في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضا ان المعلومات يوم
التروية وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا القول تعالى اي ذكر واسم الله في أيام
معلومات على ما رزقهم من جملة الانعام فانه يشعرون المراد أيام النحر قال في الفتح وهذا
لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات بل تسمية أيام التشريق
معدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات الآية وهكذا قال
المهدي في البحر ان أيام التشريق هي الايام المعدادات اجماعا وقيل انها محبت

وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب وفيه صلى الله عليه وآله وسلم والغزالي والتفسير
وأوردوا للناس فيه أيضا (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) السجود في سورة (ص ليس من عزائم السجود) أي من
المأمور بها والعزم في الأصل عقد القلب على الشيء ثم استعمل في كل أمر محتوم وفي الاصطلاح ضد الرخصة وهي ما ثبتت على
خلاف الدليل اعذر وفي الفتح المراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعلها كصيغة الامر من لا يأنى على ان بعض المندوبات
لا كد من بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن ابي حمزة عن ابن عباس ان العزائم حج والنجم واقرأ

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحده الم أخرجه ابن أبي شيبة (وقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر القبول وتوبته وللناس في حديث ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في من وقال سجدها داود توبة رن سجدها شكرا وفي حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود باسناد صحيح على شرط البخاري خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليوما فقرأ ص فابصر بالسجود تنزلا أي تهيأنا له فلما رأنا قال انما هي توبة نبي ولكن قد استعددت ٢٠٣ للسجود فقل وسجدة فيسحب السجود لص لما ذكر وعنده البخاري في تفسير

حدود ان لانها اذا زيد عليها شيء عذ ذلك حصر أي في حصر العدد وقد وقع الخلاف في أيام التشرية فتنهى كلام أهل اللغة والنقح ان أيام التشرية ما بعد يوم النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان امكن ما ذكره من سبب تسميته بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها وقد حكى أبو عبيد ان فيه قولين أحدهما لانهم كانوا يشرعون فيها لحوم الاضاحي يقدونها ويرزونها للشمس فأتوا بها لانها كلها أيام تشرية أصلا يوم النحر صارت معها اليوم النحر قال وهذا أعجب القولين الى ان قال الحافظ وظنه أراد ما حكاه غيره ان أيام التشرية سميت بذلك لان صلاة العبد في تلك الأيام بعد ان تشرق الشمس وعن ابن الإعرابي قال سميت بذلك لان الهدايا والاضاحيا لا تضر حتى تشرق الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية اشرق ذبير كيما تغير أي ندفع للنحر قال الحافظ وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها الشهرته بل يقبخصه وهو العيد والافهم في الحقيقة تبعها في التسمية كما تبين من كلامهم ومن ذلك حديث علي عليه السلام لاجعة ولا تشرية الا في مصر جامع أخرجه أبو عبيد باسناد صحيح اليه موقوفا ومعناه لاصلاة جعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو نينة يذهب بالتشرية في هذا الى التكبير في دبر الصلاة يقول لا تكبير الا على أهل الامصار قال وهذا لم نجد أحدا يعرفه ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشرية فليده أي قبل صلاة العيد رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله نفقات وهذا كما يدل على ان يوم العيد من أيام التشرية بقوله وكان ابن عمر وأبو هريرة لم قال الحافظ لم أره موصولا وقد ذكره البيهقي معناه عنهما ما ذكرنا البغوي قوله وكان عمر الخ وصاد سعيد بن منصور وأبو عبيد ودوقه ترجع بتثقل الجيم أي تضطرب وتتعرج وهي مبالغة في اجتماع ورفع الاصوات وقد ورد فعل تكبير التشرية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي والدارقطني انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة الى العصر آخر أيام التشريق وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يحتج به عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى مختلفة أخرجهما الدارقطني مدارها على عبد الرحمن المذكور واختلف فيها في شيخ جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سورة من من طريق مجاهد قال سألت ابن عباس من أين سجدت فقال أو ما تقرأ أو من ذرية داود سليمان أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده في هذا انه استقبط مشروعية السجود فيها من الآية وفي حديث أبي باب انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تعارض بينهما لاحتمال ان يكون استقاده من الطريقين وزاد في احاديث الانبياء من طريق مجاهد أيضا فقال ابن عباس نبيكم من أمران يقتدي بهم فاستقبط منه وجه سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها من الآية والمعنى اذا كان نبيكم مأمورا بالاعتقاد بهم فأتوا أولى وانما أمره بالاعتقاد بهم ليدتكم لجمع فضائلهم الجيلة وخصائهم الجيدة وهي نعمة ليس وراءها نعمة فيجب عليه الشكر لذلك قال في الفتح وسبب ذلك كون السجدة التي في ص انما وردت بلفظ الركوع فلولاً التوقيف ما ظهر ان فيها

سجدة وفي الحديث التعبد والعنونة والقول وأخرجه أيضا في احاديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والناس في التفسير (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنهم) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالانجم تقدم قريمان رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية ومعه المسلمون والمشركون أي الحاضر منهم لما هموا ذكرا طواغيتهم اللات والعزى ومنه الثلاثة الاخرى لما قيل مما لا يصح انه أنشأ على آلهتهم وكيف يتصور ذلك وقد أدخل همزة التكرار على الاستقبال بعد الغافي قوله في السورة أقرأ أي المستدعية لانكار فعل الشرك والمعنى أتجعلون هؤلاء أي اللات والعزى ومنه

شركا فاختبروني بأيمانهم هؤلاء ان كانت آلهة وماهى الاسماء سمعوا بها مجرد الهوى لاعتجبه انزل الله بهم قال القسطلاني
 وفي كفاي المواهب اللدنية من ذلك ما يكتفى ويشئ (و) كذا سجده معه صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والانس) هو من باب
 الاجمال بعد التفصيل كافي قوله تعالى تلك عشرة كاملة قاله الكرماني وزاد صاحب الامع الصبيح وتفصيل بعد اجمال
 لان كلام من المسلمين والمشر كين شامل للانس والجن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم امام شافعية له وامام ابواسطة لانه لم ٢٠٤ يحضر القصة لصغره وايضا فهو من الامور التي لا يطلع عليها الانسان

وعبار قال وهو صحيح وصح من فعل عمرو على وابن عباس وابن مسعود وأخرج
 الدارقطني عن عثمان انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من أيام
 التشريق وأخرج أيضا هو والبيهقي عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا يعلان ذلك
 وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبه وأخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
 انهما كانا يكبران ثلاثا ثلاثا بسندين ضعيفين وقال ابن عبد البر في الاستذكار صح عن
 عمرو على وابن مسعود انهم كانوا يكبرون ثلاثا ثلاثا كبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر وقد
 حكى في البحر الاجماع على مشروعية تكبير التشريق الا عن الشعبي قال ولا وجه له وقد
 اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعروة والثوري وأحمد بن حنبل
 وأبي يوسف ومحمد وأحد أقوال الشافعي ان محله عقب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
 أيام التشريق وقال عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
 أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
 النحر الى فجر الخامس وقال أبو حنيفة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهرى
 وسعيد بن جبير من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
 في مواضع فتنهم من خص التكبير على اعقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالمكذوبات
 دون التوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالمرقة دون
 المتضعة وبالمتعيم دون المسافر وساكن المصدرون القرية قال وللعلماء أيضا اختلاف في
 ابتدائه وانتهائه فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
 يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل الى عصره وقبل الى
 ظهر ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشريق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
 حكي هذه الأقوال كلها لنزوى الا الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
 ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واضح
 ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى
 أخرجهما ابن المنذر وغيره وأما صفة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
 بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر فاصح ما أخرجه عبد الرزاق
 بسند صحيح عن مجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه القرطبي في كتاب العيدين من طريق

الابتوقيف وتجوز انه كثر له
 عن ذلك بعيد لانه لم يحضرها
 قطعا انتهى عن زيد بن ثابت
 رضى الله عنه أنه قرأ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والنجم
 فلم يسجد فيها لبيان الجواز لانه
 لو كان واجبا لامره بالسجود قال
 الحافظ وهذا راجح الاحتمالات
 وبه جزم الشافعي وقد روي البزار
 والدارقطني باسناد رجاله ثقات
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سجد في سورة
 النجم ومجدد فاعلمه وعند ابن
 مردويه في التفسير عن أبي سلمة
 ابن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة
 يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال
 انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسجد فيها وأبو هريرة انما
 أسلم بالمدينة وأما قول ابن القصار
 ان الامر بالسجود في النجم
 ينصرف الى الصلاة فردود فعله
 ورواه هذا الحديث مدنيون
 الشيخ البخاري وفيه الحديث
 والاخبار والعنفة والسؤال
 وأخرجه البخاري في حدود
 القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

داود والترمذي وقال حسن صحيح والشافعي (عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قرأ اذا السماء انشقت فسجد
 بها فقبل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لولم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أحجد) قال
 في الفتح وعلى التنازل فيمكن ان يمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة أمار كها مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى ان أبا
 سلمة وأبا رافع لم ينافيا بأمره بعبادة ان أعلمهما بالسنة في هذه المسئلة ولا احتجاء عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
 وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده (عن ابن عمر رضى الله عنهما قبل كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجدون سجدة (حتى ما يجدا أحدا) أي بعضنا (موضع جهته) أكثر الساجدين مضيق المسكن وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن الخطاب رضي الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه أي ولو بغبرائه مع أن الأمر فيه يبرأ له في المطلب ولا يدين مكانه مع القسوة على رعاية هيئة الساجدين أن يكونوا على مرتفع والمسجد عليه في منخفض وبه قال أحد الكوفيين وقال مالك يمسك فإذا رزقوا سجدوا وإذا قلنا يجوز أن السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة وذلك فرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) • أي

تقصير الفرض الرباعي إلى ركعتين في كل سفر طويل مباح طاعة كان كفر الحج أو غيرها ولو مكرها كفر تجارة تخفيفا على المسافر لما يلحقه من تعب السفر والأصل فيه قوله تعالى وإذا

ضربتم في الأرض قال يعلى بن أمية قاتلهم مرثا قال الله تعالى إن خفتهم وقد آمن الناس فقال عبيد بن عمير ما عجب منه فسألت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فأنزلوا صدقته رواه مسلم فلا قصر في الصبح والمغرب ونقل

ابن المنذر وغيره الإجماع عليه ولا في سفر معصية خلافا لابي حنيفة والثوري حيث أجازاه في كل سفر روى شرح المسند

لابن الأثير كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة وفي تفسير الثعلبي قال ابن عباس

أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بمسكان في غزوة الخندق (عن

ابن عباس رضي الله عنهما قال

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أي في فتح مكة (تسعة عشر) أي يوم أبي لهزة زاد في الغزاة عن حاصم وحده بمكة وكذا

رواه ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود ومن هذا الوجه باللفظ سبعة عشر وله أيضا من حديث عمران بن حصيص غزوت مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين قال في المجموع في سند من لا يمتنع به

ليكن وجه الساقى على حديث ابن عباس تسعة عشر ولا يروى أيضا عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعتها الثوري في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لأن روايتها ناقصة ولم يقردها ابن أبي عمير

يزيد بن أبي الزناد هم وهو قول الساقى وزاد الله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويبدأ باله لا الله وحده لا شريك له الخ وقيل يكبر ثنتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر وقيل الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وبه قال أحمد وإسحاق وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصلها انتهى كلام الفتح وقد استحسن البعض زيادات في تكبير التشريق لم ترا عن السلف وقد استوفى ذلك الإمام المهدي في البحر والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الدلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام كما يدل على ذلك الآثار المذكورة

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب الأنواع المروية في صحتها) •

(عن صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع أن

الطائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالبقية معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا

لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجبت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت

من صلاته فأتوا لأنفسهم فصلى بهم رواه الجماعة إلا ابن ماجه وفي رواية للجماعة عن

صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة هذه الصفة

قوله عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل هو سهل بن أبي حمزة كما وقع في الرواية

الأخرى وقد أخرج البيهقي وابن مندة في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن أن يكون هو الميم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة

بجذاتي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمعاً من غطفان فتواقفوا ولم يكن بينهم قتال

وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وصليت ذات الرقاع لأنها

نقبت أقدامهم فلقوا على أرجلهم الخرق وقيل أن ذلك المهل الذي غزوا إليه حجارة

مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صلات صلاة الخوف أن

يصل الإمام في الثانية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويذهبوا

فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينتظر

حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويصل بهم وقد حكى في البصران هذه الصفة لصلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أي يوم أبي لهزة زاد في الغزاة عن حاصم وحده بمكة وكذا

رواه ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود ومن هذا الوجه باللفظ سبعة عشر وله أيضا من حديث عمران بن حصيص غزوت مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين قال في المجموع في سند من لا يمتنع به

ليكن وجه الساقى على حديث ابن عباس تسعة عشر ولا يروى أيضا عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعتها الثوري في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لأن روايتها ناقصة ولم يقردها ابن أبي عمير

قد أخرجهما النسائي من زوايه عن ابن مالك عن عبيد الله كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليعمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة بخلاف ما يروي الدخول والخروج فذكر أنهما عشرة انتهى واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشرة أرجح الروايات وبهذا أخذنا عن ابن وهب ورجحها أيضا لأنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوي تسعة عشرة يروي الدخول والخروج وراوي تسعة عشرة يعدلها وراوي ثمانية عشرة يعدلها وهذا الجمع يشكل

على قولهم يقتصر ثمانية عشر غير يروي الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد ويحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث هجران بن حصين يمكن محله عنده فيمن لم يجمع الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فإن أجمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أم على خلاف بين أصحابه في دخول يروي الدخول والخروج فيها أولا وحينئذ حديث أنس الذي يليه (يقصر) الصلاة الرباعية لأنه كان مترددا متى تم إليه فسراغ حاجته وهو أن يجلس حرب هو أن ارتحل ويقصر بضم الهماد وضبطها المنذرى بضم الباء وتشديد الصاد من التقهيرة فخص إذا ما فرنا) فاقنا (تسعة عشر) يوما (يقصرنا) الصلاة الرباعية وذلك عند توقع الحاجة يوما فيوما (وان زدنا) في الإقامة على تسعة عشر يوما (اتمنا) الصلاة

قال بها على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى ومسلم بن أبي حنيفة والهادي والظاهر والمؤيد بالله وأبو العباس قال النووي ومها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتي والحق الذي لا محيص عنه أنها جائزة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لا لم في هذا الباب حديثنا الأصح فلا وجه للاختلاف فيه ما صح دون بعض الأقسام لأن الاختلاف بأحداهما فقط فحكم محض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في تسعة عشرة مواضع وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجها كما أجازه وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ينصرف في كل ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحرمان فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى وسر داين المنذر في صفتها ثمانية أوجه ومكذا ابن حبان وزاد ناسا وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجها وبينها في جزم مفرد وقال ابن العربي جاهلها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقديمتها العرفاء في شرح الترمذي وزاد وجهها آخر فصارت سبعة عشر وجها وقال في الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يكملها واختلاف الرواة في قصة جعلها ثلاث وجها فصارت سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعتقد وقال ابن العربي أيضا صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وعشرين مرة وقال أحمد بن حنبل في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرعاض ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا رجحه الشافعي ولم يختار حتى شيئا على نفيه قال طبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأبايوسف والمزني فقال لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقولهما الحسن بن زياد واللواؤى من أصحابه وأبراهيم بن عليه كافي الفتح واستدلوا بجملة قولهم قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير

بين أربعة قال في الفتح ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لمنا الاتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بين من شيان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولفظه إذا ما فرنا فاقنا في موضع تسعة عشر ويؤيد صدر الحديث وهو قوله أقام وللترمذي من وجه آخر عن عاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعين انتهى وفي الله رواية في وإذا أقام ببلد مترددا قصر إلى عشرين يوما انتهى أي ثم يتم لأن من حطره بدار إقامة فقد ذهب منه حكم السفر وفارقه المشقة فلو أن الشارع سمى من أقام بذلك مسافرا فقال أقموا أهل مكة فاقموا هم مسافرا كان حكمهم السفر فابتلاه فالواجب الاقتصار في القصر على

المقدار الذي سوفه الشارع وما زاد عليه فلم يفرحكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لا مسافر وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتبولك عشرين ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن خبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب عليه أن يقتصر على هذا المقدار ويتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة ولله ذوالخبر ابن عباس رضي الله عنهما ما أفقهه وما أفهمه لأمه قاصدا للشرعية ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الحقيقي والنظر المبني على تحقيقه ولو قال له جابر أقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٢٠٧ ولم يتبولك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بوجوب ذلك قال وفي المسئلة

بينهم بئس ذلك لكونه أخرج من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنير الشرح إذا خرج من جرح التعليم لا يكون له منهوم كالخوف في قوله تعالى أن تقصر وامن الصلاة ان خنتهم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لانه في صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس اغماضوا ما معه صلى الله عليه وآله وسلم انزل الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشئ انتهى وأيضا الأصل تساوي الأمانة في الأحكام المشروعة فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم الأبدان وأما ما احتج عليهم الجمهور بأجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فخرج من ذلك ابن الماجشون والهادوية وأجازوه الباقرين احتج الأولون بقوله تعالى إذا حضر بهم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ورد بجماعة في أبواب صلاة المسافرين واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها إلا في ستر ورد بان اعتبار السفر وصف طردى ابن بشرط ولا سبب والالزم أن لا يصلي إلا عند الخوف من العدو والكافر وأما الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها يوم الخندق وفات عليه العصران وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لكانت عليها فيجيب عنه بأن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا في باب الترتيب في قضاء النوائت • (نوع آخر) • (عن ابن عمر رضي الله عنه قال

صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة متفق عليه) الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى قاعمة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة التي صلات معهما ركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة

وأصحابه لصح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام - وإلانه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر يعني ومن ثم قال الشافعي أن المسافر إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام وقال أحمد أحادي وعشرين ليلة واختلاف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها في الفتح وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما والأولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن معنى وعرفة ليسا من مكة أما عرفة فلا لأنها خارج الحرم فليست

مَنْ مَكَّةَ قَطْعًا وَأَمَّا فِي فَنَهِهَا اخْتِمَالُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْتَمِنُ مَكَّةَ إِلَّا أَنْ قُلْنَا أَنَّ مَكَّةَ يَنْشَعِلُ بِجَمِيعِ الْحَرَمِ قَالَ أَحَدُهُ
ابْنُ خُبَيْلٍ لَيْسَ لِحَدِيثِ أَنَسٍ وَجْهٌ إِلَّا أَنَّهُ حَسِبَ أَيَّامَ أَقَامَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ خَرَجَ
مِنْهَا لِأَوْجَهِ لَهَا الْأَهْذَاوُ قَالَ الْمُبَاطِرِيُّ أَطْلُقْ عَلَى ذَلِكَ أَقَامَتَهُ بِمَكَّةَ لِأَنَّ هَذِهِ مَوَاضِعُ التَّسَلُّكِ وَهِيَ فِي حَكْمِ التَّابِعِ لِمَكَّةَ لِأَنَّهَا
الْمَقْصُودَةُ بِالْإِصْلَاحِ لَا يَتَجَسَّوْهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَزَعَمَ الطَّعَالِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَنَّ الْمَسَافِرَ يَصَلُّونَ بِرَبْعَةٍ
أَقَامَتَهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مَقِيمًا وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ نَحْوُ ٢٠٨ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَرْبَعَةُ

كَاهِمٌ بِصَرِيحٍ وَفِيهِ التَّحْدِيثُ
وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ وَأَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي الْمَغَازِي وَمُسْلِمٌ
فِي الصَّلَاةِ وَصَحَّحَهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ فِيهِ أَوْ فِي الْحَجِّ (عَنْ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مَا قَالَ صَابِتٌ
مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
(وَسَلَّمَ) بَعَثَ (أَيَّ وَغَيْرِهِ) كَمَا فِي مُسْلِمٍ
الرَّبَاعِيَّةِ (رَكْعَتَيْنِ) لِلْمَسْفِرِ
(و) كَذَا مَعَ (أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (مَدْرَأَ
مِنْ أَمَارَتِهِ) أَيْ مِنْ أَوَّلِ خِلَافَتِهِ
وَكَانَتْ مَدَّتُهُمَا عِشْرِينَ سَنَةً أَوْ سِتِّينَ
سَنَةً (ثُمَّ أَتَاهَا) بَعْدَ ذَلِكَ وَعِنْدَ
مُسْلِمٍ ثُمَّ أَنَّ عُمَرَ صَلَّى أَرْبَعًا
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ
صَلَّى أَرْبَعًا وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ
صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ
لِأَنَّ الْإِتِمَامَ وَالْقَصْرَ جَائِزَانِ
وَرَأَى تَرْجِيحَ طَرَفِ الْإِتِمَامِ لِمَا
فِيهِ مِنَ الشَّقَّةِ أَمَّا فِي وَاحْتِفِ
السُّلُفِ فِي الْمَقِيمِ بِمَكَّةَ فَلْيَقْصُرْ
أَوْ يَتِمَّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ جَائِزٌ
لِلْمَسْفِرِ أَوَّلًا لِلتَّسَلُّكِ وَاخْتَارَ الثَّانِي
جَاءَتْ حَقِّي أَهْلُ مَكَّةَ وَعَرَفَتْ

رَكْعَةً أَيْ مَعَهُمْ أَوْ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَتَوْا عَلَى التَّعَاقُبِ قَالَ وَهُوَ الرَّابِعُ مِنْ
حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْأَوَّلُ يَسْتَلْزِمُ تَضْيِيقَ الْحِرَاسَةِ الْمَطْلُوبَةِ وَافْرَادَ الْإِمَامَ وَحْدَهُ وَبَرَجَهُ
مَازَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَفْظُهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَقَامَ هُوَ لَا أَيْ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ
فَصَلُّوا لِنَفْسِهِمْ رَكْعَةً ثُمَّ سَلُّوا ثُمَّ ذَهَبُوا وَارْجِعْ أُولَئِكَ إِلَى مَقَامِهِمْ فَصَلُّوا لِنَفْسِهِمْ رَكْعَةً
ثُمَّ سَلُّوا قَالَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَّةَ وَالَّتِي بَيْنَ رَكْعَتَيْهَا ثُمَّ أَتَتْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى
بَعْدَهَا قَالَ الزُّوَيْدِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَخَذَ الْأَوَّلُ وَاشْتَبَهَ بِالْمَالِكِيِّ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ
الشَّافِعِيِّ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَبِهِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ أَخَذَ الْخُتْمِيَّةَ وَحَكَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ فِي الْبَحْرِ عَنْ
مُحَمَّدٍ وَاحِدٍ مِنَ الرَّاوِيَيْنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ طَائِفَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ اسْتِثْوَاءُ
الْفَرِيقَيْنِ فِي الْعِدَّةِ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الَّتِي تَحْرُسُ فَتَحْصِلُ الشُّعْرَةُ بِهَا فِي ذَلِكَ قَالَ
فِي الْفَتْحِ وَالطَّائِفَةُ تَطْلُقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَتَّى عَلَى الْوَاحِدِ فَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَوَقَعَ لَهُمْ
الْخَوْفُ جَازِلًا حُدِّثَ أَنَّ يَصَلِّي بِوَاحِدٍ وَيَحْرُسُ وَاحِدٌ ثُمَّ يَصَلِّي الْآخَرُ وَهُوَ أَقَلُّ مَا يَتَوَصَّرُ
فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ بِجَمَاعَةٍ أَنْتَهَى وَقَدْ رَجَعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ الْوَارِدَةَ فِي حَدِيثِ
ابْنِ عُمَرَ عَلَى غَيْرِهَا لِقُوَّةِ الْإِسْنَادِ وَمَوَاقِفُ الْأَصُولِ فِي أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَتِمُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ سَلَامِ
إِمَامِهِ * (نَوْعٌ آخَرُ) * (عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَصَفَّاهُمْ بَيْنَ خُفِّهِ وَالْعِدْقِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فَكَبَّرْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعًا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ
وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ وَقَامَ الصَّفِّ الْآخَرُ فِي نَحْرِ الْعِدْوِ
فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفِّ
الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ وَنَاحَرَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمَ ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وَرَكَعًا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ
بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكُوعِ الْأُولَى وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ
فِي نَحْرِ الْعِدْوِ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ
انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ قَبْلَ جَسَدِ الْإِمَامِ ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وَسَلَّمْنَا
جَمِيعًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ هَذِهِ

وَمِنْ دَلِيلِ السُّنَّةِ وَتَعَقُّبِهِ الطَّعَالِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَصُومُونَ وَلَا قَاتِلَ بِذَلِكَ وَقَالَ الصَّحَّاحُ

بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ لَوْ لَاحَظَ أَهْلُ مَكَّةَ الْقَصْرَ لَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ أَلَيْسَ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَكَّةَ الْقَصْرِ
قُدْرَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ قَصَرُوا لِلتَّسَلُّكِ وَأَجِيبُ بَانَ التِّرْمِذِيُّ رَوَى حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي
بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ لِبَنِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ أَتَعْلَمُونَ مَا قَوْمُكُمْ وَكَانَ تَرْكُ أَعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ بَعْدَ اسْتِغْنَائِهِمْ بِمَكَّةَ وَأَجِيبُ بَانَ الْحَدِيثُ مِنْ
رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَلَوْ صَحَّ فَالْقَصْرُ كَانَ فِي الْفَتْحِ وَفَقْدَهُ مَعْنَى فِي رَجَاءِ الْيُودَاعِ فَكَانَ لَا يَدِينُ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ لِبَعْدِ

العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا تضر فيها وهو من محال الخلاف (عن حارث بن وهب) الخزازي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضي الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم آمن ما كان بمنار كعتين) يعني صلى بنا والحال أنما كثرنا كونا في سائر الاوقات أمانا من غير خوف والامن ضد الخوف واسناده الى الاوقات مجاز ومنها بكسر الميم يذ كرو يؤث فان قصد الموضوع فذ كرو يكتب بالالف وينصرف وان قصد البقعة فؤث ولا ينصرف ويكتب بالياء والمختار نذ كبير ومعه من الماسي في نفسه ٢٠٩ أي يراق من الدماء والحديث دليل على جواز القصر في السفر من غير خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتم على الاختصاص لان ما في الحديث رخصة وما في الآية عزيمه يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند من لم صدقة تصدق الله بها عليكم قال في الفتح وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف والذي قال ذلك غلط بقوله تعالى المذكور ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فتقبل ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخرج الغالب وقيل هو من الاشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لم يروا مسلم من طريق يعلى بن أمية وله حجة انه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقل انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في العصابة قهوا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها

الصفة من حديث أبي عبيد الله الزرقى وقال فصل لا هار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بهسفان ومرة بارض بنى سليم) الحديث الثاني رجال اسناده عن أبي داود والنسائي رجال الصحيح وفي الحديثين ان صلاة الطائفة بين مع الامام جميعا واشتراكهم في الحراسة ومتابعة في جميع أركان الصلاة الا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الاخرى حتى تفرغ الطائفة الاولى ثم تسجدوا واذا فرغوا من الركعة الاولى تقدمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأخرت المتقدمة قال النووي وهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عندنا شافعي تقدم الصف الثاني وتأخر الاول كما في رواية جابر ويجوز بقاؤهم على حالهما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بهسفان أشار البخاري الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بذات الرقاع كما سيأتي ويجمع بتعدد الواقعة وحضور جابر في الجميع (نوع آخر) (عن جابر رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان متفق عليه ولا شافعي والنسائي عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بأخرين ركعتين ثم سلم وعن الحسن عن أبي بكر رضي الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصلى ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان رواقا واحد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان بن أبي بكر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والطحاكم والدارقطني وأما ابن القطن فبان أن بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بعدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون مرسل

٢٧ نيل في الخوف خاصة ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والانباء والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في الحج ومسلم في الصلاة وأبو داود في الحج وكذلك الترمذي والنسائي (عن ابن مسعود رضي الله عنه لما قيل له صلى عثمان بن عفان رضي الله عنه) (بمنار أربع ركعات استرجع) أي قال الله وقاله راجعون لما رأى من تفويت عثمان لفصله القصر لا يكون الاتمام لا يجوز (ثم قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكتوبة (بمنار كعتين وصليت مع أبي بكر) الحديث (رضي الله عنه بمنار كعتين وصليت مع عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه

بما ركعتين) زاد الثوري عن الاعمش ثم تفرقت بكم الطارق أخرجه المصنف في الحج من طريقه (فليت حطى) أى نصيبى
(من أربع ركعات ركعتان قبلتان) وفيه تعريض بعثمان أى ليشتم صلى ركعتين بذل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبه وهو ظاهر لكرهه مخالفتهم لا يقال ان ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ووافقهم
القاضي اسمعيل من المالكية وهى رواية عن مالك وعن احمد والامام استرجع ولا انكر لانا نقول قوله ليت الخ يرد ذلك لان
مالا يجزئ لاحظه فيه لانه فاسد ولولا ٢١٠ جواز الاعمال لم يتابع هو والملائم العصاة عثمان عليه وبؤيده ما روى ابو

داود ان ابن مسعود صلى اربعاً
فقبل له عبت على عمه ان ثم
صليت اربعاً فقال الخلاف شر
اذ لو كان بدعة لكان مخالفتهم
خيروا صلاحاً وفي رواية لا يبيح
ان لا كره الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واحتج الشافعى على
عدم الوجوب بأن المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعاً
باتفاقهم ولو كان فرضه القصر لم
يأثم مسافر بيقيم وقال الطحاوى
لما كان الفرض لا بد من هو عليه
ان يأتي به ولا يتخير في الاتيان
بعضه وكان التخيير مختصاً
بالتطوع دل على ان المصلى
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال بان اوجبه
واجبا يتخير بين الاثنين بجميعه
أربعة وهو الاقامة بمعنى انتهى
ونقل الداودى عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضاً وفيه
نظر لما ذكرته ولو كان كذلك لما
تعمد بترك الفرض حيث صلى
اربعا وقال ان الخلاف شر

صلى وحديث جابر وأبي بكر يدلان على ان من صفات صلاة الخوف أن يصلى الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا في ركعتين ومتمم في ركعتين قال النووي وبهذا
قال الشافعى وحكمه عن الحسن البصرى وادعى الطحاوى انه منسوخ ولا تقبل دعواه
اذ لا دليل لنسخه انتهى وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدى في البحر فقال
قلنا منسوخ أوفى الحضر انتهى والحامل له وللطحاوى على ذلك انه ما لا يقولان بصفة
صلاة المفترض خلاف المنقل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات واقوم ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح (نوع آخر) (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة تبوك فقام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكبر فكبروا جميعاً الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي عليه والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقابلوهم واقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فلم يسلوا جميعاً فكان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه احمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسناده احمد بن اسحق وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالتحديث وقد عمن ههنا والحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعاً ثم يقوم احدى الطائفتين بإزاء العدو
وتصلى معه احدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيقومون في وجه العدو ثم تأتى الطائفة
الأخرى فتصلى لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلى بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتى
الطائفة الثالثة في وجه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعد ثم يصلى الامام

ويظهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عند افضلاته عند الجمهور صحيحة وحسب الحنفية فاسد تمام يكن ويسلون
جائس للشهد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الاعمال بالامة الصحيحة في اول كتاب الصلاة فارجع اليه ان
أردنه ورواه هذا الحديث ما بين يمنى وبصرى وكوفي وفيه التعديت والنعنة والسماع والقول وأخرجه أيضاً الحج ومسلم
في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعمل
لامراً ممن باله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحكم بهم كل امرأة مسلمة أو

وليس التام فيه لامة كازعم
ابن الملقن تبعاً لمغلطاي قال
في النسخ استدل به على عدم جواز
السفر للامة بلا محرم وهو اجماع
في غير الحج والعمرة والخروج
من دار الشرك اه واستشكل
قوله في بعض طرق الحديث
فوق ثلاثة أيام حيث دل على
عدم جواز سفرها وحدها فوق
ثلاثة وفي هذا الحديث على عدم
جواز ثلاثة وفي حديث آخر
على عدم جواز يومين ففهوم
كل واحد يتأني الآخر والجواب
أن مفهوم العدة لا اعتبار به
قاله **العلامة** رمانى واختلاف
الاحاديث لاختلاف جواب
الاثنتين **ع** عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهم ما قال رأيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أجعله السيف في السفر قيد
بمخرج به ما اذا أجعله السيف في
الحضر كأن كان خارج البلد
في بستان مثلاً (يؤخر المغرب)
أي صلاة المغرب (حتى يجمع
بينها وبين العشاء) جمع تأخير
وهو الأفضل لاسأئروا للمستمل
عن يدل يؤخر أي يدخل في العفة

وللاربعة بقيم من الإقامة (فصلها ثلاثا) أى فصل صلاة المغرب ثلاث ركعات فلا يدخل القصر فيها وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع كالأمر وأما جواب أى الخطابين فدحية للملك الكامل حين سألته عن حكمها يجوز قصرهما إلى ركعتين فباطل كالحديث الذى رواه فيه بل قيل الله واضعه والاختلاف وقد روى مع غزاة عليه وكثرة حفظه بالجماعة في النقل وذكر أشياء لا حقيقة لها كذا في القسطالانى (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فبصلها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أى لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء) حتى يقوم من جوف الليل) وانما يخص ابن عمر صلاة

المغرب والعشاء بالذكي لوقوع الجمع بينهما واسـ تدل البخاري به على عدم القصر في صلاة المغرب كالحضر لانها وتر العشاء وانما لما كانت عقب آخر النهار ونصب الى تهيئتها عقب المغرب أطلق عليها وتر النهار اقربها منسـ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكع في غير القبلة) وهذا بقاؤنا في الدابة والراحلة والدابة أعم وفي المغازي ان ذلك كان في غزوة انمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهـ م ٢١٢ (عن أنس رضي الله عنه انه صلى على حمار ووجهه عن يسار القبلة) وفي الموطأ

عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير أن يضع وجهه على شيء (ف قيل له نه لي لغیر القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فعله) أي ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة والاول أولى (لم أفعله) وهل يؤخذ منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمار فيه احتمال وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس باسناد حسن أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب الى خيبر ولمسلم عن ابن عمر نحوه وهذا يريح الاحتمال الذي أشار اليه البخاري في الترجمة بقوله صلاة التطوع على الحمار وفي الحديث ان من صلى على موضع فيه نجاسة لا يضرها شيء منه ان صلاته صحيحة لان الدابة لا تخلو عن نجاسة ولو على منقذها وفيه الرجوع الى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع الى أقواله

ورجال اسـ ناده رجال الصبح وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان يشهد الجميع حديث ابن عباس المذكور وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار باسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أي وجهه كان وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة لكل طائفة قال في الفتح والاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري وسحق ومن تبعهم ما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد بشدة الخوف وقال الجمهور قصر الخوف قصره بشدة لا قصر عددا وتأولوا هذه الأحاديث بأن المراد بها ركعة مع الإمام وليس فيها في الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس الثاني وفي الخوف ركعة وأما تأويلهم قوله ولم يقضوا والمراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الا من قبه بعد جدا (رفائدة) وقع لم يقضوا بيان المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الا من قبه بعد جدا (رفائدة) وقع الاجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الاولى أن يصلي الإمام بالطائفة الاولى فقط وبالنافية واحدة أو العكس فذهب الى الاول أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد أقواله والقائمة الى الثاني الناصر والشافعي في أحد أقواله قال في الفتح لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انهمى وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف ايلة الهرير انتهى وروى أنه صلى بالطائفة الاولى ركعة وبالنافية ركعتين قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف ايلة الهرير بركاء صالح ابن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمت رواية صالح وروى في البحر بن علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الاولى ركعتين قال وهو توقيف واحتج لاهل القول الثاني بقوله على وأجاب عنه بأن الرواية الاولى أرفع وحكي عن الشافعي التخيير قال وفي الأفضل وجهان أحدهما ركعتان بالاولى واستدل به بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت

• (باب الصلاة في شدة الخوف بالاياء وهل يجوز تأخيرها أم لا) •

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

فان من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقي المسافر وسؤال التلخيص عن مستند فعله والجواب بالدليل وفيه فان التلطف بالسؤال والعمل بالاشارة بقوله في أصل الحديث من ذ الجانب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أراه يسجد في السقر) أي يصلي الرواتب التي قبل القرائن وبعدها (وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة) أي قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقصدوا به وذلك يستفاد من قوله في الرواية الثانية فكان لا يزيد في السفر على ركعتين قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ يحتمل ان يريد به لا يزيد في عدد الركعات في الفرض فيكون كتابه عن نفي الانعام

أو المراد به الاخبار عن المداومة على القصر ويحتمل ان يريد لا يزيد تنقلا ويمكن ان يريد ما هو أعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويبدل على الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقطعه بصحة ابن عمر في طريق مكة يهلى انا الظاهر
 ركنين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جامع له وجلسنا معه فحانت منه الثالثة فرأى ناسا قاما فقال ما يمنع هؤلاء من ان
 يسبحون قال لو كنت مسجلا لعمت فذكر الرفوع كما ساقه المصنف وفيه حديث أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا لا يزيدون في
 السفر على ركعتين أى لا تنلا ولا غيره ففيه انه فهم من القصر التحفيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصل الرتبة ولا يتم ورواة هذا

الحديث ما بين كوفي ومصري

ومدني وأخرجه البخاري أيضا

في هذا الباب ومسلم في الصلاة

وكذا أبو داود وابن ماجه (عن

عاصم بن ربيعة) العنزي (رضي

الله عنه انه رأى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم صلى المسجدة)

النافلة (بالليل في السفر على

ظهر راحلته حيث توجهت به)

يومئ برأسه الى الركوع

والسجود وهو أخفض وهذا

لا ينافي ما مر انه لم يسبح اذ معناه

لم أراه يصلي النافلة على الارض

في السفر لانه روى انه صلى الله

عليه وآله وسلم كان يقوم جوف

الليل في السفر ويتعبد فيه فقير

ابن عمر رآه فيقدم المنيث على

النائي ويحتمل انه تركه صلى الله

عليه وآله وسلم لبيان التحفيف

في نفل السفر قال في الفتح وما

جمعناه به تبع البخاري أظهر فيما

يظهر والذي جمع به تبع البخاري

عند قول البخاري باب من تطوع

في السفر عقب المكتوبة

قال الحافظ هذا يشعر بأن نفي

التطوع في السفر محمول على

ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوفا أشد من ذلك فرجالا وركبا رواه ابن ماجه وعن عبد الله بن أنيس رضي
 الله عنه قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو
 عشرين فرات فقال اذهب فاقبله قال فرأيتهم وقد حضرت صلاة العصر فقلت اني لاخاف
 ان يكون بيني وبينهم ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا صلي أومئ اياما نحو فلما دنوت
 منهم قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك
 فقال اني لفي ذلك فشببت معه ساعة حتى اذا أمكنني علونه بسمني حتى يرد رواه أحمد وأبو
 داود) حديث ابن عمر هو في البخاري في نفسه يسورة البقرة بلقط فان كان خوف أشد من
 ذلك صلوا ركلا قداما على أقدامهم أو ركبا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال مالك
 قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلاشك ورواه
 البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر جزمنا قال النووي في شرح المذهب
 هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للاية وحديث عبد الله بن أنيس سكت
 عنه أبو داود والمنذري وحسن اسناده الحافظ في الفتح والحديثان استدل به ما على
 جواز الصلاة عند شدة الخوف بالايما والله كنهه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث
 عبد الله بن أنيس الاعلى فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقره على ذلك والا فهو
 فعل صحابي لا حجة فيه قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه العلم يقول ان المطلوب يصلي على
 دابته يومئ اياما رآن كان ما بالانزل فصلى بالارض قال الشافعي الا أن ينقطع عن أصحابه
 فيضاف عودا المطلوب عليه فيجزئه ذلك وعرف به هذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف
 المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لنعقة السبب المقتضي لها
 وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو وقال في الفتح
 وماتله ابن المنذر متعقب بكلام الاوزاعي فانه قد شدة الخوف ولم يستثن طالبان
 مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحق الفزاري في كتاب السنن له عن
 الاوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان نزلوا الارض فوات العدو صلوا حيث وجهوا
 على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف الى الخوف المذكور في الآية فنقده

ما قبلها ولا ما لا يتعلق به من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والصلى وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعد هان التطوع
 قبلها لا يظن انه منها لانه يتفصل عنها بالاقامة وانتظاره الامام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعده فانه في الغالب يتصل بها فقد
 يظن انه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر)
 جمع تأخير (اذا كان على ظهر سير) أى حال كونه يسير وفيه جناس التعريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب
 والعشاء) أو رد البخاري هنا لانه أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما اذا جد السير وحديث ابن عباس وهو مقيد بما اذا

كان سائر أرواح حديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المخيف قد ورد من أفراد
فكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا وسواء كان سيرا مجدا أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال
بالإطلاق كثيرون من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشباههم وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا
الأبهرقة ومن دأبه وهو قول الحسن والحسين وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري أن الصحابين خالفوا شيعته ما ورد
عليه السروجي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بمذهبه وأجابوا على ما ورد من الأخبار في ذلك أن الذي وقع جمع

صوري وهو أنه آخر المقرب
مثلا إلى آخر وقتها وبجل المشاء
في أول وقتها وتعقبه الخطابي
وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان
على ما ذكره كان أعظم
ضيقا من الاتيان بكل صلاة
في وقتها لأن أوائل الاوقات
وأواخرها مما لا يدركه أكثر
الخاصة فضلا عن العامة ومن
الدليل على أن الجمع للرخصة
قول ابن عباس أراد أن لا يخرج
أمنه أخرجه مسلم وأيضافان
الأخبار جات صريحة بالجمع
في وقت إحدى الصلاتين وذلك
هو التبادر إلى الفهم من لفظ
الجمع ومما يرد الجدل على الجمع
الصوري جمع التقديم وقيل
يختص الجمع بين مجدي السير
قاله الثالث وهو القول المشهور
عن مالك وقيل يختص بالسائر
دون النازل وهو قول ابن حبيب
وقيل يختص بمن له عذر وحكي
عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع
التأخير دون التقديم وهو مروي
عن مالك وأحمد واختاره ابن
حنبل وقال ابن بطال كل راو
يروى ما رآه وكل سنة (عن)

بالخوف على النفس والمال من العدو وقرئ بين الطالاب والمطلوب ومن جعله أعم من ذلك
لم يفرق بينهم ما وجوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أي خوف
(وعن ابن عمر رضي الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
أنصرف عن الأحزاب أن لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فقضوا ناس فوت
الوقت فسلوا دون بني قريظة وقال آخر ولا يصلي الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحد من الفريقين رواه مسلم وفي لفظ
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الأحزاب قال لا يصلي أحد العصر الا في بني
قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى ناتيها وقال بعضهم
بل نصلي لم يرد ذلك منافذ كذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحدا منهم رواه
البخاري) قوله لا يصلي أحد العصر في رواية لمسلم عن عبد الله بن محمد بن اسماء شيخ البخاري
في هذا الحديث الظاهر وقدين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب قوله فاعنف
واحد فيه دليل على أن كل مجتهد مصيب والحديث استدله البخاري وغيره على جواز
الصلاة بالإيماء وحال الركوب قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين
صلوا في الطريق صلوا ركنا كان ينافي الاستدلال وإن لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون
بالقياس يعني أنه كما ساغ لا ولأن يؤخر الصلاة عن وقتها افترض كذلك يسوغ
لطلاب ترك اتمام الأركان والالتفات إلى الأيماء قال ابن المنير والابن عسدي أن وجه
الاستدلال من جهة أن الاستعمال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم
أو الصلاة على الدواب كما وقع لآخرين لأن التزول ينافي مقصودا بالمدى الوصول
فالأولون بنوا على أن التزول معصية يعارضه للأمر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم
لها لوجود المعارض والآخرون جعوا بين دليل وجوب الاسراع وجوب الصلاة
في وقتها صلوا ركنا فلو فرضنا أنهم نزولوا المكان ذلك مضادة للأمر بالاسراع وهو لا يظن
بهم لما فيه من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله لو وجد في
بعض طرق الحديث إلى آخره فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال وأما قوله لا يظن
بهم المخالفة فمعرض عنه بأنه يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقف

عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسير) وهي في عرف الأطباء نقاط تصد في نفس المقعدة ينزل منها قال
بادة قال في الفتح جمع بالضرورة والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرمادام فيها ذان
الفساد (نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أي صلاة المريض كما رواه الترمذي ودل عليه قوله في أوله
وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال كنت رجلا ذا اسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا فهمه ولم
يل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل) حال كونك (فأما قال لم تستطع) بأن وجهه مشتقة

شديدة بالقسام أو خوف زيادة من أو هلاك أو غرق ودوران رأس الرأس كعب السفينة (فقاعدا) أي من حال كونك قاعدا
 كخفت شئت أم قعوده مقترشا أفضل لأن قعوده لا يعقبه سلام كالقعود للتشهد الأول والاقاموهو أن يجلس على وركبه
 وينصب نفسه ويؤاد أبو عبيدة ويضع يديه على الأرض مكره لانه في الصلاة يكادوا الحماكم وقال صحيح على شرط
 البخاري (فان لم تستطع) أي القعود لا مشقة المذ كونه (فعلى) أي فصل على (جنب) وجوبا مستقبل القبلة بوجهك رواه
 الدارقطني من حديث علي واضطجعه على اليمين أفضل ويكره على اليسر ٢١٥ بلا عذر زاد الناسي فان لم تستطع

فستلقيا أي واخصاء القبلة
 ويركع ويسجد بقدر امكانه
 فان قدر المصلي على الركوع فقط
 كرره للعبادة ومن قدر على زيادة
 على كل الركوع تعينت ذلك
 الزيادة للعبادة لان الفرق بينهما
 واجب على المتكبر ولو جازع
 السجود الآن يسجد بقدم رأسه
 أو صدغه وكان بذلك أقرب
 الى الأرض وجب لان الميسور
 لا يسقط بالمعسور فان جازع
 ذلك أيضا وأما رأسه والسجود
 أخفض من الركوع فان جازع
 ايماء فيه فيبصره فان جازع
 الايماء يبصره أو أفعال الصلاة
 اجراها على قلبه بمنه ولا إعادة
 عليه ولا تقطع عنه الصلاة وعقله
 ثابت لوجود مناسبات التكليف
 وهذا الترتيب قال به معظم
 السافعة لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم هكذا استدلل
 به الغزالي وتعبه الراغب بأن
 الخبر أمر بالاتباع بما يستعمل
 عليه المأمور والقعود لا يشغل
 على القيام وكذا ما بعده الى
 آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن

قال الحافظ والاولى ما قال ابن المراتب بواقعة الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه
 بطريق الاولوية لان الذين آخروا الصلاة حتى وصلوا الى بني قريظة لم ينفوا مع كونهم
 فوات الوقت وصلاة من لا يفوت الوقت بالايام أو كيد ما يمكن أولى من تأخير الصلاة
 حتى يخرج وقتها

• (أبواب صلاة الكسوف) •

• (باب النداء لها وصفها) •

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة ما ركعت ركوعا قط ولا
 سجدت سجودا قط كان أطول منه • وعن عائشة رضي الله عنها قالت خسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث مناديا بالصلاة جامعة فقام فصلى أربع
 ركعات في ركعتين وأربع سجرات • وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خسفت
 الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم الى المسجد فقام فكبر ووصف الناس وراهم فاقرأ قراءة طويلا ثم كبر فركع ركوعا
 طويلا هو أدنى من القراءة الاولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم قام
 فاقرأ قراءة طويلا هي أدنى من القراءة الاولى ثم كبر فركع ركوعا هو أدنى من الركوع
 الاول ثم قال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك
 حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجرات واجبات الشمس قبلي أن يصرف ثم قام
 فخطب الناس فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله
 عز وجل لا ينفصلان لم أر أحد ولا حيانه فاذا رأيتموهما فافزعوا الى الصلاة • وهن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصرخ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا
 وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما

الصالح بأننا نقول ان الآتي بالقعودات بما استطاعه من القيام مثلا ولكن قول يكون آتيا بما استطاعه من الصلاة لان
 المذ كورات أنواع الجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فاذا جازع عن الاعلى وأقرب بالادنى كان آتيا بما استطاعه من الصلاة
 ونعقب بان كون هذه المذ كورات من الصلاة فرع شرعية الصلاة بها وهو محل النزاع انتهى واستدل بقوله في حديث
 الناسي فان لم تستطع فستلقيا أنه لا ينتقل المريض بعد جرحه من الاستلقاء الى حالة أخرى كالأشارة الى آخر ما هو قول
 الحنفية والمالكية وبعض الشافعية قال ابن المنير في الحاشية اتفق له بعض شيوخنا فرغ غريب في النقل كثير في الوقوع

وهو أن يهزم المريض عن الذكر ويقدر على الفعل فاللهمه الله أن اتخذ من يلقنه فكان يقول أحرمت بالصلاة قل الله أكبر أقرأ الفاتحة قل الله أكبر لكوع إلى آخر الصلاة يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق والايحاء رحمه الله تعالى (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل) حال كونه قاعداً حتى (حسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى إذا كبر وعند مسلم عنها أيضاً لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً وعند أبيه من حديث حفصة ٢١٦ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في سبحة قاعداً حتى

طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فتقام قباطاً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله متقين على هذه الأحاديث) قوله لما كسفت الشمس الكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسفت في وجهه وكسفت الشمس أسودت وذهب شعاعها قال في الفتح والمشمور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ذهب وكر الجوهري أنه أفصح وقيل يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم هم عكسه وغلطه ثم بونه بالخفاء في القمر في القرآن وقيل يقال بهما في كل منهما ما به جاءت الأحاديث قال الحافظ ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير إلى سواد والخسوف النقصان أو النذر قال ولا يلزم من ذلك أنه حامت أذقان وقيل بالكاف في الابتداء وبالخفاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخفاء لبعده وقيل بالخفاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره انتهى وقد روي عن عروقه أنه قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث العديدة المذكورة في الباب وغيرها ترد ذلك قولاً ركعتين في سجدة المراد بالسجدة هنا الركعة بقسامها وبالركعتين الركوعان وهو موافق لرواية عائشة وابن عباس قوله قالت عائشة الراوي لذلك عنها هو أبو سلمة ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر وفيكون من رواية صحابي عن صحابية قال في الفتح وهو من زعم أنه معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهم ما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمر وفيه قول عائشة هذا أقوله ما ركعت الخ ذكر الركوع لم ولم البخاري اقتصر على ذكر السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة منها المذكورة في الباب ومنها عن عبد الله بن عمر من وجه آخر عند النسائي وعن أبي هريرة عنده وعن أبي موسى عن عبد الشخين وعن سمرة عن أبي داود والنسائي وعن جابر وعن أسماء وسباثيان وإلى شير وعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف كما بطول القيام ذهب أحمد وأبو حنيفة والشافعية في أحد قوليه وبه يجزم أهل العلم بالحديث

كان قبل وفاته بهام فكان يصلي في سبحة قاعداً (فكان يقرأ) قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية (شك من الراوي) أن عائشة قالت أحدهما أو هما معاً بسبب وقوع ذلك منه مرة كذا ومرة كذا أو بحسب طول الآيات وقصرها قائماً (ثم ركع) وزا في الطريق الثانية منه ما أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية وفي الأولى منه ما قال ابن التين قيسدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة وبقولها حتى أسن له لم أنه إنما فعل ذلك ابتداءً نفسه ليستديم الصلاة وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك انتهى ودل حديث عائشة المذكور في البخاري بعد هذا الحديث على جواز القعود في أثناء الصلاة الشافعية لمن افتتحها قائماً بما يباح له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم إذا لا فرق بين الحالتين ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الثانية

خلافاً لمن أبي ذلك واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجاً ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله من (وعنه) أي من عائشة (رضي الله عنها) في رواية ثم يفتل في الركعة الثانية مثل ذلك) المذكور كقراءة ما بقي قائماً وغيره (فإذا قضى صلاته) وفرغ من ركعتي الفجر (نظروا أن كنت بقطي فتحدث معي وإن كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا بإبائها في غير رواية أبي ذر (باب التهجد بالليل) أي الصلاة فيها أو صلوات ترك الهجود وهو النوم قال ابن فارس التهجد المصلي ليلاً وفي رواية من الليل وهو أوفق لأنظر القرآن به (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتهجد كفى رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد الخ (قال اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن) أي القائم بأمور الخلق ومدبرهم ومدبر العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور

وجود شيء ولا دوام وجوده الآية قال التورثي المعنى أنت الذي تقوم بمحفظتها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه توفي كلامه قوامه وتقوم على كل شيء من خلقك بما تراهم من تدبيرك وعبر عن دون ما تغلبه الأفعلة على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على شدة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منهم ما واستضاءه فبقدرتك وجودك والأجرام المتغيرة بدائع فطرتك والعقل والحواس خلقك وعطيتك قال في النسخ وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منور أي مبرا من كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البادئ مزينه (ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق المتحقق وجوده وكل شيء ثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الوصف

من أفعاله واختاره ابن سيرين قول خسفت الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف وقوله وصف الناس برفع الناس أي اصطنوا يقال صف الشوم إذا صاروا صفاء ويجوز أن نصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وانجبت الشمس قبل أن ينصرف فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخسوف ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتعتب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور عند المالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكاً روى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد إماما الخطبة بخصم وصفا وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف موت بعض الناس وتعتب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية ثمراتها من الحمد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف والأصل مشروعية التسامع والخصائص لا تنبئ الأبدان وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والتمرة قوله لا ينصفان في رواية يخففان بدون نون كما سبأ في حديث ابن عباس قوله موت أحدنا قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جسد والنساق وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث العماد بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزعا يجرون به حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى انجبت فلما انجبت قال إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا بموت عظيم من العظماء وليس كذلك الحديث وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف موجب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خائفان من مخلوق لله تعالى ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما أقوله ولا لحمانه استشهكت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر الحياة قال في القمع والجواب أنه فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للوقوع أن لا يكون سببا لايجاد نعم الشارع التي لدفع

٢٨ نيل ث للرب جل جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغي غيره وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عداه من يقال فيه ذلك فهو بخلافه (وعدك الحق) الثابت المتحقق فلا يدخله خلاف ولا شك في وقوعه وتحققه (واقاؤك حق) أي رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا ممانع أو لقاب جزائك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقيل اللقاء الموت وأبطاله الثبوت قال في القمع فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقولك حق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومنه هو

لازم (والجنة حق والدار حق) أى كل منهما موجود الآن (والنبيون حق ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم) (حق) خصه بالذكور تعظيمه وعطفه على النبيين إذا ما بالتغايير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجزءه عن ذاته كانه غيره ووجب عليه الإيماء به وقصد بيقينه في إثبات نبوته كما في التشهد (والساعة) أى القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعمل للوقت الذي تقام فيه القيامة يريد أنها ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم وتكبر الجبال للاهتزاز بشأنه وليسا طيه كل مرة معنى آخر وفي ٢١٨ تقديم الحار والجرور فائدة التخصيص وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله قبل لم خصه في بالحد قال لأنك أنت الذي تقوم بحفظ الكائنات الى غير ذلك وعرف الحق في أنت الحق ووعده الحق ونكر في البواقي قال الطيبي عرفها العصر لان الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وما سواه في معرض الزوال قال البيهقي لا كل شيء ما خلا الله باطل وكذا وعدده مختص بالأنبياء دون وعد غيره وقال السهيلي التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة اذ هو مقتضى هذه الاداة وكذا في وعد الحق لان وعدده كلامه وترك في البواقي لان الأمور محدثة والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته وبقاء ما يدوم منه علم بخبر الصادق لامن جهة استحقاقه وقبليه في المصاحح بان يرد عليه قوله في هذا الحديث وقول الحق مع ان قوله كلامه القديم فينظر وجهه انتهى قال الطيبي وهما سر دقيق ودعواته صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر الى المقام الإلهي

هذا التوهم قوله فاذا رأيت قومه أكراراً وروايات بصيغة ضمير المؤنث والمراد رأيتم كسوف كل واحد في وقته لاستحالة اجتماعهم ما في وقت واحد قوله فافزعوا بفتح لزاى أى التجأ أو توجهوا وفيه إشارة الى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لان الصلاة عاقت برؤية الشمس أو القمر وهي ممكنة في كل وقت وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد وعن المالكية وقت من وقت حل النافذة الى الزوال وفي رواية الى صلاة العصر ورجح الأول بأن المنصود ايقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على أنه لا تقضى بعده ولو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفترق المقصود قال في الفتح ولم أفهم على شيء من الطرق مع كثرة ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الا انتهى لكن ذلك وقع انفساً فلا يدل على منع ما دعاه واتفقت الطرق على أنه باءراها انتهى قوله نحو ما من سورة البقرة فيه ان اخي صلى الله عليه وآله وسلم أسرى بالقراءة قوله وهو دون القيام الأول فيه ان القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها وكذلك الركوع الأول الثاني منها قوله وهو دون الركوع الأول قال النووي اتفقوا على ان القيام الثاني وركوعه فيما أقصر من القيام الأول وركوعه فيما أقصر من القيام الأول ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول فيه دليل لمن قال ان القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى وقد قال ابن طلال أنه لا خلاف ان ركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها قوله ثم رفع فقام قياماً طويلاً الخ فيه أنه يشترط تطويل القيامين والركوعين في الركعة الأخيرة وقد وردت في القيام في الثانية بسورة آل عمران كما في سني أبي داود وفيه أيضاً ان القيام الثاني دون الأول كما في الركعة الأولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووي الاتفاق على ذلك والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان المشروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وقد اختلف العلماء في صفتهما بهد الاتفاق على أنها سنة غير واجبة كما حكاها النووي في شرح مسلم والمهدي في البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور الى أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان وهي الصفة التي وردت بها الاحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها وحكى في البحر

ومترى حضرة الربوبية عظم شأنه وفهم نزله حيث ذكر النبيين وعرفها بالام الاستغراق ثم خص محمداً عن صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعطفه عليهم إذا ما بالتغايير كما مر الخ ولما رجع الى مقام العبودية ونظر الى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب في مطاوى الانكسار (أهم لك أسأت) أى انقذت لامرك ونمرك وخضعت (وبك آمنت) أى صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أى فوضت أمري اليك (واليك أنبت) رجعت اليك قبل ان يلقيني عليك (وبك) أى بما آتيتني من البراهين والنجح (خاصمت) من خاصمتي من الكفرة أو بتأييدك وانصرتك فانت (واليك حاكمت) كل من أبى

قبول ما أرسلتني به وجعلتك الحكيم بيننا لمن كانت الجاهلية تتحاكم اليه من كاهن ونحوه وقدم جميع صلات هذه
الافعال عليها انما ارباب التخصيص وافادة للعصر (فاغفر لي ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أمرت) أخفيت
(وما أعلنت) أظهرت أي ما حدثت به نفسي وما تحرك به لاني قاله تواضعا واجلالا لله تعالى أو تعليلا لامته ونهقب في الفتح
الاخير بانه لو كان للتعليم فقط اسكتي فيه أمرهم بأن يقولوا فالاولى انه للمجموع (أنت المقدم) لي في البعث في الآخرة
(وأنت المؤخر) لي في البعث في الدنيا وزاد ابن جريج في الدعوات أنت الهى ٢١٩. (لا الهات أولاه غيرك ولا حول ولا

قوة الا بالله) قال الكرمانى

هذا الحديث من جوامع

الكلام لان لفظ القيم اشارة الى

أن وجود الجواهر وقوامها

منه والنور الى أن الاعراض

ايضا منه والمالك الى انه حاكم

عليها ايجاد او اعدام ايضه

ما يشاء وكل ذلك من نعم الله على

عباده فلهذا قرر كل منها بالحد

وخصص الحديث به ثم قوله أنت

الحق اشارة الى المبدأ والاقول

ونحوه الى المعاش والساعة

ونحوه الى المعاد وفيه اشارة

الى النبوة والى الجزاء ثوابا وعقابا

ووجوب الاسلام والايمان

والتوكل والافابة والتضرع

الى الله والخضوع له انتهى

وفيه زيادة معرفة النبي صلى

الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه

وعظيم قدرته ومواظبته على

الذكر والدعاء والتسليم على ربه

والاعتراف له بحقوقه والاقرار

بصدق وعده ووعدده وفيه

استحباب تقديم الثناء على

المسئلة عند كل مطلوب اقتداء

به صلى الله عليه وآله وسلم (عن

ابن عمر رضى الله عنه ما قال كان

عن العترة جميعا انهم اركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات واستدلوا به حديث أبي بن

كعب وسبأنى وقال أبو حنيفة والنورى والنضى انهم اركعتان كسائر النوافل في كل

ركعة ركوع واحد وحكام النووى عن الكوفيين واستدلوا بحديث النعمان وسمرة

الأتين وقال حذيفة في كل ركعة ثلاثة ركوعات واستدل بحديث جابر وابن عباس

وعائشة وسأنى قال النووى وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكى النووى عن

ابن عبد البر انه قال أصبح ما فى الباب ركوعان وما خالف ذلك فعل أوضهيف وكذا قال

البيهقى ونقل صاحب الهدى عن الشافعى وأحمد والبخارى انهم كانوا يمدون الزيادة

على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لان أكثر طرق الحديث يمكن رد

بعضها الى بعض ويحجمها ذلك كان يوم موت ابراهيم واذا القحت القصة تعين

الاخذ بالراجح ولا شك ان احاديث الركوعين أصح قال فى الفتح وجمع بعضهم بين هذه

الاحاديث بتعدد الواقعة وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الوجة جائزا

والى ذلك ذهب اصحى لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن

المذرر والخطابى وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من

الاختلاف المباح وقواه النووى فى شرحه لم يعمل ذلك قال الامام يحيى والحق ان

صح تعدد الواقعة أن الاحاديث المشبهة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين

الاخذ به لعدم منافاتهم لا يزيدون كانت الواقعة ليست الامرة واحدة فالمصلحة الى

الترجيح امر لا يتمه واحاديث الركوعين أرجح (وعن أسماء رضى الله عنها ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الكسوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع

ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال

القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع فسجد

فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم انصرف رواء أحمد والبخارى وأبو داود

وابن ماجه وعن جابر رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون ثم ركع فأطال ثم رفع

فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد فسجدتين ثم قام فصنع نحوه من ذلك فكانت أربع ركعات

الرجل) اللام للجنس ولامه هو مله وانما ذكره للعالم (فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى رؤيا) كفه على بالضم

من غير تنوين أى فى النوم (قصها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمخيت ان أرى رؤيا) زاد فى التفسير من وجه آخر

فقلت فى نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما رى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير رآتها (فأقصها)

أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت غلاما شابا وكنت أنام فى المسجد على عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فرأيت فى النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا إلى النار فاذا هم مطوياً) أى مبنية الجوانب (كطلى البئر

واذا لها قرنان) أى جانبان (واذا فيها أناس فدعهم فمما علمت أقول أنه قد أتى من النار قال فلقينا ملكاً آخر فقال لي لم تزع
أى لا تخف يعنى لا خوف عليك بعد هذا (فقه صحتها على حصة فقه صحتها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) ولو لقي لا للشرط
ولم يذكر الجواب قال سالم (فكتاب بعد لا ينام من الليل الا قليلاً) وفي الحديث ان قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الظير
والعلم وفيه كراهة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

انه أفضل من ركعتي الفجر وقواه
النور في الروضة للكن
الحديث اختلف في وصفه
وارساله وفي رفعه ووقفه ومن
ثم لم يخرج به البخاري والمعهده
تفضيل الوتر على الراتب
وغيرها كالضحي اذ قيل
بوجوبه ثم ركعتي الفجر لحديث
عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
من النوافل أشد تعاهداً منه
على ركعتي الفجر وحديث
مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
وما فيها وهما أفضل من ركعتين
في جوف الليل وحملوا حديث
أبي هريرة السابق على ان الفعل
المطلق المفعول في الليل أفضل
من المطلق المفعول في النهار
وقدم مدح الله المتجهدين في آيات
كثيرة كتوله تعالى كانوا قليلاً
من الليل ما يهجعون والذين
يبينون لهم سجداً وقياماً
تحتاج جنوبهم عن المضاجع
ويكفي فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
من قرة أعين وهي الغاية فمن
عرف فضيلة قيام الليل بسماع

وأربع سجرات رواه أحمد ومسلم وأبو داود) ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين
حديث علي بن أحمد وحديث أبي هريرة عن النسائي وحديث ابن عمر عن البزار
وحديث أم هانئ عن الطبراني قوله ثم رفع ثم سجد لم يذكر فيه تطويل الرفع الذي
يتعقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المتقدمة ووقع عندهم من حديث جابر
بلفظ ثم رفع فأطال ثم سجد قال النووي هي رواية شاذة وتعقب بما رواه النسائي وابن
خزيمة وغيرهم من حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع
فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى
نيل لا يسجد ثم سجد وصح الحديث الحفاظ قال لم أقف في شيء من الطرق على تطويل
الجلوس بين السجدين الا في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك أطالته فان أراد
الانسان المدهي فلا كلام والافهم مجموع هذه الرواية والكلام على الفاظ الحديثين
يسبق وهما من صحيح الثقلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

• (باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة) •

عن جابر رضي الله عنه قال كنت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فصل في ست ركعات بأربع سجرات رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن ابن عباس
رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم
ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجد والاخرى منها رواه الترمذي وصححه وعن عائشة رضي الله
عنها ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجرات رواه أحمد
والنسائي) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وقال عن الشافعي انه غلط وهذه الدعوى
يردها ثبوتها في الصحيح فانه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن عمر عن عبد الملك عن
عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن
محمد بن بشر عن يحيى بن سعيد عن سفیان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد عمل الحديث بان حبيباً لم يسمع من طاوس قال البيهقي
حبيب وان كان ثقة فانه كان يدلس ولم يبين سماعه من طاوس وحديث عائشة هو أيضاً
في صحيح مسلم لم يمدح اللفظ الذي ذكره المصنف ولعائشة أيضاً حديث آخر في صحيح مسلم

واقظه

واستحكم رجاءه وشوقه الى توابه ولذة مناجاة ربه وخلوته به

الآيات والاخبار والآثار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه الى توابه ولذة مناجاة ربه وخلوته به
هاجته الشوق وباعت التوق وطرد عنه النوم وفي هذا الحديث التحذير والعنفة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في باب
نوم الرجال في المسجد وفي باب فضل من تعار من الليل ومنافق ابن عمر ومسلم في فضائل ابن عمر (عن جندب بن عبد الله
الجلي) رضي الله عنه قال اشتمكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مرس (فلم يقم) (صلاة الليل) (ليلة أوليائتي) هكذا
اختصره البخاري وقد ساقه في فضائل القرآن تاماً فزاد فائتته امرأة فقالت يا محمد ما أرى شيئاً منك الا قد تركت فانزل الله تعالى

وسلم على علي وفاطمة من الليل
فأيقظنا بالصلاة ثم رجع إلى بيته
فصلى هو وابن الليل فلم يسمع
لنا حساً فرجع السنا فأيقظنا
الحديث قال الطبري، ولولا ما علم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من عظم فضل الصلاة في الليل
ما كان يزج ابنته وابن عمه في
وقت جمع له الله لخاتمه سكا
لكنه أخيراً له ما أحرز ثلاث
الفضيلة على الدعة والسكون
استمالا لقوله تعالى وأمر أهلك
بالصلاة الآية (فقلت يا رسول
الله أنفسي ما يد الله) تعالى
وفيه طريقان التفويض
والتاويل والاويل أولى قال
في الفتح اقتبس على ذلك من
قوله تعالى الله يتوفى الأنفس
حين موتها الآية وفي رواية
حكيم بن حكيم عند النسائي قال
علي فخلصت وأنا عرك عيني وأز
أقول والله ما نصلي إلا ما كتب
الله لنا إنما نفسنا بيد الله وفيه
اثبات المشيئة لله فإن العبد
لا يفعل شيئاً إلا ما أَرَادَهُ الله
تعالى (فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا)
أي أيقظنا وأصله إثارة الشيء

من موضعه (فاصرف) صلى الله عليه واله وسلم عنهما معروضا مديرا (حين قلنا ذلك ولم يرجع الى شيئا) أى لم يجيبني بشئ وفيه ان السكوت يكون جوابا والاعراض عن القول الذى لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (ثم سمعته وهو مول) معرض مدير حال كونه (بضرب نخذه) متبجها من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به فانه التوى وفيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف وقال ابن التين كراه احتجاجه بالاية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير الى نفسه وفيه جواز الاتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان العموم لا الخصوص السكندر وفيه مقابلة على

حيث نقل ما فيه عليه أدنى فضاضة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتفه ونقل ابن بطال عن المهلب قال فيه انه ليس للإمام أن يثد في النوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول على رضى الله عنه أنه سنا يد الله لانه كلام صحيح في العذر عن التثفل ولو كان فرضا ما عذره قال وأما ضربه فخذ وقراته الآية الكريمة فدل على انه ظن أنه أخرجها فقدم على انبأهما كذا قال وأقوه ابن بطال وليس بواضح وماتقدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا) قيل قاله تسليما لعذره وأنه لا عيب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة ما بين حصص ومدني واسناد زين العابدين من أصح الاسانيد

وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن حمده وفيه التعديت والآخبار والعنفنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في إرعتصام والتوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضى الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يدع العمل) أى لا يترك (وهو يجب أن يعمل به خشية) أى لاجل خشية (أن يعمل به الناس فينرض عليهم) ليس مراده أنه كان يترك العمل أصلا وقد فرسه الله عليه أن يترك بل المراد ترك أمرهم أن يعملوا معه بدليل ما في الحديث الثاني أنهم لم ياجتوا إليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجيد لم يخرج إليهم لأرباب انه صل حزنه تلك الليلة (وما سيج) أى تمقل (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حصة الضعيف والى لاصحها) أى لاصحابها وفي رواية انى لاصحها من الاستحباب وذكر هذه الرواية العينية ولم يعزها والبرماوى والدمايى

والاحاديث بذلك كله لا حسد والنسائي والاحاديث المتقدمة بتكرار الركوع أصح وأشهر) اما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحساكم والبيهقي وقال هذا سند لم يخرج الشيخان بمثله وهذا يؤمن منه للحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيخين لأنه تقوية للحديث وتعظيم لاشأنه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكيت تصحيح هذا الحديث وقال الحساكم رواته صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازى قال التماس سبى الخطوط وقال ابن المدينى يخلط عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند البزار وهو معلول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء بالنظر الذي ذكره المصنف وأعله ابن أبي ساتم بالانقطاع وأما حديث ابن عمرو فأخرجه أيضا أبو داود والترمذى ورجاله ثقات وأما حديث قبيصة فأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم بالنظر الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمؤذرى ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بكره عند النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذا وقد احتج بهذه الاحاديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان ركوع واحد كسائر الصلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أنه هذا المذهب باسئامها على القول كما في حديث قبيصة والقول أرجح من النحل وأشار المصنف الى ترجيح الاحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك أنها أرجح من وجوه كثيرة منها كثر طرقها او كونها في الصحيحين وانقالها على الزيادة

(ب. ب. الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف) *

(عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل في أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود آخر جاء في لفظهم على صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها رواه الترمذى وصححه وفي لفظ قال خست الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فألقى المصلى فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من أخبار عمارات وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح النبام وأوصى بها أيوى ذروه ريرة بل عدها العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه ان كل شئ أحبه استلزم التصرير عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقوم ليصل حتى ترم قدماه أو ساقيه) شئ من الراوى وفي رواية تفتتح قدماه وعند الترمذى حتى انتفض قدماه والبخارى في التفسير حتى تورمت والنسائي من حديث أبي هريرة حتى تزلج قدماه بزاي وعين موهلة ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتفاخ حصل الزرع والشقوق (فيقال له) لم يذكر المتقول ولم يسم الله بل وفي تفسير الفتح فتبيل له قد غفر الله لك من ذنوبك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فقيل لها انتكاف هذا وفي حديث عائشة فقالت عائشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك وفي حديث أبي هريرة عند البزار فتبيل له نعم فعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله ان الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أي أترك قسامي وتجاهدي لما غفرت لي فلا (أكون عبدا شكورا) يعني غفران الله لي سبب لان أقوم وأتجهدهم شكر الله فكيف أتتركه كأن المعنى ألا أشكره وقد أنعم علي وخصني بخير الدارين فان ٢٢٣ الشكور من اجبة المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالذكر مشعر برعاية الاكرام والقرب من الله تعالى ومن ثم وصفه به في مقام الاسراء ولان العبودية تقتضي همه القسبة ولست الا بالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أضر ذلك يدينه انتهى قال الحافظ المكنى في تقييد ذلك بما اذا لم يفيض الى الملاذ لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الأحوال فـ ما لا يمل من العبادة وان أضر ذلك يدينه بل صح أنه قال وجعلت قرعة عيني في الصلاة كما رواه السائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملل يفتي له ان لا يكذب نفسه حتى يمل وليست بحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتى تغلوا انتهى قال القسطلاني نعم الاخذ بالشدة أفضل لانه اذا كان هذا عمل المغفور له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد وعن حمزة رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لانه سمع له فيها صوتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا محتمل انه لم يسمعه لبعده لان في رواية مبسطة له أتينا والمسجد قد امتلأ من حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضا أبو داود والطحاوي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث حمزة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد رواه عن حمزة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأبي يعلى والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فسمعت منه حرفا من القرآن وفي اسناده ابن لهيعة وللطبراني نحوه من وجه آخر وقد روى البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هارمية وابن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا فأنشأ من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر قال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث حمزة ورجع الشافعي رواية حمزة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة وروايتها الاخرى الزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حافظا له عدد اولي بالحفظ من واحد قاله البيهقي قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايتها مقدمة وجع بين حديث حمزة وعائشة بالسمرة كان في أخريات الناس فلم هذا لم يسمع صوته ~~وال~~ كن قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجع النورى بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها باللفظ كسفت الشمس والصواب ان يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامرة واحدة كما نص عن ذلك جماعة من الحفاظ فالصير الى الترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وليكونه متضعا للزيادة وليكونه مثبتا وليكونه معتزدا بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا من اثبات الجهر وان صح ان صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب اليه البعض

وان قلت ظهره الاو زار ولا يامن عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يفر الى اختيار عبادة لم يرد بها الشرع أو لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يخرج الى حد الرهبانية والرياضة الشاقة والهيئة الكريمة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وهيئات الاعمال والاحوال ونفاقس الاحوال وابتداع الحسنات وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال تعالى اغلوا آل داود شكرا والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيها كما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه قال العلماء

انما ألزم الانبياء أنفسهم شدة الخوف لعلمهم بعظم نعمة الله عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكرهم مع ان حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة ورواة هذا الحديث كوفيون وهو من الرعايات وفيه التحديث والعنفقة والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق والتفسير ومسلم في آخر الكتاب والترمذي في الصلاة وكذا النسائي وابن ماجه **(عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أحب الصلاة أي أكثر ما يكون ٢٢٤ محبوبا (الى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب اليه تعالى من أجل**

الاخذ بالرفق للنفس التي تخشى منها السامة التي هي سبب ترك العبادة والله تعالى يحب ان يديم احسانه ويوالي فضله فانه الكريماني (وأحب الصيام أي أكثر ما يكون محبوبا) الى الله صيام داود عليه السلام واستعمله أحب بعني محبوب قليل لان الأكثر في الفعل التفضيل ان يكون بعني الفاعل ونسبة المحبة فيهما الى الله تعالى على معنى ارادة الخير لتمامها (وكان) داود عليه السلام (ينام نصف الليل ويقوم ثلثه) في الوقت الذي ينادي فيه الرب تعالى هل من سائل هل من مستغفر (وينام سدسه) ليستريح من نصب القيام في بقية الليل وانما كان ذلك أرفق لان النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب زهر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر الى الصباح وفيه من المصلحة أيضا استقبال صلاة الصبح واذكار النهار بنشاط واقبال ولا به أقرب الى عدم الرياء لان من نام السدس الاخير أصبح ظاهرا لاونا سليم القوى فهو أقرب الى أن يخفى عنه الماضي على من يراه أشار اليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما ويفطر يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما تعذر عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما ويفطر يوما فبذلوا منزلة التجزئة في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكين الشيخ البخاري قدني وفيه رواية تالبي عن تالبي عن همامي والتحديث والاختبار وأخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

فالتعين الجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها الا ان الجهر أولى من الاسرار لانه زيادة وقد ذهب الى ذلك أحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم من محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكي النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسرف في كسوف الشمس ويجهز في خسوف القمر والى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار والى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرتفعين ما قرأه صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت وفي الثانية بار وم أو اقمنا وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه فيتخير المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفاتحة في كل ركعة لما تقدم من الأدلة الدالة على أن لا تصح ركعة بدون فاتحة قال النووي واتفق العلماء على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه انها لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه وقال محمد بن مسلمة من المالكية لا تمتنع الفاتحة في القيام الثاني انتهى وينبغي الاستسكان من الدعاء لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره

*** (باب الصلاة لسوف القمر في جماعة مكررة الركوع) ***

(عن محمد بن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان موت أحد ولا لحية فاذا رأيتوها كذلك فافزعوا الى المساجد رواه أحمد وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث محمد بن أبي بكر في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يثبت عنه وقول الحسن صلى بنا لا يصح قال الحسن لم يكن

بالبصرة يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما تعذر عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما ويفطر يوما فبذلوا منزلة التجزئة في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكين الشيخ البخاري قدني وفيه رواية تالبي عن تالبي عن همامي والتحديث والاختبار وأخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسقر عليه عامله والمراد بالادوام العرق لا شغل
الازمنة لانه متعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الابدع (مضى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم لم قالت يقوم اذا جمع
الصارخ) وهو الذي لا يكثر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأول ما يصيح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الذين قاتلوه يوم قتلوا في لفظ فانه يدعو
إلى الصلاة وليس المراد ان يقول

بصر اخيه حقيقة الصلاة بل
امادة تجرت انه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطره الله عليها
فيذكر الناس بصراخه الصلاة
وفي معجم الطبراني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله
ديكاً أبيض جناحه موشيان
بالزبرجد والياقوت والؤلؤ
جناح المشرق وجناح المغرب
رأسه تحت العرش وقوائم في
الهواء يؤذن في كل صريره
تلك الصيحة أهل السموات
والارضين الا الثقلين الجن
والانس فعند ذلك يحييه دونه
الارض فاذا دنا يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وعض
صوتك فيعلم أهل السموات
والارض الا الثقلين ان الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
والبيهقي في الشعب عن محمد بن
المنكدر عن جابر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال ان لله ديكاً
رجلاه في الخوم وعنقه تحت
العرش مطوية فاذا كان هنية

بالبصر قلما كان ابن عباس بها وقيل ان هذا من تدليساته وان المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
أي صلى بأهل البصرة والحد ينان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الاول فلقوله فيه فاذا رأيتموها كذلك الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يستعمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صفتها من الاقتصار في كل ركعة على ركوعين وتحذير ذلك لأنها
منعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة وانه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يزل الكسوف الامرة واحدة عند موت ولده ابراهيم ثم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى في كسوف القمر ثمان ركعات في أربع سجعات وذكر القمري الاول
مستغرب كما قال الحافظ والثاني في اسناده نظر لانه من طريق حبيب عن طاوس ولم
يسمع منه وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر واعمالاً اقتصر المصنف في التنبؤ على ذكر
القمرة لان التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كما ثبت في الاحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وبهجهور العلماء الى ان صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجماعة شرط فيه ما وقال الامام يحيى انها شرط في الكسوف فقط وقال
العراقيون ان صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك
ان الافراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك انه يقول بان الجماعة تسن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في البحر عن العترة انه يصح الاسران احتج
الاولون بالاحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب الى ان الافراد شرط أو انه أولى
من التجميع دليل وأما من جوز الامرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لان
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه
لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذي ذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى)

٢٩ نيل من الليل صاحب جرح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي اللهي
قال وهو يروي احاديث منكرة عن جابر هكذا في القسط الانى وليذكرها في الفتح فليست في اسناده وفي هذا الحديث الحث على
المدادومة على العمل وان قل وفيه الاقتصار في العبادة وترك التعمق فيها لان ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً ورواه
ما بين مروزي واسطى وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن الصحابة والتحديث والخبار والعنونة والسماع
والقول وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (وفي رواية اذا جمع الصارخ)

يعني الحديث في نصف الليل أو ثلثه الأخير لأنه انما يكثر الصباح فيه (فان فصل) لانه وقت نزول الرحمة والسكون وهذا
 الاصوات وفي رواية الجوى ثم قام الى الصلاة (وفي رواية عنها) اي عن عائشة رضي الله عنها (قالت ما اقام) اي وجده صلى الله
 عليه وآله وسلم (الصبر عند الانعاس) بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة
 وهل المراد حقيقة النوم أو اضطجاعه على جنبه أو قولها في الحديث الآخر فان كنت يقظي حديثي ولا اضطجع أو كان نومه
 خاصاً للمالي الطوال وفي غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج اخراجها الى دليل (تعني) عائشة (التي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) وفي هذا
 الحديث رواية التابعي عن
 التابعي والحديث والرواية
 بطريقين المذكورين والنعنة والقول
 ورواية الابن عن الاب وأخرجه
 مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
 وابن ماجه (عن ابن مسعود
 رضي الله عنه قال صلى مع
 النبي صلى الله عليه وآله ولم
 يله) من الليالي (فلم يزل قائماً
 حتى هممت) قصدت (بأمر
 سوء) بفتح السين وإضافة أمر
 اليه (قيل) القائل أبو وائل شقيق
 ابن مسعدة الأزدي (ما هممت
 قال هممت ان أقعد) من طول
 قيامه (وأذرن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) أي أثر كد وانما جاعله
 سواء ان كان القعود في النفل
 جائزاً فيه ترك الادب معه
 صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
 مخالفته وقد كان ابن مسعود نوياً
 محافظاً على الاقتداء به صلى الله
 عليه وآله وسلم فلولا انه طول
 كثيراً لم يهتم بالقعود وقد اختلف
 أهل الفضل في صلاة النفل
 كثرة الزكوع والسجود أو طول

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالعتاقة في كفوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يجسفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيتما
 ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
 الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى وقال اذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا
 الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس انكسفت لموت ابراهيم فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينكسفان
 لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى يعجلي متفق عليهن
 قوله العتاقة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي
 عن هشام كانوا ممر عند الكسوف بالعتاقة وفيه مشروعية الاعتاق عند الكسوف
 قوله فادعوا الله الخ فيه المثلث على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا الى
 ذكر الله الخ فيه أيضاً الذب الى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لانه مما يدفع
 الله تعالى به البلاء ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونه ما من اجزائه او فيه
 نظر لانه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور في الباب وفي
 حديث أبي بكر عند البخاري وغيره ولفظه فادعوا قوله يوم مات ابراهيم يعني ابن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جمهور أهل البراءة مات في السنة
 العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الاول وقبل في رمضان وقبل في ذي الحجة والاكثر انه
 في عاشر الشهر وقبل في رابعه وقبل في رابع عشره ولا يصح نفي من هذا على قول ذي الحجة
 لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذ ذاك في مكة في الحج وقد ثبت انه شهد وفاته وكانت
 بالمدينة بلا خلاف نعم قيل انه مات سنة تسع فان ثبت صح وجزم الوري بأنها كانت
 سنة المدينة وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت ابراهيم على بطلان قول
 أهل الهيئة لانهم كانوا يزعمون انه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
 وقوع العيد والكسوف معا واعتضده بعض من اعقد على قول أهل الهيئة ورد عليه

القيام فقال بكل قوم فاما القائلون لا قول فمكوا بنحو حديث ثوبان عن عمار بن عبد الله
 والسهود وتلك القائلون بالنافي بحديث مسلم أيضاً أفضل الصلاة طول التمتوت والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وان مخالفة الامام في
 أفعاله معدودة في العمل السبي وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الاحوال وغيرها لان أصحاب ابن مسعود ما عرفوا
 مراده من قوله هممت بأمر سوء حتى استغفروا عنه ولم يشكروا عليهم استغفاهم عن ذلك ويرى مسلم من حديث حذيفة

الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والقاسم في ركعة وكان اذا امر بآية تسبيح سبع أو سوال
سأل أو نعوذ فعوذ ثم ركع نحووا مما قام ثم قام نحووا مما ركع ثم سجد نحووا مما قام وهذا مما أتاني في نحو ساءتين فلعله صلى الله عليه
وآله وسلم أحيا تلك الآية كلها وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الآية فان في اخبار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه
كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فتقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي
وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٢٢٧ والترغى في الشرائع (عن ابن عباس

رضي الله عنه ما قال كان صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل)
يسلم من كل ركعتين كما صرح به
في رواية أخرى وأخرجه مسلم
والترمذي بلفظ كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من
الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي من الليل ثلاث عشرة
ركعة منها) أي من ثلاث عشرة
(لوزور ركعتي الفجر) وفي رواية
مسلم من هذا الوجه كانت صلاته
عشر ركعات ويوتر بسجدة
ويركع ركعتي الفجر فثلاث
عشرة وهذا كان غالب عادته صلى
الله عليه وآله وسلم قال القرطبي
اشكلت روايات عائشة على

كثير من أهل العلم حتى نسب
بعضهم حديثها الى الاضطراب
وهذا التمايم لو كان الراوي عنها
واحدا أو اثنين عن وقت
واحد والصواب ان كل شيء
ذكره من ذلك محمول على أوقات
متعددة أو أحوال مختلفة

أصحاب الشافعي قوله حتى يجلي فيه ان الصلاة والدعاء يشترعان الى ان يجلي الكسوف
فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة فقبل
يتها وقبل يقتصر على ما قد فعل وقبل يتم اعلى هيئة التوافل واذا وقع الانجلاء بعد
الفرار من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم بلفظ والنجات
الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس انما اشروع الخطبة بعد الانجلاء وفي
الحديث انما استحب ملازمة الصلاة والذكر الى الانجلاء وقال الطحاوي ان قوله فصلوا
وادعوا يدل على ان من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تجلي وقرره ابن
دقيق العيد قال لانه جعل الغاية لمجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل
واحد منهم اعلى انفراد فجاز أن يكون الدعاء ممتدا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير
غاية لمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأما ما وقع عند الشافعي من
حديث النعمان بن بشير قال كنت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجبت فقال في الفتح ان كان محفوفا احقل
أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة
في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة فلا
يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق باسناد صحيح عن أبي ذر انه صلى الله عليه وآله
وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل انجبت فتعني الاحتمال المذکور وار
ثبت تعدد الفضة زال الاشكال

(كتاب الاستسقاء)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم ينقص
قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلاطان عليهم ولم يمنعوا
زكاة أموالهم الامنعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطر ورواه ابن ماجه)
الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن
ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحفاظ في التلخيص ولم يثبت كلامه عليه وفي الباب عن
بريدة عند الحاكم والبيهقي ما نقص قوم العهد الا كل فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة

بحسب النشاط ويبال الجواز قال في الفتح وظهري ان الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشر ثمان التمجيد والوتر مختص
بصلاة الليل وفرائض النهار الظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار ثمان أن تكون صلاة الليل
كصلاة النهار في العدد جلة وتفصيلا وأما مناسبة ثلاث عشرة فبعض صلاة الصبح تكون منها رابعة الى ما بعدها (عن أنس
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ من الشهر حتى ظن أن لا يصوم منه) أي من الشهر ورواه
الاصمعي شيا (وهو) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يصوم) منه (حتى ظن أن لا يفطر) شيئا (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم

(لا تشاء أن تراه من الليل مصليا إلا رأيته) مصليا (ولا تشاء أن تراه من الليل) ناعما إلا رأيته) ناعما أي ما أردنا منه صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا ألا وجدناه عليه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوجب في قوله قم الليل لما أخل بالقيام وفيه أيضا أن صلاته ونومه كانا مختلفين بالليل وأنه لا يرتب وقته من أجل أن لا يتيسر له من قيام الليل لا يقال يعارضه قول عائشة كان إذا سمع الصارخ قام فان كلامنا عائشة وأنس أخبرنا ما طلع عليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه الحديث والعنقة والسماح والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقيل عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماش من الغير للنفس أو للغير وشرعا طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرازي هو أنواع أدناها الدعاء الجهر وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركتين وخطبتين والاختبار وردت بجميع ذلك انتهى وسأيت ذكرها في هذا الكتاب قوله لم ينقص قوم المكيال والميزان الخ فيه أن نقص المكيال والميزان سبب للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم ينعوا زكاة أموالهم الخ فيه أن منع الزكاة من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء قوله ولولا إلهائهم الخ فيه أن زول الغيث عند وقوع المعاصي إلهاء ورحمة من الله تعالى للإلهاء وقد أخرج أبو يعلى وابن باز من حديث أبي هريرة بلفظ مهلا عن الله مهلا فانه لولا شربهم ما رزقوا وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صبا وفي أسناده إبراهيم بن خنيس بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا عباد الله ركع وصيبة رضع وبهائم رضع أصب عليكم العذاب صبا وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم إلا ويشادى مناد مهلا أيها الناس مهلا فان الله طوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رضع أصب عليكم العذاب صبا ثم رضضتم به رضوا وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رضعه قال خرج نبي من الأنبياء يستقي فاذا هو بمخلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال ارجعوا فقهرا استجب من أجل شأن المخلة وأخرج نحوه أحمد والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحوط المطر ثم أمر بفتح موضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس فنهض على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال إنكم شكوتهم جد دياركم واستنخرا المطر عن إبان

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بعقد الشيطان) أي إبليس أو أحد أعوانه (على قافية) أي مؤخر عنقه وفي النهاية القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل أوسطه (رأس أحدكم) ظاهره التعميم في المخاطبين ومن في معناه هم ويمكن أن يخص منهم من صلى العشاء في جماعة ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشياطين كالأنبياء ومن يتسأله قوله أن عبادي ليس لأعليهم سلطان وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقه ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث ذكره في الفتح (أذا هو نام) وفي رواية نائم قال الحافظ ابن حجر والأول أصوب وهو الذي في الموطأ وتعبه العيني بأن رواية الموطأ لا تدل على أن ذلك أصوب بل الطاهر أن رواية المسقي أصوب لأنها جلة اسمية والخبر فيها اسم (ثلاث عقد) جمع عقدة (يضرب) بيده (كل عقدة) منها ولا يذر

على مكان كل عقدة وللأصلي عند مكان كل عقدة نأ كذا واحكاما لما يقوله قائلا باق (عليك ليل طويل فارقد) زمانه ولا نهمل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواحر النفاثات في العقدة وذلك بان يأخذ خطافا يعقدن عليه منه عقدة ويتكلمن عليه بالهر فيتأثر المهور حينئذ عرض أرقق ريك قلب أو نحوه وعلى هذا فانه عقود شي عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسه ما وهل العقدة في شعر الرأس أو غيره الأقرب أنه في غيره لانه ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي حبل وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا

على قافية رأس أحدكم قبل فيه ثلاث عقد ولا جد إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجزر وهو يفتح الجيم الجبل ولا بن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعا ما من ذكر ولا نفي إلا على رأسه جزر مرة وقد حذر في الحديث وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازم ويرد هذا التصريح بانها تحمل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فاجبم فاعله في حديث جابر وفسره في حديث غيره وقيل العقد مجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم فعل الساحر بالمصور فلما كان الساحر يمنع به عقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم وقيل معنى يضرب يجب الحس ٢٢٩ عن النائم حتى لا يمتنع ومنه قوله تعالى

فضر بنا على آذانهم سم أي عجبنا الحس أن يلب في آذانهم فينتبهوا فالمراد تقيله في النوم وإطائه فكانه قد شد عليه شدا وعقد عليه ثلاث عقد والنقيد بالثلاث أملا لك كيد أو أن الذي يفعل به عقده ثلاثة الذكور والوضوء والصلاة كما أشار إليه بقوله (فان استيقظ) من نومه (فذكر الله) بكل ما صدق عليه الذكر كسلاوة القرآن وقراءة الحديث والاشتغال بالعلم الشرعي (المحلت عقدة) واحدة من الثلاث (فان توضأ انحلت عقدة) أخرى ثمانية (فان صلى الفريضة أو النافلة) انحلت عقدة (الثلاث كلها وظاهره ان العقد تفصل كلها بالصلاة خاصة وهو كذلك في حق من لم ينجح إلى الطهارة كمن نام مقبلا مضطجاً اتبعه فصل من قبل أن يذكر أو يتطهر لان الصلاة تستلزم الطهارة وتضمن الذكر (فاصحح نسيطا) أي لسروره بما وفقه الله له من الطاعة وما وعده من الثواب وما زال عنه من عقد

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن ينجب أسكنكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل الله ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغنى واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يأساض ابطينه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس وركل في ركعتين فأنشأ الله تعالى بحابه فرعدت وبرقت ثم أمطرت بأذن الله تعالى فلم يأت منه هبة حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأنى عبد الله ورؤاه أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال أبو داود هذا حديث غريب أسنده جيد قوله فحوط المطر هو مصدر رخط قوله فأمر بمنبر الخ فيه استعجاب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء قوله ووعد الناس الخ فيه أنه يستحب للامام أن يجمع الناس ويخرج بهم إلى خارج البلد قوله حين بدا حاجب الشمس في القماموس حاجب الشمس ضوءها أو ناحيتها انتهى وانما سمي الضوء حاجباً لانه يحجب جرمها عن الإدراك وفيه استعجاب الخروج لصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد أخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صمت في الاستسقاء كما صمت في العيد وسبأ في وظاهره أنه صلاها وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن الأثير الاختلاف في وقتها قال في الفتح والراجح أنه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعيد لكم المخالفة بأنهم لا يختص يوم معين ونقل ابن قدامة الإجماع على أنه الانصاف في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان بأن خروج وجهه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة قوله عن إبان زمانه بكسر الهمزة وبعدها ناسم واحدة مشددة قال في الناموس إبان الشيء بالكسر - منه أو أنه انتهى قوله وقد أمركم الله الخيز يقول الله تعالى انه عوفى أستجب لكم قوله قوة نساو بلاغاً إلى حين أي اجعل له سبباً تقوتها ومدة ناسم أطول بلا قوله ثم رفع يديه الخ فيه استعجاب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسبأ في حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء قوله ثم حول

الشيطان (طيب النفس) لما بارك الله له في نفسه من هذا التصرف الحسن كذا قيل قال في الفتح والظاهر ان في صلاة الليل سرّاً في طيب النفس وان لم يستحضر المصلي شيئاً ما ذكر وكذا عكسه وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ان فاشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً وقد استنظ بعضهم منه ان من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً واستغنى بعضهم عن يقوم ويتوضأ ويصلي من لا يتم ذلك من الفحشاء بل يفعل ذلك من غير ان يتنقع والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع النوم والتوبة والعزم على الاقلاع وبين المصبر (والا) بان ترك الذكر والوضوء والصلاة (اصحح خبيث النفس)

بتركها كان اعتاده أو قصد من فعل الخير ووصف النفس بالخير وان كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر أحدكم خبث نفسه ولا يقره أو النهي ان يقول ذلك وهذا ما أخبر عنه بأنه كذلك لا تضاد (كـ لـ ان) لبقاء أثر تلبس الشيطان وشؤم تفریطه وظفر الشيطان به بنفوسه الخطة الاوفر من قيام الليل فلا يكاد تخف عليه صلاة ولا غير هاتين القريبات وكـ لـ ان غير منصرف للوصف وزيادة لائق والنون مقتضى قوله والا أمجد ان لم يجمع الامور الثلاثة دخل تحت من يصح حينئذ ٢٣٠ كـ لـ ان وان أفى بعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والحقيقة فنذكر الله مثلا

الى الناس ظهره فيه استعجاب استقبال الخطيب عند تحويل الرءاء القبلة والحكمة في ذلك التفاؤل بقوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس الى الحالة الاخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليحول عنهم الحال الذي هم فيه وهو اجذب بحال آخر وهو الخصب قوله وقلب أو حول رءاءه سيأتي الكلام على تحويل الرءاء في الباب الذي عقده المصنف ثلاث قوله ونزل فصلي ركنين فيه استقبال الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك قوله الى الكن بكسر الكاف وتشديد النون قال في القاموس الكن وقا كل شيء رسته كالكنة والكنان بكسر هـ ما وليت الجمع أكن وأكنة انتهى قوله حتى بدت نواجذ النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الاضراس وهي أربعة أو هي الاياب أو التي تلي الاياب أو هي الاضراس كلها جمع ناجذ والنجد شدة العصب بها انتهى

• (باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله ولم يوايئ في فصلين بآركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب رءاءه فجعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين رواه أحمد وابن ماجه • وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المصلي فالتفتي وحول رءاءه حين استقبل القبلة وبدأ بالهالة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا رواه أحمد • وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقي قال لحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءاءه ثم صلى ركعتين جهرا فسمعا بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم وليد كرا الجهر بالقراءة الحديث الاول أخرجه أيضا أبو عوانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافات رواه ثقات والرواية الاولى من حديث عبد الله بن زيد كرها الحفاظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليهم مع معارضتها للرواية الاخرى المذكورة في الصحاحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الاحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن

كان في ذلك أخف عن لم يذكر أصلا قال ابن عبد البر وهذا الذي يختص عن لم يقيم الى الصلاة وضعيةها أماما كانت له عادة فعلية عنه فقد ثبت ان الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ولا يمد أن يجي مثل ما ذكر في نوم النهار كأنه حالة البراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المفروضة قاله في الفتح والمراد ان استدامة العقد انما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده كن لم يعتد عليه لزوال أثره قاله المازري وظاهر الحديث ان العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة القاري راد على صاحب الفتح حيث قال ويحتمل أن تكون الصلاة المنقبة في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير اذا لم يصل العشاء فكانه يرى ان الشيطان انما يفعل ذلك بمن قام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها لاسما في الجماعة فانه كن قام الليل في

حل عقد الشيطان وما تعقب به العيني ليس بشيء ويظهره تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد لاسيما مع ورود من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف الليل لان معنى القيام يحصل للمؤمن بقيام به ضمه فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكور ان فصل من صلى العشاء كان كن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط تعقب العيني على الحفاظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر في بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلبة ثمانية والذي عليه جماعة العلماء انه مندوب اليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

ابن مسعود (رضي الله عنه) قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رجل) قال في الفتح لم أفت على اسمه لكن أخرج سعيد ابن منصور عن عبد الرحمن بن زيد الضملي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ولفظه بعد سياق الحديث بنحوه وإيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة يعق نفسه (فقيل) أي قال رجل من الحاضرين (ما زال) الرجل المذكور (نائم حتى أصبح) ما قام إلى الصلاة (اللام للجنس أو المبدأ المكتوبة فتسكرون للعهد ويدل عليه قول) فبيان فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عبد الله بن الفريضة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال الشيطان في أذنه) والاستعانة ٢٣١ أن يكون بوله حقيقة لأنه ثبت أنه يأكل ويشرب ويفسح فلا مانع من بوله قاله القرطبي وغيره أو هو كناية عن صرفه عن الصارخ بما يقره في أذنه حتى لا يتنبه مكانه ألقى في أذنه بوله فاعتقل عنه بسبب ذلك وقال التوربشحي يحتمل أن يقال إن الشيطان ملائمة بالباطل فحدث في أذنه وقرا عن استماع دعوة الحق وقال في شرح المشكاة خص الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم فان السامع هي موارد الانتباه بالأصوات ونذاحي على الصلاة قال الله تعالى فضر بنا على آذانهم في الكهف أي أغماهم انامة ثقيلة لا تنبههم فيها الأصوات وخص البول من بين الأخبثين لأنه مع خيائنه أسهل مدخلا في تجاويف الخروق والعروق ونفوذ فيها فيورث الكسل في جميع الأعضاء قال في الفتح قيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به وقيل معناه إن الشيطان استولى

زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة المتيقن أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وانما ذكر تحويل الظاهر أشبهت اللعب وكذا قال القرطبي يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشابهة اللعب وكذا ما تقر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فلذلك وقع الاختلاف والمزج عند النافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية كذلك قال النووي وبه قال الجاهليين وقال الليث بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجاهليين قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صحنا ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتهم أوجاه في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق وحكي المهدى في البحر من الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء واستدل لذلك بقول ابن عباس الآتي ولم يخطب كخطبتكم وهو غفلة عن أحاديث الباب وابن عباس إنما في وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم مشابهة لخطبة الأنبياء ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ما وقع في الرواية التي ستأتي من حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر وقد دلت الأحاديث الكثيرة على مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من المالكية والشافعية ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور بالأحاديث النابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الاستسقاء ركعتين وهي مشقة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد وقع الإجماع من المتقدمين للصلاة على أن ركعتين كما حكي ذلك النووي في شرح مسلم والمافظ في الفتح لا يصرح بذلك في أحاديث الباب وغيرها وقال الهادي أنها أربع بتسليمتين واستدل به بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطلوب المستدل به مراحل في مقابلة

عليه واستخف به حتى اتخذته كالكنيف الممد للبول إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه وعند أحمد عن أبي هريرة أن بوله والله لثقب ولعن ابن مسعود حسب رجل من الخبيثة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح الإسناد ورواه هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري فبصري وفيه التحديث والأخبار والعنف والقول وأخرجه البخاري في صفة إبليس ومسلم والشافعي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قال في الفتح استدلال به من أثبت الجهة وقالوا هو في جهة العلو وأنكر ذلك

الجهور لان القول بذلك يقضى الى الصيرته تعالى الله عن ذلك انتهي فالت المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالصير بل يقول ان الله تعالى مستوعب على عرشه باثن من خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث العديدة الكثيرة وله رحمه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا وعكسا وردا وتعارضا وترجيحا وتحقيقا فراجع به يتضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال فمنهم من جعله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ٢٣٢ تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكروا صحة الاحاديث الواردة في ذلك بجهلهم وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والحب انهم أولوا ما في القرآن من ذلك وأنكروا ما في الحديث اما جهلا واما عنادا ومنهم من اجراه على ما ورد مؤنثا به على طريق الاجمال منزها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف وقلة البيهقي وغيره عن الائمة الاربعة والسقياين والحادين والاوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التأويل حتى

الادلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بمسألة الاستسقاء على انما هي غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صحة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه يكبر فيها كتكبير العيم يدوبه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروى عن أبي يوسف ومحمد وقال الجهم ورواه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه مخير بين التكبير وتركه مسئلة لا أقول بحديث ابن عباس الآتي بالفظ فهو لي ركعتين كما يصلي في العيم وتأوله الجهم وروى عن ابن عباس كصلاة العيم في العدد والجهرب بالقرآن وكونها قبل الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها تسعة معا وخمس اكالعبد وأنه يقرأ فيها بسبح وهل أنالك وفي اسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك وأحاديث الباب تدل على انه يستحب للامام ان يستقبل القبلة ويحول ظهره الى الناس ويحول رداءه وسما في الكلام على ذلك قوله جهر فيه ما بالقرآن قال النووي في شرح مسلم اجمعه وعلى استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجهر ابن بطال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متضرعا فاصلى ركعتين كما يصلي في العيم لم يخطب خطبة لكم هذروا ه أحد والشافعي وابن ماجه وفي رواية خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر ولم يخطب خطبة لكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك الشافعي والترمذي وصححه لكن قالوا صلى ركعتين ولم يذكر الترمذي رقى المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله متبذلا أي لا يسا الثياب البذلة تار كالثياب الزينة تواضعا لله تعالى قوله متضرعا أي مظهر للفتش وع ليكون ذلك وسيلة الى تيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسلا أي غير مستهجل في مشبه قوله متضرعا أي مظهر للضرعة وهي التذلل عند طلب الحاجة قوله فصلى ركعتين فيه دليل على استحباب الصلاة وانها قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله كما يصلي في العيم تسلك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

أسلم وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد وقال ابن العربي حكى عن المبتدعة رده هذه الاحاديث عليه وعن السلف امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهييه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة الملك المبعوث بذلك وان حملته على المعنوي يعني انه لم يفعل ثم فعل بمعنى ذلك نزولا عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهي والحاصل انه تأوله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره والملك بأمره واما بان استعاره بمعنى التلطف بالداهين والاجابة لهم ونحوه

وقد حكى أبو بكر بن فروك ان بعض المشايخ ضبط بضم أوله اى ينزل ما سكاويقه ما رواه انساقى من طريق الآخر عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول هل من داع يستجاب له الحديث فى حديث عثمان بن أبي العاص ينادى مناد هل من داع يستجاب له الحديث قال الشريفي وكذا قيله بعضهم فيكون معنى الى مقبول محذوف وبهذا يرتفع الاشكال ولا يعكر عليه ما فى رواية رفاعه الجهمى ينزل الله تعالى الى السماء الدنيا فيقول لا يسأل عبادى غيرى لانه ليس فى ذلك ما يدفع التاويل المذكور قال الزركشى لكن روى ٢٣٣ ابن حبان فى صحيحه ثم ذكر حديث رفاعه

وأجاب عنه فى المصابيح بأنه لا يلزم من انزاله الملك أرياله مما صنع العباد ويجوز أن يكون الملك مأمورا بالمناداة ولا يسأل البتة عما كان بعد دهافه وسبحانه ونه الى أعلم بما كان وبما يكون لا يخفى عليه خافية وقال البيضاوى لما ثبت بانقوا طع الله تعالى منزله عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع أخفض منه فالمراد نور رحمة اى يقتضى من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام الى مقتضى صفة الاكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة انتهى وعبارة لفظ طلالى نزول رحمة ومزيد لطف واجابة دعوة وقبول معذرة كما هو ديدن الملوك الكرماء والسادة الرحاء اذ انزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتقال لاستحالة ذلك على الله فهو نزول معنوى انتهى وهذه التأويلات كلها ليست بشئ وبأبها ظاهرها هذا

عليه قوله ولم يخطف خطبتكم هذه التى متوجه الى التبدل الى المقيد كما يدل على ذلك الاحاديث المصرحة بالطمابة ويدل عليه أيضا قوله فى هذا الحديث فرق المنبر لم يخطف خطبتكم هذه فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

(باب الاستسقاء بذيى الصلاح واكثر الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر ادعية مأثورة فى ذلك)

(عن أنس رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب كان اذا خطبوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم فاقاكتوسى اليك يا مينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقى وانا تسقى والى يوم نبيك فاسقنا فبستون رواء البخارى) قوله كان اذا خطبوا قال فى الفتح خطبوا بضم القاف وكسر الميم اى اصابهم القحط قال زبد بن الزبير بن بكار فى الانساب صفة ما رآه العباس فى هذه الواقعة والوقت الذى وقع فيه ذلك فخرج باسنا من العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لا ينزل بلا الا يذب ولم يكشف الا توبة وقد توجه الى القوم اليك لمساكنى من نبيك وهذه ايدى بنا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فارخت السماء مثل الجبال حتى اخضبت الارض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاذا دعا اليها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى عمه العباس واتخذوه وسيلة الى الله وفيه فصاروا حتى اسقاهم الله وأخرج البلاذرى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبي بدل ابن عمر فيصحب أن يكون لزيد فيه شيخان وذكر ابن سعد وغيره ان عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداء موسمها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمى العام بها حصل من شدة الجذب فاغبرت الارض جدا من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء باهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح وظاهر قوله كان اذا خطبوا استسقى بالعباس انه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٣٠ نيل الحديث والاسانيد الاخرى الواردة فى ذلك وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق الحقيقى بالاتباع الحرى بالاعتقاد الثانى عن الابتداع امرار النزول وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكيف بل تفويض ذلك الى فاعله جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الامة وأئمتها تأويل تلك الاخبار بل آمنوا بها وأجروها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفية بانها وفوضوها الى الله سبحانه وقالوا ليس كمثله شئ والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شئ بما عن خلقه بعلوه (حينئذ قلت اللب لا آخر) منه بالرفع صفة

الثالث وتخصيصه بالدليل وبالثالث الاخير منه لانه وقت التهجيد وغفلة الناس عن تعرض لنفحات رحمة الله وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة الى الله وافرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويقوى ذلك ان الروايات الخالفة له اختلف فيها على رواياتهم وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أعدها ثانيا اذ مضى الثالث الاول ثالثها الثالث الاول والنصف ٢٤ رابعها النصف خامسها النصف أو الثالث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة وأما التي باو فان كانت أولئك فالحزوم به مقدم على المشكوك فيه وان كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بان ذلك يقع بحسب اختلاف الاحوال لكون أوقات الليل تختلف في زمان وفي الاوقات باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثالث الاول والقول يقع في النصف وفي الثالث الثاني وقبل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الاوقات التي وردت بها الاخبار ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحد الامور في وقت فاختبره ثم أعلم به في وقت آخر فاختبره فربما فتن العصابة ذلك عنه والله أعلم كذا في الفتح (يقول من يدعوني فاستجب له) وليت السنين لا طالب بل استجب بمعنى اجيب (من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاعف عنه) وزاد جهاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند

عليه انظر فان صح انه لم يقع منه ذلك الامر واحدة كانت كان مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاستقرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستسقي فلم يزد على الاستغفار فقاموا ما رأيت الاستسقية فقلت لقد طلبت الغيث فجاءهم السماء الذي يستنزله المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه الآية رواه سعيد في سننه) قوله فلم يزد على الاستغفار فيه استحباب الاستكثار من الاستغفار لان منع القطر منبب عن المعاصي والاستغفار يعوها فيزول بزوالها المانع من القطر قوله فجاءهم جيم ثم دال مهملة ثم حاء مهملة أيضا جمع مجده كمنبر قال في القاموس مجاديع السماء أنوارها انتهى والمراد بالانوار النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبها الاستغفار بها واستدل عربا بالآيتين على أن الاستغفار الذي ظن ان الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من أعظم الاسباب التي يحصل عندها المطر والنصب لان الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن اذا كان الاستغفار واقعا من صميم القلب وتطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما قبل وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه) وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهور كفه الى السماء (قوله الا في الاستسقاء ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للاحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفردها البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة احاديث وصنف المنذرى في ذلك جزءا وقال النووي في شرح مسلم هي أكثر من ان تحصر قال وقد جعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين أو أحدهما قال وزكرته في آخر باب صلاة المسألة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها أولى وحمل حديث أنس على نفي يؤتيه وذلك لا يستلزم نفي يؤتيه غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يحمل النبي على جهة مخصوصة اما على الرفع المبلغ ويدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطينه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء انما المراد بها المداينين وبسطهم ما عند الدعاء وكأنه عند

الدارقطني في آخر الحديث حتى الفجر والثلاثة الدعاء والسؤال والاستغفار اما بمعنى واحد فذكرها الاستسقاء

للتوكيد واما لان المطلوب لدفع المضار وجاب المسار وهذا ما دنيوى أودى بنى ففي الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث واتماخص الله تعالى هذا الوقت بالتميز الالهى والتفضل على عباده باستجابة دعائهم واعطائهم سؤلهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ومعارقة اللذة والدعة صعب لاسيما أهل الرفاهية وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل في أثر القيام لما جاق به والتضرع اليه مع ذلك دل على خلوص نيته

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال الكرمانى يحتمل أن يقال الدعاء ما لا يطلب فيه شئ والله السؤال الطلب وأن يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد عن أبي هريرة هل نائب فانوب عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذى يستترزقني فارزقه من ذا الذى يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستسقاء يستثنى فيشئ ومعانيها داخله فيما تقدم وزاد سعيد بن مر جانة عنه من يقرض غير عديم ولا ظالم وفيه تحريض على عمل الطاعة وإشارة الى جزيل الثواب عليها وفي الحديث تفصيل صلاة آخر الليل على أوله وتفصيل ٢٣٥ تأخير الوتر امكن ذلك في حق من طمع أن يقبضه

وان آخر الليل أفضل للدعاء والاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه وحينئذ يرى بياض ابطيه واماعلى صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكور في الباب ولا يداود من حديث أنس كان يستسقي هكذا ومديديه وجعل يوطئهما على الارض حتى رأيت بياض ابطيه والظاهر انه يغبى البقاء على النقي المذكور عن أنس فلا ترفع اليدين شئ من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواه بما يقتضى النقي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أربع من النقي المذكور في حديث أنس اما لانها خاصة فيبقى العام على الخاص أو لانها مثبتة وهي أولى من النقي وغاية ما في حديث أنس أنه نفي الرفع فيما يعلو ومن علم جهة على من لم يعلم قوله فأشار بظهر كفه الى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يديه كأن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه الى السماء واذا دعا بموصول شئ أو تخصيصه ان يجعل بطن كفيه الى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم كما يالك ذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الاشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاضل بتقاب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سأل جعل باطن كفيه اليه واذا استعاذ جعل ظاهرهما اليه وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاء اعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلكت العيال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا مختصر من البخاري) قوله جاء اعرابي لفظ البخاري أي رجل اعرابي من أهل البادية وفي لفظه جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسياق في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الاموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بطم الكاف وهي نطق على الخيل وغيرها قوله وهلكت العيال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا ينفرد حتى رأيت بياض ابطيه وزاد البخاري في رواية جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) الى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فاقاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا وتوضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصرح بجواب ان الشرطية وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساؤه بعد احياها الليل بالمسجد فان الحد يربه صلى الله عليه وآله وسلم أداه

الاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذاه وحينئذ يرى بياض ابطيه واماعلى صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكور في الباب ولا يداود من حديث أنس كان يستسقي هكذا ومديديه وجعل يوطئهما على الارض حتى رأيت بياض ابطيه والظاهر انه يغبى البقاء على النقي المذكور عن أنس فلا ترفع اليدين شئ من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواه بما يقتضى النقي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أربع من النقي المذكور في حديث أنس اما لانها خاصة فيبقى العام على الخاص أو لانها مثبتة وهي أولى من النقي وغاية ما في حديث أنس أنه نفي الرفع فيما يعلو ومن علم جهة على من لم يعلم قوله فأشار بظهر كفه الى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يديه كأن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه الى السماء واذا دعا بموصول شئ أو تخصيصه ان يجعل بطن كفيه الى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم كما يالك ذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الاشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاضل بتقاب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سأل جعل باطن كفيه اليه واذا استعاذ جعل ظاهرهما اليه وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاء اعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله

هلكت الماشية وهلكت العيال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا مختصر من البخاري) قوله جاء اعرابي لفظ البخاري أي رجل اعرابي من أهل البادية وفي لفظه جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسياق في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الاموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بطم الكاف وهي نطق على الخيل وغيرها قوله وهلكت العيال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا ينفرد حتى رأيت بياض ابطيه وزاد البخاري في رواية جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) الى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فاقاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا وتوضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصرح بجواب ان الشرطية وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساؤه بعد احياها الليل بالمسجد فان الحد يربه صلى الله عليه وآله وسلم أداه

جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضا وخرج) الى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فاقاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا وتوضا وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصرح بجواب ان الشرطية وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساؤه بعد احياها الليل بالمسجد فان الحد يربه صلى الله عليه وآله وسلم أداه

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال إن ثم هنا قرأ في الخبر أخبر أن أولان عاده صلى الله عليه وآله وسلم كانت مستمرة بنوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق أحبا فأنا يقضى حاجته من نسائه يقضى حاجته ثم ينام في كلتا الحالتين فإذا انتبه عند النداء الأول أن كان جنباً اغتسل والاتوضأ ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه حديثا أبو الوائلي في الرواية الأخرى قال لئلا يصورة التعليق وقد وصله الاسماعيل وفيه التصديت والسؤال والقول والعنفة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنها) أنهم استلثت عن صلاته صلى الله عليه وآله (وسلم في)

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سبأ في بطوله وانما ذكره المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يتزود لهم راع ولا يخطر لهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيا مغيا مرياً مرياً يطبقا غداً قاعاً جلا غداً يرأث ثم نزل فإرأيتيه أحداً من وجهه من الوجوه إلا قالوا قد أحينا رواه ابن ماجه الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الأحوص حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن إدريس حدثنا حميد بن عيسى عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه اللفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها عن أنس وسبأ وعن جابر عند أبي داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم في المستدرک وعن عبد الله بن جرادة عند البيهقي واسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسبأ وعن المطلب بن حنطب وسبأ أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند دواء وعن عامر بن خزيمة بن سعد عن جده عند أبي عوانة أيضاً وعن مرة عند أبي عوانة أيضاً واسناده ضعيف وعن عمرو بن حرب عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله ولا يخطر لهم فحل بالحاء المعجمة ثم الطاء المهملة بهاء راء قال في القاموس خطر الفصل بذنبه يخطر خطر أو خطر أو خطراً يضرب به يمينا وشمالاً انتهى وأراد بقوله لا يخطر لهم فحل أن مواسمهم قد بلغت أقله المرعى إلى حد من الضعف لا تقوى معه على تحريك أذنابها قوله غيثاً الغيث المطر وبطلق على النبات نسجته له باسم سببه قوله مغياً بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الباء التحتية بهاء ثاء مثلثة وهو المنقذ من الشدة قوله مرياً بالهمزة هو المحمود لأنه آفة المنى العيون قوله مرياً بضم الميم وقصه أو كسر الراء وسكون الباء التحتية بهاء ثاء موحدة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة فما خوذ من المراجعة وهي الخصب من فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مريوع كحبيب ومرياء مخصب

ليالي (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقلت) ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يزني في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) أي غير ركعتي الفجر وأما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاستناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا وهو في الصحيحين مع كونها أعلم بحاله صلى الله عليه وآله (وسلم) لئلا من غيرها (يصلي أربعاً) أي أربع ركعات وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثني مثني ثم واحدة فمحمول على وقت آخر فالمراد جائزاً (فلأن قال عن حسن وطولهن) لأنهن في نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلي أربعاً) فلأن قال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً قالت عائشة رضي الله عنها (فقلت) يا رسول الله أنتم قبل أن توتر

فقال يا عائشة إن عيني تنام ولا ينم قلبي ولا يطرأ نومي صلى الله عليه وآله وسلم بالوادى لأن طلوع ويروي النير متعلق بالعين لا بالقلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوضوء لاستغناء عاتية عن ذلك لأنه تقرضه مانع ذلك فاجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كثير وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة وهذه الحديث أخرجه في أخر الصوم وفيه ما ليس صلى الله عليه وآله وسلم ومسلم في الصلاة كذا أبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) المسجد فإذا جليل ممدود بين السارين) الاسطواناتين

المعهودتين (نقال - اهذ الحبل قالوا) أي الحاضرون من العصابة (هذ الحبل لزيغ) بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها (فاذا فترت) أي كسبت عن القيام (تعلقت) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) يكون هذا الحبل أولاً ولا يمتد أولاً ولا تفعلوه (حلوله ليصل أحدكم نشاطه) أي وقت نشاطه أو الصلاة التي نشط لها وقال بعضهم يعني ليصل الرجل عن كمال الإرادة والذوق في مناجاته فلا يجوز له المناجاة عند الملل انتهى (فاذا فترت) في أثناء القيام (فليقعده) ويتم صلاته فاعدها فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود في أثناءها أو اذا فتر بعد فراغ بعض ٢٣٧ التسليمات فليقعده لا يقاع ما بقي من نوافله فاعداً

أو اذا فتر بعد - ما انقضاء البعض فليترك بقية النوافل بحالة إلى أن يحدث له نشاط أو اذا فتر بعد الدخول فيها فليقطعها خلافاً لما أكتبه حيث منهوا من قطع النافلة بعد التلبس بها وفي الحديث عن عائشة إذا نعم أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة وانتهى عن التعصق بها والامرابا لقبال عليه بانشاط وفيه إزالة المتكسر باليد واللسان وجواز تنقيل النساء في المسجد واستدله على كراهة التعلق بالحبل في الصلاة كذا في الفتح واستدل به البخاري على كراهة التمسك بيد في العبادة أي خشية الملل المقضي إلى تركها قال ابن بطال فيكون كأنه رجع فيما بذله من نفسه وتطوع به (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله لا تكن مثل فلان) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق قاله الحافظ وكان

ويروى بضم الميم وسكون الراء بعدهما واحدة مكسورة من قولهم أربع أربع إذا أكل الربيع ويروى بضم الميم ومدة فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر إذا أثبت ما ترع فيه المشاشية قوله طبعها والمطر العام كافي القاموس قوله غداً غدق هو الماء الكثير وأغدق المطر وأغدق كبر قطره وغبدق كثر براقه قوله غداً غداً يرث الابطامو الراثت المبطى قوله قدأ حينئذ أي مطرنا لما كان المطر سبباً للحياة عبر عن نزوله بالاحياء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت رواه أبو داود وعنه عن المطالب بن حنطب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا رواه الشافعي في مسنده وهو مرسل) الحديث الأول أخرجه أبو داود متصلًا ورواه مالك مرسلًا ورواه أبو حاتم والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثرنا ظنه في الصحيحين وقد تقدم ما في الباب من الأحاديث قوله على الطراب بكسر المجهمة وآخره موحدة جمع طرب بكسر الراء وقد تنكس قيل هو الحبل المنبسط الذي ليس بالعمالي وقال الجوهرى الرابية المغيرة قوله اللهم حوالينا يفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور قوله ولا علينا فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لانه يشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله ولا علينا قال الطبري في ادخال الواو هنا هي لطيف وذلك لانه لو أسقطها لكان مستقياً لا كام وماعها فقط ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو محمولة للعطف ولكن للتعايل كقولهم تجوع الحره ولا تأكل بشدائم أكل الجوع ليس مقصود العينه ولكن ليكون مانعاً من الرضاع بآجرة إذ كلوا يكرهون ذلك أنفاً انتهى والحديث الأول يدل على استحباب الدعاء بما يشغل عليه عند الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر

(باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته)

ابن ام مثل هذا المقصد السر عليه كالذي تقدم قرياً في الذي نام حتى اصبح ويحقر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أي بعشه ولا يذير من الليل أي فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجباً لم يكن تركه كرهية القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب اذ قصد بذلك التصدي من صنيعه وفيه استحباب الدعاء على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط واستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قال في الفتح

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبلها لأن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادات والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعادى من الليل) أي تيقظ (فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد زاد أبو نعيم في الحليقة من وجهين عن علي بن المديني يحيى ويعيت) وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودع الاستعجاب) وعند

الاسماعيلي ثم قال رب اغفر لي غفرله أو قال فدعا استعجاب له شك الوارد واقتصر النسائي على الشق الاول (فان توضأ وصلى قبلت) صلاته وترك ذلك ترك الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تعجبني جنوبيهم عن المضاجع إلى قوله فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين وهذا انما يتفق لمن تعود ذلك كرواستانس به وغلب عليه حتى صار الذي كره حديث نفسه في نومه ويقظته فأكرم من انصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمة التي أوتىها حيث قال من تعادى بالليل إلى آخره قال في الفتح والذي يظهر ان المراد بالقبول هنا قدر زائد على العصة ومن ثم قال الداودي ما يحصله من قبل الله حسنة لم يعذبه لانه يعلم عواقب الامور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه واذا أمن الاحباط أمن التعذيب وله هذا قال الحسن

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة قال ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه فظهره لبطن وتحول الناس معه رواه أحمد وفي رواية خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى لحول رداءه وجعل عطافه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطافه الايسر على عاتقه الايمن ثم دعا الله عز وجل رواه أبو داود وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى وعليه خبيصة له سوداء فاراد أن يأخذ أسفلها فيجعلها أعلاه فالتفت عليه فقلمها الايمن على الايسر والايسر على الايمن رواه أحمد وأبو داود) حديث عبد الله بن زيد أصح في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخرى وقد سبق بعضها في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح قوله ثم تحول إلى القبلة في لفظ البخاري ثم تحول إلى الناس ظهره فيه استعجاب استقبال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح قوله وحول رداءه ذكره أودى ان طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول ازاره أربعة أذرع وشعر في ذراعين وشعر اتهمى وقد اختلفت الروايات في بعضها انه صلى الله عليه وآله وسلم حول رداءه في بعضها انه قلبه وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على انه جامع في واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل لحزم المهلب انه لا تفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه وتعقبه ابن العربي بان من شرط المبال أن لا يقصد اليه قال وانما التحويل أمانة بينه وبين ربه قيل له حول رداءه لتحويل حالات قال الحافظ وتعقب بان الذي يجوز به يحتاج إلى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاصل من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجع الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال به ضمهم انما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنقة في كل حال وأجيب بان التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق فالجمل على المعنى الأول أولى فان الاتباع أولى من تركه مجرد احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

التحويل

وددت ان الله تعالى قبل لي عبادة واحدة قال الضري أجزيت هذا الذي كره على لساني عند انتباهي ثم تمت فأتاني أن فقرأ وهذا إلى الطبيب من القول الآية وقال ابن بطال وعد الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من استيقظ من نومه لهجسا لسانه بتوحيده وبالذعان له بالملك والاعتراف بنعمه بحمده عليه وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالجزع عن المقدرة لابعونه انه اذا دعاه أجابه واذا صلى قبل صلاته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يغتنم العمل به ويخلص يتمطر به سبحانه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه)

بفتح القاف أي مواعظه (وهو) أي والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن أبا الحكم هو من قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الرفث) يعني الباطل من القول والفحش قال ابن بطال فيه أن حسن الشعر محمود وكسن الكلام انتهى قال في الفتح وليس في سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهر أنه من كلام أبي هريرة (يعني بذلك عبد الله بن رواحة) الانصاري الخزرجي حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) أي القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا انشق معروف من الفجر ساطع) أي أنه

يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر (أرأيت) الهدي بعد العمى فقلوبنا * به موقنات أن ما قال واقع يبيت بجاني جنبه عن فراشه * كناية عن صلاته بالليل (إذا استنقلت بالمشركين المضاجع) وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو المسهر والتقلب على الفراش وكان ذلك أمالاً صلالة أولاد كروا والقراءة وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين - ين تعجاني جنوجهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعة الآخرة وهذه الآيات من الطويل وأجزأه ثمانية فعولن مقاعبلن إلى آخره وفي البيت الأول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه وآله وسلم وفي الثالث إلى عمله وفي الثاني إلى تكميله الغير فهو صلى الله عليه وآله وسلم كامل مكمل قال في الفتح وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق

التحويل فقال الشافعي ومالك هو جعل الأسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي عن الشافعي أنه اختار في الحديث تشكيس الرداء لا تحويله والذي في الام هو الأول وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك بهما صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلق باب الخبيصة لأنه لم يبدع ذلك إلا نقلها كما في الرواية المذكورة في الباب قال في الفتح ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحوط انتهى وذلك لأنه اختار الجمع بين التحويل والتشكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه ما رواه عنه القرطبي فليس بأحوط واستدل الجمهور بقوله في رواية حديث الباب فجعل عطفه الإيمن الخ وبقوله فقلهم الإيمن على الإيسر الخ قال الغزالي في مصفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهراً وهو ظاهر قوله فقلهم ظهر البطن أي جعل ظاهره باطناً وباطنه ظاهراً وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء من ذلك وخالفهم الجمهور قوله ويحول الناس معه هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى ورواه غيره بالفظ وحول وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من استحباب تحويل الناس بتحويل الامام وقال الليث وأبو يوسف يحول الامام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون لا يستحب في حقه قولاه وعليه خبيصة قال في القاموس الخبيصة كساء أسود مربع له علبان انتهى

* (باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جدًا) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيباً نافعاً ورواحاً مهدواً والنجار والنجار والنجار * وعن انس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فحسرتوبه حتى أصابه من المطر فقلنا ما صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله صيباً بالنصب بفعل مقدراً أي اجعله صيباً ونافعاً صفة للصيب ليخرج الضر منه والصيب المطر قاله ابن عباس واليه ذهب الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازاً وهو من صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الأرض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم ربيع عرف ذلك في وجهه فيقول

سنة بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها إياه على الجارية وجهه ذلك والتماسها منه القراءة لان الجنب لا يقو قال هذه الآيات فقالت آمنت بالله وكذبت بصري فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم كأن يدي قطعة استبرق) (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رأيت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم كأن يدي قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأن لا أريد مكانا من الجنة الا طارت إليه) في التعبير الا طارت به إليه (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية آتين من الاثنيان (أتينا)

أراد أن يذهب إلى النار فلحقها ملك فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فقصصها على حفصة فقصة حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر يصلي من الليل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخيرة بوزن العنبة (في الأمور كلها) جليلها وحقيها كثيرها وقليلها يسأل أحدكم حتى شمس نهاره (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتما ما بشان ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالامر) ٢٤٠ أي قصد أمرهم لا يعلم وجه الصواب فيه اماما هو معروف خيره

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قديمه على ذلك لاجل وقتها المخصوص كالخروج في هذه السنة لاحتمال عدو او فتنة ونحوهما (فليركع) فليصل ندبا في غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء واردة السكك واحترز بهما عن الواحدة فانما لا تجزى وهل اذا صلى اربعين تسليمة يجزى وذلك الحديث أبي أيوب الانصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صل ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالتعريف فلا يحصل منه ما يوقع دعائهم ابعاء فرض (ثم ليقل) نذبا بكسر لام الامر المعلق بالشروط وهو اذا هم أحدكم بالامر (اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خيرا لي (بعلك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك ان تجعل لي قدرة عليه والياء في حال التعليل أي بانك أعلم وأقدر وأول الاستعانة أو للاستعانة طاب كما في ريب عما أنه سمع علي أي بحق عامك

اذا رأى المطر رحمة وأخرجه أبوداود والتسائي عنها بلفظ كان اذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبا نافعا قوله حسرا أي كشف بعض قوبه قوله لانه حديث عهد بربه قال العلماء أي لا يكون ربه اياه قال النووي ومعناه ان المطر رحمة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتميز به او في الحديث دليل انه يستحب عند أول المطر أن يكشف يده لئلا يله المطر لذلك (وعن شريك بن أبي نجر عن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يحطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما تروى في السماء من سحب ولا قزعة وما ينشأ بين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل القرس فلما توقطت السماء انشربت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يحطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر قال فاندفعت وخرجنا غشي في الشمس قال شريك فسالته انسا هو الرجل قال لا أدري متفق عليه) قوله ان رجلا في مسند أحمد ما يدل على ان هذا الميم كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ لم أرف على تسميته كما تقدم قوله يوم الجمعة فيه دليل على انه اذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يوجب لذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بانها دار الامامة قال في الفتح وليس كذلك وانما هي دار عمر بن الخطاب ومميت دار القضاء لانها بيعت

وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) اذ كل عطائك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمة في (فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به الا يعلمها غيرك وفيه اذعان بالافتقار إلى الله في كل الأمور والتزام لذة العبودية (اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر) رهوكذا وكذا ويسمى (خير لي في ديني ومعاشي) حياقي (وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وأجله) الشك من الراوى (فاقدر لي) بضم الدال وحكى عياض كسرها قال القراني في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم المرتب على استثناف المشيئة كن يقول أقدر لي الخير لان الدعاء بوضعه اللغوي

انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون متضمني هذا الدعاء ان يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استئناف المشيئة والتقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى ان لافضاء وان الامر انما كما اخرجهم من علم عن الخوارج وهو فسق بالاجماع وحينئذ فيجيب عن قوله هنا فاقدردني بان يتعين ان يعترفوا ان المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل المجاز والداعي انما اراد هذا الجواز انما يحرم الاطلاق عند عدم النية (وبسره لي ثم باول في فيه) آدمه وضاعفه (وان كنت تعلم ان هذا الامر) ٢٤١ وهو كذ وكذا ويسميه (شرك في ديني ومعايشي) أي حياتي (وعاقبة

أمرى أو قال) شك من الراوي (في عاجل أمرى وأجله فأصرفه عني وأصرفني عنه) فلا تعلق بالي بطالبه وفي دعائه بعض العارفين اللهم لا تتبع بدني في طاب مالم تقدره لي ولم يكتف بقوله وأصرفه عني لانه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلبه عنه بل يبقى متمسقا تشوقا الى حصوله فلا يطيب له خاطر فاذا صرفه الله وأصرفه عنه كان ذلك أكمل ولذا قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به) أي اجعلني راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كانه منكدر العيش انما بعد رضاه بما قدره الله له مع كونه خيرا له (قال ويسمى حاجته) أي في أثناء دعائه عند ذكرها بالكتابة عنه في قوله ان هذا الامر كما مروى شيخ البخاري يلحق وعبد الرحمن ومحمد مديان وتفرد ابن أبي الموالى بروايته وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه أيضا في التوحيد وأبو

في قضاء دينه فكان يقال له ادار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقبيل له ادار القضاء ذكره ابن بربن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيره غير ذلك قوله ثم قال يا رسول الله هذا يدل على ان السائل كان مسالما وبه يرد على من قال انه أبو سفيان انه حين سؤاله لذلك لم يكن قد أسلم قوله هلكت الاموال المراد بالاموال هنا المشيئة لا اصامت قوله وانقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت اقله الذوت عن السبل وانما لا تجد في طريقه من الكلام ما يقيم أودها وقيل المراد فساد ما عند الناس من الطعام أو قلة فلا يجدون ما يخبون ويحملهون الى الاسواق قوله فادع الله يغنيها كذا في رواية للبصري بالجزم وفي رواية له يغنيها بالرفع وفي رواية له ان يغنيها فالجزم ظاهر ورفعه على الاستئناف أي فهو يغنيها قال في الفتح وجاز ان يكون من الغوث أو من لعبث والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا وغياثا سقاها المطر وأغاثهم أجاب عاهاهم ويقال غاث وأغاث بمعنى قال ابن دريد اصل غاثه الله يغونه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثا وغياثا ثم لا يرفع بديه فيه استحباب رفع اليد عند دعا الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه قوله من صاحب أي مجتمع قوله ولا قرعة بفتح القاف والراي بعدها مهمله أي سحاب متفرق وقال ابن سيده لقرع قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة وأكثرا ما يجي في الخبر قولاه وما ينشأ وبين سماع بفتح المهملة وسكون الدال جبال معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام قوله من بيت ولادراي يحجبنا من رؤيته وأشار بذلك الى أن السحاب كان منقودا لامستترابيت ولا غيره قوله فطلعت أي ظهرت من وراء سلع قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنهم أمثلة في القدر وفي رواية فنشأت صحابة مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انقربت هذا يشعر بانها استقرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وانبطت حينئذ وكأن قائلته تعميم الارض بالمطر قوله ما رأينا سبعا هذا كناية عن استقرار القيم المأثورة وكذلك في الغالب والافقد يستمر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك ما وقع في رواية أخرى للبصري بلفظ فارتأى من ذلك ومن اغدوم بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة لاخرى والمراد بقوله سبعا أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٢١ نيل ت داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيهما والفسافي في التكلم والبعوث واليوم والليله (عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا) أي تقديرا وتحفظا (على ركعتي الفجر وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهتف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح (قراءة وافتعالا) حتى اني لأقول (بلام التاني كيد) هل قرأ بام الكتاب أم لا وفي رواية بام القرآن وحتى لا يتدأ بوليس المعنى انهم اشكوا في قراءته بالافتعال بل اراد انه كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يخفف

أراد أن يذهب إلى النار فلقاهما ملك فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فتصصها على حفصة فقمت حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر صلى من الليل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخيرة بوزن العنبة (في الأمور كلها) جليلها وحقيقتها كثيرها وقليلها يسأل أحدكم حتى شمس نعله (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالأمر) ٢٤٠ أي قصد أمرهم لا يعلم وجه الصواب فيه إماما هو معروف بخبره

إذا رأى المطر رجعة وأخرجه أبو داود والنسائي عنها بلفظ كان إذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فانكشف حدقه فان مطر قال اللهم صيبنا نافعاً أقوله حسراً أي كشف بعض قوبه قوله لانه حديث عهد بربه قال العلماء أي تكونين ربه إياه قال النووي ومعناه ان المطر رجعة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتبرك بهم وفي الحديث دليل انه يستحب عند أول المطر أن يكشف بدنه ليزاله المطر لذلك (وعن شريك بن أبي نجر عن أنس أن رجلاً دخل المسجد يوم جمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يحطاب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة وما يمتنا وبين سلع من بيت ولادار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء اقتشرت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يحطاب فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فأنزلت وخر جنانا غشي في الشمس قال شريك فالت أنسا هو الرجل الأول قال لا أدري متفق عليه) قوله ان رجلاً في مسند أحمد ما يدل على ان هذا المبهم كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الغزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ لم أقف على تسميته كما تقدم قوله يوم جمعة فيه دليل على انه اذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم جمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يوب لذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح وليس كذلك وانما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء لانها بيعت

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قديماً على ذلك لاجل وقتها المخصوص كالخروج في هذه السنة لاحتمال عدو وقتها ونحوهما (فليركع) فليصل ندباً في غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزء وإرادة السكك واحتمل به ما عن الواحدة فانهم لا يجزى وهل اذا صلى إلى أربعين بتسليمه يجزى وذلك الحديث ثبت أبي أيوب الانصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صلى ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالنعريف فلا تحصل منتهى وقوع دعائهم بعد فرض (ثم ليقل) ندباً بكسر لام الامر المعاق بالشرط وهو اذا هم أحدكم بالامر (اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بعلمك واستقدرتك بقدرتك) أي أطلب منك ان تجعل لي قدرة عليه والياء فمع ما للتعليل أي بانك أعلم وأقدر وألاستعانة أواللاستعانة طاف بك في رب بما أنه سمع على أي بحق علمك

وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) اذ كل عطائك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمة في فانك قد رولا قدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به الا يعلمها غيرك وفيه ادعان بالافتقار الى الله في كل الامور والتزام لذة العبودية (اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر) رهوكذا وكذا ويسمي (خيراً في ديني ومعاشي) حياًني (وعاقبة أمري) أو قال عاجل أمري وأجله) الشك من الراوي (فاقدر لي) بضم الدال وحكى عياض كسرهما قال القرافي في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئتناف المشيئة كن يقول اقدر لي الخير لان الدعاء بوضعه اللغوي

انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه استئناف المشيئة والتقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى أن لا قضاء وان الأمر أنف كما أخرجه مسلم عن الخوارج وهو فسق بالاجماع وحينئذ فيجيب عن قوله هنا فاقدري بان يتعين أن يعتقد أن المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل الجواز والداعي انما أراد هذا الجواز انما يحرم الاطلاق عندهم المنية (ويسره لي ثم بارأى فيه) أدومه رضاعه (وان كنت تعلم أن هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا وكذا ويسميه (شركي في ديني ودهاشي) أي حياتي (وعاقبة

أمرى أو قال) شك من الراوى في عاجل أمرى وأجله فاسرفه عني واسرفني عنه) فلا تعلق بالى بطالبه وفي دعائه بعض العارفين اللهم لا تتعب بدنى في طاب مالم تقدره لي ولم يكف بقوله واسرفه عني لانه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلبه عنه بل يتي من علمه ما تشوق الى حصوله فلا يطيب له خاطر فاذا صرفه الله واسرفه عنه كان ذلك أكمل ولذا قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به) أي اجعلني راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم يرتض به كانه منكدر العيش انما بعد دم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيرا له (قال ويسمى حاجته) أي في أثناء دعائه عند ذكرها بالكتابة عنها في قوله ان هذا الامر كما مروى شيخ البخاري يلحق وعبد الرحمن ومحمد بنان وتقدير ابن أبي الموالى بروايته وفيه التحديق والعنفه والقول وأخرجه أيضا في التوحيد رأبو

في قضاء دينه فكان يقال لها ادا قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقبيل لها ادا القضاء ذكره ابن بربن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيرها غير ذلك قوله ثم قال يا رسول الله هذا يدل على أن السائل كان مسالما وبه يرد على من قال انه أبو سفيان / نه حين سؤاله ان ذلك لم يكن قد أسلم قوله هلكت الاموال المراد بالاموال هنا المشيئة لا الصامت قوله وانقطع السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت اقله التوت عن السرايا كونها لا تجد في طريقها من الكلام ما يقيم أودها وقيل المراد نفاذ ما عنده الناس من الطعام أو قلة فلا يجدون ما يجلونه ويحمله لونه الى الاسواق قوله فادع الله يغثنا هكذا في رواية للبصري بالجزم وفي رواية له يغثنا بالرفع وفي رواية له أن يغثنا فالجزم ظاهر و لرفع على الاستئناف أي فهو يغثنا قال في الفتح وجاز أن يكون من العوث أو من الغيث والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من العوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا وغياثا سقاها المطر وأغاثهم أجاب عاهاهم ويقال غاث وأغاث بمعنى قال ابن دريد اصل غاثة الله يغونه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فن الغيث ويحمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثا وغياثا قوله فرفع يديه فيه استحباب رفع اليدين عند دعا الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه قوله من صحاب أي يجمع قوله ولا قزعة بفتح القاف والزاى بعدها مهملة أي صحاب متفرق وقال ابن سيده انقزع قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة وأكثر ما يجي في الخبر قوله وما بيننا وبين سماع بفتح الهاء وسكون اللام جبل معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام قبل من بيت ولاداري يجمع بينا من رؤيته وأشار بذلك الى أن السحاب كان مفقودا لا مستترأيت ولا غيره قبل قطعت أي ظهرت من وراء سلع قوله من مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنها مثل في القدر وفي رواية فنشأت صحابة مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انشرفت هذا يشعر بانها استمرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وانبطت حينئذ وكان فائده تعميم الارض بالمطر قوله ما رأينا لشمس سبها هذا كناية عن استمرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب والافق يستمر المطر والشمس بادية وقد تحتجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك ما وقع في رواية أخرى للبصري بلفظ فمارنا يومنا ذلك ومن اغدومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة لاخرى والمراد بقوله سبها أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٣١ نيل ث داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيهما والنفاس في النكاح والبعوث واليوم واليلة (عن عائشة رضى الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا) أي تفهنا وتحفظا (على ركعتي الفجر) وعنهما أي عن عائشة (رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحذف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح) قراءة وافعالا (حتى اني لا قول) بلام التأكيد (هل قرأها الكتاب) أم لا وفي رواية بام القرآن وحتى لا ابتداء وليس المعنى انهم اذ كانت في قراءته بالافاق تحته بل اراد انه كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يحذف

أفعاله أو قرائتها حتى إذا نسبت إلى قرائته في غيرها كانت كأنهم لم يقرأ فيها بوراثة ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي وفيه
التحديث والعنة والقول وفي رواية عنها كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يركب إلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين
خفيفتين رواه البخاري في هذا الباب أيضا زاد مسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يداود قل آمنا بالله
وما أنزل علينا في الركعة الأولى وفي الثانية آمنا بما أنزلنا واتبعة الرسول (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني
خديلي) صلى الله عليه وآله وسلم الذي تحفل ٢٤٢ بحبته قلبي فصار في خلالة أي باطنه وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذًا
خديلا لغيري لآخذت أبا بكر
خديلا لأن الممتنع أن يتخذ هو
صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى
خديلا لا لأن غيره يتخذ هو
(بلا لا أدعهن) بضم العين
أي لا أتركهن (حق) أي إلى أن
(أموت) يحتمل أن يكون قوله
لا أدعهن الخ من جعله الرخصة
أو يكون من أخبار أصحابي
بذلك عن نفسه (صوم ثلاثة
أيام) البيض (من كل شهر)
لقرب النفس على جنس الأيام
ليدخل في واجبه بالشرع
ويشأن نواب صوم الدهر بانضمام
ذلك الصوم رمضان إذا لم تكن
بعض أمثالها قال في الفتح الذي
يظهر أن المراد بها أبيض
(ومسلة الضحى) في كل يوم
كما زاده أحمد بل يفتقر ركعتين وهما
إنه لا يجوز ثلثان عن الصدقة التي
تصحب على مفاصل الإنسان في كل
يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلا
كما في حديث من لم عن أبي ذر
وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتان
الضحى قال ابن رقيق العبد الملع

والطبري قال وفيه تجوز لأن السبت لم يكن مبتدأ ولا الثاني منتهى وانما عبر أنس بذلك
لأنه كان من الأنصار وقد كانوا جاؤوا اليهود فآخذوا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا
الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره
عن الأسبوع بالسبت مجاز من سبب والعلاقة الجزئية والكاية وقال صاحب النهاية
أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع في رواية سبعة أي سبعة أيام ووقع في رواية
فطرنا من جمعة إلى جمعة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهرا أنه غير الأول لأن
الذكر إذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا
أهو الرجل الأول فقال لا أدري وهذا يقتضي أنه لا يجوز بالتعبير وفي رواية للبخاري
عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه فأتى الرجل فقال يا رسول الله ومثلهما
لا في عوابة وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فعمل أنسا ذكره بعد أن نفسه ويؤيد ذلك
ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ فقال الرجل يعني الذي سأله يستفي قوله هلكت الأموال
وانقطعت الدجلى أي بسبب غير السبب الأول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها
فهلكت المواشي من عدم المرعى أو لعدم ما يمكنها من المزارع ويدل على ذلك ما عند
المتن في بلفظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء
وفي رواية عند ابن خزيمة واحتبس الركب في رواية للبخاري تهدمت البيوت وفي
رواية له هدم البناء وغرق المال قوله يسكنها يجوز ضم الكاف وسكونها والضمير يعود
إلى الأمطار وإلى السحاب أو إلى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا قد تم الكلام
عليه قوله على الأكام بكسر الهمزة وقد تفتح جمع أكمة مفتوحة الحروف جميعا قبل
هي القرب المجتمع وقيل هي الطر الواحد وبه قال الخليل وقال الخطابي هي الهضبة
الضخمة وقيل الجبل الصغير قبل ما ارتفع من الأرض قوله والطراب قد تم تفسيره
وضبطه قوله وبطون الأودية المراد به ما يتحصل فيه الماء لينتفع به قوله فانهلعت أي
السماء أو السحابة المتطارة والمعنى انها سكنت عن المطر هي المدينة وفي الحديث
فوائد منها جواز المسكاة من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وادخال الاستسقاء
في خطبة الجمعة والدعاء على المنسبر وترك تحويل الرءاء والاستقبال والابتداء بالصلاة
الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعائه

ذكر الأول الذي يوجد لنا كيد بطله وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وإن أقام ركعتين وعدمه وظننه
صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها إلا أنى استحبابها لانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تنظر عليه
القول والفعل لكن ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه (ونوم على وتر) ليتمرن على
جنس الصلاة الضحى كالوتر قبل النوم في المواظبة إذ الليل وقت العفلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة وقد روى
أن أباه هريرة كان يجتهد بدرس الحديث بالليل على التهجد فأمره بالضحى بدلا عن قيام الليل ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم

مسلم من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوترأوله ومن طامع
أن يقوم آخره فليوترأ آخر الليل
فإن أوتر ثم تعبد لم بعده الحديث
أبي داود وقال الترمذي حسن
لا وزن في الآية ورواه حديث
الجباب بهريون الأشعبي فإنه
واسطي وفيه التحديث والعنفنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الصوم ومسلم والنسائي في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان لا يدع أربعاً قبل
الظهر وركعتين قبل الغداة)
ولا تعارض بينه وبين حديث
ابن عمر لأنه لا يعقل أنه كان إذا صلى
في بيته صلى أربعاً وإذا صلى في
المسجد ركعتين وأنه كان يفعل
هذا وهذا الخ في كل من ابن عمر
وعائشة ما رأى أو كان الرابع
ورأى مستقلاً بعد الزوال لم يثبت
نوبان عند البزار أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستحب أن
يصل بعد نصف النهار وقال فيه
إنه ساعة تفتح فيها أبواب السماء
ونظر الله إلى خلقه بالرحمة

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رز
السلام وعبادة المربض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس ممتنع عليه
وعن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم يزل
في محرفة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي) قوله خمس في رواية مسلم حق
المسلم على المسلم وزاد اذا استنصحت فأنصحه وفي رواية للبخاري من حديث البراء
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع وذكر الخمس المذكورة في حديث
الباب وزاد أنصر المظلوم وأبرأ القسم والمراد بقوله حق المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون
فعله أم واجبا أو مندوبا ندبا أو كدائمه بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله
في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فان الحق يستعمل في معنى الواجب كذا
ذكره ابن لأعرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك
وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والعصبة وقال الحافظ الطاهر أن المراد به
وجوب الكفاية قوله رز السلام فيه دليل على مشروعية رز السلام ونقل ابن عبد البر
الاجماع على ان ابتداء السلام سنة وان رده فرض وصلة الردان بقوله وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته وهذه اصفه أكل وأفضل فلو حذف الواو جاز وكان تاركا لأفضل
وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو وبدونها أجزاء فلو قصر على عليكم لم يجزه
بلا خلاف ولو قال وعليكم بالواو في أجزاء وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله حق
المسلم أنه لا ردة على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

المخطاط رتبته عن رواتب القرائن ومن ثم لم يذكرها كثر الشافعية في الرواتب ويدل له أيضا حديث ابن عمر عن أبي داود
 بإسناد حسن قال ما رأيت أحدا يصلي ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنه معارض بحديث
 عتبة بن حاتم التالى لهذا الحديث في البخارى أنهم كانوا يملكون في العهد النبوى قال أنس وكان يرافنا نصلي ما فلم يمتنا
 وقد عده بعضهم من الرواتب وقعتب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها والذي صححه الذوى أنها نسخة
 للأمر به في حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنية وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستجابهم اقبل الشروع

صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي الصحيحين عن
 أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم
 وأخرج البخارى نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الاكثري بأنه لا يجوز ابتداءهم
 بالسلام وفي الصحيحين عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس
 فيه خلط من المشركين والمسلمين فسلم عليهم وفي الصحيحين أيضا أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كتب إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى قوله وعبادة
 المريض فيه دلالة على شرعية عبادة المريض وهى مشروعة بالإجماع وجرم البخرى
 بوجوبها فقال باب وجوب عبادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب
 للكهنة كاطعام الحائض وفك الأسير ويحتمل أن يكون الوارد فيها محمولا على النسيب
 وجرم الداودى بالأول وقال الجهور بالنسيب وقد اتصل بالوجوب في حق بعض دون
 بعض وعن الطبري تنافى كذا في حق من تربى بركته وتنسب فيمن يراعى حاله وتباح فيما عدا
 ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعنى
 على الأعيان وعامة في كل مرض قوله واتباع الجنائز فيه ان اتباعها مشروع وهو سنة
 بالإجماع واختلاف في وجوبه وسياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله واجابة الدعوة
 فيه مشروعية واجابة الدعوة وهى أعم من الوليمة وسياق الكلام على ذلك في كتاب الوليمة
 ان شاء الله تعالى قوله وتسميت العاطس التسميت بالسبين المسمومة والمجومة لغتان
 مشهورتان قال الأزهري قال اللبث التسميت ذكر الله تعالى على كل شئ ومنه قولك
 للعاطس يرحمك الله وقال نعلب الأصل فيه المسمومة لفظة معجزة وقال صاحب
 المحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهداية إلى الهدى المسمى وفيه دليل على
 مشروعية تسميت العاطس وهو أن يقول له يرحمك الله وأخرج أبو داود بإسناد
 صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا عطس أحدكم فليقل
 الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح
 بالكلم وأخرج البخارى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال يرحمك الله
 فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكلم وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال إذا عطس

في الإقامة فان شرع فيها ركعة
 الشروع في غير المكتوبة لحديث
 - لم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة اه وقال النخعي
 انها بدعة لانه يؤدى إلى تأخير
 المغرب عن أول وقتها وأجيب
 بأنه من أيدى السنة وبأن زمنه ما يسير
 لا تأخير به الصلاة من أول وقتها
 وحكمة استجابهم ما رجا اجابة
 الدعاء لانه بين الأذنين لا يرد
 وكلما كان الوقت أنشرف كان
 ثواب العبادة فيه أكثر ومجموع
 الأحاديث يدل على استجاب
 بخفة قهما كركعتي الفجر قال
 في الفتح لم يذكر المصنف يعنى
 البخارى الصلاة قبل العصر
 وقد ورد فيها حديث لابي هريرة
 مرفوع لفظه رحم الله امرأ
 صلى قبل العصر أربعاً أخرجه
 أحمد وأبو داود والترمذى
 وصححه وابن حبان وورد من
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 أيضا حديث علي بن أبي طالب
 أخرجه الترمذى والنسائى وفيه
 انه كان يصلى قبل العصر أربعاً
 وليس على شرط البخارى اه

ورواة حديث الباب بصريون الا ابن بريدة فانه مروى وفيه لتحديث بالجمع والافراد العذبة والقول أحدكم
 وأخرجه البخارى أيضا في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسالة في نسخة المصنف
 قبل الباب وهى لابي ذر عاصم عليه (باب فضل الصلاة) مطلقاً والمكتوبة فقط (في مسجد مكة) مسجد المدينة
 قال ابن رشد لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وان كان مجموعاً اليه ما في الحديث اكونه أفرد به ذلك بترجمة قال وترجم
 بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لان لفظ المساجد

مشمع بالصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعربان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة
ويحتمل أن يريد بها ما هو أهم من ذلك فتدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور وفي حديث الباب وذهب الطحاوي إلى
أن التفضيل يختص بصلاة الغريضة كذا في فتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للبعير السرج لغرس وهو أصغر من القتب تشده كتابته عن
السفر لانه لازم له والتعب يشدها يخرج مخرج الغالب في ركوبه الله سافر ٢٤٥ فلا فرق بين ركوب الرحال وفي غيرها

من الخيل والبغال والحمير
والمشي في هذه المعنى ويدل
لذلك قوله في بعض طرقه انما
يسافر اخرجهم مسلم والنفي هنا
بمعنى النفي عن السفر إلى غيرها
أي لا تشد الرحال إلى مسجد
لصلاة فيه قال الطبري هو ابلغ
من صريح النفي كانه
قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة
الاهتمام بالبقاء لاختصاصها بما
اختصت به اه (الا إلى ثلاثة
مساجد) الاس تنافي فرغ
والنفي دير لا تشد الرحال إلى
موضع ولازمة منع السفر إلى
كل موضع غير هالان المستثنى
منه في المفرغ بقدر باعم العام
ليكن يمكن أن يكون المراد
بالعموم هنا الموضع المخصوص
وهو المسجد كما ساقى (المسجد
الحرام) أي المحرم بمكة وهو
كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والمسجد بالخفض على البدلية
وبالرفع على الاستئناف والمراد
بجميع الحرم ولفظ القسطلاني
والمراد بالمسجد الحرام أرض
الحرم كلها اه وقيل يختص

أحدكم فتيه ليرجك الله يقول يرجنا لله واياكم ويغفر لنا واياكم والتسميت سنة على
الكذابة ولو قال بعض الحاضرين أجزأ عن الباقيين ويمكن الأفضل أن يقول كل واحد
لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا عطس أحدكم
وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول يرجك الله تعالى وقال أهل الظاهر انه يلزم
كل واحد وبه قال ابن أبي حنيم واختاره ابن العربي والتسميت انما يكون مشروعا
للعاطس اذا حمد الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس
رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسميت أحدهما ولم يسمت الآخر فقال الذي
لم يسمته فلان عطس فسمته وعطست فلم يسمتني فقال هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله
وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فسمته وإن لم يحمد الله فلا تسمته وإذا
تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أو لا فيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد
فيه من لم يحمق حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
إذا عطس أحدكم فليسمته جليسه وإن زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت به ثلاث
وفي مسلم من سلمة بن لا كروغ أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغالية أنك
من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة يرجك الله هذا
رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن رفاع قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تسميت العطاس ثلاثا فإن زاد فإن شئت سمته وإن لم تسمت فلا
وليكن حديث ضعيف قال الترمذي اسأله مجهول قال ابن العربي ومعنى قوله أنه
من كرم أي أنك است من يسمت بعده هذا لأن هذا الذي يلزمكم ومن لا خفة
العطاس ولكنه يدعى له بدعا المسلم له بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت
والسنة للعاطس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي
عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس وضع ثوبه أو يده
على فيه وخفض أو غضم أصوته وحسنه الترمذي ويكره رنح الصوت بالعطاس
لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إن الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس وأخرج أيضا عن أم سلمة قالت

بالموضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزائه الحرم قال الطبري ويتأيد بقوله مسجدي هذا لأن الإشارة فيه إلى
مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المسمى كذلك وقبل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي
بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لأن الذي عند النسائي الا مسجد الكعبة حتى ولو سمعت لفظة مسجد لكانت هي أو قوله
أقول ما رواه الطحاوي من طريق عطاء انه قيل له هذا الفضل في المسجد
(ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطريقين

بمسند رواه رواة الصحيح من حديث أنس رفته من صلى في مسجد أبي سعيد مرة واحدة سنة واحدة كتبت له براءة من النار وبراءة من العذاب وبراءة من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومجدي (ومجد الأقصى) بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة عند الكوفيين واستشهدوا له بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي والبرصيون يؤولونه بأعمال المكان أي ومجد المكان الأقصى وبجانب المكان الغربي وقوله ذلك وهي الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة وقيل في الزمان ٢٤٦ وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهما أربعين سنة وقال الزمخشري سمى

الأقصى لانه لم يكن وراءه مسجد حينئذ وقيل لبعده عن الاقدار والخطب وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لانه بعيد من مكة وأيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشر من منها ايلياء والمقدس بسكون السين وبقهه مع التشديد والقدس وتسلم بالمجعة وتشديد اللام وباللهمة وسلام بمجعة وسلم بفتح الله - ملة وكسر اللام الخفيفة وأوردى سلم بسكون الواو وكسر الراء بعدها تخاتية ساكنة وكورة وبيت أيل وصيرون ومصروث وكورثيلا وبابوش قال في الفتح وقد تتبع أكثر هذه الاسماء الحسين بن خلو به اللغوي في كتاب ليس في هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومن يتأمل فيها الكونها مساجد الانبياء ولان الاقول قبله الناس واليه هجوم والثاني كان قبله الامم السالفة والثالث أسس على التقوى واختلاف في شد الرمال الى غيرها كالثهاب

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اتخاؤب الرفيع والعطسة الشديدة من الشيطان قوله لم ير في مخرفة الجنة بالطاء المجهمة على زنة مرحلة وهي البستان ويطلق على التاريخ الاحاب أي الواضع ولفظ الترمذي لم ير في مخرفة الجنة والخرف بالضم الخرف والمجتنى أفاده صاحب التاموس (وعن علي رضي عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عاد المسلم أخاه مشى في خرافة الجنة حتى يجلس فاذا جلس غمرته الرحمة فان كان غدة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مساء صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبي داود ونحوه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله علي وآله وسلم لا يهدوهم أيضا الا بعد ثلاث رواه ابن ماجه وعن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بهيقي رواه أحمد وأبو داود - حديث علي قال أبو داود انه استند عن علي من غير وجه صحيح وقال الترمذي انه حسن غريب وقال أبو بكر البرزاني الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله بن بافع وهذا اللفظ لا يعلم رواه الاهلي وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس في اسناده مسلم بن علي وهو متروك وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمندري وأخرجه أيضا البخاري في الادب المفرد وصححه الحاكم وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عود والمريض وأطعموا الجائع وفككوا العاني وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني ليس براكب بغل ولا برذون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توفأ فاحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم بمسح يديه من جهنم مسح سبعين خريفا وفي اسناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف الحديث وقال أحمد لا يحتفظ وقد مر مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يخطئ فلا يفحش خطره حتى يطل الاحتجاج به ولا يقتنى أثر العدول فيسلك به سنتهم فهو غير صحيح به اذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال لما أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده

الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا والى المواضع الفاضلة لصد التبر لغيرها والصلاة فيها فضال الشيخ أبو محمد من الجوفين يحرم شدة الرجال الى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث وأشار القاضي حسين الى اختياره وبه قال عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من انكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه الى الطور وقال لو أدرى مكان قبل أن يخرج ما خرجت واستدل به في الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمره ووافقه أبو هريرة والصحيح عند امام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجبا ومن الحديث باجوبة منها ان المراد أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرجال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لاحد ان لا ينبغي للمطى ان تعمل وهو لفظ ظاهر في غير
 التحريم ومنها ان النهي مخصوص بنذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاة فانه
 لو اذن بطل وقال الخطابي للفظ لفظ الخبر ومعناه لا يجب فيما يذره الانسان من الصلاة في البقاع التي يتبرئ منها أي
 لا يلزم الوفاة بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها ان المراد حكم المساجد فقط وانه لا تشدد الرجال الى مسجد من
 المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طالب علم أو تجارة

أو زهنة فلا يدخل في النهي
 ويؤيده ما روى أحمد عن شهر
 ابن حوشب قال سمعت أبا سعيد
 وذكر في هذه الصلاة في الطور
 فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
 ان تشدد رحاله الى مسجد يتقى
 فيه الصلاة غير المسجد الحرام
 والمسجد الأقصى ومسجدي
 وشهر حسن الحديث وان كان
 فيه بعض الضعف ومنها ان
 المراد قصدها بالاعتكاف فيها
 حكمه الخطابي من بعض السلف
 أنه قال لا يمتكر في غيرها وهو
 أخص من الذي قبله ولم أر عليه
 دليلا واستدل به على أن من
 نذر اتيان أحدها هذه المساجد
 لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
 والشافعي في البويطي واختاره
 أبو بصير المروزي وقال أبو
 حنيفة لا يجب مطلقا وقال
 الشافعي في الام يجب في المسجد
 الحرام لتعلق النية بخلاف
 المسجدين الآخرين وهذا هو
 المنصوص لاختلاف الشافعي وقال
 ابن المنذر يجب الى الحرمين
 وأما ما قصي فلا واستأنس بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذرت ان فتح الله عليك مكة
 أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
 الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالذکر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر اتيان مسجد من هذه المساجد
 تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذر اتيان غير هذه المساجد الثلاثة الصلاة
 أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها لا افضل لغيرها على بعض فيمكن صلاته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

من قريب وعن عائشة بنت سعد عن أبيها قال اشتمكت بخاء في رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يهودي ووضع يده على جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا
 وأتم له هجرة ثم أخرجه البخاري وأبو داود وعن لبراه أشار اليه الترمذي وعن أبي هريرة
 عند الترمذي وابن ماجه بالفظ من عادمريضا نادى مناد من السماء طيب وطاب عليك
 وتوات من الجنة نزلا قول في خرافة برنة ككاسة المخترف والمجتني كذا قال في القاموس
 قال في الفتح خرافة بضم الميم وسكون الراء بعدها فاف هي الثمرة وقيل المراد بها هنا
 الطريق والمعنى أن المائدة عيسى في طريق يؤديه الى الجنة والتفسير الأول أولى فقد
 أخرجه البخاري في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا يفي قلاية ما خرافة الجنة قال جناه
 وهو عند مسلم من جهة الرفوع قوله الا بعد ثلاث يدل على أن زيارة المريض انما تشرع
 بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتتبدله مطلقا الاحاديث الواردة في الزيارة
 ولكن غير صحيح ولا حرج كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان بعيني فيه أن وجع
 العين من الامراض التي تشرع اياها الزيارة في حديث على من لم يقل باستسباب زيارة
 من كان مرضه الرمد ونحوه من الامراض الخفيفة واحاديث الباب تدل على تأكد
 مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد
 ورد في صفته احاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس
 عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم انه قال
 من عاد مريضا لم يحضر أجله فقال عند سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
 أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
 بالداواني وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
 لعاس عند أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يعود مريضا
 فليقل اللهم اشف عبدك شيكا لث عدوا أو عيشي لك الى جنازة

• (باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه
 وتغميض الميت والقراءة عنده) •

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
 دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الخاصكم وفي اسناده صالح

وأما ما قصي فلا واستأنس بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذرت ان فتح الله عليك مكة
 أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
 الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالذکر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر اتيان مسجد من هذه المساجد
 تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذر اتيان غير هذه المساجد الثلاثة الصلاة
 أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها لا افضل لغيرها على بعض فيمكن صلاته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

ابن أبي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة
وذكره ابن حبان في اشقات وقد عزاه هذا الحديث ابن معين الى الصحيحين فغلط فإنه ليس
فيهم ما والذى فيه لم يثبت بالموت وإنما روى مسلم من حديث عثمان بن ماث وهريرة
أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عنده الطبراني بلفظ من
قال عند موته لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله قطعها النار أبداً وفي اسناده
جابر بن يحيى الحضرى وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من
حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات
على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم من عمر بن قيس عن أبي هريرة عنده الطبراني بلفظ
من قلبه فيموت على ذلك الا حرم على النار لا اله الا الله وفي الباب أيضاً عن طلحة وعبد
وعمر عنده أبي نعيم في الحلية وعن ابن مسعود عنده الخطيب مثل حديث الباب وعن
حديثه عنده أيضاً بنحوه وعن جابر وابن عمر عنده الدارقطني في العلل بنحوه أيضاً
والحديث فيه دليل على نجا من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول
الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد
قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت فيما لا يوجب
ذلك اذا قالها في وقت لا تنفع فيه معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لفتوا موتاكم لا اله الا الله رواه الجماعة الا البخارى) وفي الباب عن أبي هريرة
عنده مسلم مثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد أنه من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة يومئذ من الدهر وان أصابه ما أصابه لذلك وعنه أيضاً حديث
آخر بلفظ اذا مات مرضاً لم فلا تلوههم قول لا اله الا الله ولكن لقنوههم فإنه لم يختم به
لمناقض قط وفي اسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عنده النسائي
بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عنده ابن ماجه وزاد الحليم الكرمي سبحانه الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عنده الطبراني في الدعاء والعقيلي في
الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود الثقة في عند العقيلي
باسناد ضعيف وعن حذيفة عنده ابن أبي الدنيا وزاد قائمهم ما قبله من الخطايا وعن
ابن عباس عنده الطبراني وعن ابن مسعود عنده أيضاً عن نسطار عن السائب عن أبيه عن

والأقصى ومسجدى هذا قول ابن تيمية - حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جده
من أشنع المسائل المتفولة عنه وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره الانظر أدبالأصل الزيارة فانهم آمن أفضل الأعمال
وأجل القرب الموصلة إلى ذى الجلال وإنه من وعيتها محل إجماع بالانزعاه فسد الحال للزيارة وألغوها كطلب علم
ليس إلى المكان بل لمن فيه الخ وكذلك من الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الإسلام ابن تيمية في
هذه المسئلة وطائفة من المتأخرين المقابلة لأراء ومن نظروني كلام ابن تيمية وما استدله على منع السفر لزيارة القبور فطار

انصاف وفهم كلام ابن الهادي الناصر رحمه الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن نجيبة ومن تبعه لا مع من رده، وخدله نعمة با
لاعدلا والشيوخ ابن نجيبة رحمه الله لا ينكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشرع وتنتصب ابن عمر على
المدينة المكرمة وانما يجتمع عن شد الرحل اليها ذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي
ولهذا تراهم قد ذكروا في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء من فتاواه وموافاته ان زيارته صلى الله
عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مناسد التعصب كثير لا تحصى ٢٤٩ وله رحمه الله في هذه المسئلة كتاب صالح كالك

والجواب في وعاء القاضي
حسين وطائفة كما أشار اليه
في الفتح بل هو في ذلك تابع
لبصرة الفقيه قاري وأبي هريرة
الصحابيين فكيف يجوز
التعامل عليه به دون هؤلاء مع
انه وانهم سواء في ذلك ولا ريب
ان الذين طعنوا فيه ونالوا منه
وردوا عليه لم يملوا ما عاينوا
ما آتاه الله من العلم والعمل
والفضل والتقوى ولم تؤثر
فيه بدعة ولا فسق قط والكلام
عليه وله بطول جدا ولا حاجة
اليوم الى بسط القول في ذلك
فقد صنف في هذه المسئلة
كتب ورسائل جليلة ووقعت
زلازل وقلاقل كثيرة لا تحصى على
المطلع المحمل قال في الفتح قال
بعض المحققين قوله الا الى ثلاثة
مساجد المستثنى منه محذوف
فاما ان يقدروا ما فيه من لا تشد
الرجال الى مكان في أي أمر كان
الا الى الثلاثة أو أخص من
ذلك لا سبيل الى الأول لافضائه
الى باب السفر للتجربة وصلة
الرحم وطاب العلم وغيرها

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة
وروى فيه أيضا عن عمرو عثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله
اقتنوا موتنا كم قال النووي أن من حضره الموت والمراد ذكره لا الله الا الله لتكون
آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين
أمر مندوب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الاكثر عليه والمواظبة على نصبره ضيق
حاله وشدة كربته فيكره ذلك بقلبه أو يتكلم بكلام لا يليق قالوا واذا قاله مرة لا يكره عليه
الا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث
الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأييده وتخاسر عيذه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه
هـ كلام النووي ولكنه ينبغي أن ينظر ما القرينة المارة من الوجوب (وعن
عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له صفة أن رجلا قال يا رسول الله الكفار قال هي سبع قد كر
منها واستحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا رواه أبو داود) الحديث أخرجه
أيضا النسائي والحاكم واقتضاه عند أبي داود والشافعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وقد سأله رجل عن الكفار فقال هن تسع الشرك والسحر وقتل النفس وأكل
الربوا وكل مال اليتيم والتولي يوم الرحف وقد دفن المحسنات وعقوق الوالدين واستحلل
البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري في الجمعيات بنحو حديث الباب
ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم
السبع هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء
الفوقية والحديث استدل به على مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة لقوله واستحلل
البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله
أحياء عند الصلاة وأمواتا في اللحد والمحتضر حي غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم
وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بمجال الصلاة وهو خلاف الاجماع
والاولى الاستدلال بمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء
ابن معرور أوصى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أصاب الفطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة

٣٢ نيل ت فيتمين الثاني والاولى ان يقدروا هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرجال الى مسجد لصلاته فيه
الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرجال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي
الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرجال اليها ذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ومرادني بالنفس ما شهد
الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا وأما غيرهما من البلاد لا تشد اليها لذاتها بل لزيارة أو جهادا وعلم أن هذه ذوات
من المندوبات أو المباحات قال وقد التمس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرجال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لان شد الرحال الى مسجد من المساجد أو الى مكان من الامكنة لاجل ذلك المكان الا الى الثلاثة المذكورة وشد الرحل الى زيارة أو طلب علم ليس الى المكان بل الى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصدوق الى البيت العتيق ومالك الختام في شرح بلوغ المرام وفي تحرير مجمع رد الاشرار فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليها وفي هذا الحديث التصديق والعزيمة والقول ورواية نابي عن نابي عن نابي وأخرج حديثه ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الحج والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة أي فرضاً أو نقلاً في مسجدى هذا) قال النووي ينبغي للمصلي أن يحرص على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما يزيد فيه بعده لأن التضعيف انما ورد في مسجده وقد أكد بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة بل صحيح النووي أنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من أله صلاة) صلى (فيما سواه) من المساجد (الا المسجد الحرام) أي فإن الصلاة فيه خير من الصلاة في مسجدى ويدلله حديث أحمد ومحمد بن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وملا في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعند البزار وقال اسناده

التوجيه الى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قوله أنه يوجه مستقبلاً ليستقبلها بكل وجهه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد قوله أنه يوجه على جنبه الايمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الامران جائزان والاروى أن يوجه على جنبه الايمن لما أخرجه ابن عدى في الكامل ولم يضعفه من حديث البراء بلانظ اذا أخذ أحدكم مضجعه فليمت وسد يمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات باسناد قال الحافظ حسن وأصل الحديث في الصحيحين بالنظر اذا اويت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل اللهم اني أسأت نفسي اليك وفي آخره فاممت من ايمتك فانت على الفطرة وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند النسائي والترمذي وأحمد بالنظر مكان اذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن مسعود عند النسائي والترمذي وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلى أم أبي رافع عند أحمد في المسند بالنظر ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها وعن حذيفة عند الترمذي وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بالنظر كان اذا عرس وعليه ايل توسد يمينه وأصله في مسلم ووجه الاستدلال باحاديث توسد اليمن عند النوم على استحباب أن يكون المحتضر عند الموت ذلك أن النوم مظنة للموت ولاشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فان مت من ايمتك فانت على الفطرة بعد قوله ثم اضطجع على شقك الايمن فإنه يظهر منه أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة (وعن شد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حضرتم

موتاكم فاعضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والطبراني في الاوسط والبزار وفي اسناده قزعة بن سويد قال في التقريب قزعة بن سويد قال في التقريب قال في الخلاصة قال أبو حاتم محله الصدق ليس بذلك القوي وفي الباب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فاعمسه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله فان البصر يتبع الروح قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر فاظروا اين يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث قال وفيه دليل لمذهب اصحاب المتكلمين ومن وافقهم أن الروح اجسام

لطيفة

حسن والطبراني من حديث أبي الدرداء رفعه الصلاة

في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بالف صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة فوضع بذلك ان المراد بالاستثناء تفصيل المسجد الحرام وأوله المسالكية ومن وافقهم بأن الصلاة في مسجده تفضله بدون الاف قال ابن عبد البر بالنظر دون يشمل الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة وتسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوي ووجه ابن بطال أنه لا يأنه لو كان مسجد مكة فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مدة اركن ذلك

الابدال بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحد وابن حبان السابق وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكأته لم يفت عليه وهذا التضعيف يرجع إلى الثواب كما هو ولا يتعدى إلى الأجزاء بالاتفاق كما نقله النووي وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره حسب الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام مائة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تزيد سبعة وعشرين درجة قال البدر بن المصاحب الأثاري ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة فيه جماعة بألف

ألف صلاة وسبع مائة ألف صلاة والصلوات الخمس فيه بمائة عشرة ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين العظيمين كل مائة سنة تسعة مائة ألف ومائة ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة ومائة مائة

ألف صلاة فتلخص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى بلغ عمر فوج بنحو الضعف انتهى لكن هل يجمع التضعيفان ولا يحل بحث واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه من جوحه وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن رهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر

أصحابه تفضيل المدينة وقد يرجع عن هذا القول أكثر المنصفين من المالكية لكن استثنى عياض البقرة التي دفن فيها

الطهفة مقللة في البدن وتذهب الحياة عن الجسد بهذا ما ليس مرضا كما قاله آخرون ولأدما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب للمتكلمين اه قوله وقولوا أخيرا الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بالفظ لا دعوا على أنفسكم إلا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون والحديث فيه التذنب إلى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتضعيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وأمنهم وفيه أن تغضب الميت عند موته مشروع قال النووي واجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يقيح منظره لو ترك اغماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقرأوا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولقظه يس قلب القرآن لا يقرؤه رجل يريد الله والدار الآخرة الا فقره واقرؤه على موتاكم) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه واعلم ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديثنا أبو المغيرة حديثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بها وأسندته صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فيقرأ عنه يس الا هوون الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرؤه على موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله ورد الهب الطبري في القراءة وسلم له في التلقين اه واللفظ نص في الاموات وتناوله للحنابلة مجاز فلا يصار اليه الا لقرينة

باب المباداة الى تجهيز الميت وقضاء دينه *

(عن الحسين بن وروح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعود فقل اني لا أرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وجاهلوا فاته لا يغني بليغة مسلم أن يحيى بن ظهري أهل رومة أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذري

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخفى الاتفاق على انها افضل بقاع الارض بل قال ابن عقيل الحنبلي انها افضل من العرش وتعب بان هذا لا يتفق بالبحث المذكور لان محله ما يترتب عليه الفضل للعباد وأجاب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون غيرها كتفضيل جلد المصنف على سائر الجلود قال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا نقلا في ذلك وقال ابن عبد البر انما يصح بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها ما من اقربيه وانه ليس بعلمة افضل منها فقد أنزلها منزلها وقال غيره سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريعة انه روى ان المرء يدفن

في البقعة التي أخذ منها ترابا عند ما يخلق رواء ابن عبد البر في أو آخر عقيدته من طريق عطاء الخراساني موقوفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاها من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور إلى مكة أن صح ذلك ورواه هذا الحديث الستة مديون الأشيخ البضاري فأصله من دمشق وهو من فراده وفيه التحديث والأخبار والعنونة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة والنسائي في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يصلي من الضحى) أي في الضحى

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البلوي وهو غريب
 اه وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في اسناد هذا الحديث مروية عن سعيد
 الانصاري ويقال عزرة عن أبيه وهو وأبوه مجهولان وفي الباب عن علي أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث ياعلي لا يؤخرن الصلاة إذا آتت والجماعة إذا حضرت
 والأيام إذا وجدت كفوا أخرجه أحمد وهو هذا لفظه والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال
 لا تؤخرها ما كان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى اسنادا يمتثل وأخرجه
 أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم واعلال الترمذي له بعد دم الاتصال لأنه من
 طريق عمر بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قيل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم انه سمع
 منه فاقبل اسناداه وقد أعلمه الترمذي أيضا بجهاالة سعيد بن عبد الله الجهفي ولكنه عد
 ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن وحوح هو انصاري وله مصيبة وحوح بفتح
 الواو وسكون الحاء المهملة وبه دهاو او مفتوحة وحامه حلة أيضا وطلحة بن البراء
 انصاري له مصيبة والحديث يدل على مشروعيته التجهيل بالمت والاسراع في تجهيزه
 وتشهد له أحاديث الاسراع بالجماعة وسأقي (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال نفس المؤمن معاقبة يدينه حتى يقضى عنه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وقال
 حديث حسن) الحديث رجال اسناداه ثقات الا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو مدوق
 يخطئ فيه الحديث للورثة على قضاء دين الميت والأخبار لهم بأن نفسه معاقبة يدينه حتى
 يقضى عنه وهذا قيد بمن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء
 فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد مصيبة المديون
 عند موته لا قضاء موجهة لتولي الله سبحانه قضاء دينه وان كان له مال ولم يقض منه
 الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من دان بدين في نفسه وقاؤه ومات تجاوز
 الله عنه وارضى غريمه بما شاء ومن دان بدين وأيس في نفسه وقاؤه ومات اقتصر الله
 لغريمه منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الدين دينان فن مات وهو ينوي
 قضاءه فاناؤا له ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤاؤا من حسنة انه ليس يومئذ
 دين له ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر روى في مصابح
 الدين يوم القيامة فيقول الله قيم أنلفت أموال الناس فيقول يا رب انك تعلم انه أنى

او من جهة الضحى (الأي
 يومين يوم يقدم بمكة فانه) أي
 ابن عمر (كان يقدمها) أي
 مكة (ضحى) أي في ضحوة النهار
 (في طواف بالبيت) الحرام (ثم
 يصلي ركعتين) سنة الطواف
 (خالف المقام) أي مقام ابراهيم
 عليه السلام (ويوم يأتي مسجد
 قبا) هو على ثلاثة أميال من المدينة
 يزكرو يؤثت وقال يافوت على
 ميلين على يسار قاصد مكة وهو
 من عوالي المدينة ومعنى باسم ثر
 هناك والمسجد المذكور هو
 مسجد بني عمرو بن عوف وهو
 اول مسجد أسسه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (فانه كان
 يأتيه كل سبت) يزوره (فاذا
 دخل المسجد كره أن يخرج منه
 حتى يصلي فيه) ابتغاء الذوب
 روى النسائي حديث سهل بن
 حنيف مرفوعا من خرج حتى
 يأتي مسجد قبا فيصلي فيه كان له
 عدل عمرة وعند الترمذي من
 حديث اسيد بن حضير رفعه
 الصلاة في مسجد قبا كعمرة
 وعند ابن أبي شيبة في أخبار

المدينة باسناد صحيح عن سعيد بن أبي وقاص قال لأن أصلي في مسجد قبار ركعتين أحب
 إلي من أن أفيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قبل الضربوا إليه اكباد الابل وفي الحديث فضل مسجد قبا والصلاة فيه
 لكن لم يثبت فيه تضعيف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) أي
 مسجد قبا أي يوم السبت (واكبادا مشيا) أي بحسب ما يتيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية بكافة العبيد على ان المذني
 اذا تدا الصلاة في مسجد قبار منه ذلك وحكاه عن ابن عباس (وكان) أي ابن عمر (يقول انما اصنع كرايت اصحابي يصنعون

ولا يمنع أحد أن صلى أي الصلاة (في أي ساعة شاء من ليل أو نهار غير أن لا تتصدرا بطول الشمس ولا غروبها) فتصلوا في وقتها وفي هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه إن النهي عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي مسجد قبارا كما وقع بأن يجيئه صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبا إنما كان لمواصله الانصار ودفنهم من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالبيت وأيضا المراد بشد الرحل ٢٥٣ اختيار السفر ولم يكن مجيئه إلى قبا من هذا

القبيل بل هو من جنس التنزه ونقل الاقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين بلا يقاس هذا على ذلك والله أعلم ورواه هذا الحديث الحجة ما بين بصري ومسلم وكوفي وفيه التحديث والاختبار والغنعة والقول واخرجه البخاري ايضا في الصلاة ومسلم في الحج وابوداود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) اورد بلنظ البيت لان القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي ويروي قهري وكان به بالمعنى لانه دفن في بيت سكاك والمعنى منقولة منها كالخمر الاسود وتنقل بعينها اليها كالجذع الذي حن اليه صلى الله عليه وآله وسلم او توصل الم لازم للطاعات فيها اليها فهو مجاز باعتبار المال كقوله الجنة تحت ظلال المسرف اي الجهاد ماله الجنة فهذه البقعة المقدسة

على اما حرق واما غرق فيقول هاني - افضى عنك اليوم فيقضى عنه - اخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبراز والطبراني بلفظ يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن ادم فيم اخذت هذا الدين وفيه منسبت حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته لم آكل ولم اشرب ولم اضيع واسكن اني على يدي اما حرق واما سرق واما وضعية فيقول الله صدق عبدي وانا احق من قضى عنك فيدعو الله بشئ فيضه في كفة ميزانه فيخرج - خاتمه على - يا - نه فيدخل الجنة بفضل رحمته واخرج البخاري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها أدى الله عنه ومن اخذها يريد انائها آتاه الله الله واخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث مهوونة مامن - مسلم - يدان ديننا يعلم الله انه يريد اداها لا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة واخرج الحاكم بلفظ من ثمانين يد في نفسه وفاؤه ثم مات فجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاور قد ورد ايضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديون فادبته على من الية ولاية امور المسلمين بقضيه عنه من بيت مالهم وان كان له مال كان لورثته اخرج البخاري من حديث أبي هريرة مامن مؤمن الا وانا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فأيما مؤمن مات وترك مالا فليبره عصبته من كانوا من ترك ديننا وضياعا فليأتني فانه ولاه واخرج نحوه أحمد وابوداود والنسائي واخرج أحمد وابو يعلى من حديث انس من ترك مالا فلاه ومن ترك ديننا فعلى الله وعلى رسوله واخرج ابن ماجه من حديث عائشة من حل من أممي ديننا فهدى في قضائه فقات قبل أن يقضيه فانا وليه واخرج ابن سعد من حديث جابر رفعه أحمد - من الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة من مات فترك مالا فلاه ومن ترك ديننا وضياعا فليأتني وعلى - واخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر من ترك مالا فلاه ومن ترك ديننا وضياعا فليأتني وعلى وانا أولى بالمؤمنين وفي معنى ذلك عدة احاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قالها بعد أن كان يمنع من الصلاة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديونا استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضة من رياض الجنة الا أن وعدوا اليها ويكور للعامر فيمار روضة بالجنة ولم يثبت خبر عن بقعة انهما من الجنة بخصوصها الا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاهر الحديث وجعله على الحقيقة دون المجاز وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها على تفضيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالتطير في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث عبد الله بن عدى قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا على الحزوة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله ولولا اني اخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح اخرج

إصحاب السبق ومعه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا يقبى العدول عنه انتهى قلت الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الكريمين كالاشتغال ببيان الافضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فضول العمل الذي لا يتعلق به فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التي وردت في هذا وقد أفضى النزاع والتشاجر في هذه المسئلة واشباهها التي فتن كثيرة قوية وتلفيق ادلة واهية ضعيفة ذكر البعض منها الشوكاني ٢٥٤ رحمه الله في شرح المنتقى زاد عليه ثم قال وقد خرج من المدينة

اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم لا يقولون ان ميراث من لا وارث له مختص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصومة بينة الدعاة واقطعه من ترك ما لا فلورثته ومن ترك دينه فاعلى وعلى الولاة من بعدى من بيت المال

• (باب تسمية الميت والرخصة في تقبيله) •

(عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي مصبى بهر حبرة متنفق عليه وعن عائشة أن أبا بكر دخل فمصر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصبى ببرده فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله رواء أحمد والبخاري والنسائي • وعن عائشة وابن عباس ان أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواء البخاري والذائي وابن ماجه • وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي ومعه حديث عائشة الرابع في اسناد عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف قوله يحيى بن حماد بن عيسى بن وهب بن عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف قوله وفق الباء الموحدة بعد هاء اسمها وهى فوب فيه أعلام وهى ضرب من برود العين وفيه استعجاب تسمية الميت قال النووي وهو مجمع عليه وحكمته صيغته من الانكشاف واستعورته المتغيرة عن الاعين قال أصحاب الشافعي ويلف طرف الثوب المسجى به تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لا يشك فيه منه قال وتكون التسمية بعد نزغ ثيابه التي توفي فيها لا يتغير بدنه بسببها قوله فقوله فيه جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لانه لم ينقل انه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان اجاماً قوله قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم قوله حتى رأيت الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسباق تحقيقه

• (أبواب غسل الميت) •

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيد بن مسعود وطائفة ثم على وطيفة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحدث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت وهو انما يدل على انها فاضلة انتهى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل (ومعنى) هذا بعينه (على حوض) خير الكوثر المكان داخل الجنة لا حوضه الذي خارجها بجانبها المستمد من الكوثر بعد ما الله فوضه عليه أو أن له هناك منبراً على حوضه يدعو الناس عليه اليه وعند الشافعي ومنعبر على ترعة من ترع الجنة ورواه هذا الحديث مدينون الاشبح البخاري فمصرى من أفراد وفيه التحديث بالجمع والافراد والعنونة واخرجه البخاري أيضا في أخر الحج وفي الحوض والاعتصام ومسلم في الحج • (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (باب الاستعانة في الصلاة) •

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال كان صلى الله

• (باب

صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة) وزاد في رواية أبي وائل كأن سلم في الصلاة وأنا مر بها جئتنا وفي رواية أبي الاحوص خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة (في رد علينا) السلام (فلما رجعتا من عند النجاشي) بفتح النون وقيل يكسر هاء ملك الحبشة الى مكة من الهجرة الاولى او الى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ يقبض زلفه ويكسر (سلمنا عليه فلم يرد علينا) اي باللفظ فقد روى ابن ابي شيبة عن مرسل ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردى على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالاشارة وزاد مسلم في رواية ابن فضيل قلنا يا رسول الله

كان سلم عليك في الصلاة فترد علينا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا) عظيما لانها مناجاة مع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره من رد سلام أو نحوه أو التثوين للتسوية أي كقراءة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواية أبي وائل أيضا ان الله يحدث من أمره ما ينشأ وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كلثوم الخزاعي الا بذكر الله وفي رواية أبي ذر وعزام في الفتح لا يحدث عن أبي فضيل اشغلا بزيادة لام التأكيده (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للشيء ما في عن زيد غير هذا الحديث (قال كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحدنا صاحبه بمباحته وهذا حكمه الرفيع وكذا قوله فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يبق بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا ولا لفظ ويسلم بعضنا على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر انهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وانما يقتصرون على الحاجات من رد السلام ونحوه (حتى) الى الآن (نزلت) ظاهرة أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والآية مدنية فيقتضي ان النسخ وقع في المدينة فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي وكان رجوعهم من عنده الى مكة فتعين ان المراد بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يجمعون بمكة الا نادرا

(باب من يليه ورفقه به وستره عليه)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقر بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظا من ورع وامانة واما أحمد وعنه عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه احمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه * وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحططوه وحفروا له وألحدوا واصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه قوله قادي في الامانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يفش عطايا نفسه عريا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يفسل الغسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عنه بحاله امانة واستعماله في مواضعه من تأديتها أو لتأديته أقر بكم فيه أن الاحق بفسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الامام يحيى قوله فن ترون عنده حظا من ورع وامانة فبذلك دليل لما ذهب اليه الهادي من اشتراط العدالة في الغسل وخالفهم الجمهور فان صح هذا الحديث فذلك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقا لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جلته والالزم عدم همه كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى همه بعضها دون بعض بغير دليل تصحكم وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى الاجماع النووي وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع بينهما مجموعات ذكرها في الفتح (حافظوا) أي داوموا (على الصلوات) ولا يولي ذروا الوقت (والصلاة الوسطى) أي العصر وعليه الاكثر (وقوموا لله قانتين) أي ساكتين لان لفظ الراوي يشعر به تخليه عليه أو وقى وأرجح لانه المشاهد للوحى والتزبد يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وحينئذ قال الكلام منافع للفتوح الا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أي عما كان فعله من ذلك وزاد مسلم ونسبنا عن الكلام ولم يقع في البخاري وذكر صاحب العمدة قول فيه أحد من شراحها عليهم اولى المراد مطلقه فان الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العبد و يعرج ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي لا غاية والفاء التي تشعر بتعليل ما سبق عليها ما يأتي بعدها انتهى
 واستدل بمذه الزيادة على ان الامر بالشئ ليس نهيا من ضده اذ لو كان كذلك لم يصح الى قوله ونهينا عن الكلام واجيب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فلهذا ذكر لكونه اصرح وقال ابن دقيق العبد هذا اللفظ احدا ما يستدل به
 على الفسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر وليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون فاه عن
 اجتماع وقيل ليس في هذه القضية نسخ ٢٥٦ لان اباحة الكلام في الصلاة كان بالراءة الاصلية والحكم المزبل لهما

ما احب ضوء النور من مناقشة واهية حاصلها انه لا مستفاد من الأحاديث الفعل وهي لا تنفيذ
 الوجوب وأحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل ايته صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر بخلاف في كونه لا وجوب أولئك ورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد ايضا بان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل ما مور به لانه ربما شهدت لبعض الاوامر قرآن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بان الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر المجرد كما تقر في الاصول نعم قال في الفتح وقد نقل الغوري الاجماع على أن غسل
 الميت فرض كفاية وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور جدا عند المالكية على أن
 الشرطي رجع في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد توارده القول والعمل انتهى وهكذا فيمكن تعقب الدعوى
 الاجماع **قوله** ان سر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الفرق بالميت في غسله
 وتكفينه وحمله وغير ذلك لان تشبيهه كسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الاثم فلا شك
 في التصريم وان كان في التام فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الاثم فيتمين الاحتمال الاول **قوله** من ستر ما ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل
 في عموم ستر ما يراه العاسل ونحوه من الميت وكراهة افشائه والتحدث به وايضا قد صح
 ان الغيبة هي ذكر كذا لا خفيك بما يكره ولا فرق بين الاخ الحى والميت ولا شك أن الميت
 يكره ان يذكر بشئ من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكره محرما وسبقنا
 بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الاموات **قوله** وعن أبي بن كعب
 ان أم الخ سبق في الكلام في تفاصيل ما شغل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

ليس نسخا واجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العبد وقوله ونهينا
 عن الكلام يقتضي ان كل شئ
 يسمى كلاما فهو منهي عنه فلا
 للفظ على عمومه ويحتمل أن
 تكون اللام للعهد المرجع الى
 قوله يكلم الرجل مناصبه
 بجماعته وقوله امرنا بالسكون
 أي عما كانوا يفعله لونه من ذلك
 قال في الفتح أجمعوا على ان
 الكلام في الصلاة من عالم بالتصريم
 عام لا غير مصطلها وانما قد مسلم
 مبطل لهما واختلفوا في المساهي
 والجاهل فلا يبطلها القليل منه
 عند الجمهور واختلفوا في أشياء
 أيضا كن جرى على لسانه بغير
 قصد أو تعمد اصلاح الصلاة
 لمهودخل على امامه أو لا نقاد
 مسلم لئلا يقع في مهلكة أو فتح
 على امامه أو سجد لم يره أو رد
 السلام أو أجاب وعوة أحد
 والديه أو تقرب بقرية كاعتقت

• (باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر) •

(عن عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالبيع وأنا
 أجد صداعا في رأسي وأقول وأساء فقَالَ بَلْ أَنَا وَرَأْسُ مَا ضُرْنَا لَوْ مَقْبَلِي ففعلت

عبدى لله في جميع ذلك خلاف ما بسطه كتب الفقه قال ابن المنبر في الحاشية الفرق بين
 قائل الفعل للأمام فلا يبطل وبين قائل الكلام ان الفعل لا يخلو منه الصلاة غالب المصطلحها ومخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فامرد ورواة هذا الحديث السنية كوفيون البخاري وفروزي وفيه التحديث والاخبار والعنونة والقول
 وأخرجه البخاري أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي فيهما وفي التفسير (عن مصيب) بن
 أبي فاطمة الدوسي المدني (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في) ثأان (الرجل) وذكره الغالب والافالحكم

وكفنتك

جاء في جميع المكلفين حال كونه (يسوى التراب حيث) أي في المكان الذي (يسجد) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انه) كنت فاعلا) أي مسويا للتراب (فواحدة) أي فاصح أو فاعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشروع فعله واحدة وأبج له المرة ثلاثا أي أذى به في سجوده وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السمن من فوعا إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجبه فلا يصح الحصى وقوله إذا قام أراد به الدخول في الصلاة ليرافق حديث الباب فلا يكون منيما عن المسح قبل الدخول فيها بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة وحكاية ٢٥٧ النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى

وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للخطابي عن مالك أنه لم يربه بأسا وكان يفعله وأعلمه لم يبلغه الخبر واغترط بعض أهل الظاهر فقال أنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر انتهى ولم يشرق بين ما إذا تواءم أو لا مع أنه لم يقبل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن كراهته المحافظة على الخشوع أو لا يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المقتدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجبه حائلا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال إذا سجدت فترقع الحصى فان كل حصاة تكتب أن يسجد عليها فهذا العمل آخر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومشي وفيه الحديث بالافراد والجمع والعنفنة وليس لمعيقب في هذا الكتاب غير هذا الحديث وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي برزة الأسدي رضي الله عنه صلى يوما العصر كما بين مهدي بن

وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأنساؤه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقد ذكرنا أن الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله فغسلته حديث عائشة الأولى أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي أسناده محمد بن اسحق وبه أهل البيهقي قال الحافظ ولم يفرده بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلك إلا ابن اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلفظ ذلك لو كان وأما في فاستغفر لك وأدعوك وأثرها ثمانى سكت عنه أبو داود والترمذي ورجاله ثقات إلا ابن اسحق وقد عنع وغسل أسماء لابي بكر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوضعية من أبي بكر قوله فغسلته فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قياسا وبغسل أسماء لابي بكر كما تقدم وعلى لفظة كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بأسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة انكار على علي وأسماء فكان إجماعا وقد ذهب إلى ذلك المعتز والشافعية والأوزاعي واسحق والجمهور وقال أحمد لا تغسله لبطلان النكاح ويجوز لعكس عنده كالجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عنده كالجمهور وقالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها ويجاب عن المذهبيين الآخر بأنه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز النظر النرج فغايتة تحرير نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما لا آخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العفة فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والأصل بقاء حل النظر على ما كان عليه قبل الموت قوله لو استقبلت من الأمر الخ قيل فيه أيضا غسلك لمذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجفاس بنفسه مع وجود الزوجة ولا على أنه أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا حجة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن العباس وأسماء بنت زيد تناول الماء والعباس واقف قال ابن دحية لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل واختلف

٢٣ نيل ميمون في روايته (في غزوة وبلغام دابته) أي فرسه أو حماره قولان (بيده فجعلت) الدابة تنازعه وجعل يتبعها) قد اجعوا وان المشي الكثير المتوالي في الصلاة المكتوبة يبطلها فيعمل حديث أبي برزة على القليل وفي رواية عمر بن مروق ما يؤيد ذلك فانه قال قضت الدابة في قبلته فاطلق فاخذها ثم رجع البهقري فان في هذا الرجوع ما يشعر بأن شبهه إلى هبدها ما كان كثيرا فهو عمل يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر قاله القسطلاني وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته والحديث الثاني يدل على أنه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها

(فقد سئل في ذلك) قال: سبعة بفعل رجل أي مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ أي يدعو عليه ويسببه وفي رواية جاد انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس و زاد عمرو بن مرزوق في آخره قال فقلت للرجل ما روى الله الاخذ بك شئت رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ لم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت سكت فعل الله بك هل تدري من هو هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيخ يصلي ٢٥٨ قد عد إلى عذان دابته فجعل في يده فتسكمت الآية فتسكص معها ومعهنا

رجل من الخوارج بفعل بسببه فلما انصرف الشيخ أي أبو برزة من صلته (فقال اني سمعت قولكم) أي الذي قلتموه آنفا (واني يزور مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان) وفي رواية ٢٥٩ - روى بن مرزوق الحزم بسبع غزوات من غير شك (وشهدت تبيره) أي تسميته على أمته في الصلاة وغيرها وأشار به إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يتطوع صلته ولا يجوز أن يفعل أبو برزة من رأيه دون أن يشاهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حجة لفقهاء في قولهم أن كل شيء يحسب ثلاثة من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة عنه (واني أن كنت أن أراجع) وفي رواية أراجع (مع دابتي أحب إلى من أن أدعها) أي أتركها (ترجع إلى ما أتتها) أي الذي ألفتته واعتادته والمعنى واني وإن فعلت ما رأيتموه من اتباع الفرس لأجل كون رجوعها أحب

في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد استوفى صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل البناء أن أحدا من الصحابة أنكر ذلك فكان إجماعا منهم وروى البزار من طريق يزيد بن بلال قال قال علي أوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أن لا يغسله أحد غري وروى ابن المنذر عن أبي بكر أنه أمرهم أن يغسلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنوايته وخرج من عندهم

• (باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه إذا كان جنبا) •

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذنا لقرآن فاذا أشير له إلى أحدهما أقدمه في الصد وأمر به فتمسك في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري واللفظ في وابن ماجه والترمذي وصححه • ولا جاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لائق لهم فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة إلى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في ثوب واحد وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين وقيل المراد بالثوب القبر مجازا ويرد ما وقع في رواية عن جابر فكفن أبي وعمر في غرة واحدة وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورد مختصرا باللفظ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد وأيس فيه تصريح بالدفن قال ابن رشيد أنه جرى على عادته من الإشارة إلى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقصاص بمعنى على جميعهم في ثوب واحد انتهى ولا يخفى أن قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعدا في الدفن وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف في باب الصلاة على الشهيد ففعل البخاري أشار بما أورد مختصرا إلى هذا إلى ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة في باب الصلاة على الشهيد بلا فصل وقد ثبت عند عبد الرزاق باللفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضا في هذه القصة عند الترمذي وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عمار الانصاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذي

الحسن تركها (فيشق على) لأن منزله كان بعيد فلو تركها وصلى لم يأت أهله إلى المأبى بعد المسافة وفي الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سبيل الفخر (عن عائشة رضي الله عنها ذكرت حديث الحسن وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (في هذه الرواية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضا) حين رأيتموني تأخرت (ورأيت فيها) أي في جهنم (عمرو بن سلمى) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الهمزة مصفرا (وهو الذي سب) أي سمى النوق التي تسمى (السوائب) جمع سائبة وهي ناقلة لا تركب ولا تقبس عن كلالها ولقد صاحبها ان - صل ما أراد من شفاء المريض أو غيره

وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذى عن بعض أهل العلم وهذا هو المشهور في تفسيره وحكى الهروى في الغريبن ان المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة وقيل ان تحذف الطمانينة وهذا ان القولان وان كان أحدهما من الاختصار ضد التطويل بمكان لكن رواية التخصر والتخصر تأنيها وقيل الاختصار ان تحذف الآية التي فيها السجدة اذا مر بها في قراءته حتى لا يصدر في الصلاة تملأهم احكام الغزالي وحكى الخطابي ان معناه ان يترك يد، مختصرة أى يحذف ما يتوكل عليه في الصلاة وأما هذا ابن العربي في شرح الترمذى ٢٦٠ فابن يوفى الاول لما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن

زباد قال صلى الله عليه وسلم لم ينهي عنه
عمر فوضعت يدي على خاتمي
فلما صلى قال هذا الصلابة في
الصلاة وكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينهي عنه
واختلف في حكمه انتهى عن
ذلك فقيل ان ابليس أهبط مختصرا
أخرجه ابن أبي شيبة من طريق
جديد بن هلال موقوفا وقيل لان
اليهود تكلموا من فعله فنهي عنه
كرهية لئلا يشبههم ثم أخرجه
البخاري في ذكر بني اسرائيل
عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة
فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا
باليهود وقيل لانه راحة أهل
النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا
عن حماد قال قال وضع اليد على
الحدة استراحة أهل النار
وقيل لانهم اصفى الراجر من
يفتدروا سعد بن منصور
من طريق قيس بن عباد بن عباد
حسن وقيل لانه فعل المتكبرين
حكاه المصنف وقيل لانه فعل
أهل المصائب حكاه الخطابي
وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك
ولامنا فافقه بن الجسيم

الهاتعة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك غسلته الملائكة الحديث قال
في الفتح قصته مشهورة رواها ابن اسحق وغيره انتهى وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه
والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الاكامل من حديث ابن عباس باسناد
ضعيف والسرقة طي في غريبه من طريق الزهري مرسل لا والحاكم أيضا في المستدرک
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس أيضا وفي اسناد الحاكم مع علي بن عبد الرحمن
وهو متروك وفي اسناد الطبراني صحيح وهو مدلس وفي اسناد البيهقي أبو شيبعة
الواسطي وهو ضعيف جدا وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند الطبراني باسناد قال
الحافظ لا بأس به عنه قال أصيب حمزة بن عبد المطلب وحظ ظله بن الراهب وهما جانب
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الملائكة تغسلهم او هو غريب في ذكر
حمزة كما قال في الفتح قوله الهاتعة هي الصوت الشديد وقد استدلل بالحديث من قال انه
يغسل الشهيد اذا كان جنبا وبه قال أبو حنيفة والمنصور بالله وقال الشافعي ومالك
وأبو يوسف ومحمد واليه ذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب انه لا يغسل
لعموم الدليل وهو الحق لانه لو كان واجبا علينا ما اکتفی فيه بغسل الملائكة وفعلهم
ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاقتداء بهم (وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرنا على حى من جهينة فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم
فضر به فاخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوكم يا معشر
المسلمين فابتدروا الناس فوجدوه قد مات فدفنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه
ودماؤه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله أشبهدهو قال نعم وأنا له شهيد ورواه أبو
داود الحديث صحيح عنه أبو داود والمنذرى وفى اسناده سلام بن أبى سلام وهو
مجهول وقال أبو داود بعد أخرجه عن سلام المذکور انما هو عن زيد بن سلام عن جده
أبى سلام انتهى زيد ثقة قوله فدفنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه ودماؤه
ظاهر انه لم يغسله ولا أمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل كما تقدم
وهو يدل على ان من قتل نفسه فى المعركة خطأ حكمه حكم من قتل غيره فى ترك الغسل
أما من قتل نفسه عمدا فإنه لا يغسل عند العترة والوزاعى انه سقه لانه لا يكون شهيدا

4

والسهو والغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره وفرق بعضهم بين السهو والنسيان قال في الفتح وليس بشيء (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له) صلى الله عليه وآله وسلم لماسرا (أريد في الصلاة فقال وماذا) أى ما سؤل الكرم عن الزيادة فى الصلاة (قال صليت خمسا فوجدت) صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تكلم (بعبدين) للسهو (بهما سلم) أى بعد سلام الصلاة أنه ذكر السجود قبله ولم يدم عليه بالسهو وظاهرا المصنف بقية تخفى

المنشقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة في النقصان يسجد قبل السلام وفي الزيادة يسجد بعده وبالنسبة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور الشافعي في القديم وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره الجمع بين الخبرين قال وهو موافق للنظر لانه في النقص جبر فينبغي ان يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا عنها وقال ابن دقيق العبد لاشك ان الجمع أولى من الترجيح وإدعاء النسخ وبترجى الجمع المذكور بالنسبة المذكورة وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفها كانت عليه فبم الحكم جميع محالها لا يخصص ٢٦١ الابن وتعب بان كون السجود في الزيادة

ترغيبا للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر ايضا لما وقع من الخلل فانه وان كان زيادة فهو نقص في المعنى وانما يسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عنده لم

وقال الخطابي لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان الى فرق صحيح وايضا فقصه ندى اليدين وقع السجود فيها به والسلام وهي عن نقصان قال في الفتح وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أجد فقد قال غيره بل طريق أجد أقوى لانه قال به يستعمل كل حديث فيما يرد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام قال ولولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كله قبل السلام لانه من شأن الصلاة فيفعله قبل التسليم وقال أبو إسحق مثله الا انه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فحرر مذهبه من قولي أجد ومالك وهو اعدل المذاهب فيما يظهر وما

قوله وصلى عليه فيه اثبات الصلاة على الشهيد وسياق الكلام الى ان يقول قال نعم الخ فيه ان من قتل نفسه خطأ ثم يدوقه أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود عن سلمة بن الأكوع قال لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديدا فارتد عليه سيفه فقتله فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وشكوا فيه رجل مات ببلادة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات جاهدا مجاهدا وفي رواية كذبوا مات جاهدا مجاهدا فله أجره مرتين هذا النظم أي داود

• (باب صفة الغسل) •

(عن أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتهن عساوساً وادرجعلن في الأخيرة ككافوراً وشباً من كافور فإذا فرغتن فاذنقن فلما فرغنا أذنا ما أعطانا حقه فقال أشعرنم الياء يعني أزارهن وإجماعهم وفي رواية لهم ابدن عيما منها ومواضع الرضوض منها وفي لفظ اغسلنها وثرثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك ان رأيتهن وفيه قالت فضفرنا شعرها ثلاثه قرون فالقيناها خلفها مئة تنق عليهم ما لکن ليس لمسلم فيه فالقيناها خلفها) قوله حين توفيت ابنته في رواية متفق عليها ونحن نغسل ابنته قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد انه دخل حين شرع النسوة الغسل وابنته المذكورة هي زينة زوج أبي العاص بن الربيع كما في مسلم وقال الداودي انه أم كلثوم زوج عثمان وبطل عليه ما أخرجه ابن ماجه باسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ والنظير دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بشكو الالميات عن أم عطية والدولابي في الذبابة الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح انها أم كلثوم بحديثه من طرف متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها ما جيعا فقد جزم ابن عبد البر في ترجيحها بأنها كانت غائلة الميمات انتهى قوله اغسلنها قال ابن بريدة استدلل به على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العبد لکن قولنا ثلاثا الخ ليس للوجوب على المنه ور من مذاهب العلماء فيوقوف الاستدلال به على تجويز ارادة المعنيين المختلفين باللفظ واحد لان قوله ثلاثا غير مستعمل بنفسه فلا بد ان يكون داخل تحت صيغة الامر فيراد بلفظ الامر الوجوب

داود جفرى على ظهريته فقال لا يشرع سجود السهو الا في المواضع التي سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط وعند الشافعي سجود السهو كله قبل السلام وعند الحنفية كله بعد السلام واعتقد الحنفية على حديث الباب وذهب إلى علم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سألوه هل يزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على ان سجود السهو بعد السلام تعذر قبله لعدم علمه بالسهو وانما تابعه الصحابة بتجويزهم الزيادة في الصلاة لانه كان زمان وقوع النسخ واجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي اذا شك أحدكم في صلاته فليصبر الصواب فليتم عليه ثم ليكسجسجد سجدة ثم واجيب

بأنه معارض بجديت أبي سعيد عندهم سلم رافظه اذا شك احدكم في صلاته فليذكركم صلى فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم وبه تمسك الشافعية ورجع بعضهم بينهم ما يحمل الصورتين على حالتين ورجع البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام او بعده ونقل الماوردي وغيره الاجماع على جوازهما وانما الخلاف في الافضل وكذا اطلق النووي ونوعه بان امام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الاجماع عن المذهب واستبعد القول بالبطوارك وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم وهو مخالف لما قال ابن ٢٦٢ عبد البر انه لا خلاف عن مالك انه لو سجد لاسهو وكاه قبل السلام

او بعده ان لا شيء عليه فيجمع بين الخلاف بين أصحابه والخلاف عند الحنفية قال القدوري لو سجد لاسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لانه اذا قبل وقته وصرح صاحب الهداية بان الخلاف عندهم في الاولوية وقال ابن قدامة في المقنع من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته ان تعمدا والا فبطلت ركعته ما لم يطل الفصل ويمكن ان يقال الاجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة قال ابن خزيمة لا حاجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لانهم خالفوه فقتلوا ان جاس المصلي في الرابعة بقدر التثنية اضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد لاسهو وان لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود اضافة سادسة ولا عادة ولا بد من أسد هما عندهم قال ويحرم على العالم ان يخالف السنة بعد علمها (ع) ام سلمة رضي الله عنها قالت سمعت

بالنسبة الى أصل الفصل والمذهب بالنسبة الى الابدان انتهى فن جو ذلك جوز الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوز حمل الامر على المذهب لهذه القرينة واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى ايجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما ذكره في البصر من الاجماع على ان الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب لله وثبت قال في الفتح ولم يروى شيء من الروايات بعد قوله سجد لاسهو بربا كثر من ثمة الا في رواية لابي داود واما رواه فاما اوس سجد لاسهو بربا كثر من ذلك انتهى وهو ذهل منه عما أخرجه البخاري في باب يجعل الكافور فانه روى حديث أم عطية هذا لفظ اغلثنا ثلاثا أو سجدة أو سجدة أو كثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بان الجمع بين التعبير بسبع أو كثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم أحد أقال بجواز السبع وصرح بأنهم امكروهة أحمد والماوردي وابن المنذر قولهم ان رأيت ذلك فيه دليل على التفويض الى اجتهاد الفاضل ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التمسح كما قال في الفتح قال ابن المنذر انما اوضح الرأي اليهم بالشرط المذكور وهو الايتار قوله سجد لاسهو وسدر قال الزين بن المنير ظاهره ان السدر يتخلط في كل مرة من مرات الغسل لان قوله سجد لاسهو وسدر يتعلق بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت للتنظيف لا لتطهيره لان الماء المضاف لا يتطهر به وتعلقه بالماء يمنع لزوم مصير الماء مضافا بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بان يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يبي ذلك قوله واجعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور هو شك من الروايات قال في الفتح والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق به كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الاول وظاهره انه يجعل الكافور في الماء به قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل الكافور في المنيوط والحكمة في الكافور كونه طيب الرائحة وذلك وقت يحضر فيه الملائكة وفيه أيضا تعريذ وقوة نفوذ وخاصة في تصلب بدن الميت وطهرها لهوام عنه وردع ما يتحال من الفضلات ومنع اسراع القاد الى الله واذ اعدم قام غيره مقامه بما فيه هذه الخواص او بعضهم ما قوله فاذا نفي أي اعلمني قوله فاعطانا حقوه قال في النسخ بنسخ الله حله ويجوز

انجي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصليهما أي الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما حينئذ بعد الدخول (وعندي نسوة من الانصار) من بني حرام (فأرسلت اليه البخارية) قال في الفتح اختلف على اسمها ويحتمل أن تكون بنت اربل لكن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه الخادم (فقلت قومي بجنبه) قولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهي عن هاتين الركعتين اللتين بعد العصر (وأرأيتك تصليهما) فان أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت البخارية (ما أمرت به من القيام والقول) فإشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرفت

قال يا بنت أبي أمية هو والد أم سلمة واسمه سهيل أو حذيفة بن المغيرة الخزومي (سالت عن الركعتين) المنتين صليتهما الآن
 (بعد العصر) وأنه أتاني أناس من عبد القيس زاد في المغازي بالاسلام من قومهم (فثقلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعند
 الطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة فنسيتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما
 عندك وله من وجه آخر باني مال فشغلني وله أيضا قدم على وفد من بني غنم وجاءتني صدقة وقوله من بني غنم وهم وانما هو من
 عبد القيس وكانهم حضروا معهم بمال المصالحمة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما

بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما

الآن وقد كان من عادته صلى

الله عليه وآله وسلم انه اذا فعل

شيئا من الطاعات لم يقطع أبدا

وفي رواية عن عروة عنها ما ترك

ركعتين بعد العصر عندي

قط قال في الفتح ومن ثم اختلف

نظر العلماء فتبين تقضي الذوات

في أوقات الكراهة لهذا

الحديث وقيل هو خاص بالنبي

صلى الله عليه وآله وسلم وقيل

خاص بمن وقع له نظير ما وقع له

وفي الحديث جواز استماع

المصلي لى كلام غيره وفهمه له

ولا يقدح ذلك في صلاته وان

الادب في ذلك ان يقوم المتكلم

الى جنبه لاختلافه ولا أمامه لئلا

يشوش عليه بان لا يمكنه الإشارة

اليه بالإشارة وجواز الإشارة

في الصلاة وفيه بحث عن

علة الحكم وعن دليله الترغيب

في علو الاستناد وانحصار

الجمع بين المتعارضين وان العدي

اذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون

كافيا في الحكم بنسخ مرويه

وان الحكم اذا ثبت لا يزيله الا

شي مقصود به وان اصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أفعاله وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وأنه

لا يعدل الى الفتوى بالرأى مع وجود النص وان العلة لا تقتض عليه اذا شغل عما يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول

اخبار الآحاد والاعتماد عليه في الاحكام ولو كان شخصا واحد ارجأ أو امرأة لا كنهانها ام لا يا خيرا والحمد لله

على فطنة ام سلمة وحسن تأنيها بلا طرفة سواها وانما هي ام سلمة

فيؤخذ منه اكرام الضيف واحترامه وفيه بيان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يراعي

فيهم وان الامام صلى

كسر ها وهي لغة هذيل بعدها قاف سا كنة والمراد هذا الازار كك ما وقع
 مفسرا في آخر هذه الرواية والحق في الاصل معقد الازار واطلق على الازار مجازا
 وفي رواية للبخاري نزع عن حقوه ازاره والحقوه على هذا حقيقة قوله فقال اشعرتها
 اياه أي التفتها فيه لان الشعر ما يلي الجسد من الثياب والمراد اجعلته شامرا اياها
 قال في الفتح قيل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغ من الغسل ولم يتاولهن
 اياه ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده الى جسدها
 قاصلا وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه جواز تركتين المرأة في ثوب الرجل وقد
 نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله ايذا بعيانها ومواضع الوضوء منها ليس بغير
 الامر من تناف لا مكان البدن متبوعا مواضع الوضوء بالمياه من معا قال الزبير بن المنصور قوله
 ايذا بعيانها أي في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها أي في الغسلات
 المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستصحاب البدن بالمياه وهم الحنفية
 واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله
 اغسلها وترائلا الخ استدل به على ان أقل الرتر ثلاث قال الحافظ ولا دلالة فيه لانه
 سبق مساق البيان للمراد لاول اطلق الواحد فافوقها قوله فصفرنا شعرها ثلاثة
 قرون هو بصنادق خفيفة وفيه استحباب صفر شعر المرأة وتوجيه ثلاثة قرون وهي
 ناصيتها وقرنها أي جابرا رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عن عبد الجباري تعليقا
 ووصل ذلك الامام على وتسمية الناصية قرنا تغليب وقال الاوزاعي والحنفية انه يرسل
 شعر المرأة خافها وعلى وجهها مشرقا قال القرطبي وكان سبب الخلاف ان الذي فعلته
 ام عطية هل استندت فيه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فيكون مرفوعا أو هو شيء
 رأته ففعلته استحبابا كالأمرين محتمل لكن الأصل ان لا يفعل في الميت شيء من جنس
 القرب الا باذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعا كذا قال وقال الثوري الظاهر عدم
 اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له ونعقب ذلك الحافظ بان سعيد بن منصور
 روى عن ام عطية انها قالت قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اغسلها وترأ
 واجعلن شعرها ضففا وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ام عطية مرفوعا بل نظ
 واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فأقبتها اخذها فيه استحباب جعل ضففا للمرأة

شي مقصود به وان اصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أفعاله وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وأنه

لا يعدل الى الفتوى بالرأى مع وجود النص وان العلة لا تقتض عليه اذا شغل عما يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول

اخبار الآحاد والاعتماد عليه في الاحكام ولو كان شخصا واحد ارجأ أو امرأة لا كنهانها ام لا يا خيرا والحمد لله

على فطنة ام سلمة وحسن تأنيها بلا طرفة سواها وانما هي ام سلمة

فيؤخذ منه اكرام الضيف واحترامه وفيه بيان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يراعي

فيهم وان الامام صلى

منهم وكرهه القرب من المصلي لغير ضرورة وتركه تفويت طلب العلم وان طارأ ما يشغل عنه وجوز الاستسابة في ذلك وان
الوكيل لا يشترط ان يكون مثل موكله في القضاء وتعليم الوكيل التصرف اذا كان من مجهول ذلك وفيه الاستفهام بعد
التحقق لقولها واورالتصايم والمبادرة الى معرفة الحكم المشكل فرار من الوسوسة وان النسيان جائز على النبي لان فائدة
استفهام ام شئ عن ذلك تجوزها اما النسيان واما النسخ واما التخصيص به فظهر وقوع الثالث والله أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٦٤ * (باب في الجنائز) * بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح

والكسرا سم للميت في النعش
أو بالفتح اسم لذلك وبالكسرا سم
للعش وعليه الميت وقيل عكسه
وقيل هما الغتان فيه ما فان
لم يكن عليه الميت فهو مير
ونعش وهي من جنزه يجزئه اذا
سهره ذكره ابن فارس وغيره وقال
الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشهد
عليه الميت مكفا وذكروا هذا
الباب هنا بين الصلاة والزكاة
لتعاقبها ولان الذي يفعل
بالميت من غسل وتكفين وغير
ذلك المقصود من ذلك الصلاة
عليه لما قيل من فائدة الدعاء له
بالنجا من العذاب ولا سيما من
عذاب القبر الذي سيدفن فيه
(عن أبي ذر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أنا في آت
من ربي معاء في التوحيد
جبريل أي في المنام) فاخبرني
او قال بشرفي) جزم به في التوحيد
(أنه من مات من أمي) أي من
أمة الاجابة أي أمة الدعوة قال
في الفتح وهو أي العموم متجه
(لا يشرك بالله شيئا) اورد

خلفها وقد زعم ابن دقيق العيد ان الوارد في ذلك حديث غريب قال في الفتح وهو ما
يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد توابع رواها عليها وقد استوفى تلك
المتابعات وذكر الحديث فوائد غير ما تقدم (وعن عائشة قالت لما أرادوا غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلقوا به فقالوا والله ما ندري كيف نصنع انجرد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نجرد موتانا ثم اغسلوه عليه ثيابه قالت فلما اختلقوا
أرسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقنه في صدره فاقاموا قائما ثم
كاهم مكاهم من ناحية البيت لا يدرون من هو فقالوا اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وعليه ثيابه قالت فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في
قبصه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص رواء أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي أجلسه في
حجرة علي بن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرف قال غسل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علي وعلى يده خرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله والقميص
عليه وفي الباب عن بريدة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغسلوا في غسل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم من ذلك لانتزعوا عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قميصه وعن ابن عباس عن أحمد بن علي أن سدر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الى صدره وعليه قميصه وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وعن
جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي والشافعي قال غسل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا بسدر وغسل وعليه قميص وغسل من يثره قال لها القميص
بقيا كانت السعد بن خيممة وكان يشرب منها وولى سفلته على والفضل محضه
والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحني قطعت وتبني اني لاجد شيئا يقرط على
قال الحافظ وهو مرسل جيد قوله السنة بسين مهملة مكسورة بهاء نون وهي ما تقدم
النوم من الفتور الذي يسمى النعاس قال عدي بن الرقاع العاملي
وسنان اقصد النعاس فرنقت * في عينه سنة وليس بناثم

(ابواب)

البخاري في الملباس بلفظ ما من عبد قال لا اله الا الله

ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورد هنا جريا على عادته في اشارة الخفي على الجلي وذلك ان نفي الشرك يستلزم اثبات التوحيد
ويشمله استنباط ابن مسعود في ثاني حديث الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله شيئا دخل النار قال القرطبي معنى
نفي الشرك ان لا يتخذ مع الله شريكا كافي الالهية لئلا يكون هذا القول صوابا بحكم العرف عبادة عن الايمان الشرعي (دخل
الجنة) قال أبو ذر (قلت) ولا بد من ذلك ايدخل الجنة (وان زنى وان سرق) ولا ترمذى قال أبو ذر يا رسول الله (قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (وان زنى وان سرق) يدخل الجنة لا يقال مفهوم الشرط انه اذا لم يزنى ولم يسرق لا يدخل اذا انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المنعوط لانه على حدنهم العبد مصيب لولم يحذف الله له مصبه فمن لم يزنى ولم يسرق اولى بالدخول من زنى وسرق واقتصر من الكبار على نوعين لان الحق امام الله اولاه بادق اشار بالزنا الى حق الله وبالسرقه الى حق العباد قال الزين بن المنير حديث ابي ذر من احاديث الرجاء القى افضى الاتكال عام يايه من الجمله الى الاقدام على الموبقات وليس هو على ظاهره لان الذى استقرت عليه قواعد الشرع ان حقوق الادميين لا تسقط بمجرد الموت ٢٦٥ على الايمان نعم لا يلزم من عدم سقوطها ان

لا يتكفل الله بها عن يريد ان يدخله الجنة ومن ثم رد صلى الله عليه وآله وسلم على ابي ذر استبعاده او المراد بقوله دخل اى صار اليها اما ابتداء من اول الحال واما بعد ان يقع ما يقع من العذاب نسال الله العفو والعافية فى الدنيا والاخرة انه مجيب قريب وورد فى هذا حديث من قال لا اله الا الله نتهته يوم ما من الدهر اصابه قبل ذلك ما اصابه وفى الحديث ان اصحاب الكفار لا يتخذون فى النار وان الكفار لا تسلب اسم الايمان وان غير الموحدين لا يدخلون الجنة وفاقا وانها لا تخبط الطاعات وكان ابا ذر استخضر قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزنى الزانى وهو مؤمن لان ظاهره معارض اظاهر هذا انما يمكن الجمع بينهما على قواعد اهل السنة بمحمل هذا على الايمان الكامل وبمحمل حديث الباب على عدم التخليد فى النار (عن عبد الله بن مسعود رضى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كلمة وهى (من مات يشرك بالله شيئا دخل

• (ابواب الكفن وتوابه) •

• (باب التكفين من رأس المال) •

(عن خباب بن الارت ان مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الاغرة فكنا اذا عطينا به اراسه بدت بجلاله واذا غطينا رجايه بدا راسه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به اراسه ونجعل على رجليه شيئا من الاذخر رواه الجماعة الا ابن ماجه • وعن خباب ايضا ان حمزة لم يوجد له كفن الا بردة ملهء اذا جعلت على قدميه فالتفت عن راسه حتى مدت على راسه وجعل على قدميه الاذخر رواه احمد الحديث انا انما أخرجه ايضا لما كرم عن انس قوله ان مصعب بن عمير تلى فى رايه للجزارى ان عبد الرحمن ابن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا فمضى فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة قال فى الفتح قوله أو رجل آخر لم أقف على اسمه ولم يقع فى أكثر الروايات الا بلائط حمزة ومصعب فقط قوله الاغرة هى شملة فيها خطوط يضر وسود أو بردة من صوف يلبسها الاعراب كذا فى التماموس قوله فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به اراسه فيه دليل على انه اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل على الراس وجعل النقص مما يلى الرجلين قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان فضل شئ جعل فوقها وان ضاق عن العورة سترت السواك لانها ما أهم وهما الاصل فى العورة قال وقد يستدل بهذا الحديث على ان الواجب فى الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فان قيل لم يكونوا متكفين من جميع البدن لقوله لم يوجد غيره اجوابه ان معناه لم يوجد مما يكفها الميت الاغرة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسلمين الحاضرين تكميله ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه فان قيل كانوا عاجزين عن ذلك لان النفقة تجرت يوم احد وقد كثرت القتلى من المسلمين واشبه غلوا بهم وبالطوف من العدو عن ذلك وجوابه انه بعد من حال الحاضرين المتواين دفنه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتهى وقد استدل بالحديثين على أن الكفن يكون من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتكفين فى النمرة ولا مال غيره

٢٤ نيل فى رواية عن الامش من مات وهو يده ومن دون الله تعالى (وقالت أنا) كلمة أخرى وهى (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لان انتفاء السبب بوجوب انتفاء السبب فاذا انتفى الشرك انتفى دخول النار وهذا انتفى دخول النار لزم دخول الجنة اذ لا دار بين الجنة والنار واصحاب الاعراف قد عرف استثنائهم من العموم ولم تختلف الروايات فى المعصية فى ان المرفوع الوعد والموقوف الوعد نعم قال النووي وجد فى بعض الاصول المعتمد من صحيح مسلم عكس هذا وهكذا ذكره الحيدى فى الجمع بين الصحيحين وكذا رواه ابو عوانة فى كتابه المخرج على مسلم قال فى الفتح انه يهيم وان الامام على

بإثره المحفوظ عن وكيع كافي البخاري وبذلك جزم ابن خزيمة في مصيصة والصواب رواية الجماعة قال في القح أيضا وهذا هو الذي ينتهيه الفخر لا جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة في وقعه فلا يحتاج إلى استنباط بخلاف جانب الوعيد فإنه من مقام البحث ألا يصح حله على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بل فقط قيل يا رسول الله ما الموجبة قال من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار اه وقال الزهري والبيهقي ان يقول ابن مسعود نسي مرة وهي الرواية ٢٦٦ الاولى وحفظ مرة وهي الاخرى فرواهما مرة فوعين كما رواهما جابر عند مسلم اه قال في القح وهذا

الذي قاله محقق بلا شك لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث فلو أنه مدخر جبه إلى ابن مسعود اه كان احتمالا قريبا مع أنه مستغرب من انفرد اراؤهم من الرواة بذلك دون رفقته وشيخهم ومن قوته نسبة السهم إلى شخص ليس به مصوم أولى من هذا التعسف اه وتعبه العيني وقال كيف يكون وهذا وقد وقع عند مسلم كذا قال فليتامل قال في المصايب وكان البخاري أراد ان يفسر معنى قوله من كان آخر كلامه بالموت على الايمان - كما أرلفظا ولا يترط أن يلاحظ بذلك عند الموت اذا كان حكم الايمان بالاستصحاب وذكر قول وهب أيضا تفهيرا اكون مجرد النطق لا يكفي ولو كان عند الخاتمة حتى يكور هناك عمل خلافا للمرجئة وكأنه يقول لا تعتقد الا كفتاها بالشهادتان فانزت الخاتمة ولا تعتقد الاحتياج اليها قطعا اذا تقدمت كجوررواة حديث الباب كاهم كوفيون وقية رواية تابعي عن تابعي عن

قال ابن المنذر قال بذلك جميع أهل العلم الا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال الكفن من الثلث وعن طاوس قال من الثلث ان كان قلبا وحكي في البحر عن الزهري وطاوس انه من الثلث ان كان معصرا وقد أخرج الطبراني في الاوسط من حديث علي ان الكفن من جميع المال وانما مضعيف وأخرجه ابن أبي حاتم في العلم من حديث جابر وحكي عن أبيه انه منكر وقد أخرجه جماعة من الرافضيين ونحوه على رجاء شيئا من الاخر فيه انه يستحب اذا لم يوجد ساتر لينة لبعض البدن أو لئلا يقطر بالاذخر فان لم يوجد فليس من ثبات الارض وقد كان الاذخر مستعملا لذلك عند العرب كما يدل عليه قول العباس الا الاذخر فانه ليسوا ثوبا وقبورنا

• (باب استحباب احسان الكفن من غير معالة) •

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رآ أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه ابن ماجه والترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض فلكف في كفن غير طائل وقبره لا في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبر الرجل ايا لا حتى يصل عليه الا أن يضطر انسان الى ذلك وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كف أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن أم سلمة عند الديلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بهويل ولا بتركية ولا بتأخير وصية ولا بطبيعة ومجملوا بقضاء دينه واعملوا عن جيران السوء واذا حفرتم فاعقوا وواووه واوعن جابر غير حديث الباب عند الديلمي أيضا قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسنوا كفن موتاكم فبهاون وبتراورون بها في قبورهم قوله فليحسن كفته ضبط بفتح الحاء واسكانه قال النووي وكلاهما صحيح والمراد باحسن ان الكفن نظافته ونقاؤه وكذا فته وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة لا أنفرد منه ولا أحقر قال العلماء وليس المراد باحسنه السرف فيه والمغالاة ونفاسه وانما المراد ما تقدم قوله غير طائل أي حقير غير كامل قوله حتى يصل عليه هو بفتح اللام كما قال النووي وانما نسي عن القبر ايا لا حتى يصل عليه لان الدفن ثم سار بجضره كغيره

صحابي وفيه الحديث والعامة والقول واخرجه أيضا في التفسير والايمان والذبح في ايمان والنسائي من في التفسير (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نسبح ونمنا من سبع أصنافا يتابع الجنان) وهو فرض كفاية وظاهر قوله اتباع انه بالشيء خلفها وهو أفضل عند الخنفية والافضل عند اهل المشي امامها لحديث أبي داود وغيره بائنا صحيح عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يشربون الماء الباردة ولانه شبيح وحق الشبيح ان يقدم وأما حديث أمشوا خفاف الجنان فضعيف وأجابوا عن حديث الباب بان الاتباع محمول

ويروي المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين أي تصديق من أقسم عليك وهو أن يفعل ما سأله الملقن وأقسم عليه أن يفعله يقال برؤاير القسم إذا صدقه وقيل المراد من المقسم الحالف ويكون المعنى أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تنذر على تصديق عينه كالأقسام أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع فعله كي لا تخبت عينه وهو خاص فيما يجعل من مكارم الأخلاق فإن ترتب على تركه محلة فلا ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر في قصة تعبير الرؤيا لا تقسم حين قال أقسمت عليك يا رسول الله تخبرني ٢٦٨ بالذي أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعي فإن

انفرد المسلم عليه تعين عليه (وتشميت العاطس) إذا حذر الله فيقول برحمتك الله وهو سنة على الكفاية والتشميت باليمين المجدبة والمهلهلة والاول اعلاه امشعق بن اشوام وهي القوائم كفه دعا الثبات على طاعة الله (ومها من آية الهبة) وهي حرام على العموم للسرف والخلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسأبته فاطمات مع كونها يباح لها بهضمها داخله لخصيص بدليل آخر كحديث هذا أي الذهب والحرير حرام على ذكور حتى حل لانها (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الابرسم (و) عن (القسي) بقاف مفتوحة فسرهم حلة مشددة مكدورة وفسرت في كتاب اللباس بانها ثياب يوثق بها من الشام أو مصر مضلعة في الحرير امثال الاترج أو كانت لموط بخر وقيس من اقز وهو ردي الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة غليظ

س طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال قال أبو بكر كفتوني في ثوبي الذين كنت أصلي فيه ما قولك انما هو أي الكفن الملهلة قال القاضي عياض روي بضم الميم وفقهه أو كسر هـ وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التمهيل وبالضم بكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله وانما هو أي الجديد وان يكون المراد الملهلة على هذا التمهيل أي الجديد لم يريد البقاء قال الحافظ والاول أظهر وفي هذا الاثر استحباب الذكفين في ثلاثة أكناف وجواز التذكير في الثياب المغسولة وايشاء الحلي بالجديد ويدل على استحباب أن يكون الكفن جديدا ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم بن حديث بن سعيد أنه لما حضره الموت دعا بثياب جديدة فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي مات فيها ورواه ابن حبان يدون القصة وقال أراد بذلك أماله لقوله تعالى وثيابك فطهر ويريد عملك فأصله قال والخبار الصحيح صريحة أن الناس يمضون حذاة وراة وحكي الخطأ في الجمع بينهما أنه يبعث في ثيابه ثم يمضو عن يانا

• (باب صفة الكفن للرجل والمرأة) •

عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنس في ثلاثة ثواب فيصه القى مات فيه وحلة نجرانية الحلة ثوبان رواء احد و بوداود وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبين من صولبة جديدة عمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادرج رواء الجعة ولههم الاحد والبضاري واقطعه اسلم واما الحلة فاغشاها على الدار فيها الغشا شترت ليكن فيها فتركت الحلة وكفن في ثلاثة ثواب بصر صولبة • ولم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة عمانية كانت مع رسول الله بن أبي بكر ثم زعت عنه وكفن في ثلاثة ثواب بصر صولبة عمانية ليس فيها عمامة ولا قميص • حديث ابن عباس في اسناده يزيد بن أبي زياد وقد تفرغ هذا من ضعف حديثه وقال النوري أنه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقيل من سلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن في الحلة وانما غشاها على الدار كما ذكر المصنف في لباب عن جابر بن عمر بن عبد البرار وان عدى في الكامل انه • فن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة ثواب

الديباج وسقط من هذا الحديث الحلة اسابعه وهي ركوب المياتر وقد ذكرها في الاثر بغير اللباس وهي الوطء فيص يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره لكن الحرمة من حلقه بالحرير و ذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخصال هذه العام اهتما بما يحكمها ودفعنا لنوهم ان اختصاصها بالحرير يخرجها عن حكم الدار العرف ففرقنا ما لا خلاف في سميتها من غير ما توهم انها غير الحرير فان قلت قد عمل من غير الحرير مما جعل غايبه النبي أجيب بان النبي قد يكون للكرامة كما ان الأمور بعضها للوجوب وبعضها للندب واطلاق النبي فيها ما يثبت مال المظن حقيقة وشأنا

وهو جازع عند الشافعي ومن يمنع ذلك يجعله اقدار متراكب ما يجازر يستعمل في عموم الجواز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط الجواز ان يكون معه قرينة نصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة الجواز وان يصرف عن الحقيقة أولا وقد جوزوا في الكتابة نحو كثير الراد ارادة المعنى الاصلي مع ارادة لازمه فكذلك الجواز ورواية الحديث ما بين بهري وواسطي وكوفي وفيه التهذيب والسماع والقول واخرجه ايضا البزار في المظالم واللباس والطب والاذور والنسكاح والاستئذان والاشربة ومسلم في الاطعمة والترمذي في الاستئذان واللباس ٢٦٩ والنسائي في الجنائز والايان والذور

والزينة وابن ماجه في الكفارات واللباس وعديدا على ان الحديث من جوامع الكلم تستنبط منه في كل باب من تلك الابواب مسائل واحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأة من الانصار) عطف بيان أو رفع بقية يدريه امرأة (رضي الله عنها) وهي عن بايع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قالت انه اقتسم المهاجرون قرعة) أي اقتسم الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكنهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة (فطارنا) أي وقع فيهم مناوذة كره بعض المغاربة بالصادقة برفصا رانا وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمعي القرشي (فاتزاناه في آياتنا) فوجع وجعه الذي توفي فيه فلما توفي وغسل وكفن في ثوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت اذا درج وان في آياته (فقلت رحمة الله عليك)

قبض وازار واقافة في اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في طيفة حمراء وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكافته اشتبه عليه بهديث جعل في قبره قطعة حمراء فانه يروي بالاسناد المذكور بهينه وعن علي عند ابن أبي شيبة واحمد والبخاري قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة اقواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو يروي الحفظ لا يصلح الاحتجاج بهديثه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالفه نارا رواية نفسه فانه يروي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب مرة قال الحافظ وروي الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي يعني انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين وبرد حمرة وفي رواية للنسائي فذكرها ثمة قولهم في ثوبين وبرد حمرة فقالت قد أتى بالبرد ولكنهم رددوه وأخرج مسلم والترمذي عنهما انها قالت انهم نزعوها عنه وروي عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتى في برد حمرة جف فيه ثم نزع عنه قال الترمذي تكفينه في ثلاثة اقواب أحمر ما ورد في كفته قوله فيصه الذي مات فيه دليل لمن قال باستحباب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجهم والي انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة لبس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس انه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستحباب ان قول عائشة لبس فيها قميص ولا عمامة محتمل في وجودهما ومحتمل أن يكون المراد في المداد أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وأن يكون معناه لبس فيها قميص جديد أو لبس فيها القميص الذي غسل فيه أو لبس فيها قميص مكفوف الاطراف ويحجب بان الاحتمال الاول هو اظهر وما عدا ذلك فلا يصاد اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية ما يدل جدد من كرسف وهو القطن قوله يبض فيه دليل على استحباب التكفين في الابيض قال النووي وهو مجمع عليه قوله مصولية بضم الميم المتبر ويروي بفتح أوله نسبة الى حصول قرية باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الاكثرين قال ابن الاعراب وغيره هي ثياب يبض نقية لا تكون الامن

يا أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشهدا في عليك) أي لك (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفا ويراد به معنى القسم كأنها قالت أقسم بالله أقدم أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين علمت (ان الله أكرمك) أي عثمان (فقلت بآبائي أنت) مقدي أو أفديك به (يا رسول الله في كرمه الله) أي اذ لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام اما هو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (واقفه في لارج وله الخير) وأما غيره فلما أمره بموتة أهوم يري له الخير عنده اليقين ام لا (واقفه ما أدرى ويا رسول الله ما يقفه لي) ولا بكم هو

موافق لما في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية النسخ ليلة رات
الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لان الاحقاف مكة والفتح مدينة بلا خلاف فيها ما كان أولاً لا يدري لان الله لم يعلمه ثم دري بان
الله ما بعد ذلك أو المراد ما أدري ما يفعل بي أي في الدنيا من تقع وضروا لافاليقين القطعي بأنه خير البرية يوم القيامة
وأكرم الخلق قاله القوطي والبرماوي وقال البيضاوي أي في الدارين على التفصيل اذ لا علم بالغيب ولا لنا كيد النبي المشتمل
على ما يفعل بي وما اما موصولة منصوبة ٢٧٠ أو استهامة صر فوعة ٨١ فاصل الاكرام معلوم قال البرماوي وكثير

من التفاصيل أي معلوم أيضاً
فالخفي بعض التفاصيل واما
قول البرماوي والكرمان
والزركشي انه منسوخة بآول
سورة الفتح فمعه في المصاحف
بانه خير ولا يدخله النسخ فلا
يقال فيه منسوخ زماناً ٨١
ولا بي ذر ما يفعل به أي بهتان
قال في النسخ وهو غلط منه فان
المفحوظ في رواية البيت هذا
ولذا عقبه المصنف برواية فافع
ابن يزيد عن عقيل التي افطها
ما يفعل به قال وقد ثبت انه صلى
الله عليه وآله وسلم قال أنا اول
من يدخل الجنة وغير ذلك من
الاخبار الصحيحة الصريحة في
معناه فيحتمل ان يحمل الاثبات
في ذلك على العلم الجلي والنبي على
الاحاطة من حيث التفصيل
فالتفاوت لا يركى أحد بعده
أبداً وفي الحديث انه لا يجوز
في أحاديثه من أهل الجنة الا ان
نص الشارع عليه كالعشرة
المبشرة لاسيما الاخلاص أمر
قلبي لا يطلع عليه وفيه نبي العلم
بالغيب عن الانبياء ورواه هذا

القطن وقال ابن قتيبة ثياب بيض ولم يخصها بالقطن وفي رواية للبخاري حصول بدون
نسبة وهو جمع حصل والسصل الثوب الأبيض النقي ولا يكون الا من قطن كما تقدم
وقال الزهري بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم وأما بالفتح
فنسبة الى القصار لانه يحصل الثياب أي ينقيها كذا في الفتح قوله آية بتخفيف الياء على
الفتحة القصيدة المذمومة وسكى سيديويه والجرهري وغيرهما الفتحة في تشديد هاء ووجه الاول
ان الالف بدل من ياء الفتحة فلا يجتمعان فيقال عينية بالتشديد أو عمانية بالتخفيف وكلاهما
نسبة الى اليمن قوله فاعاشيه على الناس بضم الشين المججمة وكسر الباء المشددة ومعناه
اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أصل الكفن بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من
ثوب واحد يترجمع البدن فذهب الجمهور الى ان أفضله ثلاثة أثواب بيض واستدلوا
بحديث عائشة المذکور قال في النسخ وتقرير الاستدلال به ان الله عز وجل لم يكن يختار
لنبيه الا الفضل وعن الحنفية ان المستحب أن يكون في أحدها ثوب حمرة وشمسكوا
بحديث جابر المتقدم واستداده كما قال الحافظ حسن واكنه معارض بالفتح عليه من
حديث عائشة على ما قد قدمناه من عائشة انهم نزعوا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجمع بين
الروايات وقال الهادي ان المشرع الى سبعة ثياب واستدل بحديث علي المتقدم
واجيب عنه بأنه لا يمتنع لمعارضه حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال
الحاكم انهم انما تروى الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعائشة في
تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة
ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليه اوقد تقرر ان ناقل الزيادة أولى
بالقبول على انه لو تروى رواية الله لثلاثة التي ما زاد عليها السكان المنبت أولى من الثاني نعم
حديث علي فيه مقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالمصير الى الجمع بما ذكرنا متعين
وان لم يصلح فلا فائدة في الاستدلال به لاسيما وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من
الصحابه ويبعد أن يخفى على جبههم الزيادة عليه اوقد قال الامام يحيى ان سبعة غير
مستحبة اجماعاً (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم
البياض فانهم من خير ثيابكم وكفتموا فماتوا كما رواه الجماعة الا النسائي وصححه
الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصري وابلي ومدني وفيه الحديث والاخبار والفضيلة وتابى عن تابعي عن صحابة وأخرجه القنطار
ابن أبي الجنائز والشمادان والتفسير والهجرة والذهب يروى النسائي في الروايات عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال لما
قتل أبي عبد الله بن عمرو يوم أمد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ركب كان المشركون ثلوا به جده ووالده وأذنيه جعلت
أ كشف الثوب عن وجهه) حال كوفي (أبى) عليه (و ينهون عنه) أي عن البكاء وفي رواية ينهون في الفتح وهو أوجه
(والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهون) (لجعات عني) شقبة أبي عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) معز ياله او مخبر الها بما آل اليه من الخير (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله باجنحتها) مجتمعين عليه
متزاجين على المبادرة له وودعه - م بروحه وثبت - يرميها اعد الله له من الكرامة او اظلموه من الحركة لا يتغير اولانه من السبعة
الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله واو ليست للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكا وعدمه
أي قواله ان الملائكة تظله سواء تبكين أم لا لكن قال في الفتح بجعل أن يسكون شكاً من لراوى ١٥ والاول أولى (حق)
رفعه قوله) من مقوله وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي فلا ٢٧١ يعارضه ما في حديث أم العلاء السابق لانه

أنكر عليه ما قطعها اذ لم تعلم هي
من أمره شيئا وقد أخرج هذا
الحديث البضاري أيضا في
الفضائل والفسائق في الخناثر
والمناقب ومطابقته للترجمة في
قوله جعلت أ كشف الثوب
عن وجهه لان الثوب أهم من
أن يكون الذي يحويه ومن
الكفن (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهي النجاشي) أي
أخبر أصحابه بموت أحممة وقد
كانوا أهله أو بمشايه أهله
ويستحقون أخذ عزائه ومن ثم
أدخله في الترجمة وقال الرجل
ينجي الى أهل الميت بنفسه أي
لا يستدب فيه أحد ولو كان
رفيعا وقائدة ذلك دفع توهم ان
هذا من ايدأ أهل الميت وأدخل
المسألة عليهم - والاشارة الى انه
مباح بل صرح النووي في
المجموع باستصحابه لحديث
الباب ولنعيمه جعفر بن أبي
طالب وزيد بن حارثة وعبد الله
ابن رواحة ولما يترب عليه من
المبادرة لشهود جنازته وتهيئة

القطان وأخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن ماجه والفسائي والحاكم من حديث حمزة
واختلف في وصله وارسله وقد تقدم في اللباس وفي الباب عن عران بن الحصين عن
الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العلل واليزاري مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدى في
الكامل وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه أحسن ما رزمت اقبه في قبوركم وما سجدكم
البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك في
أبواب اللباس وعلى مشروعية تركه في الموتى في الثياب البيض وهو اجماع كاتبة - دم
في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم أيضا عن الخنفية أنهم يستحبون أن يكون
في الاكثار ثوب خبزة واستدلوا بما سلف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسناد
حسن كما قال الحافظ بل فقط اذا توفي أحدكم فوجد شيئا لم يكن في ثوب خبزة والامر باللبس
والسكينة في الثياب البيض محمول على التمدب لما قدمنا في أبواب اللباس (وعن أبي
بنت قانف الشنفية قالت كنت فحين غلبت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند وفاتها وكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقا ثم الارع ثم الخمار
ثم الملعقة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معه ككفنها يناولنا ثوبا ثورا رواه أحمد وأبو داود قال البضاري قال الحسن
الخمرقة الخامسة بشدها الفخذان والورك تحت الدرع) الحديث في اسناده ابن اسحق
وايكنه صرح بالصدى وفي اسناده أيضا نوح بن حكيم قال ابن القطان مجهول وروثه بن
حبان وقال ابن اسحق كان قارئا للقرآن وفي اسناده أيضا داود وجعل من بنى عروة بن
مسعود فان كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو وثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وان
كان غيره فمظن فيه قوله ابلى بنت قانف بالقاف بعد الالف نون ثم فاقوله الحقا بكسر
المهملة وتختف القاف مة صور قيل هو لغة في الحق وهو الازار والحديث يدل على ان
المشروع في كفن المرأة أن يكون ازارا ودرعا وخمارا ملحفة ودرجاء لم يقع تسمية أم
عطية في هذا الحديث فحين حضر وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال
ز ينب ورواه أنفن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب صفة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفار له وتنفيذ وصاياه وغبر ذلك ثم يكره نهي الجاهلية لأنهى عنه يرواه الترمذي وحسنه
وصححه وهو النسيان من الشخص وذكرا - ثم هو مفاخره وكانوا يرسلون من يعلن بموت الميت على أبواب النون
والاسواق قال ابن المرباط مراده ان النبي الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكرب والمصاب
على أهله لكن في تلك المفسدة مصلحة تامة قال المتولى وغيره ويكره مرتبة الميت وهي عدمها عنه لأنهى عن المرائى ١٥ والوجه
حل نفسه به بذلك على غير صيغة الذب والاذن لم اتعدها معه وقد أطلقها الجوهري على عدمها مع البكا وعلى نظام الشعر

فيه فيكره كل منهم العموم المسمى عن ذلك والوجه جعل التسمية عن ذلك على ما يظهر فيمنه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عهد ذلك فما زال كثير من الصحابة وفيهم من العلمانية بقره وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما ذاعلى من شتم تربة أحمد * ان لا ينتمى مدى الزمان فوالها صبت على مصائب لو انما * صبت على الايام معدن ليلاليا قال ابن عون كانوا اذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس اني فلانا وقال ابن سيرين ٢٧٢ لا علم باسان يؤذن الرجل صديقه وجمعه قال في الفقه وحاصله ان محض

الاعلام بذلك لا يكره فان زاد على ذلك فلا وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حديثه اذا مات له الميت يقول لا تؤذوا به أحدا اني أخاف أن يكون نعيانا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياذن هاتين يمتي عن النبي أخرجه الترمذي وابن ماجه باسناد حسن قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة والثانية دعوة الخلفي للمفاخرة فهذا يكره الثالثة اعلام بنوع آخر كالنيابة ونحو ذلك فهذا يحرم (في اليوم الذي مات فيه) في رجب في السنة التاسعة (خرج) (هم) الى المصلى وذكر السهيلي من حديث سلمة بن الاكوع صلى عليه بالقيس (فصف بهم) صلى الله عليه وآله وسلم صف هنا لازم والمبايع مع أي صف معهم أو متعبدوا بالباء زائدة للتوكيد أي صفهم لان الظاهر ان الامام

قوله قال البزارى قال الحسن الخ واصله ابن ابي شيبة قال في الفقه وهذا يدل على أن أول الكلام ان المرأة تكفن في خمسة أثواب وروى النوارى من طريق ابراهيم بن حبيب ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية انها قالت وكفنناها في خمسة أثواب وخبرناها كما نفخهم الحى قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن ان الطريقة الخامسة يشدهم القمضان والورد كان قال به زفر وقالت طائفة تشده على صدرها ليضم أكتافهم ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة

(باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها)

(عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - يوم أحد - بأشبه داء أن تنزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوههم بدمائهم وثيابهم - ثم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن عبد الله بن زعبل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - لم قال يوم أحد - لم يلمسهم في ثيابهم - ثم وجعل يدفن في القبر الرطوب يقول قدموا اكرهم قرأ فارواه أحمد) الحديث الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ما حدث به بعد الاختلاط وحديث عبد الله بن زعبل أخرجه أيضا أبو داود باسناد رجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في باب ترك غسل الشهيد والحديثان المذكوران في الباب وما في معناه ما فيها مشروعية دفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلة الحرب وقد روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي انه قال ينزع من الشهيد القرو والخف والقميص والعمامة والمنطقة والسر او يل الا أن يكون أصاب السر او يل دم وفي اسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في اماليه من طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين بن علوان متكلم فيه أيضا واطاهر ان الامر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب قوله وجعل يدفن في القبر الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترك غسل الشهيد

(باب تطيب بدن الميت وكفنه الا المحرم)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجترم الميت فاجروه فلا تارواه أحمد وعن ابن عباس قال ينشأ رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة

متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الاهل المعنى الاترو وليس في هذا الحديث ذكر كم صفهم صفا لكن يصفهم من الرواية اذ الاخرى فكنت في الصف الثاني أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تكبير الاحرام وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلاً لها قال ابن القطن لم يكن الا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهه ان فيه ازراء وتم اونا بالميت ليكن الاقرب السقوط لحصول الفرض قال الاذرى ويغني انما لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن انه قد غسل الآن يقال تقديم الغسل بشرط عند الامكان فقط ولا تجوز على الغائب في البلد وان كبرت لتيسير الحضور

وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً وسلم عنه فهو غائب عن العصابة وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في الجنة وكذا أبو داود والنسائي وأحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أخذ الراية (زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة موتة وهو وضع في أرض البلقاء من أطراف الشام
وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه امرأته في جنادي الأولى سنة ثمان وامتد عملها مع فريد أو قال أن أصيب زيد ففقد
ابن أبي طالب على الناس فان أصيب جعفر فبعد الله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف فتلاقوا مع الكفار

فاقتتلوا (فأصيب) زيد أي قتل
(ثم أخذها) أي الراية (جعفر)
فأصيب ثم أخذها عبد الله بن
رواحه) الانصاري أحد النقباء
ليلة العقبة (فأصيب وان عفي
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) منذرفان) أي لتسليمان
بالدموع واللام للأكيد (ثم
أخذها خالد بن الوليد من غير
امرأة) بكسر الهمزة وسكون
الميم وفتح الراء أي تأمير من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لكنه
رأى المصلحة في ذلك لكثرة
العدو وشدة بأسهم وخوف
هلاك المسلمين ورضى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بما فعل فصار
ذلك أمراً في الضرورات إذا
عظم الأمر واشتد الخوف
مقطت الشروط (فتفتح له) ضم
لفاء الثانية وقد أخرجه البخاري
أيضاً في الجهاد وعلامات
النبوذة وفضل خالد والمغازي
والنسائي في الجنة (وعنه)
أي عن أنس (رضي الله عنه قال
قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ما من الناس من مسلم)

اذ وقع عن راحته فوقه فذ كذا ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه بجماء
وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تصنطوه ولا تحمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة
مبياً واه الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اغسلوه المحرم في ثوبه للذين أحرم فيه ما واغسلوه بجماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تنسوه
بطيب ولا تحمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرمًا حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي
والبخاري قبل ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر مرصوعاً باللفظ
إذا اجتمع الميت فاورثوا قوله إذا اجتمع الميت أي بغير عتق وفيه استحباب تجزئ الميت
ثلاثاً قوله بيننا رجل قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وهم
بعض المتأخرين فزعم أن اسمه راقدين عبد الله وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب
المغازي وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ثم
ذكر أولاده عبد الله فذكر فيهم راقدين عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعير وهو محرم فهلك
فظن هذا المتأخر أن راقدين عبد الله صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وليس كما ظن فار واذا المد كور لا صحبة له فان أمه صنفية بنت أبي
عبيد وانما تزوجها أبوه في خلافة عمر وفي العصابة أيضاً وراقدين عبد الله آخر ولكنه مات
في خلافة عمر كما ذكر ابن سعد قوله فوقه بفتح الواو بعد ها فاف ثم صادمه له وفي رواية
للبخاري فأقصته وفي أخرى أنه أقصته وفي أخرى له أيضاً أقصته والوقص الكسر كما في
انقام ومر والقصع الهشم وقيل هو خاص بكسر المقام قال الخطوط ولوسلم فلا مانع من
استعمال كسر الرقية والقص القتل في الحال ومنه قعاص الغنم وهو موتها كذا في
الفتح قوله اغسلوه بجماء وسدر وفيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم
الكلام على ذلك قوله وكفنوه في ثوبه فيه أنه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وفيه دليل
انما أقصره على تسكينه في ثوبه لكونه مات فيها وهو متبسط بكمال العبادة الفاضلة
ويحتمل أنه لم يجد غيره ما أقوله ولا تصنطوه هو من الخطوط بالمهمل وهو الطيب الذي
يوضع للميت قوله ولا تحمروا رأسه أي لا تغطوه وفيه دليل على بقاء حكم الأعراف
وكذلك قوله ولا تصنطوه وأصرح من ذلك أنه ليس بقوله فان الله يوم القيامة يبعثه

٢٥ نيل ش قیده به ایخرج الکافر فهو مخصوص بالمسلم لیکن هل یحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الکفر
ثم لم یفیه تطر ویدل علی عدم ذلك حدیث أبی ذؤلمبة لا یجعی قال قلت یا رسول الله مات لی ولدان فی الاسلام قال من مات له ولدان
فی الاسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد والبخاری فی المجمع الکبیر وعن عمر بن عبدة مرقة عامن مات له ثلاثة أولاد فی الاسلام
فما نوا قبل أن یلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أحمد أيضاً وأخرج أيضاً رجاء الاسلمی قال جاءت امرأة
الی رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت ادع الله لی فی ابني بالبرکة فانی قد توفی لی ثلاثة فقال أمتهذا سألت قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قد يدل للأول حديث أسلمت على ما أسلفت من خبر لكن جاءت أحاديث فيها تنقييد ذلك بكونه في الإسلام فالرجوع إليها أولى ثم ذكر الأحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الأولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات لصديق الاسم عليهم أو لا يدخلون لأن إطلاق الأولاد عليهم ليس حقيقة وقد ورد تقييد الأولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الأولاد فان صح فهو قاطع للنزاع ففي حديث عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمجهم الكبير للطبراني مرفوعا بإسناد فيه عبد الرحمن بن اسحق ٢٧٤ أبو شيبه القزويني وهو ضعيف لقد استحسن بجنة حصينة من النار رجل سلف

بزيديه ثلاثة من صلبه في الإسلام (يتوفى له) بضم أوله مبنيا للمفعول وعند ابن ماجه ما من مسلمين يتوفى إماما (ثلاثة) كذا لا كثر بذكر إمام وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الأصميلي وكريمة ثلاث بحدف الإمام وهو جائز ليكون المميز محذوفا قاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جعلناه حجة فليس فصا قاطعا بل دلالة ضعيفة يقدم عليها غيرها عند معارضتها بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد فأنخرج الطبراني في الأوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فصر عليهم واحسب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقال واثنين فقالت فواحد فكف ثم قال وواحد وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

مليبا وقوله في الرواية الأخرى فإنه يبعث يوم القيامة محرما وخالف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا إن قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتخص به واجب بان الحديث ظاهر في أن العلة هي كونه في النسك وهي عامة في كل محرم والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ثبت لغيره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما اعذر به الداودي عن مالك فقال أنه لم يبلغه الحديث قوله ولا نسوه بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذر وفي الحديث أباحه غسل الهرم الحلي بالسدر خلافا لما كرهه وإن الوتر في الكفن ليس بشرط وإن الكفن من رأس المال لامرء صلى الله عليه وآله وسلم بتكفينه في ثوبيه ولم يستعمل هل عليه دين مسند غرق أم لا وفيه استحباب تكفين المهر في ثياب احرامه وإن احرامه باق وأنه لا يكف في الهنط كما قدم وأنه يجوز التكفير في الثياب الملبوسة وإن الاحرام يتعلق بالرأس

• (أبواب الصلاة على الميت) •

• (باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه) •

• (الصلاة على الأنبياء) •

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسلا يصطلون عليه حتى إذا فرغوا أدخلوا للنساء حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ واستاده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة وفي الباب عن أبي عبيد عند أحمد انه ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف نصلي عليك قال أدخلوا أرسلا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي استاده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البرازانه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسندواه وعن أبيه بن شريط عند البيهقي وذكر مالك بلاغا وفي الحديث أن الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فرادى لرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة الناس عليه أن أراد اجمع عليه عند أهل السير وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه وتعقبه ابن دحية بأن ابن الفصاح حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم يبلغه الحنث كانوا له حنثا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال أبي بن

كعب قدمت واحدا قال وواحد السكن قال في الفتح ليس في ذلك ما يصلح للاختصاص بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف استاده ولم نسله عن الواحد منهم روى الموارب يعني البخاري كما سيأتي في الرقاق من حديث أبي هريرة مرفوعا يقول الله تعالى ما أبدى المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه وهذا أصح ما ورد في ذلك (لم يبلغوا الحنث) بكسر الهمزة من التكفين الذي يكف فيه الابن وخمس الابن بالذكر لانه الذي

بمسألة بالبلوغ لان الضميمة قد يثاب قال أبو العباس القرطبي وانما خصهم بهذا الحد لان الصغير حجه أشد والشقة عليه
 أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الحنث لا يحصل له فقهه ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجملة وبذلك صرح
 كثير من العلماء وفرقوا بين البالغ وغيره لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقريب الاسانيد اذا قلنا ان مفهوم الصفة
 ليس بحجة فقهية بل هي الحجة بالدين لم يبلغوا العلم لا يقتضي ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق القسوى لانه اذا
 ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ ٢٧٥ مـهـ السبي ولا ريب ان التفتيح على
 فقد الكبير أشد والمصيبة به

أعظم لاسيما اذا كان نجيبا
 يقوم عن أبيه بأموره ويساعده
 في معيشته وهذا هو لمومث اهد
 والمعنى الذي يقبى أن يعطى به
 ذلك قوله (الا أدخله الله الجنة)
 في حديث عتبة بن عبد السامى
 عند ابن ماجه باسناد حسن فهو
 حديث الباب لكن فيه الا
 تعلقه من أبواب الجنة الثمانية
 من أيها شاء دخل وهذا زاد على
 مطلق دخول الجنة ويشهد له
 ما رواه النسائي باسناد صحيح من
 حديث معاوية بن قرة عن أبيه
 مروى عن أبيه حديث ما يترك
 أن لا تأتى بابا من أبواب الجنة
 الا وجهه عنده يسمى بفتح لك
 (بفضل رحمة اياهم) قال
 الكرماني وتبعه البرماوى
 اظاهر ان الضمير يرجع للمسلم
 الذى توفى اولاده لا الى الاولاد
 وانما جمع باعتبار انه نكرة في
 بيان النفي فيقيد العموم اه
 وعلمه بعضهم بأنه لما كان يرجمهم
 في الدنيا جوزى بالرحمة في
 الآخرة وقد تعقب الحافظ ابن

الصلاة المعهودة وأودعوا فقط وهل صلا فرادى أو جماعة واختلوا فبين أم بهم فقبل
 أبو بكر روى باسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضيف جدا قال ابن دحية هو
 باطل يبين ضعف روايته واتقطاعه قال والصحيح ان المسلمين صلا عليه ان أراد الا يؤمهم
 أحد وبه جزم الشافعى قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يابى هو واهى
 وتنافسهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة وحده قال ابن دحية كان المصلون عليه
 ثلاثين الفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث وتعمد به من قدم النساء على
 الصبيان في الصلاة على جنازتهم وحال دفنهم في القبر لواحد اه

(ترك الصلاة على الشهيد)

(عن أنس ان شهيدا أحدم يغسله لو اودفنه وابدم ماتهم ولم يصل عليهم رواه أحمد وأبو داود
 والترمذى وقد اسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم باسناد لا تثبت)
 أما حديث أنس فانخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذى انه حديث غريب لا نعرفه من
 حديث أنس الا من هذا الوجه وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره واه
 البخارى والترمذى والدارقطنى بانه غلط فيه اسامة بن زيد فرواه عن الزهرى عن أنس
 وزجور رواية الميث عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث
 جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على الشهداء
 أحد الا أشار اليها المصنف وقال انه باسناد لا تثبت فستعرف الكلام عليهم او في الصلاة
 على الشهيد بأحاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم حزة حين جاء الناس من القتال فقل رجل رايته عند تلك الشجيرات
 فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جثا
 بجمرة فصلى عليه الحديث وفيه اسامة أبو حمزة الحنفي وهو تركوه عن قدام بن الهاد
 عند النسائي بلفظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآمن
 به واتبعه وفي الحديث انه استشهد ففصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم فحفظ من دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
 وحمل اليه في هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بجر رحمة الله وقبه العيني الكرماني ان ما قاله غير ظاهر وان اظاهر رجوعه للاولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة
 عند الطبراني الا أدخله الله الجنة وحديث أبي ثعلبة الاشجعي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياهما قال بعد
 قوله من مات له ولدان فوضع بذلك ان الضمير في قوله اياهم للاولاد لا لأبى أى بفضل رحمة الله للاولاد وعند ابن ماجه من هذا
 الوجه بفضل رحمة الله اياهم والنسائي من حديث أبي ذر الا غفر الله اهما بفضل رحمة وفي مجمع الطبراني من حديث حبيبة
 بنت سهل وأم مبشر ومن لم يكتب عليه اسم فرجته أعظم رشقا عنه أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شراحيل المنقرى

ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال من توفي له اولاد في سبيل الله دخل بفضل حسبهم الجنة وهذا انما هو في البالغين الذين يقتلون في سبيل الله والعلم عند الله تعالى ورواة حديث الباب الاربعة بصريون وفيه التصديت والعنة والقول واخرجه النسائي وابن ماجه في الجنائز وكذا النسائي (عن أم عطية الانصارية) نسبية بنت كعب وكانت تغسل الميتات (رضي الله عنها) فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حين توفيت ابنته زينب زوج أبي العاص بن الربيع والمدة امامة كافي مسلم أو أم كلثوم كافي أبي داود ٢٧٦ قال الحافظ عبد العظيم المنذري والصحيح القول لأن أم كلثوم توفيت

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب يندرون تعقب بأن التي توفيت وهو صلى الله عليه وآله وسلم يندر رقية لا أم كلثوم وفي الفتح كلام طويل في ذلك (فقال اعلمنا) وجوابا مرة واحدة عامة لبدنها (ثلاثا) ندبا فالامر للوجوب بالنسبة الى أصل الفسل وللغلب بالنسبة الى الايتار كما قررنا ابن دقيق العيد وقال المنذري قيل الفسل سنة وقيل واجب وسبب الخلاف قوله لا آتى ان رأيته هل يرجع الى الفسل أو الى الزيادة في العدد وفي هذا الأصل خلاف في الأصول وهو ان الاستثناء أو الشرط المعقب بـ لا اهل يرجع الى الجميع أو الى ما أخرجه الدليل أو الى الاخير لكن قال الابن ان القول بالنسبة لابن أبي زيد والاكثر والقول بالوجوب أي على الكفاية للبغداديين اه (أو نخا) وفي رواية هشام بن حسان عن حفصة اغسلها وترا ثلاثا أو نخا (أو أكثر من ذلك) وفي رواية أيوب عن حفصة ثلاثا أو

وقد تقدم انظره وعن عتبة بن عمار في البضاري وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمانين سنة صلواته على ميت كالودع للاحياء والاموات وفي رواية لابن حبان ثم دخل بيته ولم يخرج حتى قبضه الله وعن ابن عباس عند ابن ابي عمير قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمحزنة فبجى بعرده ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ثم أتى بالقتلى فبوضعهون الى محزنة فبجى عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة وفي نسخة رجل منهم لان ابن ابي عمير قال حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال السهمي ان كان الذي أبهمه ابن ابي عمير هو الحسن بن عماره فهو ضعيف والافهم مجهول لاجته فيه قال الحافظ الحامل للسهمي على ذلك ما وقع في مقدمة مسلم عن شعبة ان الحسن بن عماره حدثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد فسال الحكم فقال لم يصل عليهم اهل لكن حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مثله وأتم منه ويريد فيه ضعف يسير وفي الباب أيضا عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود في المراسيل من طريقه وهو تابعي اسمه غزوان واقفا انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة محزنة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الحافظ ورجاله ثقات وقد أعله الشافعي بأنه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبع صلوات فكيف يكون سبعين قال وان أراد التكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة وأجيب بأن المراد صلى على سبعين نفسا وحزة معهم ثم كاهم فكان صلى عليه سبعين صلاة وعن ابن مسعود عند أحمد بن حنبل بنع الانصاري وترك محزنة فصلى عليه ثم حو برجل من الانصار ووضعه الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصاري وترك محزنة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة وفي الباب أيضا حديث أبي سلام عن رجل من الصحابة عند أبي داود ورواه في باب ترك غسل الشهيد هذا اجله ما وقفنا عليه في هذا الباب من الاحاديث المتعارضة وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال الترمذي قال بعضهم يصلى على الشهيد وهو قول الكوفيين والصحيح وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد اه وبالأول قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن

نخسا أو سبعها قال في الفتح ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعها التعمير بما كثر من ذلك الا في رواية لابي داود البصري وأما ما رواه ما أو سبعها أو ما كثر من ذلك فيجوز ان تقير قوله أو كثر من ذلك بالسبع وبه قال أحمد وكره الزيادة على السبع وقال الماوردي الزيادة على السبع سرف اه وقال أبو حنيفة لا يراد على الثلاث (ان رأيت ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب مؤنثة أي ان أدا كثر اجن ادكن الى ذلك بحسب الحاجة الى الانتقاء لا التشبه فان حصل الانتقاء لثلاث لا يشرع ما فوقها والازيدوترا حتى يحصل الانتقاء وهذا بخلاف طهارة الحى فإنه لا يزيد على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهذا

المقصود النظافة وقول الحافظ ابن حجر كالطبي فيما حكا عن المظهرى في شرح المصابيح واوهنا الترتيب للخصير تبعه العيني بانه لم ينقل عن أحد ان أوجب الترتيب والباء في قوله (بما وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو الصدر كالخطم مقامه بل هو باخ في التظيف نعم الصدر أولى للنص عليه ولانه أمسك للبدن وظاهره تكرير الغسلات به الى أن يحصل الانهاء فاذا حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ويسن ثانية وثالثة كغسل الحى (واجعل في) الغسل (الآخر) كنفور أو شيئا من كافور) أى في غير المحرم للطيب وتقوية للبدن والشك من الراوى ٢٧٧ أى الغسلين قبل والاوّل محمول على الثانى لانه

ذكورة في سياق الاثبات فيصدق بكل شئ منه وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل الكافور في المنوط أى بعد انتهاء الغسل والتخفيف (فاذا فرغت) من غسائها (فاذنى) أى اعاننى (فما فرغت) بصيغة الماضى لجماعة المتكلمين ولا يصلى فرغت بصيغة الماضى للجمع المؤنث (أذن) أى أعلم (فما فرغت) بفتح الحاء المهملة وقد تكسروها لغة هذيل بعد ما قاف أى ازاره والحق في الاصل معقد الاثر فسمى به ما يشدد على الحقوسما (فقال أشهر من اياه) أى اجمع له شعارها قويم الذى بلى جسداه والضمير الاوّل للعاسلات والثانى للميت والثالث للعقور (تعى) أم عطية (ازاره) وانما فعل ذلك ليناها بركة توبه وأخره ولم يناولهن اياه أولا ليكون قريب العهد من جسده المكرم حتى لا يكون بين اتقائه من جسده الى جسدها

البصرى وابن المسيب واليه ذهب العترة واستدلوا بالاحاديث التى ذكرناها وأجاب عنها اقول بانه لا يصلى على الشهد فقالوا ما حديث جابر فقيه يتروك كما تقدم وأما حديث شداد بن الهاد فهو مرسل لان شداد تابعى وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وبان المراد بالصلوات الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم ان البخارى والترمذى والدارقطنى قالوا بانه غلط فيه أصامة وقد قال البيهقي عن الدارقطنى ان قوله فيه ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ليست بمعة وظلة على انه يقال الحديث حجة عليهم لانهم لو كانت واجبة لما خص بها واحدا من سبعين وأما حديث عقبة فليبدأ بتقرير الاستدلال به ثم ذكر جوابه وتقرير ما قاله الطحاوى ان معنى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يخلو من ثلاثة معان اما أن يكون فاعلا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سننهم ان لا يصلى عليهم الا بعد هذه المدة أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة وأيهما كان فقد ثبت بصلواته عليهم الصلاة على الشهداء من الكلام بين المختلفين في عصرنا انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى ١ وأجيب بان صلواته عليهم تختم اورا آخر منها أن تكون من خصائصه ومنها أن تكون بمعنى الدعاء على واقعة عين لا عموم لها فكيف يذنب الاحتجاج به الدفع حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره الطحاوى كذا قال الحافظ وأنت خير بان دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى الدعاء يردها قوله في الحديث صلواته على الميت وأيضاً قد تقرر فى اصول ان الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لكان المتعين المصير الى جعل الصلاة على حقيقة الشريعة وهى ذات الازكار والاركان ودعوى انها واقعة عين لا عموم لها يردها ان الاصل فيما ثبت لواحد أو لجماعة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثبوته لا غير على انه يمكن عارضة هذه الدعوى بمثلها فيقال ترك الصلاة على الشهداء في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا نصلح للاستدلال بها على مطلق الترتيب بعد ثبوت مطلق الصلاة على الميت ووقوع الصلاة منه على خصوص الشهيد في غيرها كما في حديث شداد بن الهاد وأبي سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى أحد قبل دفنهم فأجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار جمة كانهما بيان من وجوه متواترة

فأصل لا يباع قرب هذه بعرقه الكريم قال في الفتح وهو أصح في التبرك بها تارة اصل الحين وفيه جواز تمكين المرأة في قوب الرجل ١٥ ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابة والتحديث والنعنة والنور وأخرجه مسلم في الحناظر وكذا أبو داود والترمذى والنسائى (وفى رواية أخرى أنه قال ابدان بياضها) جمع مائة لا على الله لغيره وآله وسلم لم كان يحب التيامن في شأنه كاه (و) ابدان أيضا (عروضه وضومنها) واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلا واذا انما باستصحابه فهل يكون وضوءاً

حقيقة بحيث يعاد غسل ثلاث الاعضاء في الغسل أو جزأ من الغسل بذات به هذه الاعضاء تنشر بها الثاني أظهر من سياق الحديث والبداهة باليمن وبمواضع الوضوء مما زادت حصة في روايته عن أم عطية على أخيه محمد وكذلك المشط والمصفر (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت ومشطناها) أي سرحناها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة صفائر به إذ أن خلفنا بالمشط وفي رواية فصفرا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألفيناها خافها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل صغير نان على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كفن في ثلاثة أثواب بياضية) بخفة ينف

الياء نسبة إلى اليمن (بيض مصولية) بفتح السين وتشديد المثناة نسبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسهلها أي يفسلها أو إلى حصول قرية باليمن وقيل بالضم اسم لثوبه أيضا (من كرسف) أي قطن وصح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البيض قائما طيبا وأطهر وكفوا فيها موتاكم وفي مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كنفه قال النووي المراد بإحسان المكن بياضه ونظافته قال البغوي ترتيب القطن أولى وقال الترمذي وتكفنه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب يرض أحص ما ورد في كنفه الشريف (ليس فيهن) أي في الثلاثة الأثواب (يقصر ولا عمامة) أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما قسره به الثاني والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أن كل الكفن للذكر ويحتمل أن تكون

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حزة - بعير فكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستحي على نفسه اهـ وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تنفع لبعير صلاة وبأنها مضطربة وبأن الأصل عدم الصلاة ولا ينبغي عليك أن ترويت من طريق - د بعض أعضائها وضيق تلك الحالة لا يمنع من إتيان الصلاة فانهم الوضائق عن الصلاة لكان ضيقة معان الدفن أرى ودعوى الاضطراب غير قاذحة لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد - دور وده فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص ممنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شدد من عضدها كونها مثبتة والأثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدرح في اعتباره في المقام - مدغلة الصعابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد مدغلة الصعابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الأموات فكيف يرجح ناقله وهو أقل عددا من تلك الأثبات الذي هو مظنة الغفول عنه لكونه واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن مرجحات الأثبات الخاصة بهذا المقام أنه لم يروا النفي إلا أنس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من صغار الصبيان وجابر قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حزة وكذلك أنس كما تقدم فقد وافق غيره في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة ويهدل بكل البعد أن يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة بصلاته حزة فزيرة القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو لمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم حال الواقعة وتر كما جميع هذه المرجحات لكانت صلاته عليهم - م بعد ذلك مفيدة لهم لولب لأننا كالأستاذة للمساكنات مع اشغالها على فائدة أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن تترك جهال وإن طال المدة وترأخت إلى غاية بعيدة وأما الحديث أبي سلام فلم أقف لهما نعين من الصلاة على جواب عليه وهو من أدلة المنبئين لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاء شهيدا وصلى عليه نعم لو كان النبي عاملا غير مقيد بوقعة أحد ولم يرد في الأثبات غيره - ذا الحديث لكان مختصا بن قتل على مثل صفته وأعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك خيرا رهوة - سير طالك ومثله قوله تعالى الخلاف رفع السوات بغير عمد ترونها يحتمل بالأعمد أصلا أو بعدم غير مرتبة لهم ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب وقال الحنابلة أنه مكرره وروا هذا الحديث ما بين مروزي ومدني وفيه التصديت ولاخبار والعنفة والتول وأخرجه أيضا في باب الكفن بغير قميص وفي باب الكفن بالعمامة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ينبغي رجل) لم يعرف الحافظ ابن جرير رحمه الله اسمه (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم بعرفة) الحج عنه المصنفات وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للقعود لانه كان راكبا فاقفه فففيه اطلاق الواقف على الركب (اذ وقع عن راحلته) فاقفه التي صلحت للرجل (فوقصته أو قال فاقصته) شك من الراوى والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة فالثاني شاذ أى كسرت عنه فمعه والضمير المرفوع فى وقصته لاراحلة والمقصود للرجل (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبين) غير الذى عليه قيسه يدل به على ابدال ثياب المهرج قال فى الفتح وليس بشئ لانه... أى فى الحج بلا فظ فى ثوبيه وللشافعى من طريق بونس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار فى ثوبيه الذى بن أحرم فيه ما وانما لم يرد ثلثا

تكرمة له كفى التميز حيث قال زملوه بماء ثم قال النوى فى المجموع لانه لم يكن له مال غيرهما (ولا تحنطوه) بتشديد النون أى لا يحملوا فى شئ من غسلاته أو فى كفنه حنوطا (ولا تحمروا) أى لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا له أثر احرامه من منع سقر رأسه ان كان رجلا ووجهه وكففيه ان كان امرأة ومن منع الحنيط وأخذ ظفروه وشعره (فانه يبعث يوم القيامة ملبيا) أى بصقة الملبين فذلك الذى مات فيه من حج أو عمرة أوهما قائلان لا يبيح الله لهم لبسك قال ابن دقيق العبد فيه دليل على ان الحرم اذا مات يبقى فى حقه حكم الاحرام وهو مذهب الشافعى رحمه الله وخالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة وقالوا لا يفعل به ما يفعل بالحلال الحديث اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث وليس هذا منها فعبادة الاحرام انقطعت عنه قال ابن دقيق

الاخلاف فى غسله والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل فى المعركة أو أعم من ذلك فعنه الشافعى ان المراد بالتميز قتل المعركة فى حرب الكفار وخرج بقوله فى المعركة من جرح فى المعركة وعاش بعد ذلك حيا متمسكة بقرعة وخرج بحرب الكفار من مات فى قتال المسكين كاهل البقي وخرج بحج من يسمى شهيدا بسبب غير الحرب المذكور ولا خلاف ان من جمع هذه القبيد شهيد وروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ان من جرح فى المعركة ان مات قبل الارتثان شهيد والارتثان ان يحمل ويأكل أو يشرب أو يوصى أو يبقى فى المعركة يوم ما وليه حيا أو ذهبت الهادوية الى ان من جرح فى المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارتثان وأما من قتل مدافعا عن نفسه أو مال أو فى المعركة ظاهرا قال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الامام يحيى والشافعى انه وان قبل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغفلون وذهبت القرة والخنفية والشافعى فى قول له ان قيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغفل على أصحابه وهو توقيف (قائدة) لم يرد فى شئ من الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد بدر ولا انه لم يصل عليهم وكذلك فى شهداء سائر المشاهد النبوية الا ما ذكرنا فى هذا البحث فليعلم ذلك

• (الصلاة على السقط والطفل) •

(عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الراكب خلف الجنادة والماشى امامها قريها عن عينا أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشى يمشى خلفها وامامها وعن عينا وبسارها قريها منها وفى رواية لراكب خلف الجنادة والماشى حيث شامتهم والطفل يصل عليه رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه الحاكم وقال على شرط البخارى بلنظ السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذى وصححه ويمكن ردوله الطبرانى موقوفا على المغيرة ورجح لدارقطنى فى العلال الموقوف وفى الباب عن عبد الله بن عبد الله وفى اسناده عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنه أيضا من رواه يشرى عن أبى اسحق عن عطاء عنه وقواه ابن طاهر فى الاخيرة وقد ذكره البخارى من قول الزهرى

اعيد وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزل محل التكليف وهو الحيا لکن اتبع الشافعى الحديث وهو مقدم على القياس وغاية ما عذر به من الحديث ما قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم هذا الحكم فى هذا الاحرام بعلة لا يعلم وجوده فى غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده فى غير هذا الحرم غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكم انما يعم فى غير محل النص بعموم علمته أو غيرها ولا يرى ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم إله وقال بعض المالكية حديث الحرم هذا خاص به وحيد فلا يتعدى حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

دقيق العبد وقد مر (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عبد الله بن أبي) مضغرا ابن سلول رأس المذنبين (لساوفي) في
 ذي القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك وكانت مدة مرضه عشرين ليلة ابتدأها من
 ليال بقيت من ثوال (جاء ابنه) عبد الله وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (إلى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقال
 يا رسول الله اعطني قيصك (أكتفه فيه) الجزم جواب الأمر والضمير لعبد الله بن أبي (وصل عليه واستغفر له) وكأنه كان يحمل
 أمر أبيه على ظاهر الإسلام فلا ك ٢٨٠ التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عنده ويصلي عليه لاسيما

وقد ورد ما يدل على أنه فعل به هذا
 من أبيه كما عند عبد الرزاق
 والطبري وكأنه أراد بذلك رفع
 العار عن ولده وعشيرته بعد موته
 فظهر الرغبة في صلاة النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عليه وقد
 وقعت إجابته إلى سؤاله على
 سبب ما ظهر من حاله إذ
 كشف الله الغطاء عن ذلك وهذا
 من أحسن الأجوبة فيما يتعلق
 بهذه القصة (فأعطاها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فيه) (و
 كراما للولد أو مكافأة لابنه لأنه
 لما أسرى العباس بدر ولم يجدوا
 له قيصا يصلح له وكان رجلا
 طويلا فألبسه قصصه فكافاه
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك
 كي لا تكون لمذاق عليه ولم
 يكافئه عايم الأول لأنه ما شئ شيئا
 قط فقال لا وإن ذلك كان قبل
 نزول الآية وأما قول المهاب
 رجاء أن يكون معتق البعض
 ما كان يظهر من الإسلام
 فينفعه الله بذلك فتعقبه ابن
 المنير فقال هذه حقوة ظاهرة
 وذلك أن الإسلام لا يتبع

والعقيدة شيء واحد لأن بعض معلوماتها شرط في البعض والاخلال ببعضها اخلال بجماعتهم وقد أنكر
 الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالبعض كما أنكر على من كفر بالكل إنهم و (فقل) صلى الله عليه وآله وسلم (آذني) بالمد
 وكسر الذال المجهمة أي اعاني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواب اللامر (فآذنه) أعلمه (فما أراد أن يدلي
 عليه جذبه مر) من الخطاب (رضي الله عنه) بثوبه (فقال) ليس الله ثم الذي أتى (أي عن الصلاة) (على المذنبين) ونههم ذات
 عمر من قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن ينشؤوا ولا المشير كين لأنه لم يتقدم نهى عن الصلاة على المذنبين بدليل أنه قال

في آخر هذا الحديث فزلات ولا تصل على اخلكم ثم مات أبدا وفي نسخة سورة بر ائتمن وجه آخر من تقييد الله بن عمر فقال صلى عليه وقد علم الله أن تستغفروا لهم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أنا بين خيرتين) أي أنا مخير بين الأمرين الاستغفار وعدمه (قال الله تعالى استغفروا لهم ولا تستغفروا لهم) قال البيضاوي يريد التساوي بين الأمرين في عدم الفائدة لهم كائن صلى عليه بقوله (أن تستغفروا لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيدن على السبعين ففهم من السبعين العدد المخصوص لأنه الأصل (فصلى عليه) أي على عبد الله بن أبي (فزلت) ٢٨١ آية (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) لأن الصلاة دعاء للميت واستغفاره

وهو ممنوع في حق الكافر وإنما لم ينه عن التسكين في قبره ونهى عن الصلاة عليه لأن الضمة بالقميص كان محلا بالكفر ولأنه كان مكافاة للباضة العباس فبعضه كحمر وزاد أبو ذر في روايته ولا تقم على قبره أن لا تقف عليه لادفن أو الزيارة واستشكل تخيير بين الاستغفار له -م وعدمه مع قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية فان هذه الآية نزلت بعد موت أبي طالب حين قال والله لا استغفرن لك ما لم أنه عنك وهو متقدم على الآية التي فهم منها التغيب -ر وأجيب بأن المنع عنه في هذه الآية استغفار مرحب والاجابة حتى لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب بخلاف استغفاره للمنافقين فإنه استغفار لسان قصده تطيب قلوبهم انتهى وفي الحديث أنه تحرم الصلاة على الكافر الذي وغیره نعم يجب

لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن فقط

• (ترك الامام الصلاة على القاتل وقاتل نفسه) •

(عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا من المسلمين توفي بخيبر وانه ذكر كر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوههم لذلك فاسأروا الذي بهم قال ان صاحبكم غ في سبيل الله ففتش امتاعه فوجدنا فيه خرا من خرا اليه ودماء داوى درهمين رواء الخمسة الا اقرم ذي • وعن جابر بن مرة ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة الا البخاري) الحديث الاول سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده رجال الصحيح قوله فقال صلوا على صاحبكم فيه جواز الصلاة على العصاة أو ما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة عليه فاعله للزجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه قوله ففتشنا متاعه الخ فيه مجزئة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بذلك وانكشف الأمر كما قال قوله ما يسأروا درهمين فيه دليل على تحريم الغلول وان كان ثيبا حقيقا وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها نقول بمشاقص جمع مشقة كغير فصل عريض أو سهم فيه ذلك والصل الطويل أو سهم فيه ذلك يرمي به الوحش كذا في القاموس قوله فلم يصل عليه فيه دليل لمن قال انه لا يصل على الناس وهم العترة وعمر ابن عبد العزيز والاوزاعي فقالوا لا يصل على الناس قتلهم بدماء أو تأويله ووافقه أبو حنيفة وأصحابه في الباغي والمحارب ووافقه -م الشافعي في قوله في قاطع الطريق وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهه والعلما إلى انه يصل على الفاسق وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلي عليه بنفسه زجر للناس وصلت عليه الصحابة ويؤيد ذلك ما عند الشافعي بلفظ أما أنا فلا أصلي عليه وأيضا بجملة الترك لو فرض انه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ويدل على الصلاة على الفاسق حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في امارة الفاسق من أبواب الجماعة

• (الصلاة على من قتل في حد) •

٣٦ نيل ث دفن الذي وتكفينه وفما بذمته كما يجب اطعامه وكيونه حيا في معناه المعاهد والمؤمن بخلاف الحر في المرتد والزندق فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلا عليهم اذا حرمة لهم وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاعتقلى بدر في القليب بهمة منهم ولا يجب غسل الكافر لأنه ليس من أهل التطهير ولكنه يجوز قربه الكافر أحق به وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس والتغيب -م في اللباس وفي التوبة وانقرمذي في التفسير وكذا الشافعي فيه وفي الجنائز وابن ماجه فيه • (عن جابر رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله (وسلم عبد الله بن أبي بشاره) أي دلي في حقه وكان أهله خشوعا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حقه فامرهم بإخراجه (فاخرجه) منها (فثبت فيه) أي في جملته (من ريقه وألبسه قميصه) انجاز الوعدة في تمكنه في قميصه كما في حديث ابن عمر لكن اتمشك هذا مع قول ابنه اعطى قميصا كمنه فيه فاعطاه قميصه وأجيب بان معنى قوله فاعطاه أي أنعم به بذلك فاطلق على اعداء اسم العطية مجازا لثقتهم وقوعها وقيل ٢٨٢ أعطاه أحده قميصه أولا ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده

عن جابر أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال أبلذ جنون قال لا قال أحضت قال نعم فامر به فرحم بالصلى فلما أذاقته الحلة فرقد فادرك فرجهم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم خير أو صلى عليه رواء البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وأبو حمزة ومحمد وقالوا لا يصل عليه ورواية الأئمة أولى وقد صرح عنه عليه السلام أنه صلى على الغامدية وقال الامام أحمد ما يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ترك الصلاة على أحد الاعلى الغال وقائل نفسه) حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي سالم عنه وقال لم يقل يونس وابن جريح عن الزهري وصلى عليه وعلى بعضهم هذه الزيادة أعفى قوله فصلى عليه بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أصح من محمود بن غيلان قال وتابع محمد بن يحيى فوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن المتوكل ولم يذكر الزيادة وقال ما أرى مسلم ترك حديث محمود بن غيلان إلا لخواصه هؤلاء وقد خالف محمود أيضا أصح بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وجديد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادي وأصح بن إبراهيم الديري فهو لا يثني من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محمودا وفيهم هؤلاء الحفاظ أصح بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي وجديد بن زنجويه وقد أخرجه في صحيحه عن أصح بن عبد الرزاق ولم يذكر لفظه غير أنه قال في حقه رواية عقيل وحديث عقيل الذي أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال فصلى عليه وهو خطأ لا جاع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم أجمع أصحاب الزهري على خلافه انتهى وعلى هذا تكون زيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم شاذة ولكنه قد قرر في الأصول أن زيادة الثقة إذا وقعت غير مناقضة كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث وأما باعتبار ما وقع عند أحمد وإسحاق من أنه لم يصل عليه فرواية الثلاثة أرجح من جهات الأولى كونها في الصحيح الثانية كونها مشبهة الثالثة كونها متضادة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والذاهلي وابن ماجه من

وفي الاكابر للعلماء ما يؤيد ذلك واستنبط منه الامام علي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بهم وإن كان السائل غنيا (عن خباب) بتشديد الباء ابن الأثرى (رضي الله عنه قال هاجر نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهما لثقتهم وجهه الله) أي ذاته لا الدنيا والمراد بالمعية الاشتراك في حكم الهجرة إذ لم يكن معه صلى الله عليه وآله وسلم وأهله وسلم الأبواب بكر وعامر ابن زهيرة (فوقع أجرا على الله) وفي رواية وجب أي وجوبا شرعيا أي بما وجب بوجهه الصديق لاعتقاده لا ليجب على الله شيء (فما من مات لم يأكل من أجره) من الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتح (شاهدا) بل قصر نفسه عن شهادتها لئلا يها موفرة في الآخرة (منهم) مصعب بن عمير) بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي يجمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصي (ومنا من أئمت) أي أركان ونصبت

(له ثمرة فهو جديهم) أي يجنبها ويعبر بالمصارع ليفيد استقرار الحال الماضية والآتية استحضاراه حديث في مثل هذه السامع (قد) أي مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قينة والجليلة أمته ثمانية (فلم نجد له ما يكتفه) زاد أبو ذر (الابرة) إذ أعطيناها بأرأسه خرجت رجلاه وإذا غطيناها) بها (رجلاه خرج رأسه) انصهر (فامرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن يغطي رأسه (بطرف البردة) وأن يجهل على وجانه من الأذى) ثبت مجازي طيب الرائحة وفي الحديث من القوائد أن الواجب من الكفن ما يستمر العبوة قال في المجموع واحتمل أنه لم يكن له غير الثوب فمد فوج بأنه يصيد عن خرج لاقتبال بابه لوسلم

ذلك لوجوب تيممه من نيت المال ثم من المسلمين انتهى وقد يثالب امرهم ببقائه بالاذن وهو سائر ويجاب بان التيمم فيه لا يكتفى الا عند تعذر التمكن بالشوب لما فيه من الاضرار باليت على انه ورد في أثر طرق الحديث انه قتل يوم أحد ولم يخلط الاغرة وبالجملة لا فقد وقع الاتفاق على ان الواجب في ذلك نوب واحد يسترجع جميع البدن وان ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره فان أبحاث الضرورة الى أن يكفن في نوب لا يسترجع بدنه فلفظ ضرورة حكمها كما وقع في الصحيحين وغيرهما ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاغرة اذا غفلوا به اراسه ٢٨٣ بدت ربه لاه واذا غطوا به ارجاءه بداراسه

فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغسلوا بها راسه ويغسلوا به رجليه شيئا من الاذن واذا كان لليت تركه كان على المتولى لسكنته ان يحسن يكفنه كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال اذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفته أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي قتادة وقال الترمذي اسناده حسن وأيضاً رجال اسناده ثقات وهو أيضاً في صحيح مسلم لم من حديث جابر يلاحظ اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته وفي الحديث بيان فضيلة مصعب ابن عمير وأنه من لم ينقص له من نوب الاخرة نبي ﷺ (عن سهل) ابن سعد الساعدي (رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال في الفتح لم أقف على امها (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببردة منسوجة فيها حاشيتها) قال الداودي يعني انها لم تقطع من نوب فيه ومن بلا حاشية وقال غيره انها جديدة

حدثت عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت انهم ساقذرت وهي حبيلى ف دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولها فقتل له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا وضعت فحى بها فلما وضعت جانيها فامرهم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمرهم فخرجت ثم أمرهم فغسلوا عليها الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث يزيد بن اسامة عن غامد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحوه وحديث عمران وقال فامرهم فغسلوا عليها الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجه امرأة وفيه فلما طمئت أخرجهما فغسلها وفي اسناده مجهول ومن المربجات أيضا الاجماع على الصلاة على المرجوم قال النووي قال القاضى مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحمدود ومرجوم وقائل نفسه وولد الزنا اه ويتعقب بان الزهري يقول لا يصل على المرجوم وقتاده يقول لا يصل على ولد الزنا وما قائل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المربجات ما ذكره المصنف عن أحمد أنه قال ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقائل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي برزة الاسلمى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ما عزول منه عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهد وبقيّة الكلام على حديث ما عزول الغامدية بانى ان شاء الله في الحدود وهذا المقدار هو الذى تدعو اليه الحاجة في المقام

• (الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبرائى شهر) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أمية النجاشى فكبر عليه اربعاً وفى افظ قال نوى اليوم رجل صالح من الحبش فها هو اصاب عليه مصفقا خذنه فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف متفق عليه ما هو وصلى على هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصاف بهم وكبر عليه أربعين مرة رواه الجماعة وفى لفظ نوى النجاشى لا مصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه الى المصلى ثم قام فصلى بهم كما يصل على الجاهل رواه أحمد وعن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ارأى اناكم النجاشى

لم يقطع بها ولم تلبس بعد وقال القزاز حاشيتها النوب فاحسبناه القتان فى طرفهما له دب قال سهل (أندرون ما البردة قالوا الشعلة قال) سهل (نعم) هى وفى قفسيرها يمتجوز لان البردة كساه والشعلة ما يشتمل به فهى أعم لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أى المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أى البردة (بيدى) حقيقة أو مجازاً (لجنت لا كسوكها) فاخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رأله) (وسلم) حال كونه (محتاجا اليها) وعرف ذلك بقريضة حال أو تقدم قول صريح (نخرج البنا وانما ازاره) وعند ابن ماجه نخرج البنا فيها وعند الطبرانى فأتى بها ثم خرج (لحسنها) أى نسيها الى

الحسن والبضاري في المباحات بحمد أبي الجهم من غير نون (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كان في الطبراني في كتاب ذكره المذهب الطبري في الاحكام له لكن قال صاحب الفتح انه لم يرد في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن او هو سعد بن ابي وقاص او هو اعرابي كما في الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن ابي حازم لكن زعمه فيه ضعف او يقال تعددت النسخة على ما فيه من بعد والله اعلم (وقال اكنه ما احسنها) بالانصب على التعجب (قال القوم ما احسنت) نفي للاحسن (بسمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم يحتاج اليها ثم سالت (ايها ٢٨٤) (ومات انه لا يرد) سائل بل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يستل شيئا فيمنعه

ودعات فتدوم وافلاوا عليه قال فتمنا فتمنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما

يصل على الميت رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه (قوله على اصبغة قال في الفتح

وقع في جميع الروايات التي اتصلت بنا من طريق البضاري اصبغة بمهملتين بوزن افعلة

مفتوح العين ووقع في مصنف ابن ابي شيبة اصبغة بفتح الصاد وكون الحاء وحكى

الاسماعيلي ان في رواية عبد الله بن اصبغة بضم المعجمة واثبات الالف قال وهو غلط

وحكى الكرماني ان في بعض النسخ مصبة بالواحدة بدل الميم انتهى وهو اسم النجاشي

قال ابن قتيبة وغيره ومنه ما بالعربية عطية والنجاشي بفتح النون وتحقيق الجيم وبعد

الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ووجه الصغاني لقب لمن ملك الحبشة

وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطاه قال المطرزي وابن خالويه وآخرون ان

كل من ملك المسلمين يقال له امير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك الروم

قصر ومن ملك الفرس كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط فرعون ومن

ملك مصر العزيز ومن ملك اليمن تبع ومن ملك حير القليل بفتح الحاء اقل درجة من الملك

قوله فكبر عليه اربعة دلائل على ان الم شروع في تكبير الجنازة اربع وسياتي الكلام

في ذلك قوله وخرجهم الى المصلى فمسك به من قال بكراهة صلاة الجنازة في المسجد وسياتي

البحث في ذلك وقد استدلل به هذه القصة القائلون بشرعية الصلاة على الغائب عن البلاد

قال في الفتح وبذلك قال الشافعي واحمد وجهه والشافعي حتى قال ابن حزم لم يأت عن احد

من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاه فكيف لا يدعي له وهو غائب او

في القبر وذبحت الخنفة والمساكنة وحكام في البصر عن المتعة انها لا تشرع الصلاة على

الغائب مطلقا قال الحافظ وعن بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه

او ما قرب منه لا اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان

في جهة القبلة قال المذهب الطبري لم ارد ذلك لغيره واعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب

عن هذه القصة باعداد منها انه كان بارض لم يصل عليه بها احد ومن ثم قال الخطابي

لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس فيها من يصل عليه واستحسنه الروائي

وترجم بذلك ابو داود في السنن فقال باب الصلاة على المسلم بغيره اهل الشرك في بلاد آخر

قال الحافظ وهذا محتمل الا انني لم اقف في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلده احد

(قال اني واقفه ما سألته) صلى

الله عليه وآله وسلم (لا لبها) أي

لا جيل أن البها (فما سألته)

ايها (لما يكون كذا) وفي طريق

هشام بن سعد قال هل فقلت

ارسل لم سألته وقد رأيت حاجته

اليه فقال رأيت ما رأيتم ولكني

أردت أن أخبأها - هي أكنه

فيها أخرجه الطبراني وفي رواية

أبي غسان فقال رجوت بركتها

حين ألبها النبي صلى الله عليه

وآله وسلم وفيه التبرك بالآثار

الصالحين قال ابن بطلان وفيه

جواز اعداد الشيء قبل وقت

الحاجة اليه قال رقة حفر جماعة

من الصحابة ورواه قبل الموت

وقعه ابن المنبر بان ذلك لم يقع

من أحد من الصحابة قال ذو

كان مستحبا للكرامات قال سهل

فكانت كفته) وقال الشافعية

لا يندب أن يعد لنفسه كفنة الا

بحسب على اقتضاه أي على

اكتسابه لان ذلك ايمس محتضا

بالكفن بل سائر أموره كذلك

ولان تكفينه من ماله واجب

وهو بحسب عليه بكل حال الا

انتهى

اقضاء

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح غير واحد كما هنا لكي لا يجب تكفينه فيه حاقضاء انتهى كلام القاضي أيها الطبيب وغيره بل لا وارث ابداله لانه ينتقل لا وارث ولا يجب عليه ذلك ولو أعد له قبرا يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لانه لا اعتبار بغيره ولا في الزكوى قال في الفتح والحدديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعته جوده وقبوله الهدية واستبسط منه المهلب جواز ترك مكانة القبر على هديته وليس ذلك بظاهر منه فان المكافاة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة فلا يلزم من البكوت هنا لا يكون في القبر بل ليس في سياق الحديث المينم

يكون ذلك كان هدية فيحصل أن تكون عرضة عليه ليست بها منها قال وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو خبرت لقولهم
 فآخذها محتاجا إليه ارفيه نظرا لاحتمال أن يكون - بوقاهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترمذي في المستوعب بالتحفة
 الى صاته اذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون أرادت بنسبتها اليها ازاله ما يحتمل من التدليس وفيه جواز استحسان ما يراه
 الانسان على غيره من الالباس ونحوها اما ليعرفه قدرها واما ليعرض له بطلبه منه - حيث يسوغ لذلك وفيه مشروعية
 الانكار عند مخالفة الادب ظاهر وان لم يلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٣٨٥ ورواه هذا الحديث الاربعة مديون

الاعبد الله بن مسلمة سكن
 البصرة وفيه الحديث والعنفنة
 والقول وأخرجه ابن ماجه في
 الالباس (عن أم عطية) انها
 نسيت (رضي الله عنها) قالت
 (نينا) وفي رواية ابن شاهين باسناد
 صحيح انها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (عن اتباع
 الجنان) نهي تنزيه لا تحريم بدليل
 قولها (ولم يعمد عليا) مبني
 للمفعول أي نهيانا غير متعمد ولم
 يؤكدها في المنع كما أكدنا
 في غيره من المنهيات فكانها قالت
 كرهنا تباع الجنان من غير تحريم
 وهذا قول الجمهور ورخص فيه
 مالك وهو قول أهل المدينة وكرهه
 للشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
 واستدل للجواز بما رواه ابن
 أبي شيبة عن ابن هريرة رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان في جنازة فرأى
 امرأته فصاح بها فقال دعها
 يا عمر الحديث وأخرجه ابن ماجه
 من هذا الوجه ومن طريق أخرى
 رجال ثقات وأما ما رواه ابن
 ماجه ايضا وغيره مما يدل على

انتهى وعن اختار هذا التفصيل شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف والمحقق المقبلى
 واستدل به بما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والضياع
 المقدسي وعن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ان أحاكم مات بغير أرضكم فقوموا فاصلوا عليه ومن الاهداف قولهم أنه كشف له صلى
 الله عليه وآله وسلم حتى رآه فيكون حكمه حكم الحاضر بين يدي الامام الذي لا يراه
 الموقنون ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
 الى ثبوت ولا يشك بالاحتمال وتعبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
 جهة المانع قال الحافظ وكان مستندا القائل بذلك ما ذكره الواحدى في أسباب النزول
 بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سرير النجاشي حتى
 رآه وصلى عليه ولا ابن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا وصرخوا خلفه وهم
 لا يظنون إلا أن جنازته بيزيد ولا يجرؤون من طريق أبيان وغيره عن يحيى فصاينا خلفه
 ونحن لا نرى إلا أن الجنائز قد أمنا ومن الاعداء أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وثقه بآنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على معاوية بن معاوية الليثي وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذ لم يتولد كذلك في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي امامة الباهلي مثل هذه القصة
 في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثله أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني
 ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الاحاديث ليست بالقوية ولو أنما في الاحكام لم يكن شيء منها
 حجة وقال الحافظ في الفتح متعة باليمن قال انه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
 عنده قصة معاوية بن معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ان خبره قوى بالنظر
 الى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم
 فيه البزارى وقال ابن القيم لا يصح حديث صلته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
 معاوية لان في اسناده العلامة ابن زبير قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي
 مجيبا على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي انه لو فتح باب هذا الخصوص لافسد كثير من
 ظواهر التبرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي الى نقله وقال ابن العربي
 قال المالكية ليس ذلك الا لعمد قلنا وما عمل به محمد عمل به أمته يعني لان الاصل عدم

التحريم فضعيف ولو صح حمل على ما يتضمن حراما قال المهاب في اي حديث الباب دلالة على ان انتهى من الشارع على
 درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
 النصارى فقال اني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكم يعني لا يبعدن على أن لا تسرقن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
 في الامم والعواتق ونما أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الاولى من مرسل الصحابة
 (عن أم حبيبة) رملها أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضي عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم يقول لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفي عن النهي على سبيل التأكيد وهو من خطاب التثنية لأن المؤمن هو الذي يتفقه بخطاب الشارع وينقاد له فهذا الوصف لنا كيد التحريم لما يقضي به سياقه وهو أنه خلافه متنافي للإيمان أن (تحدد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث ليال كما جاء مصرحاً به في رواية والوصف بالإيمان فيه اشعار بالتعليل فإن من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العظام قال ابن بطال الأحاديث المتنازع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب ٢٨٦ وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تحدد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن ويهجم من أليم الوجد من غير وجوب لاتفاقهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال (ألا على زوج) فإنها تحدد عليه وجوب بالاجتماع على إرادته (أربعة أشهر وعشراً) من الأيام بليلاتها سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وذات الأقراء وغيرهما وكذا الذميمة وتقييد المرأة في الحديث بالإيمان بالله واليوم الآخر جري على الغالب فإن الذميمة كذلك وعملها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة وهذا مذهب الشافعية والجمهور وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو نوريه من المالكية لا يجب على الزوجة الكتابية بل يختص بالمسلة لقوله تؤمن إلى آخره وقد خالف أبو حنيفة قاعده في إنكاره المفاهيم وكذا التقييد بأربعة أشهر وعشراً خرج على غالب المعتدات والأفا حائل بالوضع وعليها الأخذ بسواء

المخصوص قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنابة بزيديها ان ربنا عليه لقادر وان نبينا لأهل ذلك ولكن لا تقولوا الامار بتم ولا تتقروا احدينا من عند أنفسكم ولا تحددوا الا بالثابتات ودعوا الضعاف فانه سبيل اتلاف الى ما ليس له تلاف وقال الكرماني قولهم رنع الطاب عنه ممنوع واثن سلفا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحاصل أنه لم يأت المانعون من الصلاة على الغائب بشئ يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مخترع من كان في أرض لا يصل عليه فيها وهو أيضاً جود على قصة النجاشي يدفعه الاثر والنظر وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبر رطب ف صلى عليه وصفووا خلفه وكبر اربعة وعشرين مرة ان امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً فقد هارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألت عنها أوعته فقالوا مات قال أفلا آذنتوني قال فكانهم صغروا أمرها وأمره فقال دلوني على قبره فدلوه ف صلى عليها ثم قال ان هذه القبور معلومة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاتي عليهم متفق عليه ما رواه البخاري ان هذه القبور معلومة ظلمة الى آخر الخبر وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر وعنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواه الدارقطني وعن سعيد بن المسيب ان ثم سجد مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى ثلاث شهر رواه الترمذي حديث ابن عباس الاخر اخرج الدارقطني الرواية الاولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي حاتم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وأخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن اسمعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بثلثين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي قال الحافظ واسناده مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي اسناده سويدين سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عذر الشيعين بخبر حديث الباب وعن أنس عند البزار نحوه وعن أبي امامة بن سهل عند مالك في الموطأ نحوه أيضاً وعن زيد بن ثابت عند أحمد

تصيرت المدة أو طالت وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الأحاديث على الزوج الميت ولا خلاف والقاسي فيه في الجملة وان اختلف في بعض فروعه والاجماع على الوجوب بكتفي به ورواه الثلاثة الاول مكين والرابع مدني وفيه التحديد والاختبار والنعنة والقول (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامرأة تبكي عند قبره) قال في الفتح لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما بثه ربه أنه وكذا هو لفظه تبكي على صبي لها وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه قد أصيبت بولدها وفي كتاب الأحكام من طريق آخر عن شعبه يعني

ثابت ان اناس قالوا لامرأه من اهل تعرفين فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بها فاذكر الحديث (فقال) لها يا امه الله هكذا في مستخرج الجاهل (اننى الله) تعالى قال الفرطى انه كان في بكائهم ما قدر زاد من نوح وغيره ولهذا امرها بالتقوى قالت يؤيده ان في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يذكره فوقه عليه او قال الطيبي قوله اننى الله توطئة لقوله (واصبرى) كانه قيل لها خافى غضب الله ان لم تصبرى ولا تجزى ليحصل لك الثواب (فالت اليك عنى) هى من أسماء الافعال اى فتح وابدع (فالتك لم تصب بمصبتى) ومن وجه آخر عن شعبة بافظ ٢٨٧ فانك خلوت من مصبتى كذا عند البخارى في الاحكام ولا يى يعلى من

والنفاق نحوه أيضا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وعن عقبة بن عامر عند البخارى وعن عمران بن حصين عند الطبرانى في الاوسط وعن ابن عمر عند أيضا وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند الدارقطني وعن أبي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر البراء في رواية بعد شهر قال حرب الكرماني في الباب أيضا عن عامر بن ربيعة وعبادة بن ربيعة بن الحبيب قوله الى قبر طرب أى لم يمس ترابه اقرب وقت الدفن فيه قوله وكبر اربعة ايامه ان المشروع في تكبير صلاة الجنازة اربع وسباني قوله ان امرأة سوداء سمعها البيهقي أم محجن وذكر ابن منسدة في الصحابة خرقاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرقاء وكنيتها أم محجن قوله أو شابا هكذا وقع التثنية في الفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة قوله كانت تقم ضم القاف أى امرأة وجوز بذلك ابن خزيمة في روايته حديث أبي هريرة قوله كانت تقم ضم القاف أى تجمع القمامة وهى الكثرة قوله ثم قال ان هذه القبور مملوءة ظلمة الخ احتج بهم هذه الرواية من قال بعد دم مشروعية الصلاة على القبر وهو الغنى ومالك وأبو حنيفة ولها رواية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينورها بصلاى عليهم يدل على أن ذلك من خصائصه وتعب ذلك ابن حبان فقال في تركه انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانه ليس من خصائصه وتعب هذا التعقب بأن الذى يقع بالتبعية لا ينتمى دليلا لاصالة ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها مدروجة في هذا الاسناد وهى من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب جادين زيد قال الحافظ وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابه ان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد انتهى وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الا بدليل ومجرد كون الله ينور القبر بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا يثبت مشروعية الصلاة على القبر لغيره لا سيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على كبرائى تقوى أصلى وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالدلالة واجماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض يحتاج الى دليل وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذوبه قال الناصر من أهل البيت وقد استدل بحديث الباب على رد قول من

حديث أبي هريرة انها قالت يا عبد الله انى انا الحزنى الشكى ولو كنت مصابا عذرتنى خاطبته بذلك (و) الحال انها (لم تعرفه) اذ لو عرفته لم تقاطب به بذلك الخطأ (فقبل لها) وفي رواية عند البخارى في الاحكام فخرجها رجل فقال لها انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما عرفته وفي رواية يى يعلى من حديث أبي هريرة قال فهل تعرفينه قالت لا ولا طبرانى في الاوسط من طريق عطية عن انس ان الذى سألها هو الفضل ابن العباس (انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وزاد مسلم في رواية له فاخذها مثل الموت اى من شدة الكرب الذى اصابها لما عرفت انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلا منه ومهابة وانما اشتهى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من نواضعه لم يكن يستتبع الناس وراءه اذا مشى كعادة الملوك والكبراء مع ما كانت

فيه من شاغل الوجد والبكاء (فالت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح في رواية في الاحكام رواها بالافراد قال الطيبي فائدة هذه الجملة انها قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشرفت خوفا وهيبته فى نفسها فتصورته انه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فالت) معتنرة مما سبق منها حيث قالت اليك عنى (لم أعرفك) فاعذرنى من تلك الردة وخشونتها (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (انما الصبر) اليكامل (هذه الصفة الاولى) الواردة على القلب في رواية الاحكام عند أول صدمة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم قال الطيبي

هذا على ما يوجب الحبيب كنه قال لهادي الاعنة ذارفاً من سمى أن لا غضب الله وانظرى الى تقويتك من نفسك
الجزيل من الثواب بالخزع وعدم الصبر أول خاتم المصيبة فاختفراها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الحقوة لصدورها منها
في حال مصيبتها وعدم معرفتها به وبينها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال فهو الذي يقرب عليه الثواب بخلاف
تأجيل ذلك فله على طول الأيام يساوي كما يقع الكثير من أهل المصائب بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه يصدد القلب بغتة وقد قيل
إن المرء لا ينجو على المصيبة لأنها ليست من صنعته وإنما يؤجر على حسن نيته وجبل صدقه قال ابن بطال أراد

أن لا يتبع مع عليه مصيبة الهلاك
وفقد لا يبر وفي مرسل يحيى
ابن أبي كثير فقال اذهب
إليك فاعلم الصبر عند الصدمة
الأولى وزاد عبد الرزاق فيه من
مرسل الحسن والعبرة لا يعلمها
ابن آدم في رواية أبي هريرة
فقلت أنا صبر أنا صبر مطابقة
الحديث للترجمة تؤخذ من
حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يمه الرأى المذكورة عن زيارة قبر
ميتهم وإنما أمر بالصبر والتقوى
لما رأى من جزعها فدل على
الجواز واستدل به على زيارة
القبر وسواء كان لزيارة جلا
أو أمراً أو سواها كان المزمور مسلماً
أو كافراً لعدم الاستئصال في ذلك
قال النووي وبالجملة وإن قطع
الجهل وروى قال صاحب الحاوي
أي المأثور لا يجوز زيارة قبر
الكافر وهو غلط انتهى ووجه
المأثورى قوله تعالى ولا تقم على
قبره وفي الاستدلال بذلك نظر
لا ينجى وبالجملة في كتب زيارة
قبور المسلمين للرجال الحديث
مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة

فصل فقال صلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
القصة وردت فيمن قد صلى عليه والفصل هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم
واختلفوا في أمم ذلك فقيده بعضهم الى شهر وقيل مالم يبل الجسد وقيل يجوز أبداً وقيل
الى اليوم الثالث وقيل الى أن يترب ومن جعله ما اعتذره المانعون من الصلاة على القبر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع
مكان صلاة الأولى وهذا فعل لا ترد عليه هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلواته صلى الله
عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
قبل الهجرة وكان ذلك بعد موته بشهر وعلى أم سعيد وكان أيضاً عند موتها غائبا وعلى
غيرهما

(باب فضل الصلاة على الميت وما يربح له بكثرة الجمع)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها فله قبر أطول من شهادته حتى تدفن فله قبر أطول من شهادته قال مثل الجبل
لأعظمين صدق عليه ولا جدومسلم حتى توضع في اللحد يدل وفيه دليل فضيلة اللحد
على النقي وفي الباب عن عائشة عن الجارية وعن ثوبان عن عبد الله بن
مغفل عن عائشة عن أبي سعيد عن أحمد بن محمد عن ابن مسعود عن أبي هريرة قال الحافظ
وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عن ابن عباس عن ابن مسعود عن أبي هريرة عن النبي في
الشعب وأبي عروانة وعن أنس عند الطبراني في الأوسط وعن واثله بن الأسقع عن ابن
عدي وعن حنيفة عن حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال قال الحافظ وفي كل من أسانيد
هؤلاء الخمسة ضعف قولهم شهد في رواية للبخاري من شيع وفي أخرى له من تبع وفي
رواية لمسلم من خرج مع جنازة من يمتهم تبعها حتى تدفن فيما نفي أن تكون هذه الرواية
مقبولة بقية الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع يعتبر في كونهم محمداً لا لغير
المدكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت وبدل على ذلك ما وقع في
رواية لابي هريرة عند البخاري فلفظ من أهلها وما عند أحمد بن محمد من حديث أبي سعيد الخدري
بلفظ فشي معهما من أهلها ومائة تضاه ان القبر ايطبخ من من حضر من أول الامر الى

انقضاء

ثمن مالك عن زيارة القبور فقال قد كان نهي عنه ثم اذن

فيه فلو فعل ذلك انسان ولم يقل الا خيراً لم أر بذلك بأساً وعن طاووس كانوا يتكلمون ان لا يتفرقوا عن الميت سبعة أيام
لانهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيام وتذكره للنساء بلزهن وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال
حسن صحيح لعن الله زوارات القبور فمحمول على ما إذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عاداتهن
وقال القريظي حل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تسكن الزيارة لان زيارات الله بالغة انتهى ولو قيل بالحرمه

في حقهم في هذا الزمان لاسيما ساء مصر لما بعد لما في خروجهم من القسار ولا يكره لهم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب ويغني كما قال ابن الرقعة والقمولي ان تكون قبور رسائر الانبياء والاولياء كذلك قاله القسطلاني وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضي لا ينبغي له ان يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وان من امر يعرف غيبتي له ان يقبل ولولم يعرف الا امر وفيه ان ٢٨٩ الجزع من المنهات لامرء لها بالثقوى

مقروفا بالصبر وفيه الترغيب في احتمال الاذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف المنوي لأثرها انتهى وفي الحديث التصديت والعزيمة والقول وأخرجه أيضا في الجنائز والاحكام ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم ما قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه هي زينب كما عند ابن أبي شبة وابن بشكوال (ان ابنا لي قبض) أي في حال القبض ومعالجة الروح فاطلق الفقيص مجازا باعتبارانه في حالة كحالة النزاع قيل الابن هو علي بن أبي العاص بن الربيع كذا كتب الدماطي بخطه في الحاشية وفيه نظره لانه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم ان عليا عاش حتى فاض الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرفده على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبري قال الحافظ والذي يظهر لي ان القبراط يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيلة اليها لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من شيع وصلى واستدل بماء عند مسلم بل فقط من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبراط وماء عند أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فله قبراط فدل على أن الصلاة تحصل القبراط وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يحمل الاتباع هذا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قوله حتى يصلي عليها قال في الفتح اللام لا أكثر مفتوحة وفي بعض الروايات بكسرها ورواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى قال ابن المنبر ان القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لان اتباع مثلا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة لاحد صدودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصود وان كان يتبرجى أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب وقد روى سعيد بن منصور عن مجاهد أنه قال اتباع الجنائز أفضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع قوله فله قبراط بكسر القاف قال في الفتح قال الجوهري القبراط نصف دانق قال والدانق سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبراط تقريرا لافهم لما كان الانسان يعرف القبراط ويعمل العمل في مقابله فضر به المثل بما يعلم ثم لما كان مقدر القبراط المتعارف حقير انبه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحد كذا في بعض الروايات وفي أخرى أصغرهما مثل أحد وفي حديث الباب مثل الجبابرة العظيم قوله ومن شهدا حق تدفن ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الوجه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اهالة التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم لم حتى يفرغ منها وعنده في أخرى حتى توضع في اللحد وعنده أيضا حتى توضع في القبر وعند أحمد حتى يقضى قضاؤها وعند الترمذي حتى يقضى دفنها وعند أبي عوانة حتى يسوى عليها أي التراب وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولا يمكن يتفاوت والظاهر أنها تحمل الروايات المطلقة

٢٧ نيل ث فلا يقال فيه صبي عرفا وان جاز من حيث اللغة أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم للحرواء البلاذري في الانساب انه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجرة وقال اغيبا رحم الله من عباده الرحاء أو هو محمد بن لماري البزار في مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن القاطمة رضي الله عنها فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب قال في الفتح وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن يصبر به الابن

ان ثبت ان القصة كانت صحيحة ولم يثبت ان المرسله زينب انتهي أو هي امه بنت زينب لابي العاص لمساعد احمد عن أبي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر وأجاب عما استشكل من قوله قبض مع كون امامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها على بن أبي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسلّم لامر تبه وصبر ابنته ولم يهلك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بان عافى ابنة ابنته فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ابني أي بالتذكير ٢٩٠ لا يفتي بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب وجع البرماوي بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو امامة أو رقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فانتفا فارس) صلى الله عليه وآله وسلم (يقرئ) عليه السلام ويقول ان الله ما أخذوا ما أعطى أي الذي أراد ان يأخذه هو الذي كان أعطاءه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو المراد بالاعطاء الحماية لمن بقي بعد الموت أو نوابهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك وقدّم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لان المقام يقتضيه ولفظ ما في الموضعين مصدريه أي ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه الأخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أي وكل من الأخذ والاعطاء أو من النفس أو ما هو أعم من ذلك عند الله أي في علمه فهو من

عن اقراغ من المدفن وتسوية التراب بالمقيدة ثم ما قوله مثل الجليلين في رواية مثل أحد وفي رواية للنسائي كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدي أنقل من أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك قوله حتى توضع في اللحد استدل به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وسبق في الكلام على ذلك (وعن مالك بن هبيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا يغفر له ~~فكان~~ كان مالك بن هبيرة يصرى اذا قل أهل الجنائز أن يجعلهم ثلاثة صفوف رواه الخمسة الا النسائي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعة رجال لا يشركون بالله شيئا الا شفعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم وابوداود وعنه أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة ائمة من بيته الا الذين الا قال الله تعالى قد قبضت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون رواه أحمد حديث مالك بن هبيرة في اسناده محمد بن اسحق رواه عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا نحن وقد حسن الحديث الترمذي وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفي الباب عن عائشة وام حبيبة وابي هريرة ثم ذكر حديث عائشة نحوه اللفظ الذي ذكره المصنف من طريق ابن ابي عمر عن عبد الوهاب الثقفي عن ايوب وعن احمد بن منيع وعلى بن حجر عن اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وقف به بعض جهول يرفعه قال النووي من رفته ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه ايضا ابن ماجه وحديث انس أخرجه ايضا ابن حبان والماكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن انس مر فوعا ولا احمد من حديث ابي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي اسناده رجل

مجازا للملازمة (باجل) والاجل يماثل على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أي معلوم مقدّر وموجب لم (فلتمبرون) أي تنوي به برها طاب الثواب من ربه الجواب لما ذلك من علمها الصالح (فأرسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونهما (تقسم عليه) أي تنهما وفي رواية انهما راجعته مرتين (فقام) وانما قام في ثالث مرة وكانما لم يمت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجهل انهما ناقصة المكاة عنده أو الهمها الله تعالى ان حضور نبيه عند هبيرة فنع عنها ما هي فيه من الالم ببركة دعائه وحضوره لحق الله ظنهما والظاهر انه امتنع أو لمبالغة في اظهار التسليم لربه أو يبين الجوار في ان من

دعي لمثل ذلك ليحجب عليه الاجابة بخلاف الواجهة مثلا (ومعه) وفي رواية فقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية عبادة بن الصامت وأسامة راوى الحديث ثم شوا الى أن دخلوا بيتا (فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية حماد دفع بالمال وبين شعبة في روايته أنه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تنقعقع) بتأين أي تضطرب وتضرب أي كلما صار الى حالة لم يلبث ان يتقل الى أخرى اقربيه من الموت (قال حسبه انه قال كأنه ما شن) بفتح الهجاء ٢٩١ وتشديد النون قرية خلقة يابسة وجرم

به في رواية حماد ولفظه ونفسه تنقعقع كأنه ما شن والقعة حكاية صوت الشيء اليابس اذا حرك فعلى الرواية الثانية شبه البعدن بالبلاد اليابس انطلق وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة ونحوها وأما الرواية الاولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه (فقصت عيضا) صلى الله عليه وآله وسلم بالكاه وهذا موضع الترجمة لان البكاء العاري عن النوح لا يؤاخذ به الباكى وذلك المعنى (فقال سعد) هو ابن عبادة (يارسول الله ما هذا) وفي رواية عبد الواحد قال سعد تبكى وزاد أبو نعيم في مسنده تحرجه وتنبهى عن البكاء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أي الدمعة التي تراها من حزن القلب بغير تعمد ولا استدعاء لامواخذة عليها وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر (رجعة جعلها الله) تعالى (في قلوب عباده

لم يسم وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى قوله يباغون ان يكونوا ثلاثة صفوف فيه دليل على ان من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له وأقل ما يسمى صفارجلان ولا حدلا كثره قوله يباغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة الجنائز ويطلب بالوجه م الى هذا الذي يكون من موجبات الفوز وقد قيد ذلك بأمرين الاول ان يكونوا شافعين فيه أى مخلصين له الدعا سائلين له المغفرة الثاني ان يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئا كافي حديث ابن عباس قال القاضى قيل هذه الاحاديث خرجت اجوبة لسائلين سألوها عن ذلك فاجاب كل واحد عن سؤاله قال النووي ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عددهم فأخبر به قال ويحتمل أيضا ان يقال هذا مفهوم عدد ولا يحتمل به جماهير الاصوليين فلا يلزم من الاخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذلك في الاربعين مع ثلاثة صفوف وحيث تم ذلك الاحاديث مع قبولها وتحصل الشفاعات بأقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين قوله أربعة آيات ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ آيات وفيه ان شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه البخارى وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمان مسلم شهده أربعة بخير أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم لم نساله عن الواحد قال الزين بن المنير انما يسأله عمر عن الواحد استبعدا منه ان يكتبني في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب قال الداودى المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفلسفة لانهم قد يفتنون على من يـكون مثاهم ولا من يمينه وبين الميت عدة اوقلة لان شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال مر بجنائزة فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر بأخرى فأتوا عليها شرا فقال وجبت فقال عمر ما وجبت قال هذا أثبتهم عليه خيرا فوجب له الجنة وهذا أثبتهم عليه شرا فوجب له النار أثبتهم شهداء الله في الارض هذا لفظ البخارى وفي مسلم وجبت وجبت وثلاثا في الموضوعين قال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الثناء بالخير لمن أثنى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقة لواقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا رـكـذا

وانما يرحم الله من عباده الرءاء جمع رحيم من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمته تعالى تختص بمن انصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيه دخل فيه كل من فيه أدنى رحمة وقد ذكر الخطوبى في حكمة أسناد فعل الرحمة في حديث الباب الى الله وابسناده في الحديث الثانى الى الرحمن بما حاصله ان لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقراء انه حيث ورد يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكرها ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمت ليكون الكلام جارا على نسق التعظيم بخلاف الحديث

الاسترخاء لفظ الرحمن دال على العفو فناسب ان يذكر معه كل ذي رحمة وان قلت وفي حديث الباب من القوادح جواز استحضار ذوى الفضل المهتمين لرعاية بركاتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك وجواز المشي الى التعزية والعبادة بغير إذن بخلاف الوليمة وجواز اطلاق لفظ الموهوم لما يقع به بانه وقع بالغة في ذلك لينبث خاطر المسؤول في الجبي فلا جاية الى ذلك وفيه استحياء ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا والرضا ما واللعن بالهبر واخبار من يستدعى بالامر الذي يستدعى ٢٩٢ من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مفضولا

عكسه قال والعصم انه على عمومته وان مات قالهم الله تعالى الناس الشاء عليه بخير كان له لا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الأعمال داخلية تحت المشيئة وهذا الإلهام يستدل به على تعيينه وأوجه ما تظهر فائدة الشاء انتهى قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الأحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم ان الله عز وجل ملائكة تنطق على السنة بن آدم عانى المرء من الخير والشر

• (باب ما جاء في كراهة النسي) •

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والنبي فان النسي عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك ورواه موقوف فاوذكر انه أصح • وعن حذيفة انه قال اذا مات فلا تؤذونوا بي أحدا اى أخاف ان يكون نعيانا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النسي رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه • وعن ابراهيم انه قال لا بأس اذا مات الرجل ان يؤذن صديقه وأصحابه انما كان يكره ان يطاف في المجالس فيقال أنى فلانا فعل أهل الجاهلية رواه سعيد في سننه • وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتدركان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امره ففتح له رواه أحمد والبخاري) حديث ابن مسعود في اسناده أبو حمزة يمين الاعور وايس بالقوى عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال انه حديث غريب وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح اسناده حسن وكلام ابراهيم الذي رواه سعيد بن منصور وهو من طريق ابن عيسى عن ابن عون قال قلت لابراهيم هل كانوا يكرهون النسي قال نعم ثم ذكره وروى أيضا سعيد بن منصور ورجح هذا الاسناد الى ابن سيرين انه قال لا علم بأسا ان يؤذن الرجل صديقه وصححه قوله اياكم والنبي الذي هو الأخبار بموت الميت كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعاه له نعيانا ونعيانا أخبره بموته وفي النهاية نعى الميت نعيانا اذا ذاع موته وأخبر به انتهى فلول النسي لغة هو هذا واليه

أوصييا صغرا وفيه ان أهل الفضل لا ينبغي ان يقطع اليأس من فضلهم ولوردوا أول مرة واستفهام التابع من امامه مما يشك عليه مما يعارض ظاهره وحسن الأدب في السؤال لتقدمه قوله يا رسول الله على الاستفهام وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العيين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه ورواة الحديث الثلاثة الاول مروزيون وعاصم وأبو عثمان بضميرين وفيه التصديت والأخبار والاقول وأخرجه البخاري أيضا في الطب والنذور والتوحيد ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه ورجعهم الله • (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال شهدنا بئنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى جنازتها وكانت سنة تسع وهي أم كلثوم فوج عثمان بن عفان رضى الله عنه بكاه رواه الواقدي وابن سعد

في الطبقات والدولابي والطبري والطحاوي لارقية لانها توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدر فم يشهد يتوجه جنازتها (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (سالم جالس على) جانب (القبر قال فرأيت عيني تدمعان) بفتح الميم وهذا موضع الترجمة كالأينجي (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف الليلة) يقارف ثم قال زاد ابن المبارك عن خليج أراميعي الذنب ذكره المصنف يعني البخاري تعليقا في باب من يدخل قبر المرأة ووصله الاسماعيلى وقبل لم يجتمع قلب الليلة في جزم ابن جرير وقال معاذ الله ان يتجمع أبو طهحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الذنب تلك

الليلة انتهى ويقويه ان في رواية ثابت بن أنس عند البخاري في التاريخ الاوسط لا يدخل القبر أحد فارق الليلة فتصفي عثمان ويحتمل ان يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن انها تموت تلك الليلة وليس في الحديث ما يقتضي انه واقع بعد موته ابل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى (فقال أبو طهة) زيد بن سهل الانصاري (انا) لم أقارف الليلة قبل والنسفي ايشار الى طلحة على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فتلطفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يعجبه انه اشتغل عنها ٢٩٣ تلك الليلة بذلك اسكن يحتمل ما مر آنفا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابي طلحة (فانزل) قال (فتنزل في قبرها) وفي الحديث جواز البهائم كما ترجمه البخاري وادخال الرجل المرأة قبرها لكون الرجل أقوى على ذلك من النساء وايشار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة على الاب والزوج وقيل انما آثره بذلك لانها كانت صنعت وفيه نظر فان ظاهر السياق انه صلى الله عليه وآله وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلى بعضهم ذلك بانه بحيث لا يأمن ان يذكر الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب ان النسفي ايشار الى طلحة على عثمان ان عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطفت في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن واستقل به على

يتوجه النهي لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود اصطلاح له بخالفه وقال في الفتح انما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا يرسلون من يعلن بموت الميت على أبواب الدور والأسواق وقال ابن المربوط ان النبي الذي هو اعلام الناس بموت قريشهم مباح وان كان فيه ادخال الكرب والمصاب على أهل لكن في تلك المفسدة مصالح لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة انهم ود جنازته وتمتة أمره والمصلحة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الاحكام انتهى ويستدل لجواز مجرد الاعلام بمحدث أنس المذكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقتل الثلاثة الامراء المقتولين بموتهم وقصتهم مشهورة وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة ومحدث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى الناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه كما تقدم وقد بوب عليه البخاري باب الرجل ينهى أهل الميت نفسه ومحدث أبي هريرة وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند ان أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقيم المسجد الا آذنتموني وقد تقدم وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تعلموني وقد بوب عليه البخاري باب الاذن بالجنازة ومحدث الحسين بن وحوح وقد تقدم في باب المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الاحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون تعباً محرماً وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النبي كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي وابن سيرين كما سلف وقال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل والاصحاب وأهل المصالح فهذه اسنة الثانية الدعوة لله فاختار بالكثرة فهذا مكره الثالثة اعلام بنوع آخر كالنساء ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى فالخامس ان الاعلام للغسل والتكفين والصلاة والجلوس والدفن مخصوص من عموم النهي لان اعلام من لا تتم هذه الامور الاله بما وقع الاجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي

(باب عدد تكبير صلاة الجنائز)

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة ابيه او انه كبر نحوها على جنازة فسأله فقال كان

جواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جبير بن حديق في الموطا فان فيه فاذا وجب فلا يمكن بكسة يعني اذ مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتهم بالبكاء ويمكن ان يفرق بين الرجال والنساء في ذلك ان النساء قد يفرضن البكاء الى ما يحد من النوح لقله صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقاً وفيه نظر وفيه فضيلة لعثمان لا يناره الصدوق وان كان فيه عليه فضاضة وفي الحديث والعنقه والقول وأخرجه البخاري ايضا في الجنائز (عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ان الميت يعدب

اقله صلى الله عليه وآله (وسلم)
 قال ان الله ليزيد الكافر عذابا
 يسكا أهلكه عليه (وقالت) في
 تأييده ما ذهب اليه من رد الخبر
 (حسبكم القرآن) أى كافىكم
 أيها المؤمنون قوله تعالى من
 المكاب العزير (ولا تزروا زورة
 وزرا أخرى) أى لا تؤاخذ نفس
 بذنوب غيرها قال ابن عباس عند
 ذلك والله هو اضعف وأبكى تقريرا
 لنفى ما ذهب اليه هر من ان
 الميت يعذب يسكا أهله وذلك
 ان بكاء الانسان وضحه وحزنه
 وسروره من الله يظهرها فيه
 ذلك أثره في ذلك فعند ذلك
 سكّت ابن عمر قال ابن أبي مليكة
 واقه ما قال ابن عمر شيئا بعد ذلك
 قال الطيب وغيره ظهرت لابن
 عمر الحجة فسكت مذعنا لكن
 قال الزين بن المنبر سكونه لا يدل
 على الاذعان فلعلمه كره المجادلة
 وقال القرطبي ليس سكونه لشك
 طرأه بعد ما صرح برفع الحديث
 ولكن احقل عنده ان يكون
 الحديث قابلا للتأويل ولم يتعين
 لمحمل محمله علمه اذ ذلكا وكان

الجلس لا يقبل المحاراة ولم تتعين
بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن
وخال الخطابي الرواية إذا ثبت لم
لأوزان يكون الخبران صحيحين مع
وكان ذلك مشهوراً من هذا المذهب

الجلس لا يقبل المحاراة ولم تبعين الحاجة الى ذلك حيثئذ وان ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس قاضيه
بالآية قبول روايته لانها يمكن ان يمسك بها في ان قه ان يعذب بلاذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار الى ذلك الكرماني
وقال الخطابي الرواية اذا ثبتت لم يكن في دفعها سبيل بالظن وقد رواه عمر وابنه وليس فيها حكت عائشة ما يرفع روايته - ما
لجواز ان يكون الخبران صحيحين معا ولا منساقا بينهما - ما قابلت انما تلزمه العقرية بما تقدم من وصيته اليه به وقت حياته
وكان ذلك مشهورا من مذاهم وهو موجود في اشعارهم كقول طرفة بن العبد

اذا مت فانهم في عيال اهلهم * وشق على الجيب يا ابنة معبد وعلى ذلك حال الجهور وقوله ان الميت ليه ذنب يلكاه اهل عليه
وبه قال المنزني و ابراهيم الحاربي وآخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الرافعي ولان تقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتثالهم وعدمه واجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهد حديث
من سن سنة سيئة وقيل التعذيب توبيخ الملائكة لعمالة ذنبه اهل به كما روى احمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت
يعذب يلكاه حتى اذا طالت النائحة واعضداه وانصرماه واكسياه جبد الميت ٢٩٥ وقيل له انت عضدها انت ناصرها

انت كاسيا وقال الشيخ أبو
حامد الاصم انه محمول على
الكافر وغيره من أصحاب
الذنوب (عن عائشة رضي
الله عنها قالت مر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على
يهودية يسكي عليها اهلها فقال
انهم سيكون عليها وانهم التعذب
في قبرها) بكفرها في حال بكاه
اهلها لا بسبب البكاه (عن
المغيرة بن شعبة) رضي الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول ان كذبا على
ايس ككذب على أحد) غيري
قال في الفتح معناه ان الكذب
على الغير قد انف واستشمل
خطابه وليس الكذب عليه بالغا
مبلغ ذلك في السهولة واذا كان
دونه في السهولة فهو أشد منه
في الاثم وبهذا التقدير يدفع
اعراض من أوردوا الذي
يدخل عليه الكاف على
وكذلك لا يلزم من اثبات الوعيد
المذكور على الكذب عليه
ان يكون الكذب على غيره
مباحا بل يستدل على تحريم

فاخير كل رجل من م عارأى الجهم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من
طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي
معدود فاجتمعوا على ان التكبير على الجنائز أربع وروى أيضا بسنده الى الشعبي قال
صلى ابن عمر على زيد بن عمرو أمه أم كلثوم بنت علي فـ تكبير أربع وخلفه ابن عباس
والحسين بن علي وابن الحنفية قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلال
به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العترة جميعا وأبي ذر وزيد بن
أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي
يوسف وفي دعوى انجماع العترة نظر لان صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول
بالاربعة واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا
والخمس زيادة يقتضيه قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من
خمس لانها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجهور وما
ذهبوا اليه من مشروعية الاربعة عن رجحات أربعة الاول انها ثبتت من طريق جماعة من
الصحابة أكثر عددا ممن روى من خمس الخمس الثاني انها في الصحاح الثمالة انه أجمع
على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع انها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما
أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم على الجنائز أربع وفي اسناده القرات بن سلمان وقال الحاكم بعد ذكر الحديث
ليس من شرط الكتاب ورواه أيضا البيهقي باسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو
ضعيف وقد تقدم به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجوه أخر
كاهما ضعيفة وقال الاثرم ورواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي الملقح عن ميمون
ابن مهران عن ابن عباس وقد سألت أجدته فقال محمد هذا روى أحاديث موضوعة
منها هذا واستعظمه وقال كان أبو الملقح أتى الله وأصح حديثا من ان يروى مثل
هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع
الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الجوزي
في الناسخ والمفرد وخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي اسناده زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ان الكذب عليه تؤد فاعله يحمل الذار عليه مسكنا بخلاف الكذب على غيره
والله أعلم فانه (من كذب على متعمدا فليتبوا) فليتحذ (من النار) فهو أشد في الاثم من الكذب على غيره
لكونه مقتضا لشرا عا ما باقيا الى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من نبح عليه يعذب بما نبح عليه)
أي بالنياحة قال العمري ما في هذه الرواية للمدة أي يعذب بمدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقديم المغيرة قبل محدثه
بهرج النوح ان الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره اشارة الى ان الوعيد على ذلك يمنع ان

يخبر عنه بحال يقل ورواه الأربعة كوفيون وفيه التصديت والضعفة والقول والسماع وأخرجه مسلم في الجنائز وكذا
الترمذي (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس منا) أي ليس من أهل
سنتنا وطريقتنا ولا من المهتدين بهدينا وليس المراد أخرجه من الدين لأن المعاصي لا يكفر بها عند أهل السنة نعم يكفر
باعتقاد حلالها ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما تبته
لست منك ولست مني أي ما أنت على ٢٩٦ طريقتي وعن سفيان أنه كره أن يوضع في ثاويه وقال ينبغي أن يمسك عنه

ليكون أوقع في النفوس وأبلغ
في الزجر وقال ابن التيمر المتأويل
الأول يستلزم أن يكون الطبع
المعروف عن أمر وجودي
وهذا أيضا ياتي كلام الشارع
عن الجمل عليه والاولى أن يقال
المراد أن الواقع في ذلك يكون
قد تعرض لأن يجبر ويعرض
عنه فلا يختلط بجماعة السنة
تأديا له على استصحابه حالة
الجاهلية التي قصها الاسلام
فهذا أولى من الجمل على
ما يستفاد منه قد رزأ على الفعل
الموجود وقيل المعنى ليس
بشيء يذم الكامل أي أنه خرج
من فرع من فروع الدين وان
كان معه أصل حكماء ابن العربي
قال الحافظ ويظهر لي أن هذا
الشيء يقدره التبري الوارد في
حديث أبي موسى قال برئ منه
صلى الله عليه وآله وسلم وأصل
البراءة الانفصال من الشيء فكأنه
قوله بان لا يدخله في شفاعته
مثلا وقال المهاب قوله أنابري
أي من فاعل ما ذكره وقت ذلك

العلاء عن ميمون بن مهران عنه قال ابن الجوزي وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء ورواه
الحريث بن أبي اسامة عن جعفر بن حمزة عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن
ابن عمر بنحوه ويجاب عن الأول من هذه المبرجحات والثاني منها بأنه إنما يبرح به ما
عند التعارض ولا تعارض بين الأربع والخمس لأن الخمس مشقة على زيادة غير معارضة
وعن الرابع بأنه لم يثبت ولو ثبت لكان غير رافع للتزاع لأن اقتضاه على الرابع لا يفي
بشرعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الأمرين نعم المرح الثالث أعني
اجماع الصحابة على الرابع هو الذي يعول عليه في مثل هذا المادام أصح والأكثر الأخذ
بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسئلة أقوال أخر منها ما روى عن أحمد
ابن حنبل أنه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني
أنه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن ابن ماجة هو أنه قال التكبير
تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الإمام روى ذلك جهم بن أبي المنذر ومنها ما روى
عن أنس أن تكبير الجنائز ثلاث كما روى عنه ابن المنذر أنه قيل له أن فلانا كبر ثلاثا فقال
وهل التكبير إلا ثلاث وروى عنه ابن أبي شبة أنه كبر ثلاثا لم يزد عليها وروى عنه عبد
الرزاق أنه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف فأسبأ فقالوا له يا أحمرزة أنك كبرت ثلاثا فقال
فصعقوا فمعه وأفكبر الرابعة وروى عنه البخاري تعليقه فلهذا ذلك وجمع بين الروايات عنه
الحافظ بأنه إما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها وإما بان من أطلق عنه الثلاث
لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة (وعن حذيفة أنه صلى على جنازة فكبّر خمسا ثم التفت

وقال ما نسيت ولا وجهت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة
فكبّر خمسا رواه أحمد وعنه علي أنه كبر على مسلم بن حنيف سنا وقال أنه ثم بدد رواه
البخاري وعن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعاء رواه
عبد بن سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي أسناده يحيى
ابن عبد الله البخاري وهو مستكمل عليه والآخر المذكور عني علي هو في البخاري بالفظ أنه
كبّر على مسلم بن حنيف زاد البرقاني في - تخريج - تناو كذا ذكره البخاري في تاريخه
وعبد بن منصور ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن

الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام قات بينهما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهذا يدل على
تحریم ما يأتي من شق الجيب وغيره وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالاضافة وان وقع التصريح بالاستحلال
مع العلم بالتحریم أو التخصيص فلا مانع من حمل الشيء على الانحراج من الدين (من اطمأندود) بجمع خذ قال في
العمدة وانما يجمع وان كان يشترط للاخذ ان فقط باعتبار ارادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع واما على حد
قوله تعالى وأطراف النهر وقول العرب شابت مفارقة وليس الامتراق واحد قال في الفتح خص الخلد بذلك لكونه الغالب

والأفضرب ببقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جمع جيب من جابه أى قطعه قال تعالى وغود الذين جابوا الصخر بالواد وهو ما يقع من الثوب ليدخل فيه الرأس للبه والمراد كمال قصه الى آخره وهى من علامات التسلط (ودعا بدوى) أهل (الجاهلية) أى من النباحة ونحوها وكذا الندية والجاهلية هى زمان الفترة قبل الاسلام بان قال فى بكائه ما يقولون عما لا يجوز شرعا كواجبلاء وأعضاءه وكذا الدعاء بالويل والثبور وخص الجيب بالذكى فى الترجمة دون تخويه تنبيه على ان النفى الذى حاص له التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ولا يشترط فيه ٢٩٧ وقوعها معا ويؤيده رواية مسلم باللفظ

أوشق الجيوب أو دعا الخ ولان شق الجيب أشدها فجمع ما فيه من خسارة المال فى غير وجهه ورواه هذا الحديث كوفيمون وفيه رواية تايى عن تايى عن صحابي والحدديث والنعنة والتول وأخرجه أيضا فى مناقب فريش والبخاري ومسلم فى الايمان والترمذى فى الجنائز وكذا النسائي وابن ماجه (عن سعد ابن أبي وقاص رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودنى عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشدبى) أى قوى على (فقلت) انى قد بلغنى من الوجع) الغاية (وأنا ذو مال ولا يرثنى) من لولد (الابنت) باتاء الجرورة لا بالهاء قيل هى عائشة وقيل انها أم الحكم الكبرى قيل ما كانت له عصبة وقيل معناه لا يرثنى من أصحاب القروض واه او قيل من الذم وهو ما قاله قبل أن يولد له المذكور (أفأنت ذق بثلى حالى قال لا) أفأنت ذق بالثنتين (فقلت)

مفضل فقال خسا وروى البيهقى عنه انه كبر على أبي قتادة سبه او قال انه غلط لان أبا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه له غير قادمة لانه قد قيل ان أبا قتادة مات فى خلافة على وهذا هو الرابع اه وقول الحكم بن عتيبة وأورد الحافظ فى التلخيص ولم يتكلم عليه وقد تقدم الخلاف فى عدد التكبير وما هو الرابع وفى قول على دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة بالكثير التكبير عليه وكذلك فى رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلاته على حجة ما يدل على ذلك

• (باب القرابة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها) •

(عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم فى جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لعلموا الله من السنة رواه البخارى وأبو داود والترمذى وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بفاتحة الكتاب ورواه وجهه فلما فرغ قال سنة وحق • وعن أبي امامة بن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبی صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة فى الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سرائى نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنازة فى التكبيرات ولا يقرأ فى شئ ممن ثم يقرأ فى نفسه رواه النسائي فى مسنده • وعن فضالة بن أبي امامة قال قرأ الذى صلى على أبي بكر وعمر بفاتحة الكتاب رواه البخارى فى تاريخه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث أبي امامة بن سهل فى اسناده مطرف ولكنه قد قواه البيهقى بما رواه فى المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرضا عن الزهري معناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وعبد الرزاق قال فى الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبير ولا قوله ثم يصلى سرائى نفسه ولكنه أخرجه لنا كما نحوه فى الباب عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذى وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى اسناده ابراهيم بن عثمان أبو شبة الواسطي وهو ضعيف جدا وقال الترمذى لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله من السنة وعن أم شريك عن ابن ماجه قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أنقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى

٢٨ نيل ث أنصدق (بالشطر) أى بالنصف (فقال لا) تصدق بالشطر (ثم قال الثلث) أى بكفيل الثلث أو المشروع الثالث أو الثالث كاف والنصب على الاغراء أو بفعل مضمر أى أعط الثلث (والثالث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالهاء (انك أن تذر) أى تترك (ورثك أغنيا عن غير من أن تذرهم عالة) فقرا (بكفوفون الناس) يطلبون الصدقة من أكن الناس أو يسألونهم بها كفهم ثم عطف على قوله أن تذرهم عالة لأنهم عن الوصية بما كثر من الثلث فقال (وانك أن تنفق نفقة بتقوى وجه الله) أى ذاته الشريفة (الأجرت) مبنيا للمفعول (بها) أى بتلك النفقة (حتى ما يجعل)

صونه أى رفعه وخرق ثوبه وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البرائة قبل ذلك وموضع الترجمة قوله والخامسة وخمسة بالذكر دون غيرها لكونها أبشع في حق النساء ويرى بكسر الراء وبالفتح قال القاضى برئ من فعلهن أو مما يستوجب من العقوبة أو من عهدة ما رضى من يسانه وأصل البرائة الانفصال وليس المراد التبرى من الدين والخروج منه قال النووي ويحتمل أن يراد به ظاهره وهو البرائة من فاعل هذه الأمور وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الخامسة وجهها والشاقة جيم ٣٠٠ والداعية بالويل والثبور (عن عائشة رضی الله عنها قالت لما جاء النبی

صلى الله عليه وآله وسلم قتل) زيد (بن حارثة) و قتل (جعفر) ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله (ابن رواحة) في غزوة موتة (جلاس) أى في المسجد كافي رواية أبي داود (يعرف فيه الحزن) قال الطيبي أى جلس حزينا وعدل الى قوله يعرف ليدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظم ما وكان ذلك القدر الذى ظهر فيه من جبلة البشرية وهذا موضع الترجمة وهو يدل على الانابة لأن اظهارة يدل عليها نعم اذا كان معمة شيء من اللسان أو اليد حرم قالت عائشة (وانا أنظر من صائر الباب) كلابن وتامر كذا في الرواية قال المازرى والصواب صير الباب وهو المحفوظ كافي الجمل والعصاح والقاموس وقال ابن الجوزى صير وصير بمعنى واحد وفي كلام الخطابي نحوه وفسرته عائشة أو من بعدها بقوله (شق الباب) بالفتح أى الموضع الذى ينظر منه فى خجوز الكرماني كسر الشين

لحافظ بسند صحيح وعاقبه البخارى ووصفه له في جزء ربيع الدين انه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنائز ورواه الطبراني في الاوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرفوعا وقال لم يرد به عن نافع الا عبد الله بن عمرو بن قنبر بن صهيب قال في التلخيص وهو ما ضعه فنهى ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن مرفوعا لكن قال في العلل تفرد برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن هرون ورواه الجماعة عن يزيد مرفوعا وهو الصواب وروى الشافعى عن معمر بن سفيان عن ابن عمر عن أنس انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنائز وروى أيضا الشافعى عن عروة وابن المسيب مثله ذلك قال وعلى ذلك أدوكا أهل العلم لم يلدنا واحتج القائلون بأنه لا يرفع يديه الا عند تكبيرة الافتتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان اذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحافظ ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس انه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنائز ورواه سعيد بن منصور اه واستحبوا أيضا ما أخرجه الترمذى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وقال غريب وفي اسناده يزيد بن سنان الرهاوى وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل انه لم يثبت في غير التكبيرة الاولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله الصالحة وأقوالهم لاجته فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لانه لا يشرع في غيرهما الا عند الانتقال من ركن الى ركن كافي سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنائز

• (باب الدعاء للميت وما ورد فيه) •

(عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم على الميت فاسألوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه • • • عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأشانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان رواه أحمد والترمذى ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتلنا بعده) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقى وفي اسناده ابن

نظر لانه يصير معناه الناحية وليست بمرادة هنا كناية عليه ابن التير (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ اصح لم أقف على اسمه وكأنه أقيم عند الموضع في حقه من غمض عائشة منه (فقال ان نساء جعفر) امرأته أجمعت عيسى الخثعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربهم أو من في مناهن وليس بلحق امرأته غير أسماء كما ذكره العلاء بالاختبار (وذكر بكاهن) أى يكره عليه برفع الصوت والنباح أو يرضى ولو كان مجربا لم يكرهه لانه راحة وفي لفظ قد أكثرن بكاهن (فاصرمان ينهان) عن فعلهن (فذهب) فنهان فلم يطعمه لكونه لم يستند اليه للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم أضاف) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال انهن (لم يطعنه) حكاية قول الرجل أي نهيتهن فلم يطعنني (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انهم) فانهن فذهب فنهاهن فلم يطعننه لجهل ذلك على انه من قبل نفس الرجل (فأناه) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة) قال والله غلبنا يا رسول الله فزعت (عائشة) (أه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل لما لم ينتمين (فأحت) أمر من حثا يحثوا بضم الحاء وبكسر هاء الأضامن حتى يحثي (في أفواههن التراب) ليدخل النوح فلا يتكلمن منه أو المراد به المبالغة في الزجر فأت عائشة ٣٠١ (فقلت ٢) للرجل (أرغم الله نفسك) أي ألققه بالرغام وهو التراب أهانة وذلا ودعت عليه من جنس ما أمر ان يفعله بالنسوة لقمه من قرأت الحلال انه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكثر تردده اليه في ذلك (لم تفعل ما أمرك به) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) (ولم) أي من ذمهم وان كان نهاهن لانه لم يترب على فعله الامثال فكانه لم يفعله أو لم ينهل الحثوب بالتراب (ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي المشقة والتعب قال النووي ومعناه انك قاصر عما أمرت به ولم تحبزه صلى الله عليه وآله وسلم بانك قاصر حتى يرسل غيرك ويستترجح من الغناء قال الحافظ وفي الحديث جواز الجلسوس للعزاة بمكينة وقار وجواز نظار النساء المحتجيات الى الرجال الاجانب وزاد في باب أحكام المساجد فقال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذاك صغيرة وفيه نظر لان ذلك كان بعد نزول الحجاب وادعى بعضهم النسخ بحديث أفعميا وان أتموا وهو

اصح وقد عمن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسماع والحديث الثمالي أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بكمرة بن عمار وفي اسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحناظ لا يدرون أباهريرة انه يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ولا يوصله بذلك أبي هريرة الا غير متقن والصحيح انه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه احمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهالة المعاصي غير قاذحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ولكن في اسناد هذه الطريق عكرمة بن عمار كما تقدم وأخرجه أيضاً الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان ابا ابراهيم الاشملي هو عبد الله بن ابي قتادة قال الحافظ وهو غلط لان ابا ابراهيم من بني عبد الاشمل وأبو قتادة من بني سلمة وفي الباب عن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الجنائز يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها اجثنا شفعا فاغفر لها وعن عوف بن مالك ورواه تميمي ان قوله فأخلصوا له الدعاء فيه دليل على انه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخاض الدعاء سواء كان محمداً أو مسيحياً فان ملائكة المعاصي أحوج الناس الى دعاء اخوانه المسلمين وأفقرهم الى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به اليهم لا كما قال بعضهم أن المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في المتبس على قوله اللهم ان كان محمداً فزده احساناً وان كان مسيحياً فافات أولى بالعدو عنه فان الاول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء والثاني من باب

حديث مختلف في صحته اه وتأديب من نهي عما لا ينبغي له فله اذ لم ينتم وجواز ائمين اما كد للغير وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضي الله عنه قال مات ابن لابي طلحة زيد بن سهل الانصاري وأبوه أبو عمر صاحب التغير كما قاله ابن حبان في روايته وغیره وكان غلاماً صبيحاً وكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً فلما مرض حزن عليه حزناً شديداً حتى تضعه (وأبو طلحة خارج فلما رأت أمه) أم سليم وهي أم أنس بن مالك (انه قد مات) مات شياً أعدت طعاماً وأصلحته أو هيأت شيئاً من حالها رزيت لزوجها تعريضا للجماع أو هيأت أمر الصبي بان غسله من ههنا الى آخر الرواية زاده الامام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيدى انما لا فائدة اه

وكفنته وحفظته وصحت عليه فوباكافي بهض طروق الحديث، وأولى (ونحنه) أي جهاته (في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف الغلام قالت قد مات) أي سكنت (نفسه) بسكون الهمزة واحدة النفس تعني أن نفسه كانت قافقة منزوعة لعارض المرض فكانت بالموت وظل أبو طلحة أن مراده ما سكنت بالنوم لوجود العافية ولا يذره ذلك نفسه بإسقاط الناء أي مكن لأن المريض يكون نفسه غالباً فإذا زال مرضه سكن وكذا إذا مات وفي رواية معمر عن ثابت ما سعى حامداً (وأرجوان يكون قد استراح) تعني أم سليم من تكبد ٣٠٢ الدنيا وقهرهم ولم تجزم بكونه استراح أدباً ولم تسكن عالمة أن الطفل لا عذاب عليه فقوضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجائها بأنه استراح من تكبد الدنيا قال أنس (وطن أبو طلحة أم صادقاً بالنسبة إلى مافهمه من كلامها والافهمي صادقاً بالنسبة إلى ما أرادت مما حو في نفس الأمر ولذا ورد أن في المعارض لمنه ووجه عن الكذب والمعارض ما أحفل معنيين وهذا من أحسنها فأنها أخبرت بكلام لم تكذب فيه لكنها ورتبه عن المعنى الذي كان يحزنهم ألا ترى أن نفسه قد هدأت كما قالت بالموت وانقطاع النفس بآؤه ومنه أنه استراح من قلقه وانغا هو من هم الدنيا وفيه مشروعية المعارض المرومة إذا دعت الضرورة إليها وشرط جوازها أن لا تبطل حق مسلم (قال) أنس (فيات) معها أي جامعها (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس ابن سيرين فقربت إليه فتعني ثم أصاب منها وفي رواية حماد بن ثابت ثم تطيبت وزاد جعفر عن ثابت فتعرضت لي حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم

التقوى بضاعة بار المسىء لا من باب الشناعة والسؤال وهو تخصيصه للعامل والميت غنى عن ذلك قوله فأحبه على الإسلام هذا اللفظ هو الثابت عند الأكره في سنن أبي داود فأحبه على الإيمان ونوفقه على الإسلام واعلم أنه وقع في كتب الفقه ذكر دعوية غير المأثور عنه صلى الله عليه وآله وسلم والتمسك بالثابت عنه أولى واختلاف الأحاديث في ذلك محمول على أنه كان يدعو لميت بعد ما ولا خبر بأخرو الذي أمر به صلى الله عليه وآله وسلم إخلاص الدعاء (فأندم) إذا كان المصلي عليه طمأنينة استحب أن يقول المصلي اللهم جعله لباساً قوفاً وأجراراً ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة وروى مثله سفبان في جامعهم عن الحسن (وعن عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله وأعلمه بما رزق وبردد نفسه من الخطايا كما ينفي الذوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وقه فتنة القبر وعذاب النار قال عوف ففقت أن لو كنت أنا الميت لأدع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الميت ودعوا مسلم والنسائي وعن وائل بن الأسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من المساكين فسمعتة يقول اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم فافقر له وارحمه إنك أنت الغفور الرحيم رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضاً الترمذي مختصراً والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمندري وفي إسناده مروان بن جندب وفيه مقال قوله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قوله فسمعتة وفي رواية مسلم من حديث عوف لم تفت من دعائه جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من استنباب الأسرار بالدعاء وقد قيل إن جهر بالدعاء صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء قصد تعليمهم ولم يخرج أحد عن جابر قال ما أباح لنا في دعاء الجنائز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أباح في قدر قال الحافظ والذي وقفت عليه باح به في جهره والظاهر أن الجهر والامر بالدعاء جائزان

فصنع له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من المنقطع وانما صنعتها إعانة لزوجها على الرضا قوله والتسليم ولوألمته بالأمر في أول الحال لتتمكده عليه وقته ولم يخف الغرض الذي أراد منه وله لها عند موت الطافل أشت حقه من البكاء اليسير (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج) أعلته أنه قد مات قال في الفتح زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عند مسلم فقالت يا أبا طلحة أرايت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم أنهم لا قال لا قالت فاحتجب ابنك قال فغضب وقال ترى حتى تطلبت ثم أخبرني بابن وفي رواية عبد الله فقلت يا أبا طلحة أرايت قوماً أعاروا عاريتهم فطلبوا

فأخذوه فكانهم وجدوا في أنفسهم زاد حاد في رواية عن ثابت قالوا ان يردوها فقال ابو طلحة ليس اهلهم ذالك ان العارية مؤداة الى اهلها ثم اتفقا فقالت ان الله اعارنا غلاما ثم اخذه منازاد حاد فاسترجع (فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهم اذ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعل الله ان يارلكم في الجنة) لعل الله يبعثني عسى وفي رواية لي لمت ما وفي رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تنبيه على ان المراد بقوله ان يارلكم ان كان لفظه لفظ الخبر الدعاء وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ بخات بعبد الله بن ابي طلحة فقال سفيان

(فقال رجل من الانصار) هو عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور (فرايت لها تسعة اولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى من ولادها هاجا عبد الله الذي حملت به تلك الامة من ابي طلحة كما في رواية عباية هند سعيد بن منصور ومسدد والبيهقي باللفظ فولدت له غلاما قال عباية فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين قال في الفتح وفي رواية سفيان تجوز في قوله لهما اى على رواية ثبوته لان ظاهره انه من ولدهما بغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدهما المدعول بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة وتعبه العبي بن عبد الله ذكر عبارته باللفظ لهما فقال لانهم التجوز في رواية سفيان لانه ما صرح في قوله قال رجل فرايت تسعة اولاد الخ ولم يقل رايت منهم اوا لهما تسعة اه فانظر وتجب من هذا التعقب وفي رواية سفيان تسعة بالتاء وفي رواية عباية سبعة بنين بتقديم السين على الموحدة كلهم قد ختم

قوله واغسله باسمه وتلى الخ هذه لافاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختاره ثم سادفة اما بعد فراجع من التكبير او بعد التكبيرة الاولى والثانية او الثالثة او يفرق بين كل تكبيرتين او يدعو بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ان يكون مؤدبا لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم واما حديث عبد الله بن ابي اوفى الا في فليس فيه انه لم يدع الا بعد التكبيرة الرابعة انما فيه انه دعا بعد ذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قوله ان فلان بن فلان فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم ابيه وهذا ان كان معروفا والاجمل مكان ذلك اللهم ان عبدك هـذا أو نحوه و لظاها انه يدعو بهذه اللفاظ الواردة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يمتدح قول الضمائر المذكورة الى صيغة التأنيث اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكور والأنثى (وعن عبد الله بن ابي اوفى انه ماتت ابنة له فتكبر عليها أربعين مرة ثم قام بعد الرابعة فذكر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجفازة هكذا رواه احمد وابن ماجه بمعناه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر أربعين مرة حتى طنفت انه يكبر خمساً ثم سلم عن عبيد بن عمير وعن ثماله قال انصرف فلما له ما هذا فقال انى لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخ كما هذا حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الأخيرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال الشافعي في كتاب البيوطى انه يقول بعدها اللهم لا تنهر منا اجرة ولا تفتننا بعده وقال ابو علي بن ابي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الرابعة سبحان من سبحت له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وقد صار إليك وقد آتيناك مستشعنين لسانين له المغفرة فاغفر له ذنوبه ونجاور عن سيئاته والحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له امره وارقه عقوبك ورحمتك يا اكرم الاكرمين اللهم ارزقنا حسن الاستعداد للمثل يومه ولا نتسابع بعده واجعل خيرا عماله اخواتها وخيرا ما يورثها ثم يكبر الخامسة ثم يسلم

القرآن فقل لعل في احدهما نصيبا وان المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأ معظمه وذكر ابن المديني من اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيره من اهل العلم بالنسب من قرأ القرآن وحمل العلم الحق واسم عيل ويعقوب وعمر وعمر وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عارة وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا الحديث أخرجه مسلم قال في الفتح وفي قصة ام سليم هذه من الفوائد ايضا جواز الاخذ بالشدة ونزلة الرخصة مع القدرة عليها والتسليم عن المصائب وتزوين الميراث لزوجها وتعرضها للطيب الجساع منه واجتهادها في عمل صالحه ومخير وجهه المعارضين

الموهمة اذا دعت الضرورة اليها وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لامر الله ورجاء اخلافة عليها ما غاث
منها فاعلم الله صدق نيته ببلوغها ما اصابها واصح لها ذريتها وفيه اجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويان حال ام سليم من
الجلد وجودة الرأي وقوة العزم وفي المغازي انما كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما افردت به عن
معظم النسوة وان من تلت شمساً لله عوضه الله خير امنه وكان لها من قوة القلب وثبات الجنان الغاية القصوى فكانت تشهد
الحرب وتداوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشتهر بها (وعنه) اي عن انس

(رضي الله عنه قال دخلنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على أبي سيف) قال عياض هو
البراء بن اوس الانصاري وام
سيف زوجته هي ام بردة واسمها
خولة بنت المنذر (القين) وهو
الحمد دادو يطلق على كل صانع
يقال فان الشيء اذا صلحه (وكن
ظن) اي تزوج المرضعة
(ابراهيم) ابن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ببلوغه وأصل الفتر
ان ظارت المتأخرة اذا عطفت على
غير ولدها واطلق ذلك على
زوجها لانه شاركا في تربيته
فقال (فأشكر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) (وسلم ابراهيم فقبله
وشمه) فيه مشروعية تقبيل
الولد وشمه وليس فيه دليل على
فعل ذلك بالميت لان هذه انما
وقعت قبل موت ابراهيم عليه
السلام نعم روى أبو داود وغيره
انه صلى الله عليه وآله وسلم قل
عثمان بن مظعون بعد موته
وصحبه الترمذي وروى البخاري
ان ابا بكر رضي الله عنه قبل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

• (باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجبعت انواع) •

(عن سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها
فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها واداه الجماعة • وعن أبي
غالب الحماط قال شهدت أنس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت
أني بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلاء بن زياد العلوي فلما رأى اختلاف
قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا جزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم
من الرجل حيث شئت ومن المرأة حيث شئت قال نعم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي
وابوداود وفي لفظه فقال العلاء بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
على الجنازة كما لا تذكرك عليها أربها ويقوم عند رأس الرجل وبعيدة المرأة قال نعم
الحديث الثاني • عنه الترمذي • ركت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص
ورجال اسناده ثقات قوله وسطها بسكون السين وفيه دليل على ان الصلي على المرأة
الميتة يستقبل وسطها ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس وبعيدة
المرأة لان العجيزة يقال له اوسط وأما الرجل فالمنزوع أي يقف الامام حذاء رأسه لحديث
أنس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة
وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها لرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد
الاعتبار ولا سماع تصريح من سأل أنساب الفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله
نعم والى ما يقتضيه • هذا الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب
الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاء رءوسهما وفي رواية حذاء وسطهما وقال مالك
حذاء الرأس منهما وقال الهادي حذاء رأس الرجل ويؤدي المرأة واستدل بفعل على
عليه السلام قال أبو طالب وهو رأى أهل البيت لا يحتلون فيه وحكي في البحر عن
القاسم انه يستقبل صدر المرأة ويمنه وبين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية
الخلافة مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع العجزة أولى من استصحابهم انتهى وقد
عرفت ان الادلة دلت على ما ذهب اليه الشافعي وان ساء له الامتداد من المرفوع
الا مجرد الخطأ في الاستدلال أو التعميل على محض الرأي أو ترجيح ما ذهب اليه العصاة على

دونه فلا صدقاً له وأما ما روي به (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك) وابراهيم يهودي بنفسه (يحضرها ويدفعها ما
يكادفع الانسان ما له يجوده) (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تغد فان) أي يجري دمه بها (فقال له) أي للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يصبرون عند المصائب ويتفجعون وأنت
(يا رسول الله) تفعل كفعليهم مع حدثك على الصبر ونميك عن الجزع فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما) أي
الحالة التي شاهدتها مني (رحمة) ورقة وشققة على الولد تنبعث عن التماس فيما هو عليه وابست بجزع وقلة صبر كآهوت

(ثم أتبعها بأخرى) أي أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله إنهم أرحمة بكلمة أخرى منصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن العين تدمع والقلب يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله وفيه جواز الأخبار عن الحزن وإن كان كتمه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته ثم يجوز بعده لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت لهيروه البخاري وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله رواه مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لأنه بعد الموت يكون أسفا على ما فات وبعد الموت خلاف الأولى كذا نقله في المجموع عن الجهمي ولكنه نقل ٣٠٥ في الأذكار عن الشافعي والأصحاب أنه مكروه

لم يحدث فاذا رجبت فلا تبكين بكاءة قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت رواء الشافعي وغيره ما يندب صحبة قال السبكي وينبغي أن يقال إن كان البكاء لرقعة على الميت وما يحثي عليه من ذنبا لله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم وهذا كما في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين العاري عن القول والأقل المتنوع فلا يمنع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تقول إلا ما يرضى ربنا) وفي رواية لا تقول ما يسيخط الرب أضاف الفعل إلى الجارحة نفسيها على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكلف الانكشاف عنه وكان الجارحة امتعت فصارت هي إذا فعلت لا هو ولهذا قال (وإنما فراقك يا إبراهيم لهزنون) فغير بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل أي ليس الحزن من فعلنا ولا من غيرنا ولا يكلف الإنسان بفعل غيره

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا جازى الله بطل خبره قل نعم لا يفتن مجرد القول دليل لا وجوب ولكن النزاع فيما هو الأولى والأحسن ولا أولى ولا أحسن من الكيفية التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة زين العابدين في غير هذا الكتاب بجامع الأصول والكشاف وغيرهما العدوى وهو المواب (وعن عامر مولى الحرث بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقد دم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهم ما وفي القوم أبوهم هذا الخدرى وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فسألهم عن ذلك فقالوا السنة رواه النسائي وأبو داود وعن عمر ربيعة أن أم كلثوم بنت علي وأبنتها زيد بن عمر أخرجت جنازتهما وصلى عليهما أمير المدينة فجعل المرأة يريدى الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ كثير وغت الحسن والحسين وعن الشعبي أن أم كلثوم بنت علي وأبنتها زيد بن عمر توفيا جبا فأنحرت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فوي بين رؤسهما وأرجلهم أحين صلى عليهم ماروهم سعيد في سنته) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال أسناده ثقات وأخرجه أيضا البيهقي وقال في القوم الحسر والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحوهم ثمانية نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبيهقي أن الإمام في هذه القصة ابن عمر وفي أخرى له ولدارقطني والنسائي في الجهني من رواية نافع عن ابن عمر أنه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الإمام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفوا واحدا ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأته عمرو بن لاهي يقال له زيد والإمام يومئذ سعيد بن العاص وفي الخامس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فوضع الغلام مما يلي الإمام فقلت ما هذا قالوا السنة وكذلك رواه ابن الجارود في المستفي قال الحافظ واسناده صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما وقع مبينا في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه أن الإمام كان ابن عمر بأن ابن هرام بهم بأذنه قال الحافظ ويحمل قوله أن الإمام يومئذ سعيد بن العاص يعني الأمير لأنه كان أماما في الصلاة ويرد قوله في حديث الباب فصلى عليهم ما أمير المدينة قال الحافظ أو يحمل على أن نسبة ذلك إلى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازتين الحديث يدل على أن السنة

٢٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يملك بخلاف الدمع فهو العين كالنظر لا ترى إن العين إذا كانت مفتوحة نظرت شامسا حيا أو أيا فإنه لا كذا نطق اللسان فإنه لا صاحب اللسان قاله ابن المنذر وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره لولا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل مائة وإن آخرنا سيطلق أولنا لئلا نأفك حزننا هو أشد من هذا ونحوه في حديث أسماء بنت زيد ومسلم مكحول وزاد في آخره وفصل رضاعه في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال إن له مرضعا في الجنة ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا راعه لم قال عمر لما توفي إبراهيم قال يسويل الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان ابراهيم اخي وانه مات في الذبي وار له فامر بن بكملان رضاعه في الجنة وجرم الواقي بانه مات يوم الثلاثاء لعشر ايام
 خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن سزيم مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة اشهر واثنتي عشرة ايام ولد
 في ذي الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يقصر البكاء المباح والحزن الجائز وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب
 من غير اضطراب لامر الله وهو ابين شئ وقع في هذا المعنى وفيه مشروعية الرضاع وعبادة الصغير والحضور عند المصطفى وروحة
 العمال وجواز الاعتراض على من خالف ٣٠٦ فعلمه ظاهر قوله ليلظهر الفرق وفيه وقوع الخطاب للصغير واردة غير ذلك

وكل من ساء ما اخوذ من مخاطبة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولده مع انه في تلك الحالة لم يكن
 ممن يشتم الخطاب لوجهين
 احدهما صفة والثاني نزاعه
 وانما اراد بالخطاب غيره من
 الحاضر بن اشارة الى ان ذلك لم
 يدخل في نهيه السابق وفيه
 التصديت والنعنة والقول
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما قال اشتمك سبعة من عبادة
 شكوى له) أي مرض (ذاته
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 يعود مع عبد الرحمن بن عوف
 وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
 مسعود رضي الله عنهم فلما دخل
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ومن معه زادهم فاستأخر
 قومه من حوله حتى دنا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه الذين معه (فوجد في
 غاشية أهله) أي الذين بغشونه
 للخدمة والزيارة لكن قال في الفتح
 وسقط لفظ أهله من أكثر
 الروايات وعليه شرح الخطابي
 فيجوز أن يكون المراد بها

إذا اجتمعت جنات أن يصلي عليه صلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلاته صلى الله عليه
 وآله وسلم على قتلى أحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة
 وحزة مع كل واحد وانه كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاهين عن عبد الله بن
 معقل بن مقرر أني ببجنازة رجل وامرأة فصلى على الرجل ثم صلى على المرأة وفيه انقطاع
 وفي الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى مع امرأة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 إلى القبلة وكذلك إذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر وقد ذهب
 إلى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب والشافعية والحنفية وقال القاسم بن
 محمد بن أبي بكر والحنين البصري وسالم بن عبد الله بل الأولى العكس ليلى القبلة الأفضل
 وفيه ايضا دليل على ان الأولى بالتقدم للصلاة على الجنائز ذوالولاية ونائبه ويؤيده قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف
 إذا اجتمع الامام والولي ايم ما أروى فعند أكثر المعتزلة وأبي حنيفة وأصحابه أن الامام
 وواليه أروى وعند الشافعي والمؤيد بالله والناصري رواية عنه أن الولي أولى

باب الصلاة على الجنائز في المسجد

(عن عائشة أنها قالت لما أتوني سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصابني عليه
 فأنكر واذا ذلك عليه أفقلت لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبيه ما في
 المسجد سهل وأخبره رواتهم وفي رواية ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 سهل بن البيضاء الا في جوف المسجد ورواه الجماعة الا البخاري وعن عروة قال صلى
 على أبي بكر في المسجد وعمر بن الخطاب صلى على عمر في المسجد ورواهما سعيد وروى
 الثاني مالك) وأخرج لصلاة على أبي بكر وعمر ايضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ان عمر
 صلى على أبي بكر في المسجد وان سهيبا صلى على عمر في المسجد قوله علي بن زياد قال
 النوري قال العامري ويضاف ثلاثة أخوة سهل وسهيل وصفوان وامهم البيضاء اسمها
 دعدو البيضاء وصف وابوهم وهب بن زينة لقرشي القهري والحديث يدل على جواز
 ادخال الميت إلى المسجد والصلاة عليه فيه وفيه قال الشافعي واحد وصح والجهر وقال
 ابن عبد البر ورواه المديون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن

الغشية من الكرب ويقويه رواية مسلم بافظ في غشيته وقال التوربشتي في شرح المصابيح المراد ما يتغشاها من كرب
 الوجع الذي فيه لا الموت لانه برئ من هذا المرض وعاش بعده زمانا (فقال قد قضى) أي قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
 يارسول الله فيكي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم) الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا) وفي
 هذا اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه
 ولم يعترض بمنزل ما يعترض به هناك قبل على انه تقر بعنده العلم بان مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة في ذلك لا يضر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (الاسمعون) فيه اشارة الى انه منهم من بعضهم الانكار فيهم اهم الفرق بين الحالتين (ان الله) بكسر
 الهمزة استثناء لان قوله تسمعون لا يقتضى معقولاً لانه جعل كاللازم فلا يقتضى مفعولاً لا يوجدون السماع كذا قوله
 البرماوى والحافظ ابن حجر كالكرماني وقد تقدم عليه العيني فقال ما المانع ان يكون اربع لفتح وهو الملائكة بمعنى الكلام اه قال
 القسطلاني لكن الذى فى رواية ثانياً بالكسر (لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب به ذا) ان قال سوا (واشار الى
 لسانه أو يرحم) بهذا ان قال خيرا (وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ٣٠٧ بخلاف الحى فلا يعذب ببكاء الحى عليه وانما
 يعذب الميت ببكاء الحى اذا نعتهم

ما لا يجوز لو كان الميت سيافيه كما
 مر وكان عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه يضرب فيه أى فى البكاء
 بالصفة المنهى عنها بعد الموت
 بالعصا ويرمى بالحجارة ويحشى
 بالتراب تأسيماً بأمره صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يذلل فى نساءه مفر
 وفيه استهجاب عبادة المريض
 وعبادة القاضل المنفول
 والامام أئمة مع أصحابه وفيه
 النهى عن المنكر وبيان الوعيد
 عليه وفى الحديث القصد
 والاخبار والعنونة والقول
 واخرجه مسلم (عن أم عطية)
 نسبية (قالت اخذ عذبتنا النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند
 البيعة) أى لما يابعهن على
 الاسلام (أن لا توح) على ميت
 وهذا موضع التبرجة لان النوح
 لو لم يكن من بيعة لما أخذ النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عابدين فى
 البيعة تركه (فاوقف منا امرأة)
 بترك النوح أى ممن يابع معهما فى
 الوقت الذى يابعت فيه من
 النسوة المسلمات (غير خمس

ابى ذؤيب وابو حنيفة ومالك فى المنهورة عنه والهادوية وكل من قال بنجاسة الميت
 واجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على ان الصلاة على ابى يضا وهو ما كان خارج
 المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ورد بان عائشة استدات بذلك لما أنكروا
 ما فيها امره ما دخال الجنائز لمسجد واجابوا ايضا بان امراسة قرع على ترك ذلك لان الذين
 أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ورد بان عائشة لما أنكرت ذلك الانكار سواها
 فدل على انها حفظت ما نهى وان الامراسة قرع على الجواز وبطل على ذلك الصلاة على ابى
 بكر وعمر فى المسجد تقدم وايضا عمله الذى لا يكرهوا الصلاة على الميت فى المسجد
 هى زعمهم انه نجس وهى باطلة المسألة عدم ان المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً وأنهم
 ما استدلووا به على النكراهة ما أخرجه ابوداود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا تنى له وأخرجه ابن ماجه ولفظه فليس
 له تنى وفى اسناده صالح مولى التومة وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة قال لنورى
 واجابوا عنه بمعنى الجوه وباجوبه احدها انه ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال احدين
 حنبلي هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التومة وهو ضعيف والثانى ان الذى فى
 القسح المشهورة الحقيقة المسبوقة من سنن ابى داود من صلى على جنازة فى المسجد فلا تنى
 عليه فلا حجة لهم حجة نذر المسلمات انه لو ثبت الحديث وثبت انه فلا تنى له لو ثبتنا
 له بمعنى عليه ليجمع بين الرويتين قال وقد جاء بمعنى عليه كقوله تعالى وان اسأتم فلها
 الرابع انه محمول على نقص الابرى حتى من صلى فى المسجد ورجع ولم يثب عليها الى المقبرة
 لما فاته من تشييعه الى المقبرة وحضور دفنه انتهى

• (أبواب محل الجنائز والسير بها) •
 (عن ابن مسعود قال من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كما افاته من السنة ثم ان
 تاملت طوع وان شأ فليدع رواء ابن ماجه) الحديث أخرجه ابى داود والطحاوى
 والبيهقى من رواية ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال الدارقطى فى العمل
 الخلف فى اسناده على منصور بن المعقر وفى الباب عن ابى الدرداء عن ابى شيبه فى
 مصنفه وعن ثوبان عن ابى الجوزى فى العمل واسناده ضعيف وعن انس عنده ايضا فيها
 واسناده ضعيف واخرجه الطبرانى فى الاوسط مر فو عابطة من حل جوانب السرير

نسوة) وليس المراد انه لم يترك لنسائه المسلمات غير خمس (أم سليم) أى احدها من أم سليم وامها مسلمة على
 اختلاف فيه وهى ابنة مهران ووالدها أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) الانصارية زوجة أبى سبرة (امرأة معاذ)
 أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأة معاذ) ذلك من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها قال فى الفتح
 والذى يظهر لى ان الرواية بوالعطف أصح لان امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خالد بن عمرو السلمي ذكرها ابن مسعود على هذا
 فابنة أبى سبرة غيرها (وامرأة أخرى) ورواية هذا الحديث كما هم بصريون وأخرج مسلم والشافعى (عن عاصم بن ربيعة)

صاحب الهجرة بن (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأى أحدكم جنازة فان لم يكن ماشيا معه فاذليقه حتى يخلقه او يخلفه) ذلك من البخاري أو من قتيبة بن سعيد بن حدثه به وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقال حتى يخلفه من غير شك (أو توضع) أي الجنازة على الأرض من أعناق الرجال وفيه أنه ينبغي لمن رأى الجنازة ان يقلق من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال (من قبل ان يخلفه) وقد اختلف في القيام بالجنازة فذهب الشافعي الى أنه غير واجب فقال كما قاله البيهقي ٣٠٨ في سننه هذا اما ان يكون منسوخا او يكون قام الله واهم ما كان فقد ثبت انه

الاربع كذا في الله عنه أربعين كثيرة وعن بعض الصحابة عند النابغى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بن العمودين ورواه ايضا بن سعد عن الواقدي عن ابن ابي حبيب عن شيوخ من بني عبد الاشمل وروى حمل الجنازة عن جماعة من الصحابة والتابعين فأخرج الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال رأيت سعد ابن ابي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف فالتابن العمودين المقدمين واضاء بالسرير على كاهله ورواه الشافعي ايضا بإسناد من فضل عثمان وابي هريرة وابن الزبير وابن عمر أخرجهما كاهما البيهقي وروى ذلك البيهقي ايضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره وفي البخاري ان ابن عمر حمل ابنا لسعيد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان وابي هريرة ومروان وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن طريق علي الازدى قال رأيت ابا عمر في جنازة يحمل - وانب السرير الاربع وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة انه قال من حمل الجنازة يجوز ان يضع قدمه على الأرض على ما رواه الترمذي عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تبع الجنازة وحملها ثلاث حرافة فقد قضى ما عليه من حقها قال الترمذي هذا حديث غريب ورواه بعضهم بهذه الاسناد ولم يرفعه والحديث يدل على مشروعية الحمل للعبث وأن السنة ان يكون بجميع جوانب السرير

• (باب الاسراع بهم من غير حمل) •

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أسرعو بالجنازة فان كانت صالحة فقوموا الى الخيول وان كانت غير ذلك فتمرصوه عنه عن رقابكم رواه الجماعة) وعن ابي موسى قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنازة فمخض الرؤ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم ان تصدروا أحد • وعن ابي بكره قال اقدرأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا لكنا نرمل بالجنازة رملا رواه أحمد والنسائي • وعن محمود بن لبيد عن رافع قال أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى نقطع فقالنا يوم مات سعد بن معاذ أخرجه البخاري في تاريخه) حديث ابي موسى أخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقي وقاسم بن اصبغ وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ وأخرج

تركه بعد رفعه والحجة في الآخر من امره ان كان الاول واجبا فالآخر من امره فامخ وان كان مستحبا فالآخر هو المستحب وان كان مستحبا فلا بأس بالقيام والقفود والقفود أحب الى الله وذهب الى النسخ عمرو بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وابو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد وهو الصواب (عن ابي هريرة رضي الله عنه انه أخذ بيد مروان وذهب الى الجنازة فجاسأب - ل ان توضع) الجنازة في الأرض (لجأه أبو سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي الله عنه فاخذ بيد مروان فقال قم فوالله لقد علم هذا) أي أبو هريرة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يراع ذلك) أي الجنازة قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة) رضي الله عنه (صدق) أي أبو سعيد وفي رواية عن ابي سعيد مرفوعا عند البخاري في هذا الباب اذا رأيتم الجنازة فقوموا فتنبها فلا يبعد حتى توضع أي على الأرض

واما من مرتبه فليس عليه من القيام الا بقدر ما تم عليه أو توضع عنده كأن يكون بالمصلى مثلا وفي الباب احاديث البيهقي كثيرة قال في الفتح قد اختلف الله في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبائه كما نقله ابن المنذر وهو قول الاوزاعي وأحمد وأحمد بن محمد بن الحسن وروى البيهقي عن ابي هريرة وابن عمر ان القائم مثل الحامل يعني في الاجر وقال الشافعي والتخني يكره القعود قبل ان توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية سعيد بن ابي هريرة وأبي سعيد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي بجنازة قط لجلس حتى توضع أخرجه النسائي واذا في الترجمة في البخاري من تبع جنازة فلا يبعد حتى

توضع عن مناقب الرجال فان قدما امر بالقيام (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما قال مر بنا جنازة) بنسخ الميم وضبطه الحافظ ابن حجر بضم الميم صنفيا لانه قول ولاكتنه في مرث بفتحها (فقام اما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقفا) اى لاجل قيامه (فقلنا يا رسول الله انما جنازة يهودى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذ رأيتم الجنازة) اى سواء كانت مسلم او ذمى (فقوموا) زاد البيهقى من طريق ابي قلابة الرقائى عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فيه فقال ان الموت فزع وكذا المسلم من وجه آخر عن هشام وعنه ابن ماجه من حديث ابي هريرة ان للموت ٣٠٩ فزعاً قال فى المجموع وهو المختار فقه مدحت

الاحاديث بالا مراً بالقيام ولم يقب في القعود شي الا حديث علي وليس مريحاً في النسخ لاحتمال ان التعود فيه لبيان الجواز وكذا في شرح مسلم وفي رواية البيهقى ان علياً رأى ناساً قياماً ينتظرون الجنازة ان توضع فاشار اليهم يدرة معه او سوطاً ان اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جالس بعد ما كان يقوم قال الاذرى وفيما اختاره النووي من استحباب القيام نظر لان الذي فهمه على رضى الله عنه الترك مطلقاً وهو الظاهر ولهذا امر بالعود من رآه قائماً واحتج بالحديث ١٥ (عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وضعت الجنازة اى الميت على النعش (واحتملها الرجال على أعناقهم) هذا موضع الترجمة فى البخارى ولفظها باب حمل الرجال الجنازة دون النساء لكنه استشهد بكل لكونه اختياراً فكيف يمكن يكون حجة في منع النساء

البيهقى عن ابي موسى من قوله اذا انطلقت بجنازة فاسرعوا فى المنى قال وهذا يدل على ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث ابي بكره أخرجه أيضاً أبو داود والحاكم وفى الباب عن ابن مسعود عند الترمذى وأبي داود قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشى خاف الجنازة فقال ما دون الخبيب فان كان خيراً جهلتموه وان كان شراً فافهموا الا اهل النار وقرضه هذا الحديث البخارى والترمذى وابن هدى والنسائى والبيهقى وغيرهم لان فى سنده ابا ماجدة قال الدارقانى مجهول وقال يحيى الرازى وابن عدى من ذكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابر بالميم والباء الموحدة قال البيهقى وغيره انه ضعيف قوله اسرعوا قال ابن قدامة هذا الامر للاستحباب بلا خلاف بين العلماء وشذا بن حزم قال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المنى وعلى ذلك حمل بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويمشون بهم اسرع عين دون الخبيب وفى البسوط ليس فيه شئ مؤقت غير ان العجلة أحب الى ابي حنيفة وعن الجمهور المراد بالاسراع ما فوق مهجة المشى المعتاد قال فى الفتح والحاكم انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف معها حدوث فساد الميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهى والاختيال اه وحديث ابي بكره وحديث محمود بن لبيد يدلان على ان المراد بالسرعة المأمور بها فى حديث ابي هريرة هى السرعة الشديدة المقاربة للارمل وحديث ابن مسعود يدل على ان المراد بالسرعة ما دون الخبيب والخبيب على ما فى القاموس هو ضرب من العدو أو كالارمل أو السرعة فيكون المراد بالخبيب فى الحديث ما هو كالارمل بقرينة الاحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة وحديث ابي موسى يدل على أن المنى المشروع بالجنازة هو القصد والقصد ضد الافراط كفى القاموس فلامناقاة بينه وبين الاسراع ما لم يبلغ الى حد الافراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقى من قول ابي موسى كناية - دم قوله بالجنازة أى حملها الى قبرها وقيل المعنى الاسراع بتجهيزها فهو اهم من الاول قال القرطبي والاول أظهر وقال النووي الثانى باطل مردود بقوله فى الحديث تضعونه عن رقابكم وقد قوى الحافظ الثانى أخرجه الطبرانى باسناد حسن عن ابن عمر قال

وأجيب بان كلام الشارع سهماً ما يمكن يحمل على التيسير لا مجرد الاخبار عن الواقع وفى حديث أنس عند ابي يعلى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فرأى نسوة فقال اتعلمنه قلن لا قال اتدفنه قلن لا قال فارجعن ما زورات غير اضف النساء فالباء او قد يشكف منهن شئ لو علمن فيكره لهن الحمل لذلك فان لم يوجد من تعين علمهن (فان كانت) أى الجنازة (صالحة قالت) قولاً حقيقياً (قدموني) لثواب العمل الصالح الذى علمته (وان كانت غير صالحة قالت يا ويلها) أى

يا حزننى احضر هـذا وانك وكان القدامى ان يقول يا ويلى لكننى اضيف الى الغائب جلا على المعنى كأنه لما اصر نفسه غير
صالحة فصرغتم اوجعلها كأنهم اغيرة أو كرهه أن يضيف الويل الى نفسه فانه في شرح المشكاة (اين تذهبون بها) فالتة لانهم اعلم انها
لم تقدم خيرا وانما تقدم على ما يسوءها فتكره القدوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الويل (كل شئ) فيه دلالة على أن ذلك
بالسان القال لا بالسان الحال (الا الانسان ولو سمعه صرعى) أى مات قال ابن بقال وانما يتكلم روح الجنائز لان الجسد لا يتكلم
بعد خروج الروح منه الا أن يرد الله اليه ٢١٠ وهذا بنا منه على أن الكلام بشرط الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

المحروف والاصوات فيجوز أن
يخاف في الميت ويكون الكلام
انفسى قائما بالروح وانما تسمع
الاصوات وهو المراد بالحديث
وروى ابن مندد هذا الحديث
في كتاب الاحوال بلفظ لو سمعه
الانسان لصعد من المحسن
والمسيء واستبدل به على ان
كلام الميت يسمعه كل حيوان
ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
بطال هو عام أريد به الخصوص
وانما المعنى يسمعه من له عقل
كالملائكة والجن لان التكلم
روح وانما يسمعه الروح من هو
منه له وتعقب بجمع الملازمة اذ
لا ضرورة الى التخصيص بل
لا يستغنى الا الانسان كما هو
ظاهر الخبر وانما اختص الانسان
بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
انطاق الله الجسد بغير روح وهذا
الحديث أخرجه النسائي أيضا
(عن ابي هريرة رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال اسرعوا بالجنائز)
اسراعاً خفيين المشى المعتاد
والجلب لان ما فوق ذلك يؤدى

سعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبوه ولا تسرعوا
الى قبره وبعثا أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحصين بن حووح مرفوعا لا ينبغي للجيفة
مسلم أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت صالحة أى الجيفة المحمولة
قوله تضعونه استدل به على أن حل الجنائز يختص بالرجال للاتيان فيه بضمير الذكور ولا
يحتج ما فيه قال الحافظ والحديث فيه استصحاب المبادرة الى دفن الميت لكن بعد أن
يقعق أنه مات امام مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في تجهيزه
حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم فيه على ذلك ابن بري ويؤخذ من الحديث ترك تجهيزه
أهل البطالة وغير الصالحين اهـ

• (باب المشى أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها) •

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة وعنه ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
بكر وعمر يشون أمام الجنائز رواه النسائي واحتج به أحمد) حديث المغيرة تقدم في الصلاة
على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال أحدنا ما هو عن الزهري مرسل
وحديث سالم قال ابن عمر وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يردن
المرسل اصح قاله ابن المبارك قال وروى معمر بن وهب عن مالك عن الزهري ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يمشى أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن ابا كان يمشى أمام
الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جرير عن الزهري عن ابن عيينة ثم روى عن ابن المبارك
انه قال أرى ابن جرير يحج أخذ من ابن عيينة وقال النسائي وصله خطأ والاصواب مرسل
وقال أحمد حديثنا هاج قرأت على ابن جرير حديثنا يزيد بن سعدان ابن شهاب أخبره
حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يمشى بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأبو بكر وعمر يشون أمامها وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السبعة قال الحافظ في التلخيص فهم هذا أصح من
حديث ابن عيينة وصح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر ورجح البيهقي
الموصول لان ابن عيينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال
لما قاله ابن المديني أنه قد خالفه الناس في هذا الحديث ان الزهري حدثه به مراراً

الى انقطاع الله عنه لم يشقة الحامل فيكره وهذا ان لم يضره الاسراع فان ضره فالتة فان خيف عليه تغير سالم
أو انفجار أو انتفاخ زبدى الاسراع نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستحباب بخلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه
والمراد بالاسراع شدة المشى وعلى ذلك جملة بعض السلف وهو قول ابى حنيفة وقال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ
بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهى والانتقال (فان تك) أى الجنائز (صالحة خيرا) أى فهو خير (تقدمون) (واذ العيني كالخلف ابن حجر اليه على الخبر باعتبار الثواب والاكرام الخاص له في قبره فيسرع به لمقامه قريبا (وان تك)

الجنائز (سوى ذلك) اى غير صالحة (فتمر) اى فهو نمر (تضعونه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبته الاثم بعيدة من
الرحمة واستدل به على أن حمل الجنائز يختص بالرجال لا تيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه وفيه استحباب المبادرة الى دفن
الميت يمكن بعد أن يتحقق انه مات امام أهل المطعون والمذلولج والمسبوت فينبغى أن لا يسرع تجهيزهم حتى يضى يوم وليلة
ليتحقق موتهم به على ذلك ابن بركة وبوخزمن الحديث ترك تعصبة أهل البطالة وغير الصالحين (عن ابن عمر رضى الله عنهما
انه قيل له ان اباهم يري يقول من تبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٤١١ من الابراى المتعلق بالميت من تجهيزه
وغسله ودفنه والتهنئة وحمل

سالم عن أبيه قال الحفاظ وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط الله عنه منه عن سالم عن أبيه وهو
كذلك الآن فيه ادراجا وقد جزم بصحة الحديث ابن المنذروا ابن حزم وفي الباب عن أنس
عند الترمذي مثله وقال سألت عنه البخاري فقال هذا خطأ خطأ فيه محمد بن بكر وقد
اختلف أهل العلم هل الأفضل لمن تبع الجنازة أن يمشی خلفها أو أمامها قال الزهري
ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجاعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر
وأبو هريرة أن المشي أمام الجنازة أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقال
أبو حنيفة وأصحابه وحكاها الترمذي عن سفيان الثوري وأصق وحكاها في البصر عن العترة
أن المشي خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي
داود قال - أئنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنازة فقال ما دون الخبيب
فقرروا هم خلف الجنازة ولم ينكروا واستدلوا أيضا بسأروى عن طاووس أنه قال ما مضى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنازة وهذا مع كونه مرسل
أفد عليه في شيء من كتب الحديث وروى في البصر عن الثوري أنه قال الراكب يمشی خلفها والمأني
خلف الجنازة أفضل وحكى في البصر عن الثوري أنه قال الراكب يمشی خلفها والمأني
أمامها ويدل لما قاله حديث المغيرة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب
خلف الجنازة والمأني أمامها قرىءا منها عن يمينها أو عن يسارها أخرجه أصحاب السنن
وصحبه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوي لا سيما من الأدلة الدالة على كراهة
الركوب لمن تبع الجنازة وقال أنس بن مالك أنه يمشی بيزيد ثم اختلفوا وعن يمينها وعن
شمالها رواه البخاري عنه ثم تابعه عبد الوهيب بن عطاء في كتاب الجنازة ووصله أيضا
ابن أبي شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن مرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتبع جنازة
ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس رواه الترمذي وفي رواية أخرى بفرس معروف فركبه
- عن أنس بن جندب أن ابن الدحداح ونحن نمشي حوله رواه أحمد - ودوم - ولم والنسائي
- وعن ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فمر أي فاسار كجنازة قال
الاتم - فمبكون ان ملائكة الله على أقدامهم - وانتم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه
والترمذي - وعن ثوبان أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجوهرى القيراط بكسر القاف نصف دائق والدائق سدس الدرهم قال فى الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم وقال أبو الوفاين مقيلاً نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار وقال ابن الأثير صاحب النهاية القيراط جزء من اجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار فى أكثر البلاد وفى الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً وقد ورد لفظ القيراط فى عدة احاديث فمنها ما يحصل على القيراط المتعارف ومنها ما يحصل على الجزئ فى الجملة وان لم تعرف النسبة فمن الأول حديث كعب ابن مالك مرفوعاً انهم ستة فصوص يلد اذ بكرفهم القيراط وحديث ابى هريرة مرفوعاً انهم اربع الفصم لاهل مكة بالقيراط

ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كتابا نقص من عمله كل يوم قيراط وقد جاء تعيين مقدار القيراط في الحديث لنا في أنه مثل أحد وفي رواية عندنا حديث جابر في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار يطنها هذه قال لا بل مثل أحد قال النووي وغيره لا يلزم من ذكر القيراط في الحديث تساويهم ما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف عقابها وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي الذرعي من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حجة ٣١٢ والحجة ثلث القيراط والذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر

قيراط الحسنات فاما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكتاب جزء من اجزاء عمل المقتضى له في ذلك اليوم وذهب الاصح كثر الى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله تعالى وقد قربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله القيراط باحد قال الطبري قوله مثل أحد تفسير للامه صود من الكلام لا للفظ القيراط والمراد منه انه يرجع بتصديق كبير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين الامه مدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال ابن المنير أراد تعظيم الثواب فلهذا ليعيان باهظم الجبال خلفا واكثرها الى النفوس المؤمنة حبا لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه ولانه ايضا قريب من مخاطبة من يشترط احدهم في معرفته وخص القيراط بالذكر لانه كان أقل مما تقع به الاجارة في ذلك الوقت أو يرى ذلك مجرى العادة من

جنازة فإني أن يركبها ما انصرف أي بداية مركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت غشى ولم أكن لا مركب وهم يشون فلما ذهبوا ركبوا رواد أبو داود حديث جابر بن عمر قال الترمذي حسن صحيح وفي انظر له وهو على فرس له يسمى ونحن حوله وهو وقص به وحديث ثوبان الاول قال الترمذي قد روى عنه فروعا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسناده أبو بكر بن أبي صريم وهو ضعيف وحديث ثوبان الثاني سكت عنه أبو داود وائمة ذري ورجال اسناده رجال الصحيح قوله ابن الدحداح بد الدين مهملتين وحسين مهملتين ويقال أبو الدحداح ويقال أبو الدحداح قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه قوله ورجع على فرس فيه انه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت قوله معروف بضم الميم وفتح الراء قال اهل اللغة اعروروا بالفرس اذ اركبته عربا فانهم معروف وقال النووي ولم يأت افعول معدي الا قوله هم اعروروا بالفرس وأحد لوايت الشيء اه قوله ونحن غشى حوله فيه جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الركب وانه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقه هم اذ لم يكن فيه منسدة وانما يذكر ذلك اذا حصل فيه انتفاء للتابعين أو خيف ايجاب أو نحو ذلك من الغفلة قوله لا تستهيمون فيه كراهة الركوب لمن كان متبعا للجنازة ويعارضه حديث المغيرة المة قدم من اذنه للركاب أن يمشي خلف الجنازة ويمكن الجمع بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الركب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجوار فيكون الركوب جائزا مع الكراهة اوبان انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من ركب وترك للركوب انما كان لاجل مشي الملائكة ومشيهم مع الجنازة التي مشى معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم مشيهم مع كل جنازة لا مكان أن يكون ذلك منهم ثم تبركاه صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى أعلم

• (باب ما يكره مع الجنازة من نياحة أو نارة) •

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقبع جنازة معها اوانه رواد احد وان ما جبه • وعن ابن بردة قال اوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بجمرا قالوا أو سمعت به شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواد ابن ماجه) الحديث الاول اسناده عند ابن ماجه هكذا احد ثنا احمد بن يوسف حدثنا عبيد الله اخبرنا

تقليل العمل ويجوز أن يكون على حقيقة انه يجهل الله تعالى عمله يوم القيامة جسمه قادر أحد ويوزن في اسرائيل حديث واثله عند ابن عدي كتيبته قيراطان أخفه ما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد فاذا ت هذه الرواية بيان وجه التقليل بأحد وان المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل واسدله بقوله من تبع على أن المشي خلف الجنازة أفضل من المشي امامها لان ذلك هو حقيقة الاتباع كما قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا امامها وجه الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أي المصاحبة وهو أعين من أن يكون امامها أو خلفها أو غيب ذلك وهذا يحتاج الى أن يكون الدليل الدل على

أيضا وفي الباب عن أبي هريرة
بانظ قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من شهد الجنازة
حتى يصلى فيه قبرا طوم من شهدها
حتى تدفن كان له قبران قيل له
وما القبران قال مثل الجبلين
العظيمين أخرجه البخاري
وأخص من ذلك تمثيله أقبر ط
بأحد كما في مسلم وهو ذات قيل
واسمارة قال القسطاني فلو
مددت الجنازة واتحدت الصلاة
عليها دفعة واحدة هل تعدد
لقرار بطبيعة عددها أولا تعدد
ظن الاتحاد الصلاة قال
الأزعي الطاهر التعليل وبه
أجاب قاضي حجة البازي
مقتضى التقييد بقوله في رواية
مدد وغيره فنفى ما من أهلها
من أن القبر ط يختص بحضر من
دول الأمر إلى انقضاء الصلاة
ممكن ظاهر حديث البزار
الذي سبق قوله أيضا من صلى
قبر ط لم يكن يكون قبرا ط دون
قبر ط من شيع من صلاة صلى
يؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي
هريرة حيث قال أحفرهما مثل

(باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع) -
عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رايت الجنائز تقوموا لها
فن اتبعوها فلا تجلسوا حتى توضع رواء الجماعة الا ابن ماجه لكن غدا لابي داود منه اذا
اتبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث النورى عن سهيل
عن ابيه عن ابي هريرة قال فيه حتى توضع في الارض ورواه أبو معاوية عن سهيل - حتى
توضع في اللحد وسفيان احفظ من أبي معاوية وعن علي بن أبي طالب عليه السلام انه
ذكر القيام في الجنائز حتى توضع فقال على عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقام رواء الناس والتمذى وصحبه ولم يلمعوا واغظاهم لم من حديث على
عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث في الجنائز ثم قال اذ رايت
الجنائز تقوموا لها فابعه مشروعية القيام الجنائز اذا امرت ان كان قاعدا وسهيل
الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا قوله فمن اتبعها فلا يجلس فيه انتهى عن جهم
لما سئى مع الجنائز قبل ان توضع على الارض فقال الاوزاعي واهب بن وهب ومحمد بن
الحسن انه مستحب حتى ذلك ثم هم النورى والحافظ في الفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر
اصحابه والتابعين قالوا والشيخ انما هو في قيام من مررت به لانه قيام من شيعه او حتى
في الفتح عن الشعبي والنخعي انه يكره القعود قبل ان توضع قال وقال بعض السلف يجب
القيام واحتج له برواية للنسائي عن ابي سعيد وأبي هريرة انه ما قال ما راى يارسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط لجلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرد العمل

٤٠ نيل ت أحذ فيه دلالة على ان اقرار ربط تفاوت وفي مسلم أيضا من صلى على جنازة ولم يتبعها
فله قيراط فظاهره حصول القيراط وان لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البرار
ضعيف ومن شهدا حتى تدفن أى يقرغ من دفنها بان يسهال عليه التراب وعلى ذلك فحمل رواية مسلم - حتى توضع في العدة كان
له من الاجر المذكور قيراطان وهل ذلك بقيراط الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قيراط فيه احتمال لكن سبق في كتاب الايمان
التصريح بالاول وجب فيكون رواية الباب معناها كان له قيراطان أى بالاول وبشيء دللنا في ما رواه الطبراني عن فروان بن قبيع

لجنازة حتى يفضى دفنها كتب له ثلاثة قرايط وهل يحصل قيراط الدفن وان لم يقع اتباع نبيه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
الايان وكان معها حتى يصل الى علم او يفرغ من دفنها ان القيراطين انما يحصلان بجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
وحضور الدفن فان صلى مثلاً وذهب الى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له الا قيراط واحد صرح به النووي في المجموع وغيره
لكن له أثر في الجلة قال في فتح الباري ومقالة النووي ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المفهوم فان ورد منطوق
بمصول القيراط بشهود الدفن وحده كان ٣١٤ مقدماً ويجمع حيث قد ثبت تفاوت القيراط والذين أبو ذلك جعله من باب

المطلق والمقيّد لكن مقتضى
جميع الاحاديث ان من اقتصر
على التشييع ولم يصل ولم يشهد
الدفن فلا قيراط له على طريقة
ابن عقيل السابقة وفي حديث
الباب دلالة على تبيين هريرة
في الحفظ وان انكار العلماء
بعضهم على بعض قديم وفيه
استغراب العالم ما لم يصل الى علمه
وعدم مبالاة الحافظ بآثار من لم
يحفظ وفيه ما كان الصحابة
عليه من التثبت في الحديث
النسوي والصرح فيه والتعقيب
عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن
عمر من حرصه على العلم وتأدبه
على ما فات من العمل الصالح وقد
وقع اصحاب الفتح حديث الباب
من رواية عشرة من الصحابة غير
أبي هريرة وعائشة منهم اما هو
ضعيف ومنها ما هو قوي فتراجعه
(عن عائشة رضي الله عنها عن
البي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال في مرضه الذي مات فيه
امن الله اليهود والنصارى أي
أبعدهم عن رحمة الله اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد قال المكراني

لا ينتهز دليلاً للوجوب فالاولى الاستدلال به بحديث الباب فان فيه النهي عن القعود
قبل وضعها وهو حقيقة لا تهرم رتلك الحرام واجب ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند
أحمد من فوجاه من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه فان مشى معها فلا
يقعد حتى توضع ويرى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكره وقبل ان توضع وما
يدل على الاستصحاب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل
يعنى في الاجر قوله حتى توضع في الارض فذكر المصنف كلام أبي داود في ترجيح هذه
الرواية على الرواية الاخرى اعنى قوله حتى توضع في الموضع كذلك اشار البخاري
الى ترجيحها بقوله باب من شهد جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منكب الرجال وأخرج
أبو نعيم عن سهل قال رأيت أبا صالح لا يجالس حتى توضع عن منكب الرجال وهذا
يدل على أن الرواية الاولى أرجح لان أبا صالح راوى الحديث وهو اعرف بالمراد منه
وقد ثبت بالرواية الثانية صاحب المحيط من الحقيقة فقال الافضل أن لا يقعد حتى
يها إلى التراب انتهى واذا قدم الماشي مع الجنازة قبل أن توضع فهو ليس فقط القيام
أو يقوم الظاهر الثاني لان أصل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا يفوت بذلك
وقد روى البخاري في صحيحه ان أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فمدا قبل ان توضع
لجاء أبو سعيد فاخذ بيد مروان فأقامه وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمشي عن
ذلك فقال أبو هريرة صدق ورواه الحاكم بنحو ذلك وزاد ان مروان لما قال له أبو سعيد
قم فلم تم قال له لم أقتنى فذكر الحديث فقال لا يجرى في جنازة منك أن تخبرني فقال كنت
اماماً فجلست فجلست وقد استدل المهلب بقعود أبي هريرة ومروان على ان القيام ليس
بواجب وانه ليس عليه العمل قال الحافظ ان أراد انه ليس بواجب عندهم فظاهر وان
أراد في نفس الامر فلا دلالة فيه على ذلك قوله وعن علي عليه السلام الخذ كرام المصنف
هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع
لقوله فيه حتى توضع فانه يدل على ان المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مرّت به لانه
لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلقه كما سيأتي ولا سيما في باب القيام للجنازة من
حديث عامر بن ربيعة عن الجماعة باقظ حتى تخلقه كما سيأتي ولا سيما في حديث
علي عليه السلام لا يكون نصاً على ان المراد قيام التابع وقد استدل به الترمذي على

مقاد الحديث منع اتخاذ قبر مسجداً ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على القبر ومفهومها
متغير ويحجب بأنهم امتلا زمان وان تغاير المفهوم انتهى راجعاً لهذا الحديث وما روي في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى على منع السفر للزيارة الى القبور قال بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحسن من الانبياء والصالحين وغيرهم
أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسابن بل الصلاة في المساجد التي على القبور اياماً محرمه واماماً مكروهه
وكان جلة العلماء الذين يعتقد بهم يعدون السفر لقبور الانبياء والصالحين من جملة البدع المنكرة وهذا في أصح القولين خبير

ية ازعوا في تحبيب السفر الى
محبته وان تحبيب الصلاة
والسلام فيه عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم ونحو ذلك مما شرعه
الله تعالى في محبته صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يتنازع لائمة
الاربعة راجعهم وفي ان السفر
الى غير الثلاثة ليس بمحب
لا اقبحور الانبياء والصالحين ولا
لغير ذلك فان قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا تشد الرحال
حديث مرفوع على صحته انتهى
ونهب الجويني الى حرمة ذلك
واختاره عياض ومولانا امام دار
الهجرة وبه قال بصرة الغفاري
وابو هريرة وطائفة من أهل العلم
قديماء حديثنا وجميع الاحاديث
التي استدلت بها السبكي في شفاء
الاسقام وابن حجر المكي الشافعي
في الجوهر المنظم كلها ضعيفة
منكرة واجبة لأصلها قال
الحافظ ابن حجر أكثر مترن هذه
الاحاديث موضوعة انتهى
فظهر بهذا ان ما ذهب اليه شيخ
الاسلام ابن تيمية هو الصواب
وله في ذلك سابق صالح لم يتفرد

• (باب ما جاء في القيام للجنائز إذا همّت) •

هو بهذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبر وفاتها مشروعة سنة بل في السفر إليها وشدة الحر حالها وهو - مثله غير هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ما من أحد يسلم على الأرداء الله على روحه حتى أورد عليه السلام وهذا الحديث صدر اليه في الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحلة المدينة إلى البيت العتيق (قالت عائشة رضي الله عنها (ولو لا ذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجداً (لأبرزوا قبره) صلى الله عليه وآله وسلم بالفظ الجمع لكن لم يعزوه

أى لم يكشفه بل بنوا عليه حائلا لوجود خشية اتخاذ فامتنع الابرار لان لولا امتناع لوجود (غير اني أخشى أن يخذل مسجد) وهذا قاله عائشة قبل ان يوسع المسجد ولذا لما وسع جهات الحجر الشريفة رزقنا الله العود اليه امثلة الشكل محدثة حتى لا يتأق لاحد أن يصلى الى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا فى الاوشاد والفتح لكن اتخذ جهال الناس فى هذا الزمان بل من يسمون أنفسهم العلماء قبور الشريف عيدا بالاجتماع فى كل عام عليه والاحتفال به ركعا وسجدا ومعه اذاعة من وهذا من اعلام القوة حيث منع ٣١٦ من أن يتخذوا قبور المكرم عيدا او وثنا وقد وقع ما منع منه وظاهر ما خشيت

عائشة عنه مع عدم بروزه ولو كان بارزا لفعلى به الناس ما فعلوه بقبور المشايخ من السجدة على ترابه والطواف به وهم مع ذلك لا يتركون شيئا لم يمنع عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى الله ابن يذهب بهم وراء عقولهم لكسادة وعة قلوبهم الفاسدة ويطرحهم فى مهاوى الهلكة من حيث يشعرون اولايثـ عرون واقصد صدق الله تعالى وما يؤمن أكثرهم باقائه اذ وهم مشركون ومن أسعد بحضور مسجد المدينة لا يخفى عليه هذا الحال ولا يترقب فى الاثر الثواب بدع الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم يجعل الله له نورا فإله من نور وفى هذا الحديث القديت والنعنة وفيه ان شيخ البخارى بصرى يكن الكوفة وشيخان وهلال كوفيان وهرة مدني واخرجه فى الجنائز أيضا والمغازي ومسلم فى الصلاة قال فى الفتح المنع من ذلك اى بنى المساجد على القبر انما هو حال خشية ان يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا واما

لان القيام لا يفرغ من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم للقاتلين بأمره فى ذلك وهم الاثمة فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال اقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأذيا بريحا الى يوزاد المطير انى فاذا ربح بخورها ولا يطير انى واليه بقى من وجه آخر عنه ~~سكرا~~ رابية أن يعلا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاختيار الاول العيصة أما اولاد فلان أسانيد هذه لا تقاوم تلك فى العيصة وأما ثانيا فلان التعديل بذلك راجع الى ما نهى الراوى والتعليل الماضى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لراوى لم يسمع التصريح بالتعليل منه صلى الله عليه وآله وسلم فعمل بما جزم به ومقتضى التعليل بقوله أيسر نفسان ذلك يستحب لكل جنازة واختلاف العلماء فى هذه المسئلة فذهب أحمد وأبو حنيفة وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام للجنازة لم ينسخ والقعود منه صلى الله عليه وآله وسلم كافى حديث على الاقنى انما هو لبيان الجواز فى جلس فهو فى سعة ومن قام فله اجر وكذا قال ابن حزم ان قعوده صلى الله عليه وآله وسلم بعد أمره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز أن يكون نسيها قال النووي والخطار انه مستحب به قال المتولى وصاحب المذهب من الشافعية ومن ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل على ذلك الروايات المذكورة فى الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعية ان القيام منسوخ بحديث على الاقنى قال الشافعية اما أن يكون القيام مفسوخا أو يكون له اقله وأيمـ ما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والطبعة فى الاخر من أمره والقعود احب الى انتهى وسيلقى بابا ما هو الحق وظاهر احاديث الباب انه يشرع القيام للجنازة المسلم والكافر كما تقدم (وعن على بن عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بالقيام فى الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلموس رواه أحمد وابو داود وابن ماجه بنحوه وعن ابن سيرين ان جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن ولم يقم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس اقاموا لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قام وقعد رواه أحمد والشافعية الحديث الاول رجال اسناده ثقات عند أي داود وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقى بافظ ثم قعد بعد ذلك وأمرهم

اذا من ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سدا للربعة وهو هنا متجه قوى انتهى (عن) بالعود سورة بن جندب رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اى خلفه وان كان قد جامعته فى قدام كفى قوله تعالى وكان وراءهم ملك اى امامهم وهو ظرف مكان لازم للاضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هى ام كعب الانصارية كفى مسلم وفى بعض طرق الحديث انما سانت حاملا والمقصود ان النفس وان كانت مع دودة من جملة الشهداء فان الصلاة عليها مشروعة بجلاى شهيد المعركة (ماتت فى نفاها) فى هنا لتعديل كفى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأتى دخلت النار

في هرة (فتمام عليها وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية يسكن السين فنسكن جعله ظرفا ومن فجع جعله اسمنا والمراد على الوجهين مجيئهما وكون هذه المرأة في نفاستها وصف غيرة معتبرا فافا وانما هو حكاية امرؤ وقع وأما كونها امرأة فيصاحم ان يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها السترها وذلك مطلوب في حقها وأما الرجل فعند رأسه لكي لا يكون فافا الى فريجه بخلاف المرأة فانها في القبة كما هو الغالب ووقوفه عند وسطها ليسترها من أعين الناس وفي حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه عن انس انه صلى على رجل فقام عند رأسه وعلى ٣١٧ امرأة وعليه أنف من اخضر فقام عند مجيئها

فقال له العلاء بن زياد يا باحةزة أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز قال نعم وبذلك قال احمد وابو يوسف والمشهور عند الحنفية ان يقوم من الرجل والمرأة خذاه الصدر وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبيه والحديث يرد عليهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب) وهي من اركان العموم حديث لاصلا قل لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبه قال الشافعي واجد وقال مالك والشافعيون ليس فيها قراءة قال البدر الدمايني من المالكية وانا قول في المذهب باستحباب الفاتحة فيه واختاره بعض الشيوخ وقال الحسن البصري يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب قال في الفقه من المسائل المختلف فيها ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن ابن علي وابن الزبير والمبورين بحرمة مشروعيتهما وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي

بالقعود وقد اخرج حديث علي بن مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث الثاني رجال اسنادهم ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن عباد بن الصامت عن أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاريان في حديثهما قال لما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم اجلسوا وخالفوهم وفي اسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري تفرد به بشر وهو ابن قال الترمذي حديث عباد غريب وقال ابو بكر الهذلي لو صح لكان صحيحا في ذلك غير أن حديث أبي عباد أصح وأثبت فلا يقاوم هذا الاسناد وقد تمسك به هذه الاحاديث من قال ان القيام للجنازة منسوخ وقد تقدم ذكرهم قال لقاضي عياض ذهب جمع من السلف الى أن الامر بالقيام منسوخ بحديث علي بن هاشم وبقوله الثوري بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا عذر الجمع وهو هو فان كان واعلم ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ لما عرفت اللهم ان فعله لا ينسخ القول الخاص بالامة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ لقوله فيه وأمرنا بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا ابو داود بل اقتصر على قوله ثم قعدوا ما حديث ابن عباس فكذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت وأما حديث عباد بن الصامت فهو صحيح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ تلك السنة النابتة بالا حاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى مثله بل انحصر الاختلاف واعتقاد مشروعيتهما حتى يصح ناسخ صحيح ولا يكون الا بالمر بالجلوس أو نهي عن القيام أو اخبار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة كذا أو اقتصار جهود المخرجين لحديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الامر بالجلوس مما يوجب عدم الاطاعتين اليه والتسليم في النسخ لما هو من الصحة في النهاية لا سيما بعد ان شدد من عضدها على جماعة من الصحابة فيما بعد كل البعد أن يخفى على مثاهم الناسخ ووقع ذلك منهم بعد عصر النبوة ويمكن أن يقال ان الامر بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد ايام النبوة لان من علم حجة علي من لم يعلم وحديث عباد وان كان ضيقا فهو لا يقصر عن كونه شاهدا لحديث الامر بالجلوس

(أبواب الدفن وأحكام القبور)

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنازة ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ الا في الاولى واسناده صحيح (قال لتعلموا انها) أي قراءة الفاتحة في الجنازة (سنة) أي طريقة للشارع فلا ينافي كونها واجبة وفي رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشير شيخ البخاري بلفظ فاخذت بيده فسألته عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وقد علم أن قول الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الكوفي وليس في الحديث بيان هل القراءة وقد وقع التصريح في حديث جابر عند البيهقي في سننه عن الشافعي بلفظ وقرأ بأم القرآن

(وسلم قال العبد) المؤمن المخلص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) ليس فيه تكرير اللفظ والمعنى لأن التولي هو الاعراض ولا يلزم منه الذهاب (- حتى أنه) أي الميت (ليسمع قرع نعالهم) وهذا موضع الترجمة لأن الخفق والقرع بمعنى واحد وإنما ترجم بلفظ الخفق إشارة إلى وروده بلفظه عند أحمد وأبي داود ومن حديث البراء في حديث طويل فيه وأنه يسمع خفق نعالهم زاد ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة إذا ولوا مدبرين واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال ولادلالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن بدخل ٣١٩ المقابر بذلك لا يقتضي إباحة ولا تحريم

انتهى وإنما استدل به على الإباحة أخذ من كونه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وأقره ناولا كان مكرها للبينة لكن يعكر عليه احتمال أن يكون المراد بسماحه إياها بعد أن يجاوز المقبرة ويدل على الكراهة حديث بشير ابن الخصاصية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي بين القبور عليه إعلان سبتيان فقال يا صاحب السبتيين ألق نعالك أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وأغرب ابن المنزم فقال يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتيين وغيرهما وهو جود شديد وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النهي عنهم لما فيه من الخيلافته متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيية ويقول إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها وتحدث صحيح وقال الطحاوي يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدرة فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمشي في نعليه ما لم ير فيه ما أدى (إنما ما كان)

ببر قوله قدموا أكثرهم قرآنا فيه دليل على أنه يقدم في اللعن من كان أكثرهم أخذنا للقرآن ويلحق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم التناقض (وعن عامر بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا نستخير ربنا ولنبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سبق تركناه فأرسل إليهم ما سبق صاحب اللحد فلحدوا له رواه أحمد وابن ماجه ولا ابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه أن أبا عبد الله بن الجراح كان يضرح إن أبطله كان يلحد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا رواه الخمسة قال الترمذي قريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه حديث أنس قال الحافظ اسناده حسن وحديث ابن عباس الأول قال الحافظ أيضا في اسناده ضعف وحديثه الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبير عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه ابن السكن وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعه وفي اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله عند أحمد واليزار وابن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عفان وهو ضعيف وزاد أحمد بعده بقوله أغبرنا أهل الكتاب وعن ابن عمر عند أحمد وفيه عبد الله العمري بلفظ أنهم هم الحد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم الحد وأخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ الحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم ولا يكره وعمر بن جابر عند ابن شاهين بنحو حديث سعد بن أبي وقاص وعن بريدة عند ابن عدي في الكامل وعن عائشة عند ابن ماجه بنحو حديث أنس واسناده ضعيف وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العال وقال إنه خطأ والصواب المحفوظ مرسل وكذا رجع الدارقطني المرسل قوله الحدوا قال النووي في شرح مسلم هو بوصل الهمزة وقع الحاء ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يلحد كذهب يذهب وألحد يلحد إذا حفر القبر والحد يفتح اللام وضمة هاء معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال الفراء الرباعي أجود وقال غيره الثلاثي أكثر ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأرسلوا

بفتح اللام وهما المنكر والتكبر ومما يدل أنهما لا يشبه خلقهم ما خلق الله من المؤمنين ولا الملائكة ولا غيرهم بل لهم ما خلق منفردا بدع لا أنس فيه ما لناظر إليهم ما أسودان أزرقان جعلهما الله تعالى تكريما للمؤمن يشبهه ويصبره وهما كاستر المذاق في البرزخ من قبل أن يعث حتى يحل عليه العذاب الأليم أعاننا الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونبيه الرؤف الرحيم (فأفنداه) أي أجلساه غير نزاع (فيقولان لما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقلوا لما تقول في هذا النبي أو غيره من ألقاها الله العظيم لقصد الامتنان للمسؤول أدبر عاتق من ذلك ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول أشهد

انه غيب الله ورسوله فيقال) اى فيقول له الملائكة المذكوران او غيرهما (انظر الى مة هذا من النار ابد لك الله به مقعدا من الجنة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهما جميعا) اى المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والاخر من النار أعادنا الله منها (واما الكافر أو المنافق) شك من الراوى لكن الكافر لا يقول المقالة المذكورة فتعين المنافق (فيه قول لا ادري كنت أقول ما يقول الناس فيقال) أى فيه قول المنكر والنكير أو غيرهما (لا دريت) بفتح الراء (ولا تليت) اى لا كنت داريا ولا تابليا وقال في الفائق اى لا عات بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ولا تتبع العلماء بالتقليد فيما يقولون ولا تلوت القرآن اى لم تدروا ولم

تتسل اى لم تنتفع بدراية ذلك ولا تلاوتك وفي رواية لا يذو ولا أنليت بهم مرة متوجة وسكون التاء قال ابن النبارى وهو المصواب دعاه عليه بان لا تتلى ابله أى لا يكون لها اولاد تتلوا اى تتبعها وتعتقبه ابن السراج بانه بعيد في دعاء الملائكة قول واى ما لي الميت واجاب عماض احتمال ان ابن النبارى رأى ان هذا اصل الدعاء فتعمل في غيره كما استعمل غيره من ادعية العرب وقال الخطابي وابن السكيت المصواب أنليت بوزن افتحات من قولك ما أتوته ما استطعته ولا ألو كذا في الاستطاعة قال صاحب الالامع الصحيح لكن بقاء التامع ما قرره أى الخطابي ألوجعنى استطيع مشكل وقال ابن جرير من روى ثابت فاصله أنليت بهم مرة بعد مرة الوصل لحذفت تخفية فاذهبت همزة الوصل وسهل ذلك انما زوجة هربت (ثم يضرب) الميت (بمطرقة) بكسر الميم (من حديث) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما وفى

الى الشافى واللاحدوسمى اللحد لانه شق به حل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحادى فى أصل اللغة المبل والعدول ومنه قيل للمساكين عن الذين ملحد قلوبهم وانصبوا على الاثر منه بانيه استحباب نصب اللابن لانه الذى صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الصحابة قال النووي وقد نقلوا ان عددا من اناته صلى الله عليه وآله وسلم تسع قوله كان يشرح أى يشق في وسط القبر قال الجوهري الضريح الشق والاحاديث المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح والى ذلك ذهب الاكثر كما قال النووي و-كى في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرر كان يترشح ولم ينععه ولا يندح في قصة حديث ابن عباس الثاني وما فى منام تحميم الصحابة عندهم صلى الله عليه وآله وسلم هل يحدون له أو يضرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم يحجروا لانه يمكن أن يكون من مع من صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عندهم

• (باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والى فى القبر) •

(عن ابي اسحق قال أوصى الخثر أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد فصلى عليه ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود وسعيد فى سننه وزاد ثم قال انتطوا الثوب فاما يصنع هذا بالنساء وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان اذا وضع الميت فى القبر قال بسم الله وعلى ملا رسول الله وفى لفظ وعلى سنة رسول الله رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه فلا ترواه ابن ماجه) الحديث الاول سكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ فى التلخيص ورجال الاسناد رجال الصحيح وفى الباب عن ابن عباس عند الشافى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلا وعن ابن عمر عند أبي بكر النجاد مثله وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورش على قبره الماء وأما الزيادة التى زادها سعيد ف-مأى الكلام فيها والحديث الثانى أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفى الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الامر به وقد اختفى فى رفته ووقته ورج

حديث البراء بن عازب عند أبي داود ويأتيه الملائكة يجلسانه الحديث وفيه ثم يقبض له أمهى أبكم الدارقطنى أصم يده مرزبة من حديث لو ضرب بها جمل اصارت رابا قال فيضرب بهما ضربة الحديث وفى حديث أنس بن مالك عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل تحت ابى الصبار فسمع صوتا فخرج الحديث وفيه فيقول له ما كنت تعبد فيقول لا ادري فيقول لا دريت ولا تليت فيضرب به بمطرقة من -ديد بين أذنيه فيصيح فالحديث الاول صريح أن الضارب غير منكر ونكير والثانى انه الملقب بالسائل له وهو اما المنكير أو النكير (ضربة بين أذنيه) أى أذنى الميت (فيصيح صيحة يسعها من يديه) أى يلى

الميت (الاثقلين) الجن والانس مما بذلك انقلبهما على الارض والحكمة في عدم معامها الا بالاولى فلو معامها لكان لايمان
منها مضروبا ولا هرضوا من التدبير والصنائع ونحوهما بما يتوقف عليه بقاؤها ويدخل في قوله من يليه الملائكة كما فقط لان
من المعائل وقيل يدخل فيهم ايضا تغليبها وهو أظهر وانما سميت الجن معام هذه الصيغة دون معام كلام الميت اذا حل
وقال قد موني قدموني لانه لما كان كلام الميت اذ ذلك في حكم الدنيا وهو اعتبار لسانه وعظمت اسمها الله الجن لما فيهم من
قوة يقبضون بها على معامه ولا يصح حقون بخلاف الانسان الذي يصحق ٣٢١ لوصفه وصيغة الميت في القبر عقوبة وجزاء
فدخلت في حكم الآخرة ورداة

هذا الحديث كله بصرون وفيه
الحديث والعقبة وأخرجه
مسلم والنسائي والترمذي وأبو
داود ورجعهم الله تعالى (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال أرسل
ملك الموت إلى موسى) عليه
السلام في صورة آدمي اختبأ
واحدة كاتبة لاله الخليل بالامر
بذبح ولده (فلما جاء) طنه آدميا
حققة تسور عليه منزله بغير إذنه
ليوقع به مكروها فلما تصور ذلك
(صك) أي لطمه على عينه التي
ركبت في الصورة البشرية التي
جاء فيها دون الصورة الملكية
ففقها كما سرح به مسلم في زوايته
ويدل عليه قوله الآتي فان رآه
الله عز وجل عليه عينه ويحتمل
ان موسى علم أنه ملك الموت وأنه
دافع عن نفسه الموت بالاطمة
المذكورة وفيه بعد شديد وهن
قوى والاولى أولى ويؤيده انه جاء
الى قبضه ولم يخبره وقد كان
موسى علم أنه لا يقبض حتى يخبر
ولهذا ما خبره في النائية قال
الآن (فرجع) ملك الموت الى

الدارقطني والنسائي الوقت ورجع غيرهما الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد
عن قتادة مرفوعا وروى البراء الطبراني عن ابن عمر نحو وابن ماجه عنه مرفوعا وفي
استناده حماد بن عبد الرحمن الكوفي وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجراح
عن أبيه عند الطبراني قال قال لي الجراح يا بني اذا نامت فاحلدي فاذا وضعت في الحدي
فقل بسم الله وعلى مله رسول الله ثم شن على التراب شنائم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة
وخاتمة الفاتحة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والجراح يهيم برفع
اللام الاولى وعن أبي حازم مولى الفقاري حديث في البيضاوي وهو صحيح كما في الكاشف
 وغيره عند الحاكم برفقه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يضع
في التراب بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي امامة عند
الحاكم والبيهقي باللفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى مله رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ
والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ استناده ظاهر
الصحة قال ابن ماجه حديث ثناء العباس بن الوليد حديث ثناء يحيى بن صالح حديث ثناء سلمة بن كلثوم
حديث ثناء الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره ورجاله ثقات وقد
رواه ابن أبي داود من هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه
بالاطلاق لان الابدان التي لها وطن العلة فيه عنعنات الاوزاعي وعنعنات شيعة وهذا كله ان
كان يحيى بن صالح هو الواحظي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البراء
والله ارفطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى
عليه وكبر عليه أربعين مرة على قبره يديه ثلاث حنيت من التراب وهو قائم عند رأسه
وزاد البراء فامر فرس عليه الماء قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن
أبيه مرسل رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر وعمر أبي المنذر عن أبي داود في
المراسيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقى في قبره ثلاثا قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر
مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حنيت
حنها على قبره ففرت له ذنوبه وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعا

٤١ نيل ت ربه فقال) رب (أرسلني الى عبد لا يريد الموت فرد الله عز وجل عليه عينه) اعلم
موسى اذا رأى حسنة عينه أنه من عند الله (وقال) له (ارجع) الى موسى (فقل له يضع يده على متن نور) أي ظهره (فله بكل
ما غطت به يده بكل شجرة حسنة قال) موسى (أي رب ثم ماذا) أي ماذا يكون به هذه السنين (قال) الله تعالى (ثم يكون
بعدها) (الموت قال) موسى (قالا) (يكون الموت والآن اسم الزمان الحال وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل
واختار موسى الموت لما خبره الى لقاء ربه تعالى كنيما صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسأل الله)

موسى (أن يدينه) أي يقربه (من الأرض المقدسة) أي المطهرة أي سأل الله الدنوم بيت المقدس ليدين فيه وهذا موضع
الترجة في البخارى حيث قال من أحب الدفن في الأرض المقدسة أي طلبا للقرب من الانبياء الذين دفنوا به تيمنا بجوارهم
وتعرضا للرجة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام وأليقرب عليه المشى الى الحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن
بعد عنه أو يخوفها من بقية ما تشذ إليه الرحال من الحرمين الشريفين وزقنا الله الدفن بأحد ههنا مع الرضا عنه انه الجواد
الكريم والرؤف الرحيم قال في الفتح ٣٢٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والاولياء تيمنا بالجوار

قاله ابن المنير (رمية بحجر)

أي دفن الورمى رام حجرا من ذلك
الموضع الذي هو موضع قبره
لوصول الى بيت المقدس وكان
موسى اذ ذلك في التيه ومعه
بنو اسرائيل وكان أمرهم
بالدخول الى الأرض المقدسة
فامتنعوا فختم الله عليهم دخولها
أبدا غير يوشع ركاب وتيههم
القفار أربعين سنة في سنة
فراصح وهم ستمائة ألف مقاتل
وكنوايد يرون كل يوم جاذين
فاذا أمروا كانوا في الموضع
الذي ارتحلوا عنه الى أن أفناهم
الموت ولم يدخل منهم الأرض
المقدسة أحد ممن امتنع أولا
أن يدخلها الا أولادهم مع يوشع
ولمسا يتيما موسى عليه السلام
دخول الأرض المقدسة لغاية
الجبارين عليهم ولا يمكن بثبته
بعد ذلك لينقل اليها طلب القرب
منها لان ما قارب الشيء يعطى
حكمه وقيل انما طلب موسى
الدنولان النبي يدفن حيث يموت
وعرض بان موسى قد نقل
يوسف عليه السلام لما خرج

من حنى على مسلم احتسابا كتب له بكل ثراقة حسنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله
وقال هذا من السنة فيه وفيما قد مناديل على انه يستحب ان يدخل الميت من قبا رجل
القبر أي موضع رجل الميت منه عند وضعه فيه والى ذلك ذهب الشافعي وأحمد
والهادي والناصر والمؤيد بالله وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة معترضا
اذهوا يسروا اتباع السنة أولى من الرأي وقد استدل لابي حنيفة بما رواه البيهقي
من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة انهم أدخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من جهة القبلة وبجواب بان البيهقي ضعفها وقد روى عن الترمذي تحسين حديث ابن
عباس منها وانكر ذلك عليه لان مداره على الجراح بن اربعة قال في ضوء النهار على انه
لا حاجة الى التضعيف بذلك لان قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل
الى البيت لاصفا بالحداد والحداد الذي أجلسه تحتها هو القبلة فهو مانع من ادخال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال في البدر المنير بعد ان ذكر
انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كاذ كره الشافعي في الام
وأطنب في الشناعة على من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الحس انتهى قوله
ثم قال انشطوا الثوب بمحزة فنون فشين مجحة فطاه مهمله أي اختلصوه وذكروا
في القاموس وقد أخرج نحو هذه الزيادة يوسف القاضي باسناده عن رجل عن علي
أنه أتاهم رهم يدفنون قبا وقد بسط الثوب على قبره فغذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء
والطبراني عن أبي اسحق أيضا ان عبدا لله بن يزيد صلى على الحثر الأعور وفيه ثم لم
يدعهم يدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الثوري
عن أبي اسحق بلفظ شهدت جنازة الحثر فثووا على قبره ثوبا فغذبه عبد الله بن يزيد وقال
انما هو رجل ورواه البيهقي باسناده صحيح الى أبي اسحق السبيعي انه حضر جنازة الحثر
الأعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه
فأمر ان لا يسطوا فقط لا وكان فيه فأي بدل فأمر وروى البيهقي من حديث ابن
عباس قال جال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر سعد بن ثوبه قال البيهقي لا حفظه
الامن حديث يحيى بن عتبة بن أبي العيزار وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشعبي
عن رجل أن سعد بن مالك قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

من مصر وأجيب بأنه اغتسل بوضي فتكون خصوصية له وانما يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره دفن

خوفان أن يعبد به جهال ملته قال ابن عباس لو عات اليه ودفن موسى وهرون لا اتخذوهما الهين من دون الله وقد اختلف
في جواز قبل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد الى بلد آخر ليدفن فيه وان لم يتغير لسانه من تأخير دفنه المأمور
بتجليله وتعرضه له تلك حرمة الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل اليه لفضل الدفن فيها
والاعتبار في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قاله الزركشي ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقربه مقابر أهل

(أكثر أخذ القرآن فاذا أشبهه) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما فذهب في الصدوق قال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة)
قال المظهرى أى أنا شفيع هؤلاء وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وذكروا حياتهم لله تعالى انتهى وتعبه الطيبى بأن
هذا الذى قاله لا يساعد عليه تعدية الشهيد على لأنه لو أراد ما قال لقال أنا شهيد لهم فذلك لثمة من شهيدهم فى رقيب
وحفظ أى أنا حفظ عليهم أراقب أحوالهم وأصونهم من المكافاة وشفيع لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شئ شهيد
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد ٣١٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم فى دماهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أى لم يفعل ذلك
بنفسه ولا بأمره وعند أحد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تغسلواهم فإن كل جرح أو كام
أو دم يفوح مسكا يوم القيامة
ولم يصل عليهم والحكمة فى ذلك
إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم باستغنائهم عن دعاة القوم
وقد اختلف فى الصلاة على
المنهيد المقتول فى المعركة
فذهب الشافعية أنها حرام وبه
قال مالك وأحمد وهو الحق وقال
بعض الشافعية معناه لا تجب
عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفى
هذا الحديث الحديث والعنقة
والقول وشيخ البخارى تنبى
والله مصرى وابن شهاب
وشيخه مدينان وفيه رواية تابعى
عن تابعى عن صحابى وأخرجه
أيضا فى الجنائز وكذا الترمذى
وقال صحيح والشافعى وابن ماجه
(عن عقبة بن عامر رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج يوما فصلى على أهل
أحد) الذين استشهدوا فى وقته
فى نوال سنة ثلاث (صلاه على

جواز الكل فذهب الشافعى وبعض أصحابه والهايدى والفاهم والمؤيد بالله إلى أن
التسطيح أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبى بكر المذكور وما وافقه قالوا
وقول سفيان الثمار لا حجة فيه كما قال البيهقى لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن فى الأول من غمابل كان فى أول الأمر مستطعا لم يأتى جدار القبر فى أمانة عمر
ابن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها من رقة ربه لاجتماع بين
الروايات ويرجح التسطيح ما ساقى من أمر صلى الله عليه وآله وسلم عليه أن لا يدع قبره
مشرقا للأسواء وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وكثير من الشافعية وأدعى
القاضى حسين اتفاق أصحاب الشافعى عليه ونقله القاضى عياض عن أكثر العلماء
أن التسليم أفضل وتمسكوا بقول سفيان الثمار والاربع أن الأفضل التسطيح لماسلف
(وعن أبى الهيثم الاسدى عن على قال أبعدت على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لاندع غمالا لطمسته ولا قبره مشرقا الأسوية رواه الجماعة إلا البخارى
وابن ماجه) قوله عن أبى الهيثم هو يفتح الهاء وتشديد الباء وأمه حيا بن حسين
قوله لاندع غمالا لطمسته فيه الأربعة يبرصون ذوات الأرواح قوله ولا قبره مشرقا
الأسوية فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعا كثيلا من غير فرق بين من كان قاضلا ومن
كان غير قاضل والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محررم وقد صرح
بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك والشافعى وغيرهم بطريقه
من السلف والخلف بالانكير كما قال الامام يحيى والهايدى فى الغيث لا يصح لأن غاية
ما فيه أنهم سكنوا عن ذلك والسكوت لا يكون دلالة إذا كان فى الأمور الظنية
وتحريم رفع القبور وظنى ومن دفع القبور الداخل تحت الحسنة دخول أوليا القبر
والمشاهدة المعمورة على القبور وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد وقد لعن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما ساقى وكما قد سرى عن تشييد أبنية القبور وقسمينها
من مقامى يكرهها السلام منها اعتقاد الجاهلة لها كاعتقاد الكفار لا أنصافهم وعظم
ذلك فظنوا أنها تادى على حاب النفع ودفع الضرر فظنوا لها حاد الطاب قضاء
الحوادث ومطلب النجاة الطالب وسألوا منها ما أبى الله العباد من دهم وشقوا إليها الرحل

الميت) أى مثل صلاته عليه زاد البخارى فى غزوة أحد من طريق حبة بن شريح بن زيد بعد ثمان وخمسون
سنتين كالمودع للأحياء والأموات لكن فى قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أحد كانت فى شوال سنة ثلاث كما مر وتوفاته
صلى الله عليه وآله وسلم فى ربيع الأول سنة إحدى عشرة وحينئذ فيكون بعد سبع سنين ودون الخمس فهو من باب جبر
الكسر والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعا صلاة الميت وليس المراد صلاة الميت المعهودة كقولهم فصلى وحل
عليهم والابلاغ يدل على أنه لا يصل عليه عندنا وعند أبي حنيفة المخالف لا يصل على القبر به إلا ثلاثاً أيام فان قلت حديث جابر

لا يصح به لأنه نفي وشهادة التي مردود فتدفع ما عارضها في خبر الأثبات أجيب بان شهادة التي انما وردت الى المصطفى بها علم الشاهد ولم تكن محصورة والافتقار بالانتماء لهذه القضية معينة أساط بها جابر وغيره علماء ما حديث الأثبات فتقدم الجواب عنه وأجاب الحنفية بأنه يجوز الصلاة على القبر حال تنفسه والشهادة لا يتفلسفون ولا يحصل لهم تغيير الصلاة عليهم لا تمتنع أي وفات كان وأولاً بوجوبه رحمه الله تعالى إلى الحبس في ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغاله عنهم وقلة فراغه لذلك وكان وما صعبا على المسلمين فعدوا بترك الصلاة عليهم يومئذ وقال ابن حزم ٢٢٥ الظاهرى رحمه الله تعالى ان صلى على

الشهيد فحسن وان لم يصل عليه فحسن واستدل بحديثي جابر وعقبة وقال ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين للمذكورين لا آخر بل كلاهما ما حق مباح وليس هذا مكان نسخ لان استعمالهما معا ممكن في أحوال مختلفة ثم انصرف الى المنبر) وسلم كالخضاري في المغازي ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء والاموات (فقال ابي فرط لكم) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الحديث وادلاؤه فهو ما الى أنا باقكم الى الحوض كلمه هي له لاجلكم وفيه شارة الى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ووقته قدمه على أصحابه ولذا طال كالمودع للأحياء والاموات (وأنا شهيد عليكم) يا عمالكم فكانه باق معهم لم يتقدمهم بل يتقدمهم حتى يشهد بآعمال آخرهم فهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته وفي حديث ابن مسعود عند البزار باسناد جيد

وعصوا بها زاستغاثوا وبالجملة انهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالاشنام الا لما وافق الله ما باليه واجهون ومع هذا المنكر الشنيع والكفر العظيم لا نجد من يقض بالله ويفتار حجة للدين الخفيف لاعلاء الامانة ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً وقد ورد اليان من الاخبار ما لا يشك معه أن كثير من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله قاتل جابر اذا قيل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعنى ذلك الولي الغلاني تعلم وتلكا وأي واعرف بالحق وهذا من أرباب الدولة الدالة على ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى في اثنين أو ثالث ثلاثة فيأمله الدين ويأملوك المسلمين أي رزقه للاسلام أذن من الكفر وأي بلاه لهذا الدين أخر عليه من عبادة غير الله وأي مصيبة يصاحبها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك البين واجبا

لقد آمنتم لو ناديت حيا • ولكن لأحياء لمن نادى
ولو نادى فنجبت بها أضامت • ولكن أنت تنفخ في رماذ

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رث على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حياء رواه الشافعي • وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بمظفورة وراه ابن ماجه) الحديث الاول مرسل وآخرجه أيضا سعيد بن منصور يروى البيهقي من هذا الوجه من سلاسل هذا اللفظ وزاد او دفع قبره قدر شبر وفي الباب عن جابر عند البيهقي قال رث على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء وشا فكان الذي رث على قبره بلال بن رباح يدأ من قبل رأسه من شقه الايمن حتى انتهى الى رجله وفي اسفاده الواقدي والسكالك فيه معروف وفي الباب عن عاصم بن ربيعة تقدم في الباب الاول وروى سعيد بن منصور ان الرث على القبر كان حتى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى مشروعية الرث على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن عسلى قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطلب بن علفيب وسبق في وقته واما الطبراني في الاوسط من حديث أنس باسناد آخر فيه ضعف ورواه الحاكم في المستدرك في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه جاني غير لكم ووفات خبزكم فمعرض على أعمالكم لما رأيت من خير حدث الله عليه وآله وعاريت من شر استغفرت الله لكم (واني والله لا نظر الى حوضي الا ان) فظنرا حقيقيا بطريق الكشف (واني أعطيت مفاقيح خزان الأرض أو مفاقيح الأرض) تلك الراوى وفيه إشارة الى مفاقيح على أسمته من الملك والخزان من بعده (واني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بهدي أي ما أخاف على جميعكم الا شركا بل على مجموعكم لان ذلك قد وقع من بعض أعاذنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تنكروا نياها) أي في خزان الأرض المذكور فأن الدنيا المصير جميعا في مسلم كالخضاري في المغازي ولكني أخشى عليكم

المنيا ان تنافسوا فيها والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافراد به وهذا الحديث من أعلام النبوة وفيه الاخبار بالمغيبات وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك أورده المؤلف في علامات النبوة ورواته كلهم بصريون وهو من أصح الأسانيد وفيه رواية للتابعي عن التابعي عن الصحابي والتحديث والعزمنة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وذكر الموضع ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذا النسائي (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما قال انطلق عمر بن الخطاب مع النبي صلى الله عليه) ٣٢٦ وآله (وسلم في رهط) قال في الصحاح رهط الرجل قومه

قبيلته والرهط ما دون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة (قبل) أى جهة (ابن صياد) اسمه صافي كقاضى وقيل عبد الله وكان من اليهود وكانوا حلفاء بني النجار وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه ما رواه أحمد من طريق جابر قال ولدت امرأة من اليهود غلاما مسحوه عنه والاخرى طالعة فأنثى فاشتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال (حتى وجدوه) أى الرسول ومن معه من رهط والضمير لابن صياد حال كونه (يلعب مع الصبيان عند أطام) بضم الاول والثاني بناء من حجر كالتصغير وقيل هو الحصن ويجمع على أطام (بني مغالة) بفتح الميم والمجعة قبيلة من الانصار (وقد قارب ابن صياد السلم) بضم الحاء واللام أى البلوغ (فليسعر) أى ابن صياد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم قال لابن صياد تشهد انى رسول

فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه وروى أبو داود من حديث المطالب بن عبد الله بن حنطب قال لما مات عثمان بن مظعون خرج بجنازته فدفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسر عن ذراعيه قال المطلب قال الذى أخبرني كافي أنظر الى يباس ذراعى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حسر عنهما ثم جعلها فوضعهما عند رأسه وقال أعلم بهم أقبلتني وأدفن اليه من مات من أهلي قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه الا كثيرين زيدا رواه عن المطلب وهو صدوق انتهى والمطلب ليس صحابيا ولكنه بين أن مخبرا أخيرا وليس به واجب الام الصحابي لا يضر وفيه دليل على جواز جعل علامة على قبر الميت كنصب حجر أو نحوها قال الامام يحيى فاما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة قال في البحرقات لا بأس به لقصد التمييز لئلا يصبه على قبر ابن مظعون (وعن جابر

قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجصص القبر وان يعد عليه وان يبنى عليه رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نهى أن يجصص القبور

وأن يكتب عليها وان يبنى عليها وأن يوطأ وفي لفظ النسائي نهى أن يبنى على القبر أو يزأ

عليه أو يجصص أو يكتب عليه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والطحاكم وقال الطحاكم السكتة وان لم يذكروها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسلمين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الطحاكم مرفوعا لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطعن عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائي كان وقدر موه بالوضع قوله ان يجصص القبر في رواية مسلم عن تقصص القبور والتقصيص بالقاف وصادين مهملتين هو التجصيص والقصة بفتح القاف ونشيد الصاد المهملة هي الحص وفيه تحريم تجصيص القبور وأما التطيين فقال الترمذي وقدر خص قوم من أهل العلم في تطيين القبور منهم الحسن البصري والشافعي وقدرى أبو بكر الجعفي طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الارض شبرا وطين بطين أحر من العرصة وحكى في البصر عن الهادي والقاسم انه لا بأس بالتطيين أملا

الله) بمذق حرف الاستفهام فيه عرض الاسلام على الصبي الذي لم يبلغ ومنه موه انه لو لم يصح إسلامه لماعرض صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن صياد وهو غير بالغ فبمعطابقة الحديث لجزأى الترجمة كليهما (فتنظر اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صياد فقال اشهد انك رسول الاميين) مشركا العرب وكانوا لا يكتبون أو نسبة الأم القرى وفيه اشعار بان اليهود والذين كان منهم ابن صياد كانوا متربين بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يدعون انهم مخصوصة بالعرب وفساد جنتهم وانح لانهم اذا أفرأ برساته استحال كذبه فوجب ان تصدق به في دعواه الرسالة

الى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم تدعون رسول الله فرفضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي تركه سؤاله أن يسلم لياسمه منه وروى فرفضه بالصاذق قال المازني لعنه رفسه بالسين أي ضربه برجله لكن قال عياض لم أجدها بالصاذق في جواهر اللغة وقال الخطابي فرفضه بحدف الفاء بعد الراء أي خفطه حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بيان مرصوص وروى فرفضه بالقاف بدل الفاء وروى فوقصه والاول أوضح (وقال آمنت بالله وبرسوله) قال البرماوي كالكرماني مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم تدعون رسول الله ٣٢٧ انه أراد أن يظهر لقوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرج الكلام مخرج الانصاف أي آمنت برسول الله فان كنت رسولا صادقا غير ملبس عليك الامر آمنت بك وان كنت كاذبا وخطأ عليك الامر فلا اسكنك خلط عليك الامر فاختارتم شرع بسأله عما يرى (فقال له ماد اترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المنافي لدعواه الرسالة (قال ابن صياد يأتيني صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا برما تصدق ورما تكذب قال القرطبي كان ابن صياد على طريق الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى وفي حديث جابر عنده الترمذي فقال أرى

حقا وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلط عليك الامر أي خلط عليك شيطانك ما يليق اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أضررت لك في صدري (خيبا) بوزن فعيل ولا يذر خبا يفتح الخاء وسكون الموحدة واسقاط التثنية

أي شيأ وفي حديث يزيد بن حارثة عنده البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبره سورة المدخان وكاه أطلق السورة وأراد بعضها فعنه أحد في حديث الباب وخبره اليوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عنده البزار وأحمد وأبو داود وغيرهم قال الدخ انهم أي لم يستطع أن يتم الحكمة ولم يمتنع من الآية الكريمة الا لهدم الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الحق أو من هو اجتناب النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اخشا) انظروا جريد الكلب ويترد أي اسكت صاغرا طرودا

ينظم وقال الامام يعقوب أبو حنيفة يكره قوله وان يقعد عليه فيه دليل على تحريم القعود على القبر واليه ذهب الجمهور وقال مالك في الموطأ المراد بالقعود الخسوف قال النووي وهذا تاويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس وبما يوضحه الرواية الواردة بلغة لا تجلسوا على القبور كما سيأتي قوله وأذن يني عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الابن فمكروه وان كان في مقبرة مسجلة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل وقد قال الشافعي رأيت الائمة بمكة يا مروان بن برم ما يني ويدل على الهدم حديث علي التميمي قوله وأن يكتب عليه فيه تحريم الكتابة على القبور وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها وقد استندت الهادوية رسم الامم بخوضه ولا على وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كاتبة قدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجمهور لانه قياس في متابلة النص كما قال في ضوه انه اروا ليكن الشأن في جهة هذا القياس قوله وأن توطأ فيه دليل على تحريم وطء القبر والكلام فيه كالكلام في القعود عليه ولعل مالكا لا يخاف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه لا يرفع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

* (باب من يستحب أن يدفن المرأة) *

(عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها رواه أحمد والبخاري * ولاحد عن أنس ارقية لماسات قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر) قوله بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلحة بن سليمان وبهذا الاسناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدولابي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه أحمد بن سلمة عن ثابت عن أنس فمما هارقة كما ذكره المصنف عن أحمد وكذلك أخرجه

أي شيأ وفي حديث يزيد بن حارثة عنده البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبره سورة المدخان وكاه أطلق السورة وأراد بعضها فعنه أحد في حديث الباب وخبره اليوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عنده البزار وأحمد وأبو داود وغيرهم قال الدخ انهم أي لم يستطع أن يتم الحكمة ولم يمتنع من الآية الكريمة الا لهدم الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الحق أو من هو اجتناب النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اخشا) انظروا جريد الكلب ويترد أي اسكت صاغرا طرودا

(فلن تعد وقدرك) أى لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي المخصوص من بالانبياء عليهم السلام ولا من قبل الالهام الذى يدره الصالحون وانما قال ابن صياد ذلك من شئ القاء الشيطان اليه امال كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم به بعض أصحابه بمثل ما نهره ويطلبه لئلا يقول عمر رضى الله عنه وخبا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تأتى السماء بدخان مبين (فقال عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) دعى يارسول الله أضرب عنقه) يجرم أضرب جواب ٢٢٨ الطلب ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان

يكنه) بوصل الضمير وفي رواية ان يكن هو بانفصال الضمير وهو الصحيح لان المختار في خبر كان الانفصال تقول كان اياه وهو الذى اختاره ابن مالك فى التسهيل وشرحه به السبويه واختاره فى ألفيته الاتصال وعلى رواية النصل فلفظ هو تركيد للضمير المستتر وكان فامة أو وضع هو موضع اياه أى ان يكن اياه وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي اسامة ان يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر فاست بصاحبه انما صاحبه عيسى بن مريم (وان لم يكن فلا خير لك فى قتله) وانما يأذن صلى الله عليه وآله وسلم فى قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضرته لانه كان غيبا بالغ أو من جلة أهل العهد وأنه لم يصرح بدعوى النبوة وانما أوهم انه يدعى الرسالة ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف فى أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره

البحارى فى التاريخ الاو ط والحاكم فى المستدرک قال البخارى ما أدى ما هذا فان رقية ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يمد يدها قال الحافظ وهم جاد فى تجميعها فقط ويؤيد أنها لم كانوا ما رواه ابن سعد أيضا فى ترجمة أم كلثوم من طريق عمر بن الخطاب عندهما فى حفرتها أبو طلحة وأغرب الخطابي فقال هذه البنت كانت تلبس بسات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتدبث اليه قوله لم يقارف بقاف وفاء زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعنى الذنب ذكره البخارى فى باب من يدخل قبر المرأة فعليه ما روى له الاسماعيلي وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجمع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم قال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عنده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه ان فى رواية ثابت المذکور بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهل البصرة فتنهى عثمان وقد استبعد أن يكون عثمان جامع فى تلك الليلة التى حدث فيها موت زوجته طرصة على مراعاة الخطأ الشريف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن موتها تلك الليلة وليس فى الخبر ما يقتضى انه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والحديث يدل على انه يجوز أن يدخل المرأة فى قبرها الرجال دون النساء لكونهم أقوى على ذلك وانه يقدم الرجال الاجانب الذين بعد عهدهم بالملاذ فى الموااة على الاقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالأب والزوج وعلى بعضهم تقديم من لم يقارف بانه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب ان السرى أشار إلى طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جوارى فى تلك الليلة فتناطفت صلى الله عليه وآله وسلم فى منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح ووقع فى رواية حماد المذکور فلم يدخل عثمان القبر وفى الحديث أيضا جواز الجلوس على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة عن الشافعى انه يكره لخبر فاذا وجب فلا تسكين بكىة يعنى اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال فى ذلك لان بكاء النساء قد يفضى الى ما لا يحل من النوح لقلة صبرهن

(باب آداب الجلوس فى المقبرة والمشي فيها)

والنا فى لكونه هو محتج بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لم يروا (عن الصلاة عليه كشفوا عن وجهه) حق رأه الناس ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وابي ومضى وفيه رواية ثابت عن ناس عن صحابي والتحديث والاخبار بالهجنة والقول وأخرجه البخارى أيضا فى بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسلم فى السنن (قال ابن عمر رضى الله عنه ثم انما لم يعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (الى القبر) التى فيها ابن صياد هو بمقتل أى يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيا) من كلامه الذى يقوله فى خلوة يعلم هو وأصحابه أهواكلهن

اوساسر (قبل ان يراه ابن صباد فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع بعضى في طبخة) كساه الخيل (له فيهما) أى فى القطيفة (رمزة) براء مهملة مفتوحة فيمها كنة فزاي مججمة (أو زمرة) بزاي ثم راء على الشك فى تقديم أحدهما على الآخر ولبعضهم زمرة أو زمرة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز والاشارة والثانية من المزمار والى بالمهملة المتين والمعين فاصله من الحركة وهى هنا معنى الصوت الخفى وكذا التى بالمججمة فى القاموس انه تراطن العلو ج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت ٢٢٩ تديره فى خياشيمها وعلوها فمهم بعضا

عن بعض (فراة أم ابن صباد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أى والحال انه (يتقى)

أى يخشى فنه (يجذوع الخيل)

حتى لا تراهم أم ابن صباد (نقات

لا ابن صباد) أمه (يا صاف وهو

امم ابن صباد هذا محمد صلى الله

عليه وآله وسلم (نثار ابن صباد)

أى تمض من مضجعه بسرعة

وفى رواية فثاب أى رجوع عن

الحالة التى كان فيها (فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم

لوتر كنه) أمه ولم تعلم بجيئتها (بين

أى أظنه رانما من حلاله ما نطاعه

على حقيقة أمره (عن أنس)

ابن مالك (رضى الله عنه قال كان

غلام يهودى) قيل اسمه عبد

لقدوس فعباد كره ابن بشكوال

عن حكاية صاحب العتبية (يخدم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

فرض فأناء النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يعود فقعد عند رأسه

فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم

(أسلم) فعل أمر من الأسلام (فمنظر

الغلام (الى أبيه وهو عنده) وفى

رواية أبي داود وعنده رأسه) فقال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) الغلام والنسائي فقال

اشهد ان لا اله الا الله وأنهم دان محمد رسول الله (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذى

انقذه) أى خلصه ونجاني (من النار) وقته در القاتل ومريض أنت عائده قد أناء الله بالفرج وفيه دليل على ان الصبي اذا

عقل الكفر ومات عليه يعذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الاسلام على الصغير ولو لا حجة ما عارضه عليه وفى الحديث جواز

استخدام المشرك وعيادته اذا مرض وفيه حسن العهدة وفيه استخدام الصغير (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال

(عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة رجل

من الانصار فأتينا القبر ولم نجد به سدى فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مستقبل القبلة وجلسنا معه رواء أبوداود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فحقق ثيابه فخص الى جملته خير له من

أن يجلس على قبر رواء للجماعة الا البخارى والترمذى * وعن عمرو بن حزم قال رأى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متسكنا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذه

رواه أحمد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا

يمشى فى نعلين بين القبور فقال يا صاحب السبيتين الفهمار واما الخصاصية الا الترمذى)

حديث البراء سكت عنه أبوداود والمنذرى ورجال اسنادهم رجال الصحيح على كلام

فى المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه

وحديث عمرو بن حزم قال الحفاظ فى الفتح اسنادهم صحيح وحديث بشير سكت عنه أبو

داود والمنذرى ورجال اسنادهم ثقات الا خالد بن غير فاتههم وأخرجه أيضا الحاكم

وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال فى الجلوس لمن كان

منتظرا دفن الجنازة قوله لان يجلس أحدكم الخ فيه دليل على انه لا يجوز الجلوس على

القبر وقد تقدم النهى عن ذلك وذهب الجمهور الى التحريم والمراد بالجلوس القعود

وروى الطحاوى من حديث محمد بن كعب قال انما قال أبو هريرة من جلس على قبر

يؤول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة قال فى الفتح لكن اسنادهم ضعيف وقال

نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ومخالفة الصحابي لما روى لا تعارض المروى قوله

لا تؤذ صاحب القبر هذا دليل لما ذهب اليه الجمهور من أن المراد بالجلوس القعود وفيه

بيان على المنع من الجلوس اعنى التأذى قوله السبيتين قد تقدم فتسير ذلك فى باب تغيير

الشيب والمراد به اجلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل له السبينة أخذ من السب

وهو الخلق لان شعرها قد حلق عنها وفى ذلك دليل على انه لا يجوز المشي بين القبور

بالنعلين ولا يختص عدم الجواز بكون النعلين سبيتين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها

٤٢ نيل ث له أبوه (اطع ابا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) الغلام والنسائي فقال

اشهد ان لا اله الا الله وأنهم دان محمد رسول الله (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذى

انقذه) أى خلصه ونجاني (من النار) وقته در القاتل ومريض أنت عائده قد أناء الله بالفرج وفيه دليل على ان الصبي اذا

عقل الكفر ومات عليه يعذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الاسلام على الصغير ولو لا حجة ما عارضه عليه وفى الحديث جواز

استخدام المشرك وعيادته اذا مرض وفيه حسن العهدة وفيه استخدام الصغير (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من مولود) يولد من بني آدم (الاولاد على الفطرة) الاسلامية ومن زائدة طاهرة تعميم الوصف المذكور في جميع الولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم واحتجوا بحديث أبي بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافرا وعار واه سعيد بن منصور يرفعه ان بني آدم خالقوا طبقات فمنهم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا ومنهم من يولد كافرا ويحيى كافرا ويموت كافرا ومنهم من يولد مؤمنا ويحيى كافرا ويموت كافرا ٣٤٠ ومنهم من يولد كافرا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا قالوا فاني هذا وفي غلام

الخضر ما يدل على ان الحديث ليس على عمومه واجيب بان حديث سعيد بن منصور فيه ابن جده ان وهو ضعيف ويكفي في الرد عليهم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عنده مسلم ان ابن مولود يولد الاعلى الفطرة حتى يهر عنه اسانه واصرح منه روايته جعفر بن ربيعة بالنظر كل بني آدم يولد على الفطرة (فالوا) أي اذا ترز ذلك فمن تغير كان سبب تغيره ان ابويه (يهودانه او نصرانه او مجسانه) او بتعليمه اياه وترغيبه حاديه او كونه تبعه او ما في الدين يكون حكمه حكمه ما في الدنيا فان سبقت له السعادة اسلام والامان كافرا فان مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح انه من اهل الجنة وذلك لا عبرة بالايمان الفطري في الدنيا بل الايمان الشرعي المكتسب بالارادة والعقل فطلق اليهوديين مع وجود الايمان الفطري محكوم بكفره في الدنيا تبعه الابويه (كالتنج البهيمية) اي تله (جمعة جمعاء) لم يذهب من يثبت ان في سميت بذلك لاجتماع اعضائها (هل

وقال ابن حزم يجوز وطء القبور بالمال التي ليست سببية لحديث ان الميت يسمع خنق نعالهم وخص المنع بالسببية وجعل هذا جها بين الحديثين وهو وهم لان سماع الميت لخنق النعال لا يستلزم ان يكون المشي على قبر أو بين القبور فلامعارضته وقال الخطابي ان انتهى عن السببية لما في من الخيال وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلعبها كما تقدم في باب تغيير الشيب

• (باب الدفن ايللا) •

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعمده فمات بالليل فدفنوه ايللا فلما أصبح أخبروه فقال ما منعكم ان تعلموني قالوا كان الليل فسكرهنا وكانت ظلمة ان نشق عليه فنفي قبره فصرى عليه رواء البخاري وابن ماجه قال البخاري ودفن أبو بكر ايللا وعن عائشة فمات ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ايللا الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المروى رواء أحمد * وعن جابر قال رأى ناس نارا في المقبرة فاتواها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هرا الذي كان يرفع صوته بالذكر رواء أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضا مسلم وقدرى نحوه من جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مناشرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان ايهم هنالك ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري تعليقه في باب الدفن بالليل ورواه في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولابن أبي شيبه من حديث الناعم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا ومن حديث عبيد بن السباق ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الأخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان عليا دفن فاطمة ليلا وحديث جابر سكت عنه أبو داود والمؤدري ورجال ابن ابي عمير وثقات الامم محمد بن مسلم الطائفي فنيه مقال أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس فصره وانظله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر ايللا فصر له سراج له أخذ من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا قواها تلا القرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

تجسرون (أي تبصرون) فيهم من جدعاء) أي مقطوعة الاذن أو الانف أو الاطراف أي بهيمة مقولافها صوت هذا القول أي كل من نظر اليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حديث قال ثم يقول أبو هريرة اقرؤا ان شئتم (فطرة الله) أي خلقة الله نصب على الاغراء أو المصدر والمصدر عليه ما بعدها قال الزنجشيري أي الرمي فطرة الله أو عايكم فطرة الله أي خلقة الله فابلين للتوحيد ودين الاسلام ليكون على مقتضى العقل والنظر الصحيح حتى انهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ديننا آخر انتهى قال البرماوى ولا يخفى ما فيه من نزعة

اعتزالية وقال أبو حيان في الجرح قوله أو عليهكم فطرة الله لا يجوز أن فيه حذف كلمة الاغرام ولا يجوز حذفها الله قد حذف
 الفعل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان اجها فاذ فيه حذف العوض والمعوض منه انتم (التي فطر الناس عليها) اي
 خلقهم عليها وهي قبول الحق وكثرت من ادراك اوله الاسلام فأنتم لو خالوا وما خلة واعليه أدام اليه لان حسن هذا
 الدين ثابت في النفوس وانما يدل عنه لا تفهم من الآفات البشرية كالتقليد قاله القسطلاني وقيل العهد المأخوذ
 من آدم وذريته يوم السبت بربكم وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم ٣٣١ بان الفطرة الاسلام قال ابن عبد البر وهو
 المعروف عند عامة السلف وهذا

الحديث منقطع لان ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة بل يدركه ولم يدركه المصنف لا احتجاج بل
 استنباطه منه ما سبق من الحكم (لا تبديل بخلق الله) استشكل
 هذا مع كون الابوين يهودا والجواب انه مؤول فالمراد ما ينبغي
 ان تبديل تلك الفطرة أو من شاعا ان تبديل أو الخبر بمعنى انه
 (ذلك) اشارة الى الدين المأمور باقامة الوجه له في قوله فأقم وجهك
 للدين أو افطرة ان فسرت بالماله (الدين القيم) المستوي الذي
 لا عوج جاج فيه عن المسبب (ابن حزن) بفتح الحاء المهملة
 وسكون الزاي بعدها نون (رضي الله عنه) ما هو وأبوه
 صحابيان هاجرا الى المدينة (قال) لما حضرت أبا طالب الوفاة اي
 علاما ثم قبل النزاع والامساك كان ينقمه الايمان لو آمن ولهذا كان
 ما وقع بينهم وبينه من المراجعة قاله البرماوي كالكرماني وقال
 في التلخيع ويحتمل ان يكون انتهى الى النزاع لكن رجحنا النبي صلى

صوت المسامحة هي جمع مسحات والمسحاة آله من حديد يجرف بها الطين مشقة من
 السحر وهو كشف وجه الارض والميم فيها زائدة قول المروزي جمع مرفغ الميم
 بعد هاء اسم مفعلة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل صوت المسحاة على الارض
 والا حديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه
 الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احداث الكفن
 وقيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجران بقبر الرجل ايلاحتى يصلي عليه وأجيب
 عنه ان الزجر منه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان لترك الصلاة لا للدفن بالليل أو لاجل
 انهم كانوا يدفنون بالليل لرداءة الكفن فالزجر انما هو لما كان الدفن بالليل مظنة اساءة
 الكفن كما تقدم فاذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن بالليل
 وقد قيل في تعليل كراهية الدفن بالليل ان ملائكة النهار أرف من ملائكة الليل ولم
 يصح ما يدل على ذلك

باب الدعاء للميت بعد دفنه *

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه
 فقال استغفر والاخبركم وسأله النقيت فانه الا يستغفر وام أبو داود وعن راشد
 ابن سعد وضرة بن حبيب وحكيم بن عيسى قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس
 عنه كانوا يستحبون ان يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
 ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم
 ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وبرزو قال
 لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والاثرا مروي عن راشد
 وضرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذكور شهد مصفين مع
 معاوية بن صفه ابن حزم وقال الدارقطني بعتباره واثلاثة كلهم من قدماء التابعين
 حصيون وقد روى نحوه مرفوعا مع حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي
 في الشافى انه قال اذا مات فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
 نصنع بموتانا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم انه اذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة ان ذلك يفعله بخصوصه ويؤيد الخصوصية انه بعد ان امتنع شفع
 له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره
 (وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفخ ويحتمل ان
 يكون المسبب حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه ان لا يكون شهد ذلك كما شهدا عبد الله بن ابي امية (قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يي طالب ياعم قل لا اله الا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (اشهدك بها عند الله

فقال أبو جهيل وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أرغب أي أترض (عن ملة عبد المطلب فلم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرضها عليه ويعودان تلك المظلة) أي أرغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) أي آخر أزمته تسليمة أياهم (هو على ملة عبد المطلب) أراد بقوله هو نفسه أو قال أنا فغيره الراوي إنفة أن يحكي كلامه استقباحا للنظ المذكور وهو من التصرقات الحسنة (وأبي أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما) حرف تنبيه أو بمعنى حقا (والله لا استغفرن لك) ٣٣٢ أي كما استغفر إبراهيم لابيه (ما لم انه عنك) وفي رواية عنه أي عن الاستغفار والدال عليه قوله

لا استغفرن لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي في أبي طالب (ما كان للنبي الآية) خبر بمعنى انتهى ورواة هذا الحديث ما بين مروزي ومدي وفيه رواية ابن عن الأب والتحديث والخبار والعنفوت أخرجه البخاري أيضا في سورة القم ص (عن علي رضي الله عنه) ابن أبي طالب (قال كافي جنازة في بيع الفرقد) الفرقد ما عظم من ثعبان الوجب كان يبت فيه فذهب الثعبان وبقى الاسم لازما للمكان وهو مدفن أهل المدينة (فأنا ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتعد وقعد فاحوله) هذا وضع الترجمة مع ما بعده (ومعه مخصرة) بالاد الملهة قال في القاموس ما يوكأ عليه كالعصا ويحود وما يأخذه الملك يشربه إذا خاطب والخطيب إذا خاطب وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الخطر غالباً لا تنكأ عليه (فمنكس) أي خفض رأسه وطأ طأ به إلى الأرض على هيئة المهوم المفكر كما هي عادة من

في يومئذ القرب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسعه ولا يجب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوي قاعد ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشد نارك الله والله لا تشعرون فليقل إذا كرما خرجت عليه بن الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنت رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن اماماً فان منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد بيد صاحبه ويقول انطلق يا مائة هذا فاعند من اتى حجة فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال فسيبه الى أمه حواء يا فلان بن حواء قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه وفي أسناده سعيد الأزدي يرض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعد أن ساقه في أسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي أسناده أيضاً عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الاثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحداً يفعله الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة يروي فيه عن أبي بكر بن أبي صريم عن أشياخهم انهم كانوا يضعون له وكان اسم عبد بن عباس يرويه يشير الى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي امامة بالآثار الذي رواه سعيد بن منصور وذكره شواهداً أخر خارجة عن البحث لاجابة الى ذكرها قوله إذا فرغ من دفن الميت الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التثبيت له لانه يشتمل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضاً دليل على أن الميت يستل في قبره وقد وردت به أيضاً أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وورد أيضاً ما يدل على أن السؤال في القبر يختص بهذه الامة كما في حديث زيد بن ثابت عندهم لم أن هذه الامة تغتلى في قبورها وبذلك جزم الحكيم الترمذي وقال اب لقيم السؤال عام للامة وغيرها وليس في الاحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد وضمة هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم بن عمرو كل الثلاثة من حصص قوله كانوا يستحبون ظاهراً ان المستحب لذلك الصحابة الذين ادركوهم وقد ذهب الى استحباب ذلك أصحاب الشافعي

• (باب النهي عن اتخاذ المساجد والمسرح في المقبرة) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قاتل الله اليهود اتخذوا قبور

يتفكرون في شيء حتى يستحضر معانيه فيحتمل أن يكون ذلك تفكيراً منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر انبيائهم الاخرة لقريظة حضور الجنائز أو فهم أبدأ به كذلك لأصحابه أو فكس الفصرة (لجعل ينكت) أي يضرب في الأرض بمغصرتهم ثم قال ما منكم من أحد) أي (ما من نفس منقوسة) مصنوعة مخلوقة (الا كتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) وفي رواية سفمان الا وقد كتب مقعد من الجنة ومقعد من النار ولكنه يشير الى حديث ابن عمر عند البخاري الدال على أن لكل أحد مقعدين لكن لفظه في القدر الا وقد كتب مقعد من النار أو من الجنة فأولاً تنوع

أوهى يعنى الواو (والا لذكبت شقية أو سعيدة فقال رجل) هو على بن أبي طالب ذكره البخارى فى التفسير بل كن بلفظ قلنا أو هو سراقه بن مالك بن جهم كفى مسلم أو هو عمر بن الخطاب كفى الترمذى أو من حديث أبي بكر الصديق كفا عند أجد والبخارى والطبرانى أو هو رجل من الأنصار وجمع تعدد السائلين عن ذلك فى حديث ابن عمر فقال أصحابه (يا رسول الله أفلا تسكن) نعمد (على كتابنا) أى ما كتب علينا وقد (ودع العمل) أى تركه (فإن كان من آمن أهل السعادة فسيصير) أى فيجبره القضاء (الى عمل أهل السعادة) فهو أو يكون ما له حاله ذلك بدون ٢٢٣ اختياره (وأما من كان من آمن أهل الشقاوة

فسيصير) أى فيجبره القضاء

(الى عمل أهل الشقاوة) فهو

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم

(أما أهل السعادة فيصرون

لعمل) أهل (السعادة وأما أهل

الشقاوة فيصرون لعمل)

أهل (الشقاوة) قال فى شرح

المشكاة الجواب من الإلهاب

الحكيم منهم من

وترك العمل وأمرهم بالتزام

ما يجب على العبد من العبودية

يعنى أنهم عبيد ولا بد لكم من

العبودية فعملكم بما أمرتكم

وأيامكم والمصرف فى أمور

الربوبية لقوله تعالى وما خلقت

الجن والانس الا ليعبدون فلا

يجعلوا العبادة وتركها سبيلا

مستقرا لدخول الجنة والدار

بل هى علامات فقط انتهى (ثم

قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فأما

من أعطى واتى الآية) أى من

أعطى الطاعة واتى المعصية

وصدق بالكلمة الحسنى وهى

التي دلت على حق كلمة

التوحيد ففيسره أى فسهيته

للغلة التي تؤدى الى يسر وراحة

أنبيائهم مساجد متفق عليه وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم زائرات القبور والمخذلين عليها المساجد والدمرج روه الخمسة الابن ماجه

الحديث الثانى حـ منه الترمذى وفى اسناده أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ

بنت أبي طالب وهو صاحب الكلبي وقد قيل انه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه

جماعة من الأئمة قال ابن عدى ولا أعلم أحدا من المتقدمين رخصه وقد روى عن يحيى بن

سعيد أنه كان يحسن أخذه قوله قاتل الله اليهود زاداتهم والنصارى ومعنى قاتل قاتل

وقيل لعن فانه قد ورد بلفظ لعن قوله اتخذوا جلة مستأنفة على سبيل البيان لموجب

المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا قوله مساجد ظاهره أنهم

كانوا يجتمعون بها مساجد يصلون فيها أو قيل هو أعم من الصلاة عليهم أو فيها وقد أخرج مسلم

لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو روى مسلم أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله

وآله وسلم قال ذلك فى مرضه الذى مات منه قبل موته بخمسة زاداته فلا تتخذوا القبور

مساجد فأنها لكم عن ذلك وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد رزم

بعضهم ان ذلك إنما كان فى ذلك الزمان لقراب العهد بعبادة الاوثان ورد ابن دقيق

العبد قوله لعن الله زائرات القبور وفيه تحريم زيارة القبور للنساء وسأبى الكلام

على ذلك قوله والسرج فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر لما يفضى اليه

ذلك من الاعتقادات الناسدة كما عرفت مما تقدم

* (باب وصول نواب القرب المهداة الى الموقى) *

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل قد روى فى الجاهلية ان نصر مائة يدنة وان هشام بن

العاص فخر حصته خسين وان عمر أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما

أبولك فلو أقر بالتوحيد قصمت وتصدق عنه نفعه ذلك رواه أحمد * وعن أبي هريرة ان

رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبى مات ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه

قال نعم رواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه * وعن عائشة ان رجلا قال للنبي صلى الله

عليه وآله وسلم ان اى اقلمت نفسها واراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر ان تصدقت

كدخول الجنة وأما من يخل بما أمر به واستغنى بشهوات الدنيا عن نعم العقبي فسيصير للخلة الموحية الى العسر والشدة

كدخول النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة فى ان السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم واستدل به على امكان معرفة

الشي من السعيد فى الدنيا كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه لان العمل لطرفة على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق ان العمل

علامة وامارة فيصيركم بظواهر الامر وأمر الباطن الى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال

وغيب عنا المآخيز لتبليغ الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق فى مشيئته فن عدل عنه ضل لان القدر سر من أسرار لا يطلع

عليه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واستدل به البخاري على موعظة الحدث عند القبر وعود أصحابه حوله كانه يشير الى التفصيل بين احوال القهود فان كان لمصلحة تتعلق بالحى او الميت لم يكره ويحتمل الهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك فردا هذا الحديث كوفيون الاجري افراسى وأصله كوفى وفيه رواية تايى عن تايى عن مصابى وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا فى التفسير والقدر والادب ومسلم فى القدر وأبو داود فى السنة والترمذى فى القدر والتفسير وابن ماجه فى السنة (عن ثابت بن الضحاك) ٢٢٤ الانصارى الاشهرى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال من حلف بغيره غير مله) (الاسلام) كاليودية والنصرانية حال كونه (كاذبا) فى تعظيم ثلاث الملّة الحق حلفهم أو كاذبا فى الملو ف عليه لكن عورض بكون الملو ف عليه يستوى فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا حلف بغيره غير مله الاسلام فالذم انما هو من جهة كونه حلف بملّة الباطلة معظمة الما حال كونه (متعمدا) فيه دلالة لقول الجمهور ان الكذب الخبير غير المطابق للواقع سواء كان عمدا أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد لما قدا به هنا (فهو كما قال) اى لحكمكم عليه بالذى نسبته انفسه وظاهره الحكم عليه بالكفر اذا قال هذا القول ويحتمل ان يعلق ذلك بالحدث لما روى بريدة مرفوعا من قال أنا بى من الاسلام فان كان كذبا فهو كما قال وان كان صادقا يرجع الى الاسلام سالما والحقى فى التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر وعليه يحمل قوله من حلف بغيره فقد كفر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان أراد ان يكون منه فابذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها للناسى هو المشهور وليقل ببالا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به التهديد باللعنة فى الوعد بالحكام بانه صار يهوديا وكافه قال فهو مستحق مثل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة فقد كفر أى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بعد مديدة) بالآفة قاطعة كالسيف والسكين

عنما قال نعم متفق عليه وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أى توفيت أبنته ها ان تصدقت عنها قال نعم قال فانى غرقا فانا أأثم ذلك انى قد تصدقت به عن سارواه البخاري والترمذى وأبو داود والنسائى وعن الحسن عن سعد بن عبادة ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أى ماتت فاتصّدق عنها قال نعم قلت فأتى الصدقة أفضل قال سقى الماء قال الحسن فذلك سقاية آل بسعد بالمدينة رواه أحمد والنسائى حديث سعد بن جلال اسناداه عند النسائى وثقات ولكن الحسن لم يدرك سعدا وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه قوله فخرج حصته خسين اثنا كانت حصته خسين لان العاص بن وائل خلف ابن هشام وعمرافا راد هشام أن ينفى بنذرا به فخرج حصته من المائة التى نذرها وحصته خمسون وأراد عمر ران يفعل كقول أخيه فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره ان موت أى به على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه وانه لو أقر بانه لا يجر ذلك عنه وطقه قوا به وفيه دليل على ان نذر الكافر عا هو قرية لا يلزم اذا مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذر فى الجاهلية ففيه خلاف والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله انى نذرت فى الجاهلية ان أعتك كفى لى فى المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله وسلم أوف بنذرك وفى ذلك أحاديث يأتى ذكرها فى باب من نذر وهو مشرك من كتاب النذور قوله نفعه ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لا ييه المسلم من الصوم والصدقة بطه قوا به قوله افلتت بضم المشاق بعد الفاء الساكنة وبعد هالام مكسورة على صيغة الجهول ماتت بقاءة كذا فى القاموس وقوله نفستها بضم على الاشهر رنا ب مناب الناعل قوله وأراها بضم الهمزة بمعنى أظنها قوله فانى غرقا فى رواية غرقا فاقا والخرف والخرف الحديث من الخلل أو العنب أو غيرهما قوله قال سقى الماء فيه دليل على ان سقى الماء أفضل الصدقة ولذا فى داود فأتى الصدقة أفضل قال الماء مخفّر بقرأ وقال هذه لام سعد وأخرج هذا الحديث الدارقطى فى غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعيد بن سعد بن عبادة انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض مغزبه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصى فقالت نيم أوصى والمال مال سعد فتوفيت قبلى ان

يقدم

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق

فينظر فان كان أراد ان يكون منه فابذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها للناسى هو المشهور وليقل ببالا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به التهديد باللعنة فى الوعد بالحكام بانه صار يهوديا وكافه قال فهو مستحق مثل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة فقد كفر أى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بعد مديدة) بالآفة قاطعة كالسيف والسكين

ولم هو ما وفي الإيمان ومن قتل نفسه بشئ وهو أعم (عذب به) أي بالمذ كور (في نار جهنم) وهذا من باب مجازة العقوبات
 الآخر وبه للجنايات الدنيوية ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الأمن لأن نفسه ليست ملكا له
 مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها إلا بما أذن له فيه ولا يخرج بذلك من الإسلام ويصلي عليه عند الجهور وخلافا لابي يوسف
 حيث قال لا يصلي على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ومقتضاه أن لا يصلي عليه
 وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل
 ٣٣٥

قتل نفسه بعشاقص فلم يصلي
 عليه وفي رواية للنسائي أما أنا
 فلا أصلي عليه وفي هذا الحديث
 الحديث والعنينة وأخرجه
 البخاري أيضا في الأدب والإيمان
 ومسلم في الإيمان وكذا أبو
 داود والترمذي والبيهقي وابن
 ماجه في الكفارات (عن
 جنود) بن عبد الله بن سفيان
 الجيلي (رضي الله عنه قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان برجل) أي فبين كان قبلكم
 قال في الفتح أقف على اسمه
 (جراح) بكسر الجيم (قتل
 نفسه) بسبب الجراح (فقال
 الله عز وجل بدرني عبدى بنفسه)
 أي لم يصبر حتى أقبض روحه
 من غير سبب له في ذلك بل استجمل
 وأراد أن يموت قبل الأجل الذي
 لم يطاعه الله تعالى عليه فاستحق
 المعاقبة المذكورة في قوله
 (حرمت عليه الجنة) لكونه
 مستحلا لقتل نفسه فعموده
 مؤبدا أو حرمت عليه في وقت
 ما كالوقت الذي يدخل فيه
 السابقون أو الوقت الذي يعذب

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل أن الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن
 عباس هو سعد بن عبادة ويدل على ذلك أن البخاري أو ربه حديث عائشة حديث ابن
 عباس بالنظر أن سعد بن عبادة قال إن أمي ماتت وعلمنا نذروا أنه رخص إلى أن المبهم في
 حديث عائشة هو سعد وأحاديث الباب تدل على أن الصدقة من الولد تلحق الوالد بن بعد
 موته ما يدون وصية منهم ما يصل إليها ثوابها فيخص به هذه الأحاديث عموم قوله تعالى
 وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ولكن ليس في أحاديث الباب إلا حقوق الصدقة من الولد
 وقد ثبت أن ولدا الإنسان من سعيه فلا حاجة إلى دعوى التخصيص وأما من غير الولد
 فالظاهر من العمومات القرآنية أنه لا يصل ثوابه إلى الميت فيوقف عليه احتجى يأتي دليل
 يقتضي تخصيصها وقد اختلف في غير صدقة من أعمال البر هل يصل إلى الميت فذهبت
 المعتزلة إلى أنه لا يصل إليه شئ واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكنزان للإنسان
 أن يجعل ثواب عمله لغيره مائة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قرآن أو غير ذلك من
 جميع أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت وينفعه عند أهل السنة انتهى والمشهور من
 مذهب الشافعي وجماعة من أصحابه أنه لا يصل إلى الميت ثواب قراءة القرآن وذهب
 أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي إلى أنه يصل كذا
 ذكره النووي في الأذكار وفي شرح المنهاج لابن النحوي لا يصل إلى الميت عندنا ثواب
 القراءة على المشهور واختار الوصول إذا سأل الله إيصال ثواب قراءته ويغني الجزم به
 لأنه دعاء فإذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلا ينبغي جزمه بما هو أولى ويبنى الأمر
 فيه موقوفا على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يخص بالقراءة بل يجري في سائر الأعمال
 والظاهر أن الدعاء متفق عليه أنه يقع الميت والحى القريب والبعيد بوصية وغيرها
 وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لأخييه بظهر الغيب انتهى
 وقد حكى النووي في شرح مسلم الإجماع على وصول الدعاء إلى الميت وكذا حكى
 الإجماع على أن الصدقة تقع عن الميت ويصله ثوابها ولا يقيده ذلك بالولد سوى أيضا
 الإجماع على حقوق قضاء الدين والحق أنه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في
 أحاديث الباب وبالجملة من الولد كما في خبر الخنعمية ومن غير الولد أيضا كما في حديث
 الحرم عن أخيه شبرمة ولم يستصله صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى شبرمة أم لا

فيه الموحدون في النار ثم يخرجون أو حرمت عليه الجنة معينة كجنة عدن مثلا أو ورد على سبيل التعليل والتخفيف
 فظاهره غير مراد قال النووي أو يكون شرع من مضى أن أصحاب الكفار يكفرون بهم أو هذا الحديث أو رده البخاري هنا
 مختصرا وذكر في ذكر بني إسرائيل بسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 الذي يخنق نفسه يخنقها في النار) بضم النون فيها (والذي يطعمها) بضم العين المهملة كذا ضبط في الأصول قاله الحافظ في
 الفتح (يطعمها في النار) لأن الجزاء من جنس العمل واستدل به على أن القصاص من القاتل يكون بمقتله

بِعقاب الله تعالى لقاتل نفسه قال في الفتح وهو استدلال ضعيف وهذا الحديث من افراد البخارى من هذا الوجه واخرجه في الطب من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولا ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخلق وفيه من الزيادة ذكر السهم وغيره وانقله فهو في نارجهم خالد افهمنا هذا أبدا وقد سلك به المعتزلة وغيرهم من قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها توهم هذه الزيادة قال الترمذي بعد أن أخرجه رواه محمد ابن جهمان عن سعيد المقبري عن

٣٣٦

عن أبي هريرة يشير الى رواية الباب قال وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعدون ثم يخرجون منها لا يخلدون وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله فإنه يصير باستحلاله كافرا والكافر مخلد بل لا ريب وقيل ورد مورد الزجر والتغلظ وحققت غير مرادة وقيل المعنى هذا جزاؤه لكن قد تكرم الله تعالى على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم وقيل التقدير مخلد فيها الآن يشاء الله وقيل المراد بان لا يدور طول المسدة لاحقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة وهذا أبعدا (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال مروا بجنزة فاشوا عليها خيرا) وفي رواية الأضرين أنس عند الحاككم فقالوا كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسمى فيما (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجبت ثم مر وياخري فاشوا عليها خيرا) وقال في رواية

وباعتق من الولد كما وقع في البخارى في حديث سعد خلافا لما في الكمية على المشهور عندهم وبالصلاة من الولد أيضا لما روى الدارقطني أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبو أن أبرهما في حال حياتهما ما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن من البر بما المبرأ أن تصلي لهم ما مع صلاتك وأن تصوم لهم ما مع صيامك وبالصيام من الولد لهذا الحديث وحديث عبد الله بن عمرو المذكور في الباب وحديث ابن عباس عند البخارى ومسلم أن أنس قال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فقال أرايت لو كان علي أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي من حديث بريدة أن امرأة قالت انه كان علي أمي صوم شهر أفصوم عنها قال صومي عنها ومن غير الولد أيضا لحديث من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه من حديث عائشة وبقرأة يس من الولد وغيره لحديث أنس روى على موتكم يس وقد تقدم وبالدعاء من الولد لحديث أبو ولاء صالح يدعوله ومن غيره لحديث استغفروا لأخيككم وسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وقد تقدم وحديث فضل الدعاء لالأخ يظهر الغيب وأقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولم نثبت من الدعاء لميت عند الزيارة كحديث بريدة عنده مسلم وأحمد وابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم إذا خرجوا الى المقابر أن يقولوا اللهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية ويجمع ما يفعله الولد والديه من أعمال البر لحديث ولد الإنسان من سعيه وكما تخصص هذه الأحاديث الآية المتقدمة كذلك يخص حديث أبي هريرة عنده مسلم وأهل السنن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله فإنه ظاهره أنه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كأنها ما كان وقد قيل انه يقاس على هذه المواضع التي وردت فيها الأدلة غير ما يخلق الميت كل شيء فعله غيره وقال في شرح الكونان الآية مفهومة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعوا آتيتهم ذرياتهم وقيل الإنسان يريد به الكافر وأما المؤمن فله ما سعى اخوانه وقيل ليس له من طريق العدل وهو لمن طريق النضل وقيل اللام بمعنى على كافي قوله تعالى ولهم الأجنة أي وعليهم انتهى

باب

الحاكم المسد كورة فقالوا كان يرضى الله ورسوله ويعمل بمحبة الله

ويسمى فيها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وجبت) واستعمال الثناء في الثمارة شاذة لكنه استعمل هنا لامشاكلة لقوله فاشوا عليها خيرا وأنما مكنوا من الثناء بالشرع الحديث الصحيح في البخارى في النهي عن سب الاموات لانه في حق غير المنافقين والكفار وغير المتظاهرين في الفسق والبدعة وأما هؤلاء فلا يحرم سبهم للتعذير من طريقهم ومن الاقتداء بأئمتهم والتخاف بأخلاقهم قاله النووي وفيه مشير وعية ثناء الناس على الميت وجواز مطلقا بخلاف الحى فإنه

منهس عنه اذا افضى الى الاطراء خشية عليه من الزهراء اشار الى ذلك ابن المنير (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستفهما عن قوله (ما وجبت قال هذا ان تبتم عليه خير افوجبت له الجنة وهذا ان تبتم عليه شر افوجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت او هو في صحة وقوع كالشيء الواجب والاصل انه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يستل عناية عمل وهم يستلون وفيه رد على ٢٢٧ من رعم ان ذلك خاص بالميتين للذ كورين

انقبأ طلع الله بيقه عليه وانما هو خير عن حكم الله عليه طاه في الفتح (انتم شهداء الله في الارض) الخطابون بذلك العصاة ومن كان على صفهم من الايمان وحكى ابن التيزان ذلك مخصص بالعصاة لانهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم قال والصواب ان ذلك مختص بالثقات والمتقين انتهى وفي الشهادات بلفظ المؤمنون شهداء الله في الارض ولا ي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة ان بهضكم على بعض اشبه بالعتبة بر شهداء أهل الفضل والصدق لا بالنسبة لانهم قد يذنون على من كان مثاهم ولا من بينه وبين الميت عداوة لان شهادة العدو لا تقبل قاله الداودي وقال المظهرى ليس معناه ان ماتقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ولا العكس بل معناه ان النى اتوا عليه خير اراوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة وبالعكس وتعبه الطيبي في شرح المشكاة بان

• (باب تسمية لهاب ونواب صبره وأمر به وما يقول لذلك) •

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى اليه عاصية الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه • وعن الاسود عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عزى مصابفة مثل اجزه رواه ابن ماجه والترمذي • وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مسلمان يصاب بعصية فيذكرها وان قدم عهدا فيحدث لذلك استرجاعا لاجد الله تبارك وتعالى له عند ذلك ما أعطاه مثل اجزه يوم أصيب رواه احمد وابن ماجه) حديث عمرو بن حزم رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حديثا لخلد بن محمد حديثي بنس ابو عمارة • وفي الانصار قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فداقه وهو له كلام ثقات الاقباس ابا عمارة فقه ابن وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه ايضا الحاكم وقال الترمذي غريب لانعرفه الا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوف ولم يرعه ويقال اكثر ما يتلى به علي بن عاصم هذا الحديث فقهه عليه النبي قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عسدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن اميرائيل وقيس بن الربيع والثوري وغيرهم وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق نصر بن حسان عن شعبة بن جهم وقال الخطيب رواه عبد الحكم بن منصور والحارث بن عمران الجعفي وجماعة مع علي بن عاصم وليس ثبوتها ثابتا ويحكي عن أبي داود قال عاتب بن يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث وانما هو عندهم منقطع وقال ان أصحابك الذين سمعوه معك لا يستدونه فابي أن يرجع قال الحافظ ورواية الثوري مداوها على حاد بن الزايد وهو ضعيف جدا وكل المتابعين له على بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها الا طريق اسرا ئيل فقد ذكرها صاحب السكال من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد قال في التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العزمي عن أبي الزبير عن جابر ساقه ابن الجوزي في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي برزة مرثوعا من عزى ثكلى كسى بردا في الجنة قال الترمذي غريب ومن شواهد حديث عمرو بن

٤٣ نيل ث قوله وجبت بهد شاء العصاة حكم عقب وصنام ناسا فاشهر بالعلية وكذا الوصف

بقوله انتم شهداء الله في الارض لان الاضافة فيه للتشريف فانه بمنزلة عالية عند الله فهو كالتركية من الرسول لامتة واطهار عدالتهم بعدد شهادتهم لصاحب الجنة فينبغي أن يكون لها أثر ورفع في حقه قال والى طعن هذا يومئذ قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال الثوري قال بعضهم معنى الحديث ان الشفاء بالخبر لمن اتى عليه أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قالوا الصحيح انه على عمومه وإن مات قالهم الله الناس الثناء عليه بغير كان دليلا على انه من أهل الجنة - واه كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فإن الاحمال داخله تحت المشيئة وهذا الالهام يستدل به على تعيينه اوجه هذا نظره فائدة الثناء انتهى وهذا في جانب المدح وبؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ٢٢٨ مرفوعا من مسلم يموت فينبهه له أربعة من جيرانه الا الذين أنهم لا يعلمون منه الا خيرا الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما تعلمون ولا حد من حديث أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي اسناده من لم يسم له شاهد من مرسلين بن حبان كعب أخرجه أبو مسلم الكشي وأما جانب الترفظ اظهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية المشار اليها أولا في اخر حديث أنس ان الله ملائكة تنطق على السنة بن آدم بما في المر من الخير والشر واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر لمه بما فيه من خيرا أو شررا لاجل ولا يكون ذلك من الغيبة وهو اصل في قبول الشهادة بالاستفاضة وإن أقل أصلها اثنان وقال ابن العربي فيه جواز الشهادة قبل الاستفهام وقبولها ما قبل الاستفصال وفيه استعمال الثناء للشر للمواخاة والمساكلة وحقيقة انه انما هي في الخير الله أعلم (عن عمر) بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام لم تشهد له أربعة من

حرم الذي قبله قال السيوطي في التبعات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون القافاء وكان ثقة م - دوقا قال وأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة من عزي مصابا هو عندك قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال الذهبي أبلغ ما نفع به علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه ولا صورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين والصلاح والخير والتاريخ كان شديد التوقي أن يذكر عليه كثرة الغلط مع قتاديه على ذلك وقال وكيع ما زلت اذنه رقة بالمدح يرفع ذوا الصالح من حديثه ودعوا الغلط وقال أحمد أما أنا حدث عنه كان فيه لجاح ولم يكن متحاشيا قال القلاس صدوق وحديث الحسين في اسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قوله من عزي مصابا فيه دليل على أن تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك من حال كرامته قوله انه مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل له من تعزية التعزية مثل أجر المصاب وقد يفتش كل ذلك باعتباره أن المشقة مختلفة ويجب أن يجوابات ليس هذا يحصل بسطها وغرة التعزية الحث على الرجوع الى الله تعالى يحصل الأجر قال في الجرو المشروع مرة واحدة انوله صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى قال الهادي والقاسم والشامي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصاب بالمفارقة وقال أبو حنيفة والنوري انما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وجب فلا تبكين بأكية أخرجه مالك والشامي وأحمد وأبو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم والمراد بالوجوب دخول الأبرار كواقع في رواية لا - دوان وقت الموت حال الصدمة الاولى كما ياتي والتعزية تسليية فينبغي أن يكون وقت الصدمة التي يشرع الصبر عندها قوله فاعطاء مثل أجرها يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة يكون - ببالاستحقة لمنه الأجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بتلك المصيبة وإن تقدم عهدها ومضت عليه أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل يا الله وانا اليه راجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الصبر عند الصدمة الاولى رواه الجماعة - وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجات التعزية فهاذا يقول ان في الله عزاء

المسلمين (بغير أدخلة الله الجنة فقلنا) أي حمرو غيره (وعدة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلاثة) من فيه اعتبار مفهوم الموافقة لانه سأل عن الثلاثة ولم يذكر الاربعة كالتسوية فيه ان مفهوم المدح ليس دليلا قطعا بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم لم يسأله عن الواحد) استنبطنا أن يكتفي في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب واقتصر على الشق الاول اختصارا أولا حالة السامع على القياس قاله ابن المنبر وقال

فتتضي ذلك أم لا وهذا في جانب
الحديث واضح وأما جانب الشر
فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن
إنما يقع ذلك في حق من غلب
شره على خير. ووقع في رواية
النضر عند الحارث أن الله تعالى
ملائكة تنطق على السمعة في آدم
بما في المؤمن من الخير أو الشر
وهل يختص الشاهد الذي ينفع
الميت بالرجال أو يشمل النساء
أيضا إذا قلنا أنهم يدخلون قبل
يكنى بأمر اثنين أو لا بد من
رجل واحد اثنين محل نظر وقد
يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء
الانصارية لما أتت على عثمان
ابن مظعون بقرولها فشهها في
عليك لقد أكرمك الله تعالى
فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وما يدريك أن الله
أكرمك فلم يكتب بشهادتهم لكن
يجاب بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم إنما أنكر عليها القطع بأن
الله أكرمك وذلك مغيب عنها
بخلاف الشهادة للميت بأفعاله
الحسنة التي يتلبس بها في الحياة
الدنيا ورواة هذا الحديث كلهم
بصريون لكن داود مروزي
نحوّل إلى الصخرة وهو من أفراد

البحارى وقيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى والتحديث والعنه والقول وأخرجه أيضا فى الشهادات والترمذى فى الجنائز وكذا النسائى رحمهم الله تعالى (عن البراء بن عازب رضى الله عنهم عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أقعد المؤمن فى قبره أتى أى حال كونه مأثيا لله والآخرى للملكان مفكر ونكير (نشهد) بلائذ الماضى وفى رواية يشهد بلفظ المضارع (أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) وفى رواية السلم اذا سئل فى القبر يشهد أن لا اله الا الله الخ (فذلك قوله) تعالى

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت بالجملة عندهم وهي كلمة التوحيد ودورها متمكنة في القلب واعتقاد حقيقتها وأطمئنان القلب بها زاد في رواية في الحياة الدنيا وفي الآخرة وتثبيتهم في الدنيا أنهم إذا فتنوا في دينهم لم يزلوا عنها وإن ألغوا في النار ولم يرتابوا بالشبهات وتثبيتهم في الآخرة أنهم إذا سئلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب وإذا سئلوا في الحشر وعند موقف الشهادة عن معتقداتهم ودينهم لم تدهشهم ٣٤٠ أهوال القيامة وبالجملة فالمرء على قدر ثباته في الدنيا يكون ثباته

في القبر وما بعده وكلما كان أسرع أجابة كان أسرع تخلصاً من الأهوال والمسئول عنه في قوله إذا سئلوا الثابت في رواية أبي الوليد محمد ذوف أي عن ربه وتيسره ودينه قال القسطاني قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر وأجمع عليه أهل السنة ولا مانع في العقل أن يعبد الله الجسد في جرة من الجسد أو في جميعه على الخلاف المعروف فيثبته ويعذبه وإذا لم يمنع العقل ووروده الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة أرا كلته السباع والطيور وحيثان الجمر كما أن الله تعالى يعبد لله عز وجل وهو جنة وتعالى قادر على ذلك فلا يشك في ذلك روح الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه متفرقة في المشارق والمغارب فان تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى يمنع الحلول في جرة من الحلول في غيره قال في مصابيح الجامع وقد كثرت الأحاديث في

واختص بالحديث وسياق وهذا لا يختص بالغير باعتبار السبب لان كل شخص يعلم أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم أن أول الحديث يختص عن مات له صغير كان الأمر بالصبر ولا حساب المذكرة كروا آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني قال القاضي يقال أجرني بالقصر والمدح كما صاحب الأفعال قال الأصمعي رأ كثر أهل اللغة قالوا هو مقصور ولا يمدوه في أجره الله أعطاه أجره وجره صبره وهم في مصيبتهم قوله وأخلف في قال النووي هو يقطع الهمة زركسر اللام قال أهل اللغة يقال إن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو نسي يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فان ذهب مالا يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك قوله الأجره الله قال النووي هو بقصر الهمة ومدحها والقصر أفصح وأشهر كما سبق قوله ثم عزم الله لي قتلته أي خلقني في عزما

• (باب صنع الطعام لأهل الميت وكرامته منهم للناس) •

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جئني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا الأكل جعفر طعما فأتواهم ما يشغلهم روى الهمة إلا الشافي • وعن جرير ابن عبد الله الجهلي قال كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة روى أحمد • وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الإسلام روى أحمد روى أبو داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عيسى وهي والدة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث أنس سكت عنه أبو داود والمنذري رجال أسنده رجال الصحيح قوله اصنعوا الأكل جعفر فيه مشروعية القيام بموتة أهل الميت مما يحتاجون إليه من الطعام لا شاة فالهم من أنفسهم بما دهمهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت بشيئ لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى قوله كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يمدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام عندهم نوعا من النياحة لما في ذلك من التثقيب عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغل النياحة بموت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت

عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتواثرة لا يصح عليه التواطى وإن لم يصح من طعامها أمر الدين انتهى وقد ادعى قوام عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره إلا أخبار الآحاد فذكر البخاري آيات تملل ذلك رد أهلهم نعم لم يعمروا كون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على الجسد وفيه خلاف فشمير عندهما أن يكلمين وكأنه تركه لأن الإزالة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتخذ الحكماء في ذلك اكتفاء بآيات وجوده

خلافاً لنفاه من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقه - أو خالفه - في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثر من الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجبالي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين
وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً وفي هذا الحديث التصريح والنعنة ورواه ما بين بصري وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجنائز وفي التفسير ومسلم في صفة النار وأبو داود في السنة والترمذي ٣٤١ في التفسير والنسائي في الجنائز وفي التفسير

وابن ماجه في الزهد (عن
ابن عمر رضي الله عنه - ما قال
اطاع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم على أهل القلب) قلب
بدروهم أبو جهل بن هشام وأميمة
ابن خاف وعتبة بن ربيعة وشيبة
ابن ربيعة وهم يعذبون (فقال)
لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً
فقبل له) صلى الله عليه وآله
وسلم والقائل عمر بن الخطاب كما
في مسلم (أندعوا أمواتاً فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم
بأجمع منهم) لما قول (ولكن
لا يجيبون) لا يقدرون على
الجواب وهذا يدل على وجود
حياة في القبر يصلح معها
العذاب لأنه لما ثبت اجتماع
أهل القلب كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دل
على إدراكهم الكلام بحجة
السمع وعلى جواز إدراكهم
ألم العذاب بيقية الحواس بل
بالذات أو رد البخاري هذا
الحديث هنا مختصراً وفي
المغازي مطولاً ورواه هذا
الحديث مديون وفيه رواية
تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه
التحديث والأخبار والنعنة

طعاماً خالفوا ذلك وكفروهم صنعة الطعام غيرهم قوله لا عقر في الإسلام فيه دليل على
عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية
يعقرون الأبل على قبر آل جل الجواد يقولون يجازيه على فعله لأنه كان يعقره في حياته
فيطعمها الأضياف فحين نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعمها
بعد مماته كما كان مطعمها في حياته قال ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت
راحلة عند قبره حشر في القيامة كما ومن لم يعقر عذبه حشر راجلاً انتهى وهذا إنما
يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم
كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

(باب ماجاء في الكساء على الميت وبيان المكروه منه)

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا ينهاني فجعلت عمى فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين
أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعة ومدة في عليه * وعن ابن عباس
قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضرب
بسطاً فآخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال أيا كن
وتعيق الشيطان ثم قال انه مهمما كان من العين والقلب فن الله عز وجل ومن الرحمة
وما كان من البدو إلا من الشيطان رواه أحمد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد
وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث المأخوذ في التلخيص وسكت عنه قوله فجعلت
أبكي في لفظ البخاري فجعلت أ كشف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له فذهبت
أريد أن أ كشف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أ كشف عنه فنهاني قومي قوله ينهوني
في رواية البخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني فيه دليل على
جواز الكساء الذي لا صوت معه وسيأتي تحقيق ذلك قوله فجعلت عمى فاطمة تبكي قال في
الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ البخاري فسمع صوت صائحة فقال من
هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمر والشك من سفيان والصواب بنت عمرو ووقع في
الأكابر لما كتمت سميت هناد بنت عمرو فعمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخرا قبلها
أو كاتبا جميعاً حاضرتين قوله تبكين أو لا تبكين فيل هذا شك من الراوي هل استفهم
أونسي والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التخيير والمعنى أنه مكرم بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجنائز وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) ترد رواية ابن عمر ما أنتم بأجمع منهم
(إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم انهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق) ثم استدلت لما نقلته بقولها (وقد قال
الله تعالى إنك لا تسمع الموتى) قالوا ولادلة فيها على ما نقلته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم انهم الآن يسمعون
وبين الآية لأن السماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فأنه تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلاغ صوت نبيه صلى

وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر أحياهم الله تعالى حتى أممهم ثم نبضاً ونقمة وقال ابن الذين لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلائاً لكن إذا اراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمنع كقوله تعالى أفاغرضنا الأمانة وقوله فقال لها ولا الأرض اتبها طوعاً أو كرهاً وقد أخذ ابن جرير وجاءه من الكرامة من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلذو يالم وذهب ابن حزم وابن ميسرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسم وخالفهم الجهم ورفقاؤا تعاد الروح إلى الجسد أو بعضها كما ثبت في الحديث ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص وقد ثبتت الأحاديث بمآذيب إليه الجهم وكقوله أنه يسمع خلق نعالهم وقوله فتختلف أضلاعه عند ضمة القبر وقوله يسمع صوته إذا ضرب بالمطرقة وقوله يضرب بن أذنيه وقوله

فبقعدانه وكل ذلك من صفات الأجساد (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً فذكر نعمة القبر التي يفتق فيها المرء فلذا كذا ذلك ضج المسامون ضجة) عظيمة وزاد الناس من الوجه الذي أخبر به منه البخاري حالت بين وبين أنهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما هم كئيت ضجتهم قلت لرجل قريب مني أي بارك الله فيك ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال نعم

أوحى الي انكم تفتنون في القبور قريبا من فتنة المسيح الدجال يريد فتنة عظيمة اذ ليس فتنة أعظم من فتنة الدجال (عن أبي
أيوب رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة الى خارجها (وقد وجبت الشمس) أي سقطت
يريد غربت (فسمع صوتا) اما صوت ملائكة العذاب أو صوت المعذبين وفي الطبراني عن عون بهذا
السند انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم ٣٤٣ (فقال يهود تعذب في قبورها) يهود

مبتدأ وتعذب خبره وقال في فتح
الباري يهود خبر مبتدأ محذوف
أي هذه يهود وتعقبه العيني
فقال ظن أن يهود نكرة وليس
كذلك بل هو علم للقبيلة
وقد تدخله الالف واللام قال
الجوهري الإصل اليهوديون
فحذفت ياء الاضافة مثل زنج
وزنجي ثم عرف على هذا الحد
لجمع على قياس شعير وشعيرة
ثم عرف الجمع بالالف واللام
ولولا ذلك لم يجز دخولها عليه
لانه معرفة مؤنث مجرى مجرى
القبيلة وهو غير منصرف للعلمية
والتأنيث انتهى وهذا نقله في
فتح الباري عن الجوهري أيضا
وزاد في اعراب يهودانه مبتدأ
خبره محذوف فكيف يقول
العيني انه ظن انه نكرة بعد
قوله ذلك فليتأمل واذا ثبت
ان اليهود تعذب ثبت تعذيب
غيرهم من المشركين لان كفرهم
بالشرك أشد من كفر اليهود
ومناسبة الحديث للترجمة من
حيث ان كل من سمع مثل ذلك
الصوت يعمدون مثله (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
كان النبي صلى الله عليه وآله

نسمعون لا يحتاج الى مفعول لانه جعل كالفعل اللازم أي لا توجدون السماع وفيه
اشارة الى انه فهم من بعضهم الانكار فيبين لهم الفرق بين الحالتين قوله ان الله بكسر
الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة للمصاب على
دفعهما قوله ولاكن يعذب به ذاك أي ان قال سواء أوبرحم ان قال خيرا ويحتمل أن يكون
معنى قوله أوبرحم أي ان لم يفتد الوعيد قوله احدي بناته هي زينب كما وقع عند ابن أبي
شيبه قوله ان صبيها لما قبل هو علي بن العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر لان
الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالخبار ذكروا ان عليا المذكر عاتق حتى ناهز الحلم
وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرفقه على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه
صديقا عرفا وان جاز من حيث اللغة وفي الانساب للبلاذري ان عبد الله بن عثمان بن عفان
من ربيعة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امات وضعه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرحاء وفي مسند البرازن حديث أبي هريرة
قال نقل ابن القاطمة فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب
وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الابن المذكر كورحمن بن علي وقد اتفق
أهل العلم بالخبار ان مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى ان
ثبت ان القصة كانت أصح ولم يثبت ان الرسالة زينب لكن الصواب في حديث الباب
ان الرسالة زينب كما قال الحافظ وان الولد صبية كما في مسند احمد وكذا أخرجه أبو سعيد
ابن الاعرابي في مجبه ويدل على ذلك ما عناه داود بلفظ ان ابنتي أراخي وفي رواية ان
ابنتي قد حضرت قوله ان الله ما أخذتم ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متأخرا
في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذي أراد الله أن يأخذ ذهوا الذي كالأعطاء
فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له أن يجزع اذا
استعبدت منه ويحتمل أن يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بعد الموت
أو نوابهم على المصيبة أو ما هو أهم من ذلك وما في الموضعين مصدرة ويجوز أن تكون
موصولة والعائد محذوف قوله وكل شيء عنده باجل مسمى أي كل من الاخذ والاعطاء
أو من الانفس أو ما هو أهم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المذكورة
ويجوز في كل النصب عطفا على اسم ان فيه سبب التأكيده عليه ومعنى العندية العلم فهو
من مجاز الملازمة والاجل بطلاق على الحد الاخير وعلى مطلق امر قوله مسمى أي معلوم
أو مقدرا ونحو ذلك قوله ولتعذب أي تؤبى بها طاب الثواب من ربها قوله ونفسه

(وسلم يدعو الهم ان أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص كما ان ناليه تخصيص بعد تعميم وهو قوله
(ومن فتنة الحميا) الابتلاء مع عدم العبر والرضا والوقوع في الآفات والاصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى
(و) من فتنة (المات) سؤال من ذكر ونكير مع الحيرة والخوف وعذاب القبر وما فيه من الاحوال والشدائد قاله الشيخ أبو
الغيب السهروردي والحميا والمات مصدران مميان مفعول من الحياة والموت (ومن فتنة المسيح الدجال) فاعيل بمعنى مفعول

لان احدى عينيه مسوحة اولانه يسمع الارض اى يراها في ايامه مدودة فيكون به في فاعل وصدر هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعليم وفي الحديث اثبات عذاب القبر والتعوذ منه وقد تقدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أى فيهما ويحتمل أن يحيا منه جزئيا يدرك ذلك ٣٤٤ وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الاول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل محلة وكل عشي والاول موافق للحديث الواردة في سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ظاهر اتحاد الشرط والجزاء لكنهما متغايران في التقدير ويحتمل أن يكون تقديره من مقاعد أهل الجنة أى فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة ولمسلم بالنظر ان كان من أهل الجنة فالجنة وان كان من أهل النار فالنار تقديره فالمعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على تدفئ المبتدأ فهي أقل حذفا أو المعنى فان كان من أهل الجنة فسيمر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يتدر قدره (وان كان من أهل النار) زاد أبو ذر في أهل النار أى مقعده من مقاعد أهلها يعرض عليه أو يهمل بالعكس مما يسريه أهل الجنة لان هذه المنزلة طليعة تبشير العادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى لان الشرط والجزاء اذا اتحد ادل الجزاء على التفضي

تدفع بفتح التاء والفاء في والقعدة حكاية صوت الشن اليابس اذا حرك قوله كأنها في شدة بفتح الشين وثبتت النون القربة للخلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حسنة ونحوها قوله ففاضت عيناه أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة قوله هذه ردة أى الدمعة التي ردة وفيه دليل على جواز ذلك وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء جمع رحيم وهو من صبغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق به بالخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو والراحمون يرسمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المقبول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده اني لاعرف بكاء أى بكى من بكاء عمر وأنا في حجرتي رواه احمد وعنه ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الأشهل يبكين على هذا كاهن فقال لكن حزة لابواكى له لجنن نساء الا صار فبكين على حزة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويجهن ابنتهن هنيئلين حتى الآن مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم رواه احمد وابن ماجه وعن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعوده بعد الله بن ثابت فوجده قد غاب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لدهن فاذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود والنسائي حديث عائشة وابن عمر أشار اليهما الحافظ في التلخيص وسكت عنهما رجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد اللبني ففيه مقال وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عبد الله أيضا احمد وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر الخ يحمل الجنة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم على البكاء وعدم انكاره عليهم ماع أنه قد حصل منهما زيادة على مجرد مدح العين ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرته ابن بكاء أى بكى وعمر وامل الواقع منهما مما لا يمكن دفعه ولا يقدر

وفي ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بما يشه ما عدله وانتظار ذلك الى اليوم الموعود وفي الحديث اثبات عذاب القبر وان الروح لا تنفك بقضاء الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى حى وقال ابن عبد البر استدلاله على أن الارواح على أقبية القبور وقال والمعنى عندى انما قد تكون على أقبية قبورها لانهم لا تغارق الاقبية بل هى كما قال مالك انه بلغه ان الارواح تسبح حيث شامت (فيقال) له (هذه مقعدك حتى يبعثك الله الى القيامة) وسلم حتى

بهذا الله اليه يوم القيامة بزيادة لفظة اليه لكن حكى ابن عبد البر ان اكثر من اجمع بالثبوت كالبخاري وابن القاسم كرواية مسلم لم يروى النسائي رواية ابن القاسم كلفظ البخاري واختلف في الضمير هل يعود على المقعد اى هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث الى مثله من الجنة او النار ولمسلم من طريق الزهري عن سالم عن ابيه ثم قال هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة او الضمير يرجع الى الله تعالى اى الى لقاءه سبحانه ٣٤٥ اولى الخبر اى هذا الآن مقعدك الى

يوم المحشر فيرى عند ذلك كرامة او هو انا فيقعد عنده هذا المقعد كقوله تعالى وان عليك لعنتي الى يوم الدين اى فاذا جاء ذلك اليوم عذبت بما تنسى الا من معه قال في الفقه والاول اظهر وهذا الحديث أخرجه مسلم في صفة النار والنسائي في الجنائز (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال لما توفي ابراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان له مرضعا في الجنة) اى من يتم رضاعه وعند الامام علي مرضعته في الجنة وفي عند الفريابي ان خديجة رضى الله عنها ادخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهي تبيكي فقالت يا رسول الله درت ابنة القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهون على فقال ان له مرضعا في الجنة يستكمل رضاعته فقالت لو علم ذلك لهون على فقال ان شئت اسمعتك صوتي في الجنة فقالت بل صدق الله ورسوله قال السهيلي وهذا من فقهها رضى الله عنها

على كفه ولم يبلغ الى الحد المنهى عنه قوله ولكن حرة لا يوا كى هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الاشل على ما كان تدل على جواز مجرد البكاء وقوله ولا يكره على هالك بعد اليوم ظاهره المنع من مطلق البكاء وكذلك قوله في حديث جابر بن عتيك فاذا وجب فلا تبكين باكية وذلك يعارض ما في الاحاديث المذكورة في الباب من الاذن بطلاق البكاء بعد الموت ويعارض ايضا اثر الاحاديث الواردة في الاذن بطلاق البكاء بما لم يذكر المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان ابن مظعون عند أبي داود والترمذي وحديث ابي هريرة عند الذهبي وابن ماجه وابن حبان باللفظ مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجزالة فانه رهن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا ابن الخطاب فان النفس مصابة والعين داهية والعهد قريب وحديث بريدة عند مسلم في زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبر امه وسياق وحديث انس عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرفت عينا لما جعل ابنه ابراهيم في حجره وهو يجود بنفسه فقيل له في ذلك فقال انها رحمة ثم قال العين تدمع والقلب يحزن ولانقول الاما يرضى ربنا وهو عند الترمذي من حديث جابر باقظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فانطلق به الى ابنه ابراهيم فوجده يجود بنفسه فاخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه في حجره فبكى فقال له عبد الرحمن انبكي اولم تكن نمت عن البكاء فقال لا ولكن نمت عن صوتين احقين فاجر بن صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان الحديث قال الترمذي حسن فيجمع بين الاحاديث بحمل النهي عن البكاء مطلقا ومقيدا بعد الموت على البكاء المقضي الى ما لا يجوز من النوح والصراخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد ارشد الى هذا الجمع قوله ولكن نمت عن صوتين الخ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وقوله في حديث ابن عمر السابق ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب فيكون معنى قوله لا يكره على هالك بعد اليوم وقوله فاذا وجب فلا تبكين باكية انتهى عن البكاء الذي يعصبه شئ مما حرمه الشارع وقبل انه يجمع بان الاذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده ويرد بحديث ابي هريرة المذكور في رواية ابو جحيفة عائشة الذي ذكره المصنف وبحديث بريدة في قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لامه وبحديث جابر وابن عباس المذكورين في اول الباب وقبل انه يجمع بحمل احاديث النهي عن

٤٤ قيل ت كرهت ان تؤمن بهذا الامر معانية فلا يكون لها اجر الايمان بالغيب نقله في المصابيح والحديث استدله على ان اولاد المسلمين في الجنة وبه قطع الجمهور وحكى النووي والاجماع عليه بمن يعنده من علماء الاسلام وشذت الجعري بطلوعهم تحت المنية والسنة ترد عليهم وروى عبد الله ابن الامام احمد في زيادات المسند عن علي بن فوطان المسلمين واولادهم في الجنة وان المشركين واولادهم في النار ثم قرأ الذين آمنوا واتبعوا مذهبهم الاية وهذا

أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس ويستحيل أن يكون الله تعالى يفرق بينهم بفضله رحمة إياهم وهم غير مرحومين وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار طوي له عصفور من عصافير الجنة الحديث فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لعنه الله ما عان المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عنده أدليل قاطع على ذلك كما أنكره على سعد بن أبي وقاص في قوله إلى الأبرار مؤثما فقال أو مسلم ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعنه لم يكن حينئذ أطلع على أنهم

في الجنة ثم أعلم بعد ذلك وحمل الخلاف في غير أولاد الأنبياء أما أولادهم فقال المازري الأجاع متحقق على أنهم في الجنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم الحافظ ابن حجر اسم السائل لكن يحتمل أن يكون عائشة لحديث أحمد وإبي داود عن أنها قالت قلت يا رسول الله ذراري المساكين الحديث وعند عبد الرزاق بسند ضعيف عنها أيضا سألت خديجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك الحديث (فقال الله إذ خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين كذا في القسطلاني وقال ابن قتيبة لو أباقهم فلا تحكموا عليهم بشئ وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة وهذا يشهر بالتوقف وقد روي أحمد هذا الحديث بطريق عم أرعنه وفيه قال كنت أقول في أولاد المشركين

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد علم بذلك الشافعي فحكي عنه كراهة البكاء بعد الموت والجمع الذي ذكرناه أولا هو الراجح قوله قالوا ما الوجوب الخ في رواية لأحمدان بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح

• (باب النهي عن النباحة والتدب وخش الوجوه ونشر الشعر وهوه والرخصة في سير الكلام من صفة الميت) •

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق

الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية • وعن أبي بردة قال وجع أبو موسى وجهه فغنى عليه

ورأسه في حجر امرأة من أهل فصحاح امرأته من أهل فلم يبتلع أن يرد عليه شيئا فلما

أفاق قال أما يرى من يرى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يرى من الصالحة والخالقة وناق • وعن المغيرة بن شعبه قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنه من نبح عليه بهذب بما نبح عليه • وعن عمر أن

أنهى صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يهذب بيكاه الحي وفي رواية يهذب بكاه أهل

عليه • وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يهذب بيكاه أهل عليه

• وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ليزيد الكافر

عذابا بيكاه أهل عليه متفق على هذه الأحاديث ولا جدومسلم عن ابن عمر عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يهذب في قبره بما نبح عليه) قوله ليس منا أي من أهل

سختنا وطريقنا وليس المراد به أخراجه من الدين وقائده إراد هذا اللفظ المبالغ في

الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما تبته است منك واست مني

أي ما أنت على طريقتي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة

ويقول ينبغي أن نعلم عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس

على ديننا الكامل أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله حمله ابن

العربي قال الحافظ ويظهر لي أن هذا النبي يفسره التبرؤ الذي في حديث أبي موسى

وأصل البراءة الانفصال من الشيء وكأنه توعد به أن لا يدخله في شفاعته مثلا قوله من

ضرب الخدود وخص الحديث بذلك لكونه الغالب والأضرب بقمة الوجه مثله قوله وشق

الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والمراد بشقه أكمل

فتحته إلى آخره وهو من علامات السخط قوله ودعا بدعوة الجاهلية أي من النباحة

هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقينته فحدثني عن النبي ونحوها

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربه أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فامسكت عن قولي قال في الفتح فبين أن ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهدين وابن المبارك وأصح ونقله الميهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى صنيع مالك وليس عنه في هذه المسئلة شيء مخصوص الا ان اصحابه صرحوا بان اطفال المسلمين في الجنة واطفال الكفار خاصة في المشيمة قال واجهة فيه حديث الله اعلم بما كانوا عاملين وقيل انهم تسبع لآبائهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الازارقة من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تدرك على الارض من الكافرين ديارا وتعقبه بان المراد قوم نوح خاصة وانما ادعاه بذلك لما أوحى الله اليه انه لن يؤمن ٣٤٧ من قومك الا من قد آمن واما حديثهم

من آباؤهم أو منهم فذلك ورد في حكم الحرب وروى احمد من حديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن أولاد المشركين قال في النار فقلت يا رسول الله لم يدركوا الاعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في اسناده باعقل مولى بهيمة وهو متروك وقيل انهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا حسنات يَدْخُلُونَ بها الجنة ولا سيئات يَدْخُلُونَ بها النار وقيل هم خدم اهل الجنة وفيه حديث انس ضعيف أخرجه ابو داود الطيالسي وابو يعلى والطبري والبزار من حديث سمرة مرفوعا أولاد المشركين خدم اهل الجنة واسناده ضعيف وقيل يصيرون ترابا وروى عن جماعة بن اشرس وقيل هم في النار حكاه عياض عن احمد وغلظه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بانه قول لبعض اصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا وقيل انهم يتخذون في الآخرة بان ترفع لهم

ونحوها وكذا التذية كفواهم واجبلهم وكذا الدعاء بالويل والشبور كما سيأتي قوله وجمع بكسر الجيم قوله في حجر امرأتهم أهله الخ في رواية مسلم أغنى على أبي موسى فأقبلت امرأتها أم عبد الله تصيح برنة ولا ينعيم في المستخرج على مسلم أغنى على أبي موسى فصاحت امرأتها بنت أبي دومة وذلك يدل على ان الصالحة أم عبد الله بنت أبي دومة واما ما صنفه قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة قوله أنابري قال المهلب أي عن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبرائة الاتصال كما تقدم قوله الصالحة باصا الممثلة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء ويقال فيه بالسين بدل الصاد ومنه قوله تعالى ساقواكم بالسنة حداد وعني ابن الاعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والحالقة هي التي تحلق شعرها عند المصيبة وقوله والشاقة هي التي تشق ثوبهم او لفظ مسلم أنابري ممن حلق وصلح وخرق أي حلق شعره وصلح صوته أي رفعه وخرق ثوبه والحديثان يدلان على تحريم هذه الافعال لانها شعرة بعدم الرضا بالقضاء وقوله من نزع عليه يعذب بما نزع عليه ظاهره وظاهر حديث عمرو بن وهب انه المذكورين بعده ان الميت يعذب بكاء أهله عليه وقد ذهب الى الاخذ بظاهر هذه الاحاديث جماعة من السلف منهم عمرو بن وهب وروى عن أبي هريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله ولا تزوروا زواجرهم وروى عنه أبو يعلى انه قال قاله لئن اطلق رجل مجاهدا في سبيل الله فاستشهد فعدت امرأته سقها وجهه لافكت عليه ليعذب بهذا التهميد بذهب هذه القيمة والى هذا جاع من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء الى تأويل هذه الاحاديث لمخالفتهم للعمومات القرآنية واثباتها التعذيب من لاذنبله واختلفوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي الى تأويلها بمن أوصى بأن يبكي عليه لانه بسببه ومنسوب اليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد اذا مت فابكيني بما أنا أهله * وشي على الجيب بما أم معبد

قال في الفتح واعترض بان التعذيب بسبب الوصية يستحق مجرود صدور الوصية والحديث دال على انه انما يقع عند الامتثال والجواب انه ليس في المسباق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذا لم يتمتلا او امتلا انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان مبدء عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالبا انما تقع عند دفنه وفي تلك الحال يبكي ويتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكاءهم سببا لتعذيبه قال

نار في دخولها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عذبة البزار من حديث أنس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفتر من طرق صحبة وحكي في كتاب الاعتقاد انه المذهب الصحيح وتعقب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء وأجيب بان ذلك بعد أن يقع الاستمقرار في الجنة أو النار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيهم يظهر المناق طبقا فلا يستطيع ان يسجد وقبل انهم في الجنة كال
النوري وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما تكلم معذبين حتى تبعث رسولا واذا كان لا يعذب
العادل لكونه لم تبلغه الدعوة فلان لا يعذب غير العادل من باب الاولى ولحديث سمرة وحديث عمة خنساء وحديث عائشة
في هذا الباب وتقبل بالوقف وتقبل بالامساك ٣٤٨ وفي الفرقين - مادقوه هذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح

الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكلف واهل قائله اخذوا من قول عائشة انها قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يذهب بعصيته او بذنبه وان اهله ليسكون عليه الا ان
أخرجه مسلم ومنها ما جزمه القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوي جمع بين
الحديث ولم يسمع بعضه وان الام في الميت اعموه معين واحتجوا بما أخرجه مسلم من
حديث عائشة انها قالت يغفر الله لابي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ
انما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جهودية فذكر الحديث وأخرج البخاري
نحوه عنها ومنها ان ذلك يختص بالكافرين والمؤمن واستدل لذلك بحديث عائشة
المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التأويلات عن عائشة متخالفية وفيها اشعار بانها
لم تزد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرت من معارضة القرآن وقال القرطبي انكار
عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالتخطئة والنسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا
بعد لان الرواية لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان
حمله على عمل صحيح ومنها ان ذلك يقع لمن أهمل النسي عن ذلك وهو قول داود وطائفة
قال ابن المربوط اذا علم المرء ما جاني النسي عن الذنوح وعرف ان أهله من شأنهم ان
يقولوا ذلك ولم يعلمهم - يصرح ولا جزمهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل
نفسه لا بفعل غيره مجرد ومنها انه يعذب بسبب الامور التي يسكبها عليهم او يندبونه
لها فهم - يمدحونه بها وهو يعذب بصفية وذلك كالشجاعة في الجمل والرياسة المحرمة
وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلطف ولكن يعذب
بهذا وأشار الى لسانه وقد رجع هذا الامم اعلى وقال قد كثر كلام العلماء في هذه
المسئلة وقال كل فيما جاهد على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم
ذكره وهو انهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم اذا مات
يكتب ما كتبه بتلك الافعال المحرمة فعني النيران الميت يعذب بذلك الذي يسكب عليه أهله به
لان الميت يندب بأحسن افعاله وكانت محاسن أفعاله ما ذكره هي زيادة ذنب في ذنوبه
يسحق عليها العقاب ومنها أن معنى الذنب نوب الخ لا تلكه بما يندب أهله ويدل على
ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الأتيان ومن ان معنى التعذيب
تألم الميت بما يقع من أهله من النباحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ووجه
ابن المربوط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماع من المتأخرين واستدلوا بذلك بما
أخرجه ابن أبي خزيمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قتيلة بفتح القاف

وبالجملة في حديث الباب اشعار
بان أولاد المشركين في الجنة
وفي سننه الحديث والاختبار
والعنينة وفيه مروزيان
وواسطيان وكوفي وأخرجه
أيضا في القدر وكذا مسلم وأبو
داود والنسائي (عن سمرة بن
جندب رضى الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا
بوجهه الكريم) (نقل من
رأى منكم الليلة رؤيا فان
رأى - دقها فيقول ماشاء
الله فسانا يوما فقال هل رأى
أحد منكم رؤيا قلنا لا قال
اكنى رأيت الليلة رجلين) قال
الطبري وجه الاستدراك انه
كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا
طما قالوا ما رأينا كانه قال أنتم
ما رأيتم شيئا لكني رأيت رجلين
وفي حديث علي عند أبي حاتم
رأيت ملائكة (أتينا في فأخذنا
بيدي فأنخرجنا الى الارض
المقدسة) وعند أحمد الى أرض
فضاء أو أرض مسطوية وفي
حديث علي فانطلقا الى السماء
(فاذا رجلا جالس ورجل قائم
بيده) شي فسر البخاري بقوله

(كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديث لشعب بن أبيهم اللهم ومن البيان (يدخله في شدقه) وسكون
يكسر المجهة وسكون الهمزة أي يدخل الرجل القلوب في جانب فم الرجل الجالس وهذا سياق رواية أبي ذر قال الحافظ
ابن حجر وهو سياق مستقيم وفيه من رجل قائم بيده كلوب من حديثه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يبلغ قفاه) وفي
التعبير يشير بشيء على قفاه وعينه الى قفاه أي يقطع شقا وفي حديث علي فاذا أنابك وأمامه آدمي بيده

كل من حديقته في شدة الايمان في شدة (ثم يعل بشدة الآخر) يفتح انما المجهة (مثل ذلك) أي مثل ما فعل بشدة
الاول (ويتم شدة هذا فيعود) وفي التعبير فباي غ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل
(فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أي ما حال هذا الرجل (قالا انطلق) مرة واحدة (فانطلقا حتى أتيا على رجل مضطجع
على قفاه ورجل قائم على رأسه بهر) بكسر الفاء وسكون الهاء ٣٤٩ هجرمل الكف (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

واذا آخر قائم عليه بصخرة من
غير شك (في شدخ به) من الشدخ
وهو كسر الشيء الاجوف
والضمير لانهر (رأسه) وفي
التعبير واذا هو يهوى بالصخرة
لرأسه فيبلغ رأسه (فاذا ضربه
تدهده الحجر) أي تدحرج وفي
حديث علي فررت على ملائ
وامامه آدمي ويد الملك صخرة
يضرب بها هامة الا آدمي فيقع
رأسه جانبا وتقع الصخرة جانبا
(فانطلق اليه) أي الى الحجر
(ليأخذه) فيصنع به كما صنع (فلا
يرجع الى هذا) الذي شدخ رأسه
(حتى ياتم رأسه) وفي التعبير
حتى يصح رأسه (وعاد رأسه كما
هو فعاد اليه فضربه قلت) اه ما
(من هذا قال انطلق) مرة واحدة
(فانطلقا الى الثقب) وفي رواية
بالنون (مثل التنور) أي ما يجف
فيه (اعلام ضيق واسفله واسع
يتوقد تحته) أي تحت التنور
(نارا) بالنصب على التمييز واسند
يتوقد الى ضمير عائذ الى الثقب
فكانه قال يتوقد نار تحته قال
البدرا الممبني وهو صريح في
لن تحته منصوب لا مرفوع وقال
انه رأيت في نسخة بضم التاء الثانية

وسكون الباء التحية وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد
بيده ان أحدكم ليبيكي فيستعير اليه صويحبه فيعابده الله لا تعذبوا موتاكم قال الحافظ
وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرافا منه قال الطبري ويؤيده ما قال
ابو هريرة ان اعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد رهم
المغربى في شرح المرام بفعل قول أبي هريرة هذا حديثا وصحيف الطبري بالطبراني
ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي وكذلك حديث أبي موسى لما
فيه من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن المارابط حديث قيله نص في المسئلة فلا يعل عنه
واقرضه ابن رشيدي فقال ليس نصا وانما هو محتمل فان قوله يستعير اليه صويحبه ليس
نصافي أن المراد به الميت بل محتمل أن يراد به صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب بكماله
الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف
الاختصاص بان يعلق الميت لامن كانت طريقتهم النوح فشى أهله على طريقتهم أو بالغ
فاوصاهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظاهرا فندب بافعاله الجائرة عذب بمبادئه ومن
كان يعرف من أهله النجاسة وأهمل عنهم عنها فان كان راضيا بذلك التحق بالاول وان
كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى
أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تأله بما يرام منهم من مخالفة أمره
واقدمهم على معصيته عز وجل قال وحكي الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو
المتفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله ولا تزروا زورا أخرى على يوم
القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خير بان الآية عامة لان الوزر
المذكور فيها واقع في سياق النفي والاحاديث المذكورة في الباب مشتهرة على وزر خاص
وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الاحادية هو المذهب المشهور والذي عليه
الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملجئ الى تجنب المضائق اطلب
التأويلات المستبعدة باعتبار الآية وأما ما رونه عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال ذلك في الكافر أو في يهودية معينة فهو غير مناف لرواية غيره من الصحابة لان
روايتهم مشقة على زيادة والتنصيص على بعض افراد العباد لا يوجب نفي الحكم عن
بقية الافراد لما تقر في الاصول من عدم صحة التخصيص بوافق العام والاحاديث التي
ذكر فيها انه عذب محتس بالبرزخ أو بالتألم أو بالاستعبار كما في حديث قيله لا تدل على
اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التنصيص على ثبوت الحكم

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحتها على يتوقد ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بان فوق ونحت من الظروف
المكانية العادمة انصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولا بفتح فذوف بقيت صلته دالة
عليه لوضوح المعنى والتقدير يتوقد الذي تحتها او ما تحتها نارا وهو مذهب الكوفيين والاختفاء واستصوبه ابن مالك
ولا يوجب ذرو الوقت يتوقد تحتها نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فاذا اقترب) من القرب أي الوقود والحجر الدال عليه قوله يتوقد

وفي لفظ آخرت به حمزة قطع ففاف غنناين فوقيتسين منهم مارا من القبرة أي التبت وارتفع نارها لان القبرة الغبار وفي رواية
 قرت بناء ومثناة وقبة مفتوحة وتاما كنه ينهمار من القتور وهو الانكسار والضعف واستشكل لان بعده فاذا
 خذت رجعو او معنى القتور وانهمودوا حد وعنده المجدي فاذا ارتقت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
 دراية ورواية كذا قال وعند أحد فاذا اوقدت ٣٥٠ (ارتفعوا) الضمير فيه يرجع الى الناس دلالة سياق الكلام عليه

(حتى كاد ان يخرجوا) أي كاد
 خروجهم يتحقق ولا يوي ذر
 والوقت كادوا يخرجون فاذا
 خذت) يفتح الخاء والميم أي
 سكن اهلها ولم يطنأحرها (رجعوا)
 فيها وفيها رجال ونساء عراة فقلت
 اهـ ما (من هذا قال انطلق
 فانطلقنا حتى آتينا على نهر من
 دم) وفي التعبير فأتينا على نهر
 حسب انه كاد يقول أحر من
 الدم (فيه رجل قائم على وسط
 النهر) يفتح السين ويكونها وفي
 صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
 (رجل بين يديه حجارة فاقبل
 الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن
 يخرج) من النهر (رمى الرجل)
 الذي بين يديه الحجارة (بجبر في
 فيه) أي في فيه (فردته حيث كان)
 من النهر (فجعل كلاما لجبرج)
 من النهر (رمى في فيه بجبر فخرج
 كما كان) فيه (فقلت ما هذا قال
 انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى
 روضة خضراء فيها شجرة عظيمة)
 زاد في التعبير فيها من كل لون
 الربيع (وفي أصلها شيخ وصبيان)
 وفي التعبير فاذا بين ظهري
 الروضة رجل طويل لا كاد
 أرى رأسه طولاً في السماء وإذا

لشيء بدون مشعر بالاختصاص لا ينافي بونه لغيره فلا إشكال من هذه الحيلية وانما
 الإشكال في التعذيب بلا ذنب وهو مخالف لهدل الله وحكمته على فرض عدم حصول
 سبب من الأسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح
 وإهمال نهيهم عنه والرضاء وهذا يؤول الى مسئلة التحسين والتقبيح والخلف فيها بين
 طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
 يمدب بيكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نزيد على هذا وأعلم ان النووي حكى إجماع
 العلماء على اختلاف مذاهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت
 ونياحة لا بجرد دمع العين (وعن أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يترك كونهن الفجر بالاحساب والطعن في الانساب
 والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال الناحية اذ لم تقب قبل موتها اتقام يوم القيامة وعليها
 سربال من قطران ودرع من حطب رواه أحمد ومسلم (وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الميت يعذب بيكاه الحى اذا قالت الناحية واعضداه واناصراه
 واكسباه جبذ الميت وقيل له أنت عضداه أنت ناصرها أنت كاسيها رواه أحمد وفي
 انظر ما من ميت يموت فيقوم بأكفه فيقول واجب لاه واسنداه وأفعو ذلك الا وكل به
 ملكان يلذهانه هكذا كنت رواه الترمذي (وعن النعمان بن بشير قال أغنى على
 عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمة تكي واجيلاء وكذا وكذا ان عدد عليه فقال حين
 أفاق ما قلت شيئا الا قبل لي أنت كذلك فلما مات لم تترك عليه رواه البخاري) حديث أبي
 موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
 المغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
 يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان ثلثان في الناس هما بهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
 اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخاصتين قال النووي فيه أقوال
 أهمها ان معناه هما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي الى الكفر
 والثالث كفر النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
 بالنجوم هو قول القائل مطرنا بمطر كذا أو سوال المطر من الأنواء فان كان ذلك على
 جهة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

حول من أكثر ولدان رأيتم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي التعبير عباس
 فانطلقنا فأتينا على رجل كرية المواة كرية ما أنت راجع لأمرا أو اذا غلبه نار يحسها ويسعى حولها (فصعداها) بالصاد
 المهملة المفتوحة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلني دارا لم أرقط أحسن منها فيها رجال
 شيوخ وشباب) وفي لفظ وشبان (وندا وصبيان ثم أخرجاني منها) أي من الدار (فصعداها الشجرة) أيضا (فأدخلني دارا هي

أحسن وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب فقلت) اهـ (طو فماني الليلة فأخبرني عما رأيت قال لهم) فقبرك (أما الذي رأيته يشق شدة فقه فكذاب يحدث بالكذبة) يفتح الكاف ويجوز كسرها قال في القاموس كذب يكذب كذبا وكذبا وكذبة (فجعل عنه حق تبلغ الآفاق فيصنع به ما رأيت) من شق شدة (اليوم القيامة) لما ينشأ من تلك الكذبة من المقاسد (و) أما (الذي رأيته يشق رأسه فرجل علمه الله القرآن فنام ٢٥١ عنه بالليل) أي أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

فيه بالهار) ظاهره أنه يعذب على ترك الآلة القرآن بالليل. لكن يحتمل أن يكون التهذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (يذهب به) ما رأيت من الشدخ (اليوم القيامة) لأن لأعراض عن القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الأعراض عنه فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف الأعضاء وهو الرأس (و) ما القريب (الذي رأيته في الثقب) أوفى الثقب كما في رواية لابي الوقت (فهـم الزناة) القريب (الذي رأيته في النهر آكلوا الرها والشج) السائل (في أصل الشجرة ابراهيم) الحليل (عليه السلام و) أما (الصبيان) الكائنون (حوله) أي ابراهيم (وأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة فإن الناس عام يشمل المؤمنين وغيرهم وفي التفسير وأما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله فأولاد المشركين قال وأولاد المشركين وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم الحقهم بأولاد

عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تترسها أمة من علامات نبوته فانها باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل قولنا الميت يعذب بيكا الحى قد تقدم الكلام عليه قوله واعضداه الخ أي انه كان لها كالعضد وكان لها ناسرا وكسبا وكان لها كالجبل تأوى اليه عند طروق الحوادث فتعصم به ومستندة اليه في أمورها قوله يلهمزانه أي يلهمزانه وهذه الأحاديث تدل على تحريم النجاسة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي بالإمارة عن بعض المالكية فانه قال النجاسة ليست بحرام واستدل بما أخرجه مسلم عن أم عطية قالت لما نزلت هذه الآية يا يعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف قالت كان منه النجاسة قالت فقلت يا رسول الله الآل فلان فانهم كانوا اسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من أن اسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآل فلان وغاية ما فيه الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة في الدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم ماشاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا تمتنع لذلك فان للشارع أن يخص من شاء بما شاء وقد ورد عن الناجية والمسجعة من حديث أبي سعيد عند أحمد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدي قال الحافظ في التلخيص وكلها ضعيفة وأخرج مسلم من حديث أم عطية ايضا قالت اخذ علي بن ابي طالب من آل الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة أن لا توح فوافقت منا امرأة الا خمس فذكرت منهن ام سليم وام العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه امر رجلا انه ينهى نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا النوح كما تقدم (وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتغشاه الكرب فقالت فاطمة وكره أبتاه فقال ليس علي بك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا أبتاه اجاب ربا دعاه يلقيته جنة الفردوس ماواه يا ابتاه الى جبريل ثم دعاه فلما دفن قالت فاطمة أطابت أنفسكم ان تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التراب رواه البخاري (وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارضه قوله مع آبائهم لان ذلك في حكم الدنيا (والذي يوقد النار لما للثنازن النار والدار الأولى التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين واما هذه الدار فدار الشهداء) وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من الخليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هناك بسبب كفايته الويلان ومنزلة في الجنة اعلى من منازل الشهداء بلا ريب كما ان آدم عليه السلام في السماء الدنيا يكون يرى نبيه من اهل الطير ومن اهل الشجر

فيضحك ويكي مع ان منزلته هو في علمين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في داو النهم دايد كرا الشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيا (واناجيريل وهذا ميكايل فارفع رأسك فرقت رأسى فاذا فوق
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الراية البيضاء (قالا ذلك منزلت دعاني) اي اتركاني (ادخل منزلي قال انه بقي لك عمر
لم تستكمله فلوا استكملت) عرك (آيت منزلت) ٣٥٢ صدر البضارى الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وفاته فوضع فيه بين عينيه ووضع يديه على صدره وقال وايباه واخيه واخيه واخيه
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول واكر بابتاه قال في الفتح في هذا انظر وقدر واه
مبارك بن فضالة عن ثابت بالفظ واكر بابه قوله اطابت أنفسكم قال في الفتح ولسان
حل انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتنا لا امره وقد قال ابو سعيد ما تفضنا أيدينا
من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا ومثله عن أنس يريد ان تغيرت عما عهدنا من الالفه والعشاء
والرقه لفقدان ما كان يدهم به من التعليم وبوخذ من قول فاطمة الخ جواز ذكر الميت
بما هو متصف به ان كان معه لوما قال المكرمانى وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو نذبة مباحة انتهى وعلى فرض صدق اسم النوح في لسان
الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جهواز ذلك لان فعل
الصحابي لا يصلح للعبية كما تقر في الاصول ويحمل ما وقع منه على انهم لم يبلغوها
أحاديث النهي عن ذلك الفعل ولم ينقل ان ذلك وقع منه كما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز لسكونهم عن الانكار والاصل أيضا عدم ذلك

• (باب الكف عن ذكر مساوي الاموات) •

• (عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد
أفضوا الى ما قدموا واه احمد والبضارى والنسائي • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه بمعناه الطبراني في الاوسط باسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والوسط من حديث مهمل بن ساعد والمخبرية قوله
لا تسبوا الاموات ظاهره النهي عن سب الاموات على المسموم وقد خصص هذا
العموم بما تقدم في حديث أنس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير
والشر وجبت أنتم شهداء الله في أرضه ولم ينكر عليهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المساون لان الكفار عما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهرا به فيكون
من باب لا غيبة لفاست أو كان منافقا أو يحمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على
ما قبله ليتعظ به من يسمعه أو يكون هذا النهي العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ

الله أعلم بما كانوا عاملين ثم نفي
بحديث أبي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة الخ المرجح لكونهم
في الجنة ثم ثبت بهذا الحديث
المصرح بذلك حيث قال واما
الصبيان حوله فالولد للناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشرفنا اليه وبقية
مباحث الحديث بسطها صاحب
الفتح والفسطاط في التعبير
وفيه التحديث والعنونة وأبو
رجاء مخضرم أدرك زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح
مكة لكنه لا رؤيته له وأخرجه
البخارى هنا تاما وكذا في التعبير
وأخرج في الصلاة قبل الجمعة
في التهجيد والبيوع وبدء الخلق
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والنبي والادب اطرافا منه
ومسلم قطعة منه وقد أطل
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في النظر في
هذا الباب ولا يخلو عن فوائد
نفسية وعوائد لطيفة (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلا
هو سعد بن عباد) قال للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أمي
عمرة (أفعلت) أي ماتت فلتنة

يعني فجاء (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظن الونكلمت وهذا
تصدقته فهل لها اجر ان تصدقت عنها) بكسر ان على انها شريطة قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من فيها
لانه انما سال عما لم يفعل ويصح قصها على مذهب الكوفيين على محي ان المفتوحة شريطة كان للمكسورة ووجه ابن هشام
والمعنى حينئذ صحيح بلا شك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) لها اجر ان تصدقت عنها وأشار البضارى إلى ان موت

القبالة ليس بمكر ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه اقتلته نفسها وبه ذلك على أن معاني الأحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت القبالة كحديث أبي داود بإسناد جالته ثقة لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت القبالة أخذت أسف وأنه لا يباس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الإسلام ورجاء الثواب وإن كان مستعازا منها لما ينفوت بهما من خير الوصية والاستعداد لآلهما أدب التوبة وغيرهما من ٢٥٣ الأعمال الهامة وفي مصنف ابن أبي شيبة

عن عائشة وابن مسعود وموت القبالة راحة للمؤمن وأسف على القاجر ونقل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأتباء والصحاء ما تروا كذلك قال النووي وهو محبوب للمراقبين قال في الفتح وبذلك يجتمع القولان ورواه هذا الحديث مدينون الشيخ البخاري فبصرى وفيه التحديث والاختيار والنعنة والقول (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليتعذر في مرضه بالعين المهملة والذال المهملة أي يطلب العذر فعيان حاله من الاتكال إلى ميتة عائشة الصديقة وعند القابسي يتعذر بالقاف والذال المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ليهون عليه بعض ما يجسد لأن المريض يجد عند بعض أهلها ما لا يجد عند بعض من الناس والسكون والراحة والدهة (أين أنا اليوم) أي لمن النبوة (أين أنا غدا) أي لمن التوبة غدا أي أي أمرأة أكون غدا عند هذا (استبطاء اليوم عائشة) استبطاها إليها إلى يومها قالت

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما محمله أن السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيمتنع إذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كان يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة للميت كمن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور ومات الشاهد فأن ذكر ذلك يقع الميت أن علم أن من يبدد المال يردده إلى صاحبه والثناء على الميت بالخير والشر من باب الشهادة لا من باب السب انتهى والوجه ببقية الحديث على عمومها إلا ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشر وجرح الجرح وحبس من الرواة أحياء وأمواتا لاجتماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق التحذير منهم والتنفير عنهم قال ابن بطال سب الأموات يجري مجرى الغيبة قلن كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلعة فلا غيباب له ممنوع وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى وفيه سب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون قصدا زجره وردعه عن المعصية أو لتصد تحذير الناس منه وتنفيرهم وبعده موته قد أفضى إلى ما قدم فلا سواء وقد علمت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعه منه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمحرى لدينه في اشتغاله بعيوب نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ولا ريب أن تزريق عرض من قدم على ما قدم وجثا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أو خوفا لا تقع لم يفتق ولا يصاب بمثله امتدح به ذهاب ونسأل الله السلامة بالحسنات ٣ وتضاعف عند ويل عقابها الحسرات اللهم اغفر لنا غفلة غفلة اللسان والقلم في هذه الشهاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الالباب قوله فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا أي وصلوا إلى ما عملوا من خير وشر والربط بهذه اللفظة من مقتضيات الحل على العموم قوله فتؤذوا الأحياء أي فينسب عن سبهم أذية الأحياء من قرأتهم ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تآذي الأحياء كمن لا قرابة له أو كفوا ولكن لا يطلعهم ذلك لأن سب الأموات منهي عنه لعله المقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث بتحريمها فإن كان سب الأذية الأحياء فيكون محرما من جهتين والآن كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن

عائشة (قلنا) كان يوم قبضه الله بين سحري وسحري) بفتح أولهما وسكون ثانيهما ترديد بين جنبي وصدي والسبحر الرثة فاطلقت على الجنب مجازا من باب تسمية المحل باسم الحال فيه والخيبر المصدر (ودفن في يثرب) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها قلنا كان يوم قبضه الله تعني لوروى الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتها المعهودة قبل الأذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القارانه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسما أي مرتفعه أزا أبو نعيم

ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بان المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف السنم ورجحها ابن قدامة بأنه يشبه اقية أهل
الديار وهو من شعار أهل البدع فكان التسنيم أولى ويرجح التسطيج ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى
ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويته انتهى (عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال) في
حديث طويل اني لأعلم - ذا أحق بهذا الامر اني أطول من هؤلاء ٢٥٥ النفر الذين (توفي رسول الله صلى الله عليه)

وآله (وسلم وهو راض عن هؤلاء
النفر الستة) فن استخلفوا
اي من استخلفه هؤلاء النفر
بعدي فهو الخليفة اي المستحق
لها فاسموا له وأطيعوا (فسمى
الستة عثمان وعلياً وطهمة
والزبير وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه - م) ولم يذكروا عبيدة لان
كان قد مات ولا سعد بن زيد لان
كان غائباً وقال في الفتح لانه كان
ابن عم عمر فلم يذكروا بالغبة في
التبري من الامر فم في روايته
المدائني ان عمر عده فحين توفي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو عنهم راض الا انه استثناه
من أهل الشورى اقرابته منه
انتهى وفي الحديث صفة قبر
عمر وانه دفن مع صاحبيه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأبي
بكر الصديق بعد ما استأذن
عائشة رضى الله عنها في ذلك
فلما علمت عائشة فضل عمر آثرته
على نفسها وقالت كنت اريد
لنفسى فلا وثرته اليوم على نفسي
قال ابن المنير المخطوط المستحقة
بالسوابق ينبغي فيها اثبات أهل
الفضل كما ينبغي لأصحاب المنزل

آخر الحديث فزوروا القبور فانما ذكر كم الموت قوله فلم يؤذن لي فيه دليل على عدم جواز
الاستغفار ان مات على غير ملة الاسلام (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لعن زوارات القبور رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن عبد الله بن أبي
مليكة ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت
من قبر أخي عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
زيارة القبور قالت نعم كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها رواه الأثرم في سننه
الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحديث الثاني أخرجه أيضاً الحاكم
وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصراً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في زيارة
القبور وفي الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد
وأصحاب السنن والغازي وابن حبان والحاكم وفي اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو
ضعيف وفي الباب أيضاً حديث نذل على تحريم اتباع الجنائز للنساء فقصر في زيارة القبور
تؤخذ منها بفحوى الخطاب منها عن ابن عمر وعند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا
البيت فرجعت على ميتهم فقال لها فاعلان بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتهن
تذكر فيهما ما تذكرون فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديد في ذلك فسلت ربيعة
ما الكدى فقال القبور رفيعاً أحب وفي رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة
حتى يراها جديك قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال ابن
دقيق العيد وفيما قاله الحاكم عند أبي ظفر فان رواه ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان
في الصحيح شيئاً أعلم وعن أم عطية عند الشيخين قالت نهى عن اتباع الجنائز ولم
يعزم علينا وعن أبي بصير عن الطبراني وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن
يخرجن في جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم ونحوه
بالحديث الباب واختلفوا في الكراهة هل هي كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثر الى
الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الاذن العام بالزيارة
ويجاب عنه بان الاذن العام مخصوص بهذا النهي الخاص المستفاد من اللعن أما على
مذهب الجمهور في غير فرق بين تقديم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق وأما على مذهب
البعض القائلين بأن العام المتأخر فاصح فلا يتم الاستدلال به الابد معرفة تأخره ومنها

اذا كان مفضولاً ان يؤثر بفضل الامامة من هو أفضل منه اذا حضر منزله وان كان الحق لأصحاب المنزل انتهى ومطابقة
الحديث للباب واضحة والله أعلم (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نسبوا الاموات)
يحتل ان اللام في الاموات عهدية والمراد بهم المسلمون لان الكفار بما يقترب الى الله يسبهم ويدل عليه حديث ابن عباس
الا في قال ابن المنير لفظ الترجمة تشهر بانقسام السب الى منهي وغير منهي ولفظ الخبر مضمونه انتهى عن السب مطلقاً

ابن حبان من وجه آخر وهو المتعبر بدينه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله من ديارى البريات ولا ريب ان تخزيق عرض من قدم على ما قدم وجنا بين يدي من هو بماتكنه الضمائر اعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو تهوؤ أو حوقلة لا تقع لتيقظ ولا يصيب بغيرها امتدح بذهب نبال الله - الامة بالحسنات اللهم اغفر لنا قتلنا للسان والقلم في هذه الشماخ والهضاب وجنبنا عن سلوك ٢٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك

ذوى الابواب (فانهم قد افضوا الى ما قدموا) اى وصلوا الى ما عملوا من خيرا وشرفا يجازى كل بعمله والربط بهم هذه الهلة من مقتضيات الحل على العموم واستدل به على منع سب الاموات مطلقا وقد تقدم ان عمومهم مخصوص قال في الفتح واسبح ما قبل في ذلك ان اموات الكفار والنفاق يجوز ذكر مساوئهم لتحذير منهم والتنفير عنهم وقد اجمع العلماء على جواز جرح الجور وحسين من الرواة احياء وامواتا انتهى وهذا الحديث رواه أحمد والنسائي أيضا وفي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا امواتنا فتؤذوا احياءنا رواه أحمد والنسائي وأخرجه عنه جماعة الطبراني في الاوسط باسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قال شيخنا العلامة عز الاسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار شرح منتهى الاجابة قوله فتؤذوا

والاحاديث فيم ادليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية قال الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سواء في تقديم السلام على عليهم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كفواهم

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمته ماشاء ان يترجا

(باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ غرض صحيح)

(عن جابر قال ألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعدما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه وفي رواية ألقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعدما أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبتيه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه فآله أعلم وكان كساعبا سابقا قال سفيان فيرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألبس عبد الله قميصه مكافأة بما صنع رواه البخاري وعن جابر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل أحد أن يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة رواه الترمذي وصححه الترمذي وعن جابر قال دفن مع أبي رجيل فلم تطب نفسي حتى أخرجه فجعلته في قبري على حدة رواه البخاري والنسائي * ولما سأل في اوطائه جمع غير واحد يقول ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ماتا بانه عتيق فحملوا الى المدينة ودفنا بهم * واسعد في سننه عن شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبر واصحابا لهم لم يغسلوه ولم يجسدوا له كفنا ثم لقوا معاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من قبره ثم غسلوه وكفنوه وحطت في عابه) قوله عبد الله بن أبي يعني ابن سلول وهو رأس المنافقين ورئيسهم قوله بعدما دفن كان أهل عبد الله بن أبي يادروا الى تجهيزه قبل وصول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يواصل وجددهم قد دلوه في حفرته فأمر بأخراجه وفيه دليل على جواز اخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة البركة عليه ونحوها قوله فآله أعلم لفظ البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر التست عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله ذلك بعدما تبين فاقه قوله وكان كساعبا سابقا يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر ألقى بالاسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه قوب فوجدوا قبص عبد الله بن أبي فكساه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياه فلذلك ألبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه هكذا

الاحياء أى فيقتسب عن سبهم أذية الاحياء من قرباتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذى الاحياء كن لا ذرابة له أو كانوا لا يباغهم - ذلك لان سب الاموات منتهى عنه العلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاحاديث بهصرها لان كان سبب الأذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن امواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي اسناده عمران بن أنس

المكي وهو منكر الحديث كما
قال البخاري وقال العقيلي
لا يتابع علي حديثه وقال
الكرايبي حديثه ليس بالمعروف
وأخرج أبو داود عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا مات صاحبكم
 فدعوه لا تعوافيه وقد سكت
أبو داود والمنذري عن الكلام
على هذا الحديث وهذا آخر
كتاب الجنائز تم الجزء الأول من
عون الباري بحمل أدلة البخاري
على يد مؤلفه الفقير إلى رحمة
الله الباري عبد الله وابن عبده
وأمنه أبي الطيب صديق بن
حسن بن علي الحسيني القنوجي
البخاري عمه الله تعالى عن ذنبه
البارز والمتوارى يوم الجمعة
سابع شهر جادى الآخرة من
سنة ثلاث وتسعين ومائتين
وأنف الهجرية على صاحبها
أفضل الصلاة والتحية في
بلدة جهوپال الحميمية صانها الله
وأهلها عن كل رزية وبليية
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء
الثاني أوله كتاب الزكاة والحد
لله تعالى آخره كتاب فاجب أول مرة

ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله
وسلم قبضه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في الجنائز أن ابن عبد الله
المذكور وقال بأمر رسول الله ألبس أبي قبصة الذي يلي جلدنا وفي رواية أنه قال أصطفى
قبصة كقبضه فمسه ويمكن أن يكون السبب هو الجموع السؤال والمكافاة ولا مانع
من ذلك قوله وكانوا نقلوا إلى المدينة فيه جواز الرجوع الشهيد إلى الموضع الذي أصيب
بمسه بعد نقله منه وليس في هذا أنهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخرجوا من القبور
ونقلوا قوله فلم تطب نفسي فيه دليل على أنه يجوز زبش الميت لأمرية مملوك بالحي لأنه
لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وميتين جابر ذلك بقوله فلم تطب نفسي ولكن
هذا إن ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن له بذلك أو قرره عليه والأفلاحة في
فعل العصامي والرجل الذي دفن معه هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري
وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو وروى ابن اسحق في المغازي أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعروا أيهم ما فاتهم ما كانت متصا بدين في الدنيا قوله حتى
أخر جته في أنظر للبخاري فاستخرجته بعد ستة أشهر فإذا هو كبير وموضعته غير هنية
في أذنه وظاهر هذا يخالف ما في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه باغاه أن عمرو
ابن الجوح وعبد الله بن عمرو يعني والد جابر الانصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما وكانا
في قبر واحد فحفر عنهما فوجد الم تغيرا كأنهم مامتا بالامس وكان بين أحد وبين يوم
حفر عنهما ست وأربعون سنة وقد جمع ابن عبد البر بينهما ما بعدد القصة قال في الفتح
رفيه نظر لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر واحد بعد ستة أشهر وفي حديث
لموطأ أنهم ما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما أن يكون المراد بكونهم سما في
قبر واحد قرب المجاورة أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد وقد أخرج
نحو ما ذكره في الموطأ ابن اسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر
باسناد صحيح ومعنى قوله هنية أي شيا يسيرا وهي بنون بعد هاتحتانية مصغرا وهو تصغير
هنة قوله فخه إلى المدينة فيه جواز نقل الميت من الموطن الذي مات فيه
إلى موطن آخر يدفن فيه والأصل الجواز فلا يمنع من ذلك الأدليل
قوله فأمرهم أن يخرجوه الخ فيه أنه يجوز زبش الميت لنفسه
وتكفيله والصلاة عليه وهذا وإن كان قول صحابي
ولأجته فيه ولكن جعل الدفن مسقطا لما
علم من وجوب غسل الميت أو
تكفيله أو الصلاة عليه
محتاج إلى دليل
ولادليل

• (تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع قوله كتاب الزكاة) •

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
يشهد	شهد	١٨	٤
أعظم أجرا	أعظم	٨	١٢
أصحاب الشافعي	الشافعي	٢٢	٢١
بالناس قال	بالناس	٤	٢٧
اقتتلوا	قتتلوا	٨	•
أكثرهم	أكثر	١١	٢٦
فيض نفسه	فيض	١٥	٢٨
أبي حذيفة	حذيفة	١٤	٤٠
الأثرم	الأثرو	=	٤٣
كثفه	كثفه	٢٢	٤٧
ديارا والديار	ديارا والديار	٧	٥٤
لمنفرد	لمنفرد	٢٤	٦١
حيان	حيان	١	٦٤
الله	الله	٩	٦٦
الذين	الدين	١٠	•
الكلام على هذا	الكلام	٦	٦٨
وفيه أن	وفيه	٢٨	٦٩
ذكره الخاكم	ذكره	٢	٧٠
تقتضي أيضا	تقتضي	٨	٧٤
بالقلب	لا يجب	١٦	٧٥
علمنا	علمنا	٢٦	٧٦
ركعتان وصلاة الفجر ركعتان	ركعتان	٢٥	٧٧
الاولى	الاول	٢٩	•
تصوم قال قال	تصوم قال	١٣	٨٠
الله	الله	٢٧	•
ركعتين ركعتين	ركعتين	٨	٨١
والائمة	والامة	١٧	٨٢
متردد	متردد	١٩	٨٣
عامة بن شراحيل	عامة بن شراحيل	٢٤	٨٥
عباد عن	عبادين	١	٨٨

مصيفة	سطر	خطا	صواب
٨٨	٨	ن	ن
٨٩	١١	برى	نوى
٩٢	١٢	حاصره	حاصره
٩٣	٥	حيب	حيب بما
٩٤	٢٨	شرط	بشرط
٩٨	١٥	كان	كان ذلك
١٠٠	٢	حنش	حنش
١٠٤	٢٣	قال	قاله
١٠٥	٢	فعله	فعله
١٠٦	١٤	الشافى	الشافى
١٠٧	٣١	ومعزا	ومعزا وقيل معزا
١٠٨	١٠	والاوازاى	والاوازاى
١٠٩	١٦	خروجه	دخوله
١١٠	١٦	وربه له	ورب له
١١١	٢٠	لمهاجرين	المهاجرين
١١٢	٢٦	ن	ن
١١٣	٢٨	أضحية	أضحية
١١٤	٢٨	أحايته	أحاديته
١١٥	١٧	المراد	المراد بالبيت
١١٦	٢١	لى	الى
١١٧	٥	نبيشة	نبيشة
١١٨	٢٢	لوما	الزمان
١١٩	٢٦	اغدو	الغدوق
١٢٠	٢٧	فضاية	أفضلية
١٢١	١	لله	الله
١٢٢	٢٩	لى	الى
١٢٣	٢٣	حزم	حزم
١٢٤	٨	خير	خيرا
١٢٥	١٥	الدعاء	الدعاء انما
١٢٦	٢٣	لاخطى	لاخطى
١٢٧	١٠	لصلاة	الصلاة

صواب	خطا	سطر	صفحة
ن	ن		
داور	داوى	١	١٤٣
عدمهما	عدمها	١٧	١٤٤
صبرورة	صبرورية	٦	١٥٣
الا	لا	١٧	=
ن	ن		
أعضله	أغلطه	١٩	١٥٧
الجارث	الحران	٣	١٥٨
يجمع	الجمع	٤	١٦٠
صح عنه	صح	٨	١٦٣
أربع ركه مايت	أربع	١٧	=
عدم	عدم	٢٠	=
الامام	لامام	١١	١٨٦
الا كوع	لا كوع	٢٢	١٨٧
غورتم والله	غورتم	٣	١٩١
بمكة أور	بمكة	=	١٩٤
قال بعد	بعد	٢١	١٩٥
عمومة	عموم	٩	١٩٧
هذه	هذا	١٢	٢٠٠
يختص	تخصيص	٢	٢٠٢
تأيدل على ذلك	على ذلك	١٦	٢٣١
في آخر	في	١٧	٢٣٤
الرفع	لرفع	٨	٢٤١
الغيت	لغيت	٩	=
دعاهم	دعاهم	١١	=
اقتصر	تقتصر	٢٢	٢٤٣
تسمتى	فسمتى	٨	٢٤٥
رسول الله	رسول	١٠	٢٤٩
المقتصر	المقتصر	١٨	=
عندهم	عنده	١٦	٢٥٧
رواية	راية	٨	٢٦٥
العلتان	اللقتان	٢	٢٦٧
بالمهلة	المهلة	٥	٢٦٨

صواب	خطا	سطر	صفحة
تواترت	توترت	١٦	٢٧٠
بغيره	بغيره	١١	٢٧٣
ففتشنا	ففتشنا	٥	٢٨١
نعلم	يعلم	٦	٢٨٢
نعلم	يعلم	١٢	٢٨٢
القاف وقيل القيل	القاف	=	٢٨٤
أبوداود	أبوداو	٧	٣٠٥
المجتبي	المجتبي	١٥	=
فقات والله	فقات	=	٣٠٦
القرشي	لقرشي	٢٢	=
المسجد	المسجد	٤	٣٠٧
القصد	لقصد	٢٠	٣٠٨
لنكاد	لنكا	٢١	=
حامين	حامين	٦	٣١٢
الخاص	لخاص	٥	٣١٥
قبر واحد	قبر	٧	٣١٨
القيب	لقيب	١٩	٣٢٤
اعلم	علم	١٥	٣٢٥
تقصيص	تقصص	١٩	٣٢٦
ن	ن		
ناثجة	صائجة	٢٢	٣٤١
علي بن أبي العاص	علي بن العاص	٦	٣٤٣
ن	ن		
نهي أهله	النهي	١٢	٣٤٨

• (تم بحمد الله وعونه) •

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	مصحفة
(ويقتصر في الثانية)	أى ويقتصر في الثانية	٣٥	٣
(الركعة)	الركعة	٤	٤
أخرجه البخاري	أخرجه	١٢	٧
مسلم أيضا	مسلم	٢٦	٩
X	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	٢٤	١٠
البخاري	المؤلف	١٤	١١
أفراد البخاري	أفراده	١	١٢
له البخاري	له	٢	١٣
وما ورد	وما ورد	٢٤	١٤
الارض	الارض	٢	١٦
الناس أيضا	الناس	٢٦	١٧
X	المتقدمة	٥	١٨
الاحرام كما تقدم	الاحرام	٦	٢٠
ورقه	وردة	٣٥	٢٣
(في)	في	١٥	٢٥
الامام والماموم	الامام	٢٥	٢٦
وقال	قال	٦	٢٨
الترمذي لا يفتي قال صليت خلف	الترمذي	١٩	٢٩
رسول الله صلى الله عليه وآله			
وسلم فمطعت فقلت الحمد لله			
الحج وحسنه			
المذكور	الآتي	٢٦	٣٧
لا الى	الى لا	٧	٣٨
لوازمها على ما قيل والحق	لوازمها	١	٣٩
الايمان بذلك وتسليم كيفياتها			
الى الله تعالى			
لان ذلك	ذلك لك	١٨	٤٠
هنا	هنا	٢٣	٤٢
الحسية	الحسية	٢٦	٤٣
البخاري	المؤلف	١٥	٤٩
بها	بهما	١١	٥٠

صواب	خطا	سطر	صيغة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٢
مسعود	عن أبيه		
×	كذا في الفتح	١٨	٥٤
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصفة	بصفة	٢١	٦١
هنا كذا وكذا	هنا كذا	٢٤	٦٢
عليه اليقين	اليقين	٢٥	٦٣
داوموا	دوموا	٣٥	٦٥
الفقراء	الفقراء	١٦	٧٠
×	وحده	٢١	٧٢
عينه	شماله	٢٦	٧٦
نوما	نوما	١١	٨٠
استر	استر	٢١	٨٤
لصلاة	بصلاة	١٣	٩٤
يقتفع	يقتفع	٥	٩٨
×	انتهى	٣٥	٩٩
×	الآنية	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة		
	دلالاته		
ايراد البخاري	ايراد	٣٥	١١٠
الذبت	السكت	٥	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أخرج البخاري	أخرجه	٢٤	١١٣
لو ثبت قطعه ركم	لو ثبت	١٥	١١٣
×	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعلية ان	ان	٢٦	١٢٠
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يبين	يبين	١٧	١٢٧
لحيته	لحيته	٢٤	١٢٨

صواب	خطا	سطور	صفحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٣٢
البخارى	المؤلف	٨	١٣٥
في غيرها	في غيره	٣٤	١٥١
اقوى	اقوى	١	١٥٥
بصح	بصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قد	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٣٤	١٧١
الصبر	للصبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	بأن قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلذلك	٣٤	١٩٠
فلم أر	فلم أرا	=	١٩٦
مقتضاء	مقتضاء	٢	١٩٧
اتقن	اتقن	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاحجبوا	واحبوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا في التفسير			
والترمذى في الصلاة			
الارض الآية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد البخارى	زاد	٣٢	=
ان العصابة	العصابة	٣١	٢٠٩
الحاى	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
اقوله	بقوله	٣٤	٢١٣
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى ههنا	البخارى	٣٦	٢٢٥
يبعثنا	يبعثنا	٣١	٢٢١

صواب	خطا	سطر	صفحة
حديث آخر	الحديث الثاني	٢١	٢٢٢
بدائع	ابتداع	٢٥	٢٢٣
عن	وعن	٦	٢٢٨
ابوداود ايضا	ابوداود	٢٦	٢٣٠
وأخرجه البخاري	وأخرجه	٢١	٢٣٥
أي ان لم يكن جامع	بان لم يكن جامع	٢٢	-
أخرجه البخاري	أخرجه	٣٥	٢٣٦
فأصرفه	أصرفه	١٣	٢٤١
كان	كله	٢٢	-
يطيل	يطيل	٢٦	-
لم يقل أي البخاري	لم يقل	٢٥	٢٤٤
البخاري	المنصف	١	٢٤٥
لازمه	لازمة	١٩	-
بطيبة	بطيبة	٢٦	-
يجب	لا يجب	١	٢٤٨
(عليك) أي مامنعني من ان	(عليك)	٢٤	٢٥٩
أرد عليك			
البخاري	المنصف	٢٦	٢٦٠
أوامة	أي أمة	٢٩	٢٦٤
غير معلومة	معلومة	٢٦	٢٦٩
أدخله البخاري	أدخله	٢٠	٢٧١
X	انتهى	٢٩	٢٨١
أدركت	أوكت	٢١	٢٨٢
من اليوم إلى أيامها	الايام بلياليها	١٤	٢٨٦
وتنهي البخاري	وتنهي	٤	٢٩٧
بعده أيضا	بعده	٣	٣٠٥
وانما أضاف الدمع والحزن	أضاف الفعل	٢٢	-
أخرجه	وأخرج	٢٦	٣٠٧
X	أ	٢٠	٣١١
فالتفاه	والمقصود ان التفاه	٢٥	٣١٦
ترجم البخاري لهذا الحديث	ترجم	٣	٣١٩
البخاري	الموافق	٢	٣٢٦

صواب	خطا	ظهور	صيفه
ألت	ألبت	٥	٢٢١
البضاي	المصنف	٩	٢٢٢
يحمل	يحمل	٦	٢٢٤
يقولونه	تقولونه	٢٥	٢٢٧
X	المشار إليها أولا	١٥	٢٢٨
X	ان من خات الى قوله او النير	٤	٢٢٩
الزهد	الزهدى	٥	٢٤١
الجوار	الجوزا	٣٦	٢٥٤
رجه	رجها	١	٢٥٥

• (تم بحمد الله وعونه) •

٢
 * (فهرسة الجزء الثالث من نيل الاوطار من أسرار منتقى الأخبار) *

٢	أبواب صلاة الجماعة
٣	باب وجوبها والحث عليها
١٠	باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن
١٢	باب فضل المسجد الابعد والكتبة الجمع
١٣	باب السعي الى المسجد بالسكينة
١٥	باب ما يؤمر به الامام من التخفيف
١٧	باب اطالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحس به داخل لا يدرك الركعة
١٨	باب وجوب متابعة الامام وانتهى عن مسابقته
٢١	باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة
٢٣	باب انفراد المأموم لعذر
٢٥	باب انتقال المفتردا ما في النواقل
٢٦	باب الامام ينتقل مأموما اذا استخلف فخصر من خلفه
٢٩	باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحي
٣٠	باب المسبوق يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها
٣١	باب المسبوق يقضى ما فاتة اذا سلم امامه من غير زيادة
٣٢	باب من صلى ثم ادرك جماعة فليصلها معهم ناقلة
٣٣	باب الاعتذار في ترك الجماعة
٣٥	(أبواب الامامة وصفة الائمة)
٣٥	باب من أحق بالامامة
٣٩	باب امامة الاعمى والعبد والمولى
٤٠	باب ما جاء في امامة الفاسق
٤٣	باب ما جاء في امامة الصبي
٤٤	باب اقتداء المقيم بالمسافر
٤٥	باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا
٤٧	باب اقتداء الجالس بالقائم
٤٧	باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه
٥١	باب اقتداء المتوضئ بالمتيمم
٥١	باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم
٥٢	باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج لحدث سبقه أو غير ذلك

- ٥٤ باب من أم قوما يكرهونه
 ٥٥ (أبواب موقف الامام والمأموم واحكام الصفوف)
 ٥٥ باب وقوف الواحد عن يمين الامام والاثنتين فصاعدا خلفه
 ٥٨ باب وقوف الامام تلقاء وسط الصف وقرب أدنى الاحلام والنهي عنه
 ٥٩ باب موقف الصبيان والنساء من الرجال
 ٦١ باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله
 ٦٤ باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها
 ٦٧ باب هل يأخذ القوم مصانهم قبل الامام أم لا
 ٦٨ باب كراهة الصف بين السواوي للمأموم
 ٧٠ باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس
 ٧٢ باب ما جاء في الحائل بين الامام والمأموم
 ٧٣ باب ما جاء فيمن يلازم بقعة بعينها من المسجد
 ٧٣ باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة
 ٧٤ (كتاب صلاة المريض)
 ٧٥ باب الصلاة في السفينة
 ٧٦ (أبواب صلاة المسافر)
 ٧٦ باب اختيار القصر وجواز الاتمام
 ٨١ باب الرد على من قال اذا خرجتم ارميتم الى الليل
 ٨٢ باب أن من دخل بلد اقنوى الإقامة فيه أربعين قصر
 ٨٥ باب من أقام قضاء حاجة ولم يجمع إقامة
 ٨٧ باب من اجتاز في بلد اقنوى فيه أوله فيه زوجة فليتم
 ٨٨ (أبواب الجمع بين الصلاتين)
 ٨٨ باب جوازهما في السفر في وقت أحدهما
 ٩١ باب جمع المقيم لمطر أو غيره
 ٩٤ باب الجمع باذان وإقامتين من غير تطوع بينهما
 ٩٧ (أبواب الجمعة)
 ٩٧ باب التغليظ في تركها
 ١٠١ باب من تجب عليه ومن لا تجب
 ١٠٦ باب انعقاد الجمعة بأربعين وإقامتها في القرى
 ١١٦ باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه
 ١٢٤ باب الرجل أحق بمجلسه وآداب الجلوس والنهي عن التخليط والاجابة

- ١٣٠ باب التثقل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطع له من جهر وجهه لا تصحبة المسجد
- ١٣٦ باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده
- ١٣٨ باب تسليم الامام اذا رقى المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له
- ١٤٢ باب اشغال الخطبة على حد الله تعالى والقضاء على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والوعظة والقراءة
- ١٤٦ باب هيأت الخطبتين وآدابهما
- ١٥٠ باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعدها قاصدا
- ١٥٦ باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صحيح يومها
- ١٥٩ باب انقضاء السن العدد في اثناء الصلاة والخطبة
- ١٦١ باب الصلاة بعد الجمعة
- ١٦٣ باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة
- ١٦٥ (كتاب العيدين)
- ١٦٥ باب العمل للعيد وكرهه جل السباح فيه الاحتياجة
- ١٦٧ باب الخروج الى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء
- ١٧١ باب استحباب الاكل قبل الخروج في المفردون الاضحية
- ١٧٣ باب مخالفة الطريق في العيد والتعجيل في الجامع للمعذر
- ١٧٦ باب وقت صلاة العيد
- ١٧٧ باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة وما يقرأ فيها
- ١٨٢ باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها
- ١٨٦ باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها
- ١٨٩ باب خطبة العيد وأحكامها
- ١٩٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ١٩٧ باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار
- ١٩٩ باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
- ٢٠٥ (كتاب صلاة الخوف)
- ٢٠٥ باب الافواج المروية في صفتها
- ٢١٢ باب الصلاة في شدة الخوف بالامساك وهل يجوز تأخيرها أم لا
- ٢١٥ (أبواب صلاة الكسوف)
- ٢١٥ باب النداء لها وصفها
- ٢٢٠ باب من أجاد في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع ركوعات

- ٢٢٢ باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
- ٢٢٤ باب الصلاة للكسوف القمري جماعة مكررة الر كوج
- ٢٢٥ باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى
- ٢٢٧ (كتاب الاستسقاء)
- ٢٣٠ باب صفة صلاة الاستسقاء ووجوازا قبل الخطبة وبعدها
- ٢٣٢ باب الاستسقاء بذوى الصلاح واكثر الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء في كل أدعية مأثورة في ذلك
- ٢٣٧ باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته وورقه
- ٢٣٩ باب ما يقول وما يصنع اذا رأى المطر وما يقول اذا كثر جدا
- ٢٤٢ (كتاب الجنائز)
- ٢٤٣ باب عبادة المريض
- ٢٤٧ باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المعتصم وتوجيهه وتغيبض الميت والقراءة عنده
- ٢٥١ باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه
- ٢٥٤ باب تسمية الميت والرخصة في تقبيله
- ٢٥٤ (أبواب غسل الميت)
- ٢٥٥ باب من يليه ورقه به وستره عليه
- ٢٥٦ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر
- ٢٥٨ باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا كان جنباً
- ٢٦١ باب صفة الغسل
- ٢٦٥ (أبواب الكفن وتوابه)
- ٢٦٥ باب التكفين من رأس المال
- ٢٦٦ باب استحباب احسان الكفن من غير مغالاة
- ٢٦٨ باب صفة الكفن للرجل والمرأة
- ٢٧٢ باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها
- ٢٧٢ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا الحرم
- ٢٧٤ (أبواب الصلاة على الميت)
- ٢٧٤ باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه
- ٢٧٤ الصلاة على الانبياء
- ٢٧٥ ترك الصلاة على الشهيد

صيفة

- ٢٧٩ الصلاة على السقط والطفل
 ٢٨١ ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه
 ٢٨١ الصلاة على من قتل في حد
 ٢٨٣ الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر
 ٢٨٨ باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع
 ٢٩٢ باب ما جاء في كراهة النعي
 ٢٩٣ باب عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٢٩٧ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها
 ٣٠٠ باب الدعاء للميت وما ورد فيه
 ٣٠٤ باب موقوف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع
 ٣٠٦ باب الصلاة على الجنائز في المسجد
 ٣٠٧ (أبواب جل الجنائز والسير بها)
 ٣٠٨ باب الامير اعيم من غير مل
 ٣١٠ باب المثنى امام الجنائز وما جاء في الركوب معها
 ٣١٢ باب ما يكره مع الجنائز من نياحة أو نار
 ٣١٣ باب من اتبع الجنائز فلا يجاس حتى توضع
 ٣١٥ باب ما جاء في القيام للجنائز اذا مرت
 ٣١٧ (أبواب الدفن وأحكام القبور)
 ٣١٨ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
 ٣٢٠ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحث في القبر
 ٣٢٣ باب تسقيم القبر ورشه بالماء وتعليقه ليعرف وكراهة الباء والكتابة عليه
 ٣٢٧ باب من يستحب أن يدفن المرأة
 ٣٢٨ باب آداب الجلوس في المقبرة والمثنى فيها
 ٣٣٠ باب الدفن ليلا
 ٣٣١ باب الدعاء للميت بعد دفنه
 ٣٣٢ باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرج في المقبرة
 ٣٣٣ باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموق
 ٣٣٧ باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك
 ٣٤٠ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهته منهم للناس
 ٣٤١ باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه
 ٣٤٦ باب النهي عن النياحة والندب ونخش الوجوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة
 في سير الكلام من صفة الميت

- ٣٥٢ باب الكف عن ذكر مساوى الاموات
 ٣٥٤ باب اتي باب في يارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها
 ٣٥٧ باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ فرض صحيح

(تمت)

• (فهرسة الجزء الثالث من عون الباري) •

صفحة	
٢	بقية باب بدء الاذان
٨٧	كتاب الجمعة
١٣٧	باب صلاة الخوف
١٤٢	كتاب العيدين
١٥٦	أبواب الوتر
١٧٠	أبواب الاستسقاء
١٨٥	كتاب الكسوف
٢٠٠	أبواب سجود القرآن
٢٠٥	أبواب إقامة الصلاة
٢١٦	باب التهجيد بالليل
٢٤٤	باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٢٥٤	باب الاستعانة في الصلاة
٢٦٠	أبواب السهو
٢٦٤	باب في الجنائز

• (تمت) •